

(الجزء الاول)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامديه
تأليف الشيخ الامام العلامة الجراحير
الفهامه السيد محمد أمين الشهير
بابن عابدين نفعنا الله به
آمين



وبالهامش كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البريه على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله بها جميع الانام
آمين

الامر ١٤ (أج عن أبيه بلا وصية يجزئه) (إذا أج المعذور الذي لا يرحى برؤه الخ) (هل للوصى أن يبيع عن الميت بنفسه) (إذا جحت مع زوجها تلزمه النفقة	١٤ (أوصى أولاده أن يهجوا عنه نافلة	١٤ (طهرت بعد أيام النحر تطوف الخ	١٥ (لابأس بانخراج تراب الحرم	١٥ *	(كتاب النكاح ومطالبه) *
يجوز الجمع بين بنت الخال وبنت العم (يطالب بما فرض على نفسه طالق المسلمة ثم تزوج كتابية) (عقد النكاح بالتركية) (زوج صغيرته بلا ذكركمهر) (تزوج خامسة وحكم بالبطلان) (له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعينها لم يصح	١٥ (الأكراه على التوكيل بالنكاح يصح النكاح بلفظ العطية الخ	١٦ (لا ينفذ اقرار الولي الخ) (في تزوج الذمية بنتها الخ) (لا ينفذ عقد الولي على البالغة الخ) (له تزوج بنت موطوءة أبيه) (زوجها أخوها	٢١ (في بلغت اختارت نفسها) (العقد الفاسد لا يمنع النزوج بامها) (تزويج الآخر بشارته	١٦ (قال كل امرأة أتزوجها كذا الخ	١٧ (التعليل دون النزع
١٧ (زوج ففضولي وأجاز بالفعل) (قال كل امرأة أتزوجها) (لا تسلم للزوج حتى تطيق) (يجوز تزويج الاخت بعد موت أخيها	١٧ (يصح النكاح بقوله هي لك عطية	١٨ (زوج عبده امرأة حرة الخ	(قالت تزوجتك نفسي الخ	(قالت له عطيتك ابنتي لابنك	١٨ *
١٨ *	(باب الولي ومطالبه) *				
(الشريف من الام ليس بشريف) (لا يخ تزويج أخته المعتوهة الخ	٢٢ (لو زوجها ابنتها الخ) (لوصى تزويج أمة اليتيم) (باعها ببعض المهر الخ) (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة الخ) (لا بعد التزويج بغية الا قرب	٢٣ (إذا كان الاقرب لا يدري أين هو الخ	٢٤ (إذا كان الاقرب لا يدري ثم علم في المصر) (له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه) (١٩ إذا استوى العصباء	٢٤ (فزوج أحدهم) (إذا زوج واحد من الوليين رجلا الخ) (لابن العم أن يتزوج بنت عمه القاصرة) (لها أم أب وأم أم يربدان تزويجها) (الجدة لأب أولى من الجدة لام) (وكانت الام في تزويج بنتها اليتيمة) (لا بعد التزويج	٢٤ (بعض الاقرب) (إذا عضل الأب
٢٣ (زوج ابنه لا يطالب بالمهر	٢٤ (لها منعه منها لا أخذ المجل	(طلقها قبل الدخول ولم يذ كرمها	(في الخلو الغير الصحيحة) (يتجمل المؤجل بعد انقضاء العدة) (وكاهان تزوجه فلانة بكذا الخ) (ادعت بعد الدخول ببعض المقدم) (ليس لها أخذ مؤخرها من مال أبيه) (دفع للمريضة مؤخر صداقها ليس لأب مطالبته	٢٤ (ما بعث للمهر تسترد عينه	(زعم أن يهاقروا ويرد استرداد المهر) (قبض أبوها بعض المهر وهي بالغة) (طلقت قبل الدخول ينصف المسمى الخ) (المرأة أسوة الغرماء في مهرها) (أزال بكاره صبية وجب مهر المثل) (قاعدة) (كل موضع سقط فيه الحد والضمنان لا يجتمعان الخ
٢٤ (فما إذا زنى بصغيرة وأفضاها	٢٥ (وجد هارتقاء ثم طلقها الخ	٢٦ (ملك الأب قبض مهر البكر	(ليس لغير الأب والجد من الاولياء قبض المهر	٢٦ *	(مسائل الجهاز) *
٢٦ (ادعت الام أن بعض الجهاز عارية	(ماتت فادعى أبواها أن الجهاز ليس لها) (جهز ابنهما وسلاهما منها الخ	اشترى الجهاز لبنته الصغيرة ملكته	(جهزت بنتها وادعتها أمته أخرى	(له قبض مهر بنته الصغيرة	٢٦
٢٦ (تزوجها على أن يعلمها القرآن الخ	(يريد السفر بها بعد ايقاف المجل	(المفتى به أن لا يسافر الا بها	(يجب نصف المهر إذا طلقها قبل الخلو	(يريد نقلها الى قريته القريبة	(له نقلها من دار أبيها الخ

<p>الغائب (إذا جاء الزوج بعد فسخ النكاح الخ) (البينة التي اتصل بها القضاء لا تنقض) (المختاران الزفاف بين العيدين لا يكره) (للزوج أن يقفل عليها الباب</p>	<p>٢٩ (تزوج مرضعة بمصرية ثم طلقها الخ) (راجع مطلقاً جعياً على دراهم معاومة) (دعائها إلى مسكن شرعي فامتنعت الخ) (لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق الوطء) (لا يجبر الزوج على السكنى في دار أبيها) (لا تلزمه المؤنسة لو كان المسكن الخ) (تعوضت عن مهرها بامتنعة معلومة الخ) (بالغة زوجها أبوها بلا ذننها فردته الخ) (في السفر بالزوجة وقد تقدم في باب المهر) (السفر بالزوجة بلا رضاها) (تزوجها في عدة غيره ولم يصحبها الخ) (للبالغة تزويج نفسها من كفاء) (يطالب الأب بما ضمنه من المهر) (مبدأ العدة من الموت لا من بلوغ الخبر)</p>	<p>وتجهيزها به ٢٧ (ليس لورثة الأم استرداد بعض الجهاز) (تقبل بينة الأب أن مادفعه لبنته عارية) (القول للأب بيمينه أن الجهاز عارية الخ) (زفت بجهاز قليل ليس للزوج المطالبة) (لا يلزمه تجهيز بنته من مال نفسه) (لا لام أخذ بعض الجهاز بأذن بنتها) (يريد الأب استرداد الجهاز الخ) (جهزتها بامتنعة ليس لورثتها القسمة</p>
<p>٣٢ باب نكاح الرقيق والكافر ومطالبه (إذا طاق الذي زوجته ثلاثاً الخ) (خطبها وأعطاهان نكاحاً الخ) (تزوجت أم الولد بلا إذن سيدها الخ) (باب العنين ومطالبه)</p>	<p>٣٢ (يؤجل العنين سنة من وقت المرافعة) (باب الرضاع ومطالبه)</p>	<p>٢٧ * (مسائل مشورة من أبواب النكاح) *</p>
<p>٣٢ (يحل له أم أخيه رضاعاً) (أقر بانها أخته رضاعاً الخ) (قال قبل الدخول والخلو فبها أنها بنت ابني الخ) (من رضع من امرأة حرم عليه أولادها الخ) (أنخبرته أمه قبل الدخول أنها أرضعتهم) (قالت امرأة أنا أرضعتهم) (لو ثبت الرضاع بالشهود العدول الخ) (لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي) (لو شهد عندها عدلان على الرضاع الخ)</p>	<p>٣٢ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>(تزوج امرأة ثم تزوج بنت أختها) (أدعت أنها وقت العقد كانت بالغة) (بينة البلوغ أولى) (أراد الدخول بها أو يمنعه أبوها) (لا يجبر الأب على دفع الصغيرة للزوج) (العبرة للحمل لا للسن) (مات وتقول زوجته أنه اشترى ذلك الخ) (أجاز عقداً يسهله) (الدخول الخ) (زوج ابنه البالغ بلا وكالة الخ) (دفع له شيئاً حتى تزوجه بنته الخ) (أخذ أهل المرأة من الزوج شيئاً الخ)</p>
<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٢٨ (أنفق على معتدة الغير وأبنت أن تزوجه) (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد قراءة الفاتحة عقد نكاح) (بعث لها هدية ليتزوجها) (نكاح معتدة الغير فاسد) (عقد عليها عقداً صحيحاً الخ) (بكر أنخبرها ولها بالزوج والمهر الخ) (له التزوج بامرأة ابن زوجته من غيره) (يجوز الجمع بين المرأة وامرأة أختها) (وجدت زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٢٨ (أنفق على معتدة الغير وأبنت أن تزوجه) (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد قراءة الفاتحة عقد نكاح) (بعث لها هدية ليتزوجها) (نكاح معتدة الغير فاسد) (عقد عليها عقداً صحيحاً الخ) (بكر أنخبرها ولها بالزوج والمهر الخ) (له التزوج بامرأة ابن زوجته من غيره) (يجوز الجمع بين المرأة وامرأة أختها) (وجدت زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٢٨ (أنفق على معتدة الغير وأبنت أن تزوجه) (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد قراءة الفاتحة عقد نكاح) (بعث لها هدية ليتزوجها) (نكاح معتدة الغير فاسد) (عقد عليها عقداً صحيحاً الخ) (بكر أنخبرها ولها بالزوج والمهر الخ) (له التزوج بامرأة ابن زوجته من غيره) (يجوز الجمع بين المرأة وامرأة أختها) (وجدت زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدتا الخ) (له التزوج باخت أخته رضاعاً) (له التزوج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزوج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معهما من جدتها)</p>	<p>٢٨ (أنفق على معتدة الغير وأبنت أن تزوجه) (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد قراءة الفاتحة عقد نكاح) (بعث لها هدية ليتزوجها) (نكاح معتدة الغير فاسد) (عقد عليها عقداً صحيحاً الخ) (بكر أنخبرها ولها بالزوج والمهر الخ) (له التزوج بامرأة ابن زوجته من غيره) (يجوز الجمع بين المرأة وامرأة أختها) (وجدت زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>

<p>٣٤ (في خبر الواحد برضاع طارئ على العقد)</p> <p>٣٥ (حيث رضعت من أمه لا تحل له وإن كان الح (الرضاع لا يحرم بعدم مضي مدته الح</p>	<p>الطعام مادام في ملك فلان الح</p> <p>حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا الح (حلف لا يساكن صهره في هذه القرية الح</p> <p>٣٧ (وكذا إذا حلف لا يساكنه في الدنيا الح</p>	<p>أكثر بني الح (حلف لا يخلها تروح فراحت في غيبته الح (تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له الح</p> <p>حلف لا يشتغل عنده طول ما هو معلم الح (قال إن طلق الحديثه فأنت كذا الح</p>
<p>٣٥ (كتاب الطلاق ومطالبه)</p> <p>(حلف لا يجبر زوجته في هذا العام الح (حيث انقضت عدتها صارت أجنبية الح) (أبناها وأقام معها إن اشتهر طلاقها الح) (روحي طالق رجعي (لوعرف الطلاق بأخباره تسع منه الح) (طلق وأخبره عدلان أنك استئنيت الح) (حلف أنها فرحت بموت أخيها الح) (الأصل فيما إذا أخبرت عما هو شرط الحنث</p>	<p>٣٨ (مادمت مع أمك يعني تكوفي طائفة المضارع لا يقع به الطلاق الح) (إن عاد فلان ليخرجون فعاد وخرجوا الح) (حلف لا يدخل دار فلان فأت الح) (في طلاق المدهوش (القول قوله بيمينه إن عرف منه الح) (حلف بالطلاق الثلاث أنها تروح الح) (لا تخليك تسكني يكفي المنع بالقول الح) (لا يدع فلانا يدخل الح) (حلف لا يدخل فدفع حتى دخل مكرها الح</p>	<p>٤١ (حلف لا يسكنه في داره فأجرها وأسكنه</p> <p>٤٢ (حلف لا يؤخر فأمريه بالبيع الح) (لا يقع طلاق مريض اختل عقله) (قال إن فت مهر بنتك تكن طالق الح) (حلف لا يتزوج فزوجته فضولي وأجاز الح) (طلقة بائنا بسواها ومات الح) (حلف لا يساكن عمه في دار الح) (إن لم يكن زيد أخذ الكرسي تكن الح) (البينة تقبل على الشرط وإن كان نفيا</p>
<p>٣٦ (طلقة بائنا في مرض موته بلا سواها) (أبناها في صحته أو في مرضه بامرها الح) (حلف لو تراءى لي في الماء الح) (حلف أن زيدا أخذ منه كذا فأنكر الح) (إذا ألحق بحلفه شرطاً بعد ما سكنت الح) (قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلثا الح) (طلقة قبل الدخول ثم طلقها ثلثا الح) (أقرانه كسر من القسط كذا) (شرط العجز أن لا يمكن البرأصل الح) (ادعى أنه لم يعطها نسباً نأيقع عليه) (قال روي طالق وكررها ثلثا الح) (القاضي مأثور باتباع الظاهر (يترجح التأسيس على التاكيد</p>	<p>٣٩ (قيل له دخل فلان عند زوجتك يفعل الح) (قالت له يا عرصي فقال إن كنت عرصتي الح) (حلف ليعطينها مؤخرها غدا فوضعه الح) (حلف بالحرام الثلاث أن لا يدخل مكان فلان الح) (حلف لا يدخل مكان فلان هذه الأيام الح) (قال فلان وكيلي إن شاء الله فطلقها الح</p> <p>٤٠ (إذا ذكر أن شاء الله في آخر الصل الح) (حلف ليتزوجن برمي رد العقد الح) (أخبر بالطلاق كاذباً وقع قضاء لادبانه الح) (حلف لا يشاركه فشاركه بماله ابنه) (قال إن تزوجت امرأة فهي طالق الح) (فيمالو قال كلما تزوجت امرأة أو عقد لي النكاح</p>	<p>٤٢ (أبناها في مرضها وماتت في العدة لا يرثها</p> <p>٤٣ (تكون طائفة على ألف مذهب رجعية (حلف لا يجتمع معه بموضع الح) (أراد أن يقول أنت خارجة الح) (أنت خارجة عن عصمتي كناية (قوله بالتركية واربدن بوش أول رجعي) (حلف ليتزوجن لا يقع إلا في آخر حياتهم) (خاعها ثم سئل كيف طلقها الح) (طلقة رجعية وماتت في العدة لا يرثها</p> <p>(طلقة رجعية لها أخذ مؤخرها بعد العدة) (إن كان لك غرض في الطلاق الح</p>
<p>٣٦ (القاضي مأثور باتباع الظاهر (يترجح التأسيس على التاكيد</p> <p>٣٧ روي طالق رجعي وروي فقط كناية (كل من كان القول قوله إنما يصدق الح) (المرأة كالقاضي فلا تصدقه الح) (لا يقع الطلاق إذا شك أنه طلق أو لا) (لا يسكن القرية مادام فلان شيخا الح) (لا يأكل هذا</p>	<p>٤١ (حلف بالطلاق وله امرأتان له أن يوقعه</p> <p>٤٢ (قيل لامرأتى تكون كذا فلم يقل لها (تكوني مثل أمي ولم ينوشياً لا يقع (شك هل طلق واحدة أو</p>	<p>٤٣ (قال لزوج أخته طلق أختي</p> <p>٤٤ (حلف ليتزوجن عليها فأت الح) (له زوجتان فقال لاحداهما روي طائفة الح) (حلف ليرحلن من القرية) (حلف أنه لم يدفعها ثم تذكر وقوع (طلقة نالما ثم زوجها لرفيقه الح</p>

٤٤	(حلف لا يفعل كذا ثم خلعهام تزوجها الخ	٥٢	قتل الخ (بحسب دفع المؤخر لا يقع به طلاق) (حلف ان فلاناً أخذ كذا	٥٢	(الطلاق على مال
٤٥	(حلف لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه الخ) (اذا كرر ولا النافية يحث الخ	٥٣	وانكر الخ) (حلف لا يفسخ الشركة فقه خها شريكه الخ) (حلف ليشتكين	٥٣	المال الخ
٤٨	(حلف لا يدخل بيت نفسه الخ حلف لا يخرج الاباذ في الخ	٥٣	عليه ومات الخ (حلف لا يأكل من حليب مواشي	٥٣	(اختلعت منه في مرضه فمات صح ولا ترثه
٤٩	(لا يقع طلاق المصروع حال صرعه (حلف على عدم الاختذ فثبتته	٥٤	اخوته (اذا طلق مكرها وقع الخ	٥٤	(خالعها ولم يذ كرما لا يرئ من المجل
٤٩	(حلف على عدم الاختذ فثبتته بالبينة وقع) (لا يدخل في هذه السنة	٥٥	(يصدق في دفع الدين الخ) (حلف انه بعث النفقة اليها الخ) (حلف بالحرام	٥٥	(خالعها بمباشرة وكيلها (المخالعة مع وكيلها مسقطة للحقوق (الفرق بين خلعتك وخلعتك الخ
٤٥	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	انها ضربتته وانكرت الخ (عديت عنها وعن الاولاد كتابة الخ	٥٥	(قالت له أبرأ الله وقع الخ
٤٦	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(اذا احتمل الافظ الطلاق وغيره (حلف لا يسكن هذه القرية الخ	٥٥	(خالعها على أمتعة معلومة الخ
٥٠	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ (لا يخليه يشغل الخ) (قال لابنه	٥٥	(خالع المراهق
٥٠	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	الكبير ان تركتك تعمل الخ (حلف ليخرجن ساكن داره اليوم	٥٥	(لا يقبل بحجوده البلوغ الخ
٥٠	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	الخ) (حلف لا تدخل لدار أبيها الخ (حلف لا يبعثها الى الحمام الخ	٥٥	(باب العدة ومطالبه)
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(اتفقا على أصل اليمين واختلعا الخ (دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم	٥٥	العدة من وقت الطلاق لامن وقت
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	وبعده) (ادعت انه طلقها بالشرط الخ (حلف لا يضربها بغير جرم فالقول له	٥٥	القضاء (العدة من وقت الاقرار
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	بالبينة) (أخبرت بأن زوجها	٥٥	بالطلاق (العدة من وقت
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	المسافر طلقها الخ) (العدة من وقت	٥٥	الموت والطلاق الخ) (من عاين الموت
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	وحده الخ) (جاء الزوج الاول حيا	٥٥	فأولاد للثاني (الذمية تتزوج الذي
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	بعد ان طلقها الخ) (في المراهقة هل	٥٥	تنقض عدتها الخ
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(في المدة التي تكفي لظهور الحمل	٥٥	(لا عدة على ذميه زوجها ذي الخ
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(تجب العدة بالخلوة الصحيحة	٥٥	(في الذمية اذا أسلمت الخ
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(تعتد المرأة في بيت وجبت فيه	٥٥	العدة (ليس له أن يخرجها من
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	مسكنها الخ) (تعتد في البيت الذي	٥٥	طلقت فيه) (تنقض العدة بالسقط الخ
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(اعتدت عدة وفاة ثم تزوجت الخ	٥٥	(أخبرت رجلا بانقضاء عدتها الخ
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	(طلقت قبل الدخول والخلوة الخ	٥٥	(قالت المرضعة حضت الخ) (اذا
٥١	(حلف لا يدخل الخ	٥٥	عالت المرضعة الحيض الخ	٥٥	

(إذا غاب الأب لا يؤمر الجسد بالانفاق الخ)	٦٥ (في أن المراهق حكمه حكم البالغ الخ)	٥٧ (أخرجت المعتدة من منزلها الخ)
(لها ابن فقير وابن ابن موسر) إذا كان الأب الأقرب معسر الخ (لها أم وأخ معسران الخ) إذا اجتمع موسر ومعسر الخ (له أم وأخت شقيقة موسر تان الخ) (النفقة على العم الشقيق دون العم لام) إذا استويا في المحرمية وأهلية الارث الخ (امرأة فقيرة لها أخ لاب الخ) (فقيرة مسنة لها بنتان أخ	٦٦ (البوغ شرط في الحضانة) (لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ) إذا انقضت مدة الحضانة ولا أب له الخ (إذا بطلت حضانتها لها الرجوع) إذا بلغ ثمان سنين وأم حرة الاصل الخ (إذا انتهت مدة الحضانة فلا لب السفر بالولد	٥٨ (ادعت أنها حامل الخ) (تحرم خطبة معتدة الغير والخلوة بها) (أم ولد أعتقها مولاها تلزمها العدة) (القنسة إذا أعتقت لأعدة عليها) (طلقها رجعيًا ثم مات في العدة لزمها العدة
(له أم وجدة لاب موسر تان الخ) (له جدة لام وخالان موسرون الخ) (في مسائل النفقات)	٦٧ (ليس للحضانة السفر بالولد الا الى وطنها الخ) (ليس للجددة الحضانة نقل المحضونة الخ) (تبقى القاصرة في حضانة جدتها الخ) (إذا كمل للصبي سبع سنين الخ) (لا تسقط الحضانة بتزويج البنت المحضونة	٥٨ (باب الحضانة ومطالبه)
(في ضابط مسائل النفقات كلها) (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ) (في نفقة زوجة الغائب) (اذا كان له جسد بنته بالنفقة الخ) (للمأذون له بالانفاق الرجوع الخ) (يجبر العم على الانفاق على أولاد أخيه) (يؤمر بالنفقة على بنته وابنها الخ)	٦٨ (إذا انتهت مدة الحضانة الخ) (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ) (إذا طلبت الأم أجرة رضاعه الخ) (المتبرعة أحق من الأم في الارضاع الخ) (إذا كمل له سبع سنين فلا ين العم أخذه) (لاحق لابن العم وابن الخ) (الحال في حضانة الخ) (له خال وعم لام وصي عليه الخ) (أبو الأم أولى من الاخ والحال) (حادث في طفل له جد لام وبنت عمه الخ)	٥٨ (لا تسقط الحضانة بالاسقاط) (إذا كانت أم الأم عاجزة الخ) (في المسكن للحضانة وأجرة الحضانة) (إذا احتاج الصغير الى خادم الخ)
(اذا نريد لعمر وبأن ينفق على زوجته الخ) (الاصل ان ما يطالب به ويحبس عليه الخ) (لا يحبس الفقير فيما تجرد عليه الخ) (لا تفرض النفقة في مال العم الخ) (يلزم الاخ المتبرعة نفقة أخيه) (المسكن الشرعي لا يجب على الزوج مؤنسة للزوجة) (لا بد ان يكون المسكن بقدر حالهما) (اسكنها في مسكن شرعي الخ) (يكفي عاودار له باب على حدة) (ليس لها طلب مؤنسة وخادم) (لا يلزمه ان يسكنها في دار ذات ماء الخ) (له منع أمها الا في الجمعة مرة) (له ان يقفل عليها الا عن الابوين) (ليس للزوجة الامتناع عن السكنى الخ) (دعاها الى مسكن شرعي فأبى الخ)	٦٩ (إذا انتهت مدة الحضانة الخ) (إذا طلبت الأم أجرة رضاعه الخ) (المتبرعة أحق من الأم في الارضاع الخ) (إذا كمل له سبع سنين فلا ين العم أخذه) (لاحق لابن العم وابن الخ) (الحال في حضانة الخ) (له خال وعم لام وصي عليه الخ) (أبو الأم أولى من الاخ والحال) (حادث في طفل له جد لام وبنت عمه الخ)	٥٨ (لا تسقط الحضانة بالاسقاط) (إذا كانت أم الأم عاجزة الخ) (في المسكن للحضانة وأجرة الحضانة) (إذا احتاج الصغير الى خادم الخ)
(اذا تزوجت الأم بأجنبي) (أرادت العمة أن تربيته بمجانا الخ) (يلزم الأب ثلاثة أجرة الرضاع الخ) (إذا تزوجت الحضانة بغير محرم الخ) (إذا فقد المحارم النساء الخ) (يقدم الاورع ثم الاسن) (تقدم الخلة العازبة على الجد الخ)	٧٠ (النساء مقدمات على الرجال في الحضانة) (تحريم قول المحيط لاحضانة لبنت الخ) (الحالة الخ) (للم أن يضم اليه البكر البالغة الخ) (إذا دخلت في السن ليس للاولياء الخ) (تسقط الحضانة بالسكنى عند الاجنبي) (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ) (غلام صبي بالغ غير مأمون على نفسه الخ) (إذا بلغت غير مأمونة على نفسها الخ) (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ) (باب النفقة ومطالبه)	٥٨ (لا تسقط الحضانة بالاسقاط) (إذا كانت أم الأم عاجزة الخ) (في المسكن للحضانة وأجرة الحضانة) (إذا احتاج الصغير الى خادم الخ)
(تقدم الجددة لام على الجددة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الامهات الخ) (إذا اجتمع الساقطات ضعه القاضي حيث شاء الخ) (للأب أخذ ولده من حالته المزروجة بأجنبي) (تقدم العمة على خالة الأم) (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لها الخ) (الحاضنة الذمية كسلفة الخ) (لاحضانة لام الولد) (له أم مزروجة) (باب خاله الخ) (للأب تزوج الولد من الأم الخ) (تقدم الاخ المتبرعة على الحالة	٧١ (النساء مقدمات على الرجال في الحضانة) (تحريم قول المحيط لاحضانة لبنت الخ) (الحالة الخ) (للم أن يضم اليه البكر البالغة الخ) (إذا دخلت في السن ليس للاولياء الخ) (تسقط الحضانة بالسكنى عند الاجنبي) (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ) (غلام صبي بالغ غير مأمون على نفسه الخ) (إذا بلغت غير مأمونة على نفسها الخ) (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ) (باب النفقة ومطالبه)	٥٨ (لا تسقط الحضانة بالاسقاط) (إذا كانت أم الأم عاجزة الخ) (في المسكن للحضانة وأجرة الحضانة) (إذا احتاج الصغير الى خادم الخ)

٧١	(في بيان النافذة)	مع جاريته (لانفقة على الذمي لاولاد	بالميت الخ
٧٢	(لها الامتناع من النفقة معه الخ)	أخيه الخ (اذا مات عن أم ولده	(في قول البحر لا بد من اصلاح
	(الاب المعسر ملحق بالميت) طالب العلم	الحامل الخ (في نفقة زوجة	المتون الخ
	الشرعي يجب نفقته على أبيه (يلزم	الصغير الفقير	(نفقة أولاد المجنون على عيهم
	المسلمين ككفاية طالب العلم	(في نفقة زوجة الغائب على أبيه	(ينفق من مال الصبي على أمه الفقيرة
	(التصدق على العالم الفقير أفضل	(على الفقير الكسوف أن يدخل	(نفقة ابن المسلمة على أبيه الذي
	الخ (اذا فرض عليه القاضي نفقة	أمه الخ) للمجنونة النفقة اذا لم تمنع	(نفقة الام على أولادها بالسوية
	ولده الخ	نفسها الخ (عليه نفقة زوجته	(اذا اشترت الام للتيمة ما لا بد لها
٧٢	(أمرها بالاستدانة لنفقة ولدها الخ)	المريضة الخ	منه الخ) في أيتام لهم دار وأخ موسر
٧٣	(النفقة غير المستدانة تسقط بالموت	(أنفق على معتدة الغير الخ	(فيما اذا كان للفقير دار الخ
	(تسقط الكسوة بالطلاق البائن	(لانفقة على ابن العم (مريضة	(للزوج منع أولادها من غيره الخ
٧٣	(تسقط النفقة بالطلاق اذا مضى	يمكنها النقلة الى بيت الزوج الخ	(نفقة الولد على الاب دون الام) اذا
	شهر الخ	(فرض عليه لطفله كذا واذن لأمه	منعته من الدخول الى منزلها الخ
٧٤	نفقة العدة تسقط بمضي المدة الخ	الخ (النفقة على الجدة لام دون	(نفقة الزمن على أخيه الموسر
	(النفقة على الجدة الموسرة الخ) تفرض	الحالات (تجب نفقة العاجز على ابن	(للزوجة النفقة قبل الزفاف) لها ابن
	النفقة في مال الغائب (فرض على	بنته الخ) تريد أم اليتيم الانفاق عليها	فقير وابن ابن موسر الخ (اذا أنفقت
	نفسه لها ولا بنها الخ) تلزمه نفقة	الخ (تحرر برقيما لو طلبت الام الاجرة الخ	على بنتها الخ
	زوجته ولو لم يحبسوا الخ (يسقط	(لها أب معسر وعمه موسرة الخ	(له استحقاق في وقف تفرض فيه
	اخرض اذا انتقاع بعده الخ) فيما لو	(حادثة في صغير توفيت أمه الخ	نفقة أبيه
	طلبت تقدر بالنفقة الخ (اذا قرر	(للزوجة طلب الكفيل بنفقة شهر	(لها طلب النفقة وأجرة الحضانة الخ
	للكسوة دراهم الخ) اذا اعترف	الخ (لا يحبس الجد الفقير بنفقة	(أذنت لزوجها بأن ينفق على أيتامها
	الزوج أن لها بدمته كساوي الخ	الصغير الخ) دفع لها شهر او تريد منه	(باب ثبوت النسب ومطالبه)
٧٤	(اذا اعترف أنه قرر لها كل سنة كذا	كفيل الخ) لا تصح كفاية نفقة	(تزويج جلي من زنا فاعتق به الخ
	(اذا ادعت المطلقة أنها حامل الخ	الزوجة قبل الفرض	(يصح تزويج من زنته الحلي الخ
	(عليه ديون وله استحقاق الخ	(تجب النفقة لصغيرة مطيعة الخ	(وطئ جارية أبيه وولدت منه الخ
٧٥	(مدون له تبار في غلاته بنفقته الخ	(اذا فرض عليه فوق القدر المعروف	(تزويج امرأة فولدت بعد ستة أشهر
	(يلزم الكسوف مسكن لبيته	(تجب النفقة في مال الصبي لعلمته الخ	الخ) لا تصدق القنة بمجرد قولها الخ
	البالغ الخ) له أن يأني ولده بكفايته	(المتبرعة بالارضاع عن الام أولى الخ	(تزويجها فولدت لاقل من ستة أشهر
	الخ) يفرض القاضي النفقة لزوجة	(على الزوج أن يأتها بطعام مهيا	الخ) استولس جارية أمه وأقر به الخ
	الغائب الخ) في تقدر بمدة العيبة	الخ (اذا امتنعت الام عن ارضاع ابنها	(كتاب العتق ومطالبه)
٧٥	(لا يصح فرض النفقة عليهم مع	(اذا تكفلت الحاضنة بنفقة ابنها	(اذا قال للمالك هذا ابني عتق
	امكان حضوره	(اذا تعهد ولدي بنته بالانفاق الخ	عليه) في أحكام المدبر (المدبرة تعتق
٧٦	(لا تفرض النفقة على الاخ الغائب	(اذا غاب الاب وله اخوان موسران	بموت سيدها الخ) (ولد الحرية من
	(تجب النفقة لخادمها المملوك الخ	(الام أولى بتحمل النفقة من سائر	العبد حر) (اذا أعتق شريك الصبي
	(ليس لها الا نفقة خادم واحد الخ) له	الاقارب	حصته الخ) (تعتق أم الولد بموت
	أولاد لا يكفيهم خادم واحد الخ	(لا يصح أمر الام بالاستدانة الخ	سيدها الخ) (أسقطت سقطا ظهر
	(ليس لها الامتناع من السكنى	(تحرر برقي قولهم ملحق الفقير	بعض خلقه الخ) (ينتقل الولاء لابن

* فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية الذي بهامش الفتاوى الحمادية *

٤	* (كتاب الطهارة ومطالبه) *	٢٤	(مطلب في مصل تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين أم بواحدة	* (كتاب النكاح ومطالبه) *
	(مطلب الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وفيه أقوال	٢٤	* (باب الجنائز ومطالبه) *	(مطلب فيمن قدم الجيم قبل الزاي الخ
٦	(مطلب في فارة وقعت في غسل والمفتي به واضح		(مطلب في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه	٣٥
	(مطلب في فارة اذا وقعت في زيت وفيه أقوال والمفتي به واضح	٢٦	(مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حامله (مطلب في المتشي في الجنائز	٣٦
٨	(مطلب في سورماً كولد اللحم ولبنه طاهر بالاتفاق	٢٧	(مطلب في مقبرة موقوفة على المسلمين بنى بها رجل قبراً ودفن به ولده	
٩	(مطلب في الحصة التي توضع على السكى بوضعها يبقى حكمه حكم الصحيح أم لا	٢٨	(مطلب فيمن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا	٣٧
١٠	(مطلب في كراهة السؤال والمشط والميل اذا كان باذن صاحبه	٢٨	* (كتاب الزكاة ومطالبه) *	٣٨
	(مطلب في كيفية الاستجمار والتجدير		(مطلب فيما اذا وهب الدائن الدين الخ	
١٠	* (كتاب التيمم ومطالبه) *	٢٩	* (باب صدقة الفطر ومطالبه) *	٣٩
	(مطلب في التيمم لمس المحف أو التربة مع وجود الماء	٢٩	(مطلب في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج	
	(مطلب فيمن اغتسل ومسح ومن يتيم هل يمسح كمن اغتسل والصحيح ظاهر	٢٩	* (كتاب الصوم ومطالبه) *	٣٩
١٢	* (كتاب الصلاة ومطالبه) *	٢٩	(مطلب في صوم النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر	
١٢	(مطلب في الصلاة على القبلة القديمة المتواترة عن الصحابة بوضعهم		* (فصل في النذر ومطالبه) *	٤١
١٥	(مطلب في البلدة التي وجد فيها محارب من غير وضع الصحابة والتابعين		(مطلب في رجلين نذرا أحدهما على نفسه ان فعل هذا الامر فعليه خمسمائة غرس	٤٢
١٩	(مطلب في الامام اذا كان ألشع يبدل الراة المهملة بالعين المنجمة	٣٠	(مطلب في متولى وقف ادعى على مزارع الوقف انه نذر للوقف الخ	
	(مطلب فيما اذا اقتدى غير الالشيخ بالالشيخ هل تصح على الاصح المفتي به أم تصح عند البعض		(مطلب مهم في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء والناس الخ	٤٣
٢٠	(مطلب في امانة الصبي البالغين	٣٢	(مطلب مهم في ناظر وقف اذا قاطع رجلا على أقلام النذور بقرى وأماكن معلومة وهذا باطل بالاجماع	٤٤
	(مطلب في امامة الاعبي اذا لم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا	٣٣	* (كتاب الحج ومطالبه) *	٤٥
	(مطلب فيما اذا كان عي يده وشعره هل يصح صلاته وامامته معه أم لا		(مطلب فيمن قدر على البغل أو الحمار هل يجب عليه الحج أم لا وفيه اختلاف (مطلب فيمن قتل صبيدا هل يلزمه القية أم لا	٤٦
٢٢	(مطلب في الاخفاء والجهش في الصلاة وفيه اختلاف والصحيح واضح			

عليها فضولي الخ	والسلام المساواة بين نسائه	بتضائه بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
٤٦ * (باب المهر) *	٥٦ * (كتاب الرضاع ومطالبه) *	(مطلب لا يقع الطلاق بقوله لاحاجة لي فيك وان فواه
(مطلب زوجه ابنته بشئ مشار اليه	(مطلب لا تحرم أم الصغيرة على الاب	(مطلب ادعت انه علق طلاقها على
٤٧ (مطلب تجديد النكاح وفيه أقوال	٦٠ (مطلب لو أرضعت صغيرا فترزقها	٧٥ غيبته مدة كذا بلا نفقة وفي هذا
(مطلب زوجه ان عمها بدون مهر	أخو المرضعة وقضى الشافعي بحجة	المطلب فوائد
المثل هل يصح النكاح ويلى قبض الخ	ليس للحنفى نقضه	(مطلب اذا علق طلاقها على غيبته
٤٩ (مطلب دخل زوجته فادعى انها ثيب	٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبه) *	بلائة مدة ثم غاب يقع ولو فرضها لها
وادعت انها تكر القول لها وعليه	(مطلب اذا قال لزوجته أنت طالق	القاضي في غيبته
جميع المهر	لا يردك قاض ولا وال يكون رجعا	(مطلب قال لها ان أبرأني أطلقك
٥٠ (مطلب اختلف الاقتناء في حكم	(مطلب اذا طلق المدخول بها ثلاثا	ففعّل فطلق له الرجعة
انسفر بالزوجة	بكامة عصي ربه وبانت	(مطلب قال لها روي طالق تحلى
٥١ (مطلب للاب مطالبة الزوج بمهر	٦٢ (مطلب في طلاق من يفعل أفعال	للخنزير وتحرم على ثم راجعها الخ
ابنته الصغيرة	المجانين (مطلب لا يقع طلاق المجنون	(مطلب لو قال انت طالق على
٥٢ (مطلب سلم ابنته الصغيرة للزوجها	والمعتوه والمبرسم الخ	المداهب الثلاثة يقع طلاق رجعية
فقبل قبض المجل والآن يريدان	٦٤ (مطلب قال لامرأته ان لم تلى فتكفن	(مطلب حار بالطلاق الثلاث
يستردها الخ (مطلب زوجه بنته	تكون في طالق	واستثنى وشك في الاستثناء وفيه فوائد
الصغيرة وأقر قبض مهرها صح الخ	٦٥ (مطلب طلق زوجته واحدة رجعية	(مطلب أقر بالطلاق بناء على افتاء
٥٣ (مطلب غب عن زوجته قبل	فستل عن ذلك فقال ثلاثا كاذبا	مفت ثم تبين عدمه لا يقع
الدخول ففسخا انتسأى الشافعي ثم	(مطلب حلف ثلاث لا يستقي عند	(مطلب قال لخادمه الحار على الطلاق
مات الزوج ورثته الرجوع بما قبضت	زوجته في ببلدة فشتى في جامعها	الثلاث ما تعد يعنى ما تستخدم (مطلب
(مطلب لا يزم لامرأته وقت العقد	٦٦ (مطلب علق طلاقها على عدم	قال على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا
أوز يدعيها (مطلب طلت مهرها	ايضا ما قرضها في يوم معين (مطلب في	(مطلب قال فسخت النكاح ناويا
المشروط تجيله وادعى الزوج ايصاله	الطلاق بتروي وتكون بصيغة المضارع	الطلاق ثم قال لها تكون في طلاق ثلاثا
٥٥ (مطلب هر بت من زوجها كونها	(مطلب في طلاق المدهوش	وذلك قبل الدخول
لا تطيق او طعها وتنها أنها لا تثنى عليها	٦٨ (مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث انه	(مطلب قال لها ان أبرأني طلقك
(مطلب زوجها أبوها بمهر مثل عمها جاز	ما بحرث في مزرعة كذا بحرث ابنه الخ	بالثلاث الخ
٥٦ (مطلب زوجه من غير تسمية	٦٩ (مطلب اذا حكم الحاكم الشافعي بأن	(مطلب أقر بطلاق امرأته منذ ثلاث
وجب لها مهر المثل ولها المطالبة به	الطلاق الثلاث لا يلحق البائن ينفذ حكمه	سنتين الخ (مطلب قالت له أبرأك الله
قبل الدخول كالسبي في العقد	(مطلب طلق زوجته ومات قبل	فقال لها روي طالق على الخ
(مطلب يصح ان يهرن بمهر المثل	٧١ (مطلب طلق زوجته ومات قبل	(مطلب قال لزوجته روي طالق تحلى
٥٧ (مطلب في الحبس في المهر المجل	انقضت عدتها وادعت انه رجعي الخ	للهود الخ (مطلب في الفرق بين روي
وفيه خلاف	(مطلب قال للمدخول بها هي على من	طالق وروي فقط
٥٨ (مطلب لا نفقة ثلث لا تطيق الوطء وأما	الثلث يعنى الميتة الخ	(مطلب قال لها أنت طالق الى سنتين
المهر الخ	(مطلب قال لها أنت محرمة على الخ	يقع بعد السنتين
* (باب القسم ومد اليه) *	(مطلب اذا طابت منه الطلاق فقال	(مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال
٥٩ (مطلب لم يجب على نبينا عليه الصلاة	٧٢ (مطلب قال لها أنت طالق ثلاثا	٨٧ لها أنت طالق ثلاثا (مطلب
	٧٤ (مطلب لا عبرة بفتوى الحنفى ولا	

٨٨	(مطلب قال لا تحرق على الطلاق الثلاث انك من أهل النار لا يقع الخ	١١٣	العقد عليها قبل انقضاء عدتها	١١٣	* (باب النفقة ومطالبه) *
٨٩	(مطلب حكم الحاكم الشافعي بفسخ نكاح الزوج الغائب ليس لغيره ابطاله (مطلب في حيلة انبات الطلاق على الغائب	١٠٢	(مطلب اذ اهر بت زوجة العنين المؤجل سنة لا تحسب تلك الايام	١١٤	(مطلب اذا فرض القاضي النفقة على الغائب وأمرها بالاستدانة فالقول لها في الاستدانة ما لم يمت الزوج (مطلب لا تسقط النفقة المفروضة بالطلاق
٩١	(مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان الخ	١٠٣	(مطلب في عدة ممتدة الطهر	١١٥	(مطلب شرط صحة فرض القاضي النفقة على الغائب أن تكون غيبته مدة لسفر (مطلب على الزوج السكنى والنفقة وايفاء المجل حيث كانت الزوجة مشتهة (مطلب رفعت أمرها الى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها الغائب (مطلب لها منع نفسها ولو سلمت نفسها قبل استكمال مجمل مهرها
٩٢	(مطلب اذا قالت له أبرأك الله فقال لها روي طالق لا تمتنع عليه مراجعتها (مطلب اذا قال روي طالق مثل أختي كان بائنا	١٠٤	* (باب ثبوت النسب ومطالبه) *	١١٧	(مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة عليها بأمر أبيها لها الرجوع عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز (مطلب اسلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها النفقة ان رضى باقامتها في دار والدها
٩٣	(مطلب طلق زوجته رجعية فقبل له طلقها فقال بالجسین يصدق الخ	١٠٥	(مطلب لا بد في الشهادة لمعدى الارث من ذكر الجدد	١١٨	(مطلب اذا انفق أم الصغيرة عليها بأمر أبيها لها الرجوع عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز (مطلب اسلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها النفقة ان رضى باقامتها في دار والدها
٩٤	(مطلب طلقها ثلاثا وادعى الانشاء متصلا (مطلب قال لزوجته أنت طالق الان شاء الله بوصل الهمزة أو الأواو لا يقع	١٠٦	(مطلب في يثيم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما متروجة بأجنبي	١٢٠	(مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مرافق وغلق على حدة (مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٥	(مطلب يتعلق بانكسرة في سياق النقي وفي مسائل نحوية	١٠٨	(مطلب للاب ضم الغلام الصبيح اليه اذا كان غير مأمون على نفسه	١٢١	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٦	* (باب الايلاء ومطالبه) *	١١٠	(مطلب اذا بلغت ابنته ليس له أن يجيرها على السكنى معه	١٢٢	(مطلب الطلاق ولو رجعيامسقط للنفقة المفروضة
٩٧	(مطلب أنت محرمة على خمس سنين ايلاء (مطلب اذا وطئها في مدة الايلاء يلزمه كفارة عین (مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر	١١١	(مطلب لا تسقط حضانة الام مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال	١٢٣	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٨	* (باب الخلع ومطالبه) *	١١٢	(مطلب يثيمة لا مال لها تبرعت عنها بحضانتها فهي أولى من أمها	١٢٤	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٩	(مطلب في صغيرة خالعهاءها على فور الخ (مطلب خالعهاء أبوها على بدل التزمه لزمه الخ	١١٣	(مطلب اذا استغنى القاصر برأيه فأخوه أولى به من جدته	١٢٥	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
١٠٠	(مطلب لو خالعهاء بعد الدخول قبضه المجل لا يرجع عليها به	١١٤	(مطلب لا تنزع البنت من أمها مادامت عازبة		
١٠١	* (باب الظهار ومطالبه) *	١١٥	(مطلب اذا كان لليثيم أخ معسر تجبر على ارضاعه وحضنته مجبانا		
	(مطلب لو قال لامرأته أنت على محرمة فهو ظهار	١١٦	(مطلب المتسوية لا تسحق أجر الحضانة مادامت الخ		

- ١٢٦ (مطلب في كسوة الفقيرة اذا كان زوجها فقيرا) (مطلب فرض القاضي عليه النفقة فادعى طلاقها منذ زمان
- ١٢٨ (مطلب اذا غاب وترك امرأته بلا نفقة فحكم الشافعي بفسخ النكاح هل للحنفي تزويجها) (مطلب اختلف فيما لو طلبت المعتدة أجرة الحضنة أو الارضاع
- ١٢٩ (مطلب اذا امتنع من الخول مع زوجها من نابس الى الدلائب لها نفقة ولو قضى بها
- ١٣٠ (مطلب في شتمه لها أم وعم ففرض القاضي لها النفقة بطلب الام الخ) (مطلب ادعت على زوجها بتمس كسوة قديمة ماضية الخ
- ١٣٢ (مطلب لارب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة) (مطلب يجب عليه ما سلك زوجته في بيت له علق على حدة واذا امتنع بحبس (مطلب لا تفرض النفقة على غير الزوج مع وجوده
- ١٣٤ * (كتاب العتاق ومطالبة) * (مطلب في رقيق بين امرأته وابنها اعتقه الام وابتعت عن الاس فقط
- ١٢٤ * (باب الاستيلاء ومطالبة) * (مطلب استعارت أم الولد حليب فطلب منها فانكرته الخ
- ١٣٥ * (كتاب الايمان ومطالبة) * (مطلب اذا فعل المحلوف عليه بعد أن أبانها لا يحنث ١٣٦ مطلب اذا حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه لا يحنث (مطلب حلف بالطلاق انه يحضري غد المجلس الشرع
- ١٣٧ (مطلب حلف بالطلاق الثلاث من زوجته لا تطعن بكثرة ولم تفعل (مطلب حلف بالطلاق الثلاث تكونوا عندى الليلة بغير تأكيد
- ١٣٨ (مطلب قال لغيره بالنبي أو بفلان تفعل أو لا تفعل) (مطلب حلف بالطلاق من زوجته انما أتت أهلها
- ١٤٠ (مطلب حلف بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الا كل الكامل
- ١٤١ (مطلب حلف بالطلاق من زوجته انما ما تفصل هذا لنفسها فدفعته لجارها) (مطلب لفظ غير العربية اذا كان يحتمل الطلاق وغيره يكون من الكتابات كلفظ العربية
- ١٤٢ (مطلب لو قال لها أنت بثلاث أو قال أنت بثلاث بحذف مني الخ) (مطلب حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وهو في هذه البلاد
- ١٤٣ (مطلب حلف على صهره لا يرحل من هذه القرية فرحل قهرأ عنه * (كتاب الحدود ومطالبة) *
- ١٤٣ (مطلب لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر
- ١٤٤ (مطلب خطف بـ كـ ر أو أزال ذكر ثم أوهرت منه وريد غصبها يجب منعه الخ) (مطلب قذف محصنا فحده ليس له أن يحده ثانيا له هذا القذف (مطلب لا تقبل شهادة المحدود في قذف وان تاب ولا يقبل خبر الفاسق في الدبانات
- ١٤٥ * (فصل في التعزير ومطالبة) * (مطلب اذا أصرت الناس بيده ولسانه وأخذ منهم ما لا لنفسه الخ) (مطلب اذا رأى مسلما تزي بحل له قتله الخ
- ١٤٦ (مطلب في بيان الشفاعة السيئة) (مطلب فيما أعدم من الوعيد بان أعان قومه على غير الحق (مطلب في الوعيد ان الذي أعاد بان حالت شفاعته دون حدم من حدود الله تعالى
- ١٤٨ (مطلب فيمن سعى الى الحاكم السياسي في تغريم غيره وايدائه يجب قتله
- ١٤٩ (مطلب اذا عُد على منكوبة العير ووطنها عالما بذلك بوجع با اضرب سياسة الخ
- ١٥٠ (مطلب اذا امتنع الابن من الخروج من ملك الاب بعد طلب ذلك منه يعزرو بما يليق به
- ١٥١ (مطلب فيما اذا هجم دار زوج أخته وبها زوجة أخرى أجنبية منه وأخرج أخته مع أمتهما (مطلب اذا كان يؤذى الناس باخذوطائفهم من غير جنحة الخ
- (مطلب اذا خان في الامانة يزجره الامير و يقيم التعزير عليه * (كتاب السرقة) *
- (مطلب فيما اذا اتهم بسرقة أو غيرها لا يحبس بمجرد الاتهام الخ * (كتاب السير ومطالبة) *
- ١٥٢ (مطلب ليس لاهل الذمة الزيادة في الكفيسة سعة وبناء (مطلب يجوز عند الجمهور إعادة المنهدم من الكائس من غير زيادة على ما كان ولا يجوز اعانتهم
- ١٥٣ (مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بعير وجه لا يجوز اعادتها بالا جاع الخ
- ١٥٤ (مطلب يمنع الذمي من تعلية البناء اذا حصل منه ضرر لجاره في ظاهر المذهب (مطلب لا يجوز لاهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال عنهم
- ١٥٦ (مطلب رجل يخرج في بعض السنين لزيارة القدس فيلحقه مائة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة الخ
- (مطلب تبجيل الكافر كفر * (باب العشر والحراج ومطالبة) *

- (مطلب اذا رهن المزارعون الارض السلطانية سنين لا تبطل قديماتهم ١٧٢
 (مطلب أرض سلطانية عجز من هي في يده عن عمارتها فدفعها لا تحل ليس له الرجوع ١٥٨
 (مطلب أرض بيت المال لا ملك للناس فيها فلا يجوز بيعها الخ ١٥٩
 (مطلب اذا ترك المزارع زرع الارض الصالحة للزراعة لم يزمه الخراج الموقوف ١٦٠
 (مطلب مات أحد الجند بعد ادراك الغلة يستحب الصرف الى قريبه ١٦١
 (مطلب ليس لقسم أرض القسم وضع شيء عليها ١٦٢
 (مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخراج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية ١٦٣
 (مطلب عشر الارض العشرية على المؤجر لا على المستأجر ١٦٤
 (مطلب قرية بعض أرضها وقف والبعض سلطان اذا خرج أهلها منها لكثرة المظالم لا يجبرون على العود ١٦٥
 (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال ١٦٦
 (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليه قال قول لهم في قدره ١٦٧
 * (باب الجزية ومطالبه) * ١٦٨
 (مطلب اذا عاند أهل الذمة وقالوا ان عادتنا أن لا نعطي الجزية عن لا عزب الى غير ذلك لا يلتفت الى قولهم ١٦٩
 (مطلب اذا مات الذمي لا عن تركه لا تطالب وورثته بالجزية ١٧٠
 * (باب الميراث) * ١٧١
 (مطلب في حكم ساب سيدنا ابراهيم ١٧٢
 (مطلب في حكم ساب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ١٧٣
 (مطلب في نصراني سب سيدنا محمدا عليه السلام (مطلب لو قال لو جاعني النبي ما فعلت لا يكفر و كذلك آثم بأمره ١٧٤
 (مطلب من قال ان النبي كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته محلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر ١٧٥
 (مطلب في تفسير قوله تعالى واذا تقول لا ذى أنعم الله عليه الآية ١٧٦
 (مطلب لو قال المدعو الى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بعاطف مستخفا كفر (مطلب من أدى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزر ١٧٧
 (مطلب من قال لا أعمل بالشرع بل أعمل بدعائم العرب (مطلب قيل له ارض بالشرع فقال لا أقبل ذلك فأجاب الخ ١٧٨
 (مطلب في حكم من تكلم بكلمة الكفر تفصيل بين كونه هازلا أولا عبثا وغير ذلك ١٧٩
 (مطلب في نحو حكم عرب السعدانية الذين يطلقون نساءهم فيتزوجها الرجل منهم بعد رجعة ولا يعتدون بعد الموت أيضا (مطلب في حكم الدروز القائلين بالوهية الحاكم بأمر الله و بعدم نبوة تيسنا وغير ذلك ١٨٠
 * (كتاب اللقطة) * ١٨١
 (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتط اللقطة * (كتاب المفقود) * ١٨٢
 (مطلب قبض الناظر أجرة مستعمل ثم فقد الناظر ولم يمكن المستأجر الخ * (كتاب الشركة) * ١٨٣
 (مطلب بنى أحد الشركاء في المشترك بعير اذن البقية ١٨٤
 (مطلب لا يجبر الشريك على العمارة عليه تجوز الاستدانة على الوقف لعمارته ١٨٥
 (مطلب باع أحد الشريكين نصيبه من فرس وسلمها للمشتري فهل كفت ١٨٦
 (مطلب يضمن أحد الشريكين ما باعه أو وهبه من اتاح المشترك بغير اذن الخ ١٨٧
 (مطلب في دار بين بالسف و يتيم وامرأة سكنها البالغ بلا استئجار حصة اليتيم مدة ١٨٨
 (مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية (مطلب الخسارة على الشريكين بقدر المالك ١٨٩
 (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته ١٩٠
 (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية ١٩١
 (مطلب اذا ركب رجل فرسا بغير اذن مالكه الا يبرأ عن الضمان بتسليمها لاحدهما ١٩٢
 (مطلب اذا قال أحد الشركاء استندت من فلان ودفعت له لم يصدق بهينه * (كتاب الوقف) * ١٩٣
 (مطلب في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف الخ ١٩٤
 (مطلب اذا وقف رجل محدودا يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود مطلب ادعى رجل استحقا فافى وقف اشتبهت مصارفه (مطلب في رجل وقف على نفسه وولديه وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث ما دمن قاصرات (مطلب وقف وقف على نفسه ثم على ١٩٥

أولاده الموقوفين الخ	٢١٣ (مطلب إذا انهم - دم المسجد يباع وقفه لعمارة ان لم يكن من غلته	٢٤٨ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة بغير جحقة
١٩٤ (مطلب وقف وقفاً منجزاً على ولده حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور خاصة دون الاناث ثم وثمنان حسن في حياة أبيه وتختلف ولد الخ	٢١٤ (مطلب لا يجوز اجارة المستحق للناظر (مطلب لا يصح تولية القاضي غير المشروطة له النظر من جهة الواقف	٢٤٩ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة لامن السلطان ولا من وكيله
١٩٥ (مطلب ليس للمتولى ابطال الوقف ونصب الاوصياء وتولية الناظر الخ	٢١٦ (مطلب للناظر أن يستدين لعمارة الوقف مطلقاً	٢٥٢ (لا يثبت الوقف بمجرد كتاب الوقف (مطلب لا امام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم
١٩٦ (مطلب لا يعمل بمجرد الخط	٢١٧ (مطلب اقترض للصرف لارباب الشعائر باذن القاضي صح ويكون في غلة الوقف	٢٥٧ (مطلب استبدال الوقف يكون الخ
١٩٨ (مطلب يجوز قسمة الوقف للحفظ وازراعة (مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منه دم ليعمره ويسكن فيه باجرة معلومة تفعل ثم زاد انسان	٢١٨ (مطلب المتولى ادامات مجهلات للناظر الوقف لا يضمن وللعين يضمن بخلاف الوصي	٢٤٩ (مطلب الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف
١٩٩ (مطلب أرض وقف بيد جماعة اتحدوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر اموال الخ	٢١٩ (مطلب ادعى على ورثة المتولى انه مات مجهلاً للعين فادعوا البيان	٢٦٣ (مطلب ال امر بقطر الوقف بشرط الواقفة الى انتها
٢٠٠ (مطلب تقدر الوظائف للقاضي لا للناظر الا اذا شرط الواقف له ذلك	٢٢٠ (مطلب الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى ولو حصل بعده البراء	٢٦٦ (مطلب لا يعطى المدرس الخصال عن العلم ولو نص الواقف عليه
٢٠١ (مطلب لو كسب في احوة الوقف ليس خصمه بالتدعي الاستحقاق	٢٢١ (مطلب في رجل بى في أرض الوقف بغير مسوغ	٢٦٨ (مطلب اختلف الصاحبان في صرف ربيع مسجد تخرب الى غيره
٢٠٢ (مطلب فرض لا يثبت عن رض وقف في متاعه ما استهلك من مالها	٢٢٢ (مطلب اذا وضع جماعة متاعاً طاعلى	٢٧٢ (مطلب يعمل في غلة الوقف بما هو مرسوم في دواوين القضاة
٢٠٤ (مطلب فرض لا يثبت عن رض وقف في متاعه ما استهلك من مالها	٢٢٥ (مطلب في حادثة اختلف فيها	٢٧٣ (مطلب اذا اشتهر بمصارف الوقف ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق
٢٠٥ (مطلب التقرير يرد من الوقف الى مالكه بشرط واقف للمتولى ذلك	٢٢٧ (مطلب في ترتيب المستحقين الموقوف عليهم والشروط الواقعة في عبارة الواقف	٢٧٥ (مطلب اذا حصل التنازع في الوقف يعمل بدواوين القضاة وبما كان عليه القوام السابقون
٢٠٨ (مطلب لو حكم بلزوم الوقف بعد شرائطه لا يسيل الى ابطاله	٢٣٠ (مطلب العبارة بما تلفظه الواقف	٢٧٨ (مطلب قول الواقف الطبقه العليا تحجب السفلى
٢٠٩ (مطلب بيع الوقف قبلي الحكم بلزومه ابطاله	٢٣٢ (مطلب اذا	٢٧٩ (مطلب في وقف لم تعلم شروطه ولم يعلم ما كانت تصنع قوامه
٢١٠ (مطلب لو أطلق القاضي للوارث بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه صح	٢٣٤ (مطلب اختلفوا في تقديم ذى الجهتين على ذى الجهة	٢٨٢ (مطلب اذا بنى الناظر في أرض الوقف بماله لنفسه
٢١٢ (مطلب باع ثم ادعى انه وقف وأقام البيينة فلا يصح قبولها (مطلب في مدرسة احتاجت الى نفقة عمارة ما حارب منها ولم يكن هذا ما يعمر به فوجر قطعة منها بقدر ما يفيق عليها	٢٣٧ (مطلب لا يجوز احداث المرتبات في الاوقاف ولا التقرير في الوظائف بغير شرط الواقف	٢٩٠ (مطلب اذا قضى القامى بجواز وقف المشاع نفذ
	٢٤٠ (مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ	٢٩٢ (مطلب لا يصح بيع الوقف ويجب على المشتري اجرة المثل (مطلب مسائل الخلو
	٢٤٤ (مطلب ليس لمن ولاء السلطان أن يتعرض للأوقاف بأخذ شيء منها	٢٩٤ (مطلب مشتمل على معنى قول الواقف عاد نصيبه لمن هو في درجته
	٢٤٧ (مطلب في دخول البنات في الاولاد واولاد الاولاد خلاف	٢٩٦ (مطلب في تعارض قول الواقف عاد

ذلك وقفا شرعا على من هوفي
درجته وذوي طبقته
٢٩٨ (مطلب اذا وقف على والده الطفل
وعلى من سجدت له فالضمير في له
يرجع للواقف
٣٠٠ (مطلب اخوان انشا وقفهما على
أنفسها ثم من بعدهما على
أولادهما الذكور والاناث
٣٠١ (مطلب لانظر لقوة القرابة مع قول
الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف
٣٠٢ (مطلب من له السكنى لا يستحق
الاستغلال وبالعكس
٣٠٤ (مطلب لو طالب أحد الموقوف
عليهم السكنى القسمة أو المهايأة
لا يجاب لذلك
٣٠٦ (مطلب ليس للمتولى أن ينفرد
بالتصرف بغير إذن الناظر وبالعكس
٣٠٩ (مطلب الامام يستحق بقدر عمله
اذا عزل ومات
٣١٠ (مطلب يجب وزلاستدانة على
الوقف للتعمير
٣١٠ (مطلب وقف رجل جارية على
مصالح المسجد فباعها المتولى بعد موته
٣١٢ (مطلب المعمول به كتاب الوقف
الاصلي المتصل بالقضاء
٣١٤ (مطلب يعمل في الاوقاف المتقدم
عهدا بما قيد بالسجل لا بكتاب الوقف
٣١٦ (مطلب رجل باع أرضا ثم ادعى
انني كنت وقفها
٣٢٠ (مطلب في حكم الارض المحتكرة اذا
مات الناظر والمستحكر
(مطلب الاحكار بالعين الفاحش
غير صحيح ولو أمضاهما كراه
٣٢٢ (مطلب وقف فاعلى جهة بوعين
هه فانار الايحوز تبدل لهم
٣٥ (مطلب العبرة بما تقوم عليه البينة
لا بما يوحى من الخطوط

(مطلب وقف على نفسه ثم على
أولاده وسماهم ثم من بعد كل منهم
على أولاده والموجودون الا ان
متفاوتون في الدرجة
٢٢٧ (مطلب اذا أطلق الواقف فهو على
الاستغلال (٢٢٩) مطلب الاجارة
الطويلة غير صحيحة ولو بعقود
لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد
البلد والمحلة
٢٣٠ (مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على
كتابة بل البينة
٢٣١ (مطلب في نقض القسمة
٢٣٢ (مطلب اذا سكن حاكم البلدة
شخصا في دار الوقف يجب عليه الاجر
ويهدم ما بناه
٢٣٥ (مطلب نقض القسمة بعد اقراض
الطبقة
٢٣٧ (مطلب لا يثبت وقفية شيء بكتاب
الوقف
٢٣٨ (مطلب ليس لاحد أن يقرر وظيفة
في الوقف بغير شرط الواقف
٢٤٠ (مطلب لا يجوز أحداث الوظائف
في الاوقاف
٢٤٢ (مطلب في زيادته تمنع في الاجرة
٢٤٣ (مطلب وجد من مستحق الوقف
جمله ثم الذكور والاناث ولم يعلم
ترتيب الموقى حتى يعلم ما لكل
٢٤٦ (مطلب مدرسة بجوار مسجد اذا
أجرها متوليه وصرف أجرها على
مصالح المسجد (مطلب العشر
والخراج لا يسقطان بالوقف
٢٤٧ (مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على عموم
٢٤٩ (مطلب لا يشترط في استبدال عقار
الوقف أن يكون البديل عقارا
٢٥١ (مطلب في استبدال الوقف بالدرهم
(كتاب البيوع ومطالبه) *

(مطلب اذا أقراني اشتريت من
مال أبي لا يلزم منه كون المبيع للاب
(مطلب في بيان الغبن الفاحش
٢٥٢ (مطلب اشترى ثورا فقبضه ثم سقط
فذهب انسان فاذا اطلع على عيب
قديم يرجع بالنقصان
٢٥٤ (مطلب اذا سرق المبيع من يد
البائع قبل القبض يرجع المشتري
عليه بمدافع
٢٥٦ (مطلب المعتبر ثمن السر لا ثمن
العلانية على الراجح
٢٥٧ (مطلب لا ينفذ بيع أحد الورثة
شيأ من التركة المستغرقة الارضاء العرماء
٢٥٨ (مطلب اذا اشترى كروما فظهر ان
أرضه موقوف
٢٥٩ (مطلب تراضيا على ثمن معلوم ثم
باعها لغيره
٢٦١ (مطلب في استتجار البائع المبيع
من مشريه (مطلب اذا باع حصاة في
داره وعد المشتري على البائع أنه
عند احضار الثمن يبيعه
٢٦٢ (مطلب اشترى حب قطن وزرعه
٢٦٥ (مطلب اذا اشترى ذبي من مسلم
دارا في مصر المسلمين ففي جبره على بيعها الخ
٢٦٦ (مطلب كرم به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
٢٦٨ (مطلب له أن يرد أحد الجمليين
بغير ويأخذ السليم بحصته
(مطلب في حكم الرد بالعين الفاحش
٢٧٠ (مطلب لو اشترى غراث معلومة من
صبرة مع (مطلب اذا أخذ رجل شيرجا
من آخر من غير أن يتفق على الثمن
٢٧١ (مطلب للوكيل بالبيع فسخ البيع
بالغبن الفاحش حيث غره المشتري
٢٧٢ (مطلب البيع الفاسد ومطالبه) *
(مطلب شراء الزيت على شرط
طبخه صابونا ففسد

(مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز)
 ٣٧٣ (مطلب البيع بالسعر يوم الطلب فاسد) (مطلب استعار فاسد فسرقت
 ٣٧٤ (مطلب بيع مافي الذمة الى أجل
 ٣٧٥ (مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع
 ٣٧٦ (مطلب لا يجوز بيع حق التعلي (مطلب في بيع أراضى بيت المال
 (مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن ٣٧٧ * (باب الاقالة ومطالبه)
 (مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري مدعي العيب فيه اقالة
 (مطلب اشترت من زوجها دارا هما ساكنها ثم آفقت البيع
 (مطلب اقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري
 (مطلب ادأغر الكرم وأكل مشتري ثمرة ثم تقايلا أو تفاسخا لا يصح
 ٣٧٨ (مطلب استعمل المشتري العبد ثم تقايلا
 * (باب الرابا ومطالبه)
 (مطلب رجل مات وله ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالبيع
 * (باب الاستحقاق ومطالبه)
 ٣٧٩ (مطلب اذا اشترى كرم أو تصرف فيه مدة ثم ظهر انه وقف يجب على المشتري ضمان ما زاد
 (مطلب استحققت البعلة من يد المشتري فراد الرجوع على البائع فادعى البائع عليه نتاجها عنده مع غيبة المستحق
 (مطلب استحق حصان من المشتري بنتاج أو ملك طلق وحكم به ثم برهن بآئعه على نتاجه عنده أو عند بائعه

(مطلب يبطل الحكم للمستحق من المشتري بدعوى النتاج بآئبات البائع أو بائعه النتاج عنده
 (مطلب اذا ولدت بقرة في يد المشتري ثم استحققت يرجع على البائع الخ
 (مطلب اذا اشترى بيتا وبني فيه ثم استحق يرجع بالثمن وقيمة البناء
 ٣٨٠ (مطلب تقايضا في ثورين فاستحق أحدهما فاقتل المستحق الآخر ليرده على المقايض لياخذ ثوره فامتنع
 * (باب السلم ومطالبه)
 (مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم فيه الى رب السلم فقال لا أقبله الا تاما وتركه فسرق
 (مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرط صحته عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين
 (مطلب القول لرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في انكاره
 (مطلب لا يصح السلم في الدبر وان اجتمعت شرائطه
 ٣٨١ (مطلب دفع عسر ولزيد دواهم ليخبر جهاله على شعير فدفعها زيد ليكر ليخبر رجها فانفق البعض وأخرج البعض
 (مطلب جعل الثمن الثابت في الذمة سلمًا غير صحيح
 (مطلب أسلم الآخر في قطن سلمًا فاسد ثم اشترى المسلم اليه ما بذمته من المسلم فيه ثم باع رب السلم بالثمن قطنًا
 (مطلب بيع المسلم فيه من المسلم اليه لا يكون اقالة مطلقا
 (مطلب يجب ضمان قيمة الرهن بالمسلم فيه بالغته ما بلغت ان لم يثبت

ضياعه بالبينة
 (مطلب بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يصح مطلقا) (مطلب اذا فسد السلم يسترد المسلم اليه المسلم فيه ويرد رأس المال
 ٣٨٢ * (كتاب الكفالة ومطالبه)
 (مطلب لا يصح التزام الدلال الخسران للمشتري
 (مطلب اذا قال أحد المديونين للدائن دينك عندي يكون كفيلا به
 (مطلب في تعليق الكفالة بالشرط
 (مطلب فيما تصح به الكفالة وما لا تصح كالجبايات والنوائب وغيرها
 ٣٨٤ (مطلب صادر الوالى رجلا فقال لا آخرا خالصنى من مصادرتة صح و يرجع عليه بما دفع
 (مطلب الكفيل بالنفس يبرأ بموت المكفول به) (مطلب مات عن ذكور واناث وقد كفل مهر زوجه أحد أولاده
 ٣٨٥ (مطلب الكفالة بالمسنة تعار غير صحيحة
 (مطلب الكفالة بالدية غير صحيحة
 ٣٨٥ * (كتاب الحوالة ومطالبه)
 (مطلب رجل عليه مهر لزوجهه البالغة ولاخته الكبيرة مهر على زوجها فأحال أباً زوجته بمهرها على زوج أخته
 ٣٨٥ (مطلب يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على المحيل
 (مطلب اذا عمر المستاجر باذن الناظر صح و يرجع عليه ولا يكون سكوت المحال عليه قولا للحوالة
 (مطلب اذا توى المال على المحال عليه يرجع به على الاصيل
 (مطلب المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه

* فهرسة الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية *

٢	* (كتاب الدعوى ومطالبه) *	(ليس له وضع يده على مسنة جاره الخ)	١٤	ذى اليد لا تسمع (الخصم في اثبات النسب خمسة) ادعى انه عم الميت لا بد أن يفسر الخ (انما تقبل دعوى النسب بشروط الخ)
٣	(الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى) بينة الخارج بان البناء ملكه أولى الخ (ترجى بينة الخارج في دعوى البناء الخ) (في اثبات الدابة المفقودة الخ)	(يعمل بالتصرف القديم في مسنة الخ) (في مسنة بين أرضين عليها أشجار الخ) (نهر بينهما ادعى اشجاره) (لاحتكر اجراء ماء آخر في القساطل الخ) (يمنع المتولى من طلب حكره على مجرى ماء الخ) (ابراه عن الدعاوى ثم ادعى مالاً الخ) (لا تسمع دعواه في شيء من الاشجار)	١٥	(يتبغى الاحتياط في الشهادة بالنسب العبد اذا انقاد للبيع لا تقبل دعواه الخ) (باع داره وقرى به حاضر) (ترك الدار في يد المتصرف الخ) (تصرف زماناً في أرض الخ) (لا تسمع دعوى العارية بعد خمس عشرة سنة)
٤	(في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الخ)	(لا تسمع الدعوى بعد عشرين سنة) (اذا اختلف في الصالح للزوجين) (اذا قضى عليه بالنكول الخ)	١٥	(ماتت أمها فادعى ابنها الاخ أن الامتعة لامها الخ) (القول للزوج في الصالح لهما الخ)
٥	(في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة الخ)	(التناقض يمنع الدعوى لغيره الخ) (لا يصح دفع الوارث قبل تعيين الاستظهار) (اجعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف الخ) (لا ينفذ القضاء بالدفع قبل عين الاستظهار الخ) (القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ)	١٦	(اختلفت مع ورثة الزوج في أمتعة البيت الخ) (اذا ما بالقول لورثة الزوج الخ) (اختلفا في البيت بعد الطلاق الخ) (اذا اختلفا في غير متاع البيت الخ) (اذا كان لابن كسب على حدة)
٦	(اذا كان المدعى عليه مقر اسمع الدعوى الخ)	(الدعوى على بعض الورثة صحيحة الخ) (اذا ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن) (لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة) (يعمل بالاسبق تاريخاً) (لا تقبل البيينة على الشراء من الغائب الخ)	١٧	(اذا كان في عيال أبيه الخ) (الابن اذا كان في عيال الأب الخ) (ما اكتسبه الابن يكون لابيهِ الخ) (مدار الحكم على ثبوت كونه معيناً لابيهِ) (لو غرس شجرة فهي لابيهِ)
٧	(اذا ادعى في أثناء المدة عند غير القاضي الخ) (شرط الدعوى مجلس القضاء) (اذا ادعى عند القاضي مراراً) (تسمع دعوى الغائب مسافة القصر) (لا تسمع دعوى مشد المسكة الخ) (تسمع دعوى القاصر اذا بلغ الخ)	(تقدم بينة ذي اليد في دعوى التناج الخ) (برهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه الخ) (أراد البائع اثبات التناج بعد الاستحقاق الخ) (برهنا على التناج ولم يوافق سنه تاريخهما الخ) (اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه التناج) (لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ)	١٨	(اذا كان لابن كسب على حدة) (اذا كان لابن كسب على حدة) (اذا كان لابن كسب على حدة) (اذا كان لابن كسب على حدة)
٨	(لا تسمع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة) (لا تسمع دعوى القصاص بعد عشرين سنة) (اذا منع السلطان قاضياً من سماع دعوى الخ) (اذا ترك القريب الدعوى خمسة عشرة سنة الخ) (طلقها ومضى خمس عشرة سنة الخ)	(تندفع دعواه التناج) (لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ) (المستحق لا يملك الدعوى الخ) (لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكرا سمه الخ) (الدعوى على غير	١٩	(دفع لابنه مالاً فادعى اخذ صدق الخ) (ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة لا تسمع الخ) (قالوا الكتاب على ثلاث مراتب الخ) (يستثنى خط السمسار والبيع الخ)
٩	(تصرفا في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الخ)	(لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين	٢٠	

٢٠	(في العمل بالدفاتر السلطانية الخ	٢٦	(اذا زارع على الارض وساقى على الغراس الخ	اقرار (لا عذر لمن أقر (أقر الناظر بأرض في يده انما وقف يصح	
٢١	(في دفاتر التجار (حادثة في تاجر له دفتر الخ (فيما يكتبه التجار على الاحمال من العلامة الخ (فيما اذا أذن لا سخر بالانفاق الخ	٢٧	(اذا أجر نفسه ليعمل في الكرم الخ (برهن على مديون مديونه لا يقبل (دفن الاب معها أمة معة يضمنها (اذا ترك حقه من الارث له المطالبة به (لا يجوز الابرأ عن الاعيان (ذو بيت من دار كذي بيت في حق ساحتها الخ	٣٢	(أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل (لا بد في دعوى الاستحقاق من احضار الدابة الخ (ادعى دار الكونه أقر له بها الاتصع الدعوى (اذا لم يجعل الاقرار سببا للمالك تصح الدعوى (اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة الخ (من أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه الخ (ابرأه عامما ثم ادعى عليه بوصاية الخ (فمن باع ثم ادعى الوقف (من سعى في نقض ماتم من جهته الخ
٢١	(تقبل البينة لو أقامها بعد عين المدعي عليه الخ				
٢٢	(أنكر المال ثم ادعى الابرأ أو الايفاء الخ (أقر بالمال ثم ادعى الاية ما قبله لا يقبل (يصح اثبات الشراء في وجه مدعي دين الخ (له أن يقول اجعل حق في الحسم الخ (تقبل بينة المألول على أن بائعا خ	٢٨	(يقسم الشرب على قدر الاراضي المستأجر لا يصلح خصما في اثبات الملك المطلق (هل تشتترط حضرة الراهن والمرتهن الخ		
٢٢	(التناقض لا يمنع دعوى الحرية	٢٩	(التمباري لا يكون خصما (الزعيم لا ينصب خصما للمتولى الخ (ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل الخ (تعددت القضاة في بلدة فالتجار للمدعي عليه الخ	٣٣	(في دعوى الوقف بعد يديه
٢٣	(لا تسمع الدعوى بعد المساومة (لا تسمع الدعوى بعد الابرأ العام (اذا أثبت أن تاريخ ما ادعى به متأخر (لا يستحق كذا ولا غيره مجمل (الابرأ عن الدعوى يدخل فيه (الابرأ عن الاعيان اح			٣٤	(فيما اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما (تصح دعوى الوكيل على الوكيل (فيما اذا ادعت أن زوجها مملكتها كذا الخ (لا يكون استمتاع المرأة بما اشتراه زوجها الخ (حيث ثبت حدوث الغراس في وجه المتولى (القضاء صان عن الالغاء ما مكن
٢٣	(أبرأ عن الدعوى ثم ادعى عليه الخ (اذا قبل لدعوى لي قبله ولا خصومة الخ (اقرانه لا يستحق عليه حقا ولا يمينا الخ (يدخل في قوله لاحق لي قبله (اذا أبرأ الوارث عن الدعوى الخ (فيما اذا قبض تركه والده من الوصى الخ	٣٠	(برهن على قول المدعي انما مال الخ (تعارض المسقط والموجب الخ (التناقض في محل الخفاء عفو	٣٥	(أى بينة سبقت وقضى به الم تقبل الخ (الثابت بالبينه كالثابت عيانا
٢٤	(ادعى دعوى معينة ثم أقر الخ (لا تسمع دعوى الكفالة بعد الابرأ العام (باع عبدا ثم ادعى انه كان أعتقه الخ (تقبل الشهادة حسب تبديون الدعوى الخ	٣١	(ليس المراد حصر ما يعق فيه التناقض الخ (اختلف الناظر مع المستأجر في خواصي المصبغة الخ (الابرأ العام انما يمنع اذا لم يقر الخ (اذا برهن على الايفاء بعد الجود يقبل (بجد الامين الامانة ثم اعترف الخ (خمسة الدعوى الخ	٣٦	(تقدم بينة الحدوث (تقدم بينة العارض (لا تسمع دعوى التمليك (اذا حكم الحاكم الخنيلي بتمليك المرصد (بينته الخارج مقدمة (دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق (من صار مضا عليه لا تسمع دعواه بعده (القضاء بالوقف كالقضاء بالملك (تقبل البينة لو أقامها المدعي
٢٥	(لا تقبل الشهادة بدون الدعوى الخ (لا تجوز دعوى الحسبة في حرية العبد الخ (الاستبعاد يمنع دعوى المالك (لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة (ليس له الدعوى الخ	٣٢	(له الرجوع بما دفعه باذنه الى فلان (عدم التصديق لا يكون تناقضا (التصديق اقرار الافي الحدود (من سعى في نقض ماتم من جهته (من أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه الخ (أجر الناظر بستان الوقف ثم ادعاه اثنان الخ (التصديق	٣٧	(هل اليمين حق المدعي أم للقاضي (يستخلف بلا طاب في أربع مواضع (أجعوا على أن من ادعى على الميت (هل يجوز التحليف بالطلاق والعنتي (دعوى المستحيل باطلة (الدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض
٢٦				٣٨	
				٣٩	

<p>(أقرله بشجرة عليها ثمر الخ) قال عبدى هذا الفلان يكون هبة الخ (قال دارى هذه لولدى الأصغر الخ) (أقر فى صحته لزوجه بينا عا فوث الخ) (إذا أقرله بالأرض يدخل الفلاس (إذا قال بناؤها وأرضها لفلان الخ) (قال أرضهاى وبنائها لفلان الخ) (قال أرضها لفلان وبنائها لى فهمها للمقرله) (قال أرضها لفلان وبنائها لفلان آخر فهمها للقول) (قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر الخ) (فما إذا قال هذا الخاتم لى الأفصه الخ) (أقرانه لا يستحق قبله حق الخ) (أقر أحد الورثة بالدين يؤخذ منه (أقر بعض الورثة بالوصية الخ) (أقر أحد الورثة لوارث آخر فاسمه (صالح الوارث وأبرأ أبراء عما الخ) (البراءة امامامة وأما خاصة الخ) (الأبراء لشخص مجهول لا يصح الخ) (الأرث جبرى لا يسقط بالاستقاط (إذا ثبت أن الأقرار فى الصحة لا تسمع (الاستيغام والاستيداع أقرار بملك ذى اليد (تعليق الأقرار بالشرط غير صحيح (تعليق الأبراء بالشرط لا يصح الخ) (إذا أقر بحق ثم ادعى أنه أقر كاذباً يخاف (إذا باع العقار بثمن معلوم من أحد الخ) (أبرأ من الدين ثم أقر له بطل الخ) (أقرار المفلول المتطاول صحيح (أقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه ساكت الخ) (أقر ثم ادعى الغلط والخطأ لا يسمع) (برهن على قول المدعى أنه مبطل الخ) (أقر فى مرضه بأرض فى يده أنه أوقف الخ) (الأقرار للصغير بالدين صحيح) (أقرت بان جميع ما فى منزلها لابنها الصغير الخ) (أقر بربع حصته من الوقف الخ) (من عليه دين مستغرق لا يصح</p>	<p>ولده ليدعى عليه) (من دفع المرصد لصاحبه باذن المتولى الخ) (مات لأعن وارث وعليه دين الخ) (شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه) (إذا لم يعلم الضارب لا تصح الدعوى الخ) (أثبت المبلغ فى وجه وكيل هند الخ) ٥٠ (قال ما كان لك على شئ قط الخ) ٥١ (كتاب الأقرار ومطالبة) * (اقتسموا تركة مورثهم الخ) (تعليق الأبراء بالشرط لا يصح) (أقر فى صحته لزوجه بدين الخ) (أقر بان الدار لاخته الخ) (أقر بان الدار باسم فلانة الخ) (إذا أقر بان الدين لفلان الخ) ٤٦ (يصح الأقرار بالوارث حيث ٤٧ لوارث الخ) (أقر فى صحته لزوجه بجميع ما فى داره الخ) (أقر بجميع ما فى يده لفلان الخ) (لا يجوز الأقرار لتجئة الخ) (إذا ادعى أنه أقر مستهزئاً (لاحق لى ٥٢ قبل فلان يدخل فيه كل حق الخ) (ليس فى البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه السكامة) (لاحق لى عنده لا يتناول المضمون) (إذا ادعى بعد الأبراء أن أرخ بتسريح الخ) (لو قال برئت من دينى يبرأ الخ) (ليس لى معه شئ براءة الخ) (التحليل يقع على ما فى الذمة الخ) ٥٦ (أبرأت جميع غرمائى لا يصح الخ) (الدين الذى الذمة عمر ولبه ككر الخ) (إذا قال جميع ما لى لزوجه فهو هبة (جميع ما يعرف بى أو ما ينسب لى لفلان آخر الأصل أن أضاف المقربة الى ملكه الخ) (أقرت بجميع ما هو داخل منزلها لابنها الخ) (فى الأقرار بنصف غلة البستان أو العبد الخ) (أقر بنصف القصب ثم أخلف فله ٥٠ الأصل والفرع</p>	<p>(إذا ادعى المأذون بالاتفاق أو الدفع (فى الدعوى إذا فصلت مرة الخ) (يصح الدفع ودفع الدفع قبل الحكم الخ) (حكم للخارج بالتساج ثم برهن ٤٠ ذواليد) (المقضى عليه لا تسمع دعواه الخ) (لو أتى بالدفع بعد الحكم لا يقبل الخ) (هل يكفى إمكان التوفيق (إذا قال أو دعيه فلان بعدما أثبت ٤٦ (فبين اسمه فضل الله وذ كرى براءة ٤٠ (يجوز تعدد الاسم) (غلط الاسم لا يضر (الغلط فى الاسم لا يمنع الدعوى (إذا ثبت بيع الدار المرهونة الخ) (لا تسمع الدعوى بعد ٣٣ سنة (لا يلزم الابن وفاء دين أبيه الخ) (باع حصته الأيتام بلا وصاية الخ) ٤٢ (ليس للتجارى أخذ رسم الطاحونة الخ) (قال المدعى لى بينة غائبة الخ) (ادعت أنها دفعت ٤٨ لعمامة زنار الخ) (تسمع دعوى الام العارية الخ) (رأى من يبيع وهو ساكت) (ليس له استيفاء دينه من مديونه (ادعى أن بعضه قرض وبعضه رباً الخ) ٤٢ (لهم مطالبة عنهم بأجرة حصتهم الخ) (لحقهم خسران الدفع الخ) (تسمع دعوى البنات بحصتهن بعد ١٥ سنة (ادعت أنها جلبت من زيد الاجنبى ٤٩ (وضع جذوعه على حائط جاره الخ) (لا يلزم هند ادفع غرامات شريكها (فى دعوى بغسل تنازعه ذويد الخ) ٤٣ (يقضى بالبع لى لمن ثبت سبق الشراء (لا بد أن يشهدوا أنه اشتراها من فلان الخ) (له مشد مسكة فى أرض (فى دعوى الحدود والقدم (القول للمدعى القدم والبيينة بينة الحدوث (اقتسم الورثة أعيان التركة ثم تباروا ٤٤ (يكفه أهل حرفته أن يشاركهم ٤٥ لا يجبر الخ) لا يكف الاب احضار</p>
--	--	--

<p>ابواؤه الخ (اذا أبرأت الام الوصى مديون الايتام الخ</p> <p>٥٧ * (باب اقرار المريض ومطالبه) (باع في الصحة وأقر في مرض موته (لا يصح اقرار المريض بقبض دين له (لا يجوز ابراء المريض وارثه الخ (في اقرار المريض للاجنبي</p> <p>٥٩ (في تحقيق اقرار المريض لاجنبي الخ</p> <p>٦٠ (أقرت لاجنبا الغير الوارث بدين (أقر لزوجه بمؤخر مهرها يصح (البينة على مدعى الاقرار في الصحة</p> <p>٦٢ الخ (باع في مرضها وأقرت بقبض الثلث الخ (أقرت في حال تلبسها بالمحاض لاجنبي الخ (في بيع المريض ببيعافيه صحابة (باع لآبته وأقر بقبض الثلث الخ (يتوقف بيع المريض من وارثه على الاجازة الخ</p> <p>٦٣ (لا يصح اقرار المريض بقبض دينه (يقبل قول المريض بقبض وديعة (في اقرار المريض لوارثه بصيغة النفي</p> <p>٦٤ (قال لوارثه لم يكن لك عليك شيء جاز الخ</p> <p>٦٥ (الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث (قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يصح</p> <p>٦٦ (أقرت في مرضها لاجنبي بمسكن الخ (قال كنت فعلته في الصحة الخ (باع المريض من أجنبي ثم الاجنبي من وارث (في اقرار المريض الذي تطاول به المرض</p> <p>٦٦ (في صحة الابرأ العام للاجنبي في المرض</p> <p>٦٧ * (كتاب الصلح ومطالبه) (لا يصح التخارج اذا كان على الميت دين (الصلح عن المال اقرار بالمال الخ (في الدين المشترك اذا قبض أحدهم (يجوز الصلح عن بعض الدين والكفالة به</p> <p>٦٨ (اذا صلح عن دين على حنطة لم يقبضها الخ (صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة الخ (صالح عن عين مشترك الخ</p>	<p>٦٩ (صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاما الخ (صالحوا الزوج على أقل من نصيبه الخ (ضاع الحمل مع الاجير فصالح صاحبه على شيء الخ (الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح (ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لاشي عليه الخ (اذا صلح وبراء صاحب ثم ظهر بطلان الصلح الخ * (كتاب المضاربة ومطالبه) (ليس للمضارب أن يعتق (اذا مات (المضارب ولم يوجد مال المضاربة الخ (اذا ادعى ورثة المضارب انه رد المال (اذا مات المضارب مدونا (يصرف الهالك الى الربح (اذا فسدت المضاربة قبله أجر مثل عمله (اعطاه بضاعة على سبيل الشركة (أعطاه بضاعة على سبيل المضاربة (دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه (اذا هلك المال براء وبجر في المضاربة (القول للمضارب في دعوى الهلاك (القول لمدعى المضاربة (اذا حصل الربح فقسماها الخ (نفقة المضارب اذا سافر في مال المضاربة الخ (سافر المضارب بماله وماله الخ (القول للمضارب بن الاطلاق (القول للمضارب في الهلاك يمينه (اذا مات المالك والمال عروض الخ (الحسران على وب المال (القول للشريك والمضارب في الربح الخ (فيما اذا ادعى على الشريك أو المضارب بخيانة الخ (فيما اذا مضارب المضارب آخر بلا اذن المالك الخ (اذا ادعى دفع بعض مال المضاربة الى المالك الخ (ليس له خلط مال المضاربة بماله الا بلا اذن (اذا جرى العرف في البلد أن المضارب بن</p> <p>٧٣</p> <p>٧٤</p> <p>٧٥</p> <p>٧٦</p> <p>٧٧</p> <p>٧٨</p>	<p>يخلطون الاموال الخ (أجرة الخائف في مال المضاربة الخ (أعطى المضارب من مال المضاربة شيئا الى ظالم الخ * (كتاب الوديعة ومطالبه) (اذا أقر بالوديعة ثم ادعى ضياعها الخ (أمره بالحفظ في دار تحفظ في غيرها (اذا غرقت السفينة ولم يمكنه نقل الوديعة الخ (اذا نكث البقرة وخاف على الباقي الضياع الخ (احترق بيت المودع فسلم ينقل الوديعة الخ (طرح الامانة في السفينة وسج في البحر الخ (غصب دابة وأودعها عند آخواله (جل المكاري الخ مع غيره بلا اذن (لا يضمن مودع المودع (يعتد مع ابنه وليس في عياله الخ (فيما اذا دفع الدراهم ليوصلها الى فلان الخ (أودع المودع الوديعة وهلك بعد مفارقته الخ (ليس للمودع دفعها الى أجنبي بلا عذر (احترق بيت المودع فوضعها في بيت جاره الخ (مودع المودع اذا استهلك الوديعة ضمن الخ (في مودع المودع ومودع الغاصب (للمودع دفعها الى من في عياله الخ (أتلغها من في عياله المودع يضمن الخ (قال دفعتها الى ابني وأنكر الخ (استعمل الوديعة بلا اذن يضمن (أودع عند آخر طبقا فوضعه على رأس الخليفة الخ (دفع له دراهم ليدفعها الخ (يضمن المودع بموته مجهلا الى آخواله (اذا لم توجد الوديعة في التركة الخ (وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض (فيما اذا مات المودع (تقبل البينة من المالك على قيمة الوديعة الخ (ادعوا أن المورث رد</p>
---	---	---

الوديعة الى المالك الخ (فيم اذا أودعه كسافيه دراهم الخ (فيم اذا أجزى بالوكالة عن أبيه الخ) اذا ثبت الوديعة من دار المودع لا يضمنها اذا مات الجسد مجهلا لا يضمن	٧٩	(دخل النحل في الصندوق وأفسد بعض الامتعة الخ (فيم اذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد الخ قال للمودع ارسلها مع رجل أمين ففعّل الخ (أبق عبدا الوديعة لا ضمان على المودع (دفع لعمر جارا على سبيل الامانة الخ *) كتاب العارية ومطالبه *)	٨٦	٩٠	(المستعير الا عارة في موضعين اذا منع العارية بعد الطلب يضمنها *) كتاب الهبة ومطالبه *)	
(في قاصرة من بنات الذم الخ يضمن الناظر بموته مجهلا الخ يضمن المأمور بالدفع اذا مات مجهلا (اذا وضع الدراهم في جيبه ثم فقدت الخ (وضعها في حانوته وهي حوز مثلها الخ (قام من حانوته الى الصلاة فضاغت الوديعة الخ (أجلس ابنه على باب الحانوت الخ (الحاصل أن العبرة للعرف	٧٩	٨٦	٨٧	٩١	(القول لمدعي القرض دون الهبة (هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلة (الهبة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض (تصح هبة مشاع لا يقسم (بينه الهبة في الصحة تقدم الخ (لا تصح هبة البناء دون الارض	
(دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه الخ (في رجل أودع صرة من الشال عند آخر الخ (في تحقيق المراد بالخزنها الخ (اذا ضاغت الوديعة فلمودع المخاضة الخ (اذا طالب الوديعة وكيل المالك الخ (قال من جاءك بعلامة كذا فادفعها اليه الخ (اذا كانت امرأته غير أمينة يضمن للمالك تضمن الغاصب (لو دفع الوديعة الى أجنبي الخ (بعث الوديعة مع ابنه الصغير لا يضمن (أمره بالركوب في مركب مغفر الخ (الاصل أن الشرط انما يصح اذا كان مقيدا	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	(في مسألة هبة البناء بدون الارض (وهبه نخلة قاعة لا يكون قابضا الخ (هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز (وهب في مرض موته ولم يسلم حتى مات الخ (في هبة واحد من اثنين (فيمالو وهب من اثنين (نصح الصدقة على فقيرين الخ (تم الهبة للصغير العاقل بقبضه الخ (في تحرير مسألة ما اذا قبض هبة الصغير من يعوله الخ (وهب في مرضه لبنته دون الخ (هبة المرصد لا تصح (هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الخ (الهبة في مرض الموت وان كانت وصية الخ (هبة نصف الطاحونة الحتملة القسمة لا تصح (القول للموهوب به انه لم يشترط عوضا (وهب من أجنبي على أن يهبه من فلان الخ (يمن الدابة بمنع الرجوع في هبتها (لا تصح الهبة لام الولد ولو في المرض الخ (يسقط الرجوع في الهبة بالتعويض (الاصل ان المعروف كالمفوط (وهبت دارا تقسم من بناتها الاربع لا تصح (دفع لخادمه كسوة ليس له أخذها منه (اذا قال ملكه تخليكا صحيحا ولم يبين الخ (وهب حصه من التركة قبل القسمة	
(اذا دفع وديعة العبد لولاه لا يضمن	٨٥	(استعار أوصال بزرعها لم تؤخذ منه الخ (فمن استعار ثورا فذبحه الخ (دخل داره وترك الدابة في السكة الخ (استعارها ليحمل عليها قدر معلوما (العارية الموقوفة لو أمسكها بعد الوقت الخ (لو جاوز المكان المقيّد يضمن الخ (للمستعير أن يودع	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
					٩٢	٩٣
					٩٤	٩٥
					٩٦	٩٧
					٩٨	٩٩
					١٠٠	١٠١

١٠١ * (كتاب الاجارة ومطالبة)

(اذا كانت الاشجار على المسنة ١٠٧ تجوز الاجارة) استأجر فارغا ومشعولا تجوز الخ (اذا قدم ايجار الارض على مساقاة الاشجار الخ) ١٠٢ (استجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز) (اقرار الناظر على الوقف لا يصح) (هل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة) (لو قدم المساقاة على الاجارة لم تصح) (مات من له المشد لا عن ولد الخ) (اجارة الدار من مؤجرها لا تصح) (أجر المستأجر من المؤجر لا تصح الخ) ١٠٣ (لو استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر الخ) (اذا لحق المؤجر دين ثابت بالبينة الخ) (يصح اقرار المؤجر بالدين الخ) (هل يحتاج في فسخ الاجارة بالعدول الى القضاء الخ) (أجر بدون مساقاة لا يصح) (اذا أجز الناظر ولم يذكر كراهه متول الخ) ١٠٤ (فيما اذا أجز المتولى ولم يذكر كراهه متول الخ) (يصح حكم الشافعي بصحة ايجار الاقطاع الخ) ١٠٥ (استحكر واستأجر مجرى ماء ثم مات تنفسخ) (استأجر عقار أو أجزه من غيره ثم مات الخ) (تنفسخ الاجارة بموت المستأجر الخ) (في المستأجر الاول اذا فسخ العقد) (استأجر ثم أجز غيره ثم تقابل مع المالك الخ) (استأجره ليحيى عليه بعماله من حصص الخ) ١٠٦ (استأجر جبالا ليحملها الى بلد كذا الخ) (اذا أسكن المتولى رجلا دارا لوقف الخ) (لا تجوز اجارة الارض بالارضا المزراع) (سكن دار غيره بعد ما تقاضاه بالاجار الخ) (استأجره محضه بأكلا ومشر بها الى مكة الخ) (عمارة المجري استكر على جهة وقعه) (استأجر أرضا للزراعا

فقل ماؤها له المخاصمة

(اذا انقطع المطر وينس الزرع الخ) ١٠٧ (اذا زاد ماء الطاحون فنفعه عن الانتفاع مدة الخ) (اذا هلك الزرع ولم يبق مدة الخ) (ليس للمالك فسخ الاجارة بزيادة الاجر) (لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل) (لا تنفسخ بموت ناظر استأجر بمال الوقف الخ) ١١٣ (ادخل الراعي المواشي في سلك القرية الخ) (ليس للمحكر مجرى الماء الخ) (أجر الوقف بغبن فاحش الخ) (للمتولى مطالبة المستأجر بتمام أجره المثل) (أجر فاسد أو أذن بالعمارة لا يصح الاذن) (له فسخ الاجارة بانقطاع ماء الرحي) ١٠٩ (اذا صار يطعم أقل من النصف له الفسخ الخ) (سكن دارا مشتركة بينه وبين ايتام الخ) (يقيم استعماله اقرباؤه بلا اجارة الخ) (اجارة الخان الوقف أكثر من سنة لا تصح الخ) (اذا فسد العقد في بعضه ففسد في كله) (اذا كانت الاجارة فاسدة آخوها الناظر الخ) (اذا زادت الاجرة في أثناء المدة الخ) (في قولهم المستأجر الاول أحق الخ) ١١٠ (أجز أرضا مبرية بغبن فاحش الخ) (أراضى بيت المال ككأرض الوقف) (لا تيمارى اجارتها باجرة المثل) (أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين الخ) (فيما اذا أجز بعض الشركاء المعدلا لاستغلال شجر برهم في حكم اجارة الغاصب) ١١١ (اذا انقطع ماء الحمام سقط أجره) (حرثوا تيمار زيد بلا اذنه لا أجره لهم) (لا أجر للشريك بعمله في المشترك) (ركب الى نصف الطريق ثم تفاسخا

(يصح ايجار الارض التيمارية للعمارة فيها) (للماطر المطالبة بأجرة المثل الخ) (ما يأخذ السلطان لا يلزم كونه أجره المثل) (أجرة المثل تعلم من الاراضى المجاورة الخ) (اثبات أجره المثل في حصة يكفي) (استأجره ليؤم الناس الخ) ١١٣ (اذا حبس المأجور بعد المدة بلا استعمال الخ) (أجز منها مساوية فهو بمنزلة التفصيل) (لم يجد المكارى الجمل وصدقه الخ) (في ضمان الراعي الاجير المشترك) (مسئلة ضمان الاجير المشترك الخ) (صباغ ضاع منه أثواب الخ) (في بيطار متقن لم يجاوز المعتاد الخ) (اذا صبغ رديا فأفاحشا يضمن) (قتال مشهور بالامانة الخ) (اذا فقد الجمل في الطريق الخ) (في كبايات الحرير) (لا يضمن المكارى اذا خرج عليهم القطع) (أودع الدلال عند أجنبي وفارقه ضمن) (يضمن الدلال دون صاحب الخانوت) (يصدق البقار بيمينه الخ) (اذا خالف الراعي في المكان يضمن) (الدلال والسمسار يجبران على طلب الثمن) (يصدق القتال بيمينه أنه رد الحرير الخ) ١١٦ (نعل الدابة ولم يجاوز المعتاد الخ) (استؤجر لحفظ خان فضاع شيء منه الخ) (في حارس السوق) (فيما اذا كسر قفل الدكان) (هالك الجار بلا تعدل يضمن) (دفع المكارى الجمل الى أجنبي الخ) (اذا دفع الحائك الثوب لاجيره لينسجه الخ) (أخذ الثوب من الدلال على سوم النظر الخ) (فيما اذا دفع لصاحب الخانوت الخ) (الراعي الاجير الخاص لا يضمن الخ) (الاجير المشترك اذا

<p>باطلة (الاذن بالغراس في الاجارة الفاسدة فاسد) اذا بطل المتضمن بطل المتضمن (استأجر غراس قوت لا يصح) (استأجر ملاحه لا يجوز) (لا يجوز الاستئجار على استهلاك العين) (مستأجر الدار له ان ينتفع بنفسه أو غيره) (ليس للمؤجر الاول مطالبة المستأجر الثاني الخ) (ليس للمستأجر مطالبة المؤجر الخ) (استأجر سبعة للزراعة لا يصح) (اذا أذن الناظر للمستأجر بما فيه مصلحة الخ) (اذا ادعى الاجير العمل لا يصدق الخ) (استأجر سفينة فغرفت) (خافوا العرق فالقوام في السفينة) (استأجر بستانا من أقوام الخ) (استأجر من اثنين فبات أحدهما الخ) (لا تنسخ يموت الناظر ولا يصح ايجاره الخ) (المستحق ليس له أن يؤجر الخ) (احارة الوقف أكثر من ثلاث سنين لا تصح الخ) (العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله) (فيما اذا غدير معالم الوقف الخ) (في معنى قولهم يجب أجرة المثل في الفاسدة الخ) (فيما اذا غصبت الارض من المستأجر) (أجر ابنه الصغير من أمه) (انهدم بيت من الدار برفع عنه من الاجر بحصته) (لا يكلف المؤجر ولا المستأجر ببناء ما انهدم) (استأجر حمارا ولم يسم الركب الخ) (توافق معهما على أن يعيناه في البيع الخ) (دفع له ثوبا وقال بعه بعشرة الخ) (له حبس المأجور لاجر بحله) (يلزم المستأجر بنم اجر المثل) (لا يعتبر الاخبار باجرة المثل الخ) (لا تعتبر زيادة مادون الجنس في الاجرة) (أجر الناظر وقاصص المستأجر بما عليه الخ) (اذا اجاز المستأجر</p>	<p>صاحب المشد الخ) (اذا زرع أرض الغير بلاذنه الخ) (برهن المستأجر على أن الزيادة ضرر وتعت الخ) (للقاضي فسخ الاجارة اذا خيف من المستأجر الخ) (لا يجبر الناظر على شراء القيمة) (يجوز للمستأجر الغراس ان لم يضرب الخ) (اذا مضت المدة وله غراس فله استبقاءه الخ) (تحرير في مسئلة استبقاء البناء والغراس) (احتكار واحترام) (في اثبات مرصد على حافوت الخ) (اذا أذن للمستأجر بالترميم الخ) (استأجر دار الوقف وهدهما الخ) (اختلف المؤجر والمستأجر في البناء الخ) (استأجر طاحونة ثم أجزها الخ) (استأجر مجرى ماء وغرس عليه الخ) (يجب القضاء والافناء بما هو أنفع للوقف) (مسئلة الارض المحتكرة) (لصاحب الغراس قبول الزيادة الخ) (منع من اجراء الماء حتى فسد زرع الخ) (في الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل الخ) (استأجر جلا من مكة وشرط ما كاله) (دفع اليه غنمة ليرعاها الخ) (دفع حصانه لرجل ليعلفه ويربيه الخ) (استأجر بيتا على أن يرمده الخ) (دفع له قباء ليقطعه بكذا الخ) (دفع ثوبا ليخطه ويحشوه الخ) (في مشاركة المعماري الخ) (اذا أكل الفار الزرع لا يجب تمام الاجرة) (اذا انهدم بيت من الدار له فسخ الاجارة) (لا تصح اجارة المشاع من غير الشريك الخ) (يجب عليهما فسخ الاجارة الفاسدة) (لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر على الانحذاخ) (تكرار دابة بمثل ما تكرار به أصحابه) (يلزم المستأجر تمام أجرة المثل) (الاجارة الطويلة</p>	<p>كان صالحا لا يضمن الخ) (اذا انشق العدل لا يضمن المكارى) (لو انشق العدل من رعى المكارى الخ) (يضمن فيما اذا ادعى البقار رد الاثواب على المالك الخ) (الحيوان الممين يصلح جعله أجرة الخ) (أجر الارض المشغولة بزرع المستأجر الخ) (تحوله عن صنغته الى غيرها عذر الخ) (ايتام لهم قدر نحاس استعماله زيد) (دفع ابنه الصغير الى حائل ليعلمه النسخ الخ) (استأجر حانوتا للتجارة) (فأفلس الخ) (اذا غصب الدار من المستأجر لا يلزمه أجرة الخ) (أجر الارض المشغولة بزرعه لا يجوز الخ) (اذا كانت الاجرة مكبلا أو موزونا الخ) (جعل أجرة الارض من غلتها لا يجوز) (أجر الناظر من زوجته بدون زيادة الخ) (اذا أجز بغير جنس ما استأجر) (أجر الوقف ولم يكن ناظرا عليه الخ) (يجوز ايجار المستحق الخ) (استأجر مجرى الماء مع حقه) (يجوز اجارة الشرب وبيعه تبعه للارض) (أجر المتحصل من تيماره لا يصح) (اجارة التيماري صحيحة) (في المقاطعة والالتزام) (ارادة السفر عذر في فسخ الاجارة) (اذا استعمل سطوح الوقف لنشر الثياب الخ) (استأجر سطح البيت عليه الخ) (تصح الاجارة المضافة) (استأجره ليصنع له نشاو يبيعه) (استأجر من لا تزوجت فيه الخ) (سكنته في دارها بشرط ان يعمرها الخ) (دفع له داره ليسكنها ويعمرها) (فيما اذا اتفقت مع زوجها على أن يعمر الخ) (أقرضه دراهم وسكن في داره) (زرع في أرض وقف بدون اذن</p>
---	--	---

البيع نفذ الخ (إذا أجاز المستأجر البيع يبيع المأجور في يده الخ) (إذا قل ماء الطاحونة فلم ردها حتى طحن الخ) (أجودار الوقف أكثر من سنة لعير مصلحة الخ) (فبما أجز الوقف أكثر من سنة أو ثلاث الخ) (أجارة الأرض قبل انتهاء الزرع لا تصح الخ) (استأجر مزرعة الوقف وأجزها من آخر الخ)

١٣٦ (استخدم رجلا مدة باحرة وكسوة مجهولة الخ) (له أخذ ببقية مرصده من متحصل الطاحونة) (الأجارة تقع على المحدود بتمامه الخ) (لا يصح الإيجار لبعض الشركاء في الغراس الخ) (لا يصح إيجار الأرض من غير رب الغراس) (في أجارة أراض تيمارية تغير الزرع الخ) (يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤدب) (رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم الخ) (الفتوى على جواز الأجارة على تعليم القرآن الخ) (فبما أزرعوا للمعلم أرضا بذرهم الخ) (قال للقارئ اختتم لي القرآن أولابي) (في حكم الاستئجار على التلاوة ١٤٠) (في الأجارة من غير الزرع الخ) (قفل حانوت الوقف وعطلها مدة الخ) (القول للمعتكر أن ما يدفعه أجر المثل الخ) (لهما طلب نصف الأجرة ممن سكن معها الخ) (طالبته بالأجرة فسكن بعده الخ)

١٤٠ (تصح أجارة البستان والمساقاة على سهم من ألف الخ) (١٤١) (إذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الأجارة الخ) (في المعدل للاستغلال إذا سكنه أحد الشريكين الخ) (ليس للشريك أجرة حصته) (في إيجاره حصته غيره بدون إذنه الخ) (الحيلة في أجارة المشاع أن

يؤجر الكل الخ) (أجر من أحسد الشركاء لم يجز) (غصب جبالا معدة للاستغلال الخ)

١٤٦ (سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام الخ) (أجر مخزنا لزيد ثم أجره لعمر الخ) (للمستأجر أن يسكن غيره بأجارة وغيرها) (أجر الوصي عقار اليتيم بدون أجر المثل الخ) (الاستئجار اقرار بأن لملك له الخ) (إذا أراد المستأجر السفر فهو عذر الخ) (استحكر أرضا ليني فيها الخ) (استأجر من الناظر ثم أجر من واحد منهم الخ) (يلزم أجرة مثل الأرض بلجهة الوقف الخ)

١٤٧ (استحكر أرض الوقف البناء ثم خرب البناء الخ) (توافق مع أهل قرية على أن يقوم بمصالحهم الخ) (توافق صاحب نصف الغراس مع الناظر الخ) (فبما إذا استخدمه في أعمال شتى الخ) (إذا كان الصانع معروفا بهذه الصنعة الخ) (تنفسخ الأجارة بالعدول المانع عن العمل الخ)

١٤٨ (أجر أحد ههـ ما الحار المعد للاستغلال الخ) (إذا أجز الغاصب ما منافع مضمونة) (في كل موضع يضمن في الاعارة الخ) (أمسكها بعد مضي المدة) (نام مستأجر الدابة فسرقته في الكحال إذا صاب الدرور في عين الرجل ١٤٩) (في مستأجر تحت به الدابة وضاعت كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الأجارة) (ليس على المستأجر رد الدابة الخ) (فبما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة الخ) (يضمن إذا عطبت بتحميلها ما لا تطيق ١٤٩) (استأجر رأس جدر مدة طويلة الخ) (استأجر علو منزل ليني عليه ١٥٠) (يجب الإيجار بمكن المستأجر من الانتفاع) (فبما إذا اشترى ثمرات ثم قال لا أشترى معي الخ) (قال اعمل معي في كرى حتى أزوجك بنتي) (قال

١٤٠) (الكراب وصف في الأرض لا قيمة له) (المستأجر ليس بخصم لمن يدعى حقا) (ليس للمشتري إخراج المستأجر الخ) (إذا مات المستأجر ليس ورثته أحق الخ) (دفع أرضه مع

نصف البذر مزاوعة الخ) (فبما إذا حكم شافعي بصحة الأجارة الخ) (مؤدب الاطفال له أجر مثله الخ) (فبما إذا زرع أرض الوقف سنين) (لهمامشد مسكة في أرض وقف الخ) (إذا عجز الجار عن المضى فتركه الخ) (عجز الجار فتركه وترك المتاع الخ) (إذا عصف في السير حتى هلكت الدابة الخ) (فبما إذا عجز المستأجر بلاذن المؤجر الخ)

١٤٧ (يقيم استعمله رجل من أقاربه) (اختلفا في القدر المصروف على العمارة الخ) (ركب جارا في الطاحونة المستأجرة) (بني المستأجر أو غرس) (استأجر طاحونة ثم أجرها من غيره الخ) (إذا سكن مع زوجته في دار الوقف الخ) (جاوز بالدابة الموضع المشروط يضمن) (فبما إذا ذهب إلى مكان آخر الخ)

١٤٨ (أجر أحد ههـ ما الحار المعد للاستغلال الخ) (إذا أجز الغاصب ما منافع مضمونة) (في كل موضع يضمن في الاعارة الخ) (أمسكها بعد مضي المدة) (نام مستأجر الدابة فسرقته في الكحال إذا صاب الدرور في عين الرجل ١٤٩) (في مستأجر تحت به الدابة وضاعت كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الأجارة) (ليس على المستأجر رد الدابة الخ) (فبما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة الخ) (يضمن إذا عطبت بتحميلها ما لا تطيق ١٤٩) (استأجر رأس جدر مدة طويلة الخ) (استأجر علو منزل ليني عليه ١٥٠) (يجب الإيجار بمكن المستأجر من الانتفاع) (فبما إذا اشترى ثمرات ثم قال لا أشترى معي الخ) (قال اعمل معي في كرى حتى أزوجك بنتي) (قال

١٤٩) (استأجر رأس جدر مدة طويلة الخ) (استأجر علو منزل ليني عليه ١٥٠) (يجب الإيجار بمكن المستأجر من الانتفاع) (فبما إذا اشترى ثمرات ثم قال لا أشترى معي الخ) (قال اعمل معي في كرى حتى أزوجك بنتي) (قال

<p>الصريح يقدم على الالتزامي (إذا بلغ اليتيم لم يجعل بدفع ماله اليه) (فإذا أبلغ ولم يظهر حاله) (إذا ثبت رشده وطلب ماله الخ) (إذا بلغ قاضي أبوه أو وصيه أنه سفیه الخ) (الفتوى في الحجر على قول الصاحبين) (إذا ثبت اعساره وليس له الامسكن واحد الخ) (لو كان كائون من حديد يباع الخ) (إذا امتنع المديون عن أداء الدين وله عروض الخ) (أقر أنه بالغ وخلع زوجته مع الخ) (المراهق إذا أقر أنه بالغ يقبل قوله) (يشترط أن يكون ممن يحتمل مثله) (استأجر العبد جلالاً يلزم سيده) (استقرض العبد المحجور مالا وتلفه الخ) (في عبد قتل جلالاً آخر) (تشرط الدعوى على العبد بحضور سيده) (ما استهلكه العبد يؤخذ به الخ) (في الفسوق بين جنابة العبد على الآدمي الخ) (فإذا استهلك العبد مالا) (في دباغ متقن لحرقته الخ) (في أن العقد يتوقف إذا كان له محيز حالة العقد الخ) * (كتاب الغصب ومطالبه) * (غصب فرسا وباعها ومات الخ) (القول للغاصب في القيمة) (باعه الغاصب وسلمه للمشتري الخ) (ولدت الفرس مع الغاصب ونقصت قيمتها الخ) (في نقص المغصوب بيد الغاصب الخ) (فإذا أخرج الجزار المغصوب الخ) (إذا زال العيب يرجع الغاصب بما ضمن) (غصب جبالاً معدة للاستغلال الخ) (بني أو غرس في أرض غيره بلاذنه الخ) (بني في دار امرأته بأمرها فالبناء لها) (٦٩) غصب حنطة وزرعها فالزرع له (هدم بيت نفسه فأنه يهدم بناء جاره الخ)</p>	<p>لا يجوز (استأجر دابة للتحميل فركبها في الرجوع الخ) (قال للمستأجر بعد انقضاء المدة) (فرغ الدار الخ) (استأجر ابنه البالغ لأجله الخ) (أجر ملكه ثم وقفه الخ) * (كتاب الاكراه ومطالبه) * (أكرهه زوجته بالضرب حتى تبرئه الخ) (أقرب بالكفالة مكرها لم يصح) (لا تصح الكفالة بالاكراه) (خوف زوجته بالضرب حتى وهبته مهرها الخ) (زانتهمته بسرقة وخوفته بالحكام الخ) (أمره ذو شوكة حتى أبرأ غرماءه الخ) (لا يصح مع الاكراه الأبراء ولا السكوت الخ) (لا يصح الاقرار مكرها) (في اقرار السارق مكرها) (أجر أرضه مكرها له الفسخ) (لا يصح التوكيل مكرها) (إذا أكرهه على عقد من العقود الخ) (في التوكيل بالنكاح مع الاكراه) (أكرهها زوجها على رهن دارها الخ) (الزوج سلطان زوجته الخ) (أكرهه على بيع زيتونه الخ) (البيع مكرها يفسد الملك عند القبض الخ) (في زوائد المبيع فاسدا) (إذا هلك المبيع كرها يضمن شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به) (يصح الاكراه من غير السلطان) (منها أبوه عن الزفاف الخ) (أكره أباه على أن يبرئه من دينه الخ) * (كتاب الحجر والمأذون ومطالبه) * (إذا اشترى عبد شيئاً فوله مخير الخ) (العبد وما يبيده ملك لولاه) (في تفسير المعتوه وهو كاصبي العاقل) (تصرف النسي والمعتوه ثلاثة أقسام) (من يحصل له صرع إذا تصرف في حال أفاقته يصح) (فمن بلغ غير رشيد) (٦٠) (فمن بلغ غير رشيد) (التصحیح)</p>	<p>اعمل معي حتى أفعل في حقك كذا) (استعمل أبا ربي قهوة في غيبة شريكه) (١٥٠) (للطبيب أجره مثله الخ) (تفسخ الاجارة بخيار شرط أو روية) (للراعي أن يبيع مع غلامه أو ولده الخ) (لا يضمن الاجير المشترك عنده) (لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ الخ) (إذا عين للمكاري الرفقة فذهب بلا رفقة الخ) (أخبر أن في الطريق لصواظلم يلتفت الخ) (١٥١) (الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي) (مات المستأجر في أثناء المدة الخ) (انقضت مدة الاجارة والزرع بقل الخ) (الشرب في الارض يتبع الارض من كل وجه) (ليس له سوق شربه الى أرض له أخرى) (تصح الاجارة بالتعاطي) (هل العرض على المستأجر الاول لازم) (جل حديد ابدل الحنطة يضمن) (١٥٢) (احرق حصان دارض فاحترقت حنطة قريب) (١٥٣) (لا تصح اجارة آله الله) (فإذا أذا سكن المستأجر بعد المدة الخ) (للموخر بيع الخانوت اذا لم يمدن الخ) (إذا قطع المؤخر شجرة مقصودة الخ) (المستأجر أو الأكار إذا أخذ منه الجباية الخ) (١٥٤) (إذا عجز المستأجر بالاذن يرجع الخ) (في قيم الوقف إذا عجز من ماله الخ) (أجرة الأديب والختان في مال الصبي) (إذا أحر الوقف من له السكنى الخ) (غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح) (تقبلا جولة ولهما بغل وبعير) (إذا قرأ المستأجر أن اسمه عارية) (١٥٥) (الاجارة بالتصادق تصح) (أجر بينا ثم أجز الدار لا تحرق تصح) (استأجر الحماحي حلاقاً أو دلالاً كالأصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده)</p>
---	--	--

- (إذا وجد في زرع عداية الخ)
(احترق حانوت فهدم رجل داره الخ)
(فمين هدم حائط غيره الخ) (الحائط ليس من ذوات الامثال) (إذا هدم حائط الوقف أجبر على بنائه)
١٧٠ (تعلق رجل برجل وخصمه الخ) (في تعريف الغصب) (حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن) (له أرض غير معدة للاستغلال الخ) (غرس في أرض غيره يؤمر بالقلع) (إذا زرع في أرض موقوفة الخ)
١٧١ (في أرض وقف مشد مسكنها لرجل الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال الخ) (زرع أرض غيره بلا اذنه)
١٧٢ (فمين زرع أرض غيره بلا اذنه الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال يجب الاخر)
١٧٣ (سكن أحد الشريكين في الحانوت المعد للاستغلال الخ) (طاحونة مشتركة بين يتيم وغيره الخ)
(إذا عطل الحانوت مدة يلزمه الاجرة) (تجب الاجرة لحصة اليتيم)
١٧٤ (سكن أحد المستحقين في دار الوقف الخ) (أسكنهم الناظر بلا أجره فعليهم أجره المثل) (غصب دارا وسكنها لا يلزمه أجره) (سكن دار اليتيم أو الوقف بأهله الخ) (تؤخذ الاجرة من المتبوع) (فيما إذا نقص المغصوب عند الغاصب) (فيما إذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر الخ)
١٧٥ (من ذبح شاة غيره فالكها بالخيار) (غصب شجرة صغيرة وغرسها في أرضه) (قطع أشجار غيره يلزمه قيمتها قاعة الخ)
١٧٦ (العنب مثلي وكذا الزيتون مثلي الخ) (حب المثل في المثلي) (في تعريف المثلي)
١٧٧ (اللحم والكسثرى والمشمش والخواخ مثليات) (ثمار النخل كلها جنس واحد) (العنب مثلي وكذا الزبيب) (الخل والدقيق والنخالة الخ) مثليات (الكثان والاريسم والنحاس الخ) مثليات (الماء والكاغد مثلي) (الزمان والسفر جل والقضاء والبطيخ قيمي الخ) (الفحم مثلي وكذا اللبن والزيت الخ) (في بيان المثلي من القيمي الخ)
١٧٨ (أغرغاس توت مشاق) (أوراق الأشجار كلها من ذوات القيم) (الماء قيمي على الاصح) (السرقين قيمي) (الزيت مثلي) (اختلفا في عين المغصوب أو صفته الخ)
١٧٩ (تقبل بينة المالك أن القطن المغصوب قدره كذا) (باع المودع الشعير يلزمه مثله) (منعه من الانتفاع بالحصان المشترك الخ) (أمره بربط مهرته في داره الخ) (قادر المعزق يربط كرم الغير ضمن) (حرق على البقرة المشتركة بلا اذن الخ) (اتهمه بسرقة فقتله الحاكم) (في ضمان الساعي الخ)
١٨٠ (لوسعي بغير حق يضمن) (لو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق) (يضمن الذي أخبر بالكاس) (مات المشكوك عليه من الضرب الخ) (إذا قوم الدلال المتاع للسلطان بغبن فاحش الخ) (لا ضمان على الصير في إذا أخطأ في النقد الخ)
* (كتاب الشفعة ومطالبه) *
تثبت الشفعة بالجوار (جهالة الثمن تمنع الشفعة) (لا يستقط حق الشفيع بقوله أنا أبيع حصتي) (الشفعة على قدر الروس) (إذا اشترى أحد الشركاء في الشفعة الخ) (يأخذ الشفيع بمثل الثمن لو مثليا الخ) (لا شفعة في البناء)
١٨١ (البناء لا تستحق به الشفعة) (لا شفعة في الوقف ولا بجواره) (لا شفعة في مشد المسكة) (تسقط الشفعة بالاسقاط الخ) (فيما لو بنى المشتري في الدار المشفوعة) (من لم يطلب عددا) (فيما لو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض)
١٨٢ (إذا لم يطلب بعدد له طلب موثبة) (أشهاد الخ) (في كيفية طلب الشفيع الشفعة) (الاسكت الشفيع لا تبطل شفعته الخ) (فيما إذا ترك طلب الخصومة أكثر من شهر) (تبطل الشفعة بالمساومة ببيعاً أو اجارة) (إذا حضر الغائب وطلب الشفعة قضى له الخ) (الاب يطلب الشفعة للصغير)
١٨٣ (إذا بلغ اليتيم له طلب الشفعة) (لو وصى طلب الشفعة للصغير) (اختلف الشفيع والمشتري في قدر الثمن الخ) (له طلب التملك بعد الطلبين) (إذا أخبرانه ببيعته بكذا فسلم الخ) (الشفعة لا تختص بالدار) (إذا بيعت الدار للشريك لا شفعة للجار)
١٨٤ (إذا سلم الشريك كان للجار الطلب) * (كتاب القسمة ومطالبه) *
(له قسمة حصته من الاراضي والغراسات) (فيما لو بنى في الدار بلا اذن شريكه الخ) (ان خرج البناء في نصيبه فيها ولا هدم) (في قسمة التركة المشتركة على أعيان ودين) (إذا طلب ذو الكثیر القسمة الخ)
١٨٥ (له المهايأة في الدار الغير القابلة للقسمة الخ) (لا يشترط للمهايأة ذكر المدة الخ) (تجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس) (يجوز الآجي على المهايأة من حيث الزمان الخ) (في المهايأة في المأجور) (في قسمة

والاملاك من الغرامات	(أو بعبارة أخرى على عدد الرؤس) بناء	الاجناس المختلفة
٢٠١ * (كتاب المزارعة ومطالبه) *	الحائط بين المقسمين على قدر	١٨٨ (الاقدام على الاقسام اعتراف بأن
٢٠٣ (اذا فسدت المزارعة فانخرج لرب	الحصص) (اقسموا الدار ودعى	المقسم مشترك) (دعوى الجهل باطلة
البذر) (ذكر المدة شرط في المزارعة	أحدهم ديناً في التركة تسمع دعواه	(قسيمة الورثة الديون باطلة) (في قسيمة
(اذا امتنع رب البذر عن العمل الخ	را اذا ظهر دين في التركة ترد القسيمة له أن	الماعن الطالع
(أرض من واحد وبقر وعمل من آخر الخ	يعزل من التركة شيئاً للدين ويقسم الباقي	١٨٩ (حادثة الفتوى) (في قسيمة ماء الطالع
٢٠٤ (بذر من واحد والباقي من آخر	١٩٦ (أجاز الغريم قسيمة الورثة قبل	(في قسيمة التركة اذا كان فيهم غائب
فاسدة) (العمل من واحد والباقي	قضاء الدين له نقضها) (اذا ضمن ماعلى	١٩٠ (الوزن في التجوز قسيمة بدون الوزن
من آخر صحيحة) (فيما اذا اختلف	الميت برضا الغريم وشرط براءة الميت	(في قسيمة مساحة الدار) (ذوبيت في
العامل مع رب الارض الخ) (فيمن	(في الحيلة لقسم تركتها فيها دين على	دار كذبيوت الخ) (فيما اذا أقر
زروع أرض غيره بلا أمره) (اذا شرط	الميت) (قسيمة الدين قبل قبضه لا تجوز	بالاستيفاء ثم ادعى الغلط الخ
رب البذر رفع بذره الخ) (اذا مات	(اقسموا الدار في غيبة الشريك	١٩١ (ما في المتون مقدم على ما في
رب الارض والزرع بقسط الخ	لاتصح) (اذا حضر الغائب فلم يرض	الفتاوى) (اذا ظهر غيب فاحس
(اذا شرط كون المغارم على رب الارض	بالقسيمة ثم زرع نصيبه) (القسيمة ترد	في القسيمة الخ) (تقاسم ادا رثم باع
(في المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئاً الخ	بالرد) (طفل وبالغ تقاسم شيئاً ثم	احدهما حصته الخ) (التناقض
٢٠٥ (اذا قصر في العمل حتى هلك الزرع	بلغ وتصرف الخ) (تجوز للمهاياة	في موضع الخفاء عفو
الخ) (شرط الحصاد والدياس	ويجبر الآتي عليها) (لا يجبر على بيع نصيبه	١٩٢ (فيما اذا كان الذراع من جانب
واتذرية على العامل مفسد	١٩٧ (في قسيمة المعز المشتركة) (أقر	يعدل ذراعين الخ) (لا تدخل الدراهم
(شري خطبا في المصرف عمله على	بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق الابحجة	في القسيمة بدون رضاهم الخ
البائع) (من أراد أن لا يتعطل	(في المشترك اذا انهدم وأجى	١٩٣ (لا يقسم الطريق حيث كان فيه
فليعمل بالعرف الخ	أحدهما العمارة	ضرر) (يقسم المسيل) (القسيمة
٢٠٦ (دفع أرضه مزارعة ومساقاة) (فيما	١٩٨ (في السفلى اذا انهدم) (لا تجمع حصة	بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي
نبت مما تنبت من الزرع المشترك الخ	الاراضي في أرض واحدة الخ	(دار لا تقبل القسيمة يأمر القاضي
(يجبر العامل على المضي) (من عمل في	*) (فصل في الغرامات الواردة على	الشركاء بوجه من ثلاثة) (في قسيمة
المشترك لا يستحق الاجرة) (فيما اذا	القرى ونحوها ومطالبه) *	المعصرة القابلة للقسيمة) (في معصرة
كان البذر من واحد والباقي من آخر	(ليس لاهل القرية ادخال المزرعة	دبس صغيرة) (في قسيمة بستان
٢٠٧ (زرع بذرا مشتركا بلاذن	الخارجة عن قريتهم الخ	مشترك الخ) (في قسيمة الغراس
الخ) (ليس للمزارع نقل الزرع الى	(مؤنة الضيف على المضيف) (ليس	المشترك بين ملك ووقف) (في قسيمة
أرض أخرى الخ) (دفع رجلان أرضا	لاهل القرية أخذ دعوا أرض على	الدار المشتركة الخ
وبذرا ويقر الى جماعة الخ) (في المغارسة الخ	البيوت الخ) (ليس لاهل القرية أن	١٩٤ (قسيمة الوقف من الملك جائزة) (في
*) (كتاب المساقاة ومطالبه) *	يجبروا من خرج من قريتهم الخ	قسيمة الوقف من الوقف) (فيما اذا احتاجت
٢٠٨ (لا أجزل عمل في المشترك) (مساقاة	في غرامات القرى الخ	قسيمة الوقف من الملك الى دراهم الخ
الشريك لاتصح) (مساقاة كرم	(من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه	١٩٥ (اقسموا ولا حدهما مسيل في حصة
الوقف على سهم من مائة سهم الخ	غرامة الانفس) (ما كان لتحسين الابدان	الاخر) (لا يقسم الوقف قسيمة
تصح المساقاة على شجر التوت	لا يدخل فيه النساء والصبيان) (من	تمليك) (لا تقسم الدار بطلب ذي
لاجل الورق) (المراد من الثمرة	قولى قسيمة الغرامات فعدل فهو	القليل) (تجوز قسيمة الوقف قسيمة
ما يتولد من الشجر) (تجوز للمساقاة	مأجور) (في بيان ما يخص الابدان	مهايا قرأجرة الاقسام على عدد الرؤس

على الشجر الذي لا يثمر الخ (لا يحل
للعامل كسر شئ من الاغصان الخ
(لا يحل له أن يطعم الضيف من الثمر
الا بالاذن الخ له أخذ ما برز من الثمر
في المدة بعمله الخ
٢٠٩ (ليس للمساقي شئ فيما لم يبرز
الخ (انما تصح المساقاة اذا خرج من
الثمر شئ الخ (اذا ثبت خروج
الثمر في المدة فهو على الشرط الخ
(اذا برزت الثمرة بعد انتهاء المدة
فالثمره للوقف) (اذا برزت الثمرة في
المدة ثم انقضت المدة الخ) (مان العامل
في المدة فلورثته أن يقوم مقامه
(انقضت المدة والثمر أنضج الخ
٢٠٩ (ان كانت الثمرة مدركة وقت عقد
المساقاة الخ) (١٠) اذا فسخت الاجارة
لا تنسخ المساقاة
(اذا كان العامل خائفا في الثمرة
الخ (لا يلزم من عدم صحة الاجارة
عدم صحة المساقاة (يبطل عقد
المساقاة بانوث الخ
٢١١ (اذا مات أحدهما قبل بروز الثمرة
لا شئ للعامل (اذا كان عقد
المساقاة على أكثر من سنة الخ
(لا تصح مساقاة الشريك لشريكه
٢١١ (في المساقاة على الغراس المشترك
مع أجنبي (في مساقاة المشاع) (٢١٢) ليس
للمساقي أن يساقى غيره بلا اذن الخ
٢١٣ (ساقى ما في مساقاته باذن جاز الخ
(مستأجر أرضين عليها أشجار الخ
(نهر بينهما ادعيا أشجاره النابتة الخ
(ساقى على جميع الأشجار ثم ادعى
ملك بعضها الخ
٢١٤ (لا تبطل المساقاة بموت الناظر
(اذا لم يعمل المساقي شئ لا يستحق
شئ من الثمرة) (المراد بالعمل ما يشمل
الحفظ (في صحة المغارسة اذا ضرب

لها مدة معلومة (فيما اذا انقضت
مدة المغارسة كيف يفعل (في عدم
صحة المغارسة اذا لم يضرب لها مدة
٢١٥ (في الغرس بأرض الغير بأمره
أو بدونه (فيمن أذن لغيره أن يغرس
في أرضه الخ) (٢١٦) الاذن فوكيل الخ
٢١٧ * (باب مشد المسكة ومطالبه) *
(في الفرق بين الملاحاة والمسكة
(في تعريف الكراب والكردار
٢١٨ (في تحقيق معنى المسكة والقيمة
والحدك والخلو والمرصد
٢١٩ (الفراغ موقوف على اذن التيماري
الخ) (٢٢٠) التوقيع بلا اذن صاحب
الأرض لا يزيلها الخ (اذا تصرف في
الأرض الميرية عشرين الخ
(الأراضي الميرية عوار في بدال عابا
(من كان في تصرفه أرض منها الخ
(استأجر أرض وقف سائحة مدة
(المعتبر الفراغ الصادر من المتولي
دون غيره الخ
٢٢١ (ليس لهم مسح أراضي القرية
ليأخذوا شئاً الخ) (تقايض أرضين
بدون اذن المتولي لم تصح (يتوقف
الفراغ على اذن متولي الوقف الخ
(فرغ باذن المتولي ثم أراد الرجوع
الخ (في مزرعة معطلة أجراها
المتولون الخ) (باع نصف غراسه وفرغ
عن مشد مسكته الخ
٢٢٢ (لا يصح الايجار لغير صاحب المسكة
(سقط حقه من المسكة بتركها ثلاث
سنين) (صاحب المسكة له الغرس
بلا صريح الاذن (حوت أرضاً معطلة
وأصلحها باذن المتولي (لا يصح تليك
المشد لزوجه بلا اذن الناظر
(لا يتوقف صحة فراغ الوقف على
اذن العشري) (ليس له مسح الأرض
وأخذ الزائد مما في تصرف شريكه

٢٢٣ (في وقف المسكة) (المسكة عند الحنابلة
لا تكون في الاراضي الموقوفة
(لا يصح الفراغ في الاوقاف عند
الحنابلة (في حكم الحنبلي بصحة
الفراغ الخ) (٢٢٤) اذا مات صاحب المسكة
لا عن ولد الخ) (فوض الشد متولى
الوقف لابنه الخ) (تفويض الأرض
لابن الميت على وجه الاحقية) (مات
الابن عن أم وابن عم الخ) (مات عن
أولاد ذكور واثاث وله غراس في
أرض وقف (ابن الميت أحق بالمسكة
من غيره) (مات عن ولد فوجهها
التيماري لابن أختي الميت الخ) (مات
لا عن ولد فوجهها لاجنبي يصح
٢١٥ (في مشد المسكة هل يرثه النساء
أولاً) (اذا مات عن مشد مسكة فيها
غراس تكون لورثته الخ) (الأراضي
السلطانية لا تورث ولا حظ للنساء الخ
٢٢٦ (اذا كان في مشد المسكة
شجرتان كبيرتان الخ
(مسائل مهمة متعلقة بمشد مسكة الأراضي
٢٣١ * (كتاب الذبايح ومطالبه) *
(تحل ذبيحة النصراني مطلقاً
٢٣٢ (الكبد والطحال طاهران
حلالان) (المكروه تحريم من الشاة
سبعة أشياء (في حكم العقيدة وكيفيتها
٢٣٣ * (كتاب الشرب ومطالبه) *
٢٣٤ (له فرض في الطالع غيره رجل يعاد
كما كان (ليس له منع اجراء الماء في
أرضه الخ) (فيما اذا أحرى الماء الى
أرضه فتعدي الى أرض جاره الخ
اذا اختصموا في الشرب يقسم الخ
(اذا كان السكر قديماً يبيح على
قدمه الخ (في الاختلاف في قدم
المجري وحدونه
٢٣٥ (يقضى الالاسبق تاريخاً) (حد
القديم الذي لا يحفظ الاقران وراء

هذا الوقت (القديم يبقى على قدمه

(لا يخرج شيء من يد أحد إلا بحق

نابت الخ) (له نهر أو مزاب في أرض

رجل فاختلغا الخ) (تصح دعوى

الشرب بغير أرض) (إذا أراض يقضى

للاسبق تاريخا) (بينه الحدوث

والقدم بدون تاريخ فيها خلاف

٢٣٦) (الاختلاف في ترجيح بينه الحدوث

أو التقدم الخ) (ليس له أن يبنى بيتا

على حافة نهر) (وضع اليد والتصرف

حجة قاطعة الخ) (صاحب الفائض

لا يلزمه تكليس بركة الجار

٢٣٧) (لا تصح اجارة الشرب وحده

(بدخل الشرب في البيع تبعالا

مقصودا) (لا يجوز بيع الشرب

وحده بدون أرض) (فيما إذا اشترى

الشرب وحده ثم باعه الخ

(بيع الشرب وحده فاسد الخ

٢٣٨) (إذا كرى النهر الخاص بأذن

القاضي يرجع الخ) (كرى النهر

الخاص على أهله) (في بيان النهر

الخاص) (إذا جاوز الكرى نهر رجل

الخ) (لا ترفع مؤنة الكرى بمجاوزة

الفوهة الخ) (في الطريق الخاص في

سكة غير نافذة الخ) (في الفرق بين نهر

الشرب ونهر الاوساخ الخ

٢٣٩) (ليس لأهالي الاعلى أن يسكروا

النهر على أهالي الاسفل الخ) (لا عبرة

للقديم المخالف للشرع القويم

٢٤٠) (نهر برداني دمشق غير مملوك لأحد

(سؤال في خصوص نهر العاصي

٢٤١) (ماء النهر العظيم حق العامة الخ

(في قسمة الماء إذا تهدم الطالع

وأضر بحيطان الجار الخ

٢٤٢) (لا يضمن من سقى من شرب غيره

بغير إذنه) (ليس للطحان أن يفعل

ما يقلل الماء الخ) (لهما بركة

فالعمارة عليهما) (كافة ماء البركة

على قدر الحصص) (فيما يلزم

صاحب الفائض من كافة العمارة

(ليس له أن يسوق شرب أرضه إلى

أرض له أخرى الخ) (في داره بئر ينزل

فيه أو ساخه الخ) (سقى أرضه سقيا الخ

(إذا كان في الطالع ثقب مسدود

من قديم الخ

٢٤٣) * (كتاب المدائين ومطالبه) *

(ليس للدينان حبس استحقاق

المديون الميت الخ) (أخذ بعض دينه

ليس للدينان الا تخومشاو كتبه الخ

(من عليه ديون له أن يقدم من أواد

ويؤخرون أراد) (الدين المشترك

إذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه

الاخوة) (إذا عين المديون أن

مادفعه من الدين المشترك صح تعيينه

٢٤٤) (القول قول المديون لانه المملك الخ

(ما يكون القول فيه للمديون

(القول قول الدافع لانه أعلم بجهة

الدفع) (باعه بالمرابحة فروقة فالفروقة

للمشتري الخ

(إذا دفع المرابحة بلامبايعه فحسب

من أصل الدين الخ) (أخذ المرابحة

بلامبايعه ثم مات الخ) (ماتناوله

ربحاً بلا حيلة شرعية وباحض

(لاباس بالبيع التي يفعلها الناس

للتحسر الخ) (ورد أمر بان لا تعطى

العشرة بأزيد من عشرة ونصف الخ

(لا يؤخذ من المرابحة الا بقدر

ما مضى من الايام) (واجبوه على

المرابحة السابقة لا تلزمهم الثانية

(لا يؤخذ من المرابحة الا بقدر

ما مضى من الايام) (قضى الدين قبل

(حلول الاجل يجبر على القبول

(اعطاء المديون أكثر مما عليه وزنا

(الربا لا يسقط بالابراء مادام قائما

(إذا أبرأه من غن الساهة له أخذ

القرض حالا) (يموت البائع لا يحل

التمن الخ) (تأجيل الدين على ثلاثة

أوجه) (الاجل لا يحل قبل وقته الا

يموت المديون) (الاجل في القرض

باطل) (مات المقرض فأجل القرض

وارثه الخ) (أجل الورثة المهر على

الزوج لا يصح) (إذا قسط المائع غن

المبيع ثم رجع عن التقسيط الخ

(قضى دين غيره بغير أمره ليس له

الرجوع) (المتبرع لا يرجع بما تبرع به

٢٤٨) (دفع مرصداً آخر بدون إذن المتولي

الخ) (رخصت مصاري القرض برد

مثله) (القروض تقضى بامثالها

(ظن أن عليه دينان فبان خلافة الخ

٢٤٩) (لا عبرة بالنظر بين خطو) (بيع

الدين لا يجوز) (في الأمور بدفع الدين

(دفع دين غيره بطريق القضاء عنه الخ

(لا يكاف الدائن بأخذ التركة الخ

(للوارث أخذ التركة ودفع مثل

الدين الخ) (رد عليه غريمه ديناً رآه

رده على غريمه الآخر) (لا ضمان

على الناقد وترد على الدافع) (صالح

الوارث وفي التركة ديون على الناس

(تملك الدين من غير من عليه الدين

لا يصح) (قال الوارث تركت حق لا يطل

٢٥٠) (إذا قضى الدين فله طلب التمسك الخ

(جعل الدينار في الروث أو الدرهم

في البصل الخ) (أعطى للمقرض مالا

ليقتده الخ) (أعطى إلى الدائن حقه

زائفاً وقال انفسه الخ) (الاجل حق

المديون فله أن يسقطه فيما إذا أتلّف

الدائن شيئاً من مال المديون الخ

٢٥٠) * (كتاب الرهن ومطالبه) *

(المسترهن إذا رهن الرهن بلا إذن

الرهن ضمنه

(الرهن مضمون عند التعدي الخ

(قضى دين غيره بلاذنه الخ) اذا سرق الرهن يسقط الدين الخ (فيما اذا نقص الرهن قدرا أو وصفا الخ) اذا استوفى الدين وادعى هلاك الرهن الخ (اذا هلك الرهن فالقول قول المرتهن في قيمته ٢٥٢) اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن الخ (فيما اذا ادعى المرتهن رد الرهن الى الراهن الخ) (اذا رهن داره عند زيد ثم رهنها عند عمر والخ ٢٥٣) اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح (رهن عند رجلين فكاه رهن من كل منهما) (بيع بستان بيع وفاء فهو في حكم الرهن الخ) (اذا باعه بغير فاحش وعلم البائع بالرهن الخ) (بيع الوفاء منزل منزلة الرهن) (اذا استجر الرهن الرهن من المرتهن الخ) (باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها ببيعة دارها ببيع وفاء ثم أجزل دار من زوج الخ) (اذا امتنع البائع وفاء من رده فمخاخ) (رهن عند داره وقال ان لم أعطك دينك الخ) (الراهن اذا أجزل الرهن بلاذن المرتهن الخ) (اذا استجر المرتهن الرهن بطل الخ) (في الراهن اذا باع الرهن وسلم الخ) (في مشتري الرهن اذا لم يعلم انه رهن الخ) (في المرتهن اذا باع الرهن بلاذن الراهن) (ليس للراهن جبر المرتهن على دفع الخ) (في المرتهن اذا سكن في الدار الخ) (رهن انقمامة صحيح) (ما قبل ابيع قبل الرهن الا في أربعة) (في رهن القيمة) (رهن المرصد صحيح) (استعار دارا ورهنه لاتباع الارضا المعير) (في الرهن المستعار) (فيما اذا سرق بعض الرهن المستعار) (عاره متعة مع مومة ابرهنها الخ ٢٥٤)

(اذا اختلف المستعير مع المعير في التقيد والاطلاق الخ) (الاجل في الرهن يفسده ٢٥٨) (رهن كرمافا ثم فاسد الحكم الثمرة) (باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون الخ) (للمرتهن بيع ثمرة الكرم بأمر القاضي الخ) (يضمن كل القيمة يجعل خاتم الرهن بخضره ٢٥٩) (اذا امتنع من يبيع الرهن فللمحاكم يبعه) (الرهن قبل القبض غير لازم) (يعمل باقرار الراهن أن المرتهن قبض الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن ولم يدع القبض الخ) (كفل أخاه ورهن عند الدائن دنانير الخ) (أخذ من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا الخ) (رهن المشاع فاسد) (فاسد الرهن كصحة الخ) (لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ان لم أعطك دينك الى كذا فالرهن يبع لك) (رهن البناء فاسد) (اذا مات المرتهن مجهلا يضمن الخ) (يصح رهن أرض فيها زرع الزرع والشجر والثمر يدخل في رهن الارض الخ) (في الراهن اذا مات عن صغار وغيب) (للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا) (اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره) (يصح رهن الجدمال ابن ابنه اليتيم) (يصح رهن الوصي مال اليتيم) (للاب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصي) (رهن الزرع فاسد معاملة معاملة الصحيح) (اذا كان الرهن الفاسد سابقا) (فيما اذا أنفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم) (تبرع بقاء دين غيره ورهنه رهن المرتهن اذا أودع الرهن يضمن) (في المرتهن اذا رهن الرهن بلاذن رهن المرتهن الرهن عند آخر باذن ٢٦٤)

(الراهن) (رهن عند رجل وادعى آخر أنه مرهون عنده) (وضع الرهن عند عدل ووكله ببيعه ٢٦٥) * (كتاب الجنائيات ومطالبه) * (يجب في كل مفصل ثلث دية الاصبح) (أو قد نارا كثيرة فاحترق طبقة جاره) (ألقى في التنور مالا يحتمله فأحرق بيته) (ضربت بطن نفسها فالقت جنينا ضمننت) (الغرة نصف عشر الدية ٢٦٦) (ضرب رجلا عمدا فقلع له سنين) (في كيفية القصاص في السن) (أسقط رجل سني امرأة عمدا يلزمه الدية) (لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس الخ) (في كل سن من اسنان المرأة ربع عشر الدية الخ) (أمر غيره بقلع ضرره فقلع ضرر سا غيره الخ) (دية سن الرجل نصف عشر الدية) (في كل أصبع عشر الدية ٢٦٧) (دية المرأة نصف دية الرجل في النفس الخ) (ما شل من المفاصل فحكمه حكم المقتوع الخ) (كل عضو ذهب نفعه ففيه الدية الخ) (فقد الصبي لا يلزم معلمه احضاره الخ) (خرجت الرصاص لا بفعل أحد فقتلته لا ضمان) (القتل بالرصاص الجارح يوجب القصاص الخ) (الاكلة التي توجب القصاص الخ) (للورثة السكارا القود قبل كبر الصغار) (قتل آخر عمدا بجر وجرحه) (فيما اذا كان الكبير أجنبيا الخ) (يستحق القصاص من يستحق الخ) (أم الولد لا يرث من تركته ولدها الخ) (ليس لبعض الورثة السكارا استيفاء القصاص) (لا يصح التوكيل باستيفاء القصاص الخ) (ما ثبت لجامعة فهو مشترك بينهم الخ) (اذا كان أحد الورثة غائبا لا يقضى ٢٧١)

بالقصاص الخ (يجبس القتلى اذا
أقام الحاضر عليه البيعة (لا يجبس
غير المتهم الخ (لا تعقل العواقل عمدا
ولا عبد الخ
٢٧١ (الدية في الخطأ أخماس (في بيان
من يجب عليه المال في الجنايات
٢٧٢ (الدية في شبه العمدار باع الخ
(في بيان دية شبه العمد (يصح صلح
الوصى على أقل من الدية الخ
٢٧٣ (عمد الصبي وخطؤه سواء (ضرب
امرأة فالت جنيينا حيا ثم مات (في
سقوط العقالة في زمانا لعدم الخ
٢٧٤ (لأعالة للجسم (تؤخذ الدية من
العاقلة في ثلاث سنين الخ
٢٧٥ (دية العين نصف دية النفس الخ
(في عين المرأة ربع الدية
٢٧٦ (اذا كانت الجناية عمدا لا خيار
للمعنى عليه الخ (يصح عفو المجروح
قبل موته عن الجراحة الخ
٢٧٧ (في العفو عن الجناية ان كان في
حال الصحة الخ (في الفرق بين قوله
عفوت عن الجناية الخ (اذا عفا
بعض الاولياء سقطت القصاص
(الدية تورث اتفاقا الخ (عفو
الاولياء قبل موت المجروح يصح
(اذا عفا بعضهم فباقى الدية في
مال القتلى (فيما اذا عفا الولي عن
أحد القتلى الخ
٢٧٨ (البراء لا يصح عن الدية بالاكره
(الدية من الديون الضعيفة
(قطع يده اليسرى من الرسغ عمدا الخ
(خسوف امرأة بالضرب فالتقت
جنيينا ميتا (صاح على امرأة فالتقت
جنيينا (فيما اذا اتهمه بسرقة فشكاه
للحاكم الخ (يضمن الساعي بغير حق
٢٧٩ (أخذ سكين عمر ووضرب به آخر الخ
(تجب حكومة عدل في جرح لا يمكن

فيه المماثلة (اختلفوا في تفسير
حكومة العدل (على الضارب المداواة
والنفقة الى ان يبرأ
٢٨٠ (يجب على الجراح النفقة والمداواة
(ضربه بعصا على ظهره فمات الخ
(لا يحتاج الشاهد أن يقول مات من
جراحته (شهد أنه قتله بالسيف الخ
(قال قتلت فلانا بالسيف الخ
٢٨١ (اذا شهروا عليه بالقتل بالآلة جراحة
الخ (احترق بعض ثياب بنت أجنبية بلا
صنع احد الخ (أقرب بالقتل خطأ وادعى
الولي العمد الخ (انهم يقتل فتال
كذا كان مكتوبا الخ (خرجت
بندقة من بين جماعة فقتلت رجلا الخ
٢٨٢ (صغيرا استعماله رجل في عمل سقف
الخ (الاسلام غير مانع من ايجاب
القصاص (ضربه حتى ذهب عقله
تلتزمهما الدية (أمر رجلين أن
يتزلا في البسرفات الخ (برئ من
الجرح ثم مرض بداء أصابه الخ
(في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها
٢٨٣ (قتل جماعة رجلين بالسيف
(جرحه جراحة مهلكة لا يعيش معها الخ
(ضربه أحدهما بعصا والاخر
بسيف الخ (يجوز قتل من يؤذى
المسلمين (شهر عليه سلاحا ولم
يمكن دفعه الا بقتله الخ (في القسامة
٢٨٢* (في جنابة البهائم والجناية عليها
ومطالبه)* (وضع سم قاري وعاء
فاخذته بنت الخ
٢٨٤ (انفلت دابة بنفسها فاصابت شيئا
الخ (يضمن القائد ما صدمته الدابة
(نفخت الدابة برجلها أو ذنبها الخ
(انفلت حصانه وعض حصان آخر
لا يضمن (ربط حماره فجاء آخر
وربط حماره الخ (اذا نخس الدابة
فنفخته برجلها الخ (أشهد عليه أن

ثورك تطوح فاربطه فلم يفعل
(اذا أشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاتلاف يضمن
٢٨٥ (له كلب يا كل عنب الكروم
لا يضمن الخ (ما يخاف منه تلف
الآدمي فلا شهادة فيه مفيد (انفلت
ثوره فا كل خنطة رجل الخ (في عين
الدابة ربيع قيمة الدابة الخ
٢٨٦ (انكسرت رجل الثور وعند
الشريك الخ (كسر الراعي رجل
الجل يضمن قيمته (يفرق بين الجناية
على الدابة المأكولة وغير المأكولة
(له جل اعتاد العض فاشهر عليه
(الراعي اذا قاده اقرى بيا من الزرع
٢٨٦* (كاتب الخيطات وما يحدث
الرجل في الطريق وما يتضرره
الجيران ونحو ذلك ومطالبه)*
(اذا وقع الحائط يكن ضمائه الخ
٢٨٧ (سقط الحائط بعد الطلب والاشهاد
يضمن (الاشهاد في الحائط المائل
غير شرط (طاب المستأجر من
المؤجر بقض الطيلة المائلة الخ
(أشهد على شريكه في الحائط الخ
٢٨٨ (حفر بئر في طريق العامة فتردى
فيه جبل الخ (المراد بالطريق
الطريق في الامصار الخ (في رش
الماء في الطريق (ليس له اجراء
الميزاب والسبالة الى السكة (للولي
أن يعطى أحدا من الطريق لبنين
عليه الخ (ليس لهم قسمة سكة غير
نافذة الخ (ليس لاحدهم أن يحفر
فيها بئر الخ (٢٨٩ ليس له حفر بالوعة في
سكة غير نافذة (الكنيف والميزاب
ان حديثا هدمت الخ (لا يجوز
الاحداث في سكة غير نافذة الخ (يمنع
من اخراج الميزاب الى بئر غير نافذ
ليس له حفر بئر بالوعة على باب داره

(لاصحاب طريق غير نافذ أن يضعوا فيه الخشب (وضع أو ساخ داره لصيق جدار جاره الخ) أراد أن يتخذ طينافى طريق غير نافذ الخ (لكل من أصحاب الدخلة أمساك الدواب على باب داره الخ) إذا فعل ما ليس من جملة السكنى ضمن الخ

٢٩٠ (في ساحة الدخلة موضع معد للقاء الزبالة الخ) (الأصل أن ما كان في سكة نافذة ويعرف حاله يجعل حديثا الخ) (سد الضوء بالكلمة من الضرر البين الخ) (ليس له سد قارى الجار) (إذا قلل الضوء ولم يكن الضرر بينا لا يمنع) (ليس له سد الضوء بالكلمة) (ليس له فتح شبابيك تطل على ساحة دار الجار الخ) (ليس له منعه من شبابيك تشرف الخ) (له منع جاره من الصعود إلى السطح الخ) (يمنع الذى من تعلية البناء إذا حصل ضرر الخ) (يمنع من فتح كوة تشرف على جاره الخ) (لا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بينا) (لها أن تبني حائطا ملاصقا لحائط الجار) (له أن يتخذ غرفة يحجب بيت جاره الخ) (لا عبرة بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس الخ)

٢٩٢ (تسد الكوة المشرفة على موضع النساء الخ) (إذا كانت الشبائيك تشرف على الأسطح الخ) (له تعلية سطحه وان سهل الصعود الخ)

٢٩٣ (له أن يبني بيتاى الجنيذة الخ) (له أن يبي في أرض الوقف بيتا الخ) (له أن يفتح في حائطه كوة للضوء الخ) (في جبر الآبى على السترة الخ) (يأمرهم القاهى ببناء حائط للسترة والنفقة الخ) (حائط مشترك بينهما

لا أحدهما أن يضع عليه جذوع الخ) (ليس له أن يتخذ ستره أو يفتح كوة على جدار الخ) (جدار عليه جذوع لهما ليس لأحدهما أن يبني عليه شيئا الخ) (جذوع أحدهما أكثر فلا تخرآن يزيد في جذوعه الخ) (فيما إذا تعارضت بينة الخ) (لأحدهما على الحائط عشرة جذوع فلا تخرج جذع الخ) (صاحب الاتصال والتربيع أولى من صاحب الجذوع) (له أن يسفل جذوعه أن لم يضرب بالحائط)

٢٩٦ (لصاحب الجذع موضع جذعه والحائط لا تخر) (في المنازعة في الحائط) (يكفى الاتصال من جانب صاحب اتصال التربيع أولى من صاحب الجذوع) (يرجح من جذوعه أسفل على من جذوعه أعلى) (لزيد مشرفة على بيت عمر وليس لعمر ومنعه عنها) (تدلت أغصان أشجاره إلى أرض الجار الخ) (اشتري بيت من سكة أخرى الخ) (ليس له تحويل بابيه من أعلى الدخلة) (له فتح باب آخر أعلى من بابيه الأول) (له فتح باب آخر في الشارع) (له فتح باب آخر في رفاق نافذ كيما كان له سد بابيه الجديد وفتح القديم إذا أقربه أهل المحلة) (استخرج حائطا من داره وفتح له بابا في طريق عام الخ) (في السفلى والعلو) (إذا بنى صاحب العلو السفلى بأمر القاضى الخ)

٣٠٠ (إذا هدم صاحب السفلى سفله يجبره صاحب العلو الخ) (ليس لذي العلو أن يضع جذعا حادبا الخ) (إذا أحدث ذو العلو بناء يضرب السفلى به رم) (لا يجب تطيين سطح السفلى على واحد منهما) (يمنع ذو السفلى من فتح باب سطح علوه) (لا يجب لصاحب

السفل على تطيينه) (أو يرفع الإخشاب الموضوعة بلاذن) (ليس لها ادخال زوجها الاجنبى في الدار) (لا يجوز ادخال الاجانب في الدار المشتركة) (عمر في دار زوجته بلاذنها) (في العمارة في دار الغير) (فعل بمحاطة الجار ما أوهنه يضمه) (هدم جدار جاره فالجار بالخيار الخ) (يجبر لناظر على تعمير الحائط المشترك الخ)

٣٠٢ (في عمارة المشترك إذا بنى أحدهما) (بنى الحائط في غيبة شريكه بلا أمر قاض الخ) (حفر الأرض للمجرى وتعميره فوق الحائط) (هدم بيت نفسه فأنه يهدم جدار جاره الخ) (قال أنا ضمن لك ما يهدم من بيتك) (إذا أذن لا تخر بالركوب على حائطه الخ) (استأجر دارا وركب فيها بابا وغا قبالا ذن الخ) (له مسيل على سطح الجار فخرب السطح الخ)

٣٠٣ (له مسيل على سطح جاره الخ) (له مر تقف تنزل أو ساخه في قساطل الخ) (له أن يدخل أرض غيره ليصلح نهر نفسه) (قال أمان تتركه يدخل ويصلح وأمان تفعل أنت بمالك)

٣٠٤ (اتخذ جنيذة ملاصقة لجدار الجار الخ) (عليه إصلاح بالوعته) (يمنع مما فيه ضررين) (أراد أن يتخذ في داره بستانا) (نهر جرى في أرض قوم فخرب أراضيهم) (في نهر الاوساخ إذا هدم بعضه) (يمنع من الدق الموهن بسبب حياكة العبي) (يمنع من أحداث مدقة للشباب الخ)

٣٠٥ (أحدث في داره اصطبل) (خربت الدواب جدار الجار بجوارقها) (التسبب انما يوجب الضمان عند التعدى) (يمنع من احراء أو ساخ داره في المجرى المشترك) (اتخذ في داره بالوعة

(مريض تصرف ووارثه حاضر)
(أوصى لمديونه الاجنبي بماله عليه
من الدين يصح) (انمت فهي لك
يكون وصية

(تعليق البراءة بخطر لا يصح) (الوصية
للمسجد تصح) (استقرض المريض
بمعينة الشهود فهو كدين الصحة
(أوصى بثلث ماله وله دين وعين
(أوصى لوارثه ولاجنبي صحت في
حصه الاجنبي

(البيع في المرض للوارث لا يجوز
ولو يمثل القيمة) (اقرار المريض
للوارث ولو بقبض دينه باطل
(تصح الوصية لأم ولده بخلاف
الاقرار لها بدين) (نفذ المحاباة
والهبة من الثالث) (أوصى للجماعة
بثلث ماله وله تركه ومال قبل رجل
فهن للجماعة الدعوى عليه

(باب الوصي ومطالبه) *
(لو كان الاب متافا مال ابنه ينصب
القاضي وصيا ينزع المال منه
(لا يكاف الوصي الى البيعة على دفع
الوصية في المبرات) (الوصي يصدق
بدينه فيما سيطر عليه شرعا) قال
أنفق علي مالك والنفقة نفقة
المثل يصدق بيمينه

(اذالم يعامل الوصي على مال
القاصر لا يلزمه مباحة لانه ربا
(لا يجبر الوصي على التجارة في مال
الصبي) (يقبل قول الوصي بيمينه في
نفقة المثل) (للوصي أن ينفق على
اليتيم من مال اليتيم الخ) (اذا كان
المفروض لا يكفي القاصر الخ) (ادعى
انه دفع مال اليتيم له بعد بلوغه الخ
(ادعى الاب بعد بلوغ ابنه انه أنفق
المال عليه الخ) (وكيل الوصي يقبل
قوله بيمينه الخ) (للوصي أن يوكل غيره

(أوصى بجميع ماله لاجنبي وله
زوجة فلها السدس والباقي
للاجنبي) (أعتق جارية وأوصى
بوصية وضاق الثالث عن ذلك
(يبدأ بالفرائض والواجبات ثم
بما دأبه الموصي

(فيما اذا اجتمعت الوصايا وبيان
تفصيل ما يقدم منها على غيره
(في بيان ما اذا اجتمعت الوصايا
وضاق الثالث عنها

(حادثة الفتوى في هذا في زمن
شيخنا المنقح رحمه الله تعالى
أوصى لابن ابنه بثلث نصيب ابن من
أبنائه الثلاثة جازوله الربع
(أوصى لاجنبي بكل ماله ولم تجز
الورثة صحت في الثالث

(أوصى بعشرة قروش لاسقاط
الصلاة صحت) (أوصت بثلاثة أساور
متفاوتة لثلاث نسوة وضاع أحدها
ولم يدرا الخ

(أوصى لرجل معين بدراهم
لاسقاط صلاته لا يجوز صرفها
لغيره) (أوصى بشجرة في بستان
يصح) (أوصى بأرض لا يدخل ما فيها
من الزرع تبعا

(تصح وصية الذمي لاخ له مسلم
(تصح الوصية للايتام ولا يشترط
القبول) (أوصى للجنين يصح

(يعتبر قبول الوصية ورد لها بعد الموت
(اجاز الورثة الوصية بما زاد على الثالث
بعد موته ثم رجعوا ليس لهم ذلك
(لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة
بعد موته

(لا تصح اجازة الورثة في حياة الموصي
وبعد تصح ولا رجوع) (اذا أقر لوارثه
بعين وصدقه بقية الورثة في حياته
لا حاجة الى التصديق بعد الموت الخ

فمنها حائط جاره لا يجبر على تحو يلها
٣٠٥ (له حفر بئر للمطهرة في أرض داره
وان نزح حائط الجار

٣٠٦ (عمر الدار المشتركة بلاذن بقية
الشركاء فهو متطوع
(تحرر برهم في مسئلة بناء الشريك
في المشترك

(ما اضطر الى بنائه لا يكون متبرعا
فيه) (ليس له أن يزيد في البناء على
الحائط المشترك

٣٠٧ (رجل أزال طبلته فصار الجار يشرف
من قصره على درج الرجل الخ
٣٠٧ * (كتاب الوصايا ومطالبه) *

(الموصي له علك المودى به بالقبول
(الفلوج الذي لا يزداد مرضه كل
يوم كالصحيح

(وهب لوارثه في مرضه وأوصى له
بشيء وأمر بتنفيذه الخ
(تبرعات المريض في حكم الوصية
(كل مرض برئ منه فهو ملحق
بحال الصحة

(الهبة بعد الموت وصية
٣٠٨ (وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز
وله الرجوع

(أوصى لاخته وله أب أو ابن صحت
(تصح الوصية بالسكنى ان خرجت
الرقبة من الثالث

(أبرأت زوجها من مهرها وأوصت
بتكفيها من مالها لم يصح
(كفن المرأة على الزوج وان تركت
مالا) (اذا مات الموصي له بالسكنى

تعود الدار الى ورثة الموصي
٣٠٩ (الوصية للوارث تصح حيث لا وارث
سواء وكذا القتائل

(تركت زوجها وأوصت بصف
مالها لاجنبي صح وللزوج ثلث التركة
(أوصت لزوجها بغير مالها

- (المعتوه كالوصي) الوصي كالناظر
 ٣١٩ (لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه
 الظاهر الخ) يقبل قوله الا فيما يكذبه
 الظاهر الخ) ينبغي للوصي أن
 لا يضيق عليه الخ
 (أنفق الوصي من ماله ليرجع في
 مال اليتيم (١) أنفق الوصي من ماله
 وأشهد الخ) (٣٢٠) أنفق الوصي المال
 ثم استقرض وأنفق الخ (هل يشترط
 الاشهد للرجوع عما أنفق من ماله
 ٣٢١) (٢) رد اليتيم بأذن وصيه له الرجوع
 (قال أمرني الوصي بالانفاق وصدقه
 الوصي الخ) (أراد الوصي الاستدانة
 على الصغير جاز) (في امرأة وصي على
 أولادها) (وصي الوصي وصي في
 التركتين) (الولاية في مال الصغير لا يبيعه
 ثم وصيه) (وصي الوصي له أن يوصي وهكذا
 ٣٢٢) (جعله وصيه على أمته ودابته
 (بيع العروض من الحفظ بخلاف
 العقار) (وصي أبيضه في شيء
 خاص يكون وصيا الخ) (الوكيل بعد
 المات وصي الخ) (وصي القاضي
 يقبل التخصيص الخ) (جعله وصيا
 على ثلث ماله صار وصيا ما
 ٣١٣) (في بيع الاب عقار الصغير الخ
 (إذا كان الاب مستورا أو مجودا
 جاز بيعه الخ) (للوصي بيع العقار
 لحاجة النفقة) (لا يملك الوصي بيع
 العقار بلا مسوغ شرعي) (بيع
 العقار بلا مسوغ باطل لا فساد
 (بيع الوصي بغبن فاحش الخ
 ٣٢٤) (للوصي بيع الشجر بلا مسوغ
 (الشجر ليس كالعقار) (البناء
 والنخل ليس من العقار) (البناء
 والنخل من المذلول) (لاب أن
 يشترى له منه بناء ابنه الصغير
 (البناء حكمه حكم المذلول) (أيتام
- في حجر أمهم باع بناء حانون
 لهم) (كافل اليتيم يجوز بيعه وشرائه
 (يصح بيع العم حنطة يتيه هو في حجره
 ٣٢٥) (تصرف واحد من أهل السكة في
 مال اليتيم) (من يعول اليتيم له بيع
 ماله بدينه الخ) (ادعى ديناً على ميت
 له ورثة الخ) (قضى الوارث دين الميت ثم ظهر
 غريم آخر الخ) (في صحة بيع الوصي العقار
 ٣٢٦) (إذا قضى الوصي أو الوارث من ماله
 دين الميت الخ) (في الوصي إذا كفن
 الميت من مال نفسه الخ
 ٣٢٧) (أنفق الوارث في أيام الميت من
 التركة الخ) (كفنه الوارث بأكثر
 من كفن الميت الخ) (فيما إذا كفن
 الميت الوصي أو الوارث الخ) (مات
 ولا شيء له فكفنه الحاضر الخ
 ٣٢٨) (كفن الزوجة بلا إذن فهو متبرع
 بقول الوصي معتبر في الانفاق الخ) (للوصي
 على الميت دين له يبيع شيء من التركة الخ
 (الوصي إذا مات مجهولاً لضمات في
 تركته) (في الاب إذا مات مجهولاً مال
 أولاده الخ) (إذا مات الاب مجهولاً
 مال بنته يضمه الخ) (للوصي أن يؤثر
 اليتيم وسائر أمواله
 ٣٢٩) (ليس للوصي أن يقرض مال اليتيم
 لغيره) (لورثه الاب أو الوصي مال اليتيم الخ
 (هل للوصي إعاره مال اليتيم) (لاب
 عارة ولده) (في إبراء الوصي غريم اليتيم
 (بيع الوصي إلى أجل جائز
 ٣٣٠) (لا يصح إقامة وصي على الجمل
 (في تحقيق مسئلة إقامة الوصي على
 الجمل) (إذا كانت الجسد متلماً للامال
 ينزعه القاضي منه) (إذا أوصى إلى
 فاسق يخرجه القاضي من الوصية
 (في الوصي المختار إذا ادعى ديناً لنفسه الخ
 ٣٣١) (أن لم يبرهن الوصي عن دينه ولم
 يبرئ الميت الخ
- (حيلة عزل الوصي المحتة وأن يدعى على
 الميت ديناً الخ) (القاضي إذا اتهم
 الرصي يخرجه من الوصاية
 (في الوصي إذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت
 ٣٣٢) (لا يضمن الوصي ما هلك من الديون
 (للوصي أجر مثل عمله
 (في الوصي أن لم يجعل له الميت أجره الخ
 (في تحقيق مسئلة أخذ الوصي الأجرة
 ٣٣٣) (ليس للقاضي نصب على ناظر
 الوصي الخ) (لا يتصرف القاضي مع
 وجود الوصي الخ
 ٣٣٤) (ليس للقاضي عزل الوصي ولا أن
 يدخل معه غيره الخ
 (وصي الاب مقدم على وصي
 الام) (للوصي استرداد الدراهم التي
 دفعها الخ) (إذا ثبت خيانة الوصي
 يعزل وتزول الامانة الخ) (بالجنون
 والعته تعود الولاية إلى الاب) (للوصي
 التصرف بدون رأي الناظر وعلمه
 (المشرف أي الناظر ليس بوصي
 به يفتي) (يضمن الوصي أن تصرف
 بدون معرفة الناظر
 ٣٣٥) (لا يملك قاضي البر نصب الوصي
 (وصي أبي الصغير أولى من الجد
 (الجد أولى من الام
 (للقاضي أن يحاسب الامناء
 (إذا كبر الصغار لهم محاسبة الوصي
 ولا يجبر) (إذا كان للصغير أب
 فعقاره ضمنون كعقار اليتيم
 (شري داراً ثم ظهر أنها وقف الخ
 (دفع غريم الميت إلى الوصي برئ
 (قبض الديون للوصي لا للورثة
 ٣٣٦) (إذا قضى الوصي ديناً على الميت الخ
 (للوصي إقامة البيعة أو تحليف
 الورثة على الدين) (أوصت الرجل
 ثم ادعى آخر أنها أوصت إليه
 (بطل فعل أحد الوصيين كالتولين

(أوصى إلى رجل ثم أوصى إلى آخر)
فهما وصيان (وكل أحد الوصيين
الآخر جاز أنفراد الوكيل
(للجد البيع لقضاء دين الميت الخ
٣٣٧) اشترت لاولادها القاصرين من
أبيهم بمالهام صبيح
(صرف الوصي مبلغا من مال اليتيم
يحسبه (فهيأ يأخذ القضاة من
الوصياء ويسمونه محاسبة الخ
(الوصي إذا سافر بمال اليتيم
والطريق يخوف يضمن (للأب والجد
والوصي يبيع مال الصغير بمثل القيمة
(للوذي خلط النفقة في ماله لو خير الخ
(قرار الوصي على الميت غير جائز
٣٣٨) (في إقرار الوصي على الميت بدين أو
عين الخ) (ظاهر للقاضي بغير
الوصي أصلا الخ) (أوصى إلى رجل
أن يقضى دينه الخ) (إذا قال في مرضه
أقض ديني أو نفذ وصايي الخ
(قال سلمت إليك أولادي وقوي
بأولادهم الخ) (الوصي له قبض ودبعة
الموصي) (للقاضي أن ينصب وصيا
عن الوارث الخ) (القاضي يملك
أقراض مال اليتيم الخ
٣٣٩) (ليس للوصي أن يستقرض مال
اليتيم لنفسه) (القاضي يملك الأقراض
الخ) (لا يلزم الرجوع في مال اليتيم من
غيره عملة الخ) (لا يجبر الوصي على
التجارة (دفع دراهم لكتابة صل
الفراغ ليتيم له ذلك
٣٣١) * (كتاب الفرائض ومطالبه)
(لبنت العم العصبية الثلثان الخ
٣٤٠) (الصحيح أن ولد العصبية أولى
بالتزجي الخ) (التصحيح الصريح أقوى
من التصحيح التزاعي
٣٤١) (كتب ظاهر الرواية خمسة (زوجة
وابن أخ لام و بنتا عم عصبية زوجة

وابن أخ لام وابنا أخ آخر لام الخ
(زوجة وأولاد أخ لام وأولاد أخت
لام) (زوجة وبنت أخت شقيقة وبنت
أخت لام (بنت أخ شقيق وبنت
أخت شقيقة (بنت أخت شقيقة
وابن أخ وبنت أخت لام
٣٤٣) (ثلاثة أولاد أخ لام وابن وبنت
أخت شقيقة الخ) (زوجة وابن خال
شقيق وابن وبنتا خالة شقيقة (ابن
ابن عم وابن بنت عم أخوي الخ
٣٤٤) (يقسم على أول بطن يختلف (ابن
خالة وبنت خال (زوج وبنت ابن
عم شقيق الخ
(ابن بنت عم وابن وبنت خالة شقيقة
(خال وخالة) (ابنا أخت شقيقة وبنتا
أخت شقيقة (زوجة هي بنت عم عصبي الخ
٣٤٥) (ثلاث بنات أخت شقيقة وبنت
أخت لاب (أربع بنات أخ شقيق
وبنت أخت شقيقة (بنتا أخ شقيق
وأربع بنات أخت شقيقة
(ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق
(ابن ابن بنت أخ وبنتا ابن عم الأب
(اصناف ذوي الارحام أربعة
(لأرث أحد من الصنف الثاني
٣٤٦) وهناك أحد من الاول
(بنت عم لابوين وبنتا ابن أخت لام
(ابن ابن أخت وعمه
(بنت عم وبنتا خال (زوج وابن
خال شقيق الخ) (خمس بنات أخوات
شقيقات وبنت عم الخ
(بنتا أخت شقيقة وابن بنت الخ
٣٤٧) (زوج هو ابن ابن ابن خال
شقيق وبنت خالة لام (ابن عم
لابوين وبنت خالة لام (زوج هو
ابن خال لابوين وابن وبنت خال
آخر الخ) (ثلاثة أبناء خال أحدهم
زوج وبنت بنت عم (بنتان وابن أخ

شقيق و بنتا ابن أخت شقيقة وأخ لاب
٣٤٨) (الأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ
لاب الخ) (الأخت لاب لا يعصبها الأخ
الشقيق بل يحجبها (أخوة لاب وأم
حامل من غير أبيه (لا عبرة بأخبار
النساء بوجود الحمل في حق الأرث
٣٤٩) (ماتت عن زوج وبنتين وأب
(أب وجدة أم أب وجددة أم أم أم
(ابن ابن خالة وأقر بان فلان ابن عمته
(أقرب بأخ وله عممة وأخالة الخ
(ماتت عن أخوات وابن ابن عم الخ
(ماتت عن زوجة حامل وعن أخت
شقيقة الخ) (ادعت الزوجة أن زوجها
ملكها أمتعة معلومة (فمما لو وقف للعمل
٣٥٠) (أقرت الزوجة أن هذا المتاع
اشتراه الزوج
(لا يكون استمتاعها بما اشتراه
الزوج دليل على أنه ملكها ذلك
(وقع السقف على زوجين ولم يدر
أيهم أمان أولامات عن زوجة معتقة
وأخت معتقة الخ) (المدبول لا يرث
(اختلاف الدار مانع في حق أهل
الكفر الخ) (إذا كانت الأم حرة
الأصل فلا ولاد لأحد على ولدها الخ
(ينتقل الولاء لابن عم المعتق دون
بنت المعتق وأخته
٣٥١) (لاميراث لعصبة عصبية المعتق
٣٥١) (مسائل وفوائد شتى من الحفظ
والإباحة وغير ذلك ومطالبه) *
(ترجمة هيدنا أبي مسلم الخولاني قدس سره
٣٥٢) (بني حانوتا بحجب حانوت غـ يره
فكسدت الأولى لاثني عليه
(بعث شعبا إلى مسجد في رمضان
للإمام أخذ الباقي منه الخ
٣٥٣) (لا يلزم الوفاء بالوعد شرعا
(الخولة بالاجنية حرام الا في ثلاث
(يجوز النظر إلى الحرام

<p>اشارة الى ضعف ما قالوا (وظيفة العوام التسلك باقوال الفقهاء وأفعالهم) (لا اختيار للعامة في أقوال الماضين كل نص يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ أو التأويل (يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل (في معنى التعصب والصلابة (يباح الكذب لأحياء حقهم وودفع الظلم عنه (لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية (مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة (في تقبيل الخبز (في أخذ العهد عن المشايخ الصوفية في ذم عالم المنطق (كان العزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء (فيما اذا لم يوجد نص عن أبي حنيفة (لا يجب على الفقيه الاجابة عن كل ما يسئل عنه (كان أبو حنيفة ربما لا يجيب عن مسئلة سنة (من أفق الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون (في سبب وضع التاريخ</p>	<p>٣٦٠ (يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه لا بوجهه الا بوجهه (في الانتقال من مذهب الى مذهب ٣٦١ (في سبب تحول الطحاوي عن مذهب الشافعي الخ (في منع دخول المسجد ونحوه لمن أكل الثوم ونحوه (في حكم قتل الجراد) ٣٦٢ يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا عن غيره ٣٦٣ (في الامر بالمعروف (في حديث وفروا للهي وأحفوا الشوارب (قد يرجع تحسين الهيئة الى الدين (في احياء أبوي المصطفى حتى آمنابه صلى الله عليه وسلم ٣٦٥ (فضلته عليه الصلاة والسلام الخ ٣٦٦ (في الرد على من أفق بحرمة شرب الدخان (في أن السماء أفضل الخ ٣٦٧ (هل الليل أفضل من النهار (العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء الخ (في السؤال عن النخس والسعد (اذا ذكرنا ثلاثة أقوال فالراجح هو الاول أو الثالث (كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنية أمر أو وجوبه فهو مكروه (لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ (في لفظ قالوا</p>	<p>(له النظر الى محرمه رضاعا (اشترى جاريتهين زعمتا ثم ما اختان (يحرم لبس الحرير ٣٥٤ (لا تصح اجارة آلات اللهو (في سماع الآلات المطربة ٣٥٥ (في تحرير مسئلة لبس الاحمر ٣٥٦ (نقل الزاهد لا يعارض نقل المعتبرات (لا عبرة بنقل الفتاوى اذا عارضها نقول المذهب (العمل بما عليه الاكثر ٣٥٧ (في وضع الستور على القبور (منع العلماء تعليم الاطفال في المساجد الخ) (اجع العلماء على ان الدعاء للاموات ينفعهم ٣٥٨ (اختلفوا في وصول ثواب قسرة القرآن (لائحة اثلاثة على وصول ثواب القراءة للميت الخ (في قول القارئ اجعل ثواب ما قرأته زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (اذا شيب أحد على طاعة فلن علمه نظير أجره (في اهداء ثواب القراءة الى النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥٩ (من البدع المذكرة بيقاد القناديل الكثيرة (كانت سنة السلف أن يقدموا جلة الالوان دفعة الخ (في تحرير العناء</p>
---	--	--

* (تمت) *

* (فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية التي هاشم الفتاوى الحامدية) *

<p>٢ * (كتاب أدب القاضي ومطالبه) *</p> <p>(مطلب في وقت ثبت لدى قاض ربه لامرأة فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعاه ابنه هل يمنع من ذلك)</p> <p>(مطلب اذا قضى قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث يتغذى الثالث قضاء الاول)</p>	<p>شافعي ففسخ النكاح ليس للقاضي الحنفى نقضه ولا للمفتى الحنفى ان يبقى بخلافه</p> <p>(مطلب في امرأة تركها زوجها حاله من الفراق والنفقة فرقت أمرها الى شافعي ففقهى بالفرقة ليس للحنفى نقضه)</p>	<p>(مطلب اذا مات وعليه ديون وله ثلث بيت يأمر القاضي ببيعه فان امتنع الوارث يبيعه القاضي الخ)</p> <p>(مطلب اذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا فان بيع الملك فبیه الشفعة (٢٣) مطلب أرض الخراج والعشر مما لوكة يجوز بيعها ووقفها وتورث وأما أراضى بيت المال لايجوز وقفها ولا بيعها (مطلب اذا طلب المالك القسمة مع الواقف يجاب لذلك)</p>
<p>٣ (مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لايجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه)</p>	<p>(مطلب اذا حكمكم القاضي بمنع الشفع لتخلف شرط لايجوز نقضه)</p> <p>(مطلب اذا منع السلطان قضائه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٤ (مطلب اذا حبس بدن وظاهر للقاضي انه لا مال له الا طلاقه من غير حضور خصمه بعد أخذه كفيلا بنفسه)</p>	<p>(مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ)</p> <p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٥ (مطلب يقبل القاضي البينة على الافلاس)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٦ (مطلب لا يعد الفقير غنيا بشيابه وكذلك بمنزله)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٧ (مطلب اذا أمكن المديون الاجتزاء بدون ثيابه التي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٨ (مطلب تطيين الباب على الحبوس لايجوز كما لايجوز الضرب)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>(مطلب اذا نصب القاضي أمينا لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر لا يكون كالتقاضي الا اذا قال له جعنتك أمينا الخ)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٩ (مطلب اذا زوجها وكيلها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول بها فطلب مهر المثل عند قرض شافعي ففقهى بذلك لعدم صحة نكاح عنده ليس للحنفى نقضه)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>١٠ (مطلب اذا فسخ قاض النكاح لمسه تزوج لا ينفذ الخ)</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>١١ (مطلب حين غاب عنها زوجها مدة مائة سنة فمعت الامر ان نائب</p>	<p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ)</p> <p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا ضمن على السجنان اذا هرب المديون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحلل حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>

٢٧ *	(باب التحكيم ومطالبه) *	والعرفاء لا تقبل (مطلب شهادة ٤٩	(مطلب اذا اردت ش - هادة الشاهد
	(مطلب اذا حكم العنين وزوجته	الدور ولا تقبل ولا تحل ذبا تحمهم ولا	لعدم العدالة ليس لمن ردها ولا لغيره
٢٧ *	(باب خلل المحاضر والسجلات	منا كتمهم كالجوس	ان يقبلها (مطلب في الشهادة على
	ومطالبه) *	(مطلب اذا رجع الشهود يعزرون	المخدرة وما فهم من الخلاف (مطلب
٢٨	(مطلب خلل المحاضر والسجلات	وشروط صحته أن يكون لدى قاض	في شهادة من كانوا في عائلة واحدة
	(مطلب المحضر اذا لم يستوف	(مطلب شهادة الاعمى غير مقبولة	بعضهم لبعض
	الشروط لا يعتبر (مطلب في	ولو فيما يثبت بالتسامع (مطلب ٥٠	(مطلب لا تسمع شهادة المودع
	المحضر المستوفى للشروط	شهادة القروي والامحى وأرباب	والمستعير والمستأجر قبل الرد (مطلب
	(مطلب في محضر مضمونه أن دار	الصناعات الدينية مقبولة حيث	شهادة التلميذ لاستاذ غير مقبولة
٤٢	فلان انه قدم جدارها وله ميازيب	كأنواعه ولا	وكذا الاجير وكذا من في عياله
٤٣	مركبة عليه تسيل على الزقاق فاذا	(مطلب شهادة المتعصب غير مقبولة	(مطلب في رجل وقف على نفسه
	أذله الحاكم بالعمارة على الاسلوب	(مطلب اليد لساكن الدار لمن	وأولاد الخ فادعى رجل أنه من أولاد
	المرقوم بمجرد ذلك لا يعتبر اذنه	بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك	أبجد الوقف وأقام بيته على ذلك لا تسمع
٢٩	(مطلب ليس لصاحب الميزاب أن	له بالشهادة أنه ذويد لتتووعها	(مطلب في الفرق بين الشهادة على
	يرفع ميزابه أو يسفله الخ	(مطلب أدخل مهره الغيرة داره	الوقف بالسماع والشهادة على
٣١	(مطلب الخطا لا يعتمد عليه ولا يعمل به	وطاحونته فهلك في الشاغر	السماع بالوقف
	(مطلب جذا الكرم	تسمع البيضة على اقراره بذلك	(مطلب في شهادة الاعمى في النسب
٣٢	(مطلب التحالف	ويضمن (مطلب الشهادة على الاقرار	(مطلب شهادة الاعمى غير مقبولة
٣٣	(مطلب محضر في الشركة	بالعصب مقبولة (مطلب شهادة	وفها كلام طويل وخلاف
٣٤	(مطلب الامانة لا تجوز انقصصة	اليهود على النصاري وللعكس	(مطلب لا يفتي بغير قول أبي حنيفة
٣٥	بها ولا ينوب قبضه عن قبض عن المبيع	مقبولة (مطلب في اثبات شهادة الزور	وان صححه المشايخ
٣٥	(مطلب محضر في دعوى قتل	(مطلب شهادة فرعين مع أصل	(مطلب يصح التعريف للمراة من
٣٦	(مطلب انقصص يجري على فرائض	مقبولة أخ	المحرم والاجنبي سواء كانت
	الله والاحتياط واجب فيه	(مطلب شهادة من يدت منه العداوة	الشهادة لها وعليها
٣٩ *	(كتاب الشهادات ومطالبه) *	غير مقبولة (مطلب في حديث	(مطلب شهادة الراعي بالملك لصاحب
	(مطلب الشهادة عن الجرح المجرد لا تقبل	شهادة الزور	الدابة مقبولة وكذا المودع للمودع
٤٦	(مطلب شهادة البائع أنه باع مالا	(مطلب الشهادة بالوقف بلا بيان	(مطلب شهادة العدو على عدوه
	يملك غير مقبولة وعلى المدعي البينة	الواقف فيها خلاف والصحيح أنه	وعلى غيره وفي القضاء بها
٤٠	(مطلب شهادة الفرد كالعدم وان	لا بد منه (مطلب في الشهادة	(مطلب شهادة القيسي على اليماني
	تم النصاب يسأل القاضي عس	بالتسامع بالوقف	غير مقبولة وكذا الخ
٤٧	عدا التهم سرا وعلنا طعن الخصم	(مطلب في الاشياء التي تقبل الشهادة	(مطلب في هذين شهدا على سندی
	أولم يطعن (مطلب شهادة الشريك	فيها بالتسامع (مطلب لو فسروا	وبينهم عداوة وفي القضاء بشهادة
	المفاوض غير مقبولة وكذا شهادة	للقاضي انهم يشهدون بالتسامع	العدو (مطلب شهدوا رنان لوارث
٤٨	شريك العنان والملك ان كان	لا تقبل شهادتهم	آخر بعين تقبل وتمفد على الجميع
	المشهود به مشترك (مطلب شهادة	(مطلب شهادة الفقيد الذي يلقن	(مطلب تجوز الشهادة بالنسب
	مشايخ البلاد وضمن الجهات	المتساكنين مقبولة في أصل النكاح	والموت والنكاح والدخول وأصل
		وفي قدر المسمى من المهر	الوقف وان لم يعان وفيه كلام

<p>استعار شيئاً ثم ادعى المالك فيه لا تسمع دعواه (مطلب في واضع يده على عقار ستين سنة ادعى رجلاً حصه فيه لا تسمع دعواهما (مطلب يشترط في دعوى العقار المرهون حضرة الراهن (مطلب وادعى على المشتري أن البائع أحرأ ورهن منه قبل البيع لا تسمع الابحضره البائع (مطلب تقبل بينهما على الزيادة اذا اختلفت مع زوجها في مقدار المهر (مطلب اذا أنكر المدعي عليه الوديعة وحلف ثم أقام المدعي بينة لا يعززالمدعي عليه (٨٠) مطلب حاصله ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بينة الغبن الفاحش مقدمة (مطلب لا يقضى بالتحتم والخط ولا يحلف عليهما بل على أصل المال (مطلب لا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين (مطلب جهزت ابنتها بجهاز ثم ماتت فادعى ورثتها العارية فالمدار على العرف (مطلب ادعت الام شيئاً من أعيان تركه ابنتها أنه عارية فالقول للزوج (مطلب لو بنى المستأجر في حجام الوقف بالأذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا عين (مطلب في مستأجر ابرز حجة مشتملة على الادن بالبناء (مطلب اختلاف الزوجان في شيء فقال أعطيته لك بشئ وقالت هبة (مطلب باع لا تخر ثواباً فأنكر الشراء وادعى الهبة (مطلب في امرأة وقف أبوها أما كن ثم ادعت ان بعضها وقف أمها لا تسمع (مطلب في وروثة اقسيموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملكه أنه</p>	<p>الوكيل بوكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق الخ (مطلب الوكيل بالبيع اذا مات مجهولاً فمن يضمن (مطلب اذا وكله ان يزوجه ابنته من فلان بكذا ولا يعقد عليها الا بعد قبض النصف (مطلب اذا أمر أحد الاخوين أخاه أن يزوجه امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع من مال مشترك له الرجوع بقدر حصته (مطلب وكل بنه في شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه (مطلب انهم يقتل أخيه فامر أخاه ان يدفع مالا لحاكم السياسة (مطلب اذا عزل الناظر ينزل وكيله بتقبض غلات الوقف (مطلب وكل آخر يقبض حقوقه وغلات عقاره فما بالخ (مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغبن فاحش فيه خلاف (٧٣) مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيته ويبيعها ثم يشتري بها شيئاً ففعل ورجع فالرجع للأمر (مطلب وكل جماعة رجلاً في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف (مطلب وكلت البالغة أمها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها (مطلب لا تجبس الام في دين ابنتها (مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه الا اذا ضمنه (مطلب الدعوى ومطالبه) * (مطلب مات غيب وارث توضع تركته في بيت المال (مطلب ادعى انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وادعى الاخوانه مع بعد ضربه ومات الخ (مطلب لو باع شيئاً وبعض أقاربه يطلع على البيع والقبض ثم ادعى المالك لا تسمع دعواه (مطلب اذا</p>	<p>(مطلب نفيس في تقسيم الشهرة الى حقيقية وحكمية ٥٨ * (كتاب الوكالة ومطالبه) * (مطلب لا يجوز للاب أن يمنع ابنته من وكيل الزوج بنقلها وان منع يعززالزوج السافر فقال أبو البنت تريد أن تتركها من غير نفقة ٧٠ فقال الزوج الخ (مطلب وكل أهل بلدة رجلين منهم في تعاطي أمور بلادهم ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما بعد العزل غير صحيح ٧١ وقولهما فيه تفصيل (مطلب في تحقيق مسئلة الوكيل بالقبض ٥٩ (مطلب لو استهلك الوكيل بالشراء مال الموكل ثم اشترى بماله نفسه ينفذ عليه ويضمن مال الموكل (مطلب دفعت لزوجهام صاغلي بيعه وينفقه واختلفا في قيمة فاقول له ٦٢ (مطلب في مسئلة الوكيل بالقبض ٦٤ (مطلب في بالغسة وكلت زوجها في قبض ما قبضه اخ ٦٥ (مطلب لو ادعى الوكيل بقبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبعده لا الابينة (مطلب الوكيل بالخصوص ممة لا يملك القبض وكذا لو اطلق الوكالة (مطلب وكلت رجلاً اقبض لها ما يخصها من الارث باجرة معلومة الخ ٧٤ (مطلب لو أمره ان يتصدق به على معين في الف لا يضمن ٧٥ (مطلب المخدرة لها التوكيل بغير خصم وكذا اذا عجز عن الجواب ٧٦ (مطلب لو وكل رجلاً في خلع امرأته نفقها بعد عزله لا يصح ٧٧ (مطلب وكل رجلاً يبيع شيئاً وقال له لا تبعه الا بحضور فلان (مطلب</p>
---	--	--

- ٨٥ (مطلب في رجل ادعى على آخرانه تعدى على فرسه وركبها (مطلب بنى في أرض غيره وهو ساكت الخ (مطلب في رجل أقر على نفسه بمال ثم يعده ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ
- ٨٦ (مطلب تنازع خارج وذو يد في بقرة الخ (مطلب في رجل ادعت عليه زوجته بمهرها المعجل وقره ظاهر (مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول أنها لم تقبض مهرها المعجل (٨٧) مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وأنه غصبها (مطلب في رجل اشترى ثاقي قرس فادعت امرأتان لها به الخ (مطلب ادعى ولادة الدابة في تلك البائع بائعه الخ (مطلب تسمع الدعوى على العاصب وإن لم يكن المدعى الخ
- ٨٨ (مطلب ادعى للعاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقره بائعه (مطلب في رجل اشترى غنبا كرم من وضيع اليد ثم ادعى شخص على مشتري الغنبا أن الكرم كرمه ويطالبه الخ
- ٨٩ (مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة مات أحدهم عن ثلاث بنين الخ
- ٩٠ (مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالا فظفر باثنين منهم تسمع دعواه عليهما (مطلب دعوى المالك لا تصح إلا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره (مطلب الاشتراء فيما لا يتجزأ لا يوجب التكميل
- ٩١ (مطلب برهن على غاصبه أنه ملكي لا تقبل (مطلب في ميت لا وارث له وعليه ديون لا بأس الخ
- ٩٢ (مطلب في رجل ادعى عقارا في يد خاله أرنا عن أمه وادعى الخال الشراء منها الخ (مطلب يشترط في كون كسب الابن للاب اتحاد الصنعة وعدم مال الخ (مطلب في رجل ساكن بيت أبيه ولا يعرف له مال مخصوص هل يكون الخ (مطلب في رجل مات وترك عقارا وزوجة وابنا وبناتا فادعى وكيل الزوجة أرنا ثم أقر للبنات بحصتها أرنا (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحبه الخ (مطلب في رجل ادعى شقضا أرنا في محدود جماعة فأجابوه باننا اشترى نمان زيدا ويزيدا اشترى من أبيك الخ (مطلب ادعى على عمه بتركة جده فقال كان أبوا في عيال أبي ومات قبله الخ (مطلب في حاصل فيه بيان من عليه البينة وبيان من يصدق بهينه (مطلب انقطع له أرض من بيت المال لا يكون خصما لمدعى ملكيتها (مطلب وكيل بيت المال لا يصلح خصما سواء ادعى أو ادعى عليه إلا بأذن السلطان (مطلب هل يكون المستأجر خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر قبله أو أنها ملكه (مطلب في رجل باع جارية فظهرت حاملا (مطلب باع الجد أبو الأب عقارا ليعتق بلامسوخ (مطلب اليد في العقار لا تثبت بتصادق المتداعيين (مطلب يشترط لصحة القضاء البينة من المدعى أنه في يد المدعى عليه (مطلب يشترط لصحة الشهادة بان العقار في يد المدعى عليه المعاينة (مطلب مات المتدين عن أخوة لم يطالبوا بدينه (مطلب إذا أثبت الدين في تركة ميت لا بد من تحليفه أنه ما استوفاه الخ (مطلب إذا أقر بقبض الودعة لا يصدق في قوله أقررت كاذبا (مطلب اشترى كروما وتصرف فيه زمانا وتلقته عنه ورثته (مطلب أقر الأب في حال صغرا بنته أنه قبض من الزوج بمجل مهرها ثم ادعت الخ (مطلب ادعى الزوج بعد بلوغها أن أباهما أقر بقبض مهرها حال صغرها وأقام بينة الخ (مطلب أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق (مطلب حاصله أن القاضي لو حكم بسخة البيع لعدم ثبوت الغبن الفاحش ليس لا آخر أن يحكم بخلافه (مطلب حكم الحنفى في موقوف بسخة الاستبدال بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم آخر بعوده لجهة الوقف لا ينفذ حكمه (مطلب حاصله أن دفع الدفع مقبول وإن بينة البيع بالغبن الفاحش أولى من بينة البيع بمثل القيمة (مطلب حاصله أنه لا يعمل بمجرد الخط وليس من حجج الشرع (مطلب ادعى أنه دفع الجرة لناظر الوقف وبرهن ثم مات الناظر فطالب ورثته بمن المستأجر يحلف أيضا (مطلب ولدت غلاما ومات فادعى الزوج تقدم موتها وعكس ورثتها فالقول للزوج (مطلب تنازعت الزوجة مع وصي الأيتام فيما يصلح للزوجين (مطلب ادعى جاني الوقف المعزول على جانيه إلا أن أنه صرف سنة توليته زيادة فحصل من الوقف (مطلب جماعة يضر بون بالبندق

فأصابت بندقة وجه صغير (مطلب دعوى النسب المجردة لا تسمع) (مطلب اذا وجد المدعى عليه بعد دية ميتة خمس عشرة سنة تسمع الدعوى عليه) (مطلب ضاع له صندوق فيه اسباب فوجد بعضها مع آخر فادعى الاخر انه اشتراه الخ (مطلب اذا باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف لا تسمع دعواه (مطلب رجل اشترى من جماعة نصف كرم أرضه سلطانية ثم ادعى وقفه لا تسمع) (مطلب وقف البناء والشجر من غير أرض الصالح انه لا يصح (مطلب ادعى على آخر أن هذا المحدود الذي تحت يده جار في وقفي الخ (مطلب ادعى على امرأة قدر من الدين ودية وأقام بينة على اقرارها بالوديعه تقبل) (مطلب اذا أقر القن بجاية توجب الدفع لا يسرى على مولاه) (مطلب مان عن أخت وعليه ديون وأقرت الاخت بان تركته تحت يدها تؤمر لا تخت بوفاء الدين (مطلب اذا أرادت الورثة دفع الدين وابقاء الزكاة لهم ذلك (البينة على الاقرار بالغصب مقبولة (مطلب في رجل أودع صندوقا عند رجل وأودع رجلان عنده صناديق ووضعها على الاول فاحترق البيت (مطلب اذا أراد البائع رد الثمن على المشتري مدعيانه زيف فأنكر المشتري كونه هو فالقول للبائع (مطلب اذا ثبت نكاحها في وجه أبيها فادعت أنها حينئذ كانت بالغة تريد بطلان الحكم الخ (مطلب في بكر بالعدة ادعى زيد نكاحها وعمر وادعى نكاحها (مطلب ادعى على آخر أنه اشترى	منه وطلين بنا فأجاب بانى تسلمتهما لا وصلهما الى أبى (مطلب خطبت لابنها بكر وادعت أمتة لا يؤيدها فبات الابن عنها وعن ابنى عم يدعيان أن المدفوع تركه وادعت الخ (١٢٣) (مطلب اذا أتى النائب لمستنيبه بما تجمد من معلوم الحجج والسجلات فادعى قدر الزائد لا تسمع (١٢٤) (مطلب أشهد على نفسه في صحته انه ليس له عند زيد حق ثم ادعى عليه بوديعة لا تسمع دعواه) (مطلب في صلح مصادقة (مطلب استأجرت بيتا ثم ادعت أنه ملكها لا تسمع) (مطلب دعوى الملك بعد الاستيلاء والاستيلاء لا تسمع (مطلب في تنازع البيت اذا اختلف فيه الزوجان (مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم أراد الخلف لا يلتفت اليه (مطلب اذا ادعى رجل فرسا في يد أولاد الغائب لا تسمع (مطلب اذا مات أحد الشريكين فادعى ورثته على الآخرانه كفل ثمن المبيع لا تسمع دعواه) (مطلب استقرض بعض متكلمي القرى مبلغا من عمرو ودفعه لزيد المقاطع فطلب عمرو المبلغ منهم فاجابوا الخ (مطلب محضر حاصله ان التوكيل لا يدخل تحت الحكم (مطلب دفع لابنه مالا يتجر فيه فبيع منه واشترى أو اتى بغير إذن أبيه ومات الاب بعد اقراره ثم ادعت بقية الورثة الخ (مطلب دعوى الوارث على الوصي دارا أنهم من تركته والده بعد اشهاد على نفسه أنه الخ مسموعة (مطلب اذا تصادق الاب مع زوج ابنته المتوفاة أنه قبض ما يحصه وما	يخص أمها فهو هذا لا يمنع الام من الدعوى (مطلب دعوى الارث بعد الاستيلاء والشرع مقبولة (مطلب ادعى على آخر مبلغا من ثمن قاش فادعى المدعى عليه وصول كذا منه ثم أقام بينة ان المدعى قال الخ (مطلب دعوى البراءة عن الاعيان غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح بخلاف البراءة عن دعواها) (مطلب ادعى على جماعة من أهل الذمة مبلغا قرضا فانكروا فلفهم الحاكم لعدم بينة معه ثم ادعى عليهم آخر ان المال الخ (مطلب لو وضع القاضي المدعى عن دعواه بموجب الشرع ثم أراد المدعى استئنافا عند آخر ان أتى بهامع دفع تسمع وان كانت عين الاولى لا تسمع (مطلب في حائط بين شخصين تنازعا فيها ولا بينة لهما ولا أحدهما بينان متصل تربيعا على وجه التشيريك وللا آخر عقد عليها فالخاطئ لصاحب التربييع) (مطلب سفل انهدم وصاحب العلو يريد البناء الخ (مطلب لو أراد صاحب العلوان يبنى في علوه بناء لا يضر بالسفل له ذلك) (مطلب يمنع مرور صاحب العلو عن صاحب السفل) (مطلب في ذي يد وخارج تنازعا في بيعمة فادعى ذواليد الخ (مطلب ادعى الخارج محدودا على ذي يد أنه باع له بالوكالة عن الغائب فأنكر ذواليد الخ (مطلب صلح بعض الورثة وأشهد على نفسه وأبرأ عا مائة مائة والآن أولاده يدعون الخ (مطلب أثبت العيب في عيبة البائع عند قايرو واختار الفسخ ثم أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه
---	---	---

البائع (مطلب في وكيل أقر على موكلته أن لا استحقاق لها مع غيرها والعمان ينكران وكالة المقر)	١٥٩	وبجسده تغير صحيح * (كتاب الصلح ومطالبه) *	وصل الخ (مطلب استأجر ورحى ماء بشرط دووان الحجر الجاسي ولم يدر لقلة الماء (مطلب اذا كان في أرض التيماري بئر منهدم يجوز له اجارتها (مطلب شرط لحالة ابنته نصف مهرها لاجل تربيتها (١٨٤) مطلب وجل يخرج الماء من بئر ويسقى بقرا القرية شرط على كل رأس مقدار من الحنطة	١٨٣
(مطلب لا تسمع دعوى زوجة الميت بمهرها على مدويه ومودعه وشريكه)	١٤٥	(مطلب استعراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسمة)	(مطلب ليس لاحد المتخارجين الخ	١٨٥
(مطلب اذا اختلف المتبايعان في الثمن وعجز عن اقامة البينة الخ)	١٤٦	(مطلب تسمع دعوى الخ ما قبله	(مطلب تسمع دعوى الخ ما قبله	١٨٥
(مطلب ادعى ساكن الدار تبرعا ان النخل انذى فيها ملكه فالقول الخ)	١٤٧	بلا فصل * (كتاب المضاربة ومطالبه) *	(مطلب المضاربة ومطالبه) *	١٨٦
(كتاب الاقرار ومطالبه)		(مطلب القول للمضارب في هلاك مال المضاربة	(مطلب المضاربة	١٨٦
(مطلب أقر لا تخربان له عنده طبخة زيت صحصا بونا واستراهامته بقدر معلوم ثم تعلل أنه اشترى منه ما لا الخ)	١٤٨	المتة الصغيرة ثم مات فارادت الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	١٨٧
(مطلب أقر في مرض الموت لعير وارث بن محبط (مطلب أقر		(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	١٨٧
قبض ثمن فنت المقر له فادعى المقر عى وزنته لم يقبض الكل واحتجوا عليه باقراره فطلب عينهم	١٤٩	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	١٨٧
(مطلب الاقرار بالارض اقرار الخ)	١٥٠	شالو زيد فارسلها الراعى الخ	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه	١٨٨
(مطلب اخبار القاضى بالقضاء باطل وكذا لو شهد في حكمته الخ)	١٥١	* (كتاب العارية ومطالبه) *	(مطلب العارية ومطالبه) *	١٨٨
(مطلب أقر المريض مرض الموت باستيفاء ثمن ما باعه صح (مطلب	١٥٢	(مطلب في البناء في دار زوجته	(مطلب في البناء في دار زوجته	١٨٩
أقر الوكيل بالشراء يقبض المبيع من الوكيل بالبيع صح (مطلب ابراء المريض مرض الموت وارثه غير صحيح	١٥٣	* (كتاب الهبة ومطالبه) *	* (كتاب الهبة ومطالبه) *	١٨٩
(مطلب اقرار الرجل لوارثه في حل الصحة صحيح	١٥٤	(مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدودا	(مطلب وهب ابنه وابن ابنه محدودا	١٩٠
مطلب قالت لا استحق في متركات أبي حقا ثم ادعى ورثتها الخ (مطلب اقرارها قبض المهر قبل انعقد صحيح بخلاف اقرار الوكيل بالنكاح	١٥٥	(مطلب ليس لواهب الزرع أن يرجع بعد دوسه وتنقيته	(مطلب ليس لواهب الزرع أن يرجع بعد دوسه وتنقيته	١٩٠
(مطلب لا يثبت نسب ولد الامنة بقول السيد ووطئها	١٥٦	(مطلب هبة الاب لابنه الصغير الخ	(مطلب هبة الاب لابنه الصغير الخ	١٩١
(مطلب اقرار من بوجه اصفرار	١٥٧	(مطلب ليس لواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع	(مطلب ليس لواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع	١٩١
		* (كتاب الاجارة ومطالبه) *	* (كتاب الاجارة ومطالبه) *	١٩٢
		(مطلب يحبس المأجر على تسليم العين المؤجرة	(مطلب يحبس المأجر على تسليم العين المؤجرة	١٩٢
		(مطلب مكث الاطفال مدة عند مؤدبهم ثم خرجوا من عنده	(مطلب مكث الاطفال مدة عند مؤدبهم ثم خرجوا من عنده	١٩٣
		(مطلب دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له كذا فلما	(مطلب دفع ولده لفقير يعلمه القرآن ولم يذكرا مدة وشرط له كذا فلما	١٩٣
				١٩٣

١٩٣ (مطلب اذا استأجر أرض الوقف ليغرس فيها ويكون الغرس له فهو له ولو العرف بخلافه)	٢٢٤ (مطلب اما ان تقر لي بكذا والا أقول للظالم القلاف)	معين ثم زاد عليه فهلك (مطلب اذا استأجر رجل ولا يستخلص لها ما يخصها من ارض أبيها وبأبشرة نكاحها صح ان ذكرت مدة)	٢٢٥ (مطلب باعت في مرض موتها مكرهة وتخلت ابنا صغيرا * كتاب الحجر ومطالبه)
١٩٤ (مطلب استأجر ذميا لتعمير ما تهدم من البئر بشرط أنه مهما حدث في البئر فهو قائم به وكفله ذمي آخر بذلك (مطلب دفع لا خربيتا يسكنه ويرمه ففعل ثم أخذه)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى فبات وطلبت وورثته الأجرة من الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاجارة على حصة غير معلومة كانت فاسدة (مطلب اذا استأجر بغلا يحمل عليه قدره لرقيقه لا شغاله بحماره فهلك)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
١٩٦ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب (مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعدد اشجار وغنم لا يجوز (مطلب استأجر متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
١٩٧ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب (مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعدد اشجار وغنم لا يجوز (مطلب استأجر متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
١٩٩ (مطلب ضمن رجل قرية بيت المال ممن له ولا ينهاهم مات وولي غيره يبرأ أهل القرية بالدفع اليه)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
٢٠٠ (مطلب اذا اتفق على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة الخ)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
٢٠١ (مطلب أجزأ أرضا عشرين عقدا كل عقد ثلاثين سنة وشرطا الخراج على المستأجر ثم ماتا)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
٢٠٢ (مطلب جاء عطاء في بيت المال يحالون به على قري ليأخذوه من متحصلها من قسوم وغير ذلك آخره لواحد منهم فالاجارة باطلة)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
٢٠٣ (مطلب استأجر أرضا بشرطها من صهر في مائها فانه سدم ان صهر في (مطلب تنفس الاجارة وقيل تنفس ينهدام مكان)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)
٢٠٥ (مطلب استأجر ميمما للخل قدر	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى)	٢٢٥ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الأب مسرفا * كتاب الماذون ومطالبه)

٢٥٠ (مطلب الاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين	(مطلب بقى الرقص فى السماع وفى سماع الغناء	٣١٢ (فصل فى الحائض المائل ومطالبة)
٢٥١ (مطلب غرس أحد الشريكين و يريد أن يختص بالغراس دون شريكه	٢٨٦ (مطلب لو رحل أهل بلدة من بلدتهم واستوطنوا غيرهم لا يجبرون على العود اليها	٣١٣ * (فصل فى الحيضات والطرق وما يتضرر به الجار ومطالبة)
٢٥٢ (مطلب اذا قسمنا ثم دعى أحدهما ان اباه وقف عليه كذا وكذا لا تسبح	٢٨٨ * (كتاب احياء الموات ومطالبة)	٣١٤ (مطلب ليس لاحد الشريكين ادخال الاجانب فى الدار المشتركة
٢٥٤ (فى اختلاف المتقاسمين فى الحدود	(مطلب اذا أحيوا أرضاً مواتاً ثم رحل عنها لا يسقط حقهم منها	٣١٨ * (باب جنابة البهيمة والجنابة عليها ومطالبة)
٢٥٤ * (كتاب المزارعة ومطالبة)	٢٨٨ (فصل فى مسائل الشرب ومطالبة)	(مطلب جرح به فرسه فأتلف انساناً فان أثبت بالبينة الخ
٢٥٥ (مطلب اتفق على ان من كل منهما بقرا وبذر فزرع كل واحد منهما بذره مستقلاً	٢٨٩ (مطلب فى حكم اصلاح الطريق الخاص اذا احتج اليه	٣٢٠ (مطلب لو نطح بقرة رجل فكسرهما
٢٥٦ (مطلب زرعت الزوجه الارض بملا دن الورثة وفيهم صغار وكبار	٢٩١ (مطلب نهر لقرية وقف معها على جهة ليس لأهل قرية موقوفة على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم	٣٢٢ (مطلب فى راكب خرجت بذرقته فقتل فرس صاحبه
٢٥٨ (مطلب ليس لأحد ان يزرع أرض الوقف أو السلطانية من يدين زرعها	٢٩٢ * (كتاب الصدق ومطالبة)	٣٢٢ * (باب جنابة المملوك ومطالبة)
٢٥٩ (مطلب فى بيان الكردار الذى يستحق به القرار فى الارض	٢٩٣ (مطلب الاول أن لا يأخذ الطير ليلاً	(مطلب اذا ركب عبده فرس الغير
٢٦٢ (مطلب اذا دمع لا خورثور على سد من الخارح فله جرم مثل الثور	* (كتاب الرهن ومطالبة)	* (باب القسامة ومطالبة)
٢٦٣ (مطلب المستجر جرح رجل الطعام انشترك لا يستحق الاخر	٢٩٤ (مطلب فى بيان من يملك بيع الرهن	٣٢٢ (فى قبيل وجد فى شاطئ البحر الملح
٢٦٥ (مطلب مرض العامل فقام آخر مقامه نصف منه فى الخارح	٢٩٦ (مطلب دعوى لرهن حيث تقدم تاريخها أولى من دعوى الشراء	٣٢٢ * (كتاب المعاقل ومطالبة)
٢٦٧ * (كتاب المساقاة ومطالبة)	٢٩٨ (مطلب اذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه	٣٢٣ (امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيثنا
٢٦٨ (مطلب اشتراط عمل رب الاشجار مفسد للمساقاة	٢٩٩ (مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطلا وكذا الرهن ان وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن	٣٣٤ * (كتاب الوصايا ومطالبة)
٢٧٠ (مطلب فى رجلين دفع كل منهما شجر قرضه لصاحب لا يقوم عليه بالنصف	٣٠١ (القول للمرتهن فى قيمة الرهن	٣٣٦ (مطلب فى بيان الاشياء المسوغة لبيع عقار اليتميم
٢٧٣ * (كتاب الدبايح ومطالبة)	٣٠١ * (كتاب الجنائيات ومطالبة)	٣٤٥ (مطلب لا يصح اقرار الوصى الخ
(مطلب فى الصيد الذى يحل عند تولد الشبهة	٣٠٢ (مطلب أصابه من رجل سهم فى احدى عينيه فمات فادعى والده أن استأذنه حمله فى قافلة فمات فادعى الخ	٣٥٠ * (كتاب الخنى ومطالبة)
٢٧٣ * (كتاب لاخمية ومطالبة)	٣٠٦ (مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع	٣٥٣ (مطلب فى حكم نكاح الخنى اذا تزوج بخنى
(كتاب الكرهة والاستحسان ومطالبة)	٣٠٧ (مطلب رجل ضرب يد آخر عمدا	٣٥٥ * (مسائل شتى)
(مطلب ما سب لابي حنيفة من جوار ليس لحريه غير الامس للجسد لم يصح عنه	٣١٠ * (باب ما يحذنه الرجل فى الطريق ومطالبة)	٣٥٦ (مطلب فى حكم لبس الحرير
٢٧٧ (مطلب فى المقاصعة على الاحتساب	(ليس لصاحب الجذع أن يرفعه	٣٦١ (مطلب اذا ارتحل لشخص من بلده
	٣١٢ (مطلب فى احداث شتى فى طريق	٣٦٩ * (كتاب الفرائض ومطالبة)
		٣٧١ (مطلب هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم
		٣٧٢ (مطلب مات عن زوج حامل لها بذمته مهر وعن أم وثلاث بنات
		* (تمت)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد
به الخير للتفقه في الدين *
وهدى من شاء الى سبيل
المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين
والآخرين * محمد خاتم
النبيين والمرسلين * وعلى
آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول
العبد الفقير ابراهيم بن
سليمان بن محمد بن عبد
العز يز قد وجدت شيخنا
العلامة * الرحلة الفهامة
* الشيخ محي الدين طاب
ثواه * وكانت فراديس
الجنات مأواه * قد شرع
في جمع فتاوى والده شيخنا
وأستاذنا وكتب لها ديوانا
صورتها وبعد فيقول العبد
الفقير * محي الدين هذا
تزييسير * من جم تقيير *
من أجوبة عن أسئلة سئل
تنها سيدنا ومولانا شيخ
الاسلام والمسلمين * خاتمة
الفقهاء المحققين * أوحد
الزمان * في فقه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر
وفريد العصر * سيدي
والذي الخير الدين المنيف
* ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * ألا وهو
خير الدين * مع الله بطول
حياته المسلمين * فاجاب عنها
بأهو الصحيح المقتى به من

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه * وأشكره على تواتر نعمائه * وأصلي وأسلم على حاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير
أصفيائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير * الى مولاه القد بر محمد أمين *
الشهير بابن عابدين * غفر الله له ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * ان كتاب مغنى المستفتي * عن
سؤال المفتي * للإمام العلامة * والخبر الفهامة * حامداً فزدي العبادى مفتي دمشق الشام * عليه
رحمة الملائكة السلام * كتاب جمع جل الحوادث * التي تدعو اليها البواعث * مع التحري للقول الأقوى *
وما عليه العمل والفتوى * لم أر له مثلي بالفتوى أنفع منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع
اطناب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد النقول في الجواب * فأردت صرف الهمة نحو اختصار أسئلته
وأجوبته * وحذف ما شتهر منها ومكرراته وتلخيص أدلته * وربما قدمت ما أخر وأخوت ما قدم *
وجعت ما تفرق على وضع محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تقييد * أو ما فيه تقوية وتأييد *
ضاماً الى ذلك أيضاً بعض تحريرات نقيتها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق *
وحاشيتي التي علقتها على شرح التنوير المسماة ود المختار * على الدر المختار * وما حررت من الرسائل الفاتحة *
في بعض المسائل المغلقة * مع ما يفتح به الفتاح العليم في حال الكتابة من تحري بعض المسائل المشككة *
والوقائع المعضلة * فدونك كتابا حاوياً بالدرر الفوائد * خاوي عن مستنكرات الزوائد * هو العمد في
المذهب * والخرى بأن يكتب بماء الذهب * حاشيتي على جمعه من لا يسعني الامثال أمره * أقاض الله
على وعاليه من وابل خيره وبره (وقد سميت ذلك بالعقود والدربة * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحيث
قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زباني أصدره بلفظ أقول * والله تعالى هو
المسؤول * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * واتمام هذا المراد * وفي أن ينفعني به والمسلمين
فانه أكرم الأكرمين * وأرحم الراحمين (سئل) فيمن أراد أن يتبدى في أمر ذي بال يهتم به شرعاً وليس
يحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له مبدءاً بغير البسمة فيما يتبدى به حقيقة * (الجواب) * بسم الله

مذهب أبي حنيفة * أو
 صحبه كبار أهل المذهب
 لاختلاف العصر وأول
 أحوال الناس رفقا به
 الله طابا به رضا الله تعالى
 عنه يوم الخيفة * فجمعها
 وكتبها * وعلى طريق
 الهداية رتبها * ليحصل
 التسهيل والتقريب *
 للسائل والمجيب * ولم
 أرسم غالبا لما قل وجوده
 في الاسفار * وكثر وقوعه
 في غالب الديار * ولم يصرح
 به في الابواب * وان فهم
 من كتب الاصحاب (وسميتها
 بالفتاوى الخيرية لنفع
 البرية) وبالله المستعان *
 وعليه التكلان * هذا وقد
 أخبرني والذي المشار اليه
 * متعنى الله تعالى بطول
 حياته وأسبغ نعمه على
 وعليه * انه لا يعنى نفسه الا
 في تعلم القرآن وحفظه
 والاتخذ في تحويده * ثم
 الاعتناء بالفقه وتحشيد
 وتحميده * وانه رحل من
 بلده التي هي الرملة البيضاء
 سنة سبع بعد الالف الى
 مصر ولازم العلماء بالجامع
 الازهر وأخذ الفقه عن
 جماعة من فقهاء الحنفية
 كالشيخ عبد الله النخعي
 والسراج الخافقي والشيخ
 أحمد بن الشيخ محمد أمين
 الدين بن عبد العال
 وغيرهم وقرأ الاصول على
 المحي وجاعة والنحو على
 العلامة الشيخ أبي بكر

الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعلنا بين البسمة والمجدة
 لقوله عليه فضل الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو أبترو في رواية أجزم وفي رواية
 بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا وأورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأدب المفتي) *
 أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لانه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصدق برأيه من ثاني الايمان * الواجب
 على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن الشبلي من الحدود والتعزير
 * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف ونقله عنه في خزنة الروايات
 يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو
 عند الله حسن اه (أقول) لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب
 مقصودا وان تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كمسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن
 الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض ألفاظ الايمان المبينة على عرف
 المتقدمين فانه لا يلتزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة
 كل مافي القنية مخالفا للقواعد لا التفات اليه ولا عمل عليه مالم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكم المحققين
 للشرنبلالي وقد أفادني استاذي ونهني بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الاكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير
 تقيد واقفاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطر وقد يظن الانسان
 انه فهم المسألة على حقيقتها والامر بخلافه أو يشبهه عليه حفظه فيخطئ ولذلك اذا حققت كثيرا من الفتاوى
 المجموعة من أصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني ذا
 جأته فتوى بأمرني بالنظر فيها ويقول لطالبا ما أن تصبر حتى تراجع النقل أو خذها ثم يقول لي انا أعرف
 الحكم في هذا كما أعرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي
 يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز الا بعد النظر والحكم
 لقائله من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى اه * المراد من قولهم يدين ديانة لا قضاء انه اذا استفتي فقيها يحسبه
 على وفق ما نوى ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما
 لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيت هل برئت من دينه يفتيه بالبراءة واذا سمع القاضي ذلك منه يقضي
 عليه بالدين الا أن يقيم بينة على الايفاء شرح مختصر الاخسكتي للشيخ عبدالقادر البخاري من القسم
 الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي
 عالما ديناً من الكبريت وأمن العلم برأيه في الثاني والعشرين من الايمان (أقول) ولذا جرى العرف في
 زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل يجيبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على
 قضاة زماننا * من ادب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا
 فيكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة
 ولكثرة الجهل والبغى بحيث ان بعض المبطلين اذا صار يسده فتوى صالها على خصمه وقال المفتي أفتى لي
 عليك بكذا والجاهل أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقاً ولا اه من خط شيخ مشايخنا
 الشيخ عبدالقادر الصغوري الشافعي (أقول) اذا علم المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لئلا
 يكون معيناً له على الباطل * لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها خيرية من مسائل
 شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه * معنى
 الاشبه أنه أشبه بالنصوص رواية والراجح رايه فيكون عليه الفتوى برأيه * متى اختلف في المسألة فالعبرة
 بما قاله الاكثر يرى من قاعدة الاصل الحقيقة

* (كتاب الطهارة) *

للسنواني وغسيرة وقرا
الفرائض وأكثر التردد
على الشيخ فائد الولي
المشهور ورجع من مصر
إلى بلده أو اسطاذي القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه
بجمع منها إلى باب المهز
واختبرته المنية ثم انى
استجرت شيخنا العلامة
والده المذكور في إكمالها
على حسب ترتيبها فأجازني
فاستخرت الله تعالى في
ذلك وأكملتها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنيته
أقول أن يجعل سعيا فيها
مشكورا وأن يجعله
خالصا لخالص الوجه الكريم
موصلا إلى الفوز بدار
النعيم أنه على ذلك قدبر
وبالاجابة جدير
* (كتاب الطهارة) *

(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذي لم يتغير
طعمه وريحته في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
في جامع الفتاوى وغساله
الثوب النجس إن تغير
طعمه ما وريحتها يحرم
الاستعمال كالبول والا
يجوز الاستعمال في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب اه
وقال في البرازية والنجس
بتنفع به في سقى الدواب
وبل الطين ونحوه انتهى

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ عنه
الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطافا فرقع ثلاث مرات فهل يطهر بكل من هذين الصنيعين
(الجواب) نعم يطهر كافي طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كافي الجمع والبرازية
وخزانة المفتى وغيرهما وفي حرم في الظهيرية وصريح به في البحر (سئل) فيما اذا وقعت فأرة ميتة في رغو
دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاءم ورميت وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يطهر
ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه إلى بعض اذا قور ما حوله فألقى أو استصحب به يؤكل ما سواه
يبرى * ائق قارئ الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضي أنه يضربه مسح رأسه مسحا لا يجب عليه
شيء وائق يوجب اصال الماء في الغسل إلى داخل ثقب الاذن المثقوبة (وسئل) قارئ الهداية أيضا عن
الفسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير
الماء المذكور لا يضرب (أقول) هذا مبنى على القول بأنه لا فرق بين الملق والملاق وفيه معتك عظيم بين العلماء
المتأخرين حررته في حاشيتي المسماة رد المحتار على الدر المختار فراجعها ففيها ما لا يتجده في غيره والله الجدد
(وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روئها وعرفت وأصاب بدن الراكب أو ثوبه من عرقها
المقوث (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يطهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع
ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل ينجسه أولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كافي
النهر والدر وموت الضفدع فيه لا ينجسه كافي الكنز وغيره فلا ينجس العصير وفي الهداية والضفدع البري
والبحري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحري ما يكون بين
أصابه ستره وصح في السراج عدم الفرق بينهما ما لکن محله اذا لم يكن للبري دم سائل فان كان يفسد على
الصحيح بجرع عن شرح المنية وتتمام الفوائد فيه (سئل) في دبس مائع مر عليه رجل بنعل يسمى زربولا ووطئه
فابتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهر
لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) في خابية نخل مطمورا كثرها في الارض ولغ فيها كلب فنزحوا ما فيها
وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشفونها في كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملؤوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو
سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي من خرف قديم فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر
(أقول) قوله ثم ملؤوها الخ مبالغة في التطهير والافهوه غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجه الخف وصل به تجوز صلاته كافي الخابية وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو يكسر
الطء والمكروه تخريجا من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر
ونظامها بعضهم بقوله اذا ما ذكيت شاة فكها * سوى سبع ففهن الوبال

فقاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال

(أقول) وكنت جعته في حروف كلمتين ونظامتها بقولي

ان الذي من المذ كاهرى * يجمعه حروف فذم دغم

* (كتاب الصلاة) *

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليمتين أم في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم ينويه فيهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قوبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في
اليمين فقط على ما في الخانية وفيها زيادة لا بأس بها وهي ان محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكر
وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة جله الملائكة أفضل من جله بنى
آدم وقال بعض أهل السنة جله بنى آدم أفضل من جله الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم

وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة ونحوها
الملائكة أفضل من عوام بني آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب
اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا
مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها أو بعدها مندوبة
وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما
في الدر (سئل) في اقتداء الحنفي بشافعي يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح أم لا (الجواب)
رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبدالرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة
للشيخ محمد بن أحمد مسعود القونوي الحنفي في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يروى البطلان عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى الا مكحول النسفي فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكاتب ما صورته بسم الله الرحمن
الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه) اعتنوا أنتم أيضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليما) قولوا السلام عليكم
أيها النبي فان قلت لماذا كذا السلام بالمصدر ولم يؤكده الصلاة به قلت لما كذا الصلاة يؤكدها سبعان
والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والانبيا والنداء والامر بما يظن ان السلام ليس كذلك
فاكده بالمصدر والاية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود
العمادي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فائلمن اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد
بالتسليم الانقياد لامره بالتسليم والاية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطعما من غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل
ذكرت عنده فلم يصل على واحد منهم من قال تجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من
قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن
يصل على عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله
عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قات هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام
بأحد هما فن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية
بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجب ولو لم يكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة وأخرجها
فحمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واجبة هكذا قال
الكرخي لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار اه وفي المحيط قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة
ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد
اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضه وأنه يجب في العمر مرة امثالا
للامر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره
أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة
ويقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جواز الحلبي كفي المواهب أن تكون
الصلاة بمعنى السلام عليه (فوائد) * قع حم قرأ أو تعال جددك بغير ياء لا تفسد وعن جار الله مثله لان
العرب تكتفي بالفتحة عن الالف كقضاءهم بالكسرة عن الياء ولو قرأ أعذ بالله لا تفسد أيضا لاكتفاءهم
بالضمة عن الواو فنية من باب حذف الحرف والزيادة * عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة

اذا تزع الماء الخمس من
البئر يكره أن يدل به الطين
وبطين المسجد أو أرضه
لنجاسته بخلاف السرقين
اذا جعل في الطين لان في
ذلك ضرورة لانه لا ينهيا الا
بذلك انتهى وفيه نقلا عن
الذخيرة ولا بأس برش الماء
النجس في الطريق ولا
يسقي للبهائم وفي خزنة
الفتاوى لا بأس بأن يسقي
الماء النجس للبقر والابل
والغنم انتهى وفي النهر
وهل يسقي للدواب قال في
الذخيرة لا وفي الخزنة
لا بأس بذلك وأقول ما في
الذخيرة نوافق ما في البدائع
وما في الخزنة ما في الاسيحياتي
فهما قولان متقابلان
لانقلان متباينان انتهى
والله أعلم (سئل) في
الشارب اذا طال هل يجب
تخليه أم لا (أجاب) لا يجب
تخليه وان طال قال في
اعلام الاخبار وفي شرح
القدسوري قال عزوا الى
رواية المحيط لا يجب اصال
الماء الى ماتحت الحاجبين
والشارب باتفاق الروايات
قال الحلواني واتفقوا على
أن يمس الماء شعره حجب
وفي صلاة النصاب اذا قص
الشارب لا يجب تخليه
واصال الماء الى الشفتين
وفي النوازل لا يجب وان
طال اه وقال الشيخ علي
المقدسي في شرح الكنز
٧ قوله وقال في النهاية الخ
تابلد هذا وما جوابا أما اه

ينبغي ما في هذه العبارة من السهولة ولعل عبارة النهاية سالمة منها فلا تراجع وقوله وأما الجواب اخ انظر ما الذي

المنظوم والشارب اذا طال
 يجب تخيله اه وصرح
 في البحر بأنه لا يجب اصال
 الماء الى ماتحت شعر
 الحاجبين والشارب ثم قال
 وعلى هذا ينبغي أن يحمل
 قول من قال انه يجب اصال
 الماء الى ماتحت شعر
 الشارب على ما اذا كان
 بحيث يبدو منابت الشعر
 وقد جعله في التجنيس من
 الآداب وصرح الولوالجي
 في باب الكراهية بأن
 المفتي به انه لا يجب اصال
 الماء الى ماتحتة كالحاجبين
 اه والله أعلم (سئل)
 العلامة شيخ الاسلام الشيخ
 أمين الدين بن عبد العال
 الحنفي مفتي الديار المصرية
 رحمه الله تعالى في العسل
 اذا وقعت فيه فارة فاصفة
 طهارته (أجاب) المذكور
 في كتب الحنفية أن يوضع
 الماء على العسل الى أن
 يغمره ثم يعلى على النار حتى
 يذهب الماء ثم يصفى به
 كذلك مرة ثانية وقد ظهر
 اه كذا في فتاواه (سئل)
 في فارة وقعت في زيت فهل
 اذا وضع في اناء مخروق
 السغل وصب عليه
 الماء ثم أخذ الماء من
 أسفله ثلاث مرات يضر كما
 نقله الامام ناصر الدين أبو
 القاسم في الملقط عن أبي
 يوسف أم لا يظهر وهل اذا
 صب صابونا وصار مستحسلا
 يضر أم لا (أجاب) نعم

والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال * الأول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه * الثاني مستحب وروى عن
 أبي موسى الأشعري وواقع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين
 وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد
 ابن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه * الرابع بدعيته قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه
 فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله مابال الرجل اذا صلى الركعتين يتمك كما تتمك الدابة والحمار اذا سلم فقد
 فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السفر والحضر فارأيت اضطجع بعد الركعتين وفي رواية
 نهى ابن عمر وأخبر أنها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الاسود بن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضبعة
 الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الائمة مالك بن أنس وحكاه القاضي عياض عنه وعن
 جمهور العلماء * الخامس خلاف الأولى وعن الحسن انه كان لا يجبه الاضطجاع * السادس انه ليس
 مقصود لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو
 محكي عن الشافعي عني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في
 مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع
 ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل أفصل
 من السلام قال محمد ويقول ابن عمر تأخذ وهو قول أبي حنيفة اه
 * (باب الجمعة) *

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود عدا
 والنصارى بعد غديل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه
 وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا تنبيه حديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاثرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا
 الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله والناس لنافيه تبع اليهود غدا
 والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على انه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان
 قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الاثرون
 أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب
 والقضاء قبل الخلاق ودخول الجنة وبيد أنهم قال أبو عبيد تذكرون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد
 بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى التسخير أو على أنهم فتكون تعليلية
 لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا فتكون آخرى لهم ثم هدينا الى الجمعة وهو قبل
 السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل أو الجنس أي جنس الكتب المنزلة
 ليصح عود الضمير اليه في أوتينا من بعدهم الا أن يكون من باب الاستخدام فهذا ما الله له بان نصه الله لنا ولم
 يكننا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه ام يسوغ
 لهم ابداله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك فانحطوا وروى أبو حاتم عن الرشدي ان الله فرض على اليهود الجمعة
 فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله عليهم فاله يوم السبت والنصارى بعد غد
 يوم الاحد فاختاروا السبت لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فقلنا ذلك فضيلة توجب عظيم
 اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستر بحبه من العمل ونشتغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد
 لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم فالفوا النص فضالوا * وأما ما اشتمل عليه الحديث من
 أنواع البديع ففيه الاحتبال وهو أن يكون شيئا لهما متعلقان فيذكر أحد الشيطان ويحذف متعلقه
 ويحذف الاثرون يذكر متعلقه كقوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون قبل أصله وما لي

يظهر الزيت به هذا الصنع
وكذلك لو صب عليه الماء
فقطا فرقع ثلاثة مرات كما
ورد عن الثاني وقطع به في
الظهيرة وعليه الفتوى
كافي الجمع وغيره وظاهر
كلام الخلاصة عدم اشتراط
التثليث وهو مبني على أن
غلبة الظن بجزئية عن
التثليث وفيه اختلاف
تصحح وفتوى وهي من
المسائل المشهورة قبل غلبة
الظن تكفي وقيل لا بد من
التثليث وصحح كل قلعل
صاحب الخلاصة جنح إلى
الاول وبه صرح في مسئلة
الثوب فانه قال ووقت
سكون قلبه اليه ووقع
في بعض الكتب في هذه
المسئلة فيغلي فيعلاو الدهن
الماء فيرفع هكذا يفعل
ثلاث مرات والظاهر أن
لفظة فيغلي من زيادة
النساخ فانالم تر من شرط
للتطهير الغليان مع كثرة
النقل في المسئلة والتبسع
لها اللهم الآن برادباغلي
التحريك مجازا قد صرح
في مجمع الرواية شرح
القدوري انه يصب عليه
مثله ماء ويحركه فتأمل
ومسئلة طهارة الزيت
النجس باتحاده صابونا صرح
بها في المجتبى والبرازية قال في
المجتبى جعل الدهن النجس
في صابون يغسني بطهارته
لانه تغير والتغير مطهر عند
يحمدو يفتي به للبلوى اه

لأعبد الذي فطرني واليه أرجع ومالك لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر
المرتب في قوله بيد أنهم أو تو الكتاب من قبلنا راجع إلى الآخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى
السابقون وفيه الادماج وهو انه أو تو الكتاب من قبلنا فيكون كلهم منسوخا بكتابتنا فيكون مدحجا وفيه
تأكيده المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأرتيناهم من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب بمعنى
القرآن وفيه الطباق في الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالناس لنا فيه تبع جمع وما
بعده تفريق وفيه سبعة أنواع بديعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة وأتم السلام
(سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصرف في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كره في التنوير وقال
السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه نأخذ وقال الزيلعي وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد
حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجمع وعليه الفتوى ومثله في امامة فتح القدير * (قائدة) * قال
الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم أر لأئمتنا نصا صريحا في اذان الجوف هل هو مكروه
أم لا والذي تحرر أن الذي بين يدي الخطيب فيه الشافعية قولان الاستحباب والكراهة وأما الاذان الاول
فقد صرح في النهاية بان المتوارث فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع اه * وفيه
دليل على انه غير مكروه لان المتوارث لا يكون مكرها وهاو كذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه
بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذا مارأه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي في
الاوائل أول من أحدث أذان اثنين معا بنوا مئة اه * (تمة) * فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليأته وما يكرهه مع
ذكر ما طاع على الخلاف فيه فن المسح في الاستقبال والغسل للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار
لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لماس فيه من معنى
الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التفت وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في
الاخبار من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات
أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملا بالابا الاخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية اذا وقت يوم
الجمعة لقلم الاظفار رأى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة يكره له لان من كان ظفره
طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا بالابا الاخبار فهو مستحب لان عائشة رضي الله تعالى عنها
روت من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الاخرى بزيادة ثلاثة أيام * ومنها الادهان ومس
الطيب ولبس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمسح بسكينة ووقار وأن
يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب
اليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحيانا تبركا وقراءة
الفاتحة والمعوذتين والاختلاص بعدها سبعين عافين فعلها حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقراءة سورة
هود والكهف والدخان وعبادة المربض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود
الذكاء والعنق والاكثر من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلتها قراءة الزهراوين وسورة
الكهف ويس والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة قرؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في
مغربها الكافرون والاختلاص من نور الشريعة في بيان ظهور الجمعة للعلامة المقدسي

* (باب الجنائز) *

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على
اب يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وأتمها وولدين صغيرين منه فدفنت الام معها أمتعة من التركة تعديا وتلفت الامتعة بذلك فهل
تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصة الزوج وولديه حيث تلفت الامتعة والا ينش عليها بطلانها

صرح به في فتح القدير
جواهر الفتاوى وجامع
لفتاوى وأثبتته صاحب
منح الغفار في منته تنوير
الابصار وهو منقول عن
أجناس الناطقي وغيره
والله أعلم (سئل) فيمالي
نزل لفعّل العنم لبن هل هو
طاهر يحل شربه أم لا
(أجاب) لا شك في طهارته
لما في الجوهر من أن سور
ما كول اللحم طاهر كلبه
والظاهر منه حل شربه ولم
أر من صرح به والله أعلم
(سئل) في صاحب سلس
البسول إذا كان ينقطع
ساعة ويقطر ساعة كيف
يكون وضوءه وهل له المسح
على الخفين وهل يقسم
الفاتحة على الوقتية كالصحيح
(أجاب) صاحب سلس
ونحوه يتوضأ وقت كل
قرض ويصلي بوضوءه فرضاً
ونفلاً ما شاء ويبطل
وضوءه بخروج الوقت فقط
وعذا إذا لم يمس عليه وقت
الا وذلك الحدوث بوجد فيه
وأما مسحه على الخفين
فتحصر بذلك على وجه
الاختصار أن أصحاب
الاعذار إذا توضؤوا العذر
غير موجود وقت الوضوء
واللبس فيهم حكم
الاصحاء يسبحون في الإقامة
هو ما وليه وفي السفر ثلاثة
أيام وليا لها من وقت
الحدوث أنعارضه بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس

لحقه كلهو صريح كلامهم كافي البحر وغيره (سئل) في المرأة إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركته
فهل مؤنة تجهيزها وتسكينها على الزوج (الجواب) المقتضى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما
في التنوير والخانية ورجحه في البحر بأنه الظاهر لأنها ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في
أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخرا القبر المرقوم له ويريد أن يخرج الميت منه فما الحكم
الشري (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة يضمن ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه ككافي التتارخانية
كذا أفق المهنداوى رح والمسئلة في الخبرية من الجنائز (سئل) فيما إذا قرر القاضي زيد المعماري
في حفرة قبر الموتى وتعميرها وصلاحها للاحتياج لذلك لأهليته واتقاه ويريد بعض الحفار ين منعه من
ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع
(باب الزكاة والعشر)
(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بدمشق فهل المعتبر في ذلك فقراء مكان المال أولا
(الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي البحر والنهر وعلا ابن مالك في شرح
المجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط بهلاكه * رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فأنه
يصرف الزكاة إلى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصة من الفصل الثامن * وفيها
لودفعها إلى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلده يريد الحج
واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها وزعم أنه لا تلزمه زكاتها إذا حال عليها الحول لكونه
يريد الحج فهل تلزمه زكاتها (الجواب) نعم تلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج
زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
للباقاني وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافرأ المال المذكور لا جل الحج لا يخرج عنه عن ملكه والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجلين أشجار مثمرة قائمة في أرض عشرية فقطعهاها وانتفع بها بقطيعها فما حكم المتكلم على
العشر يطالب عشرها منها فهل لأعشر فيها (الجواب) نعم لأعشر في الأشجار لأنها بمنزلة جزء الأرض
ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر ومثله أفق الشيخ اسمعيل كافي فتاواه
في باب البغاة (أقول) قوله لأعشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة
ففيها العشر كما يأتي عن الخانية وبخلاف نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية
في أوقاف أهلية وعليها عشر فوضه السلطان عز نصره لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة
ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف يأخذه التيماري من نظار الأوقاف (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف يأخذه التيماري من نظار الأوقاف (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف
مدرسة بزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر لز يدفها
لمتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس لز يدفها عشر
ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفق به المرحوم العلامة العم قال في الاسعاف إذا دفعها أي متولى
الأرض الموقوفة مزارعة فخرج والعشر من حصة أهل الوقف لأنها الجارة معنى وفي منظومة النسفي
والأرض تستأجر وهي تعشر * بعشرها إلا حولا المستأجر
كذلك من يدفعها مزارعة * يدفع ذوالأرض بلا مدافعة
لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقالا على المستأجر كستعين مسلم وفي
الحاوي وبه ولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر والعشر على جهة الوقف في

بظاهرة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء أو اللبس أو لكاهما أو فيهما بينهما واستمر حتى لبس فانه حيث شذ انما يسمع في الوقت كذا توضأ
 نحدث غير ما يتلى به ولا يمتنع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة على الوتيرة حتما
 بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله أعلم (سئل) هل الايلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء
 ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الايلاج (٩) في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض
 الوضوء ما لم يخرج منه شيء

الاشباه وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية صرح في الحرز فاعلان
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر من ولا على المستأجر من شيء قلت عبارة الحاروي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضخان
 من أهل التراجع ومن عادته أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك
 غير واحد من جلتهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخصاف (أقول) فما أجاب به المؤلف مبني على قول الامام المقتضى به وتوضيح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة قفيز من الحنطة يأخذ المتولي أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون قفيزاً ثم يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أفرز لا عشر ما يأخذها المتولي فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً لصاحبين فتنبيه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر يتحمل غراماتها ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتناع بقوله مما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أم لا واعتبر دفع العشر من
 جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة يفتى بقول الامام ولا يبقوله ما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعة على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني
 فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي بيده منها شجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عفي عنه المحدثه تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب خاتمة من فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زراع برزوعنها ويدفعون ما على زروعهم من العسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآخر زرعوا أرضها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولي الوقف والتيماري
 ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أرضي قريتهم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشرى بل انما في حيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يحتسب لصاحبها
 ما أنفق من سقي وعمارة أو اجارة حافظ ٣ لانه أوجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكل الحاق الغير ولا يحل وان أفرز العشر
 يحل له أكل الباقي كما في المشترك اذا أفرز نصيب صاحبه يحل أكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً كما هو

الاشباه وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية صرح في الحرز فاعلان
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر من ولا على المستأجر من شيء قلت عبارة الحاروي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضخان
 من أهل التراجع ومن عادته أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك
 غير واحد من جلتهم زكريا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخصاف (أقول) فما أجاب به المؤلف مبني على قول الامام المقتضى به وتوضيح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة قفيز من الحنطة يأخذ المتولي أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون قفيزاً ثم يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أفرز لا عشر ما يأخذها المتولي فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً لصاحبين فتنبيه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر يتحمل غراماتها ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتناع بقوله مما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أم لا واعتبر دفع العشر من
 جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة يفتى بقول الامام ولا يبقوله ما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعة على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني
 فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي بيده منها شجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عفي عنه المحدثه تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب خاتمة من فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زراع برزوعنها ويدفعون ما على زروعهم من العسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآخر زرعوا أرضها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولي الوقف والتيماري
 ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أرضي قريتهم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشرى بل انما في حيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يحتسب لصاحبها
 ما أنفق من سقي وعمارة أو اجارة حافظ ٣ لانه أوجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكل الحاق الغير ولا يحل وان أفرز العشر
 يحل له أكل الباقي كما في المشترك اذا أفرز نصيب صاحبه يحل أكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً كما هو

(٣ - فتاوى حامديه - اول)
 (أجاب) لا يكون صاحب عذر كمن هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السبلان يخرج من أن يكون
 صاحب الجرح السائل فأذا كان كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل)
 سئل له اجرة حائض هكذا في نسخة اخرى ونعله اجرة حائض بدليل قوله ما أفق فتأمل اهـ من هامش

هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والميل والسواك (أجاب) أما السؤال بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فانما ذلك لكرهته نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لثلاثي النقرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف يوجب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا

الشافعي وسواك غير باذن كره الاستيلاء وهذا من تصرفه وعبارة الروضة وغيرها ولا بأس بأن يستاك بسواك غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكرهية لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسح المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبه بجوازها فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقصر أن اجتمع كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فيما أقر حكمه فمن باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء مأمور بها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علمائنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذوق يأخذ آخر يمساه بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبنا كذلك

خراج الوظيفة يجب في الذمة فجعل له وقبل لا يحل له أكل الطعام قبل نقد الثمن لغير البائع وقال أبو حنيفة ما أكل من الثمرة أو أطمع غيره ضمن عشرة وعين أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتسر في تكميل الاوسق وما تلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اهـ (سئل) في أرض عشرة تسقي بماء العشر بدلية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيما سقي بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخير فيرتفع الدلو بالماء وقبل هي دولا ب والسانية الناقاة التي يسقي عليها (سئل) فيما اذا كان لز يدغراس حور على حافان نهر في أرض وقف عشرية فقطع زيدا الحور ويطالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الحديث الجواب كتابه المرحوم أجاب قال الحدادى الاشجار التي على المسناة لا شيء فيها اهـ والمثلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها تيمارى وبعضها تيمارى ومذ كور في الدفتر السلطاني انها في الاصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الحنطة والدرهم ويرد الا أن ناظر الوقف والمتكلم على الميرى والتيمارى أخذ القسم المعين في الدفتر المرقوم فهل لهم ذلك أن كان في القسم حظ ومصحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) لناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والا فلا أجر المثل بالغام بائع كتبه الفقيه على العمادى المفتي بدمشق الشام الحديث الجواب كتابه المرحوم أجاب (سئل) فيما اذا كان لز يد أشجاره ثمرة قائمة في أرض قرية عشرية جارية في تيمارى جسر يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في غار الاشجار الزبقة في أرض الخراج شيء اهـ وفي محيط السرخسى كل شيء يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة أجزاء الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والثمارم البر ووالتي لا تصلح للزراعة كبر والبطنج وقثاء ونحوهما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اهـ واعلم ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث وأما الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالتلاف نهر من العشر ومثله في البحر والمنح (سئل) في أرض وقف آجرها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعى يراها ويريد الناظر أن يقسم زرع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجرها باجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في تيمارى قرية له عثمائة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخافى والبراءة السلطانية التي بيده قام يكلف زراع القرية بدفع شيء زائد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن معلوم وتسرف بها المشتري بدون اذن التيمارى ويريد التيمارى أخذ حصة العشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشور فلا مصدق ان يأخذ عشره من المشتري وان تفر قالان الحب بنت مشتر كاتسعة أعشاره للمالك وعشره

وهذا هو المذهب للناس فلعلهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وفيه نص للفقهاء الماء بسده اليمنى على فرجه ويغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذوقان كان بيده اليسرى عذوق من الاستنجاء باجاز الاستنجاء باليمن من غير كراهية فهو بحمد الله كما يحسنه والله أعلم * (باب التيمم) * (سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو ضحوا النما الجواب مفعلا ولاولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصحف عندنا أن مال يست

المطهرة شرطاً في دفعه وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما المطهرة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء إلا في موضع يخشى القوان لا إلى خلف كصلاة الجنائز والعيد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء أما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظران كان محدثاً فهو من قبيل الأول لجوازها بدون ذلك وإن كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقسرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة (١١) ولو من المصحف أو مسه أو كتابته أو لزيارة

القبور أو لزيارة المريض أو لتعليم القرآن ولا يريد بها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو الإسلام أو رده أو الإسلام لا يجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جازله أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم ونعم ذلك مذكور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمفارقة أرض وحل ليس بها ماء ولا حجر وتضيق وقت الصلاة فهل له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (أجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأنه من جنس الأرض وصرحت المتون بجواز التيمم بكل ظاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد إلا طين يلطخه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقبل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لأن

للفقراء ولهذا صار المال كممنوع من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لأنه يملك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وإن شاء أخذ من البائع لا تلافة محل حق الفقراء وذو كفاي المنتقى وإن قبضه المشتري ونفيه أخذ العشر من الثمن ولو باع بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فلامصدق أن يأخذ عشر الطعام وإن شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازة للبيع محيط السرخسي في بيع الطعام المشهور ولو باع العنب أو الزبيب أو العصير يأخذ عشر غنمه أما لو باع بعد ما جعله ناطفاً يأخذ عشر قيمة العنب من زكاة خزانه الأكمل (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطالب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتبه فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير محمد العمداد المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كتبه الفقير أبو الماذهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد العمداد المفتي بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها التيمار على مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمتكمم والآن قام المتكمم عليها يطالب أخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكنه يتعلل بأنه في الدفتر عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الآن يترضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الخبرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا تدخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لأنه مؤنة الأرض كفاي المنع وغيره من فصل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المثمرة كفاي الزيلعي والبحر وغيرهما (أقول) وإنما العشر في نفس الثمر وفي الأشجار المعدة للقطع كما (سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلاً عن الزاهد ماصورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أوان تقايم الكروم وغير ذلك اهـ (سئل) في شجرة حور بالمهملة نابتة في أرض عشرية تيمارية قد بانغت أو أن قطعها فهل للتيماري أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الأم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات وألغوا في ذلك رسائل وأكثر وافيه المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشرفها وسمهاها وقد سماها النور والغنى في الشرف من الأم وحزم بعدم حصوله على أحكام القرشيين لتصريح الفقهاء بأن الولاد يتبع أباه يبين مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب إليها وإنما ينسب إليه ومؤنته عليه ٧ وحكمة النسبة أن تخلق العظام والعصب والعروق

لواجب عنده وضع اليد على الأرض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الأرض إذا صار مغلولاً بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قول الأول إذا لم يخف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم إذا جف كي لا يصير بمعنى المثلة انتهى عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الأشباه حيث قال فيما افترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (أجاب) قوله لا تنقضه ٧ وقوله وحكمة النسبة ان في بعض النسخ وحكمة النسبة إلى أبيه دون أمه أن الخوهرى أظهر تأمل اهـ صححه

الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تروا أن الجنابة لا يمنع قال في الكثرة لا جنباي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النقي فلا حاجة إلى التصور وقد تكلف علماءنا إلى التصور بأشياء بطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الأشباه لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج إليه ولا سبيل إليه إلا برفعها عنه وبزعمه يسرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض (١٢) الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد اللبس لأن الخلف جعل مانعا عن

سراية الحدث إلى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتنبه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل إليه معها فاضطر إلى نزع خفيه للغسل وبزعمهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم
* (كتاب الصلاة) *

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قدسية من مدن المسلمين قد يبلغ أجمعهم بالتواضع عن آبائهم وأجدادهم يصلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بحجارب المسلمين بمساجدهم التي باعوا تواريخهم واجماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحاريب السكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحاريب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول إن هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وإنما منحرفة وإن هذه

من مائه والحسن والجمال والسمن والهزال مما يزول ولا يبقى كالأصول من مائه وعلى كل حال له نسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا يخفى حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا * ولمالم تحصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه جازله أخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء الزكاة لبنى هاشم الاختيار لعدم وصول خمس الخمس إليهم بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار حاوي الإمام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فإطعن في المشار إليه وقد جعل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في أراضي قرية جارية زعامتها بين زيد وعمر ومناصفة وعلى الأرض عشرة مروج وباعة سلطانية فزرع زيد حصته من أراضي القرية ويريد شريكه عمر ومطالبته بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصص التيماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الأسعاف وغيره (سئل) في أرض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب دفتر القديم السلطاني والآل امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكفئه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وإيقاع مشقة وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامه لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامه أرض يؤخذ قسميها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم أتوا وفي بعض الأراضي زروع صيفية لم تستحصد ووجهت الزعامه لزيد ثم استحصدت الزروع المزبورة وتناول الوصي قسمها ويريد مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك
* (كتاب الصوم) *

(سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في القهستان من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلاء من الصوم والله سبحانه أعلم
* (كتاب الحج) *

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وترك ثلثها لابي بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استخسانا لأن قصده إسقاط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال فبقدر الامكان كفى التنوير والبحر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا التجرف الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كفى البحر من باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه مبلغ ستمائة من ماله ومات عن وارث لم يحج الوصية فظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لأنه لا عبرة للمسمى في الحج لأن الموصى به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كفى المحيط للسرخسي (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثها لابي بالحج عنه من بلده

المحارب مطعون فيها مستدلا بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال أن هذه القضية بلغت إلى قاضي البلد فظهر عنده وأوصى وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا بحاريب المسلمين وعولوا عليها وحكم بانقبسلة والمحاريب القديمة الموضوعية باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفاتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإسعاد التقديم على قدمه وبالإكفاء بالجهة حيث إن التوجه إلى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه

والفلسكى المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلسكى المزبور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن فرض غير المسكى اصابة جهة الكعبة عندنا كما شئت عليه المتن وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولأن التكليف (١٣) بحسب الوسع ولهذا قال بعضهم البيت قبلة

لمن يصلى بمكة في بيته أو في البطحاء ومكة قبلة أهل الحرم والحرم قبلة الأفاق وعن أبي حنيفة المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب وعليه فلا انحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الجانب الذي اذا توجه اليه الشخص يكون مستاماً للكعبة أولها وثامها اما تحقيقاً بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة الى الاق يقكون ماراً على الكعبة أو هو ثامها واما تقريراً بمعنى ان يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة وهو ثامها انحرافاً لا نزول به المقابلة بالكلية بان بقي شيء من سطح الوجه مستاماً لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا نزول بها نزول به من الانحراف ولو كانت في مسافة قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامته مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو فرض مثلاً خطاً من تلقاء وجهه المستقبل للكعبة على التحقيق في

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإني الرجل أن يحج عنه فهل للوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وان أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فلان أو لم يأب ودفع الوصى الى غيره جازاً والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولأن المصلحة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان قال يحج عنى فلان لا غيره لم يحج غيره وكذا اذا قال أحجوا عنى فلان ولا يحج عنى الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى وراثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ لمخاض من التنوير وشرحه للعلائي ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ ستمائة من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكنه خلاف الأفضل ويسمى حج الضرورة من الضر وهو الشد قال في المصباح أصراً على نفقته لانه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يحج عن نفسه لم أره الا فتاوى أبي السعود المفسر وصورته (مسئلة) كعبه شريفه وارمين زبرفقير عمر كحج شريف يعين تعييناً يتديكى فيه الوب عبر ونيتته حج ايلسه شرعاً جازاً ولورى (الجواب) اكرجه جازاً زبرفقير ما بردفعه حج ايده انه يتدرك كركد زبرقير واندن واروب حج ايلسه لازم اولور انده مجاورا وليحق عمر كحجنى اتعام اتعش اولورا قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج قضى أشهر الحج فانها شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فاذا كان فقيراً وله عائلة في بلد فوجوب المكث عليه الى السنة الاتية بلانفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلاً عن مجمع الأنهر على ملتقى البحر ما صورته * ويجوز احتجاج الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤيته الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد عودة أهله بماله وان فقيراً فليحفظوا الناس عنها غافلون وصرح على القارى في شرح منسكه الكبير بانه بوضوله لسكة وجب عليه الحج اهـ وفي نهج النجاة لابن جرير هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول) وقد ألف سيدى عبد الغنى النابلسى رسالة في ذلك جنح فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبى السعود في رجل انقطع في صلة والديه منذ اثنتى عشرة سنة ثم قدر على الحج فأبى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين اهم واقدم وبتأخيرهما يأثم فاوشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن (الجواب) ان كانت نفقته وافية لكلتا الحاصلتين فلا بد من احرازهما خلافاً ان خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فانه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اهـ (سئل) في المأمور بالحج الفرض اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الا سم فهل له ذلك (الجواب) نعم لانه صار وكيلاً مطلقاً والمسئلة في شرح التنوير والدرر وغيرهما (سئل) في امرأة وجب عليها الحج ولها حرم فهل لزوجهما منعهما من الحج (الجواب) ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرماً لان حجة لا يظهر في الفرائض كحجى البحر (سئل) في مريضة أوصت بدراهم من مالها لرجل من ورثتها الحج بها عنها حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى لمرأة معروفة والسكن يخرج من الثالث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يحجروا الوصية بالحج فكيف الحكم

من البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا نزول تلك المقابلة والتوجه بالانتمقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلاد بلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف انفسد أن يحجوا المشرق الى المغرب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلسكى المذكور أن يعطى بالانحراف اليسير الذى لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحرى مع المحاريب وقال في فتاوى قاضى خان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الاله صار

والقري المحاريب التي نصبها الحجابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من الالهل اه فقد جعل السؤال من الالهل مؤخر عن المحاريب وذ كر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعله من بالشام وراعه والرملة وبالس وبيت المقدس من جله الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع نحراف لاهل ناحية منها لکنه لا يضركم قرناه وهذا على قول من اعتبر (١٤) الجهة وهو المختار كافي أكثر الكتب أمانا من اشترط اصابة العين فجعل الاحراف

القليل مفسدا لکن لا يتحقق الخطا بالاحراف عنه ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز والاجتهاد في المحاريب عنه ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها أى في محاريب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضور جمع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والأدلة بحرى ذلك مجرى الخبر فتقارن تلك المحاريب وفي الخادم لهم كتنقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد وأما الواجته فظهر له الخطأ ظنا وقضا فليسوغ له التقليد قطعاً أى تقليد تلك المحاريب اه والحاصل المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاريب عنه ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز له اذا ظهر خلؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو أخبر

(الجواب) تصح وصيتها فيما عدا الحج ما لم تجز الورثة وهم كبار كافي الخائبة والبحر من الفتح * أوصى بان يحج عنه بعض ورثته فأجاز ورثته وهم كبار جاز وان كانوا صغاراً أو غيباً أو كانوا صغاراً وكباراً لم يجز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز الا باجازة الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوارث أن يحج عنه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت لحجج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا فلا لان هذه بمنزلة التبرع بالمال خائبة (سئل) فيما اذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال اليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال الى غيره يحج عن الآخر فهل له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه للعلائي واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا أذن له بذلك بان قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لانه صار وكيلاً مطلقاً اه (سئل) في المأمور بالحج اذا لم يكفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكراء وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم والمسئلة في الخائبة وغيرها (سئل) فيما اذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمره عن أخيه يزيد بذلك المبلغ ومات الاخ عن ابن عم ولم يحج عمره عن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمره فهل له ذلك (الجواب) لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم (سئل) في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باجتماع الغير عنها (الجواب) اذا طرأ العمى على الاستطاعة يجب عليها الاجحاج في الحال أو الايصاع في المال من مناسك من لا على القارى (سئل) في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود الى بلد أمره (الجواب) نعم على الاظهر فيكون اذا وء على طبق اداء الميت لو فرض اداءه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده والمسئلة في مناسك القارى (سئل) اذا تبرع الابن بالاجحاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب الفرض (الجواب) نعم يجوز ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلاً في النهر وكذا في شرح المناسك للقارى وغيره (سئل) في المذور الذي لا يرجي برؤه اذا أمر بأن يحج عنه غيره ووج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا (الجواب) اذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استمر العذر أو لا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه الى موته كافي البحر وغيره خلافاً لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز الى الموت بلا تفصيل (سئل) اذا أراد الوصى أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد أم لا قال الوصى ادفع المال لمن يحج عنى ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخائبة (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى اولاده أن يحجوا عنه نافله بمبلغ سماء ومات فأذنوا لاحدهم أن يحج عنه رجلاً بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤدياً وصيته وله ثواب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقاً لان الحديث ورد في الفرض دون النفل ولا أثر الثواب أى ثواب النفقة شرح المناسك للقارى فعلى هذا يلي عن نفسه وينوى عن نفسه أيضاً كما لا يخفى (سئل) في المرأة اذا حاضت قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد أيام النحر فهل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير (الجواب)

عالم بخلافه هل يتعارض أو يقدم الخبر أو المحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أى تقديم الخبر أنهم جازوا حيثما ينبغي المحاريب الاجتهاد عنه ويسرة ولم يجزوا معه يعنى الخبر أخذاً من قول السبكي يجب الاجتهاد عنه ويسرة على المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجزون الاجتهاد فيها بخلافه واجتهد لا يقدح بجهتها اه ألا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كما صرح في امتناع الاجتهاد عنه أو يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد عنه أو يسرة وفيما استدله

على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى فليست أمه اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون تحسيرا العالم على المحراب وقد صرحوا بان المحراب التي وضعتها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد عنق وبسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في المحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القدسية التي وضعتها الصحابة والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلمنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور بل علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه (١٥) بل وجود حكمه وعدمه سيان لعدم دخول

المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلان حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال رمضان والحاصل انهم امسئلة خلافية

فذهب الخنفيه بعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا يخاف في أن مذهبنا سمع سهل حنفي مد غير معسرفان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة حرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبس الضعيف والله أعلم (وسئل) أبيض عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان

حيضها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذ لم تطهر الا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزعمها الدم بتأخيرها والا والمسئلة في التنوير وشرحه شرح البرجندى (سئل) هل يجوز اخراج أحجار الحرم وترايه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب الحرم وأحجاره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد ابن حسين بن علي الطوري

* (كتاب النكاح) *

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العم (الجواب) نعم لانهم ذكره وانهم يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكر التحريم عليه الاخرى وهذا لو فرضت احدهما ذكر التحريم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطبق الوطء بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه الكسوة في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد أبوها مطالبة بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له مطالبة تزوجها بالمجل ويبلغ الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كما في الذخيرة (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كتابية نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تنزيها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كنفه باللفاظ تركية قائلا للزوج بحضرة الشهود بقا صره قريبي الله امرى وزره ورم وقال الزوج الدم قبول ايتدم يعني الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك اياها يعني الزوج بقوله المذكور أخذت وقلت وسمي امهرا وقامت قرينة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المذكور (الجواب) نعم قال في جامع الفتوى لفظ الاتراك الدم ورم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر واما بدون أحدهما ان جرى بينهما ان يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كما ذكره صاحب القدوري (سئل) فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكركم فهل يصح ويحب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه ما كرم بطلان العقد ولم يطأها فهل لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بالوطء في عقد فاسد ومنه في التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تتميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن بعينها وذكر اسمها وصفها بما تتميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها أن لا تكون النكوة حجة في تزوج بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بغير (سئل) من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراهه هل يصح (الجواب) قال السيد أحمد الحوي في حاشية الاشباه بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التوكيل ينقذ مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقطاعات فاذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو أكره على التوكيل بالتزويج

لمعتد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة فهل يجب على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون ان يخبر في المحراب المخالف الى مقتضى هذه الادلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه وخروج خلاف من أوجب اصابه العين من أئمة الخنفيه ويكون قد زاد في اختياره عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب اسمينه هاتفا لزمه ذلك اه اذا وجد محارب مخالف للجهة ان يتبع ويصلي عابه فهل الامر كذلك أم لا وتوقف هذا الامر في بعض محارب

الادلة بعد اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحد منهم وان يقول له جدد اسلامك ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون مخطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولامن وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت وضعهم فلا عبرة به اجاءوا أماما وانفة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه لعين الكعبة فهو أفضل بلا ريب ولان لم تصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد باخبار المقاتي كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة مما هو منه له أو فوقه لا أنه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقا ان محاربي الصحابة والتابعين أعلم من خبره كما

يحصل فائتان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فخرجان إلى العينين كساق مثلث كذا قال النحر والتفتان إلى في شرح الكشف فيعلم منه أنه لو انحراف عن القبلة انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الظهيرة إذا تبامن أو تباسر يجوز لأن وجه الإنسان مقوس فعند التباين أو التباسر يكون أحد جوانبه إلى القبلة كذا قاله مثلاً خسرو في درر الأحكام وقد كتبنا في معناه في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي أن يقول لأحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول (١٧) معتقداً زوال أسلامه وإثبات معصيته ولا

أن يتعرض له بمكرهه لأن المقصود إصابه الصواب وإظهار الحق وتحريم المناظرة لأجل أن تزل قدم من ناظر وأن يظهر جهل من ماثلك أو ناظر لك ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى إذا علم صفة من صفاته فإذا كنت متصفاً به فلا تعد ما أباحه لك كيف وربنا تعالى علمنا كيف نخاطب الجاهل بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً فليعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلة إذا تحق خروجه عن الجهة بالكلية لا يجوز إعتاده أجاباً وإذا لم يخرج عنها جاز إعتاده وإن كان فيه انحراف قليل يجوز عند الخفصة ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا أنهم وضعوا حجاباً لا يعارضهم من هودوتهم وإذا علمنا أن حجاباً وضع من غيرهم بغير علم لا نعتمدوا إذا لم نعرف

فزوج فضولي امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لأن اليمين تحل بنكاح الفضولي لأنه صار متزوجاً بالها في الحكم اه وفي العمادية أيضاً وحكي صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقهاء أبو جعفر أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد علم القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة الترمذاني عنهما فأجاب بعبارة العمادية ثم مال إلى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم نرم من رجح الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي والأجازة بالفعل عملاً بالقولين وإن كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة تزوجها طالق فزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير (أقول) وسيأتي في كتاب الطلاق عن جد المؤلف سؤال فيمن قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثاً وان عقد لي النكاح فضولي وأخبرت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثاً أيضاً وسيأتي الحيلة في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل إذا تزوجها منه فضولي وأجازها الحالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والمختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف أنه إذا أجاز الحالف بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث وتماضي العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل الشهير بالحائك عن رجل عزب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الاجنم بسدن بوش اولسون اكر بوشئي ايشاسم يعني كل امرأة تزوجها وسأ تزوجها تكون طالقان فعلم هذا الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأة تبين منه بحد العقد وإذا جدد العقد عليها نانيا لا تطلق فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطبق الوطء هر بت من بيت زوجها التضررها منه وتركت جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطء ولا يباح طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية والخيرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما في الخلاصة عن الأصل للإمام محمد وكفي مبسوط صدر الإسلام كما نقله عنه القهستاني والمحيط للإمام السرخسي والبحر والتارخانية عن السراجية وفتاوى الانقروى وقد روي افندي ومؤيد زاده ومجمع الفتاوى وصرة الفتاوى ومجمع المنتخبات ونهج النجاة وغيرهما من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى الشافعية من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحاح * ولا كل خسل في المودة ناصح عليك بأقواها دليلاً وما أخذ * وما هو في الكتب الشهيرة راجح ولا تعتمد الا صدقاً مجرباً * وكن حامداً لله فالامرو واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناها بنقول القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت أختها يوم (سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لدى بيته شرعية ولم يسمها مهر فهل ينعقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت إذا لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى الأب بذلك نكاح أو قامت قرينة على ذلك وفهم اليهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣ - فتاوى حامدية) - اول (شأنا وعلمنا كثرة الممارين وتواني المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا بالخطأ زال الغم وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزاً المشارق إلى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلاً المذهبين والله أعلم (وسئل) عنه أيضاً ما صورته فيما إذا وجد في بلدة بحار يب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوي العلم المؤثري بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قد يمازح يثائم أنه قد تحرر أن بعضها انحراف عنه عن مقتضى الادب تنه باوسيتين درجات بعضها

نحسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلسفية اذا كان الانحراف عن مقتضى الادلة أكثر من خمس وأربعين درجة يخسره أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى أربعة فهل هذه المحاريب المذمومة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسره الى جهة مقتضى الادلة والحالة ما ذكر أم لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه

المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالادلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذکور المقابلة بالسكينة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامنا للكمة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكر قطعاً ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والثبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق مرتكبه ويعزل ارتكابه المعصية خصوصا في مثل هذا شأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور دلائله مجرد جهل وعناد وفسق وفساد فعليه أن يتوب ويرجع الى العمل بالعذاب الاليم لوجع وأما بحث الخاص العام فمن مشهور مسائل صول الاحكام والانساب كالمطلق والمقيد في هذا

أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة حرة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكنز وغيره (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة خطبها رجل فقالت له بحضرة الشهود وزوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلت على سنة رسول الله ناويا بذلك قبول نكاحها ولم يذكرا مهر اقول ينعد النكاح بما ذكره ولها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بحضرة الشهود بعد جريان مقدمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنتك فقال زيد قبلت ذلك منك لابنتي فهل ينعد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) نعم (باب الولي) *

(سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وترى يدهي وأبوها ففسخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزواج ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة برجمهما المذکور لان الشريف من الأم ليس بشريف كما أفق بذلك الخبر الرملی وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم محصلها انه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أنه شرفا أراد به شرفا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أي علوا ورفعة وهذا لا يغار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى آخر ما حترزه (سئل) في معنوهة لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كف عجمها المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعنوهة اذا زوجها الاخ أو الم ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجد لا خيار لها وان زوجها البنت الارواية فيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادية عن الحائمية (سئل) عن الوصي هل يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايتيه (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بعهر معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي طبقه معلومة يبيع وفاع على انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مان عنها وعن ورثة غيرها طلبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) يبيع الوفاء منزل منزلة الرهن فالورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغة عقد عمها العصبة نكاحها بالو كالة عنها على ابنه الذاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الم في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة عمها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا جردا في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عم عصبي غائب مته سفر زوجها أمها لابن أختها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبة في نفسه بلا توسط أنثى على ترتيب الارث والنجب فان لم يكن عصبة فالولاية للأم وللولي الابعد التزوج بغيمة الاقرب مسافة التصرك في التنوير والكنز وغيرهما واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف عا الخطاب جوابه ولو زوج الابعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته كفي شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه كان في المصر يحوز لانه اذا لم يدري أين هو لا ينتظر الكف عا فيكون كالعبيبة المنقطعة بزازية (سئل) في صغيرة يتيمها ابن عم عصبي ليس لها ولي أقرب منه يريد تزويجها من ابنه الذاصر الكف عا بمهر المثل فهل له ذلك

لقيام بظاهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة (الجواب) الحكم عندنا كالمعقول مقر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا بخلاف الحكم وعند شافعي هو محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألغ بيدل الرأء المهمة بالغين محجة فاذا أراد أن ينطق بالرجن الرحيم يقول النحمن النحيم واذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الغصبي الذي يخرج

الحروف من خشار جهابه باطلا فلا تجوز امامته للصحيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصحا وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الخا كم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب) مسئلة الالتغ قد تكررت * سؤالها عن حكمها واستخبرنا ونظم الناس بها كلاما * يقضى لكل سائل مراما ومنهم الغزى في تحفته * نظما يزين القول من محبته امامة الالتغ للمغايير * تجوز عند البعض من أكابر وقد أباه أكثر الاصحاب (١٩) * لما لغيره من الصواب

وقلت نظما عابرا زمان

بزرى بنظم الدر والجان

امامة الالتغ بالفصح

فاسدة في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام

كثير والحاصل ان امامة

الانسان لمثله صحة الا

امامة المستحاضة والضالة

والخفى المشكل لمثله ولمن

دونه صحة ولمن فوقه

لا تصح مطلقا اه والله

أعلم (سئل) فيما اذا

اقتدى غير الالتغ بالالتغ

هل تصح على الاصح المقتضى

به أم تصح عند البعض

وهل فاحش اللغة وغيره

سواء لكون النطق

بالحروف غير خالص في

الجملة ليس منها للغة ولا

عرفا كما هو المحقق واذا

دارت الصلاة بين الصحة

والفساد هل تحمل على

الفساد اهتماما بشأن

العبادة أم على الصحة

(أجاب) الراجح المقتضى به

عدم صحة امامة الالتغ لغيره

من ليس به لغة وصرح

قاضخان في فتاواه ونقل عن

الشيخ الامام محمد بن الفضل

ان امامة الالتغ لغير الالتغ

تصح لان ما يقوله صار لغته

ومثله في الظاهرية وغيرها

(الجواب) نعم قال في الدر يتولى طرفي النكاح يعنى الايجاب والقبول واحديس بغضولى من جانب ولا بشرط أن يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلاً عنهما فقال زوجته اياه كان كافيا وله أقسام اما أصيل وولى كان العم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما اذا وكلت رجلا أن يزوجه نفسه أو وليا من الجانبين أو وكيلاً عنهما أو وكيلاً من جانب وفضوليا من جانب آخر أو فضوليا من الجانبين اه (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها سوى أم وابن عم عصبه وابن عم آخر عصبه والكل في الدرجة والقوة سواء ولا بن العم الآخر المذكور ابن صغير كفء بر يدعق ذكاه على اليتيمة المذكور بمهر المثل متبرعاً لها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدر ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج أحدهما جاز أجاز الآخر وأفسخ بخلاف الجارية بين اثنين فزوجهما أحدهما لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فالاول يجوز والآخر لا يجوز وان وقعامعلا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز جاز بالتحرى والتحرى بالفروج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء وأما اذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الاسيحي بحر * (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها ولى سوى ابن عم عصبه بالغ يريد أن يزوجهما من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك * (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدر * (سئل) في يتيمة ليس لها من الاولياء سوى أم أب وأم أم تريد أن تزويجهما من رجل كتب بمهر المثل فهل لهما ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالى (أقول) والذى خطا عليه كلام الشرنبلالى في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر للخير الرملى أن الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الجد الفاسد اه * (سئل) في يتيمة ليس لها ولى سوى أم فزوج اليتيمة وكيل شرعى عن أمها تزوجها شرعا فهل صح العقد * (الجواب) نعم * (سئل) في يتيمة ليس لها سوى أم وابن عم عصبه خطبها زيدا لكفء عليها بمهر المثل فامتنع العصبه المذكور من تزويجها منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجها للكفء المذكور * (الجواب) يشبث للابعد التزوج بعزل الأقرب وعضله امتناعه عن التزوج فيسوغ للام ذلك * (سئل) فيما اذا عطل الأب عن تزويج صغيرته من كفء بمهر المثل هل للقاضى أن يزوجهها * (الجواب) نعم اذا عطل الأب فلقاضى تزويجها حيث لا ولى لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع ناب منابه فيه وللشيخ حسن الشرنبلالى رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف المعضل فبين عضل لمخصها انه ورد سؤل فيما اذا عطل أبوا الصغيرة هل تزوجهما أحدهما أو عيها أو القاضى ولو نابا فاجبت بان القاضى أو نائبه هو الذى تزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها فيه فان فعل والنا ب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة الناظر اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد اه ونقله أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن المشتق ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجهما بقضى اه ومثله في الفيض وقال الزيلعي عند قول الكثر ولا بعد التزويج بغيبة لا قرب

وأما المذمة اليسيرة فلم أر من صرح بهما من علمائنا وأرى في كتب الشافعية للشيخ الاسلام ذكر يارحمة الله تعالى في شرح الروض مانصه و كنت سمعته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملى رحمة الله تعالى عليهم ما في شرحهم ما على المنهاج وقواعدنا لا تروى بأهوا اذا دار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر وإن يغالب الدين أحد الاغلبة وراه البخارى بافظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح ان يكون اماما

للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء البالغ بالصبي فاسد لأن صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المثلث والشروع والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشهمل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاستبصار لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعشى اذ لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم إذا كان أفضل من كان يؤتمه لا تذكره (٢٠) امامته فان امامة عتبان بن مالك الاعشى بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعشى على المدينة

كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فيقال في المنهاج والاعشى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعشى أولى لأنه أخشع وقيل البصير أولى لأنه عن النجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما أه والله أعلم (سئل) في رجل على يده ونم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقيه أم يبتلعه وهل يؤذن المصلي ويقيم للفتوات أم لا وهل الأفضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكبا حرمه أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يبتلع المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة

مسافة القصر وقال الشافعي بزوجهما الحالك اعتبارا بعضله اه ما قاله الزياجي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحالك كم يزوج من عضلهما ولها الاقرب لكونه من رذائل المختلف للمتنفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضى ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يوسف الشاذلي سئل فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد أو القاضى الجواب لا تنتقل الا بعد بل يزوجهما القاضى اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من أنهم أجعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا يخالفه لان الابعد في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضى لانه آخر الاولياء فأفعل التفضيل على بابيه ولذا قال في الفيض بعد ما قدمناه عنه لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزوجهما القاضى لكن تزويجه هنا نيابة عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضى كف يد الظلمة وفي الخلاصة وأجعوا أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع اه كلام الفيض فهو نص في أن المراد بالا بعد في كلام الخلاصة القاضى لانيابة به في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضى فان قلت قال صاحب البحر وبه أي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انها تثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزياجي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا اذا خطبها كف وعرضها الولي تثبت للقاضى نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع الى الماخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤتى بهم للتبرئ فكأنه تبرأ من هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

اذا لم تكن الا الاسنة صر كما * فسا حيلة المضطر الاركو بها

على أن القاضى هو الا بعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الا بعد على غير القاضى (وأقول) أيضا يمكن حل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ويظهر لي أن الاولى عند عضل الاب أن يزوجهما الجدمثلا بامر القاضى ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخلاصة من انه مادام للصغير قريب فالقاضى ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبية اه قال المؤلف انما ذكره قاضيان في تعداد الاولياء في مسئلة العضل ففي نقل المنهج عبارة الخانية في هذا المحل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرد أن تزويج القاضى الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخيار لها وفي المنتقى عن محمد أن لها الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثاني على انه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن في منشوره مبنى على انه بطريق النيابة والافتد نصوا على انه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغير اذا زوج نفسه بغير إذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا زوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان أجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المحسيز غير

تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح والقاؤه في المسجد مكره كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفقهى عدم الاب التعرض له الى أن يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكلمه وقد ورد كلوا الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من الفم والحلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصان مكث كثيرا تغيره وان أكلمه مع ذلك كره خارجا أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نذر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه أو من ماز في موضع سجوده لا تفسد وان أم أي

فأغل ذلك أعني الناظر والا سكل والماروا أنت علمت الكراهة في الناظر والا سكل بل قد صرح من الحلبي أنها فيه تحريرية ويؤذن المصلي للأمانة
ويقيم وكذا الأولى الفوائت ويجوز في الأذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا إذا قامت صلوات فقتضاه في مجلس وان
قتضاه في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آثما عاصيا لانه عزمة
لارخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرنا قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت (٢١) مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة

تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
منه صدقته رواه مسلم وأما
صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة
للاحتياط فقد منعه منها
أكثر الشراح وصرحوا
بأن الاحتياط في تركها
وذلك مبني على جواز
التعدد وعدم جوازه
ولكن ذكر في التتارخانية
اختلاف المشايخ في القرى
الكبيرة اذ لم يعمل بالحكم
والقضاء فيها قال بعضهم
يصلى القرض ويصلى
الجمعة معها احتياطاً وقال
بعضهم يصلى الاربع بنية
الظهر في بيته أو في المسجد
أولاً ثم يسعي ويشرع في
الجمعة فان كانت الجمعة جائرة
صارت الظهر تطوعاً والجمعة
صحبة وقال بعضهم يصلى
الجمعة أولاً ثم يصلى السنة
أربعاً وركعتين ثم يصلى
الظهر فان كانت الجمعة جائرة
فهذا يكون نفلاً وان لم
تكن الجمعة جائرة فهذا
فرضه وقال في الحجة هذا في
القرى الكبيرة وأما في
البلاد فذلك في الجواز ولا
تعاد الفريضة والاحتياط
في القرى أن يصلى السنة

* (باب الكفء) *

الاب والجد
(سئل) في امرأة حربية أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزوجهما المتوفى عنهما معتق يريد
الترقيج بها بلارضا أبوها وهو غير كفء من كل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المعتق لا يكون كفواً
للحرمة الأصلية كما في الخاتمة فاذا أنكحته بلارضا وليها فرق القاضي بينهما بطلب الولي كما في السكندر وغيره
وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الردة والطلاق لكن
المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكفء وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس
الأئمة السرخسي وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل
والاحوط سد باب الترقيج من غير كفء قال الامام نضر الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر
المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً اذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده
وأما تمكينها من الوطء فعلى المفتي به هو حرام كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي
الولو الجية أن لها أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام
لو زوجت المطلقة نفسها من غير كفء ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي
الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحلل كونه غير كفء وأما لو باشر
الولي عقد المحلل فانها تحل اه وكذا لو لم يباشره لكنه رضى به ثم رآه قول أي رضى به قبل العقد اذ لا يفيد
الرضا بعده كما (سئل) في هاشمي زوج صغيره لغيرها شمي عالم بذلك راضياً به فهل يصح النكاح
(الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من حلة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح
وكل رجلاني تزويجهما من كفء فزوجهما من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير جائز * (الجواب) نعم

* (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السرو ما عداه سمعة فهل
يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان أشهد على السمعة لم تجب الزيادة
بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السرو ولا يجب ما جعل للسمعة كما في البرازية وشرح الملتقى والخيرية
(سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها
المشروط بحمله فهل لا تسمع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط
تحمله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر المجمل كما صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام
* ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن أفندي العمادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياً أي سؤال في دعوى بعضه (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط
بالطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على ان
يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستتجار على
تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة

أر بعائهم الجمعة ثم ينوي أر بعائهم الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحح فقد أداها
وسنّها وان لم تكن الجمعة صحبة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعدها سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت
الامام أبا جعفر الهندواني صلى الجمعة ببردة ثم قام فصل ركعتين ثم صلى أر بعافقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر
الجمعة ببردة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أر بعاف على مذنب على وقول الناس يصلى أر بعائية الظهر أو بنية أقر بصلاة على

ليس له أصل في الروايات ولا سنن في جواز الجمعة في البلاد والقصباء وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدد هاست سنة الخ ثم
اختلفوا في نية تلك الأربعة قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وفيصل المختار أن يصل في الظهر بهذه النية ثم يصل في الباقي سنة كذا في الفقيه اهـ والمسألة أفردت
بالتصانيف (سئل) عن مسألة الانخفاء (٢٢) والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

زوج حرسنة لا ماهر فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ
الاجر بمقابله من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمناه عن البدائع ولم أر من تعرض له اهـ واعترضه في
الشرعية لآلية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه ليس كل استعجارا استخداما
بدليل أنهم جوزوا واستعجار الابن أباه لرعي الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل
(سئل) في ذى أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام
بعد ما يباع مع مجملها وهو مؤجلها وهو مؤمن عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويتبعه أولاده في الاسلام
(الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاهها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
أن الفتوى عليه لكن في البحارة أفتى الفقيه أبو القاسم الصغار والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها
مطلقا بل لرضاها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولول الجية أن قول
ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتى ثم قال في البحر فقد
اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اهـ (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والخلوة بها وقد
دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف المسك به بالقضاء والرضا (الجواب) نعم والمسألة في شرح
التنوير للعلائي (سئل) في قروي زوج امرأة بدمشق وأوفاهها المجل ويريد نقلها إلى قريته التي بينها
وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا في قري
المصر القريسة لا تتحقق الغربية اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيمدون مدته أي السفر من
المصر إلى القريسة وبالعكس ومن قريه لقريه لأنه ليس بغربة وقيدته في التارخانية بقريه يمكنه الرجوع قبل
الليل إلى وطنه وأطلقه في الكافي قائلا وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
وأوفاهها المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تامن فيها على
نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث هيأ لها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها ما بين
جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه باتيانها بمؤنسة والمسألة في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم
نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال إنه لا يحب ويسكنها بين قوم صالحين
بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
عن عقلها من سعتة اهـ ونظريه في الشريعة لآلية بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد
محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكين أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم لزوم يحمل على ما إذا
كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في الربوع يشير إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا لا يلزم من كون
المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة إذا استوحشت بان كان المسكن متسعا كالدار وإن كان لها جيران
فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شأن له من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فتحصل أنه مختلف
 باختلاف المسكن ولو مع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال أو استعانت بجيرانها أغاثوها سريعا لما
بينهم من القرب لا يلزمه المؤنسة ولا يلزمه اهـ وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا أيضا

(أجاب) قال في التبيين
اختلاف في حد الجهر
والانخفاء فقال الهندواني
الجهر أن يسمع غيره
والخافتة أن يسمع نفسه
وقال الكرخي الجهر أن
يسمع نفسه والخافتة تصح
الحروف لأن القراءة فعل
اللسان دون الصماخ
والأول أصح لأن مجرد
حركة اللسان لا تسمى قراءة
يكون الصوت وعلى هذا
الخلافا كل ما يتعلق
بالنطق كالتسمية على
الزبيحة ووجوب السجدة
بالثلاوة والعقاق والطلاق
والاستثناء اهـ وفي الجوهر
في شرح قول القدوري
وان كان منفردا فهو مخبر
أن شاء جهر وأسمع نفسه
قال قوله وأسمع نفسه
سأهره أن حد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد
الخافتة تصح الحروف
وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فإن أدنى الجهر
سأهره أن يسمع نفسه
وأقصد أن يسمع غيره
وحد الخافتة تصح
الحروف ووجهه أن
القرء فعل اللسان دون

اللسان وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والخافتة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة
دون الصوت وعلى هذا اختلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقاق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والانخفاء
للأختلاف مع التصحيح فذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان الخافتة تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
أنيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة إليه فإنه قال إن شاء قرأت في نفسه وإن شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن

الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسمجة على الذبحة ووجوب السجدة بالسلامة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا والجهر أن يسمع السكك اه وفي فتح القدر وعلم أن القراءة وان كانت فصل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد

تصيحها بالصوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذا لم يكن مانع اذ فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لابد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لابد أن يكون مسموعا زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجزيه ما لم يسمع فذنه ومن بقره اه ونقل في الذخيرة ان الاصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الاول وفي العدة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا

باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فان كان زوجهما يبيت في بيت ضربهما مشلا وكانت تخشى على عقلها من البيوت وحدها ينبغي أن يؤمر باؤنسة في ليله ضربها ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة المنهي عنها بنص القرآن العزيز فاعتنم هذا التحريم المخصص مما علقته على البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث الى امرأته أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كفي التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صدق مثلها ولا يثبت لها فهل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كفي البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها يأخذوا مؤخر صدقها من ترك الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكرا بالغته ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلك ولم يزوجهما أبوها ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يسترد عنه قائما أو قيمته الكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسئلة في التنوير من المهر والحاوي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع لها شيئا يسمى ملاكا ودارهم أيضا من عادة أهل الزوجة اتخاذ طعام بها ولم يتم أمر النكاح هل للخاطب ان يرجع فيه أم لا أجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كأنه أطمع الناس بنفسه طعاما وفيه لا يرجع اه وفيها أيضا من كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لتزوج به وتحقت انه انما ينفق عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وتمرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذنه في ذلك فله ذلك اه وهو مخرج لمساءله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي الخيرية ثمانية مل (سئل) عن الاب اذا زوج ابنه امرأة بالولاية لوصغيرا أو بالوكالة لوكبير ولم يضمن المهر فهل لا يظالب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكنز وصح ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فشمس وفي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى أفندي جمع شيخ الاسلام عطائيه فندى تحت سؤال ولوزا وج الاب طفله الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباء الا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في الفضل المهر على الاب لانه ضمن دلالة باقدا م على النكاح مع علمه انه لا مال له ولا نكاح بدون المهر وانه الصريح على من أخذ الساق بالارتقا له على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على ابقاء المهر في الحل فيمكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المعقود عليه الى الزوج بوجوب تسليم البذل عليه أيضا والعاقدة سبكر كذا في هراج لدراية عن ابن سوط ولا يخدش بالك مافي شرح الطحاوي من أن الاب اذا زوج الصغير

من من ثمة ايضا الى هذا كلام البحر (وأقول) لما كان أكبر انما يقع على أن الصحيح قول الهندواني عود به في تنوير الابصار بقره واهر بسمعه غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسئلة وتسكن ما قاله به ونسبوه راجعاً عندهم كثر علمائنا عليه هذا ودعوى خلاف ظاهر كفاه السكك بعيدا اذا غلب السراخ في المسئلة فقولنا مسموعا على كثر قول الكرخي والهنداني مع ظهور وجه ما فيه السكك وكونه وسطا الذي هو لا بد ان حذره الله سبحانه

مراعاة سنة في كنفه ويدفنه في حفرة من غير حذر ولا توسعة فان راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم (سئل) عن مات جنباهل بوضأ بلا مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم بوضأ بلا مضضة ولا استنشاق لا طلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا (٢٥) محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عن اليسار كذلك والله

أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلي ماصورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على المجمع مانصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد

لانه معاوضة ولم تتم خازا الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به قاضيان في فتاواه مخ من المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر بالغة بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحيات منه ثم زعم انه وجد بها قرنا وان له استرداد المهر منها وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مهر وكيله مبلغا معلوما يحاسبها به من المهر فاخذته أبوها لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظر ما أخذته أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة لم يكن المهر مسلما فهل لا عدة عليها ويتنصف المسمى وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمستلثة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استدانها في صحته فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته وتكون هي اسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكرتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشتهة أولا يجمع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر قال في الملتقى وشرحه للعلاني من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب وان زنى مكاف بمجنونة أو صغيرة يجمع مثلها حد هو لاهي وفي عكسه لاحد علمهم لان الأصل لم يحد فكذا التبصير في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صيرة يجمع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجمع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزبانه الوطء في قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المخ ولا حد بوطء أجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا الا في وطء جارية الابن وقد علقت منه اه في مسئلتنا سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزبورة فتعين المهر (أقول) والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام الاستر وشني في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجمع مثلها ولم يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وانه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن أوجبا عقرا لان أرض تلك الجناية اذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح فوائد صاحب المحيط الحد والضمان لا يجمعان الا في مسئلتين اذا زنى بجارية بغير انسان يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر اه وقيد بقوله اذا لم يفضها لما ذكره قبله بقوله واذا زنى بصغيرة لا يجمع مثلها وأفضاها فان كان أفضا يستمسك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفسه الا لا يجزئ عليه ثلث اذنية وعليه المهر وان كان أفضا لا يستمسك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الذية وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يفيد بكوبه لم يفضها (سئل) في بكر باغة زوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فآهارا رتقاء ويريد الزوج أن يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه

(٢ - فتوى حامديه) - اول (وقال في الكبرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بل بخلاف بين علمائنا يعني في ظاهر رواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة رقل محمد لا يلزمه قول في التجنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لو جب على الاجانب وهو كان أولى يجب كسوة عليه حال حياته فيترجى على سائر الاجاب وفي مختار ان النوازل كف المرأة وتجهيزها على زوجها المختار لانه لو لم يكن عليه

لوجب عليها هو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا خلافا لمحمد فتخلص أن أصل الخلاف في الكفن لأن ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يتبع فيه الخلاف وإن التجهيز ألحق به وكأنه لما صار لا يحتسب به اهـ ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلة ولكنه في بيت المال إذا لم يكن لها مال (٢٦) كذا أجاب أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هـ ذافي ظاهر الرواية وقد روى عن أبي

يوسف أن الكفن على الزوج
كالكسوة وعند محمد أن
الكفن لا يجب على الزوج
قال في العيون ويقول أبي
يوسف تأخذ أهـ قال في
الجمع وأمره تجهيزها
معصرة وخالفه محمد وقال
السنن في منظومته في باب
قول أبي يوسف على خلاف
قول محمد وقول أبي حنيفة
لومات المرأة وهي معصرة
كن على الزوج جهاز المقبرة
قال في شرح المستصفى
أي الكفن وغير ذلك مما
يحتاج إليه الميت هـ وبه
علم أن ما دعا الكفن من
حنوط ووجوه غس وجس
ودفن وغير ذلك من جرة
حفر قبر وسد على الزوج
المسنون فذكره على زوج
عن قول أبي يوسف لا
ملحق تجهيز الكسوة لا يفعل
حسبة وإنما علم (سئل) في
امرأة نصرانية تحت مسلم
ماتت حاملًا فهل تدفن في
مقبر المسلمين أو في مقابر
المشركين (جـ) صرح
أنه زمة الخبيث في شرح منية
الاصلي من المسألة ختم
الحديث فيها قال بعضهم تدفن
في مقابرهم ومن وقيل في

متعة وهي دوع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة قدر اهرم لو فقيرا
وتعتبر بحالهما (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرو وغيرهما (سئل) فيما اذا تزوج قاصرة بكرة
من أبيها ثم طلقها قبل الدخول والخلوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وتزعم الا سن أنهما كانت بالغة
حين قبض أبيها مهرها وأن أباها لا يملك ذلك فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة (الجواب)
نعم والاب اذا أقر بقبض المهر فان كانت البنت بكرة اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفاعل
الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخير الرملي في فتاواه تحرم براحتنا فارجع اليه وقال ان له قبض
مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكرة أم ثيبا اه وليس لغير الأب والجدة من الاولياء قبض المهر الا أن
يكونوا أوصاء من أدب الاوصياء

*** (مسائل الجہاز) ***

ذكرها المؤلف مقرقة في الأبواب وجمعتهما تسهل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة
بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتهم ما مشترك كيف الحكم (الجواب)
حيث كان العرف في بلدتهم ما مشترك كقول الام مع عيناها قال في الدر المختار جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه
لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدم موته الإرث منه وقال الاب أو ورثته بعدم موته عارية فالعقد
عنه نقول للزوج ولها إذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية وأما إذا كان مشتركا
كمصروا الشاه فقول للاب بكل ما كان أكثر مما يجزه به مثله والام كالاب في تجهيزها وكذا في الصغيرة
واستحسن في أنها تبع العارية لأن الاب ان كان من أشرف الناس لم يقبل قوله أنه عارية اه وذكروا
أنه في كتب العارية أيضا وقد كثر كل من كان القول قوله يلزمه الميمين الا في مسائل أو صلها في
شرح الكنز إلى يوسف وستين مسألة ليست هذه منها وفتى قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام انهما
يملكهما وذا هو عارية عندكم كجمع الميمين لأن تقوم دلالة أن الاب والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنة
* وسئل قارئ الهداية عما إذا تزعم مع زوج بعد مازفت ابيه بالجهاز وماتت فاجاب اذا زفت الى الزوج
وسات ابيه مع الجهاز لا يسمع من الابوين أنه ليس له الايبنة (سئل) فيما اذا زوجها جنبها البالغة وجهازها
بجهاز سلمه لها في حتمت منهم ما عمن وعن ورثة غيرها يريدون قسمة الجهاز بينهم سم مع البنت فهل ليس
بعد ذلك (الجواب) نعم والمستلقة في الخمر وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو أنى
بجهازها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك ملبة خاصة (الجواب) نعم قال في المولوا الجينة اذا جهز الاب ابنته
ثم ماتت وصية ورثة يطلبون القسمة منه فإذا كان الاب اشترى لها في صهرها أو بعدما كبرت وسلم اليها
ذلك في صحة فلا يلزم ورثتها ويكون للابنة خاصة اه كذا في الخمر في أوائل المهر (سئل) في امرأة
جهزت نفسها لبعثها بجهازها ثم ماتت البنت عن أمها ورثة غيرها فهل القول
للام في ذلك (الجواب) حيث كانت لامعة تزعم عن جهازها للمها فقول قول الام مع عيناها (سئل) في
رجل زوج ابنته بغيره وفضل مهرها وبهرها به ولا تنبأ بنت وتطالب بأهها بمهرها فهل يكون كل
من قبض ر شرع محرم (الجواب) نعم ولا بد من طاعة تزوجته بنته تحت كانت صغيرة سواء كانت

مقابر المشركين وقال فقهاء من غيرهم لا يقع بغيره من جهة وهو أحرم وفي بعض كتب المالكية يجعل بكرة
مخدوها في قبلة لأن وجهه ليس في صراط وهو حسن وقال في الترخية وفي فتاوى لجنة الكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد
مسلم قدماء في متبلاصني عبيد واجتمع واختلفوا في المدفن وفي ليند بيع قال بعضهم تدفن في مقابر المساكين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار
قال تدفن في مدفنهم (ج) قال في الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها

يذهبها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من يلى دفنها (أجاب) يلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لأن مس الإجنبي أياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به الولوالجية والله أعلم (سئل) في نبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوه بابه نطنا أنه لهم فالحكم (أجاب) لاهله أن يكفوا أهلها بنش القبر وأخرجها منه بعدت المدة أو قصرت زاهم الترك أن رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمه النيش لغير ضرورة وهنا الضرورة حق (٢٧) الغير فاذا أسقطوا حقهم جاز أن كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة

لمعارضته لحرمه النيش بعد اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليمهم لجواز لنش في الأرض المغصوبة بحق الغير وهذا إذا كان القبر ملكا أما إذا كان في أرض وقف فلان يش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحرف صرفت ورثته جميع تركته في كفنه وكفن مثله بتأني يسد سها أور بعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وإن كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفونه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل إجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن

بكر أم ثيبا خير يقيم المهر وله الشراء لكن إذا كان بغين فاحش ينفذ عليه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الأم عن وريثة يدعون على البنت ببعض أمتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج بنته ودفع لها أمتعة معلومة على سبيل العار لاية الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت وزعم زوجها أن الأمتعة جهاز فهل تقبل بينة الأب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والأب يدعى أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعى التملك والعرف في بلدتهم ما مشترك فهل القول قول الأب بينة والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلاها عن التنوير (سئل) في المرأة إذا زفت إلى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الأب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت إليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الأب بالنقد قنية زاد في البحر عن المبتغي إذا ساكت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير وأخر باب المهر (أقول) فإني فتاوى الشيخ اسمعيل من أن الأب يجبر على أن يجهزها بما يليق بالمهر المبعوث إليها وعزاه إلى البحر والصيرفية مبني على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهز به (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكفها معها تجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز يز يد على مهرها باضعا فله وأدخلته معها إلى مسكن الزوج وتريد ألا تحدد نحو ذلك باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز أدخلته معها البيت وزوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والا أن يريد أبوها استردادها منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة وبحل معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمة الحلي مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلي من جلة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

* (مسائل من أبواب النكاح) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الأولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أباهازقها بياها وهي قاصرة بالولاية عليها فاجابت بأنها وقت العقد كانت بالغه وانما لم تعلم بالعقد فكيف الحكم (الجواب) القول لها أن ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنا على البلوغ وعدمه فينبغي البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولي تزوجها بغيرها ثم ادعى عدم بلوغها فقالت أنا بالغه والنكاح لم يصح وهي مراهة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها أن ثبت أن سنها تسع وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهنا فينبغي البلوغ أولى على الأصح اه (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة فإلا أنها تطبق

نسلم في بهار جل قبره ودفن به والده في تابوت فقبيل أن يبلى جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وألقوه ردوا فيه ميتة لهم فإذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتتهم قال في التتارخانية نقلا عن الفتاوى أنفق مدني في قبر رجل ودفن فيه ميتة إن كانت الأرض موقوفة بضم ما أنفق عليه ولا يحول ميتته من مكانه لأنه في وقف اه ولا شأن لهم بميتة التابوت الذي أنفقوا ولا شأن أينما هم حيث علموا بالميت السابق ودهلوا فاموا على وجهه التدرى يعزرون لارتكابهم محرما

والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير مؤديا فاعلم كامل فان أدى الزوج من الدين جائز لانه أدى كما لا ريب فيه من نأص والمسئلة بتفصيلها في الخلاصة
والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد أخرى قبل حينها هل يكره أم لا (أجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بان
أخرجها بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهره والله أعلم * (باب صدقة الفطر) * (سئل) في الصغيرة
اذا تزوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة فطرها أم لا (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بانها لا يجب على

الاب لعدم المؤنة عليه لها
وفي التاترخانية لا تسقط
عنه صدقة الفطر وفي النهر
وفي التنبيه تزوج صغيرة
معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على
الاب ولا فعليه صدقة
فطرها اه والله أعلم (سئل)
من دمسق عن اخرج زيادة
عن القدر الواجب في زكاة
الفطر هل قال أحد بان
قاعله يكفر بذلك كما قرره
بعض من يدعى العلم وهو
يعط الناس (أجاب) لا يكفر
باجتماع الانام والله تعالى
أعلم * (كتاب الصوم) *
(سئل) عن النذر المعين اذا
نوى فيه واجبا آخر هل
يكون عينا نوى ويلزمه
قضاء المنذور والمعين أم لا
(أجاب) يقع عينا نوى
ويلزم قضاء المنذور والمعين
في الاصح كما في الظهيرية
والله أعلم (سئل) عن قبول
نذر العدل بالهالة لرمضان
هل يستفسر أم لا (أجاب)
يقبل بدون الاستفسار في
ظاهر الرواية كما في الجوهره
والله أعلم (سئل) هل يكره
صوم يوم الشك عن واجب
آخرا أم لا (أجاب) ذكر

المتقدم عن العمادية وهو مخالف لكلام البحر كما أوضحته في حاشيتي عليه فتدبر وأقول أيضا في ما ذامات
فهل يلحق بالاباء أو لأم أمه فاحرروا كذا الوأبي هو أو مات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول بما في
البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينا في الافتاء في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافه فيها وبقى أيضا
ما يقع كثيرا في اقربى من أن الشخص منهم يخطب امرأة ويصير ينفق عليها أو يعطيهم ادراهم بالنفقة سنين
الى أن يعد عقد عدها والظاهر انما ليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية الى مخطوبته فيسترده لو قاعما
لا هالك لكن في الفتاوى الخيرية بما يخالفه كما في باب المهر (سئل) في امرأة سافرت زوجها الى بلدة بعيدة
وناب عدة سنين ثم أخبرها بجماعة ثقات انه مات وشاهدوا موته ودفنوه ووقع في قلبها صدمتهم وأكبر رأيها
انه حق فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان أكبر رأيها انه حق فلا بأس أن تعتد
وتتزوج صرح بذلك في البحر عن الجوهرة أخبره ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثا أو أتاها منه
كتاب على يد ثقة بالطلاق أن أكبر رأيها انه حق فلا بأس بان تعتد وتتزوج علائق من باب العدة وفي
الصغرى اذا شهد اثنان ان فلانا طلق امرأته والزواج غائب لا تقبل فان شهد عند المرأة حل لها ان تقبل
وتتزوج آخر وكذا اذا شهد عند رجل عدل اه من الفصل الاول من نكاح العمادية (سئل) فيما
اذا خطب زيدا لابنه الصغير بنت عمر والصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يحرر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد
قراءة الفاتحة نكاحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعث رجل لامرأة شيئا من الطعام هدية ليتزوجها
فاكتها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في
امرأة مسلمة دخلها زوجه من عهته بعد الدخول بها على مؤخر صدقاتها على ما شرع عينا ثم بعد خمسة عشر يوما
عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزمور فاسدا (الجواب) نعم لانها في عدة العير (سئل) في رجل
عقد نكاحه عقد صحيحا على امرأة ثم ماتت قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه أمها أو يصير بحر مالها
(الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغت زوجها ولها الشرعي بلاذنها من رجل كف عيها المثل ثم أخبرها الولي
بالنكاح والزواج والمهر جميعا فسكتت مختارة ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها رضا منها (الجواب) نعم وان
زوجها الولي بغير استئذان ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يكون صحيحا كالأمرها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج والمهر جميعا
فسكتت كان رضا خاتمة (سئل) في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بامرأة أجنبية تتعنها وعنه فان
الابن ويريد الرحل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم هازا الجمع
بين امرأة و بنت زوجها أو امرأة ابنتها عند الأربعة كافي بالحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذ كر ابان
كان ابن الزوج لم يجز أن يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذ كر الجازله أن يتزوج بنت زوجها
لانها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذ كر يحرم عليه التزوج بامرأة ابنته
ولو فرضت امرأة الابن ذ كر الجازله التزوج بالمرأة لانه أجنبي عنها من المحرمات ومثله في البحر وشرحي
المتقي والتنبه لعلائي (سئل) في امرأة وجدت زوجها محذوما وتريد الفسوخ والفرقة بسبب ذلك
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنت زيدا الصغيرة الرضيع مهر قدره مصرية

ان يبيع وعبره انه يكره وصحح الفلانسى في تهذيبه انه لا يكره نقله حفرة الحلبي والله أعلم * (فصل في النذر) * (سئل) في رجلين مختلفين على
وضيعة ابند زارية بقلعة بيت المقدس المحمية ضجر أحدهما من مشقتها فنذر على نفسه نذرا صوته ان تعرضت له هذه الوظيفة بالاخذلها بعد
هذا اليوم مادمت في قيدا الحياة فبته تعالى على أن تصدق على الفقراء بمائة عرش هل اذا تعرض للاخذلها هو المعلق عليه يلزمه
التصدق بالجسمانية عرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج عن عهده بكفارة اليمين ثم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل اذا امتنع

أضاف النذر الى سائر المعاصي كان عينا ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المندور عصي وانحل النذر كالحلف بالعصية ينعتد بالكفارة ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في نافي الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرهما من المفروضات فولي هذا الشرائط أو بعثة الآن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها يخرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد (٣١) أن المندور وغير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون

مستحيل الكون فلا نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذرونه أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من الاولياء أو نبيما من الانبياء ان رد غائبي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو السراب أو الزيت كذا فهذا باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه أي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمندور له ميت والميت لا يمكك وأنه ان ظن ان الميت لا يتصرف في الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعات معي كذا ان أطعم الفقراء بباب السيدة نفيسة أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذ النذرونه عز وجل وذكر الشيخ محل الصرف لمستحقه القاطنين بباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر فقره وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا

نعم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة تزوجها أبوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلا وكلة عنها في ذلك ثم ماتت البكر قبل اتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح و رد المهر الى من هو له (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها مرضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حاضت فيها ثلاث حيض كوامل او تزوجت بغيره بعد شرعي بعد حلها على انقضاء عدتها كما ذكرنا المطابق يعارضها في ذلك ويكذبها في نقضاء العدة فهل يتقبل قولها مع حلفها ويمنع المعارض والعقد المزمع صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيد بالفاط شرعية لذي بينة شرعية ولم يسميها مهر ابل قال الاب لو كمل الزوج على أن تزوجني الموكلي بنت عمه فلانة الولي هو عاينها ليكون أحد العقدتين عوضا عن الاثم و امتنع الاب المذكور من تسليم بنته لزيد زعم ان النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا ولا يثبت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنته عمر والبالغة لزيد بمحض من الناس فاجابه الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان وضيت فيها والا فلا فرضي الخطاطب ودفع الاب شيئا من الخلى والبسه لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردت ففعل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (الجواب) حيث لم يجز بينهم ما عقد نكاح شرعي بإيجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (سئل) في صغيرة يتيم تزوجها عمها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بغبن فاحس فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان الزوج غير الاب والجد وكان بغبن فاحس فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها أولاد صغار من غيره ولها أم تزوجة بعد الاولاد ويريد نقلها الى قرية أخرى مسافة ما بينهن ما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل حضنة الاولاد لجدتهم المزوجة حيث كانت أهلا للحضنة (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تزوجت بنتها اليتيمة بالولاية عليها من رجل كف عجم المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارت الفسخ فورا بالسلوغ وأشهرت على ذلك بالمحاسن وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك ونسخ بينهما فهل ينسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفيت الدعوى شرائطها الشرعية ينسخ النكاح المذكور بالنسخ المذمور (سئل) في امرأة ماتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بانه لم يدفع تزوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بنصف بينهما من ذلك وهو يدعي الايصال فما الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعي الايصال اليها لا تسمع دعوى أمها بما تعترف بتجليله لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجليل شيء عادة والام فاة تمقارها فاعتنع صحتها دعوى الوارث والمسألة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحارث الزاهدي من الدعوى * (فوائد ذكرها المؤلف مفردة فجمعها) *

تزوج امرأة على ان اسمها ظهرت كتابية ليس له الفسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العقد صبغة تزوجت نعم يا سيدي قبل هذا النكاح أو اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل ان يشتغل بكلام آخر صح النكاح * للقاضي تزوج الصغار ان كتب في منشوره أنه تزوج صغارا والا فلا * يحرم على الزوج أن تزوج بنت ابن زوجته لانها ولد ببيته فتحرم عليه وان سفلت الكل من فتاوى قارئ الهداية * وفيها

حرزا صرف عليه ولو كان ذانسا بذلك الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغناء بالاجماع على حرم النذر للمخلوق ربه ثم شخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فانيؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها فينقل الى صرائع الاولياء تقر باليه لا الى الله فقام صاحب المسبب مالم يقدروا الفقراء الاحياء قولوا وحدوا وقد علم مما نقلناه ان ما يدره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل ورويل لا يصح ربه لم يردوا على انه نذر صحيح الا اذا اخذوه على وجه المبتدأة وكان فقيرا وعلم ايضا ان غير الخادم لو اخذوه على انه صدقة

له ذلك وليس للخادم نزع منه، لانه لم يملكه الا أن يكون الناذر عينه في نذره وكان فقيرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي
 التمر تاشي الحنفى بتار بج ذى النعسة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحرم المجمع على حرمة جماعة
 يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين ويبالغون في أخذه و يطالبون الناذر به فان امتنع قدموه الى قضاة هذا
 الزمن فيحكمون به وورعنا استنوايا شرطة (٢٣) وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي

التي تقع فيها هذه النذور
 قية طعونهم ويضربون
 على كل واحد حبة بمباغ
 من المال في مدة يؤخذ
 منهم اذ تسمى الاجل
 المضروب في ذلك ماهر
 وعرو بآبائه وبيته كل
 من في البيت من الرجال
 حصل به بركة الشيخ ويري
 أنهم منع ذلك هاتوان
 سبب تضاعف حدة هذا
 النذور ان الشيخ قد نذر
 على مريضه ونقض حاجته
 وزعم انه لا يبرح توبه
 غير هذه قائلين هو نذر حادنا
 فان وهه عتية تتورثون
 تولى سبعة عتية وروى
 الحرام معة دين به
 ارتكب كبير في دين
 بشره بعتي شهر
 النسيان وربنا حكمه به
 قضاة العهد وقد صرح في
 بحر من روى في قاضي
 لا يحرمه اذ صرح في
 ونهت عن ربه شيخ محمد
 وبما يشق العبد الامر
 في الله تعالى على اجايل
 ونسخته وتعين في
 (سئل) في منظر
 وقد سجد حرا ونعده
 في صرحه لا يزل

سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فاعتلها كم يرى ففسخ نكاحها وأقامت عنده بيعة انه
 غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بفسخ النكاح ثم تزوجت بعد ذلك رجلا وحكم حاكم الفسخ
 بفسخ التزويج ثم طلقها فحضرت الى قاض حنفى ليزوجها بروح آخر فهل يسوغ للحنفى ذلك واذا حضر زوجها
 العايب وقام بيعة بينهما واصلها بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح حاكم
 يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزويج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور
 الزوج وأدعائه أنه تركها بنفقة في مدة غيبته وان أقام بيعة بذلك لان بيعة المرأة أنه لم يترك عندها نفقة
 تحملها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبيعة الثانية والله أعلم اه النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم
 لأفان الخ إرأيه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها في
 سؤال يرى بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لانكاح بين العيدين ان صح بانه عليه الصلاة والسلام
 كان رجعا من صلاة العيد في يوم الجمعة أقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الزواج
 في الوقت الاضطرالى العيد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فتاوى
 الشلبي من النفقة وفي أدب القاضي أن يغلق عليها الباب من غير الابوين فتاوى الانقروى من المهر
 * (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذمية طلة هاز زوجها الذي لا تالدي بيعة شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل تجاب الى ذلك
 (الجواب) نعم لانهم يعتقدون أن الطلاق من قبل المالك وان كانوا لا يعتقدونه محصورا العسد فمساكه
 بهما من مذهبنا ثلاث ظنهم من عوم عطياهم الذمة لنعزمهم على الظلم من مبسوط السر خسي في باب نكاح
 الكافر مجموع عطاء الله فندى (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها الذي ودفع لها ما يسهلونه نبشانا
 أي علامة ثم باصرت بخطوبت ويوجب بينهما عقد أصلا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب
 الخطيب تزويجها متعازلا بذلك وهي تمتنع وتريد تزويج غيره فهل لها ذلك ولا تجبر على نكاحه (الجواب)
 (سئل) في أم ولد تريد التزويج بخبر بدون ادن سيدها فهل اذا تزوجت ورده السيد يبطل النكاح
 برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قوامه ومكاتب ومدير وأم ولد على اجاز المولى فان أجاز نفذ وان رده
 بغير امر من نكاح الرقيق * (باب العنين) *

(سئل) في كرسعية زوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وأدعت به عنة وطلبت التفريق
 بها حكم (الجواب) لا يفرق بينهما ما تجرد دعواها أنه عنين ما لم تثبت عنته باقراره أو بقول النساء انهما
 كرسعية من وقت انزعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لجها
 وجرهم منه فوصى والابن بالتفريق ان طلبت وقيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة
 كالتى فيها الخزانة من رجه الله تعالى * (باب الرضاخ) *

(سئل) في رجل يريد أن تزوج ثم تخبره رضاء فقيل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المتون (سئل)
 يجب - في رجل بان هذه المرأة تخبره رضاء ولم يثبت عليه بان لم يقرب بعده هو حق كذا قلت ونحوه ويريد

سور تروى وقد كرسعية ثلاث سنوات وتطل وتكسر رجل تصح المقاصعة ولم يبلغ الذي قاطع عليه أم لا ان
 (جواب) لا تصح نفقة صفة في ذلك. لا يزوج الرجل المبيع لبي قاصع عليه وللعمل في ذلك كلام بطول ذكره فنقتصر على نذر منه قال
 الشيخ في شرحه لا يزوج المبيع لبي قاصع عليه وللعمل في ذلك كلام بطول ذكره فنقتصر على نذر منه قال
 بالبيع في ذلك كيف عا ترده هو باصر بالاجماع وكيف يبرم لمة طاع عليه المبلغ لبي قاصع عليه هذا الاقائل به وللعلماء رسائل في هذه

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم أره صريحا لصحابة أو انما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل انه لابن وردى عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا (٣٣) قاتل شي برضا مالكة * ويضمن القيمة والمثل معا (أجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما
فما حي احرامه وما رى
وأتلف الصيد المبيع جانبا
فيضمن القيمة والمثل معا
(سئل) عن لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن هل يأتي بهما في
طواف الصدر (أجاب) نعم
اذا لم يفعلهما في هذين
الطوافين فعلهما في طواف
الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره
وصرحوا بان الرمل بعد كل
طواف يعقبه سعي فيه علم
انه يأتي بهما في الصدر ولو لم
يقدمهما ولم أره صريحا
وان علم من اطلاقهم والله
أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصى المتنجس أم لا (أجاب)
يجوز والافضل غسلها وفي
مناسك الشهاب الحلبي
والسنة غسلها لتكون
طاهرة بيقين فان المقبول
منها يقع في يد الملك والله أعلم
* (كتاب النكاح) *

أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) اذا أقرب بانها أخته من الرضاع
ولم يصّر على اقراره أن يتزوجها وان أصر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاع الخانية فاذا أراد أن
يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدقته فهما مصادقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في
المنع والجر (سئل) في رجل تزوج بكرا بالغه ثم قبل الدخول والخلو الصحيحة بها قال انها بنت ابني رضاعا
وأصر على ذلك وقال انه حق كما قلت والزوجة تكذب في هذا الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولو لها نصف المهر
حيث كذبت ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى وان
صدقته فلهما الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن
المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة مع بنت لها منه في مدة الرضاع والا أن بلغ الصغير ويريد
التزوج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في السكافي
اذا أرضعت المرأة صبيها حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لانهن أخواته وكذا أولادها باعتبارها بالنسب
لانه ولد أخيه (أقول) وقوله الراضعة من أمها إلخ لاجابة اليه لان من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من
النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكنز وصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة
وقبل الدخول بها أخبرته أمه انها أرضعتها معه وصدقها الزوج مصرّا على ذلك وكذبها الزوج فوجه فهل
يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزنة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت
امرأة أنا أرضعتها فحسب على أربعة أوجه صدقها الزوجان أو كذبها الزوج وصدقها المرأة
أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما اذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخلا بها وان
كان قد دخل فلهما مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر رآيه انه صادق في
اخبارها يفارقها احتياط وان كان أكبر رآيه انها كاذبة أمسكها وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى
النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلم أني اخذت من الرضاع فان نكل فارق بينهما وان حلف
فحسب امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت
مدخولا به او يلزمه مهر كامل والا نصف مهر اه ومثله في الانقروى ونقل عنه (سئل) في رجل تزوج
امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر
لها (الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين ففرق بينهما وان
كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلهما الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة
والسكنى بمجموعة قدرى أفندي عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة الى انه لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضي كما عزا في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عندا عدلان على الرضاع
بينهما وهو يجحد ثم ما نأوأعا بأي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه ككلو شهدا
بطالاقها الثلاث كذلك وتعام في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهبانية وعلله في الخانية بان هذه
شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا لو قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أرضعت كل
واحدة منهما أولاد معلولين للآخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والآخرى أنثى ولم يجتمعا على ثدي واحد بان لم

(فتاوى حامديه) - اول) المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ
دام بوالسعود العمادي رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم اتهمتهم على هذه اللفظة (أقول) وبما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود
دفعني الفهرية وغيره من رجل تزوج امرأة بالعبودية أو بالظن لا يعرف معناه أو زوجته المرأة نفسها بذلك ان علما ان هذا اللفظ يعقده النكاح
كارت كاه عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح

والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتبليس فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في غمناق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهلز بخلاف البيع ونحوه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التخصيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا (٣٤) مع التخصيف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحر

ان ظاهره ما في التجنيس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان من الصادر من الجهة الانعام المنة تصحيف لا دخل بحث من الحقيقة والمجاز ولا ينبغي الاستعانة المرتب على عدم الاستعانة فيه المصريح به في كلام الغزالي رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية أو جعله ما راجع ملاحظ لهم أصلاً اذا العاصي تهزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفاً غلطاً فجميع ما جاء به لا يصح لا يثبت ان يدعي وحيث أقرب به تصحيف كيد يتجه نفى العلاقة والاستدلال بما ذكره السعدونيته ثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تصحيفاً يبدل حرف مكان حرف فلم يعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عرف تأتي في معاني في الالفاظ المصريح بعدم الاعتقاد بها والله أعلم بخلق فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعارضه فيقع الدليل في محله حيث وهذا الوجه كان الحكم

برضع الذ كرم من أم الانثى ولا الانثى من أم الذ كراً أصلاً فهل يسوغ للذ كراً التزويج بالانثى (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحمل أخت أخيه رضاعاً كافياً للتزويج وبغيره (سئل) في رجل له أخت نسبية وضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم له التزويج باخت أخته (سئل) في امرأة لها بنت نسبية وضعت في مدة الرضاع ولد من عمره وريد أن يزوجها بنتاً لعمره ولم يرضع من زوجته يداً أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعاً كما هو المستفاد من المتن ولم يذكره في المستثنيات (سئل) في امرأة أخبرت رجلاً بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا بدنة هذا ثم ماتت زوجته ثم ان المراءاً كذبت نفسها وقالت أخطأت وريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فبرضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع وريد أن يزوج بنت خاله ابنه التي هي أخت أخت ابنه رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم لان أخت ابنه رضاعاً تحل كافي الدر المختار قبالا في أخت أخت ابنه رضاعاً (سئل) في رجل يري أن يتزوج باخت خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك لان أمه خاله وخالته من الرضاع حلل كافي الدر المختار والبحر فاخت خاله بالاولى (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يدل في أخت الخال في مسألتنا (سئل) في رجل له زوجة يري أن يتزوج عليها خالته من رضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالته (سئل) في رجل خطب امرأة وكانا رضيعين جدتها لامها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العتيم انهم لم يرضعها أصلاً وصدقها زيدا على ذلك وريد التزويج بابنتها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التزويج وبغيره ما في الفتوى امرأة كانت تعطى لدها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لا ينهات يتزوج هذه الصبية (سئل) في صغير وصغيرة وضعهما من امرأة أجنبية في مدة الرضاع وريد أن يزوج الصغير أن يتزوج الصغيرة تزويجاً فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولده رضاعاً كافي الملقى والتزويج وبغيرهما (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) بحجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين وعدل وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد أو بعده كفي البرازية (أقول) أي ترك احتياطاً وذكر في البحر عن السكاكي والنهاية انه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجع قبل العقد وبعد ثم ذكر عن محرمات الخانية انه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز نكاح وان أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفارقها ثم وفق بينهما ما يحمل كل على رواية أو جل الأول على غير العدل وكنت في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخانية يؤخذ بقوله معناه يفتي لهم بذلك احتياطاً وما ثبت عندنا كفتي وقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في شرح المقاييس نحو ذلك معارداً بان ترك نكاح امرأته تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبق ما لو أخبر الواحد برضع ضار على اعتد كالتزويج صغيرة خبر بان أمه مثلاً أرضعتها بعد العقد فذكر الزيلعي أن خبر

عدداً شائعة كذلك المصريح به في عدة كتبهم انه لا يضر من عي ابدال الراي جميعاً مع انهم أضيق من باب اللفاظ اذ لا يصح الواحد عندهم الاباغة التزويج والنكاح ومن في مذهبنا ما أوجب المخافة به والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً آخرف قال هي لك بكذا فقال الخاطب بحضرة شهود قباته امك بذلك هل يعتد بالنكاح واخذ هذه (أجاب) نعم يعتد بالنكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من بين حضرة الشهود فقال الأب هي لك عطية وقد قبلت ابنته وعوضتها مائة غرض هل يعتد بالنكاح بهذا اللفظ أم لا

(أجاب) نعم ينعقد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خروجه بك بشئ فلائذ فقال إلا خروجه بك ثم ثوى الأب فرجها خوها بعد أن بلغت لا خروجه الأب من النكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم ينعقد النكاح بلفظ هبة على وجهه فالصادر من الأب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من الآخر على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل إن خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرامن والدها وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجرى بينهما في (٣٥) أثناء الخطبة ما ينعقد به النكاح كقوله

جئتكم خاطبا ابنتك فلانة

فقال هي لك وكقوله قبلت

نكاحها بكذا فقال هي لك

به أو صارت لك به أو تزوجتها

بكذا فقال بالسمع والطاعة

هل ينعقد النكاح ولا

علاك الزوج ولا أبو الزوجة

فسخه أم لا (أجاب) نعم

ينعقد النكاح بمثل هذه

الالفاظ ويلزم ولا علك

الزوج ولا الأب فسخه

والحال ما تقدم قال في

الخانية لو قال رجل جئتكم

خاطبا ابتسك فقال الأب

ملكتم كان نكاحا وفي

الخلاصة لو قالت صرت أو

صرت لك فانه نكاح عند

القبول وفيها لو قال زوجي

نفسك مني فقالت بالسمع

والطاعة فهو نكاح وكثيرا

ما يجري بين الخاطب

والخطوب منه ما ينعقد به

النكاح من الالفاظ فيجب

مراعاتها والحكم بموجبها

خشية أن يقع نكاح آخر

لغير الخاطب وهي زوجة

للخاطب والله أعلم (سئل)

في رجل خطب بكرامن والدها

من أخوتها أو وليها ما فوق

بينهم وبينه في محل الخطبة

من الالفاظ ما ينعقد به

الواحد فيه مقبول وتتمام الكلام عليه في الجرح فراجع (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمر ووبريد زيد تزويج ابنه المذكور بنت عمر والمذكور فزاعما أنها تحمل لكونهم لم تضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أختا لابنه فلا تحل لابنه ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكورة (الجواب) نعم لأن الرضاع بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يظلم وبه يفتي القاضي الإمام اه

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام ليحجب عن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدهم ما ثم بعد أيام راجعها بالقول طاننا جواز ذلك ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويريد الآن مراجعتها بعصمة بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أو لا واشتاره فهل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقه باثنية ملكت به نفسها والمراجعة المذكورة غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث وحيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس بصديقان وله مراجعتها بعصمة بعقد جديد برضاها كما نقله الخبير الرملي عن القنينة وفي جواهر الفتاوى أنهما أو أقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضى والالاهو الصحيح وفي الخانية بأنهم أقام معها زمانا أن مقرا بطلاقها تنقضى عدتها لأن منكرها اه (سئل) في قوله روجي طالق هل هو روجي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو روجي كما أفتى به القنينة والخبير الرملي فراجع فتاويهما وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجندى لو عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية (أقول) وسيأتى أنه تقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استثنيت موصولا وهو لا يدكر ذلك هل يعتمد على قولهما (الجواب) أن كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جاز له أن يعتمد على قولهما والافلا قاضخان من كتاب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) بسئل منها عن فرحها فان أخبرته به لا يقع وان أخبرتها أنها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم إلا من جهتها قال محمد في الجامع إذا قال الرجل ان حضت حيضة فانت طالق فسكت عشرة أيام ثم قالت حضت وطهرت واغتسلت وكذب الزوج في ذلك فالقول قولها إلا يصل في جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرته بما هو شرط الحنث في اليمين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينظر أن كان ذلك الشرط مما يطالع عليه غير أنها لا يقبل قولها إلا بحجة لأنها تدعي طلاقا على الزوج والزوج ينكر وإن كن ذلك الشرط مما لا يطالع عليه غيرها كالطهر والحيض فالقول قولها في حق طلاقها أن كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قياتها بذلك وبلغها الخبر فسكت راضية بما فعل أخوتها هل نفذ نكاحها عليها حتى لا ينعقد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) ينفذ حيث علمت بذلك وسكتت أذهذه الالفاظ مما ينعقد به عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتوى وشروح فلا ينعقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير مباركك بنتك فقال له جاءتك فقال له خراؤها خروش هل نكاحها ينعقد أم لا (أجاب) لا ينعقد لأنه لم يأت بلفظ النكاح ولا تزويج ولا بما وضع التعليق العين جالا والنكاح إنما ينعقد بذلك

والله أعلم (سئل) في انعقاد النكاح بالثمن المتخويز (أجاب) نعم به بعد إذا كانوا من اتفقت كلمتهم على هذه الشئنة وكانوا باطنين من ناحل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له و جزاؤها ربع هذه الفرس في مقابلتها وما تأولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الضيف الرجوع في الفرس وتناجها لعدم انعقاد (٢٦) النكاح بما ذكر أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح

بما ذكره في الفقهية لو
 قالت المرأة وهبت نفسي
 فقال الرجل أخذت قالوا
 لا يكون نكاحا اه ففهم
 صحة المأخذ والله أعلم
 (سئل) في رجل خطب
 لآخر صغيرة من وليها وجرى
 بينهم مقدمات النكاح
 للمذكور عند العقد قال
 الولي ليخاضب زوجته فلانة
 بكذا فقال قبلت فهل يقع
 النكاح للخاطب أو المخطوب
 له لا تتم النية والمقدمات
 أم كيف الحال وإذا قام يقع
 للخاطب فهل إذا طلقها قبل
 الدخول وزوجت المخطوب
 له فهو يحوز نكاحه بالأعدة
 عاها وكيف الحكم (جواب)
 وقع النكاح للمخطوب ولا
 عبرة لمقدمته في البرازية
 خطب لابة وقال لوليها
 الابن زوجتك بنتي بكذا
 فقال أبو الابن قبالت صح
 للاب وان جرى المقدمات
 أن النكاح للاب في المختار
 ومثله الوكيل اه وإذا
 طلقها الزوج المذكور قبل
 الدخول وعقد له نكاحا
 فهو جاز ذلك لأعدة والحال
 هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا عقد أهل الذمة نكاحا

فما بينهن عرضوا ذلك ليدفع به فساد ذلك النكاح فهل يسجد غيبا (جواب) المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم على الشهير أو في عدة كافر وهدية يسهو له لا تعرض به عند الامم ثم رافعو ولا ران في عدة مسلم أباطناه ترافعوا أم لا وان الحصرية وتراجع الزوج والزوجة عرق بينهما وان رفع أحدهم لا يفرق بينهما عند الامام في حيفته والله أعلم (سئل) في رجل خطب لابنته بنت أخيه فقال أبوها زوج جئت بنتي فلا تبه بك إلا بنتك فقال أبو ابن تزوجت هل ينقض أم لا (جواب) لا ينقض له وجهه أن التزوج غير التزوج والله أعلم (سئل) عن رجل قال

لا تزوج ابنتك من ابني فقال أبو البت و هبتها لك فما الحكم (أجاب) مع النكاح لا بد ولو كان مكان وهبتها لك زوجهما لك فقال
قبلت مع النكاح لا بد اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبو الهالاب الابن تزوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت مع النكاح وان جرى مقتدات
ان النكاح لا بد في المختار اللهم الآن يقال ما صرحوا به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه تزوج ابنتك من ابني الذي هو تو كمل كما صرحوا به
في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الأول الى القبول بعده دون الثاني فلما (٣٧) صار وكيلاً عنه به صار قوله زوجتها لك

معناه زوجتها لابنك لا جارك
كافي وهبتها لك اذ لا فرق في
ان عقاده عندنا بلفظ التزويج
والهبة وهذه المسئلة كثر
السؤال عنها وتسكرر وقوعها
ولم أر من صرح بها ولا بما
يستدل به عليها غير ما هنا
من قوله وهبتها لك والذي
يظهر أن تزوجتها لك
كوهبتها لك اذ ما جاز في هذه
جاز في الاخرى وعليك أن
تأمل في المسئلة فانه قد يقال
في وهبتها لك المتبادر منه
لا جارك بخلاف زوجتها لك
واذا نظرنا الى عرف رساتيق
ببلادنا كان تزوجتها لك
مثل وهبتها لك بالفرق لانهم
تعارفوه بمعنى لا جارك والله
أعلم (سئل) في صغيرة وكل
أخوها في نكاحها لم يدر جلا
فوكل زيد عمراني قبول
نكاحه فقال زوجتك فلانة
لمو كاسك بكذا فقال قبلت
فأنت قبل الدخول وبعد
مادفع بعض المهر هل وقع
النكاح زيد أم لا ويرجع
بمادفع (أجاب) لم يقع لزيد
وله استرداد مادفع والله أعلم
(سئل) في نصرانية أسلمت
فعرض الاسلام على زوجها
النصراني فأسلم هل يقران

على التأسيس كما في الاشياء ويصدق ديانة انه قصد التأسيس ويوقع عليه بذلك طلقة واحدة رجعية ديانة حيث
نواها فقط وله مراجعتها في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها طلقتان لان روجي طالق رجعي كافي
الفتاوى الخيرية والتمرتا شئ وغيرهما وأما روجي فقط فانه كناية اذ هو كاذبي كما صرح به صاحب البحر
لكن لا يصدق انه قصد التأسيس كيد الالبينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه
أمين في الاخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كافي الزيلعي واقفي بذلك التمرتاشي وقال في الخاتبة لوقال
أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت به التكرار صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا اه ومثله
في الاشياء والحدادي وزاد الزيلعي أن المرأة كالقاضي فلا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو علمت به
لانها لا تعلم الا الظاهر اه (سئل) في الرجل اذا شل ان طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب)
نعم لا يقع كافي الاشياء أي في قاعدة الاصل براءة الذمة (سئل) في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن في
هذه القرية مادام فلان شيخا فيها ورجل منها فور ابرو جته وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن
الشيخ ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع الخالف الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المشيخة فهل
انحلت اليمين بذلك أولا (الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المذكور فلا يقع عليه الطلاق المذكور
ولو عاد الشيخ الاول للمشيخة قال في التنوير كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنهت اليمين بها وقال العلائي فلو
حلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنت لانتهاء اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنت يا كل باقية لانتهاء اليمين ببيع البعض اه واقفي بذلك الشيخ
الرملي والشيخ الخائف وصورة ما أجاب به الرملي الاصل أن الحلف اذا جعل غاية وفاتت تبطل اليمين عند أي
حقيقة ومحمد وخر جوا على ذلك فروعا فقول الخالف مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما الامر كذا أو
ما زال ونحو ذلك من كل ما وجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومية
وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتبهة فلا يحنت صرح به في الظاهرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي
وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة اه
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش وانه سافر
ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه ولا بينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى
وقوع الطلاق (أقول) وسأني أو اخرا الباب نقل المسئلة (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث أنه
لا يساكن صهره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحنت (الجواب)
نعم كافي الذخيرة حلف لا يساكن فلانا بالسكوة فهو على المساكنة في دار بالسكوة حتى لو سكن الخالف في
دار والمخالف عليه في دار أخرى لا يحنت لان المساكنة هي المخالطة وذلك لا يوجد اذا ساكن في دارين وتخصيص
السكوة بالذكر لتخصيص اليمين بها حتى لا يحنت بالمساكنة في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمخالف
عليه بالسكوة فيتم ذلك يكون على ما نوى لانه شدد الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يساكن فلانا في هذه
القرية فهو على أن يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يساكنه في الدين الذخيرة
من الايمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة موافقة لا معها مطبعة لها وكل منهما في مسكن

على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا حرمة المحل بل لفقد شرطه حيث اعتقدوه والله أعلم (سئل)
نصراني تزوج نصرانية متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح ويعزران
أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح ويتركهم وما يدينون (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة ورحمهم الله انه لا يتعرض لاهل الذمة اذا اتما كحوا
فاسدا ولا يشرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا نأمر بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانوا راضين ولم يترافعا

عن رجل خطب لابنه بنت أخو فقال زوجتني بذلك لا بنى فقال زوجتك ولم يقل قبالت
ما الحكم (أجاب) الظاهر عدم انعقاده أصلاً أما اللاب فلا احتياجه إلى القبول وأما اللان فلان المجيب خص الاب بقوله زوجتك وانما سمى به
مجيئاً لأن الإيجاب حصل بقوله زوجتك ولذلك يحتاج إلى القبول والله أعلم (سئل) فيما إذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل
يصح أم لا (أجاب) الأصح الذي عليه (٣٨) العامة أن سماع الشهود كلام العاقدین شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل

على حدة فقال لزوجته ما دمت مع أمك تكوني طالق فأنقطة قطعت عن موافقتها أو طاعتها مدة ولفظ تكوني
معلب في الحال ونيت في المعية المذكور وما ذكر من الموافقة والطاعة لها فإلها الحكم (الجواب) صيغة
المضارع لا يقع بها الطلاق إلا إذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة
المذكورة فإذا عادت موافقتها وطاعتها لا يقع عليها الطلاق لأن كلمة ما دام غاية ينتهي اليمين بها كما تقدم
عن التنوير وشرحه (سئل) في جماعة خدام في بابها كم حلفوا بالطلاق إن عاذه يد لخدمته يخرجون
من بابه فإذا عاذه يد لخدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوها لخدمة مدة فهل يروا بيمينهم وإذا
عادوا بعد ذلك إلى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن
لا تدخل دار أبيها إلى ستين ثم مات الأب في الستين عن وريثة وتركته وعليه دين غير مستغرق لتركته فهل إذا
دخلت الدار إلا أن لا يقع الطلاق (الجواب) نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فوات صاحب الدار ثم دخل
الحلف إن لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لأنها انتقلت للورثة بالموت وإن كان عليه دين مستغرق
قال محمد بن سلمة يحنث لأنها باقية على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث وعليه الفتوى لأنهم لم
تبقى ملكاً للميت من كل وجه اهـ من البحر من باب اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حصل
له دهش زال به عقله وصار لا شعوره لا أمر عرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب
أنت تشهد علي أني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المخصوصة بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين كلها
حلت تحرماً فهل لا يقع طلاقه (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من ذهل أو وله وقد صرح في التنوير
والترخيصية رغبهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهش زال به عقله وصار
لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه أن عرف منه الدهش وإن لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء اليمين
كما صرح بذلك علماء الحنفية ورحمهم الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول
بها إن أروح طائفة ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً وقد غلب المضارع في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة
وجعية وله مراجعتها في العدة بلائها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على أخته البالغة
الساكنة في دار أبي زوجها قائلاً لا أخليك تسكنين مع حاتنك في الدار المزبورة والرجل لا عاك منع
مساكنتها بالفعل فهل إذا منعها بالقول يصير باراً ولا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للبحالف
فمنعها بالتأويل دون الفعل لا يحنث كمنعها في الخايسة والبرازية من الإيمان في اليمين على فعل الغيور رسائل
العدسة الشريفة في رجل حلف لا يدع فلان يدخل هذه الدار إن كانت الدار للبحالف فمنعه بالقول ولم يمنعه
بالفعل حتى دخل حث في يمينه ويكون شرط براءة المبع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وإن لم تكن الدار للبحالف
فمنعه بالقول دون الفعل لا يكون حاث اهـ خاتمة من الإيمان من فصل التزويج (أقول) وسية أي زيادة
نقل في المشقة في وأخر الأبياب (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوقف عند بابها
فقلت له جاهد ودعها بنها حتى تدخل مكره غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها (الجواب)
نعم (أقول) معناه أنه دخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عده حتى لم يسند إليه الدخول كما لو سقط من
عليه وليس المراد أنه أكره على الدخول بالأكره أشعرى الذي يكون بالتوعد وخوف التلف لما في البحر من

زوج صغيرته القاصرة في
هرصه لرجل بمهر معلوم
بحضرة شهود يجلس
الشريعتان هل يقدر في
النكاح كون الأب في المرض
وهل لأحد الأولياء النازية
وتبتهن عن رتبة الأب أن
تعرض للنكاح بصل أو
غيره (أجاب) يس
لغيره إبطال النكاح إذا
أولاه لا يعمل بمجرى المرض
مع سلامة العقل المترتب
عنه أصلاً تصرف بأجاء
العلماء والله أعلم (سئل)
في امرأة تحب برئتين
زوجين، ثبت موت ووقع
في قاتل أحدته هل بها أن
تتزوج وترج أم لا (أجاب)
نعم في ذلك كفي برازية
والحرية برئتهم والله
أعلم (سئل) في جارية
لوقت تزوجت كست أمة
لزوجها تعتق هل هي
تزوجها أم لا (أجاب)
نعم أن تزوجها إن كانت
معتقة أو وقع في قلبها أنها
معتقة لا يصح طار ولا
مزع وأخبر منعت
لم يخرجه وصحة النكاح
سواء كان من يمينه أو
من غيرها والله أعلم

(سئل) في رجل خطب بكر من أبيها بحضور جميع من المسلمين وتفق على مقدار المهر وتفرغ من غير عقد نكاح شرعي فبعد
منعها منه من تصدق له أن يفرض نفقتها وتستدين ويفق ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي
هل حصل عقد شرعي عليه، أم هل ما تقدم يكون عندا شرعياً أم لا حيث لم يجر بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجر بينهما
تزوج ولا حواشي لأن على الخاطب ثبوت صحة الفرض والأمر بالاستدابة لا يكون البست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله

أعلم (سئل) في الغنوكات شقيقتها تزويجها بشهادة شاهد من عرفاها بتعريف والدتها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولنزائمه بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وإنما لتعريف لأجل الحاجة عند التجاود يصح من أبيها وابنها وزوجها وسواء كان الأشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها (٣٩) التعريف أصلاً فافهم والله أعلم * (فصل في

الحرمان) * (سئل) عن الجمع بين المرأة وبنت بنت أخيها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منسوبة بغيره ثم أتت بابن منسوبة منه ستة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالة أمها فامتنع عنها فالحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء عاجلاً بحرمة الوطء ونسب الابن الحى ووجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البنى ودارد الظاهري ومن لا يعابيه من الخوارج وأما الوطء فهو وطء شبهة يندرى به حد الزنا عنه فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بحرمة وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وحق قض ذلك منه ومن لا أعذر له في وطء طارئة فيؤخذ به ولا تحل حتى يطلق الأولى وتكون فتحة نكاح جديد

انه يحث به لما عرف أن الاكراه لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكراه عليه حتى أكله حث ولو أوجره في حلقه لا يحث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو هبت به الريح وأدخلته لم يحث اه فاذا لم يحث بفعل الريح لا يحث بفعل فاعل مختار بالطريق الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له زيد دخل عيمرو عند زوجتك يفعل شيئاً فأحشاف قال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثاً ولم يصدر شيء من ذلك أصلاً فالحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرصي فقال لها ان كنت عرصي تكوني طالعة ثلاثاً فكيف الحكم (الجواب) ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك في غير حاله الغضب ونوي به التعليق ولم يكن متصفاً بالشرط لا يقع عليه الطلاق * امرأة قالت لزوجها يا سفله أو يا قرد طيبان أرياً كشحان أو شيئاً من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثاً اختلغو في ذلك فقال الفقيه أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف تطلق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة طاهر اجزاء لا يذم المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة طاهراً وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حاله الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حاله الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعليق وقال في البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخران في حاله الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبن في غدا إلى بيت أهلك وأعطيتك حقل يعنى مؤخر صدقها فذهبت في الغد لبيت أهلها ودفع لهما مؤخرها ووضع به حيث تناله يداه فامتنعت من أخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحله لا قضين مالك اليوم ولو وجدته فأعطاه لم يقبل فوضعه بحيث تناله يده ولو أراد قبضه والا لا تنوير عن الظهيرة (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحى فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه الحرام (الجواب) الايام معرفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع على جمعة كل في الملتقى فحيث مضى من خلفه عشرة ايام لا يحث اذا دخل المكان المزبور (سئل) في رجل طلب منه أخ وزوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها فلان ثلاثاً ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته وطلقها الوكيل ثلاثاً ان نوى الزوج الثلاث وقعن والا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة كازر وفي عن الحنفى ومثله في الخاتمة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكاه أن يطلق امرأته واحدة وطلقها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع شيء عندهم جميعاً حيث أنشأ قال في الملتقى من شئ القضاء وذكر ان شاء الله في آخره بطل كله وعندهما آخره فقط وهو استحسان وهما أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو

بعد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي المبدع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم تحرم (أجاب) تحل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من تبناه لانه ليس بابن ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمة ولا بنت زوج البنت ولا أمة ولا بنت زوجة اب ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الراب والله تعالى أعلم * (باب الاولياء والا كفاء) * (سئل) في حرة مكنت بكر زوجها فما هو حكمها وهل ينفذ النكاح ولو لم يرض عنها أم لا (أجاب) نعم ينفذ نكاحها لا يتوقف على رضاها والنفذ

هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغ تزوجها أبوها من رجل بغير إذنهما قدرت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد تزوجها والقول قولها في الرد بينهما والحالة هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها بالولاية عليها لأنهما الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضمان أبيه المهر لعجز ابنه الصغير عن المهر فأبى الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل إن صح النكاح وزفغ إلى (٤٠) قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالأعسار فيه قبل الدخول فقصي بطلان

النكاح من أصله أو فرق بالأعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف وعقبه الحنفى أم لا (أجاب) إن كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق قلنكاح غير صحيح لأن النكاح لا يصح تعليقه بشروط كبره في قاضيه أو غيره وإن كان صدر لأعلى وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكمه كبره عدم صحته مع الحجر عن المهر أو يرى التفريق بالأعسار بعده قبل الدخول به بنفسه حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماء أوانه أعلم (سئل) في الأب إذا علم سوء الاختيار وعنده انه في العواقب ازدوج ابنته نقابة لتحق ما خير والشرع يعبر كثرة هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشنة في شرح الجمع لو عرف من الأب سوء الاختيار سفيه أو ظالمه لا يجوز عقده اتفاقاً وإنه في الزور رابعاً وقال في المحرر في شرح قول الكزويني في حديثه كثر في غيره وحش صحيح فيجوز ذلك فعبر الأب والجدة وقده أشار حوت وغيره

الوكالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوج قبل مجيء الحاج فعقده ثم على امرأة ولم يدخل به حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أفتى به المرحوم الشيخ اسمعيل قال في الاشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانة حنث بالعقد لانه النكاح شرعاً لا بالوطء كفي كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطء اه وهذا في النكاح في التزويج بالاولى قال في انجر عن الصحيح النكاح الوطء وقد يكون انعقدت قول نكحها ونكحت هي أي تزوجت وهي نا كمن من بني نلان أي ذات زوج اه ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزويج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعدت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذباً بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاءه ويدن فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلائق عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذباً ووقع قضاء الا اذا شهد على ذلك اه وفي البحر الاقرار بالطلاق كذا يقع قضاء لادبانه اه وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل والعلامة الخبير الرمي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلانة فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث كما صرح به في البحر (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي آخذته يعني النكاح يكونان طالقتين ويريد التزويج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فوضي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفتى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرة في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجوز بالفعل ولا يحنث اه وكتب المؤلف هنا سؤالا وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي وهو سئل في رجل قال كما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وان عقد لي النكاح فضولي أو أجزت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وراد التزويج فكيف الحيلة الجواب له في التزويج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثاً فيحنث وتخل اليمين في حقها فيحل له أن يتزوجها بعد زوج آخر وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح الجمع الثانية أن تزوجه بامرأة فضولي بغير أمرهما فيحنث وهو فيحنث وتخل اليمين قبل ابادة المرأة الى سزا لعدم البت ثم تجيزه المرأة فجازتها لا تعمل أي لا تثبت العقد فيحسدان النكاح بمباشرة فضولي واجازتها له كذا كره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها عيرى لاجلي وأجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان وهي لا تقتضي تنكحاً اتفاقاً فكان مساع هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه اه مختصراً (أقول) وارجع الى ممر أوائل كتاب النكاح وارجع أيضاً الى ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول به ما ثم قال أردت واحدة منهما ولا ينفقه فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخير رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طلق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقه وبينهما منه ولو كان دخل به - مثله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه ان تفريق الطلاق على شيء المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحر من الطلاق الصريح (أقول) أي اذا كرر قوله امرأتى طالق

لا يوجب الأب سوء الاختيار حتى لو كانت معروفة بثلث نجسة وفسقاه عقداً باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج وله سبعة فإبنة متعلق بحبرو شرمن يعلم انه شر برأه فسق وهو طاهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنا متطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مع لينة شريك ذلك نظر الى شدة الآفة ه تظاهر كلامهم ان الأب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا يكثر في التمسك به من غير وجه ولا ينخير كمنه ما سواه كان عدم سكفة بسبب الفسق أو لا حتى لو تزوج ببنه من فقير أو محترف حرفة

دنيئة ولم يكن كفواً فاعقد باطل فقصص المحقق ان الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرية يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أى يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخاطب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب لطره وخطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي (٤١) في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب

الحنفية وغيرهم حرمه الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كل من خطب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدر يعزروا تحرم الخطبة تحرم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزروا الجيب اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة تزوجت ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنه سبع سنوات أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عصبته وامكان مراجعتها البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجزعه عصبته هل يلزم التيم مهرها أم لا لبطان النكاح بمهرها (أجاب) لا يلزم التيم مهرها لأن الام لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور فبطل النكاح بمهرها المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو بطل به وانه أعلم (سئل) في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما عاردا النكاح هل يرتد به أم لا (أجاب) نعم يرتد

وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانهما تبين بالاولى لا الى عدة فمتعين صرف كل واحد من اللفظين الى امرأة واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرار التطلق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما باثنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا خرق لامرأتى تكون طالق بالثلاث ولم يقل لها الا آخر شيئاً فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجته خاتمة وامتنعت من رده له فقال لها ان لم تعطيني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينوب ذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزم به شيء (الجواب) حيث لم ينوب شيئاً فهو لغو وان نوبت على مثل أمي برا أو ظهراً أو طلاقاً صحت نيته والايوشيا لغاوية عين الاول أى البريعنى الكرامة علائق من الظهار وأفتى بذلك الخير الرملى وقال ولا فرق بين التعليق والتجيز فان الظهار مما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة أو أكثر فهل يبنى على الأقل (الجواب) نعم وفي الاشياء من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر يبنى على الأقل اه ومثله في الدرر العلائق (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى بعنى لا يدع زوجته تروح الى بيت أخيه فهل اذا راحت في غيبته بلاذنه ورضاه ولا تخلطه لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تذهب بتخليته والمسئلة في الخبرية (سئل) في رجل قال تسكون زوجته طالقاً الا أن يشاء الله متصلاً سمعوا فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع نقلاً عن الحاوى للامام الجليل محمود البخارى (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق انه لا يشغل عند عمره والا توفى طول ما هو معلم في هذا الا توفى وترك عمره والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيد الا ان الشغل فيه عند عمره فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم في هذا الا توفى وفاته بخروج عمره ومنه كذا كره قد بطلت عينه فاذا اشتغل الا ان لا يقع عليه ما ذكره وتقدم نقل المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد زوجتان قديمة وحديثة فقال للقديمة ان طلقت الحديثة فانت طالق قبليها ثلاثاً فاذا طلق القديمة طلقته رجعية ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد مراجعتها القديمة بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد انحل اليمين وجد الشرط لاني الملك فبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لغوات الحلية كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعليق (سئل) في رجل حلف بانطلاقه لا يسكن صهره في داره ثم آجرها من أجنبي والمستأجر أسكن صهر المذكور في بيت الدار بدون اذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما المثل ثمرة وهل لا يباحث (الجواب) نعم ونفى العلامة

(٦ - (فتاوى حامديه) - اول) الاب سيئ لم يكن غائباً غيبة نفوت الكفو الخاطب باتفاقه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها لها قبلت ورذت النكاح هل يرتد به أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبته فروجها الحال معه يرتد بها ذابغت وان لم يكن لها عصبه فله خيار الفسخ باتقضاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان أحدهما أصغر سنهما الا خوفه لاذار زوجها الا صغر سنيها وسراة أجزالا كبر سنهما أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الاصغر سنهما حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد كاحه برذالاً نحو

أدھما فی الولاية سواء لکل منهما أن یفردا النکاح والحال هذه والله أعلم (سئل) فی تسمیة لها أربعة أبناء عزم کلهم فی القوة والدروجة سواء عقد واحد منهم عقد نکاحه علیها بنفسه بغير المثل بحضرة شهود هل ینفذ نکاحه علیها ویلین لبقیتهم رده (أجاب) لیس لهم رده وهی مسئلة تعدد الاولیاء المتساویین قوة ودرجة والله أعلم (سئل) فی صغیر هو ابن عم صغیرة وله ماجدة أم أب وهی وصیة علیها حاضرة ولکل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة عاتب فولایة (٤٢) الانکاح لمن عن ذکر (أجاب) ان أمکن استعلاء رأي ابن العم لآنک واحد منهما الانکاح

بل الولاية له والافتد نقل فی البحر عن القنیة ان أم الأب أولى فی التزوج والله أعلم (سئل) فی نکر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازبة وأم أم متزوجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمه متزوجة بجنسی فمن یحضرها منهن ومن یزوجه منهن (أجاب) الحضنة والتزوج للام حيث لا عصبة لها أما التزوج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم یکن عصبة فالولاية للأمة وهو طهر فی تقديم الأم علی أم الأب قال فی ابن عمر هذا الترتیب یعنی ترتیب الکثر هو المقتی به کفی فی الخلاصة وحکی عن حواهر زده وعن انس فی تقديم الاخت علی الأم لانها من قوم الأب أقول وینبی أن ینخرج ما مر عن القنیة من تقديم أم الأب علی الأم علی هذا القول انه فقد علمت به ضعف ما فی القنیة لانه مقابل للمأله العتوی وما الحضنة فلان طهر الروایة ان الأم والابنة یزوجن حتی تحيض وعلی الروایة المحترمة انه لا یرده فی مشتهة منها ذم

ان نجیم علی سؤال رفع الیه ما صورته فی رجل حلف لا یسکن فلانا داره فسکن من غیر اذنه هل یحث أم لا فأجاب ان سکت بعد سکاها ولم یأمره بالخروج یحث وان أمره ولم ینخرج لم یحث (أقول) تقدم عن الخانیة ان كانت الدار للحالف فشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما یطیق وان لم تسکن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا یكون حاشا فتنبه (سئل) فی رجل حلف بالحرام أن لا یؤجر مکانا معلوما له وهو من یشیر بنفسه ویرید توکیل غیره بالایحار فی الحکم (الجواب) لا یحث اذا أمر بالایحار ان کان من یشیر بذلك بنفسه والمسألة فی التنویر وغیره من التثبوت فی الایمان (سئل) فی رجل مرض مرضا وصل فیہ الی اختلال العقل بحيث اختل کلامه المعلوم وباح بسر المکتوم وصدر منه ما یدر عن المجانین فطلق زوجته فی هذه الحنة فی الحکم (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعیه لا یقع علیه طلاق ولا یطالب بصداء اذا کان الحال علی هذا المتوال فانه حیث یذنب جنون والجنون فنون (سئل) فی رجل تشاجر مع أبی زوجته فقال له اننت حق ابتک وهو المهر المؤجل تسکن طالقنا لا فقال لا أقوت من حقها ولا فلسافا الحکم (الجواب) المشاجرة هنا تدل علی حط المهر عنه ورافیت علی طلاقها علی فواته مهرها بمعنی حطه عنه وجوابه فی الحال انه لا یفوت منه شیأ فلا یقع طلاقه المذکور لانه لم یوجد المعلق علیه فورا (أقول) یعنی لا یقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة علی الفور قال فی التنویر وشرط للحث فی ان خرجت مثلاً یرید الخروج فعله فورا اه (سئل) فی رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا یتزوج علی امرأته فلانه فهل اذا زوجته فضولی وأجازه بالفعل لا یقول لا یحث (الجواب) نعم لا یحث وبه ینتی کافی الدر المختار عن الخانیة (سئل) فی مریض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقاً بائناً بسؤالها ثم مات فی عدتها فهل لا ترث منه (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها لارثته (سئل) فی رجل ساکن مع عمه فی دار فلف بالطلاق انه لا یساکن مع عمه فی داره ولم یعین اهل بکرها ویرید ان لا یقسمتها واقامة طائفة بینهما وفتح کل واحد منهما بابا لنفسه ثم یسکن کل واحد منهما فی طائفة فهل لا یحث الحالف بذلك (الجواب) نعم قال فی البحر ولو حلف لا یساکن فلانا فی داره وسمى دارا بعینها وقسمها وصرب کل واحد منهما ما حاطا وفتح کل منهما بابا لنفسه ثم سکن الحالف فی طائفة والاخر فی طائفة حث الحالف ولو لم یعین الدار فی عینه ولكن ذکر دارا علی التסקیر وباقی المسألة بحکمها یحث اه (سئل) فی رجل قد قله کمرسی فاتفق مزید بانذره وحلف بالطلاق الثلاث انه ان کان لم یأخذ رزیداً کمرسی المرقوم تسکن زوجته طالقاً فظهر الکمرسی عندا العیر فکیف الحکم (الجواب) مقتضى لسؤاله علی طلاقها علی الشرط ان ینفی وجود الکمرسی عندا العیر یحتمل انه بعد أخذه دوعه العیر فصل الشک والنکاح یتیقن فزول بالشک الا ان یتحقق عدم أخذه ولو بالبينة وان کان نفياً قال فی الخ وعلی التنویر بالبينة تقبل علی الشرط وان کان نفياً کان لم یجنى صهر فی البسالة ثم مرأى ~~هذا~~ فشهدوا ثم تجسس فبطلت وطلقت اه هذا ما طهر لنا الا (سئل) فی رجل طلق زوجته المریضة المدخول بها فی صحته طلاقاً بائناً ثم ماتت فی العدة فهل لا ترثها الزوج المیزور (الجواب) نعم قال فی الکرمین بطلت رزیداً مریضاً طلقها وجعياً أو بائناً مریضه وماتت فی عدتها ورث اه یتدبرونه لانها لو دلت علی مریضتها فی عدتها ترث الزوج لانه بطلاقها یاها رضى باسقاط حقها من

للاب معیه اذا کن ر وعصبة موضوع هذه لعصبة فهم والله أعلم (سئل) فی صغیرة زوجها أخوها فبطلت ومثله فخرت نصف غیر بغيره ودمی روحاً خالها زوجها بوجوه بوجوه عن یها فلاحبار لها وادعت انه زوجها بالولاية لعیبة مسافة القصر ونها حیدر فبطلت اثبت الزوج دعوى بطل خیرها فلا وهل اذا تمکن له بیبة وادخلها علی ذلك تحل أم لا (أجاب) نعم اذا اثبت اروح دعوا ینال حیاره لانه یكون بانه عن الاب فیکمل الاب هو البیة من نکاح وقد نصوا علی ان غیر الاب واجدا اذا زوج العیر أو

لصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيرته وثبوت الولاية له بالغبية المحوزة لذلك فلهما خيار البالوع لانه زوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل
زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة لا جازة للاحققة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق
ولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب للاخ فافهم
والله أعلم (سئل) في بالغة عاقله خطبها أخوها وزوجها الغير كفو هل لايتها لا اعتراض وفسخ (٤٣) النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب)

نعم اذا طلب الاب ذلك فزق
القاضي بينهما وبين الزوج في
ظاهر الرواية سواء دخل
بها الزوج أم لم يدخل مالم
تلد أو يظهر حملها ولا مهر
لها قبل الدخول وروى
الحسن عن الامام انه لا ينفذ
النكاح من أصله قال في
الخانية وهو المختار في زماننا
اذ ليس كل قاض يعدل ولا
كل ولي يحسن المرافعة وفي
الجشو بين يدي القاضي
مذلة فسد الباب بالقول
بعدم الانعقاد أصلا اه
وهذا اذا زوجها أخوها
بأذنهما أما اذا كان بغير أذنهما
فردته برتد ردها ولا حاجة
الى لتفريق والاعتراض
من الاب لانه فضولي فيه
وان أجازته فهو كباشرتها
بنفسها فلا ينها طلب الفسخ
والتفريق من القاضي
فيفرق بينهما على ظاهر
الرواية وعلى رواية الحسن
لا حاجة الى ذلك لو قوع
النكاح غير نافذ من أصله
والله أعلم (سئل) في بكر
بانعق زوجها أخوها لاتها
من غير كفؤ بأذنهما ففسخ
من له حق الاعتراض
نكاحها منه ثم زوجها من

ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طالق على ألف مذهب ولا نية له فهل وقع عليه
بما ذكر طلاق واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا اذنهما حيث لم يكن مسبقا منها بطالقين (الجواب)
نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة
للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو
الروح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى الشلبي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول
لزوجته أنت خارجة عن طاعتى فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا يقع الطلاق أو
كتابة فيقتصر الى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل
وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فبين سبق لسانه واقع أى في
القضاء ثم قال الكمال وسيد كرى أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوناق يدين فيما بينه وبين الله تعالى
مع انه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح أما
على تقدير أن يكون من الكتابة وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا الابالنية فقد صرح في الوجيز
البرهان ألا تخم انه لو قال فسخ النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الابالنية ولا يخفى أن قوله أنت
خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار أن المخطئ هو الذي أراد النكاح
فجرى على لسانه الطلاق أو تناقضا بغير عالم بعينه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقطاه (سئل)
في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية واربدن بوش أول يعني روى طالق وروى طالق وروى طالق وروى طالق
العدة بدون اذنهما ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول رجي
كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود رجعية من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها وحلف
بالطلاق الثلاث ليتزوج ولا نية له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فاف
الحكم (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياتهما اذا لم يتزوج وفي
هذه الصورة اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يبر بالعد كمنقله (سئل) في رجل خاع زوجته ثم سئل كيف
طلقتها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسيبها ولم يزد على ذلك ولا سبق له
عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد ردها بعصمته بعقد جديد مرضاه فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بحوايه المذكور
(الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب)
نعم طاهر رجعية في صحته ثم ماتت في العدة يرثها زوجها عبادية من الاحكامات في
الطلاق ومثله في العلاء من طلاق المريض والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلبة
واحدة ولها بدمته وأخر صداقتها تريد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها
في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروى طالق بالثلاث
وسنت فقامت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه
بغرضها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في
رجل قال لزوج أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالق فقال لاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع

وبدخولها بصلح النكاح اشدي وليس لذلك معارضتها (أجاب) تزويجها بأذنهما كتر زوجها بنفسها وهي مسئلة من نكحت غير
نفسه ورضى أو يأن في اختلاف الفتوى فتنى كثير بعدم انعقاد أصلها وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعارج معزى الى قاضيان
سيرة ومختار لفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وقوله فخر كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن
رعيته والجشو بين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد أكرت علماءنا من المنقل في هذه المسئلة فعلى هذا

النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان لا يولي الاغتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فإذا لم يوجد ففسخ الأول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الأول ويعد عقد الثاني إن شئت وحدهما علم أن الفتوى على رواية الحسن فاعمل به بإبقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في تيمية ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفؤ وهل اشيج بلادها أن (٤٤) يحجر عليها ويمنعها من التزوج لزوجها هو لمن أراد وياً كل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع

عنه شرعاً (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الحاكم أيضاً وأما شيخ البلاد فلا قائل بولايته في النكاح من سائر العبادات تجزأ على ذلك كان نكاحه باطلاً وأكله الهرامياً كلى في طائفة سائر السعير بإجماع نكاح الشراء الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فذلك لا يمتنع عنه فهو بغير شئ ذلك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء شافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لاب أخته بقصة حيث لا أب ولا جد ولا شقيق قاتل لاخ تزوج فسق ولا ولاية له فاسق عند شافعي ولا يصح عذرهم من غير الاب واجد تزويجه بدون ميراثي وقد أشكت المسئلة على و مرادى الاحتياط سندكم حيث لا سبيل اليه عند روافيه فما بقوه بحسن القول ولا فعل ومنه حسب الاحوال ومن حوى خصائل السكول مع ورسيل من مقادير

عليه الطلاق (الجواب) حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته لم يزوجن عليهما ثم مات ولم يزوج عليهما فهل ترنان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم أطلقك أو ان لم أتزوج عليك فانت طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات وترتبه ولو ماتت هي لم يرثها شرح الملتقى للعلاقى من طلاق المريض (أقول) والفرق انه بموته تبقى أحكام الزوجية لوجوب اعدة عليها بخلاف موتها لو كان لها أن تغسله ولو ماتت هي لا يغسلها (سئل) في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبها ومشير البها وحى طالقة لثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شئ على الاخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الخاتمة آخر كتاب الطلاق قبيل فصل السكيات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فقلعه حلف بطلاق غير ما كان القول قوله اه (أقول) وكتبت على مسألة الخاتمة هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في أول باب الصريح قيد بخطابهم الخ كلاماً حسناً ووفقت بينه وبين ما في القنينة عن المحيطار جل دعت به جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كذا بافية ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته ايرحلن من القرية فخرجت منها وتجاوز عمرانها بزوجته وعياله وأكثرت معتمة مودوا به ولو ازم مسكنه وسكن في قرية غريبة هامة ثم أراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحيمي من الايمان أجاب لا يقع عليه الطلاق حيث بر بيمينه ورحل مجاوزا العمران بالاهل والاث ولا يبق لوازيم السكن لان الرجول الانتقال عن المكان كذا كرنا في عرف اه في القرى وفي المعتة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى القمري ناشئ من الايمان فراجع (سئل) فيما اذا دفع زبد لعمر وأمانة ليوصلها بكر فلما طال به بكرها أنكرها وحلف ساهياً بالحرام انه لم يدفها زبد له ثم تذكر أنه دفعها فهل تقع عليه طاققة بائة (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي العلائق على التنوير والملتقى عن الفتح (سئل) في امرأة طلقها زوجه ثلاثاً وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقة امراة تزوجها شرعاً ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بالايحاح الحشفة مع التقاء الختانين ثم وهبه منها وانفسخ النكاح وانقضت عدتها فهل تحل الاول * (الجواب) * نعم والمسألة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشياء في فن الحيل (أقول) ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كفء لها كمنه في الكفء (سئل) فيما اذا حلف زبد بالحرام أنه لا يحصد أرض عمره وفصدها وبانت وانقضت عدتها ببايحيض ثم صلقها ثلاثاً فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو لا يمتنع الى يستبان كان الواقع به أو رجعي كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن ما دامت المصلحة في عدة فقول له أنت طالق ثم صلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو خالها على مال ثم قال أنت صاقي وصاقي بزوجي وكذا لو طلقها ثلاثاً بعد ما بانها كذا في النهر (سئل) في رجل صلق زوجته بغير اذن من عدتها ثم صلقها ثلاثاً في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تمسك بزوج غيره (جواب) نعم كفي في تقدير (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل

فصل * ربه عدد عقد غير عدل وعقد غير الاب والجدوما * يقول نعمان امام العلماء فعله
ان تزوج بنت القوم * بغير مهر ذمها ينبغي
عن ما حدثت ابنة مسنة * جواب حق في صدقها
في غير حرث اباء * حتى يسهل تداركها
ويستحب له نكاح الحبل * وعقد الفرج بها تحل
ينعقد النكاح بالفاسق * في مذهب نعمان باتفاق
كذلك اجمع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لدى الاعلام

فالأخ لا إذا ما وجدنا * أولى بها منزلة ان يعقد
 فالحيلة التزوج مرة ثلثا * مهر وأخرى بالذي قد أبدلا
 وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا من بوره
 فلهذا قلده السلامة * من كل ما يعقبه الملامه
 وعند نقص المهر منه يبطل * ان كان نقصا فاشيا يتل
 حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مشل يوجب التبيننا
 هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
 ولم يضق امر على العباد (٤٥) إلا أني الوسع على المراد

هذا ولولا مذهب النعمان
 لضاق حال الناس في الاحصان
 قاله يسقيه سحاب الرجه
 كحل جلا عنهم شديدا لغمه
 يارب خير الدين برجوا الخاتمه
 بالخير فاغفر ذنبه ياراجه
 قوله ينقد النكاح بالفساق
 أي بعقد الاولياء الفساق
 ففيه حذف الموصوف
 وابقاء الصفة وقوله فالأخ
 إلى آخره الأخ مبتدأ أخبره له
 ان يعقد وما نافية وأولى
 نائب فاعل وجد وألف
 وجد اللام طلاق كألف
 يعقد أوفوه فالخيلة إلى آخره
 معناه ما صرح به علماء وبنات
 الاحتياط في غير الأب والجد
 أن يعقد النكاح مرتين
 مرة مهر ومرة بلا مهر فيصح
 النكاح يقين لانه مع
 التسمية بما يقع بدون مهر
 المثل فيكون باطلا ومع
 عدمها يقع بمهر المثل لا بحالة
 فيصح قطعاً وأنه أعلم (سئل)
 في امرأة تيب وكنت رجلا
 أجنبيافي تزويجها من رجل
 فنقص الوكيل عن مهر
 مثاهاهل لا خبها شقيقتها
 الاعتراض فيكامل الزوج
 مهر المثل وان امتنع يفرق
 بينهما (أجاب) نعم للأخ

فعله المزبور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم قال في الكنز وزوال المالك بعد اليمين لا يبطلها أي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها بعد
 التعليق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجدا الشرط طلقت بجر وتتمام الكلام فيه (سئل)
 في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة خلف أخوها بالطلاق من امر أنه أن لا يصير هذا الشيء
 ولا تذوقه أخيه فصار ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فإذا راجعها في
 العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمته أولا (الجواب) نعم طلقت طلقة واحدة قال في الخلاصة
 في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا
 فلانا أما اذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النافية اذا أعادها في
 العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والحالة
 هذه تعود إلى عصمته فتاوى الرحيبي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لا النافية
 أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لانه صار يمينين وكذا في الصورة المسئول عنها الآن يقال انه
 فيها يمين واحدة لان قول الخالف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأن المحلوف عليه
 شيء واحد فتأمل ولا تجمل فالمحل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل
 بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليها طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة برضاها بعقد جديد
 فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج الاباذنه ثم قال لها أذنت
 لك بالخروج كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا تخرجي بغير اذني أو الا
 باذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاى شرط للبر لكل خروج اذن الاغرق أو حرق أو فرقة ولو فوى الاذن مرة
 دين وتحلل عيने بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك
 صم عند مجده وعليه الفتوى ولو ألجئته اه علائى عن التنوير من باب اليمين في الدخول والخروج (سئل)
 في رجل به داء الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكرر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله
 لدى يئنة أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع اذا طلق امرأته في حالة
 الصرع لا يقع طلاقه كذا أوجب صاحب المحيط عمادية من الاحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأة
 اتهمت زوجها بأنه أخذ لها أمتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذها ذلك
 فترافعا لدى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله
 بالبينات الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت اقراؤه بالأخذ بعد حلفه على عدمه فوقع
 وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف
 لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في غرة محرم السنة التي تليها فما
 الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك قاضيان والمسألة في
 البحر من الامعان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلقن زوجته بعد العيد يعني عيد رمضان سنة
 كذا ولم ينو الغرور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العيد بطلقة رجعية وراجعها في العدة

أن يفرق بين أختهم بين الزوجات لم يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب التنقيص عن مهر مثله والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج
 عن ذلك ثم حصل التفريق بعد الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا تثنى لها فالحاصل اما يكمل مهر المثل فتستمر حليلته والا
 يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج إلى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما اذا شهدت على خياره لو غي
 نكاح غير الأب والجد وقت بلوغها ولم تتقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تحسب منه من نفسها كما في الشفعة وأما

أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبه أبعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئاً يسمى ملا كأودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخاذ طعام به ولم يتم أمر النكاح هل للغائب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فإن أذن لهم باتخاذ طعامه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعامه وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرًا بالغة وجرى (٤٧) بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد

عها عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباهما حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أريد ما وقع عليه الرضا أولا فوكلت والدها وزوجها بحلف عليه هل يلزم المهر الا قول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عها لها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عها لها بغير وكالة سابقة أو آجزة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ماسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكت ثم وكلت الأب فالنكاح هو الاول وتثبت التسميتان في الاصح لأنها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقيه أبو الليث يجب كلا المهرين وذكر في المنية أنه الاصح وذكر عصام أنه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافاً وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا إذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدلالة حلفه عملاً بقول عصام والقاضي وهو مقصود

وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة من تركته شيئاً والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يزوجه ابنته البالغة الا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كف عجمي المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكورة الا باذنه الا للحمام ثم نقلها إلى دار أمه ثم غاب فخرجت من دار أمه إلى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد ساكناً مع زوج أخته في دار واحدة فقال له زيد على الطلاق ان انتقلت أنت ما انتقل أنا أو يزيد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وانما لم يقع وان وجد من الخالف الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المسترتب على انتقال زوج أخته فإذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضح التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه أنه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها فإنه ينتج أن دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليق سهدين وكذا ان نوى تقديمه وعن أبي يوسف أنه يتعلق جلال كلامه على الفائدة فتضمير الفاء والخلاف مبني على جواز حذفها اختياراً فأجازه أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول الخالف في السؤال المار ما أنتقل أنا وقع حوايا لان الشرطية ولم يقترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله ان انتقلت أنت بل هو منجز فصار كأن الخالف قال على الطلاق ما أنتقل فإذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده الا أن ينوي التعليق فبدن أي يقبل منه ديانة لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضاً قول باب الكليات عند قوله فتطلق واحدة رجعة في اعتدى واستبرأ في رجل وأنت واحدة فقال ما نصه وأطلق في واحدة فإذا دانه لا معتبر بأعرابيه وهو قول العامة وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا يلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير داني دفعنا ونصبا فيحتاجون إلى الفرق اه فإيه تأمل فان مقتضى التعليق عدم اعتبار الاعراب هنا أيضاً الا أن يقال ذكر الفاء لا يسمى اعراباً لان الاعراب ما يعتري واخر الكلام من التغيير أو الاثر الظاهر والفاء كلمة ترتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها اعراباً وفي الاشياء من قاعدة اسماء الكلام أولى من اسماء ما نصه وليس منها ما ألقي بالشرط والجواب بلفاء فتأمل قول التعليق لعدم امكانه فيتنجز ولا ينوي خلافاً لابي يوسف اه هذا ما طهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أبيه أكثر مما يتلاءم معي في السابق فصد ذلك أنه لا يزوجه في معاشرة بية أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينعزل عنه فهل إذا عاش بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساوياً به لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

بلاسيب وقد اقتصر عليه كثير من الاصحاب في مصفاتهم وفي ايجاب التسميتين بخلاف الزوج والله أعلم (سئل) في تيمم زوجها ابن عها معصية بدون مهر مثلهما قبض أكثره وماتت وبلغت هل لها طلب مهر مثلهما والرجوع بما دفعه الزوج لابن ابن عها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد نكاح يزوجها أم لا (أجاب) أعلم أنه ان كان بغير فحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بغير يسير يصح لتساهل مربيه وليس لابن ابن عها قبض من المهر وترجع به على الزوج وهو أي الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن ابن عها ان كان تركه

والأما خوت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة سنين والآن ولده يطالب المخطوبة بما دفعه أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم تقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم * (أجاب) * ما قبضه الأب واستهلكه دين عليه يطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال (٤٨) هذه والله أعلم * (سئل) في امرأة أبي آقاربها أن تزوجها الآن يدفع لهم الزوج كذا

فوعده به دل يلرم آم لا
 * (عجب) * لا يلرم ولودوم
 نه آن ياد نه قاتما وها سا
 لاه رشون كفي ابز زيه
 و ذيره او نه علم * (سئل) *
 في رجل تزوج امرأة بمهر
 سائل ان معه كرايمه هل
 يجب ما جعله للمهر أم لا
 * (عجب) * لا يجب ما جعله
 للمهر وما يجب ما اتفقا
 عليه وهو مهر وثماده
 سمعنا لله علم (سئل) في
 رجل تزوج زوجة بماله
 وشر من محبرة جماعة
 بعدد ما كان يحضرون
 ثم توضع زوج مع الارب
 عشر في ذلك الحكمة
 بعد ذلك كجربا على
 سبعين خشية من كثرة
 المهر ففعل فمهرها الاون
 اء بطر بالتمية التي
 * (عجب) * فمهرها اون
 وهو المائة وعشرون
 حيث ثبتت امره بمائة
 رباقر رابو ونكوه
 عن ابي بن وهب علم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة على
 خمسة زعمين لا بها
 وشر من كسوة خمسة
 لعنه الله جميعهم
 في ذلك الحكمة (عجب)

نعم (سئل) فيما ذالحلف يزيد بالطلاق الثلاث انه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم طهر انه قال لعمر والكلام المعين باقراره لدى بيعة شرعية والحال انه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجابه به لدى بيعة فهل حيث كان الامر كذلك يقع طلاقه المزمور (الجواب) نعم (سئل) في مدبوس حلف لداثنه ما بطلاق الثلاث ليوذين له ديسه يوم دخول الحاج دمشق أو في ناني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بالامانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع بمغانم الدرهم في زبدية على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم تجد شيئا فقال على الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولم ينو فوراً ولا وجد دليله فهل اذا فتشت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق الا في آخره من حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب) نعم (أقول) لا يقال اذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكور في المتون وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هما من المسئلة وقد قل في البحران المطافعة على وجهين اما أن لا يكون فيه ماء أصلا فلا يحث لعدم انعقاد اليقين وإن فيه وصب فيه يحث لان انعقادها لا مكان البر ثم يحث بالصب الخ لا نأقول امكان الاتيان بالمبلغ ابدى وضعه بحضوره ممكن فلا يحث بفقده بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فحث عند الصب بتحقيق العجز حينئذ وفي مسئلتنا لم يتحقق العجز عند فقده بل في آخر حياته ما على انه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه حلف بالحرام أن ولدها فلا نأ لا يدخل الدار وانه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بانه حلف ان ولدها المزمور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكن الوقت قبيل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدره المدعية على تعقيده ولا بينة لهم ما في الحكم (الجواب) ادعي تعقيب الطلاق بشرط وادعت الارسال فالقول له كفي كتاب القول لمن وفيه أيضا لان طهر شاهده ولانه ينكر وقوع طلاق والمرأة تدعيه والقول للمنكر الا أن تقيم المرأة بينة (سئل) في رجل ضرب زوجته تخيه خلف أخوه بالطلاق الثلاث ان عدت ضربته لا عاملن على قتلك ولم يقصد بذلك فورية ولا تمت قريتنا عليه ثم ضربها "لاخ" نانيا ولم يعامل الاخ على قتل أخيه الضارب فهل اذا لم يعامل الحلف كذا لا يقع عليه لطلاق الا في آخره من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخذها لدى حاكم شرعي ودفع لها مؤخر صدقاتها ولم يطلقها صريحاً فهل لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون الشول في البادية تجمع واحدا منهم قدرا منه وغلب ثم جمع فوجده ناقصا فحلف بالحرام أن فلانا المعين منهم أخذه ولا بينة له على ذلك وفلان ينكر لا خرف فهل لا يسري نكاح فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريرين حلف أحدهما بالطلاق انه لا يملك اشركة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الاخير فسحها علم الحلف لارضاءه وبشرته لم يفسخ فهل لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بشتكين على ذلالت زيدا الخ كم ولم يشتك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم ينجس وعن تركه فهل لا ترث زوجة ونحو نصف المهر من تركه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا أك من حبيب موافق اخوته ولا من لبنها فهل اذا جعل الحليب حبيبا

[illegible]

زوجهها ليل بالقرية بمجماعة من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه اقتضى نكاحها فهل له ذلك أم لا يلزمه التعز بر وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلبها وهل على تعدد براتها جديت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل أو حداثا وتعز بر وهل القول قولها أفتونا (أجاب) لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن عمل بها شيئا (٤٩) مما ذكره قد عصى الله تعالى والقول

قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلوقة الصحيحة واذا رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غصبها منه ويحبس الى أن يحضرها والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبله كيف ذلك فقال قد جئت بها مرارا فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع المهر وتقرر عليه بتسامه وكاله والقول قولها في البكارة نسفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا ولا يقبل قوله في حقها وان قد نها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله أعلم (سئل) في كبيرة زوجها أخوها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ المهر من تركته أو ترجح على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع

أو سمنا أو طجبه أرز أو نحوه وأكل منه الخالف لا يحنث (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية الى البين فتعديبه (سئل) فيما اذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين على آخر خلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فادعى عليه دفع الدين الى ربه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك وبحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله العزى قلت وفي الفصول العمدية قال الزوج بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به شيخنا هو الموافق لما أطبق عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الايمان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله العزى صاحب المتون برقبته شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر المحكم في كتابه البحر خالف ما أفتى به فانه بعدما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدرك عليه بانه صح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعى ايقاع حق وهي تنكر كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضى تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمل في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن العزى ما نصه أقول قال في الفيض للسكركي والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم بان المطلق يحمل على التقييد فيحمل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى ايصال مال فتأمل وفي فصول الاستروشي ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث راضيا للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عدى وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليتأمل اه كلام الرمل وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الرويتين وذلك أولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بانه ضربه وأنكرت خلف بالحرام قائلا على الحرام انك ضربتني فادعى الميثب الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهور ما يكسبه ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرمل والوالدوا العم (سئل) فيما اذا كان زيدا خادما عند عمرو وقال بالتركية الفاظا معناه بأعربية لا أمك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو وقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وولادا فقال عدت عنها وعن الاولاد ولم ينوب ذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال هذا كونه ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحال هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فنحصل أن اللفظ "أحتم" اطلاقا وغيره ونحوه عن النية وعن هذا كونه عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وتعام

(٧ - (فتاوى حامدية) - اول) لأم كالدفع للاجنبي فلهما أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عامها وهو من جملته تركته فيوفي به مهرها والوصى قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج مع زوجته في مهرها الزوج حدة تدعى مهرها عليه ودعي يقول دفعت الى أمك والام تسكر هل لزوجه أن تطالب به بمهرها وهو - ثبت على لامش يرجع به عليها وما الحكم (أجاب) لا ولاية لأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة وصغيرة ولا وصاية لها عليها

فأبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فمن تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طأها البلد آخر وكان يومها مدة السفر أم لا واذا طأها البلد فامتهعت تسقط نفقتها وكسوتها بما متاعها أم لا (أجاب) اختلاف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انهم يجبرون على أن تسافر معه اذا أوطأها المنجمل وذكري جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار (٥٠) وتبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال

و عليه الفتوى وفتى بعضهم أنه اذا أوطأها المنجمل والمؤجل وكان مأموئله أن يسافر بها والا فلا قال صاحب المحقق في شرحه وبه يفتى وقد فتى شيخ مشايخنا اشهاب الخليل فاطعاه بصورة افتائه حيث لم يكن للمهر أثر في زواجهما مهر حل أو مؤجل وكان مأموئله عليها وكل الطريق مثله نقلا حيث راد وليس لها الامتناع حيث كان الامتناع فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعه وتكرر الزفاف بدليل كدوم مسطر في رواية وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن هو عصره به ويحسن فتى به اوافقه به هجر الرواية وتعد المهر دفع كونه مسموعا به ويكون الطريق أمدا مع العمل بقوله تعالى انكسوهن من حيث كنن واته علم (سئل) "بما اذا بعث الخاطبان في طوبى شي من جنسهما فمقدرا أو مالا تسرع في انفسد ثم حلف بعد معرفة ذلك بزوج نفسه بحسب من يبرر وقت هو ذرية

التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت (أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكريتها هنا تتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كما ذكرنا المسائل المارة ولكن الاولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل) في روى حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فورا بنفسه الى قرية غير هاتم عاد اليها لتل أهلها وأمتعه ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق بزور بعوده كد كروير بخروجه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهلها حنت بخلاف المصر والقرية تنويفانه يبر بنفسه فقط علائق من اليمن في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطالب منزل ولم يمكنه الا انتقل من ساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الحية في فصل المسائل كتنفر رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتعل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا يأماو يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا اه قال في النهري الاصل لاه من عمل النقل فصار هذه المدة مستثناة اذا لم يقرط في طلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو أخذ في انقله شيئا فشيئا فان لم تقفه النقلة لم يحنث ولم يلزمه النقل أسرع الوحوه بل بقدر ما يصير في الا يعرف اه ومثله في شرحي العلائق على التنوير والمقتضى (سئل) فيما اذا كان نزيه ان كبره ان يحكي عنده بالاجرة فلفز يديا بالطلاق الثلاث انه لا يخلجه أي لا يدعه يشغل عند نفسه ثم بعد ستين زارا لابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا بعينه يه و دون علمه ورضاه وتخلية فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث الحل مذكرة فتان تركت هدا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة أو غابت عنه فخرج لا تحب بزويه من نوع في غور ومثاله في الخلاصة قال لانه اكبير ان تركت تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع تقول وان كنت صغيرا نعت التول ولتفعل براز به أجوداره سنة ثم حلف وقال لا مستأجرا لا أتركك في دارى وذا قول اخرج من دارى فقد بدى في نفسه تناوى الصغرى حلف ليخرجن ساكن داره اليوم وسكن طاعة ببيتك في اخر حقه من بيمه على الملقظ بالاسان فبينة حلف لا يدع فلانا يخرج على هذه المسألة فبعبا قول يكون اراء لا يرب لمع فعل قاصيخان وتعامه في رساله الشمر بسلاى المنع تحسين الاقول لمخلص عن محضورا نعل (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخلن دارا به وهي حرة في قواجر وسكن فيها ثم ماتت الاب ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم قول وتقدم موكب دارا ملكه (سئل) في رجل حلف على زوجته با طلاقه لا يبعثها الا الى الحرام وتضي بها الحروح لمر آخر وحرحت ذلك من غير أن يبعثها هو ولا نية له ولم يان اهاها الحكم (الجواب) ان غير بعثه بذلك وقع بمن قبل مسه لا يقع زفه المذكور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها ان يبعثها به حلفه لا يقع في دارى الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محلة أبيها وت في دار لمعوف في داره ثم تضي ذلك بنت من وصابت به وخوها جاب بانه حلف بالطلاق به لا يدخلن دارا به بربورة مع زوجته المذكور على سبيل اسكنى وانه دخلها زائرا ولم يدخلها على

وعليه الفتوى وفتى بعضهم أنه اذا أوطأها المنجمل والمؤجل وكان مأموئله أن يسافر بها والا فلا قال صاحب المحقق في شرحه وبه يفتى وقد فتى شيخ مشايخنا اشهاب الخليل فاطعاه بصورة افتائه حيث لم يكن للمهر أثر في زواجهما مهر حل أو مؤجل وكان مأموئله عليها وكل الطريق مثله نقلا حيث راد وليس لها الامتناع حيث كان الامتناع فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعه وتكرر الزفاف بدليل كدوم مسطر في رواية وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن هو عصره به ويحسن فتى به اوافقه به هجر الرواية وتعد المهر دفع كونه مسموعا به ويكون الطريق أمدا مع العمل بقوله تعالى انكسوهن من حيث كنن واته علم (سئل) "بما اذا بعث الخاطبان في طوبى شي من جنسهما فمقدرا أو مالا تسرع في انفسد ثم حلف بعد معرفة ذلك بزوج نفسه بحسب من يبرر وقت هو ذرية

هل اقول قوي ثم قويه (أجاب) تمون قويه كصريحه فصح ن وعبره يعنى بينه معاد بأنه المملوك وهو أعرف بجهة سبيل تليد ونية (سئل) في من قبض مهر بنت تحب له من زوجها لا وركه سابقا ولا حازة لاحقة واستهلكه وماتت عن بنت وأم ومن دكر من زوج من هذا الحكم (أجاب) علم ان في قبض مهر بنته لا حنن والمذموم كالمذموم الى الاجنبى فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يزوجها به فبذلك

بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه ما لسته غايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشبه عليك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحريم والحاصل ان الزوج له مطالبة المهر بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فالبنات النصف والام السدس والزوج الربع وللم ما بقى كما هو الحكم في سائر تركتها وبر الله أعلم (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا (٥١) وسواء دخل بها أم لا وكانت بكر بالعدة ولم

يدخل بها وزوجها ولم تنس عنها قبضه واذا كانت كبيرة ثيبا لا عليك المطالبة به الا بوكالة عنهما دخل بها أم لا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم هل لابها المزوج المطالبة بمهرها وحسبه أم لا (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيجبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) فيما تعرف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا معلوما مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في حمامها وأجرة الماشطة وغن حناء وغير ذلك ومبلغا آخر تنجيد لحفاؤها وفرشها وتبييض أو ايها الخناس ورساله طعامها إلى بيت العروس اليه البنات اذا استمر ذلك بين أهل بلده قدما وحديثا بحيث اذا

سبيل السكني وأنكر كونه حلف كما ادعت فطالب من المدعية بينة فأثبت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب) حيث اتفقنا على أصل اليمين واختلافنا في القيد فبالنظر الى القيد صار الرجل مدعيا والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد المذكور فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكني دفع منه ادعواها ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل السكني شرطا واختلافنا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كافي التنوير وغيره (أقول) أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكني في هذه الصورة وأنكره فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فسمع لان البينة على الشرط المثبت وأقول أيضا ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعيا وان البينة تطلب منه لانها تخالف ما في القنية من باب الدعاوى والبيانات في الطلاق راضا البرهان صاحب المحيط بما نصه ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بايهما كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القنية مكتوبا عند آخر العبارة ما نصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع اليمين تأمل جدا اه ما رأيت وقد نقل في البحر عبارة القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها وقال لا يثبت ان شربت مسكرا بغير اذنك فمرك بك يدك فقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينت المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فمعن النظر في هذا المحل وتهمل ولا تعجل

* (باب الخلع والطلاق على مال) *

(سئل) في امرأة اختلعت من بعلمها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعت له في المجلس ثم دفعه لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا واقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها وسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح كزوجه من المتون قوه مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا وغير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية لا نفقة اعتد فاقم الاستسقاط لعدم دخولها تحت العموم لانهم لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليه حينئذ تسقط وأما السكني فلا يصح اسقاطها بحال لانها في غير بيت الطلاق معصية الا اذا برأته عن مؤنة السكني ون كانت سكة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فقهنا نقدر الى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في دية الخلع بعض اخصار (سئل) في امرأة بعثت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي عشرة شهور بئته بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو بعثته على نفقة واحدة شهرا

رد روح لا يرسل شيئا من ذلك بشرط نفى ذلك وقت العقد فهل يكون هذا خلافا لتوهم المعروف عرفا كالمشروط شرط فيكون رخصته أم لا (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط بوجوب الحق ما ذكرنا المشروط فيقول الامر الى أن ما ذكرنا بطل فقتضاه في أنه كآثره تزوجها على ان يبلغ ابني سمها من النذر وعلى المبلغ التمسعي بأسروص حتى تصرف في الختام وأجرة الماشطة وغن الحناء وعسر دنت والمبلغ بذى ينجده فرشها ويبيض به أو به وارسال الطعام ليهيئون كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء

معلوم القدر من الدراهم كان لازماً لزوم المهر للعلم به وعدم جهالة وان كان مجهولاً لارادة ما صرف أجره للعمام والماشطة وعن الخنا وغير ذلك في وقته أو جب فساد التسمية إذا لم يعلم كم أجره للعمام وكذا في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كالمهر المقر ومشهور هذا إذا ذكر على سبيل أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالسكينة إلا أن يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة لأنه من مسمى المهر لأنه يوجب فساد (٥٢) التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالصريح في ذلك قال فيها رجل تزوج امرأة

وهي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها اه (أقول) وفي حاشية الدر المختار للحلي أن ما شرطه يكون ديناً عليها أي فله أخذه منها إذا أسرت ونظيره ما ذكره في البحر لو تركت الولد على الزوج وهو رب فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الومان الولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليها بحصته ثم قال في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أي برىء من نفقة الولد إلى سنتين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كذا في الخاتمة وتتمام الفوائد فيه (سئل) فيما إذا كان لهند بنت صغيرة من زوجها زيد نفقة العاهة على براءة ذمتها من مؤخرها عليه وعلى أمته عتمة وأومق وبعد تمام ذلك تسكفل أبو هند بالوكالة عنها بنتها المذكرة كورة بجميع محتاجاته إلى سبع سنين بالرجوع عا عليه بشئ والحال أن ما ذكر من التسكفل لم يكن زيد خالعتها عا عليه ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم يكون التسكفل المذكرة غير لازم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما أفق به قارئ الهداية (سئل) في رجل خلع زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عتته ثم قبضت منه كذا من الدراهم نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاج إليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع وانقبض صحها (الجواب) نعم قال في التنوير ويسقط بالخلع والمبرأة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح إلا نفقة العدة إذا انص عاها (سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بافقا الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردّها عصمته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فليس له مراجعتها إلا برضاها وعقد جديد الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن والخلع من الكليات فيعتبر برفيه ما يعتبر فيما تنوي وشرحه للعلاني (أقول) ظاهر قوله فيعده برفيه ما يعتبر فيها أنه لا بد له من النية ولكن قال في البحر نية العا في الخلع واجبة شرط النكحة إلا أن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغلب كون الخلع بعد مذكرة الطلاق فهو كانت المبارأة أيضاً كذلك لا حاجة إلى النية وإن كانت من الكليات وإن لم تكن كذلك بقيت مشروطة في المبارأة أو سائر الكليات على الأصل اه وذ كر قبله عن شرح الوقاية أن مبارأة بالهزم وتركه خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها في فتح القدر بأن يقول بارأتك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرزاية اه (سئل) فيما إذا خالف زيد بالطلاق الثلاث على جروحه لا يدخل دار زيداً انعمت ثم خلع زيد زوجته من عصمته بعوض معلوم ودخل عمر والدار وحكم قاض سافعي بالحلل آمين وعادة زوجته ما به بعد شرعي وبعدم وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكماً شرعياً لمؤ نقام مذهبه مستوفياً شرائعاً وأنفذ حكمه كما حنفى وكتب في الدعوى الصحيحة بكل من أحكمين حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل به ما بعد ثبوت مضمونها بلوجه شرعي (الجواب) نعم يعمل به بخبرين كورين بعد ثبوت مضمونها والحكم المذكرة كور نافذ صحيح ارتفع الخلاف في تعيين الافة في هذه الخدنة (سئل) فيما إذا طلق زيد زوجته طلاقاً واحدة على براءة ذمته من مؤخرها مستوفياً ما هو وتريد لا سلطاناً بمؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلاقاً بائناً وليس نهائياً (سئل) نعم وقع على الخلع وبطلان على مال وهو أن يقول الزوج طلقتك

على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه وقد جعل في البحر تسمية الثوب بنوعا وقد راع فيه صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله وحمله على العدة لوجه الكلام وينفي الملام والله اعلم (سئل) في صغيرة سنها نحو تسع سنين زنها ولدها على زوجها قبل قبض جميع مجمل صداقها والآن يريد استردادها إليه والمطالبة بالمحل وهي تدعي البلوغ ونهائه عن قبضه هل يقبل قوله في البلوغ حيث احتمل ومنع الاب من المطالبة أم لا (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحل هذه والله اعلم (سئل) عن والد بكر صغيرة زوجها غير رقبيل له قدر النكاح

هل يصح اقراره بقبضه فلا يصح قراره بذلك من ذي الاب أن اقراره كان كاذباً تصح دعواه بذلك أم لا او تصح كسب الخد في ذنب (أجاب) نعم يصح قراره بقبض المهر وحال هذه ولا يعتبر قوله في الاقرار كان كاذباً ولا تصح دعواه به عند الامام الا عليه ومحمد بن منصور وسحن بن يوسف تحليف المقر له فيخلف الزوج على قوله أنه ما يعلم ان اقراره كان كاذباً وعلى قوله الفتوى كالمهر مصر به في غلب مذهب والده اعلم (سئل) في تزويج الاب بقبض مهر بنته من زوج محكمه (أجاب) قال في البحر واقرار الاب بقبض الصداق

عند انكارها وعدم البيئة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والا فمقبول رفق البرازية أقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب عاك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرا والذي يخبر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وصدق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وصدق البكر البالغة فيه خلاف والا كثر على صحة ما لم يتقدم منها نهي فاعتنم هذا الخبر والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أنفق (٥٣) عليها منه وصرف على باب القاضي فهل

يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضي ما هو أجرة لاهو وشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضي اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منه لاضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أجاز يدوكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائتا غرش وأصره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاه له ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه أو ثلثها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصا ديننا عليه فيسور ويقسم على سرائض الله تعالى والزوجه بما تركت لنصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطعة فمضغ

أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا أو يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق باثنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاق بائن لانهم لا تسلم المال الا بتسليم نفسها وذلك بالبينونة مخ من الخلع قالت لزوجها أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا رجعيا يقع باثنا لا مقابلة بالمال وكذا لو قالت أبرأتك عما لي عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق باثنا بغير من الخلع (سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذي عليه بسؤالها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها وعن ورثة غيره فالحكم (الجواب) ينظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث مالها فاي ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في الخاتمة والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وقد كثر نجم الدين في الخصال المرأة اذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو غير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لان الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لان الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانهم ماتت من حق سائر الورثة ولا يتهمان في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ماذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر من ثلثه في المحيط اهـ (سئل) في صغيرة مقيمة عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركته فالحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلوليها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها أطلاق في مالها فشمعل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح اهـ بحروفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ ومثله في شرحي التنوير المصنف والعلائي (أقول) حاصله انه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا كره في البحر حيث قال وقد كثر صاحب المنظومة أن ناع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المبرور ترولا ميراث لها (الجواب) نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوجه مريض فالخلع جائز يسمى قل ذلك أو كثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعد ما عادية من الأحكام من كتاب

نكاحها على مذهبه ائقائل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طاب ما هو واجب له ورد ما قبضت واجبه شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم (سئل) في سيدة اتي سائر ذواق كا * رجوع جوابا شافيا قنبا كا هل يلزم الزوج بمالم يجر * بذكره تسمية في المهر من أبيض أو أزرق وغيره * تسمى لادمتهم بمحض خيره (أجاب) الحمد لله الحميد الصمد الواحد الفرد الذي لم يلد ولا يولد لا يلزم الزوج بمالم يذكر * من أبيض أو أزرق أو غيره

والغرض ما هي وقت العقد * أو زيد من عرضها أو نقد هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خبير الدين مصليا وحامدا مسلما
 * مجالا مقام مكرما (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بمهرها المشروط تجليه بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت وتطلبه من الزوج
 وهو يدعي إيصاله للاب في الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام
 عليها وحاصل ما هو المرضي فيها للمائنا (٥٤) فأما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فقد اتفقوا على انه لا يقبل قول الزوج

الطلاق (سئل) فيما اذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكرا ما لا يقبلت الزوجية الخلع فهل تطلق
 وبرئ من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذكرا ما لا يقبلت المرأة طلقا لوجود الايجاب
 والقبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والا أي وان لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج
 ما ساق اليها من المهر المنجل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب
 اعتبار بقدر الامكان در من الخلع ومثله في التنوير (سئل) في وكيل شرعي عن امرأة خالعتها مع زوجها
 على براعة ذمتهم من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة قروش في الذمة
 فهل يكون الخلع صحيحا (الجواب) نعم وفي فتاوى الخافق سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين
 يكون مستقلا لحقوق الزوجية أم لا (أجاب) اذا وقع الخلع بلفظ الخالعة كخالعتك لا بلفظ خالعتك فانه يكون
 مستقلا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام
 الموكل ثم قيل لانه اذا وكت في الخلع بلفظ الخالعة يكون قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما يمكنه
 التوكيل وبذلك لو كاله وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به أنها كالبراءة
 تقتضي البراءة من الجانبين لانه ينبي عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل
 صاحبه حق ولا تقع المذعة فكأنه قالت وكنتك في أن تخلصني من زوجي على وجه تقع البراءة بيننا من
 الجانبين والتوكيل ببراءة جازية وقد أوضح في بحر الفرق بين خلعك وخالعتك من وجهين الوجه
 الاول ان خلعك لا يتوقف على لقبول بخلاف خالعتك الثاني لا براءة في الاول ويرأى الثاني انه بحر
 وكنتك في شيء عاين ان قوله لا يتوقف على القبول أي اذا لم يكن بمقابلته مال لما قدمه في البحر اول الباب
 من لا بد من نقول من حيث كان على مال وكان بلفظ خالعتك أو خالعتي (سئل) فيما اذا قال لزوجته ان
 برئتني مما لك عني فمت طالق فقلت في مجلسها برئت الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة (الجواب)
 نذ فتى نعم لانه اسرج يهندي قارئ الهندية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها برأتك
 أو برأتك لله صحت البراءة ووقع الطلاق سوء علما وأحدهم ما مقدار الحقوق أولم يعلم لان البراءة عن
 الجهولات صحيحة عنده اه وتنعقد في المنقومة المحبة أول باب الطلاق مدخوله سألت طلاقها فقال الزوج
 برئتني عن كل حق لك عني حتى املكك فقالت برأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في
 فور ذلك ضقتك واحدة قالوا وقع واحدة بائنه لانه طلقها عوضا عن البراءة ظاهر افاضنا (أقول)
 ما ذكر من صحة البراءة بقوله برئت الله مخلف لما في شرح الملتقى للهنسي وتبعه تلميذه الباقاني وكذا
 انبأني من عدم صحته وفتى به الخير لمبلى لكن أفنى العلامة ابن الشلي بمثل ما هنا مع الايمان العرف جار
 على ان المظن انه كورا ببراءة كنهه قالت برئت الله لاني برئتك وذكراه أفنى بمثله الناصر القافى وشيخ
 الاسلام الحنبلي (سئل) في امرئة معها زوجها على متعة يومت وعلى براعة ذمتهم من مؤخرها خلعا
 شرعيا ثم سئل في بعض الامتعة وامتنعت عن تسليمها سبق لوجه شرعي فهل عليها تسليم بقية الامتعة الخالعة
 عليها موقوفات قيمتها منعت (جواب) نعم دعت على عبد رآبق نها على براءتها من ضمانه لم تبرا بل
 عليها تسليم قيمتها منعت ردت تسليمها فية من غيرت لانه عقد معاوضة يفتى سلامة العوض الخ منق (سئل)

الابينة شرعية لانه دين
 بذمته يدعي أنه وفاء وابينة
 على المدعي وقول قول
 الزوجية لانها منكورة
 والقول قول المنكر بيمينه
 وقول الفقيه واليهان
 كان زوج بيها على
 دخل في فية بجمع منهما مقدار
 ما حرت نعدة تتجمله
 ويكون القول قول المرأة
 فيما زاد على المجلس فذا
 اضردت نعدة بذلك لم
 بها انعم ولا يكون ذلك
 مد عداها ببراءة
 باسبغ نبر اختد ف
 مختلف عادة لازمان
 فهو مختلف عسر ران
 لا خذاف عتور هان و
 أ- لم (سئل) في رجائين
 زوج كل واحد سوليه
 للآخر وتوفى المهرات
 واحدهم لا تصيق خناع
 هن لا تخرج سوليه
 حتى يسلمه في صغيرة
 صغيرة أم لا (أجاب) بحبر
 ولي التي تصيق اجتاح على
 تسليمها ولا يجبر الا بخربل
 كره عليه تسليمه ون
 سائر ما حرت تسليمته
 وبتة ثم (سئل) في براء
 ردت زوج الدخول زوجة

بصيرة فلا تخفى بيق وجوه ذب قوب لا يبق ما الحكم شرعي في ذمتها (جواب) ركبت صمعة سمجة تطابق الرجل فيما
 وسيم المهر ثم ردت قيمته بحبر بغير تسليمه لزوج عن اسبغ من مقرر ينشر لقصى ان كانت ممن تخرج خرجها ونظر اليها ان صلحت
 للرجل امرأته بغيرها وروح وذا لوان كانت ممن لا تخرج امرئ من من نساء فان نها تطابق الرجال وتحمل الجماع أمر
 لا بد دفعها الى الزوج ونقلن لا تحمل لا امر بذمتها ثم أعيم (سئل) في صمعة مرة تحمل وطء خافت من زوجها فهربت من بيتها

أيها فافهم أنهما أمهات يلزم أمهما التعزير بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم أمهما التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وتزويجها حتى تطبق فيسلمها وليها الآخر بما سكاها له بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لانيمة زوج ابنتي الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجه بأذنه لرجل وسمى لها مهرًا وتزوج أخته وسمى لها مهرًا ودخل كل بر وجهته قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل إذا وكلت أختها أو غيره في طلب مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج (٥٥) إذا وكلته في خلاص مهرها من زوجها

يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره إذا لم يملكه فيه بل هو خاص ملكها لا يملك أبوها هبته ولا الأبراء منه وأجمعوا على أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا أن له دينًا على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل أن المهر ثابت بتمتع الزوج لا يبرأ عنه إلا بأبرار وجهته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو ولادتها والله أعلم (سئل) في بكر بالعة زوجها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نفودًا أو أمتعته معلومة أم لا أو أقيمته وهل إذا تعوض لها كرماعين المهري يلزمها أم لا حيث لم تاذن صريحًا ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم أنها أمهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن إذا لم يكن علمه فله الخيار عند علمه به أن شاء قبل النكاح به وإن شاعرده

فما إذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وهو ممن يحتلم مثله نفاع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها على فهل يصح خلعه ولا يقبل جوده البلوغ بعد إقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لا من القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل أقر أنه طلق زوجته ثلاثًا من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وأنها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا أنها تعد من وقت الإقرار لأن تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين أنهم ما يصدقان (سئل) في امرأة سافرت زوجها وأغاب عدة سنين ثم أخبرها ثقتان يعرفانه أنه طلقها طلقة واحدة وتوقع في قلبها صدقها فهل لها أن تتزوج بآخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه فالنكاح في فصول العمادي وذكر في العيون إذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو ردت أو بتطليقه أياها حل لها التزوج اهـ ومثله في جمع الفصولين والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخاتمة في فصل انتقال العدة المرأة إذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اهـ وفي الملتقى والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وإن لم تعلم المرأة بموتها وفي الموت مسئلة بحجية وهي أنه إذا لم يعان الموت إلا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله فإذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الأول من الشهادات ومثله في البرازية امرأة بلغت وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج الأول حيا كان أبو حنيفة يقول ألا الولد الأول ثم رجع وقال الولد الثاني خاتمة قبيل مسائل المهر (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض كوامل وتريد التزوج بندي فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره (سئل) في قاضي دمشق أنه زوج قاصرة عمرها ثمانية عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالاشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة إذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها فاعلم أن تعد بثلاثة أشهر وهذا هو جواب الكتاب وحكي عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل البخاري إذا كانت الصغيرة مراهقة بجماع مثلها وقد كان يدخل بها الزوج فعدها لا تنقض بالاشهر بل يوقف أمرها إلى أن يظهر أنها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فإن ظهر أنها حبلت كان انقضاء عدة بوضع الحمل وإن ظهر أنها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اهـ ومثله في التتارخاتية والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير ويعتد من التوقف من عدتها لأنه كان ليظهر رجلا فان لم يظهر كان من عدتها اهـ وفي التنوير وغيره وفيمن لم تحض لصغر وكبر بالاشهر اهـ وسئل عنها ثانياً هل هذه صلة من مضى أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعاليل عدة الموت أنه لا بد من مضى أربعة أشهر وعشرة أيام لأنه يظهر فيها الحمل البتة لا يمكن في البرازية من ابيسح ما نصه وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية إذا كان من حين سراها أربعة أشهر وعشر وإن قل فلا وفي

ولا خبر لزوجة كما صرح به في ذخيرة ومجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذًا كرم حيث لم يوجد منها ذنبه صريحًا ولا دلالة وتنه عن (سئل) في البتة إذا حبلت ما كان من المهر مؤجلًا إلى أقرب الأجلين إلى مدة معوجته هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل عدة (أجاب) نعم يتأجل ولا تثبت الرجوع فيه إذا كان من أجله صاحبه يلزم تأجيله إلا في مسائل ذكرها صاحب الشريعة في كتاب البرزخية علم (سئل) من عرفة من مولد لا يسمع من أحد من أصحابه اتفق برحمته في قولها أن تزوج رجلًا تنزله

يسمى لها مهر اهل لها مطا لبتة بمهر مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطاها أو يموت فالمرجو تحجر بهذه المسئلة والا طناب في الجواب في هذا المقام بما لا يزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه فله مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فله مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر (٥٦) المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فيتم كدو يتقرر بموت أحدهما أو بالدخول

على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم وفي فتح القدير في شرح قوله ونان المتعة خلت عن مهر المثل قال ولا يسم ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل قبولها العقد على نفسها المتعقبة انما في قوله تعالى ان تتعوا بما موعظكم محصين ولهذا كان بها المطالبة قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف استوفى وفي شرح الجمع لا يسم وان لم يسم في العقد مهر أو مهر لا مهر وجه مهر أو مهر بالموت عند من دخل بها ومات لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها بمهر المثل وان مات لا يجب شيء وقد جمع عند سبب الجواب والدخول والموت انما هو مؤكد ان يكفي صورة تسمية والعقد موحى أحدهما أو كد له ان يوفى شيء يرمي كد وانه ما يوفى يستحق تسمية في صورة تسمية

رواية انه تسمع دعوى الجبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فيه مقتضى عمل الناس انه تسكن في المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام أيضا لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنا لما احتاجوا الى قولهم هنا فعدتها لا تنقضي بالاشهر فثبت لم يكتبوا بثلاثة أشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عنها فكيف يصح ان يقال انه يكتب في شهرين وخمسة أيام لظهور الجبل اذ لو كان يظهر الجبل في هذه المدة لظهر باشهر العدة بالاولى فظهر أنهم هذا الم يختار وهذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر يخالف نص القرآن فلا يقول عليه لاننا نقول ان التبر بص زيادة على ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبر بص للاحتياط لاحتمال جيلها فان ظهر بعد المدة الجبل فعدتها موضوعة والا فعدتها بثلاثة أشهر قد مضت كما أفاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فانهم وقد كنت عتيت بهذا فتعصب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتى به المؤلف لما أفتيت به فعند ذلك سكتوا وخجلوا والله الحمد ثم رأيت في نفقات فتح القدير قد ذكر هذه المسئلة واستحسنها حيث قال فرغ في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراعاة فينفق عليها ما لم يظهر فراغها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدير وقد أشار الى المسئلة أيضا شيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بان لم تبلغ تسعافا فاد أنها لو بلغت تسعافا هي المراهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الا بة بل لا بد مما ذكره والله أعلم (سئل) في ذممة هلك زوجها الذي عنها وهي غير حامله منه ومضى له لا كنه أو بعون أو ما وه لا يعتدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كقيد به في التولية لا من باب تركهم وما يعتدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعدما خلت بها خلوة صحيحة ولم يطاها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً وتعامه في شرح التنوير لعلاء الدين من المهر (سئل) في ذممة تحت ذمي قد دخل بها أو سلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما الحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا لم يفرق هل يلزم عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطلها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز أم لا (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاباء بالقاضي لا يعرض عليه لا سلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيء فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى تمام ثلاث احتياط اه والذي عليه الكنز والتنوير وغيره ان اباءه طلاق قال في البحر وأشهر ما عرفت في وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وعشر أيضا الى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان كانت مسلمة لان منع من الاستمتاع من قبل تزوج وهو غرم مسقط اه وقد عدا الانقروى عن خزائن الفقه من يجوز نكاحهن في نعمة ولم يعد منها النكاحية ذات سبب وحيث كان اباؤه مطلقا فنكاح معتدة طلاق العير المسئلة

ومعنى في درء العاوان في صورة التسمية البتة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح لا التحريم ويصح به مهر المثل لا يسمي في كونه ديناً اه وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية والمهر المسمى بالدخول ومات وفي متق لا يحترزم تسمية بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن الكنز وان سماها كدوم تسمية بغيره ونوت وهو كرا في قبة النوت والحدس ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل

باحدهما وذلك ان باحدهما يتأ كذلوم البدل وكان قبل لازمالكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول أو بفساد سب الملك اما في السك في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما أشار اليه في فتح القدر فماذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا حكماله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعا باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار اليه في الفتح (٥٧) فلزمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل

لزم الاستئانة به وحيث ان البذل فيه وهو مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره وتأ كده في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وطئ أو مات لا يفيد نفي الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرروا في الاصول ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسألة مفهوم الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علماءنا عنه والافني المتهاج للنووي وان مات أحدهما قبلهما يعني قبل الفرض والوطء لم يجب مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلي في شرحه لان الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى في صورة نفي المهر فارادوا بذلك تحقيق الخالفة كيهود أبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا الفرع نقلا ونفقا

لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها ووجهها ما سا كان في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه (الجواب) نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج ان منه الا أن تخرج أو ينهدم المنزل أو تخاف انه دمه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا تقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجارى في قواجه قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقتها في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة طلقها زوجها ووجهها ثلاثا ولها منه ابنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنيه بقدر ما يكفيهما بالمعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءهما ومسكن لهما بعد (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاق رجعية ثم اسقطت سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها (الجواب) نعم والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزادت عليها شهرا من ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهرا ونصف شهر فتبين انهما حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلا ولا واذا كان باطلا وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدق الذي دفعه للزوج وجع وبما صرفه عليهما من نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أو يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل (الجواب) يكون النكاح باطلا ولا يفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بمادفعه اليها ولا بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شيء اذا حلفت ان لم تكن عالمة بالحمل والله الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيته بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيض وأخبرت بذلك رجلا وغلب على ظنه صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طاقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهرية ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول لم اقبل الخلو بها فهل لا عدة عليها (الجواب) نعم المسئلة في القهسة في وغيره (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حضت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها بيمينها اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مرضعة لانه تصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الانقروى نقلا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترجع فاعا لجنته حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها مزا حيث شاءت تعتد فيه فهل تجب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها الى انقضاءها موضع الحمل (الجواب) نعم ونفقاها ما مضى قريبا (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها اولها النفقة ثم تحتاج الى فإله أو مضى مدة يظهر فيها الحمل (الجواب) انقول لها وتستحق النفقة ولا تحتاج في ذلك ان فإله ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل

(٨ - (فتاوى حامديه) - اول) والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المجل ويثبت باقراره أو بالبينة هل للقاضي ان يحبس مع دعواه اذ عسار أم لا (أجب) هذه المسئلة كثر علماءنا الكلام عليها وفيها خلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تنهى الا على ظاهر الروية فهي قاطبة على ان القاضي يحبس في المهر المجل بطلب المدعى قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل اليسار والخصاف ذكر في ديباقه ان يقول قول المجل لان العسرة ص في بي آدم فالمدعون متمسك بالاصل والسالب يدعى امرأه خافه يكون القول قول

المطلوب وذ كرى المبسوط فهاذا واجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المطالب في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني السكنى بخلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هـ هذا ونحن نفق بحسبه في المهر المجمل بطلب المدعى منذر زيادة على ستين سنة أخذ بما في المتن وما شاء الله كان وما (٥٨) لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل

يحبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها الذي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان مواسرا طوالب به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قيل ليس للاب ان يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال يتفجع بها وهو من مذهب الشافعي الجسديد الأصح هذا إذا كان مواسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى البصرة بإجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فقنره الى بصرة والله أعلم (سئل) في رجس زوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غر شاة فصالحها عن مهر مثله شارطا على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لاسنه في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد اوتدبره و شرط الاب أن يزوجه الذي هو ابنته بمنزلة شرط ما له فيه نفع وعند فواته يعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثله له والله

خطب معتدة الغير و زعم أن له الاختلاع بمجرّد خطبها فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلوة بها (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعتقتها مولاه وهي عن تحيض فهل تنقض عدتها بثلاث حيض كواحد (الجواب) نعم كذا أم ولدا مات مولاه وأعتقتها فان عدتها أيضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كواحد درر ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا اعتقر رجل قنته البالغة العاقلة وحاضت بعد ذلك حبضة فهل لها أن تزوجه ولا عدة عليها بالاجماع (الجواب) نعم كما في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاقا رجعية في صحتة ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عدتها عدة الموت (الجواب) نعم كما ذكره في البحر (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى من زنا فولدت ولدا ثم طاعها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزويج بغسيرة فهل لها ذلك اذ اعدة لها (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

* (باب الحضانة) *

(سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضانة وتريد الا أن أخذ الصغار وترتيبهم وهي أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل) في صغير يتيم في حضانة جدته لأمه سنة لم يبلغ سبع عا وله جدة أم أب قادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القدرة لأهل الحضانة لالأم الأم العاجزة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها وطلبت من أبيه مسكنا لها هل يلزمه ذلك (الجواب) على الاب سكاها جميعا كما في شرح القاية عن البحر المحيط وتسحق أجر الحضانة من غير رضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به كما أفتى به قارئ الهراية وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن صغيرة محضونة لأمال لها هل يجب أجر المسكن الذي تحضن فيه على من يجب عليه نفقتها أولا أجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن الثغارات بقى لا يجب في الحضانة أجر المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والا فعلى من يجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم فاضحان رواية الثغارات بقى فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية كما نقله اه ما في الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجيحها وذو جوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كنت جمعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في النهر بقولي وقال الخبير الرملي في حاشيته على البحر ومأثر وممكن الحاضنة فاختلف فيه والاظهر لزوم ذلك كما في بعض المعتبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم أيضا من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوائى على الدرر من النفقة أنهم قالوا النفقة والسكنى توأمت لا ينفك أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضنة الام وهو من أولاد الاشرف تسحق على الاب خادما يتخدمه فيشتره أو يستأجره وفي شرح القاية للباقي عن البحر المحيط عن مختارات في حفص سئل عن لها مال مساك الولد وليس لها مسكن مع

أعلم (سئل) عن رجل تزوج ثمة ابنته زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدته زوجته وبلغ البتيم فترجوها ودخل بها الولد وهي حية الاولى مختار فسخ كاحها قبل الدخول ولم يقض الله ضي بالفسخ بعد فسخ نكاحيهما (أجاب) أما الاولى فذكرها صحيح وله خيار الفسخ بالبيع بشرط القضاء بما يتض به فهو في حقيقته توار ان مات قبله وسكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخلاء وبينت تحتها وادانته فسخ سكاح أولى يسترد المهر الذي دفعه المات ذنفسه بخيار البيع فليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لئلا يلزم

ارتكاب المحذور اغترار بصورة العقد ويجب لها بالوطعوان تمكروالا كثر من المسمى ومن مهر المثل وان اراد ان يجدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جاز زوال العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطع من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم * (باب القسم) * (سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص (٥٩) عليه في كتب الفقه وكتب التفسير ان

القسم هو المساواة في البيتوته عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرره شرح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل اذا سافر من بلدة له بهازوجة الى بلدة أخرى بينها وبين الاخرى زيادة عن مسافة القصر له بهازوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسم بمقدار ما أقام عند الاخرى أم لا (أجاب) لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر وقال في المبسوط وان سافر الرجل مع احدى امرأتيه لحج أو غيره فلما قدم طالبتا الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الاخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بأيام سفره مع التي

الولد هل على الاب سكتها وسكنى ولدها قال نعم عليه سكتها جميعا وسئل نجم الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضنة اه واعتمده ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل أن الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والالزام ضياع الولد اذا لم يكن للحضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناع بما رجحه في النهر تبعا لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه فاضيلنا والله الموفق اه ماذ كثرته في الابانة (سئل) في صغيرين يتيمين باخ أحدهما من العمر عشرين والاخر احدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتسبان منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة أشقاء موسرون وأمهم تكلفهم المزابور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديبهما وتعليمهما قال في شرح المنجم (واذا استغنى الغلام) أي الوصي (عن الخدمة) أي خدمة من لها الحضنة بأن يأكل ويستنجد وحده قبل (سبع) يعني استغناؤه بمقدار سبع سنين وعليه الفتوى (أو تسع) أي تسع سنين (أجبر الاب) أو الوصي أو الولي (على أخذه) لانه أقدر على تأديبه وتعليمه (سئل) في صغيرين لا مال لهما وهما في حضنة أمهما المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جدة لاب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تاتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولدين فما الحكم (الجواب) حيث كان الاب معسرا يقال للام ما أنت تمسكى الصغيرين بغير أجر وأما أن تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل أيضا عما اذا كان مكان الجدة عمة والمسئلة في التنوير وفاضيلنا والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي والعمدة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحيمية والعمدة ليست قيدابل كل حضنة في الجملة كذلك والاب ليس قيدا أيضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخير الرملي في حواشي البحر طاهر تقييدهم بكون الاب معسرا تخلف الحكم المذكور مع يساره وأنت خير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير كفي الشربة لالية بقي مالهو كان الاب معسرا أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف مالهو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من ماله أبيه وسند كثر مما في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم أر من صرح بان الاجنبية كالعممة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والام تريد الاجرة على الحضنة ولا تنقاس على العممة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الاب يأتي باجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العممة وظاهر المتون أن الام تأخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العممة على الصحيح الا أن يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعممة وانفاها عن العممة ليست قيدابل كل حضنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام اه وفتي به الخير الرملي وقال وهو تنفقة حسن لان في دفع الصغير للمتبرعة ضرر به لقصور شفقتها عليه فلا يعتبر معه ان ضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذلك اختلف الحكم في نحو انعمه والخالة مع اليسار والاعسار فاذا

كنت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند احدهما شهرا ثم خاصمته الاخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما يمدى فهو هدر غير أنه هو فيه ثم لأن القسمة تكون بعد ان يطلب من كل واحدة منهما ما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في تقسيمه ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحها كذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم * (كتاب الرضاع) * (سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه

لأنها تحت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون بذلك كالسكندر والهداية والقدرى وتنبؤ بالابصار وصدر الشريعة وغيرهم كتب المذهب شروحا ومتونا وفتاوى كالخزانة والدرر والغرر وقاضيان والولوالجبة وعبارة قاضيان لآباس الرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذ لم تكن ولده موطوءة فإن الجارية إذا كانت بين رجلين فاعت بولد واحد عياها ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة (٦٠) أخرى كان لكل واحد من المولدين أن يتزوج ابنة شريكه وإن كانت أخت ولده من

كان موسر الأيدفع اليهما كما يطهده تقييداً أكثر الكتب إذ لا ضرر على الموسر في دفع الجارة وبه تحرر هذه المسئلة فافهم هذا الحرر واغتمه فقد قل من تغفل له والله تعالى الموفق اه تمام الفتاوى في رسالتنا السابقة (سئل) في صغير يتيم لا مال له وله أم مزوجة باجنبي وجدة لام مزوجة بجده وجدة لاب مزوجة بجده المعسر أهل حضانتهم تريد أن تربيته وتمسكه تبرعاً وأم الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضانة ونفقة الصغير فهل يقال للأم الأم أم أن تمسك الصغير بغير أجر وتدفعه للأم (الجواب) حيث تزوجت أمه باجنبي فقد سقطت حضانتها وصارت الحضانة للأم دون أم الأب لأنها متأخرة في باب الحضانة عنها لكن حيث كان الجد المذكر معسراً وأرادت أم الأب أن تربيته مجانياً يقال له ذلك قال قاضيان صغيره لها أب معسرة وموسرة أرادت العمة أن تربي الولد معها بما لا يمنع الولد عن الأم والام تأتي ذلك وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولد اختلوا فيه والصحيح أن يقال للأم أم أن تمسك الولد بغير أجر وأما أن تدفعه إلى العمة اه (سئل) في قاصر رضيع مائت أمه وليس له مال وله أب موسر وله جدة أم أم أهل الحضانة فهل يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضانة للأم ويلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد بما نواعها قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر الولوالجبة أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمقابلة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفي له اللبن بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاضي نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضانة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد الخ وتما فيه (أقول) والمسكن داخل في النفقة كما قد سنه (سئل) في رضيع لها أخ عمره أربع سنوات وهم في حضانة أمهما المطلقة من أبيهما فتزوجت باجنبي ولها أم مزوجة بها جد القاصرين تريد أخذها وحضانتها وما هي أهل الحضانة فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نكحت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لأن الزوج لو كان ذارحاً محرم من الصغير كأخدة إذا كان زوجها الجد والأم إذا كان زوجها عم الصغير والخالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير اه (سئل) في يتيمة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من له حق الحضانة من النساء وأما أخوة أشقاء وأب ير يد الأخ الكبير الشقيق ضمه إليه لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبه العلم وهو وصى عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه الشقيق الأصغر منه سناراً عما له أحق منه بكونه وصياً عليها من قبل أمها فهل لأخيه الأكبر وصى المختار ضمه إليه ويمنع أخوه المذكر من معارضته في ذلك ولا عبرة بزوج (الجواب) نعم لأخيه الشقيق الأورع الأسن ضمه إليه دون أخيه الأصغر والحالة هذه ثم العصبيات بترتيبهم يعني إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه أرجال فلا هم به تربهم تعصياناً للولاية للأقرب فيقدم الأب وان علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأب وكذا كل من سفل من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن اختيار علا في علي التنوير وكذا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها سنتان وليس لها سوى أب وجدة لام مزوجة باجنبي وعم زوجها بكر، نعم هل للحضنة عارية فهل تكون حضانة الصغيرة لخالتها العازبة المذكرة (الجواب) نعم (سئل) في يتيمة عمره دون سنتين، أم تزوجت باجنبي وجدة لاب مزوجة بجدة لابيه وجدة

النسب ونظائرهما كثيراً وفي الحواشي الزاهدي إذا أرضعته أم أمه لا تحرم أمه على أبيه لأنها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب إلى الواقعات الصبي إذا أرضعته أم أمه حرمت منه على أبيه إذ صارت أخت ابنه من الرضاع اه كيف تحرم وابتست بنته ولا ريب فيه وقد استثنوا قاطبة أم الأخ وأخت الابن من قوهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقلوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمه أم الرضيع على أبيه غير مصيب بل هو غارق في لوهم العجب (سئل) في امرأة رضعت صغيرة رضعة واحدة والمرضعة أخ شقيق تزوجها هل إذا رفع عمره إلى فاص شافعي بعد أن تزوجها وحكم به بحصة التزوج حكماً مستوفياً شرطه ينفذ حكمه ونقضه لا تصاحي الحنفى أم لا (جواب) نعم ينفذ حكمه وإن رفع في قض حنفى متخيل في شرعية يوم

أختلف فيه انتهى وقضى فيه فاص قضية ثم رجع إلى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية قضى قضاء الأول ولا ينقض ولو لام نفسه كانت باسدا اه والله أعلم (سئل) في بكر باعته فوارده على خطبته بناءً عليها فقد عليها أحد هم فاشاعوا أنهم ارتضعا من ثدي واحد هل يعمل بأشعته فلا (جواب) لا يعمل بأشعته ولا يؤخذ بقوله البساق فوه حسداً من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقرب النكاح وله من أولاد تزوجته بمرضع من أمه وأختها أخبرت برضعهم ثم كذباً أنفسهم وقالوا وهم نافهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث

لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في الثاوية ما قلا عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد الشكاح هي أختي من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت لبس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسننا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه بجوده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يتييم رضيع له أم وجد أبواب وليس لليتيم ولا لجد له مال هل تجبر أمه على ارضاعه وهل تفرض على جده أجرة (٦١) ارضاعها له أم لا (أجاب) نعم تجبر الام على ارضاعه ولا يفرض على

جده جميع أجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الام على ارضاعه عند السك كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فبالا لله بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات يسار بالسن والمعسر حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة ديناً على الاب والله أعلم * (كتاب الطلاق) * (سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا ردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائناً أم رجعياً (أجاب) هو رجعي ولا يملك اخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل قيل له اطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال الكل فقيل له مرة أخرى ولو اهل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرح حوابة ان السؤال

لامنزوجة بجمدة لأمه وهي أهل للحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدته لأمه دون جدته لآبيه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات والله أعلم وتنقل الى أم الجدة وان علت كما في فتاوى قارئ والهداية (سئل) في حاضنة لابنها الصغير تزوجت باجنبي وليس للصغير غير هاسوى عمه منزوجة باجنبي أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه واقفي الخير الرمي تبعاً للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لسكال شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب وخالتان من زوجتان باجنبيين وهو عند احدهما وله أنحوال وجد لام يريد ابقاءه عند خالته فهل لآبيه أخذه من حالته وموضعه اليه ويمنع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت منزوجة باجنبي فلا يبه أخذه منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم منزوجة باجنبي وعمه شقيقة عازبة أهل للحضانة وخالة أم عازبة فهل تكون حضانتها لعمتها الزبورة دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح القدر وغيرهما أن بعد العمات خالة الأم لاب وأم ثم لام ثم لاب الخ ومثله في المنع والعلائي (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لا مامع صهرها الاجنبي في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات فهل يكون النظر فيها للحاكم (الجواب) نعم كما في التنوير وأخبار باب الحضانة (سئل) فيما اذا أسلم يهودي ثمنات عن زوجته يهودية وبناتهن منها عمر أكبرهما ست سنين وعن أب يهودي موسر ولم يترك الميت شيئاً والزوجة فقيرة أهل للحضانة فهل تكون حضانتها لعمتها حيث لم يبعدها ولا ينفق عليها (سئل) في حاضنة فقيرة أهل للحضانة فهل تكون (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة الذمية ولو مجوسية كسلمة مالم يعقل ديناً فينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حيث نذر أو الى ان يخاف أن يالف الكفر فينزع منها وان لم يعقل ديناً بغير اه علائي على التنوير ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف ديناً لا للزوجة والاصول والنروع علواً أو سفلاً الذميين لا الحريرين ولو مستأمنين لا تقطع الارث علائي على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبه يريد أخذه من أم موضعه اليه فهل له ذلك ولا حضانتها لأم الولد (الجواب) نعم كما في التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغير بن غير مأمونة عليهم ما تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين ويريد أبوهما أخذهما منها حيث لا حاضنة لهما غيرهما فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأمونة ذكره في المجتبى بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً اه علائي (سئل) في يتييم له أم منزوجة بآب من حاله الوصي المحترع عليه وعمه منزوجة باجنبي وجد لام فهل يدفع اليتيم بالده المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت باجنبي ولدت لأخت لاب مراة عازبة أهل للحضانة ولها حانة أيضاً فهل تكون الحضانة للأخت المزبورة دون الخالة (الجواب) نعم وبمثله أفق العلامة الرمي قائلًا اذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الحجر (وأحكامهما) أي أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرح الكثر للبعني (أقول) عبارة الكثر في فصل بلوغ الغلام والجارية من كتاب الحجر هكذا فان راهقاً قالاً بلغنا صدقاً وأحكامهما أحكام البالغين اه والمعنى انهما

معاد في الجواب فكانه قال طلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب امرى تحذرت هذه المسئلة فراجعهم ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فذا عليه شرعاً (أجاب) أما الذي سأل به في دينه فقد عصى ربه كبراه الزيلعي عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقتهما

ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم ثم يركب الجوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب قال الله فم أجد لك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك ر واه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد ختم المتن بان الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة يدي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما يعف (٦٢) المهين الغفار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل الى

حين الفراق ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفراق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم عليه السزوج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في أمتعة البيت فجميع ما يخصها بالصلحية بقول فيه قولها بيمينها الى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجهه الله تعالى واثمة أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار مدادها غاف بالطلاق ثلاثا منها مائة وعشرة أمدا لا يزيد ولا ينقص على طريق الضمن نفقته في ثلثة كلامه على سبيل التيقن ثم سألته مائة وعشرون فقال متصلا من شهر فلي أو وعشرون وفي نفس الامر هي كجردد وأقرب ما ينفصل يكون قوله أو وعشرون مبطلا لثبوتها لأول ومغايه فلا يقع عليه إلا ثلاث (أجاب) لا يقع عليه إلا ثلاث والحال هذه ولا يكون له زيولا نقص متع من تصافيه أو وعشرون فهو منها مائة وعشرة أمدا لا

كالبايعين بعد قولهما بالغنا بوضحه عبارة الملتقي ونصها واذ اراهما وقالوا بغنا صدقا وكانا كالبايع حكما اه وأما كونهما كالبايع وان لم يقر بالبلوغ فلا يقول به عاقل فضلا عن فاضل والالزم صحة قراره أي المراهق وعاقبه وقتله برذته وهبته ويبيع بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً فلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضا كتحديه العلامة الرملي في فتاواه وقال بعده وانما قيد نادعوى البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضنة لانها من باب الولاية كفاي شرح المجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولاية كما صرح به في الاشباه والنظائر اه وذكرا العلامة الرملي أيضا في حاشيته على البحر اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يحضن الولدان الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من أدها وقد سئلت عن مراهق طلب الحضنة فاجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق به منه اه فاعثم هذا التحري بالفريد (سئل) في بنت عمرها عشر سنوات لها عم عصبية بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكر أو أنثى خلافا لما سألني قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد الانفراد به ذلك مؤيد زاده معز بالمنية اه شرح التنوير للعلائي وفي حاشية الخير الرملي على المنع قوله ياخذ الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه من له حق الحضنة قال في المنهاج للحلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الخنفية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبية أو الى الأقرب فالأقرب غير أن الانثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر (سئل) في الحضنة اذا أبطلت حق بنتها المحضنة ثم أرادت الرجوع في حضانتها وهي عذبة أهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضنة منه (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجته حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمر وثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام الابن بذكر يريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زاعما أن أباه كان عبد البكر المنزور فهل ليس لذكر ذلك (الجواب) نعم قال في من الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرة الاصل معني عدم الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلا وكان عربيا لا ولا على عجميا لا ولا عليه لقوم الاب و برئه معتق الام وعصيته خلافا لابي يوسف اه وتمام التحقيق في شرحها (سئل) في بنت بلغت من السن إحدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها أخذها من الام والسفر بها الى بلدته نهي هي فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها (الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه وعالمه في الشرح بقوله لمساقيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضنة وهو يدل على ان حضنتها اذا سقطت جاز له السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجه هل له أن يسافر به فاجب بان له أن يسافر به الى ان يعود حق أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حديثه الفتوى في زماننا بحر من آخر باب الحضنة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيره ممن يستحق الحضنة أما اذا كان هنالك من يستحق الحضنة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل ينتقل الحق الى الحضنة وهذا ظاهر واثمة عم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقروى حاشية معزوة الى المولى يحيى بن زكريا اه اذا سقطت الحضنة بالزواج لا جني أو بالاستغناء فلم أن يسافر بالولد اه (ولا يخرج

له كبريته صرحوا به في كبره لا يمنع الاتصال فكيفه حنفية مائة وعشرون مقتصر عليه ولا يقع الطلاق اذا الاب بنت مائة وعشرين ومن أراد بغيره وجه في ذلك فيستغنى في بحر في شرح قوله بنت طلق واحدة أو لا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى (سئل) في رجل قال لزوجته ان برتبني من مهرنا فقلت طلق فبرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل سبعة هن عشت ذم واحدة وهن اذ قصبت الثا كيدوا واحدة وصدق ديانة له مراجعتها جبر عليها أم لا (أجاب) حيث نوى

التأسيس كما ذكر وقوع الثلاث وكذا لو لم ينو تأسيسا ولا تائيدا كيدوان نوى التأسيس كيد يقع طلقين واحدة بوجوب الشرط وهو البراءة وأخرى بالتخيير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني أن وجد لا تخير المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق إذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدتها مات زوجها الأول الذي فسخ

نكاحه منها ولها بدمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وإن كانت الفسقة بطلها لتأكده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفسقة من قاض شافعي المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبهم هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله أعلم (سئل) فيما إذا كان يفعل أفعال الجاهل في الإحايين حتى صار إلى حالة حكم الحاكم الشرعي بحبسها بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معقوها فإذا طلق فلا مافي خلال ذلك يقع طلاقه أم لا يقع (أجاب) إن كان حين يلزم به لا يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا ويضرب ويشتم فالذي به جنون وإن كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعقوه وعلى

الاب بولده قبل الاستغناء أي استغناء والده عن الحضنة لئلا يطلحق الام في حضنته (ولا الام) أي لا تخرج الام عن المصر بولدها لئلا يتضرر الاب (الا إلى وطنها الذي تزوجها فيه) المفهوم منه أن إخراجها لوالدها إنما يجوز بأمرين جميعا كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما إذا تزوج امرأة بالشام فقدم بها إلى الكوفة فولدت منه ثم طلق وانقضت عدتها فهل أن تخرج بولدها إلى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج إلى الشام الخ شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها تريد أن تنقله من دمشق إلى حلب ولم يكن ما تنتقل اليه ووطنها لم ينسحبها عنه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما أمر قريبا (ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت من القرية إلى المصر وفي عكسه لا) وهو انتقالها به من المصر إلى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأهل أهل السواد فليس لها أن تنقله بها (الأذا كان ما انتقلت اليه ووطنها نكحها) أي عقد عليها (ثم) أي هناك يعس في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لأن المطلقة رجعا حكمها حكم المنكوحه (وهذا) أي ما ذكرنا من أن المطلقة الخروج الخ (في الام وأما في غيرها فلا تقدر على نقله إلا بأذن أبيه) مخ الغفار (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة إذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر إلى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما أمر قريبا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) بكدة وأم ولد أعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الأبذنه) شرح التنوير للعلائي والمسئلة في البحر والنهر والمخ وغيرها (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة جدتها لا أهل الأهل للحضنة ولها الأخوة لا بريدون أخذها من جدتها ووضعتها إليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) حيث كانت الجدة المرقومة أهلا للحضنة تبقى القاصرة المزبورة في حضنتها إلى أن يكمل لها تسع سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذه منها وضمه إليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحال هذه وإذا استغنى انغلام عن الخدمة أي خدمة من لها الحضنة بأن يأكل ويستنجي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه مقدور بسبع سنين وعليه الفتوى أو توسع أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح المجمع لابن مالك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضنة جدتها لا أهل الأهل للحضنة زوجها أوها فهل لا تسقط حضنة الجدة بزواجها (الجواب) نعم والمسئلة في القنية في حق الام ومن لها حق في الحضنة مثل الام في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في يتيمة بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لا أهل لهما أخت شقيقة وصى عليهما مائة مائة قدورة على الحفظ تريدان تضعهما عند أبيهن القاض فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال ما نصه إذا لم يكن للبنت المذكورة عصبة ذورحم محرم مسلم مكاف توضع البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه (اقول) مفهومه أنه إذا انتهت مدة الحضنة وليس للصغيرة عصبة فالرأي فيه للقاضي يضعه ابن ساء كما إذا كانت الحاضنات ساقطات ولم اره صريحا وإن الأخت الشقيقة وإن كانت وصيا

كأن يقع طلاقه لتزيد المصريح به عدم وقوع طلاق المجنون والمعقوه والمبرسم والمدهوش والمنعمى عليه وأمر وعبه في حالة تزول ذلك فلو عرف به الجنون مرة فقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا المجنون فالقول قو به معينه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله إلا بينة والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعتزف لذي قاض وكتب عايشه ثم قال إنما اعتزفت لاني توهمت وقوع الطلاق لاني تكلمت به في الجنون هل يصدر أم لا (أجاب) أعلم أن المجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء إذا علمت ذلك فقد قال في الحاشية

۱- ...
 ۲- ...
 ۳- ...
 ۴- ...
 ۵- ...
 ۶- ...
 ۷- ...
 ۸- ...
 ۹- ...
 ۱۰- ...
 ۱۱- ...
 ۱۲- ...
 ۱۳- ...
 ۱۴- ...
 ۱۵- ...
 ۱۶- ...
 ۱۷- ...
 ۱۸- ...
 ۱۹- ...
 ۲۰- ...
 ۲۱- ...
 ۲۲- ...
 ۲۳- ...
 ۲۴- ...
 ۲۵- ...
 ۲۶- ...
 ۲۷- ...
 ۲۸- ...
 ۲۹- ...
 ۳۰- ...
 ۳۱- ...
 ۳۲- ...
 ۳۳- ...
 ۳۴- ...
 ۳۵- ...
 ۳۶- ...
 ۳۷- ...
 ۳۸- ...
 ۳۹- ...
 ۴۰- ...
 ۴۱- ...
 ۴۲- ...
 ۴۳- ...
 ۴۴- ...
 ۴۵- ...
 ۴۶- ...
 ۴۷- ...
 ۴۸- ...
 ۴۹- ...
 ۵۰- ...
 ۵۱- ...
 ۵۲- ...
 ۵۳- ...
 ۵۴- ...
 ۵۵- ...
 ۵۶- ...
 ۵۷- ...
 ۵۸- ...
 ۵۹- ...
 ۶۰- ...
 ۶۱- ...
 ۶۲- ...
 ۶۳- ...
 ۶۴- ...
 ۶۵- ...
 ۶۶- ...
 ۶۷- ...
 ۶۸- ...
 ۶۹- ...
 ۷۰- ...
 ۷۱- ...
 ۷۲- ...
 ۷۳- ...
 ۷۴- ...
 ۷۵- ...
 ۷۶- ...
 ۷۷- ...
 ۷۸- ...
 ۷۹- ...
 ۸۰- ...
 ۸۱- ...
 ۸۲- ...
 ۸۳- ...
 ۸۴- ...
 ۸۵- ...
 ۸۶- ...
 ۸۷- ...
 ۸۸- ...
 ۸۹- ...
 ۹۰- ...
 ۹۱- ...
 ۹۲- ...
 ۹۳- ...
 ۹۴- ...
 ۹۵- ...
 ۹۶- ...
 ۹۷- ...
 ۹۸- ...
 ۹۹- ...
 ۱۰۰- ...

100

وَقَدْ قِيلَ لِي قَوْلٌ وَاحِدٌ وَنُتِلَ (جَاب) يَتَعُ وَاحِدَةً وَآلَتُهُ عَلَى
 ... نَارٍ وَرَمَى رَوْحِي فِي رَمِيدٍ كَرْدٍ ...
 ... وَنَارٍ ... وَرَمَى رَوْحِي فِي رَمِيدٍ كَرْدٍ ...
 ... وَنَارٍ ... وَرَمَى رَوْحِي فِي رَمِيدٍ كَرْدٍ ...

[illegible][illegible]

لا

عالمه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرته والله أعلم (سئل) في رجل حاله قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمونه محصولا يأخذونه فلما كان مدعى عليه في نفسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث في الخانية والتاريخانية والقنية وغيرهما قال لأصحابه إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فامر أنه طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحنث وفي القنية إن لم أعمل هذه (٦٧) السنة في المزاورة بثما مائة فرض ولم يتم

حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذان الفرعان صريحان في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التاريخانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة العزى في منتهى تنوير الابصار وأعلم أنهم أجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر وما هو معصية فإنه يقع طلاقه جزا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عتبه أو برسام أو انجاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقل ومرة كلام المجنون والبرسام حالة يهذى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسر في هذا

لا يتحقق إلا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لأنه محرم ولو استتوى يافى المحرمية كم وخال درج الوارث للخال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت علائق (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لأم موسرة وخالان موسران وعمان معسران فهل تكون نفقته على جدته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب والجزية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة أهلية لا يتحقق إلا بعد الموت الخ ونحوه في الخانية والبرازية وغيرهما ففي هذه المسئلة النفقة على الجدة لأن الصغير المذكور جزؤها وان قلنا باستتواهم في المحرمية فهي ترثه فرضا ورذا أو أما العمان فأنهم ما يعدان كنهما معدومان لعسرهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل النفقات من أشكال المشكلات إذ لم يذكر والها ضابطا يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزية دون الارث وتارة اعتبروا والارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سوياً لأن العبرة للقرب والجزية دون الارث وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجحه بآب ومالك لا يملك وفي جد وابن ابن عليه ما بقدر الارث لعدم المرح مع أنهم ما استتوا في القرب والجزية فان الفقير جزء للجد وابن ابنه جزء منه ودرجته واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لاب تحب على الأم وعلى العصبة اثلاثا باعتبار ابا الارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزية دون غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تحب كالارث وفي عم وجد لأم على الجد مع أن العم هو الوارث وفي أم وجد لأم على الأم فقد موافيه الأم على الجد لأم لقربهم أو لم يقدموها على العم والابن للقرب والجزية فيها دونهم مع أن الجد لأم أرجح منهم بالجزية فلما رأيت الأمر كذلك حين وصولي في الكتابة إلى هذا الباب في هذا المحل في شوال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحريرا نقول في النفقة على الفروع والاصول ورتبته على ثلاثة فصول * (الفصل الاول) في نقل عبارة الفقهاء * (والثاني) فيما يرد عليها والجواب عنها وبيان المراد منها * (والثالث) في بيان زبدة ما تحصل من الفصائل واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكرها والقواعد التي قررناها مشتمل على سبعة أقسام من أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عر وكل فرع إلى محله وأرجاع كل شيء إلى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع انه لا يتخلوا ما أن يكون الموجود ممن يحب عليه النفقة واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبها على من استوفى شروط الوجوب والثاني لا يتخلوا ما أن يكونوا فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي أو فروعاً وأصولاً أو فروعاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً وحواشي أو حواشي فقط لا أقسام سبعة * (القسم الاول) اذا كانوا فروعاً فقط اعتبر فيهم القرب والجزية أي اعتبر الاقرب جزية ثم تفاوتوا في ما فيها ولا عبرة فيه للارث أصلاً ففي ولدین ولو أحدهما نصرانياً أو أنثى تحب عليهم سوياً بتذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تحب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها بذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لان ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافاً لما في حاشية ترمذي على أن لا يستتوا في القرب والجزية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الاولاد ونحوه في ابن وابن بنت ولما لم يلزم الابن انصرافي شيء لآبيه المسئلة * (القسم الثاني) اذا كانوا فروعاً

لغيره بخير ذل لا يلزم من تحير وهو ان يتردد في الأمر أو عشى ذهاب العقل قال في القاموس دهش كثر ففودش تحير أو ذهب عقله من ذهل ووه ففدهوش هذاب العقل بسبب أحدهما فادعت ذلك علمت نسوية في الحكمين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والجنون يعرف أنه جن مرة فاق وقال ما ود الجنون فتكمت بذلك وبجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة ثم تنقوه في الحاشية والتاريخية وتبره ما يظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالتقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل

سكنى غير هاء عقب النزول فاذا وجد سكاها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكتت عقب النزول بل سكتت عقب سكنى الاولى فان تنفى شرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلفن زوج أخته المذكور بالطلاق الثلاث أنه لا ينار له مادام صهر الهسم ناو يا بالنارلة الابواء المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت أم لا يحنث واذا لم تسكن له نيسة أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منارلا له لاحقيقة ولا عرفا (أجاب) لا يحنث على (٦٩) كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهد أخته بالزبارة والا كل

في النفقة وان شاركته في الارث كمالو كان الاب موجودا حقيقة كما قررناه قبيل هذا الفصل * (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعتد برفيه الارث أي أهليته لاحقيقة وعند الاستواء في المحرمية وأهلية الارث يترج الوارث حقيقة ففي حال وابن عم على الحال لانه رحم محرم أهل للارث عند عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا تجب نفقة على غير محرم أصلا وفي حال وعم على العم لاستوائهم في الرحم والمحرمية وترج العم بانه وارث حقيقة وفي عم وعمة وخالة على العم أيضا ولو كان العم معسرا فعلى العمة والحالة أن لنا كارتهم ما يجعل العم كالعدم لانه يحوز كل الميراث هذا زبارة ما حررت في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحولي وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالنواجد وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام * ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول (سئل) في النفقة المستدابة بما رقا ض اذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك (الجواب) لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الامر به ليس له الرجوع الاعلى المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بذمة جماعة مقربين به وبالزوجة من جنس حدة فهل يفرض لها القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضي انه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما (سئل) في رجل له بنت قاصرة في حضانه أمها المطلقة أذن لجد الهامرة لا مهيا بان ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا ليرجع به على الاب فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الاب بغير ما أنفق بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لو أنفق الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذنى كان مقصورا على مدة الحضانه فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن اذا اذنى توكيل (سئل) فيما اذا غاب زبارة وترك أولاده انصهار الفقراء لا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فالحكم (الجواب) حيث كان أخوال العائيب موسرا فالقاضي أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كفي العلاء عن واقعات المفتين وهي أيضا في القنية والحاوي (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجون بدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنيا يبيعها بنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر (الجواب) نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن موسر وأخ موسر فنفقته على زوجها وبؤس لان أو الاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزياحي فتمين بمذاق الادانية لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت بحب عليه فقته بالزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تحب عليه لولا الاب كالام والاخ والعزم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده كبر حيث لا يرجع عليه بعد الاسار لانها لا تجب مع الاعسار فصار كليت اه وقدره عليه في فتح قد يروى ينبغي أن يكون محله ذالم تجد أجنيا يبيعها بنسيئة أو يقرضها فبئس ذيتعين على ولدها

والشرب عندها لا يبالاه
نازل صهره لاحقيقة ولا عرفا
اذا المنازلة مفاعلة فيشترط
للحنث وجود فعل النزول
من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الاول
وعلى تقدير صحة استعارة
المنازلة للابواء لا حنث أيضا
فقد قال في التارخانية بطلا
عن المحيط روى عن أبي
يوسف اذا حلف لا يؤوى
فلان فان كان المحلوف عليه
في عيال الخالف لم يحنث الا
أن يعيده الى مثل ما كان
عليه وان لم يكن في عياله فهو
على ما عفى ولو دخل المحلوف
عليه بغير اذنه فراه فسكت
لم يحنث اه وهو ظاهر لانه
لم يؤوه وانما أوى اليه
بنفسه والله أعلم (سئل) في
رجل طاق زوجته في
مقابله الابراء الحجج طاقا
بائنا ثم طلقها الزوج في عدة
منجزا لثنا فيكم كما شافعي
يرى عدم لحق الطلاق
انذ كور بالمباينة في عدة
الباش بوجه الشرعي وهو
الدعوى الصحيحة هل ينهض
و يرتفع الخلاف به ولا يجوز
نقض أم لا (جواب) اعرجيه

حكم لما أشافعي ذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قواهم اذا رفع اليه كقاض مضاه ان لم يخالف
سكتاب و لسته مشهورة والابجاع وما روى المتعلقة لحقها طلاق مادامت في العدة ل ابن الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى
ك هو هو صهر بل نسب عدم وقوع ثلاث في صورة ما اذا طلق رجل امرأته بائنا ثم قال نهائي العدة بت صبق لاه بعض علماء ما روى لم يعتبر
و حصل أنه حكم في محو الاختلاف وهو يرفع الخلاف والله أعلم (سئل) في سائعي صاقي زوجته ابدي عقد سكاها ما لها بوكاة عمها لاما

برج - حود ولى عصبه فرفع الامر الى قاض شافعى فحكم بطلاق النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل ينفذ أم لا (أجاب) ينفذ ولا ينقض بل
 - لحقني صريحه نائباً استأناؤه أعلم (مثل) في شرير يؤذي وجهه ويضر بها بغير حق ويعزوها بغير وجهه ويكثر الخلف منها بالطلاق
 حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق إلا نفاذاً ليرمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزرو بزجر عنها وإذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
 سبل قول كثير من علماء إذا تم تقدر على (٧٠) منعه بالاباقتل وقال كثير من علماء إذا رفته إلى القاضي وحلفته فلف كان الائم عليه

[illegible]

لا عاب ولا يجوز بهاقه - له
وعليه - نوى - من عليه
في شرح زهدية زعن
أ - زهدية عن - زهدية
ألم (سأل) من الغض
السنة

یا صاحب دیر تہائی سارا
تجربے سے ہوا نہایت لاجسن
ماتہ لا بہا و باقی مدحوی
پکی اعلیٰ من اعلیٰ شان
یہ المادیات و شہوت
بیش خدائی تسو واجبات
یا افسوس میں یہ
خود تہ ذرات فی
الذکور

اسر سورج نہایت
فروز

يا سادتي شيد سادتي
يا سادتي شيد سادتي
يا سادتي شيد سادتي

۱-۲-۳-۴-۵-۶-۷-۸-۹-۱۰-۱۱-۱۲

ازدواج - سی و دو نفر

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

100

وہی ہے جس نے ان کو بتایا کہ ان کے پاس ایک بڑا گھر ہے جس میں ایک بڑا گھر ہے جس میں ایک بڑا گھر ہے

...

100

W

• 1-1-19 •

1990

100

100

1. *Chlorophyll a* (Chl a) is the primary photosynthetic pigment in most plants and algae. It is a green pigment that absorbs light energy in the blue and red regions of the visible spectrum. Chl a is essential for the light-dependent reactions of photosynthesis, where it converts light energy into chemical energy in the form of ATP and NADPH.

أنواعه جميع ويدخل كلها * فقد ألجأ كدهشة الانسان فأذاها ما العقل زال فانه * في عصمة من فرقوا مات واذا ادعاه يقيم بينة به
 * ان لم يكن معناه بيمان واذا تكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا برهان فأذا فهمت مقالتي وبيانها * فخوايبها المستغنية في تبيان
 هذا المحرم من كلام أخته * هم عالمون بذهب النعمان وبذلك خير الدين أفتي فاعتنم * تعز به المستور بالانقار (سئل) في رجل
 طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث والورثة تدعى أنه (٧١) بأن فلا ترث (أجاب) القول قولها فترث

لأنهم يدعون الحرمان وهي
 تنكر فيكون القول قولها
 بيمينها وعلى الورثة البينة
 والله أعلم (سئل) في جماعة
 يطبخون الصابون وضغ
 عندهم رجل زيتا وأمرهم
 أن يطبخوه ففعلوا وعليه
 بعض علق فلقب بالطلاق
 أنهم ان لم يطبخوا له بعد
 هذه الطبخة التي على النار
 لينقلن زيتهم عندهم
 ويشكوهم الى الباشا فهل
 اذا طبخوا له بعد الطبخة التي
 على النار ولو حرة زيت يقع
 عليه الطلاق أم لا لطلاقه
 في يمينه (أجاب) لا يقع عليه
 الطلاق لدخول القليل تحت
 الاطلاق والله أعلم (سئل)
 في رجل قال لزوجته روجي
 طالق وكرهائها لانا ويا
 بذلك جميعه واحدة هل يقع
 عليه واحدة علك الرجعة
 عليها معها ودين أم يقع
 لانا (أجاب) نعم يقع عليه
 واحدة ديانة حيث نواها
 فقط كذا كره الزيلعي في
 الحكايات وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع
 زوجته فطلبت منه الطلاق
 فقال لها ابرئيني فقالت
 أبرأ الله فقال لها روجي

بؤذنها وخرج البراز به فيما اذا كان في البيت أحد منهم مطلقا والمراد بالاذية بالاذية بالقول والفعل كلاهما
 ظاهر فاذا أدخل لها بيتا له غلق من دارها وأجأها ولا يضرونها بقول أو فعل فليس لها طلب غيره وان آذوها
 لها طلب غيره وهذا معنى ما قاله في الخاتمة بخلاف البيت اذا كان فيه أحد منهم فان لها طلب غيره وان لم
 يؤذوها بقول أو فعل فافهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي
 فتأمل اه (أقول) وحاصله انه لو كان في الدار امرأة أو أحد من أقارب الزوج بؤذنها لم يكف بيت منها له
 غلق وموافق وان لم يكن أحد بؤذنها كفي ولو كافي نفس البيت أحد لم يكف مطلقا هذا وفي البحر وأعلم أن
 المسكن أيضا لا بد أن يكون بقدر حالهما كافي الطعام والكسوة فليس مسكن الاغنياء كمسكن الفقراء
 فقولهم يعتبر في النفقة حالهما يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة اذا أطلقت تنصرف الى الطعام
 والكسوة والسكنى اه لمخصا ونحوه في النهر فتنبه لذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعى
 ليس فيه بر ماء ولا حوض ماء لكنه يات بها بجميع ما تحتاج اليه من الماء فما الحكم (الجواب) حيث كان
 مسكنا شرعيا بمرافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وياتها بما تحتاج اليه من الماء
 لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر عن البحر * (سئل) فيما اذا كان لزيد زوجة ودار مشتملة على سفلى سكن أمه وعلا
 مشتمل على مرافق ومطبخ وبيت خلاء سكنه وسكن زوجته غلق على حدة والام لا تؤذنها بقول أو فعل
 ولا ضرر فيه على الزوج ولا تسمع الصوت فيه من الاسفل فهل يكفي ذلك مسكنا للزوجة (الجواب) نعم
 ونقلها مما مر عن المنع وحاشيتها للرمل وفي فتاويه أيضا فتأمل ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن
 شرعى خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وتكلفه الى مؤسسة والى خادم يتخدمها
 والحال انه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السوق فهل ليس لها تكليفه بذلك (الجواب)
 نعم (أقول) وقد مرنا الكلام على المؤسسة في باب المهر فراجع (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في
 مسكن شرعى خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وتكلفه أمهات أن ياتها بمؤسسة
 وأن يسكنها في دار ذات ماعجار ومساكن متعددة أو تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها لها في السكنى
 فهل له اسكانها في المسكن الشرعى المزبور وليس لامها تكليفه بما ذكر وله منع أمهات من الدخول عليها الا
 مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير
 الابوين فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي فتاوى الشلبي والانقروى عن التتارخانية وفي فتاوى أبي الليث
 للزوج أن يغلق الباب عليها عن الزوار غير الابوين شرح أدب القاضى للخصاف فتاوى عطاء الله أفندي
 ومثله في حاشية البيرى على الاشياء آخر كتاب النكاح وهي مسئلة نفيسة يكثر السؤال عنها (سئل) في امرأة
 رجل ساكنة معه في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتنعت من السكنى معهم
 وطابت مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا تجب لها السكنى في بيت
 خال عن أهلها سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمته وأم ولده (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها
 ثم وفاهم بمجملها ودعاها المسكن شرعى له خال عن أهلها فابت ففعل تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك
 (الجواب) نعم ولا تكون ناشرة بجمع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة هي

التي حسن سوادا بر بدفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك لان روجي كاذبي
 وهي من قسم ما صلح جوابا واولا بدفعه من انية مطلقا سواء كان في حاة مذكورة اطلاقا أو لا وسواء كان في حاة الغضب أو الرضا هو محتاج
 الى انية والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعنى الميتة والدم أو لحم الخنزير وماوا
 طلاقا هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا ثلاثا حيث لم ينوها وله ان تزوج بها ولا تحرم الحرة المغائلة فلا (أجاب) نعم الزوج

بها وان قلنا بوقوع الطلاق البائن ولا تحرم الحرمة المغلظة للمعاشرة بنكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل اساءت زوجته خلقها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كقولنا لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني بثلاث ولم يكن في هذا الاخير نياؤا اليه ولم يكن في هذا كونه والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن ينفق عليها فقال لها أنت محرمة على ما أنت زوجتي ولا تأزواجك شعيت الله عز وجل انخرجني من بيتي الى بيت أبيك (٧٢) فهل تطلق بذلك أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام

[illegible][illegible]

بما

الحكم بعدم الوقوع أصلاً أو بوقوع واحدة يجب عليه أن يطأه وهل إذا نفذ ينفذ أم لا (أجاب) نعم يقعن اثني الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الأمصار ولا عبرة بغير ذلك وأحكم يقول مخالفهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور وأحكم كما بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كالمقرر مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعدل وقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثاً جله أنهم واحدة وبأن لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين (٧٣) وغيره في كتاب القضاء أن القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر

ولورفع إلى ألف حكم ونفذه لأن القضاء وقع باطلاً لمخالفة الكتاب أو السنة أو الإجماع فلا يعود صحيحاً بالتنفيذ اه قال السكال ابن الهمام وقول بعض الخنابلة القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشر عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بفهم واحد بل لو جهدتم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفساً باطل أمراً ولا فاجاعهم ظاهراً فإنه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الإجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه إجماع سكوتي وأما ثانياً فإن العبرة في نقل الإجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالمخالف والعبادة وزيد ابن ثابت ومعدن جبل

بما فرض للأطفال مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولاً على أني لم أر ذلك في الخاتمة وانما رأيت فيها أن المرأة إذا فرضت لها النفقة كما كتبت من مالها أو من مسألة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اه نعم ذكر في الجرع عن الخاتمة رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا لهم مال تجبر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب الجرع أن لها الرجوع إذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا إذن بها بخلاف ما إذا أكلوا من المسئلة ولا يخفى بعده فإن قوله تجبر الام معناه أن القاضي يأمرها بالانفاق من مالها فإذا فعلت ترجع كما لو أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالمطلوع طعمتهم من المسئلة وما في البرازية من أنه لو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافاً لفهمه صاحب الجرع لأن ما مر عن الخاتمة فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لمخالفتها أمر القاضي كما نبه عليه الخبير الرمي ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لما مر عن الزيلعي من استثنائه الصغير أيضاً حيث جعله كالزوجة ويخالفه أيضاً إطلاق المتن ولذا لم يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه (سئل) في رجل تجدد عليه لزوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل أدائها فهل تسقط بموته (الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا وبموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض إلا إذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح تنوير وشرحه العلائي (سئل) في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وخرجت بدون أذنه وأهمل عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تستط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير والخاتمة والظهيرية وأفتى به الشيخان الإمام الصدر الشهيد والشيخ الإمام طهير الدين المرغيناني صاحب الظهيرية والعلامة الخبير الرمي قياساً على الموت أكن فرق في المنع نقلاً عن جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسئول عنه هنا طلاق بائن لأن الحلف بالحرام بائن كما صرحوا به (أقول) هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في الجرع القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو باننا واستدل به بأمور وأطال ونازع المقدسي في شرح نظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي يتعين المصير إليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أولاً وكذا نازعه أخوه صاحب النهر والخبير الرمي لكن انتصر له الشرنبلالي في شرح الوهبانية وقال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل إليه وقد بسطت ذلك في حاشيتي على الجرع فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرمي في حاشية الجرع قيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد ابن سراج الدين الحنفي بما إذا مضى شهر يعني فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (قول) بل صرح بالمسئلة في البحر والشرنبلالية وكتبت فيما عاقت على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا ونصه أطلق المصنف فشمى المدة القليلة لكن ذكر في العاية أن نفقة تمادون شهراً لا تسقط وعزاه إلى

(١٠ - (فتاوى مديه) - اول) وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون إليهم ويستفتون منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق الاضلال وعن هذا قلنا لو حكموا بهم بأن الثلاث بشم واحد طلاقاً واحداً لم ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لأحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا ينفذ بتسديد بل يجب على كل من رفع اليه من الحكام الحنفية وغيرهم ممن يعتقد عدم جواز ذلك في المجتهدين وغيره وفيه ان أصحابنا لم

يحملوا قول من نفي الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الخلع على من وطئ في العدة وقال الشريفي وحكي عن الحاج بن اوطاة وطائفة من الشيعة
والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاين به فأفتى به واقتدى به من أخله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول
بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من طهر الله فؤاده منهم وفتح
عن بصيرته بما وافق الاجماع من جهاد الله (٧٤) فهو المهتدى ومن يضل فلن تجده وليا مرسدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق

زوجته ثلاثا بمحض معاني كل
واحدة فأفتاه حنبلي
المذهب بعدم الوقوع
فاستمر معاشرا وزوجته
سبب الفتوى المذكورة
ملاة سنين فهل يعمل بافتاء
الحنبلي المذكور أم لا ولو
انصل به حكم منه كيف
الحال (جواب) لا عبرة
بالفتوى المذكورة ولا
يفذ قضاء القاضي بذلك
ولو نفذه لسف فاض
ويقتضى على حكم المسلمين
أن يغفوا ويتهموا بعض
العهدة وحكي عن الخرج
ارضاة وطائفة من الشيعة
والظاهرية انه لا يقع منها
الا واحدة واختاره من
المتأخرين من لا يعاين به
فأفتى به واقتدى به من
أخله الله تعالى والله أعلم
(سئل) في رجل هو وزوجته
المدخولة في عتلة بيه شجر
معها غنم بالليل لانها
ماتت كل في عتلة هل اذا
استقرت في عتلة
أبى يقع عليه الفراق فلا
يكون له نسب في عتلة
وحمل ذنوب من عتلة
بها ذنوبها في نفسه
تكون بحسن طاعة واحدة

الذخيرة. فكانه جعل انقيل مما لا يمكن التحرز عنه اذ لو سقطت بحضرة اليسير من المدة لما تمكنت من الانخذ أصلا
اه بحرو ونحوه في الشرب لا لينة عن البرهان اه (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة
العدة وتريد مطا البتة الآن بالنفقة الماضية في المدة الزمورة من غير فرض قاض ولا تراض فهل سقطت
المدة الماضية (الجواب) نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بحضرة اليسير من المدة الا بفرض أو صلح الخ
وفي الخلاصة المعتدة اذ الم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا اذا لم تكن مفروضة أما اذا
كانت مفروضة فقد ذكرنا صدور الشهود في الفتوى عن خمس الائمة الحلواني انه قال المختار عندى انها
لا تسقط اه بحرق في انهر واطلاق المتون يشهد لهذا اه واذا فرض القاضي نفقة العدة وقد
استدانت على الزوج أو لم تستدتن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استدانت بأمر
القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستدتن أصلا فلا صحح أنها لا ترجع أنفع الوسائل وفي
ركن الائمة الصابغى الاستدانة لاستقراض فان استدانت هل تصرح اني استدين على زوجي أو تنوي أما اذا
صرحت فقط هو وكذلك اذا نوت واذ لم تصرح ولم تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة
ونكر الزوج فالقول كذا في المجتبى اه منع العذار (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم
معسرة وجدة لاب موسرة لا غير فهل نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب (سئل) في
رجل سافر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وقد استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على
وقوفه ومقر بذلك وبما تزوجت به هل ان طلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور
ويحلها ان العتلة لم يملكها النفقة ولا خدمتها كفيلا (الجواب) نعم (سئل) في رجل فرض على نفسه
رضا زوجته وابنه الصغير منه في كل يوم كذا النفقة ما مضى لذلك عدة أشهر دفع منها بعضها وامتنع من
دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لان النفقة لا تصير دين الا بالقضاء والرضا كفي
المتنوير (قول) هذا مسلم بالنظر في نفقة الزوجته من المدة بعد فرضها وأما بالنظر الى نفقة
الصغير فهو مبني على ما مر قبل صنعة عن الزيلعي من انه كالزوج وقد علمت ما فيه (سئل) في رجل حبس يدين
شرعي عليه وزعمه انه لا يلزمه الا اتفاق على زوجته كونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزعمه (الجواب)
نعم والمسألة في البحر منسلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعتمرات (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل
في دار أبيه وفرض له نفقة معومة في كل سنة بتواقيعها ما نقلها الدار واتفق على الا كل عويونا من غير
تقدير فهل يرضى فرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كفي العلاء والبحر والنهر وسئل قارئ
الهداية ذ صلت تدرا نفقة ولا ولد هادرا هل هو ذلك أجاب لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام
على المعنى خبر حنظلة وخبره عا وعشمة بدر كفايته وانتوسط خبر زودهن وعلى الفقير خبر زوجين وخل الآن
على التقاضي انه يزوج في ذلك في فرض عليه شيئا اذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل
في صميم أو قرره معلومان يتودف في نكاح كسوته عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوته فاشا
حسب في ذلك وتطلب كفايته وان حكم الحاكم كمن كان له مستقبل وتستحق فاشاينا سبها وسئل أيضا اذا
دعت عليه كسوة مضية عترف روحها في ذمتها فهل يؤخذ باقراره وهل يلزم القاضي

وهو صحت عدتها (جواب) حيث تم تكن في عتلة ل هي وهرة الله تعالى يبدون في حقيقة كلامه ولم يكن له نية أصلا ان
لا يقع عليه الفراق ولا ينقض عدته ونفوي بينه ما هو عليه فتكون تقع واحدة رجعة لانه شدد على نفسه بالنسبة والله أعلم (سئل) في رجل
فارق زوجته وجدة له كسوة فلا (جواب) لا يكون خلافا وان فؤاده قد صرح في البحر والحنابلة والبرازيه واكثر من
الكتب يوجبون في واحدة من نفوي فلا يقع بهذا الصريح وهذا المذهب ليس بصريح ولا كفاية والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر

زوجته مع والدته فقال غلى الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب إلا من الحبيدة ما قعدت عندك ولا تسكن زوجته طالما بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف المقرر عنده عدمه هل تكون طالما (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غابها ولم يكن دخل بها أنه علق على نفسه أنه متى غاب عنها مدة كذا أو تركها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق وإن الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت فأقر بالغبية وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت حجة مكنته بدمشق

مكتوب فيها ذلك فهل يجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل إذا أقامت بينة على التعليق المذكور وادعى ابطال النفقة وتعين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تتصور غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تتصور فلا يصح من أصله (أجاب) أما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لأن الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البيئة والقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة له بايصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى إن الغيبة عنها لا تحقق قبل بئانه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغته ان غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها بيد هان غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قيل

أن يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضاء أو تراض منك فأجاب الكسوة الماضية انما تقر في الذمة بقضاء أو تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الادعى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل ايضا فبين ادعت عليه بكسوته الماضية فذكر أنه قرر لها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا به سدا فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءهما أو تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قرره فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل ايضا اذا قالت المطلقة اني حامل وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالحمل أو أنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت أظن أنني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحضرها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طال المدة اه (سئل) فيما اذا كان على زبيديون الجساعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كسبه الفقير عما الدين الجواب كسبه عم الوالد فأجاب (سئل) في رجل مديون له تيمار تفي غلاته بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لديه (الجواب) لصاحب الدين مما لبته بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شيء من كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكالها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الأب كالصغيرة كفا في الخلاصة والبرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتأتي حاضنته الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنانير كفا في الاختيار لكن في البحر عن المحيط طم المجتبي ان شاء القاضي فرضها أصنافا أو قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها لا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وتريد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وبأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد تحليتها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عندها بعد تحليتها واقامتها بينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالما بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر اه قنية (أقول) ومثله في القهستاني وفيه أيضا وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد حسن يجب حفظه فإنه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اه وكذا نقله الخیر الرملي في حاشيته عن التتارخانية وكتب في حاشيته على المتع عند قوله وقال زفر يقضى بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاة اليوم على هذا فيفتي به مانصه (أقول) سئلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد وزوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليهما فافرض عليهما نفقة ففرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطلب بما فرض أم لا فأجبت بانه لا يصح لان جواب زفر انما هو في الغائب وانما استحسنته المشايخ واقتوا به للحاجة ما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا بجواز الفرض عليه من غير حضوره وهو متهم ببلده

لا صير لامرئها لانه لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه راد به مكان الازدواج وذلك بعد أن يبنى بها وعل في الذخيرة بانه قبل البناء بها غائب عنها ثم بحث في جامع الفصولين بحثا في كلام الفتاوى فاطبة وأمامه مسألة قبول قول أحد هما الوصح التعاقب بان لم يقل عنها فقد اختلف علماءنا عليها على ثلاثة أقوال قيل ان نقول قوله أي ببينه وقيل قولها ببينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في حق عدم الوصول إليها وهو تنصيص حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعى دفع النفقة وينكرو وقوع الطلاق والزوجة تدعى الطلاق

وتشكر وصول المال والقول قول الشكر فيما أنكر بهيمة وفيما يذعيه البينة لازمة عليه وقد جرم صاحب الغيبة بما اقتضاه إطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال إن لم تصل ننتقي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقوله أه وبه أفتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عن هامة معينة مع تركها بالإنفقة ولا منفق شرعي (٧٦) فوجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل إذا كان القاضي فرض

حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها
أخ لاب غائب في بلدة بعيدة طلبت من القاضي ان يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح
(الجواب) نعم قال في الخبرية شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي
القاضي فلا تصح على غائب ولو معين فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في
فرض النفقة مثل هؤلاء اه (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة تخدمها وتكفل زوجها الفقير الانفاق
على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لخدمها المملوك لو كان الزوج موسرا يعني اذا
كان خادما يتفرغ لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها هكذا اقيسه الزبلي في شرح الكنتز قال
وهو ظاهر الرواية فان كان غير مملوك له لا يستحق النفقة للخادم كالقاضي اذا لم يكن له خادم لا يستحق
نفقة الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكنتز على غير ظاهر
الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم (سئل) في الزوجة الحرة اذا كانت من
بيت الاشراف ولم يأتها زوجها بمتاع مهيا وهو موسر وطلبت منه نفقة لخادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها
فهل ليس لها مطالبتهم بالنفقة لخادم واحد مملوك لها ان كان لها ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى
المسكوحة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم ونفقة الخادم لبنات الاشراف وفي العتبية لا زوج أن
يستخدم خادما اذا أبت الخدمة فلا نفقة خولة الروايات (أقول) قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه
نفقة كثير من خدم واحد لها وهذا عندنا وقل أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخادم أن المذهب
الاقتضاه على واحد مائة دينار وخوذه عندنا شيخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كان له أولاد
لا يكفهم خادما واحد فرض عليه لخادمين أو أكثر مقدار ما يكفهم اتفاقا اه (سئل) فيما اذا امتنعت
من السكنى مع جارية زوجها فهل يسقط عنها (الجواب) نعم على المختار كما صرح به في البحر لانه يحتاج
الى الاستخدام فلا يستغنى عنها (سئل) في ذممة أولاد غنى بنام لأمال لهم ولهم أم مسلمة تسكف عنهم
المزكور والنفقة عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع الاختلاف ديننا الا للزوجة
والاصول والنفع للمعين (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترغم ان لها نفقة العدة في تركته فهل
يسر لها ذلك (الجواب) نعم قال في المختار ولا تجب النفقة بنوعها المعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا
كانت عور وبوحي جامل من مولاهن ففيها نفقة من كل مال جوهره اه (سئل) في رجل مات عن أم
ولم يترك لها مال منه ونسب تركته هل تفرض لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع
كف في بيتها بنعيم (سئل) في رجل ترك تركته زوجة كبيرة والزوجة صغيرا فقيرا وله أب فهل يستدين
الاب من نفقتها ثم يرجع بذلك على الاب (الجواب) نعم قال في الخانية واذا كانت كبيرة وليس
لها معبر مال لا تجب له نفقة من زوجها ويستدين الاب نفقتها ثم يرجع بذلك على الابن اذا أيسر اه
وقولهم قال خير رمي في حاشية بدر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته
من نجب هل عليه نفقة (الجواب) لا تجب له نفقة في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا
حضر (قول) هذا ما اختلف في من استحق ومنزله من أن نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا

لها في المدة تنقذ وأذن لها
بالاستدانة ترتفع بمينه فلا
يقع عليها لطلاق أم لا يقع
(أجاب) لا شأن اذا وجدت
الغيبة والترك المعلق عليهما
الطلاق انه يقع لوجود
الشرط الموجب للبراءة
وقرض القاضي لا يوجب
ارتفاع اليمين ببقاء تصور
البرء من الخائف وقد ذكر
علماء في الامس باليد فروما
تشهد بذلك والقضاء من
القاضي مؤكدا للوجوب
عليه لاراع اليمين وقد وجد
الشرع فكيف يتخلف
الجزء وهذا خبر رواه
أحمد (سئل) في رجل علق
خلافه زوجته عن صفة
وهي انه متى تزوج عليها
زوجة غيرها بغير اذنه
بوجوبه أو بغير قول نسوة
أو دخل في غيبته زوجة
غيرها أو تسرى عليه سكن
أشذات ما شاعلة واحدة
بأية شيء من نفسه هل اذا
لوى بالاجرة لاجرة لقولية
دون المعية يصدق في يقع
انه لاقى من ذلك بحيلة في
ذلك أم لا (أجاب) لا شأن
انه لو لم يجره أحد
فوقها بهيئة تخصص

الجمهورية تقتضي هذه المعجزة. - ج. مع كونها في مكتب من مواضع منها السبب الخ. من في ايمان الجامع الكبير. أو
صرح به في خبره. - ب. في مثله. - ب. في مكتب وشرب وصى معيه. - ب. وصرحوا به. - ب. اذا قال كل امرأه تدخل في نسكا حتى فهمي طالق
فإنه لا يخلع. - ب. لا يجوز. - ب. في كتابه. - ب. يكون الابن تزوج فيكون. - ب. كالحكم. - ب. كسبيه المختص به فكانه قال ان تزوجها
وتزوج نسكوي. - ب. بعد تزوج مرزوق. - ب. في طريق. - ب. في طريق. - ب. في وجهه. - ب. في من مراعاته. - ب. به يخرج. - ب. بالاجازة الفقهية عن

أن يكون متزوجا بل هو من زوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجته فوضوئى وأجاز فعلا لا قول لا يثبت حديث نوى الاجارة القولية في عبده دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال لها ان أبرأتني أطلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الابرأ بل الابرأ مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان أبرأتني أطلقك وان أبرأتني أطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله (٧٧) أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها

روحي طالق تحلى للخنازير وتحسرى على ثم راجعها بحضرة شهود فقتر زوجته بعد انقضاء عدتها بغيره ودخل بها منكرة المراجعة أو كون الطلاق رجعي هل اذا ثبت انه راجعها بالبينة الشرعية يحكم بفسخ ما راجعها وبالتفريق بينهما وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني علمها بواقع باطلا لكونها منكوحة الغير ويلزمه العقر بالوطء اذا طلاق رجعي والحال هذه لان قوله تحلى للخنازير لغو وقوله تحسرى على ان أراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحرم به الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان أراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده بخدومه من بابه قائلا ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق أو لا تطلق حتى يصح عنها ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان

أوزمنا اه فان مفهومه انه اذا كان صغيرا غنيا أو كبيرا غنيا زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا تجب حيث تدعى أبيه فننفقه زوجته بالاولى ولا يخفى ان ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنيا فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بان الصغير الفقير اذا زوجته امرأه لا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه كجاء في النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما مر عن الملتقى والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف الغنى الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتبة وليس على الاب نفقة زوجته الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنة وفي رواية انما تجب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مرضا أو به زمانة يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه قال في البحر وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن القول بالوجوب مطعون في رواية عن أبي يوسف اه وأنت خير بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم تجب نفقة خادمة الاب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذ علمت ذلك ظهر لك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قدرى أقسدى من أنه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنة الغائب الخ اذ لا شبهة انه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها متونا وشروحا وقناوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبع العمد المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسمعيل الخائلك اللهم الا أن يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون دين على ابنة الغائب يرجع به عليه اذ احضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن ور بما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتبة من الاب يستدين لنفقة زوجته ابنة الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أسير فليتأمل (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابن في نفقته بغير (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لانفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التتارخاتية اذا كانت المرأة تقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا تشغل لها غير خدمتها بالفعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم أبت التزوج به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويرد الرجوع عنها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقا وان أبت فيه الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا رجوع مطلقا اه بجرع عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخير الرملى

انكسارهم غيرها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طالق فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طائفا هل يقع طلاقه أم لا حتى تستل فحبيب بانها أرادته وهل اذا أقربانه طلقها بنتين وهذه ناشئة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل به حتى تستكبر وبغيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعلية بارادتها واذا أقربها ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الديانة كما صرح به النزاهى وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها فتنه من ليس باهل فامر الكاتب بكتبه صكبا لطلاق فكتب ثم أفتاه عالم

بعدم وقوع العلاقله أن يعود إليها في الباطنة لكن القاضي لا يصح له قيام الصلح اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للزاهدي ونقله في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل ولده المرحوم شيخ الاسلام الشيخ محي الدين عماصورته) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا (ج) نعم يقع عليها طلاق واحدة (٧٨) رجعية المذاهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب انطقت على وقوع الطلاق الرجعي في طلاق طلاقه مراجعتها

(سئل) في أيتام فقراء لهم ابن عم عصبة فهل لا يلزمه نفقة لهم (الجواب) نعم لانه ليس بحرم وان كان وارثا وشرط النفقة أن يكون محرما كهم (سئل) في مريضة انتقلت الى دار أبويها وطلب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي فمتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه نفقة والحالة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت أبيها فلو ان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمحضة أو نحوها فلم تنقل فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فإلها النفقة بحجر (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفله كل يوم كذا أو أذن لاه الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنتها في مدة معلومة ومات الاب عن تركه وترك لاه الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخير الرمي قائلا وقد أوصحت ذلك في حاشيتي على البحر ومثله (سئل) في أيتام لاه مال لهم ولا كسب لهم جده لاه موسرة وحالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدهم الزبورة (الجواب) نعم ولو استويا في المحرمية كهم ونحال زوج وارث له لم يملك معسر فيجعل كليلت شرح التنوير والجدد هنا وارثه للحال فالنفقة عليها (سئل) في معسر ذي مال عاجز عن الكسب له ابنة بنت موسر هل تلزمهم نفقة (الجواب) نعم وتجب على موسر يسار الصغيرة اسعة لاصوله ووأبائه من ذخيرة وتعامه في شرح التنوير والبحر (سئل) في بنت لها مال خلف عن أبيها تحت يد وصيها ثبت معها الاتفاق عليها الا من مالها المذكور والتمت جدهم الا بها لا يملك عليها من مال نفسها متبرعة وقام مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجب الجدة بذلك (الجواب) نعم وفي أسية تزوجت ثم صغير توفي بوه وأرادت تربيتها بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيتها بدفع اليها لانه ليسه ابقه لاه وفي الحاوي تزوجت بأجنبي وأرادت تربيتها بالنفقة والتزمه ابن العم بالجدد لانه من نفقة هذه ذلك اهـ شرح التنوير للعلاء من الحضنة ومثله في النسخ (أقول) ظاهر استدلال مؤلفه في هذه النية في صورة سؤال تدفع لعدة المتبرعة مع ان الحضنة للام لانهم يذكروا في السؤال انها سقطة لخصه بتزوج ونحوه وفي دفعها للجدد ابطال لحق الام في الحضنة وقد يقال فيما نقله عن المنية دليل على دفعه للجدد المتبرعة بدفعه له وبينه ان الام في مسئلة المنية تاروجت سقطت حضنتها فصار بمنزلة الوصي وهذا تبرعت بأسفطة تقدم على الوصي اطع بالنفقة باقاع مال الصغير وان كانت تربيه في حجر زوجها لا يجبي عنه ولا يملك ما قدمت على الوصي لا بدفعه له وسكونها شئق عليه من الوصي لا نأقول العلة ابقاءه من دفعه له بل مسئلة الحاوي فيه مصرح بدفعه لابن العم المتبرع باقاع له وان كانت أمه الطالبة للنفقة شئق دفعه أن معصية ابقاعه مقدم على معصية كونه عند أمه ان ساقطة الحضنة واذا تبرعت الام الساقطة بالحضنة ودفعه اليها ابقاعه مع كونها تاروجت في بيت زوجها الاجنبي الذي ينظر اليه شراروا يطعمه وزر تدفعه في جلده في مسئلة أولى لان حق الحضنة في الجدة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها ابقاعه له واليه ههنا ان تبرع بجزء حسنة كبرياء يسقط لاه منتهى قلت بر دعيت ما مر في باب الحضنة عن الجددة في دفعه اليها موسر زوجه ان تربى بولدها بها محبا ولا تمنعه عن الام والام تأبى شدة وتنتدب لاجرة ومثقة بربها الحشوية والصحيح انه يقل للام ما أن تمسك الولد بغير أجر وما أن تدعيه يعمة اهـ تدفع من عمة المتبرعة وتؤمن لاه عند اعسار الاب ومفهومه كما قال الشرنبلالي

ورشدت به وكتبه بشيخ المذهبين وحسنه ومزده على ولا حدة في ذلك على ذي فهم ضعيف والخير وقد ذكر في فري ومن السكينة شدي في مسئلة تمتد على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم في دفعه له وفي دفعه في مسئلة سائر المذاهب لانه لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ورده والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بغير مهر يورثها من رجل ولزوجه تمتد على سائر مذاهب المسلمين (أجاب)

فهي ما بأنه طلاق وجبتي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شئت الله عرضك في ابتلاك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه ليس بصريح ولا كتابه والله أعلم (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع الطلاق على واحدة منهما دون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاءها على مال فيقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فاذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في الخاتمة في باب التعليق ان لم (٧٩) أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته ولا يصير حائناً قالوا الحيلة في هذا ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج ياراق عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقاً ألا ترى أن محمداً رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقاً من غير وقوع الطلاق وهذا لان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الايجاب عدماً قبل وجود الشرط ونقصه في الخلاصة والبرازية والذخائر

والخير الرمي انه لو كان الاب موسراً يجبر على دفع الاجرة للام نظراً للصغير اه وهن في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الاجرة للام نظراً لها في ابقائها عند أمها قديماً على مالو كان أبوها موسراً قلت قد علمت مما مر أن النظر لها في ابقائها المحتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها موسراً فانه يؤمر بدفع الاجرة من ماله فان فيه نظر لها بالضرر عليها والحاصل انه قياس مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلاً بخلاف المقيس فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغير توفيت أمه وتركته مالا وله أب معسر وجدة لام وجدة لاب متزوجة بجدة الصغير وأرادت أم أمه تربيتها بأجر من ماله وأم أبيه ترضى بتربيتها بما قد كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضنة وملت فيها الى الجواب بدفعه لجدة المتبرعة لاذكرته آنفاً وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر وتخشى زوجته أن لا يتفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفلاً بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وقد أفتى عنثله الخير الرمي (أقول) وأطلقه فشملي صحة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة به صرح في البحر عن الذخيرة ويأتي تمامه قريباً (سئل) في حاضنة لا ينهار يد العوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه لابن وحيسه بذلك وهو فقير فهل لا يحبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر شهراً ودفع لزوجه نفقة شهر وتسكفه الى أن يأتيها بكفيل يكفه الى اياه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تصح وبعد أحدهما تصح كفي الذخيرة بحر تحت قوله ولا تجب نفقة مضت الابالرضا أو القضاء (أقول) هذا في غير مسئلة الكفالة لمريد السفر أمافها فتصع مطلقاً كما قدمناه آنفاً عن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قالوه فاذا لم يشترط في صحتها الفرض كما أشار اليه الخير الرمي في حاشية البحر لكن نقل عن التارخانية عن كتاب الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل الا أن يسمى لكل شهر اشياً ومعناه أن الزوج مع المرأة يصطالحان على شئ مقدور لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فينثذبحوز الضمان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم انه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الابد وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن الاب لا يطالب بمهر زوجه ابنه ونفقته الا أن يضمن وأطلق فظاهره جواز الضمان مطلقاً الا أن يحمل على التقيد وجهه على متعين توفيقاً بين كلامهم اه أى فيحمل كلام من أطلق صحة الكفالة بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسئلة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شئ معين توفيقاً بين كلامهم أيضاً فليتم (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطيعة للوطع فهل تجب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة للصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للمواطنة لا غير اختلفوا فيه وان ضمن هذا الزوج لزوم النفقة عليه قال الزم لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيراً أو مريضاً لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤاخذ

لا شرفية لو اوعله الفتوى ولسخ على المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام لتكبر عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجده هو التطليق فهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو بلفظ الا أن يأمرني حاكم يشربه أو هو الا أن يحكم على حاكمه هل اذا أمره حاكم يشربه فنشرب بعده ثم يحث أم لا (أجاب) لا يحث لانه لما صرح به صاحب المحيطة في مسئلة ان كان لا عبد اب لا يبي في القبر وأنت طالق لا يحث لانه يحتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفنا

يسبب طهر خلف أحدهما أنه غراب والآخر أنه نجام ولم يعلم ذلك لا بحث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمجد بن ولید السمرقندي قال لها ان كان رأي أنقل من رأيك فأنق طالق ثلاثا لا يقع لأنه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على أنه الاخر منهما ما طردت كلمة علما لنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بعينه من شرائع الفقه تسكن لديه والله أعلم (٨٠) (سئل) في رجل رد لى القاضى ما أقر به حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة البرسام

بها بلا ضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضى لولديه الصغير بن نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر أمره للقاضى وأخبره جماعة بفقره فخط عنه جانباً وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحاً (الجواب) نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقدور وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهم بزيادة الى مقدار كفايتهم بحر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتيم غنى فهل يؤمر الوصى بدفع نفقتهم من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وانهر تحت قوله ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث (سئل) في مطابقة مضت عدتها ولها ابن رضيع تطالب من أبيه على ارضاعه أجرة زائدة والاجنبية ترضعها فهل تكون الاجنبية أولى فترضع عند أمه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة امتعت من الحبر والطحن وهي عن لا يخدم لعلها بها فهل على زوجها أن يأتيها بطعام مهيا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الابن من ترضع عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الام لترضع ولدها يعني قضاء وان لم يهاديانه لأنه كالتفقة وهي على الاب والطلاقه يوم ما إذا لم يكن الاب ولا للصغير مال وذ كر الخصاص انها في هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الخانية تجبر في هذه الحالة عند الكلي وما إذا لم يجد من ترضعه أو وجد الا أن الولد لا يأخذ ثدى غيرها لأنه يتغذى بالدهن وغيره من المائعات لكن الأصح انها تجبر أيضا وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الأصوب لان قصر الصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب سبب لرضعه وموته ويستأجر الاب من ترضعه عندها لان الحضانه والنفقة عليه من شرح التنوير للعلائي ولا تجبر من لها الحضانه عليها الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدى غيرها أو لم يكن الاب ولا للصغير مال (سئل) في حاضنة لابنها تكفأت بنفقتها مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يد اخوته فهل تكون نفقتها في ماله (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشامي في امرأة فقيرة لها زوج غنى طلقها ويات منه بانقضاء عدتها واهلها منه بنت صغيرة وأرادت السفر بها فنعها حتى تتكفل بينهما مادامت مسافرة فتكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر أجب الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالي يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا حال عليها أو طلقها لأنه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها عن نفسها ولها أن ترفع أمرها للحاكم في أمرها بالاستدانة بالنفقة الصغيرة المذكورة لترجع بنفها بذلك على أبيها اه لمخصا ومصر قريبا عن البرازية قوله ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترحم لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة (سئل) فيما اذا تعهد زوجان بدين ينفق على ولدي بنته الصغير بن ولهم ما أب حاضر وموسر ويريد بدلا أن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك (الجواب) نعم لما أمرنا نفقا (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب وتركهم بالانفقة ولا منفق وله اخوان موسران حاضران هل يؤمران بالانفاق على الصغار ليرجعوا على أبيهم اذا أيسر (الجواب) نعم في الذخيرة اذا كان الاب معسرا والام موسرة أو مرأت تنفق من مالها على الولد فيكون دينه ترجع به عليه اذا أيسر لان نفقة الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية بحق واجبا عليه بأمر القاضى فترجع عليه اذا أيسر ثم جعل الام أولى بالتحمل من

ودهشته خامس عشر صفر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وزاغ ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في الغلط بتعسين الوقت المذكور ولا يكون اقرارا بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ولا يقع اذ البينة مبنية والقول قوله في الغلط قال في الاشياء والنظر اذا أقر بشيء ثم ادعى العطل لم يقبل كفي الخانية الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كفي جامع الفصولين والفتية اه فهذا في نفس الطلاق فكيف في التاريخ قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجتماع ثمتنا وجههم انه تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بعقد زوجة لها باؤ كاله عنها فصلها لا بعد المدخول بها هل اذا رفعت أمرها الى مالكي أو شافعي فحكم

ببطلان النكاح ونحوه صادقة اجنبية عنه عنده يصح ويعقده عليها ناته اعقد اصحبالدنه وينفذ أم لا (أجاب) نعم سائر يصح لانه فصل مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة ونقل في البحر عن تهميد الغلاني رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يليه أي النكاح الا العصابات وعليه الفتوى قال وهو عريب لمخالفة المتون المروعة لبيان الفتوى ومع غرابه هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضى الذي يراه واذا أبطله بطل ما وقع الزوج فيه زوجها نانيا بعد صحيح

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخدمته الحر على الطلاق ما تقعد برئد ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه يعنى قول الشخص الطلاق يلزمنى لا أفعل كذا وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منغ الغفار شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو (٨١) مبني الخ بقوله ليس بصريح ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية

لا يقع به طلاق اجماعاً فاذا أخذ الرجل بما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به والله أعلم (وسئل أيضاً مرة أخرى) عن رجل قال على الطلاق ثلاثاً لا أفعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيه انقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو نابت قيسل يقع واحدة وجعية نوى أو لا والختاو عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اهـ ورأيت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازياً للبرازية معلل بأن ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكالي بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في

سائر الاقارب بحر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال ويفهم مما في الذخيرة انها ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب فالاقرب من أهل الاب فان لم يوجد فن قريبتها ويكون ذلك ديناً يرجع به على الاب ان كان معسراً ويقاس عليه الغائب اهـ وفي البرازية واذا لم يكن للصغير وللامه مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع اهـ (أقول) مرأول باب النفقة أن الاصل انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر والمخومة تنص في هذا الاصل أن تجب النفقة على الام الموسرة بل لا رجوع وكذا تجب على الاخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال في الذخيرة قال في الكتاب الجذب منزلة الاب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الاب ميتاً أو كان الاب حياً الا انه فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اهـ وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافاً لما ذكره القدوري من انه لا تفرض النفقة على الجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زمنفاً بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اهـ وحاصله ان الاب اذا كان فقيراً غير من تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر خلافاً للقدوري وان كان الاب فقيراً منفاً على الجد لا يكون الاب ومنابل يكنى مجرد فقره وهذا يخالف لما سر ولا طلاق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ولقول الحاشية نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اهـ وهذا الاشكال قوى جداً يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاماً طويلاً عن الذخيرة من جلت ما مررت به عنهما ثم قال بعده وحاصله أن الواجب على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت الام الموسرة والا فالاب كالميت والواجب على غيره لو كان ميتاً ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اهـ كلام البحر يعنى أن قول المتون والشروح لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان الاب معسراً وكان الاولاد أم موسرة فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالانفاق عليهم ديناً على ما اذا كان الاب معسراً ولم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجد الموسر مثلاً فان النفقة حينئذ تجب على الجد بل لا رجوع على الاب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الاب الفقير بالميت في هذه الصورة وقد وجبت النفقة على غير الاب مع وجوده وهو وارد على اطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسى بحمل ما في المتون على ما اذا كان الاب موسراً لكن ما قدمناه عن الحاشية صريح في التعميم وأجاب الخير الرملي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها وارادة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اهـ والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤمر به اليه رجوعاً على الاب اذا أيسر وحاصله انه لا فرق بين الام الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً في أن النفقة انما تجب على الاب الفقير ولكن تؤمر الام أو غيرها بالانفاق على الاولاد لتكون ديناً على الاب فكلام المتون والشروح ما سر على روايه القدوري بعدم جعل

(١١ - (فتاوى حامديه) - اول) عرفنا في الحلف الطلاق يلزمنى لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فحبب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اهـ قال العلامة الغزى رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فحبب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرنية كجهو الحكم في الحرام يلزمنى وعلى الحرام وعن صريح بوقوع الطلاق به لا تعارف في ديارهم الشيخ قاسم في نصحيه لمختصر القدوري اهـ (وأقول)

الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطليق وإنما القول بعدم الوقوع به من تجرؤ غالب العوام بل وكثير ممن نصب نفسه للافتاء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فنسال الله الحمايه بحوله وقوته عما يهلبه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كتابه وقال الصيرى انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشى وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطليق وهو موافق لما قاله الغزى ونقله عن العلامة قاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم (سئل) في رجل

تنازع مع أخيه في ضم يتييم الى نفسه وتربيته فقال على الطلاق ما أخليه روح عندك فناء الاخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليتيم هل يحن الخالف في غيبته أم لا (أجاب) لا يحن والحال هذه لعدم وجود الغيبة بغيبته والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها غير أبيها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحل فكيف شافعي ببعثته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راسدا للعدة ولا وزجسدى لا يقاضى أن يعث للشافعي أن يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة ولا يحن أن يفعل ذلك وهي مسألة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاوى لو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل المحل إذا حكم ببعثته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجز وكن لو بعث الى شافعي لعقد بينهما ويحكم بالصحته جازولم يأخذ الأمر وإنما أمر شيئا وهذا الحكم

الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختيارا وترجيحا لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير زمن اذ لو كان زمنا تجب نفقة الاولاد على الجد اتفاقا لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على الجد كما صرح في هذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه طهر لك أن قولهم في الاصل المار اذا كان المعسر يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ليس على اطلاقه أيضا بل هو مقيد بما سوى الاب العير الزمن لما علمت من أن الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح فاعتنم هذا التحري بالفريد الذي يفوق الدر النضيد (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أو لا دقا صرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسر ان فهل تكون نفقتهم على العمين (الجواب) نعم (أقول) أي بلار جوع على الاب اذا أيسر لانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه آنفا (سئل) في يتييم ذى مال ويسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم واتفقوا على وجوب العشر والخارج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اشباهه من أحكام الصبيان (سئل) في ذميمة أسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد بعلامة وعلى الاب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الابالزوجة والولد يشمل الابوين والاجداد والجدات والولد والولد بجر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها أولاد ذكور وبنات موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملهما وفي الخلاصة وبه يفتى وفي الفقه وهو الحق بجر (سئل) في يتيمة في حجر أمها لها درهم فاشتريت الام لليتيمة ما لا بد لها بثمن مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون الانفاق على الصغار من مالهم الا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية ان تصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد انه استحس في ما لا بد للصغير منه دفعا للفساد واختار أنه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاما من دراهم ثلاث كان في حجره والا لوان كان محتاج الى بيعه لا يملك البيع والانفاق الا أن يجعله الحاكم وصيا رازية (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأم وصى عليهم تكف الاخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من غناها وتمنع الام من تكليف الاخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرملى (أقول) وعبرة البحر عند قول الكثر ولطفه الفقير وان كان للصغير عقار أو أودية أو ثياب واحتج الى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك ليه وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء اه وعبرة بالخير الرملى ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة فتوى اذا أمر القضاة أمهم بالانفاق عليهم وليس لهم سوى حصة من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أولا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من غناها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكتبت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرمسلى المذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار اذا كان الصغير لا يحتج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس ثبانه ورديته لا نفقة في بيع ذلك لانه لو باعها لاب احتاج الى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله وللفقير بحر

لا يظهر أن النكاح الاقلام أو فيه شبهة كذا في فتوى التنقي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا حيث وهي مسألة الحكم اذا وقع بشروطه مضية المحالف فيه ولا يجوز له نقضه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه العير المدخول بها بعد ما قبل له طلاق زوجته هل يفسخ النكاح وبأنه اطلاق قيل له طلقها ثلاثا فقال تسكوني طلقا ثلاثا هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تسكن زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تسكن زوجها غيره لانها بائنة بقوله ففسخ النكاح ناوباه الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تسكوني

طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٦٩ فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأسا كذلك ولا أقدم معك في المدينة هذه السنة فصار خرج لوقتته وخرجت زوجته حينئذياً لها الخروج ولم يتباً له نقبل أمتعته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار إليها هل حث بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائها وقع عليها حث أم لا (أجاب) لا حث بذلك والحال هذه لعدم المسا كذا والقعود (٨٣) معناه قلنا بانعقاد اليمين بقوله على

الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم انعقاده به من الأصل فالمرور واضح إذ لا يمين فلا حث وهو معتمد كثير من علمائنا فافهم ومن المقرر للمعاوم أن المعروف بالاشارة تنتهي اليمين بحضيه فلا حث عليه بعد انتهاء مدة اليمين إذا رجع إلى المدينة وقدم معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهراً سكينه عليه طالباً أخذها قهراً ورغباً فعرس عليه فقال أن أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكينه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الخاتبة وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلاً بما في فتاوى قارئ الهداية ما هو صريح فيها أفقينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن

حيث قال في البحر هناك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقيل هو الذي تحصل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أخته الأيوماً لا يخاف بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلاني في الدر المختار بحيث تحصل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الخاتبة معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الأخ على نفقتها وقال الخصاصف يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاصف والقول الأول قول شريك فإنه قال إذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الأخرى وكذا الخادم والدابة إذا كانت نفقته يمكنه أن يبيعها ويستري من غناها خسيصة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في النخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال أنها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع إلا نادراً وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمثل المشترك اه ومقتضى هذا التعليل أنها لا تباع وإن كان فيها فضل فكيف إذا كان محتاجاً إليها فافتنم هذا الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيره ما كنون معها في مسكنه بلا ذنه و يريد منعهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجاع وأمه وأم ولده وأهلها ولو ولد لها من غيره ثلاثاً على التنوير (سئل) في بكر بالغة لآمال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والآل بالغاز من أو أمعى على الأب خاصة به بقى وقيل على الأب ثلثها وعلى الأم ثلثها كارتة ملتي (سئل) في المرأة إذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله النقلة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لآلته مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم (سئل) في رجل جعل عقد نكاحه على بكر بمهر معلوم دفعه إياها ثم امتنع من الدخول بها والانفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنقلة وإذا طالبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو امتنع نفسها بحق برأيه (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عيها لها ابن فقير لآمال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن أب موسر فهل يلزمه نفقتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لطلقته دراهم لثمن نفقتها على بنتها منه الصغيرة فترجعت باجنبي بعدما أنفقت البعض وانتقلت حضانه الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز للعائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد ناظر الوقف المقربة وبالألوة وطلب الأب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد (سئل) في

أبرأ تبني طلقك بالثلاث فقال له أبرأ الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على إرائها فقال له أبرأ الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجد ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقررت ما ثبت للضرورة بتقديرها وقد ثبت براءة الزوج تصحيح القولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على إرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول

بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعاقب مما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عندهم لا يقول بعمومه وان كان صرح ائمة في العرف للضرورة ولا على اختصاص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الا ان أم من وقت أسنده اليه والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الاقرار وتتفرع الاحكام على ذلك والله (٨٤) أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة فهل اذا أوتى المصان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يتركها من المؤوي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقته وانقضت عدتها فقال له انك لم تطلق بل قصدت مضارتها وتركها معانة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها او الحال هذه أم لا وهل اذا ادعى ذلك وصدقته يصدقان وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة وانقضت عدتها صارت جنيبة لا يقع عليها ثبوت وإذا كان انقضاء انعدة معلوما عند الناس يصدقان وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهده عدلان فكذلك كنهة في القنية والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه في مشاورة أختي حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال له روي هاتيك عني مذهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك (أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البراعة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته (سئل) فضلبت منه الطلاق فقال لها أنت معلقة من شهرين ويقول نويت الانخار في الماضي كذا بهل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبته وعلى حكم القضاء مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعقد جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخصم مع جماعة فقال تكونت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم يريد ان لم أطلبكم

حاضنة لبنتها البقيصة طلبت من جد البنت لا يها نفقة للبنت وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وصى على أيتامها اذنت لزوجه بان ينفق عليهم ويرجع بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغا مع الوفا ويرد الرجوع بنظره كذا كر فهل له ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من حين تزوجها وادعت انها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقه ولا يثبت النسب منه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ووضح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اه وفي فتاوى ابن نجيم من باب التعزير ان جاءت به لستة أشهر فكثر يثبت منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقرأه من الزنا وفي التنوير قال ان نكحتنا فهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياطا اه (سئل) في الزاني اذا أراد أن ينكح من نيته الحبلى منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة (أقول) ليس هذا على اطلاقه بل هو فيما اذا ولدت لستة أشهر فكثر كما يعلم عما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجمية رجل زنى بامرأة فجمعت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا يثبت النسب منه لانه جاعته به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت به لاقل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنة بلا وجه شرعى وجلبت منه وولدت ويرد الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أيوبه أوجده أو امرأته وقال ظننت حلها لي فلا حد للشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه ما وان ملكه يوما عتق عليه من شرح التنوير بالعلاق من آخر باب الاستيلاء وأحاب المؤلف بمثل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية امرأته (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه نفقته (الجواب) نعم (سئل) فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها والحال ان السيد لم يدع الولد ولا أقرب فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد لاول أو لنفسه النكاح الثاني وللزوج الثاني ان يجدد العقد عليها برضاها (الجواب) نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بآخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول فينفردان ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا خاتمة من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية أمه قبلت منه وأقر بان الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم ونقاهما من ربه تعالى ع

* (كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والا سبق) *

(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فضلبت منه الطلاق فقال لها أنت معلقة من شهرين ويقول نويت الانخار في الماضي كذا بهل يقع عليه الطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبته وعلى حكم القضاء مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعقد جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخصم مع جماعة فقال تكونت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم يريد ان لم أطلبكم

فهني طالق هل يتعلق الطلاق بطالمهم حتى اذا طالمهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ أم لا يقع مطلقاً فلا يكون تجزئاً ولا تعليقاً (أجاب) قياس ما قاله السكال في فتح القدر وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزمه لا عمل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا تعرف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا يفعل انه يكون تعليقاً لاتحاد الجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله (٨٥) أعلم (سئل) في رجل قال في حال الغضب

وسؤال الطلاق لزوجته
نزلت عنها نزولاً شرعياً هل
تبين بذلك أم لا (أجاب) لم
أر من تعرض لهذا في
كلامهم لكن رأيت فروعا
متعددة في الكليات تقتضي
أنه يقع بمثله الطلاق البائن
اذا وجدت النية أو دلالة
الحال فيتعين الاقتناء بالوقوع
في الحادثة واذا علمت ان هذا
يصح جواباً بالرد أو شتمه
وتأملت في فروع ذكرها
صاحب البحر والتارخانية
وغيرهما قطعت بما ذكرنا
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته
على عريف انه تبرطل من
فلان بكذا حتى ترك تسميته
والعريف منكسر هل يقع
على الحالف الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع لأنه محتمل
ولا يسري انكاره عليه والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلى
للهود وتحري على وعن
قال روي طالق تحلى
للخناز بر وتحري على
(أجاب) بأنه رجسي لان
قوله روي طالق صريح
فيه وقوله تحلى للهود او
للخناز بر لغولانه خلاف

(سئل) في رجل قال لمألوكة الاصغر منه سن هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلانية
بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هذه أمي
وعندهما لا يعتق ان لم يصلح أن يكون ابنه أو أباً أو أمّاً اهـ (سئل) في رجل قال لرفيقة أنت مدبر
فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه ان لم يترك
غيره وله وارث لم يجز التدبير وان أجاز عتق كله ويسعى في كله لو مدبراً أو يستخدم المدبر ويستأجر والمولى
أحق بكسبه وارثه (سئل) في رجل دبر جارية في صحته ثم مات عن تركته تخرج الجارية من ثلثها ويرد بعض
ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في
حكم الوصية لكونه تبرعاً مضافاً الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره
فتزوج الابن المذکور حرة بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج
وأولاد الحرة من العبد حرة لأنه تباع لها (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير أعتق الكبير حصته فكيف
حكم حصّة الصغير (الجواب) قال في البحر وان أعتق نصيبه فله شريكه أن يحزر أو يستسعى والولاء لهما
أو يضمن لوموسراً ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد
بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فان كان له أحدهما
فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى أو كاتب لأنه ضمن نقل الملك فصار كالمبيع واختيار السعاية
كالكتابة والولي ولا يبيع مال الصبي وكاتب عبده وللقاضي أن ينصب وصياً يختار أحدهما وليس لهما
اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي كافي البدائع اهـ (سئل) في أم ولدت مولاهما هل تعتق بموته
من كل ماله ولا تسعى لدينه (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه (سئل) في الامة اذا ولدت
من سيدها سلطاناً ظهر بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز له بيعها (الجواب) نعم ونقل الاولى من التنوير
في الحيض والثانية منه في الاستيلاء (سئل) في معتقة مات سيدها عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي
فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبي (الجواب) نعم والمسئلة في الولاء من المتنون (سئل) فيما اذا أبق عبد زيد
فأخذ عمره وأشهدانه أخذ ليرده لولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذکور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وشرحه (سئل) في امرأة مرضت جارية بها فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية من
مرضها المزبور فهي حرة ثم برئت من مرضها المزبور وزعم انها عتقت بذلك فهل لا تعتق (الجواب) نعم
وان أضافه الى ملك أو شرط صح أي ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكتك فانت حرة أو الى شرط
كقوله لعبد ان دخلت الدار فأنت حرة فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوج أمته من عبده الجار بين في ملكه ثم ولداهما ابن فهل يكون الابن رقيقاً (الجواب) نعم (سئل)
في الاب هل عتق جارية ابنه الصغير أو لا (الجواب) قال في المبسوط لا عتق الوصي اعتاق عبد الصبي
ولو على مال ولا يبيع من نفسه وكذا الاب لان الاعتاق اضراء محض للصغير (قلت) وكونه على مال ليس
الاجل منه للعبد مدوناً بعد العتق وبعده من نفسه اعتاق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من
فصل الاعتاق (سئل) في مالوك اشتراه يده من سيده بثمن معلوم قبضه وتسلم المشتري المألوكة وذهب به

المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحري أي حرة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعاً بصريح الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته روي طالق هل تطلق طلاقاً رجعياً أم بائناً اذا قامت تطلق رجعياً فالفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روي ناو يابه طلاقاً
حيث أفتيت به بانه بائن (أجاب) بأنه في قوله روي طالق عامته روي بصيغة الطلاق فوق بالصرح بخلاف روي فان وقوعه بلفظ الكتابة
والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بائناً طعمام للضيوف فتمنع فقال له أيوه زوجتك بنتين بدلاً وتخالف أمرى طالق فقال طالق

ولم يذكر الزوجين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر وذَكَرَ اسمها أو أضافها إليه بخطابها أو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته ومقتضاه أنه لو قال ما عنيت امرأتى لا يقع والقول قوله في ذلك إذا هو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوج على وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها وتسرى عليها تكن طالقا هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح (٨٦) الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم

مع آخر في ادخل بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شهر عاشوراء ولانية له في ذلك فهل اذا دخل عليها أو ادخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء أم لا (أجاب) لا يثبت عليه شيء والمجبار الجاهل المستغف ففهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة الى ما أقربك غسبرنا وطلاقا هل تطلق هذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق في الحنية في قوله لا ما لك لي عليك لاسيل لي عليك خليت سيه في الحق يهلك لو قل ذلك في صل ماذا لولا لطلاق أو في العضب وقال ثم نوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة قول أبو يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت متقدمة معاذة بما تكرهه وهو قربة من معنى هذه اللفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه قرية ومرت على ما قمتي بعد رجلا (أجاب) اذا قل عتة

متقاد اللرق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المالك أنه حر الاصل وأقام بيينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل
تقبل بيئته ويقضى بموجبها (الجواب) نعم حيث انقاد اللرق لا يقبل قوله الا ببرهان شرعي كما صرح بذلك
في البزاريه وغيرها (سئل) في رجل أعتق عبده في صحته منجز الذي بيئته شرعية ثم مات عن ورثة وأعين
أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صكبا للعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بوعدهم (الجواب)
نعم (سئل) في رجل أعتق عبده منجز الذي بيئته شرعية وقال أن يريد بيعه فما عساه أن كان مديونا عند عتقه
فهل العتق صحيح ولا عبرة بوعده (الجواب) نعم والله تعالى أعلم
(كتاب الايمان والنذور)

قد متنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فتراجع هناك (سئل) فيما إذا
 استعزز يمين ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وإن فعله يكون دينه لا كافر ثم فعله فهل عليه كفارة يمين
 أو لا وهل يكفر بذلك ولا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى ففيه كفارة يمين إذا فعل المحلوف عليه وأما تعليق
 الكفر بالشروط فميمي كحصر جوابه في كتاب الأيمان وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفر إن كان عنده في
 اعتقاده إيمانه يمين وعليه كفارة اليمين وإن كان جاهلاً وعنده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه
 بالكفر وعايه تحديد الإسلام والنكاح كصرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي
 التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر إن كان
 الخائف يعتقد أن يمثل هذا اليمين كاذباً كفراً يكفر والافلالان الإقدام عليها يكون رضا بالكفر اه
 وفي المجتبى والخبرة والفتوى على أنه إن اعتقد الكفر به يكفر والافلال اه وأقضى بذلك شيخ الإسلام
 على أفندي (سئل) في رجل أشهد عايمه أنه أخذ بيمينه من جدها يكن في ذمته لطبخ والى البلدة كذا
 من قروش فهل إذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لأن النذر لا يكون لمخاوف ولا تسمع
 للدعوى عليه بذلك ولا يقضى انقاضي بالنذر وإن كان صحيحاً كفي الخيرية وغيرها (سئل) في ذي
 صباغ شُهد على نفسه أنه إن صبغ صوفاً صبغاً صفر يكره عليه نذر للعجوز مئة كذا من الدراهم فهل إذا
 فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم عدم صحة النذر لمخاوف وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي
 البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من سفيه بحال كذا كره الزيلعي في الحرج وأما
 الحرية فأيست شرطاً فيصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق (سئل) في
 رجل قال إن فعلت كذا فعلى لجهة كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال
 ذلك لا يريد الفعل المنذور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفياً للشرائط الشرعية يكون مخيراً بين وفاء
 المنذور وكفارة اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحاً (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقاً
 بشرط لا يريد به فهو مخير بين الوفاء بالمنذور وكفارة اليمين على المذهب كفي التنوير وفي الدرر وبه يقتضي
 الرزية وعليه الفتوى لكثرة تأييد في غاية ثلاث فسه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيخبر
 وتبيل إلى أي الجهتين شاء من الوفاء بالنذر وكفارة اليمين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر
 لقاضي على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كصرح به في شتو وغيره والله أعلم

٥٠ - عنه بحيث يقول له سددت قدركم على واثقه أعلم (سئل) في رجل تشبه جمع زوجه فقال لها أنت طالق الى سنتين ولا * (كتاب
 نفيه في الحكم) (حب) يقع عليه ور سنتين طلاقا واحدا رجعية صريح باحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولول الجمية وغيرهم من
 كتب الحنفية، قال في بونو حية لا يطلق لا يحتمل ان أقيمت تكون هذه إضافة الإيقاع الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى بمعنى بعد لان
 تأجيل لم يرد - بل لا يقع طله والحال هذه ثم يراجع، عده في عدها جبراع عليها وعلى أوليائها واثقه أعلم (سئل) في رجل قال

لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنا
والأول بائنا والبائن لا يلحق البائن (أجاب) نطق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدر والطلاق الثلاث من قبيل الصريح
اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الأحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي
لا يلحق البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا (٨٧) وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد

* (كتاب الشركة) *

(سئل) في شري عذات شرط الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما للآخر بأن يدفع
لعيال الأذن من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال في مدة معلومة
وحصل خسران في أصل المال بالاعتدول لا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال و يقبل قول المأذون
بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشريك
والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
إلى الشريك والافراز (سئل) في رجلين زرعاً في أرض وقد ذرة مشتركة بينهما نصفين بقرهما وعملهما
حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه متعللاً بكونه ساكناً في القرية ويطعم الضيوف الواردين
اليهودون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركة
بين زيد وعمر ولزيد بعها وهي تحت يده ولعمر وباقيها طلبها عمر ومن ز يد مرار التكون عنده في نوبته
فامتنع ثم كواها بنار بسبب علة بها بغير إذن عمر وفصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويرد عمر وأن
يضمنه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرحيمية سئل
في فرس مشتركة كواها أحد الشركاء لعله بنار بغير إذن من الباقيين وبغير معرفة ما أدى ذلك إلى هلاكها
هل يضمن ما يخصهم أجاب الشريك أجني في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج الإبادنة صريحاً ودلالة
فيثبت انتفي الأذن مطلقاً لكون المعالجة عملاً متفاوتاً فيه الناس يضمن الشريك ما يخص بقية الشركاء يوم
التعدي ضمان السراية بطريقه الشرعي اهـ ولا يخالف هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال
البيطارون لابد من كواها فكلواها الحاضر لا يضمن اهـ ومثله في الحاروي الزاهدي لأن هنا اعتماداً على
قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً ودلالة يظهر لك وجه عدم
الخالفه ظهوراً شايفاً والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا تشارك زيد وعمر وعنانا في مبلغ من الدراهم تسلمه
زيد بأذن عمر وليتجر به والربح على قدر المال واتجر به مدة ودفع لعمر ومنه مقدار معلوم بالحساب به إذا
تفاسخا الشركة ثم جدد عمر وما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها
ما مر آنفاً (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وغير قابلها للقسمه سكنها زيد وحده ولا يرضى عمر و
بالسكنى معه فيها قال أماناً أن تخرجني حصتك أو تستأجر مني حصتي أو يسكنها كل منما يفره بحسب حصته
مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم يأمر القاضي زيداً باختيار وجه من الأوجه الثلاثة أو يخرج منها زيد
وتؤجر لاجنبي ويقسمان الأجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم الجد عبد الرحمن
أفتدى العمادي (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد يدفعها للبستاني
نترعى في أرض البستان وفارقه بلاذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعذر
احضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم والسرف في ذلك أن الشريك حكمه في حصته
شريكه حكم المودع كافي الخبرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الوديعة
ولا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط إن هلك بعد مفارقتها وان قبلها الاضمان بخلاف مودع العاصب

أفتى بعضهم بعدم وقوع
الثلاث لأنه بائن في المعنى
والبائن لا يلحق البائن
فاعتبار المعنى أولى من
اعتبار اللفظ كما ذكر في
السؤال وأفتى بعضهم
بوقوع الثلاث قال في الفتح
الحق أنه يلحقها قال ابن
الشحنة في شرح الوهبانية
بعد كلام كثير ولا يخفى
عليك بعد هذا الوجه في
قول شيخنا يعني السكال بر
الهمام في فتحه الحق في
واقعة حلب وهي أن رجلاً
أبان زوجته ثم طلقها ثلاثاً
في العدة ووقع الثلاث اهـ
وقد نسب بعض الناس
كون عدم الوقوع هو
الاصح الذي عليه الفتوى
إلى قاضيان وحزرت عليهما
فتاواه المشهورة فلم يوجد
وكذلك حرر عليهما في
الكتب الكثيرة المعتمدة فلم
يوجد فاندفع ذلك كيف لا
وهو مخالف لما نقله في
مشتمل الأحكام عن المبسوط
من قوله أما البائن المعنوي
يلحق اللفظي مثل الثلاث
والله أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في طلاق زوجته

فطلقها ثلاثاً ولم ينو الموكل الثلاث هل يقعن أم لا (أجاب) لا يقع شيء وفي كافي الحناكم من كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها ولو كبل
ثلاثاً نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله
أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها أنه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب
منه اثبات الاستثناء فذكر أن لا بينة له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما وهو

رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية أن القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفاً بالصلاح فيقبل قوله والا لا يقبل إلا بينة وحيث علل المتأخرون بقلية فساد أهل الزمان ينبغي أن لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به أن ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهباً إلا بـ خيفة ولا قولاً في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الأصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين (٨٨) متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قولاً اهـ (وأقول) كإغلب الفساد في الرجال

غلب الفساد في النساء بل فيه أن يبلغ فلهما تركه الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتنكره انتحاص منه فالتقيد بظاهر الرواية أحق وأولى ويفوض باطن الأمر إلى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة حدثت بمدينة مشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها إلا رجل شافعي المذهب من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عريف على محلة يجي منها أموالاً لأظلمة اللثام بعد ما به منه قدرا فوق طاقتهم وضايقه في أدائه فقال له على الطلاق بالثلاث أنك من أهل النار فلامه الحاضرون على هذا الخالف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عاينه الصلاة والسلام أن العرفاء في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدة وسؤال التوفيق بنجام التتبع برؤس تدقيق بتوليه ما وقع بذلك على طلاق باجتماع من عتقنا وتفاق

فيضمن إياها إذا ضمن المودع وجع على الغاصب اهـ (أقول) يشكل عليه المسئلة إلا تبين ما صرحوا به من أن كلاماً من الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقدين تماماً (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ووبكر لزيد نصفها ولعمر ووبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المخصص به من رجل وسلمها منه بأذن عمر فقط ولم يأذن بوبكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بوبكر أيضاً وأرکها الشخص لا تخبركم بها فوقع تحتها وأسقطت مهرة وماتت وصدر الأركاب المذكور بدون إذن بوبكر أيضاً وبوبكر تضمن الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي المحبة

ثم الشريك هاهنا لوباعاً * حصته من فرس وابتناعاً

ذلك منه الأجنبي وهلكا * وكان ذا بغير إذن الشركا

فإن يشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر ورا اهـ

لهم مادية فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير إذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك يخبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحدكما وحكم الغاصب من شركة فتاوى قارئ الهداية والمنع صرة الفتاوى * وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركة في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء بخبرون أن شاؤا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اهـ وإنما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خبرية (سئل) عن مواشٍ لهما غاب أحدهما فادفع الشريك الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) أنه يضمن إذ يمكنه حفظها بيد أجيره فلا يصير مودعاً غيبه ولو تركها للشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصبه قميلاً يحفظ اهـ فصولين (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر وهي بيد زيد انتفع بهامدة ثم طلبها عمر ومنه مراراً التسكون في مدته ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها (الجواب) نعم إذا الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع كما أفتى بذلك الخبر الرمي (سئل) في حمار مشترك بين زيد وعمر ونصفيين وهي تحت زيد فدفعها إلى بوبكر يحملها وسلمها وافرقة فحملها وكل ذلك بلا إذن عمر وثم سلمها لبوبكر إلى زيد ضعيفة بسبب التحميل وماتت عنده وبوبكر وأن يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم أجد ربي الدابة استعمالها في ركوب أو حمل الانتفاع بغير إذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المفتي وأعلم أن محصل كلام الأمام الزيادي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريكين من الأجانب إلا بأذنه لعدم تضمنها الوكالة فتاوى التمر تاني (سئل) فيما إذا دفع زيد حصته لعمر ونصيفه وبوبكر نصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له سوى أجر مشقه وتربيته ومثل علفه (أجاب) نعم وقد فتى مثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الزحبي في الإجارة (سئل) فيما إذا قال أحد شريكي العنان أني استقرضت من فلان كذا من الدراهم لتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب)

ووجهه أشد واحتمالاً فلا يعلم ذلك إلا للمؤمن المتعال كصريح جوابه في علته ثبت مطلقاً أن شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على نعم ذلك بحال ولو رد ما جرى على نفسه الاستثناء ففي سبب ذلك الحال قال ابن فرشتة في شرح النجاشي بعد أن ذكر مذهب مالك في أن شاء الله تعالى بأنه لو رد ما جرى على نفسه تطبيقاً ولأن مشيئة الله وقوعه غير معلومة فلا يقع كولو على مشيئة إنسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه من أهل النار ولا لا لا يعلم إلا بالبرهان من الله تعالى المتعل بخوار كونه من أهل النار عند العزيز الجبار

بوجوب عدم الخنث في واقعة الحال اذا الخنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا تعلمه إلا المؤمن المهيمن العرب الجبار هذا وفي الحاوي الزاهدي ما هو صريح برض (م) لبرهان صاحب المحيط ان كان لأعذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كالأول فلف أحداهما أنه غراب والآخرة جسام ولم يعلم بذلك لا يحنث أحدهما ورض تلو له الجامع الأصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسى أثقل من رأسك (١٨٩) فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه وهذه صراحة في واقعة الحال

اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور من أهل الجنة دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار الفجار والفساق والكفار والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب) يقع طلاق واحدة وهي الاولى وتسكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها ناز وجها غيبية منقطعة وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا بينا فادعت عليه بذلك وأنه غاب فقسيرا معسرا لا قدرة له على نفقتها تاركا لها في منزله وحمل طاعته ولا قدرة لها على أن تصير على ذلك لفقرها وطلبت من الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها بإحضار بينة تشهد بما تدعي فاحضرت رجلين عدلين شهدا على طبق ما ادعت فحكم بفسخ النكاح عليه مستوفيا

نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الأمر ولا عليك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ويأتي تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغا معا لهما من الدراهم لأجل الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالا لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه محيط السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تملك مال بمال فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الولو الجية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراف الشريكين وفيما سار انما ثبت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يفسده التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه لكن أفتى الخبير الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه بأن القول قوله بيمينه قال وقد صرحوا بأن الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها ان كان المال في يد المقرض الا قرا صحح وله أن يأخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع نقلا عن جواهر الفتاوى اه وقال في حاشيته على المنع مانعه وجه ذلك انه اذا كان المال في يده وقد تقر رانه أمين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعي دينه عليه وأقول لو قال في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا لانه ذواليد والقول قول ذي اليد فيما يديه انه كما يقبل قوله انه للغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلامه فاذا أن قول الخاتمة فيما سار لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما ذالم يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن يشكل على هذا ما في البحر من المحيط ونصه ان لم يكن في يده مال نازر وصار مال الشركة أعيانا أو أمتعة فاشترى بدواهم أو دنائير نسيئة فالشرع له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن ياذن له في ذلك اه ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد وقتين عن البرازية ومثله في الولو الجية معللا بانه لو وقع مشتركا تضمن إيجاب مال الزائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اه وفيها أيضا وان أذن كل منهما لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين وكذا في كونه يملك الاستدانة بالاذن ولا قليتا مل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بحمل ما في البحر والولو الجية على انه يلزمه ما استدانه أي لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشئ منه وكذا لو كان قائما بطالب

(١٢ - (فتاوى حامديه) - اول) شرائطه الشرعية عليه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه زوج آخر يسترها وحضر الزوج الاول ويرد بابطال الحكم هل له ذلك أم ليس له ذلك حديث كان عن ضرورة كلية مسوغة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للعتق ولا غيره ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما لحق النساء من الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخير حيلتين احدهما بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان

نقطة العدة معلقا بوقوع الطرقة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكره ويحكم بالفرقة والضممان قال هذان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتمل في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم قال أقول بردي هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورسم (صه) للحلاصة قائلا أو رد ذلك الظرفية أيضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق (٩٠) الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل

هذا أنه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأتمل في الوقائع ويلاحظ الخرج والضروقات فيبقى بحسبها جواز أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب وأطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لاتزو بر ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجوازه دفعا للخرج وتماه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبدالله الغزي التمرائي في منتهى تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح قوته بخلاف أكثره بالنساء المشناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا ييسر في الواحدة بعد قصر يحه بوقوع واحدة البينة ان لم ينو ذلك في قوله أكبره بالبلاء هل قوته فيه

به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ مثله لو خلطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك اذا كان المال بيده لانه أمين والله تعالى أعلم * هذا ومثله الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري كل منهما بالنسيئة ويرسل الى الآخر يأذنه ولا شك انه يكون مشتركا بينهما قال في الوالو الحيلة رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتري كل على أن ما اشترينا من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلامهم ماصار وكلاهما عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اهـ والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخانية وليس له أن يبيع حصة صاحبه مما اشتري الا باذنه اهـ والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو ذناير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم وذناير وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا ذناير كما نص عليه في الذخيرة في الفصل الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في جماعة متشاركين عنانا في نوع خاص من التجارة وهو البن ومال الشركة تحت يد من يدهم بأذنهم فسافر زيد واشترى ببعض مال الشركة بنا وبعضه أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم مما ثم فقدت الامتعة المزبورة في أثناء الطريق وزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة ويملك عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء انه يشتريه لنفسه فهو مشترك بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في البحر نقلا عن المحيط أيضا مجموعة الانقروى * وفي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا أجاب ان كانت شركة عنان وله بينة انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فاشترى له وان لم يكن له بينة فان رقد من مال الشركة فالمشتري على الشركة اهـ (أقول) لعل قوله فالمشتري له مقيد بما اذا لم يكن من جنس تجارتهم مما وقوله فالمشتري على الشركة مقيد بما كان من جنسها فليتأمل ثم رأيت بخط بعض العلماء معز بالعولف مانعه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارتهم باليوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعه فتنبه اهـ (سئل) فيما اذا مات الشريك مجهلا مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك بقوته مجهلا نصيب صاحب المذهب اهـ ومثله اذا مات المضارب عا دينا في تركته كما نقله العلائي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفعه زيد للمشتري ثم غن ذلك الى الشريك الآخر الذي

بالتناء المشناة من فوق ضبط صحيح أو غلط صريح أو سهو جري به انقل وسبق اليه كجه التقضاء والقدر حكم وعلى تقدير لم الثالث لو قدر وقوعه عن يقع طلاقه غير فرق بين المشناة والمثناة وفراقة بينهما بما علمه الله هل يكون ثلاثا أم واحدة بائنة أم رجعية أم يفرق الحال بين البينة فيه وعدم البينة وهل لا يجب في هذه المسئلة بخصوصها أي مسألة التناء المشناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام الصريح الجواب منصرف لا على لوجه الابتن والتبريق الاحسن بما لا مزيد عليه (تجب) قوله في المتن المذكور بالتناء المشناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتناء المشناة في البحر اني هو معترف منه قال وأشار يعني صاحب السكز بأفش الطلاق الى كل وصف كان على أفع

لانه للتفاوت وهو يحصل بالبنونة وهو أخش من الطلاق الرجعي قد دخل أنحب الطلاق وأسوأ وأشهر وأحسنه وأكبره وأغلظه وأطولوه وأعرضه وأعظمه الاقوله أكثره بالتاء المثلثة فانه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة اه ولم ترأ حد اضبطه بالتاء المثناة من فوق وانما الكل ضبطه بالمثلثة وجهه في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعائهم الواقع بالتاء كما سبق اليه قلم هذا القاضل فالذي يقتضيه نظر الفقيه انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضيان في زلة القارئ في فروع كثيرة (٩١) قائلان ما صرح به الى أنه لو ذكر حرفا مكان حرف وان غير المعنى لا تفسد

صلاته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي إلا بمشقة كالطاء مع الصاد والطاء مع التاء مع السين والطاء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضا مع الخطا في الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من الصواب لا تفسد أيضا مستدلا بأنه لو قال لرجل زينت بالخنض أو قال لامرأة زينت بنصب التاء يحدث لأن الخطا في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر كيف به في الطلاق وقد غلب على ألسنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منهم ما لا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالالفاظ المصحفة وهي تلاق وتلاغ وطلاغ وطلاك وتلاك ولم يعتبروا فيه ابدال الحروف ولو لا عدم الفراغ للاطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في وجعل حلف

لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع (الجواب) نعم كافي البحر والخلاصة والمنع (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق المالك مدة بلا اجارة ولا أجره لحصة شريكه والا تن يكلفه شريكه الذي لم يسكن الى دفع أجره حصته في المدة المزبورة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

لو أحد من الشريكين سكن * في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك ان يطالبه * بأجره السكني ولا المطالبه
بأنه يسكن مثل الاول * لكنه ان كان في المستقبل
يطلب ان يهاين الشريكا * يحجب فانهم ودع التشكيكا

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا أحدهما غاب أحدهما فالحاضر أن يستخدمه بحصته وفي الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكني والاستخدام فيبضر الغائب بركوبها لا يهاين العين في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادية والفصولين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب وفيه ذكر م في صل غاب أحد شريكي الدار فاراد الحاضر أن يسكنها رجلا ويؤجره فلا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة اذ التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء الانسان لا يمنع من التصرف فيما يملكه لم ينزعه أحد فلو أجر وأخذ الاجر برده على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق لتمكن الخبث في حق شريكه فكان كغاصب أجر يتصدق بالاجر أو برده على المالك وأما نصيبه فيطلب له هذا لو أسكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذلك في غيبته وفي القنية عن واقعات الناطق أرض بينهما فغاب أحدهما فالفرض يتركه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كي لا يضيع الخراج اه (سئل) فيما اذا كان اسكل من زيد وعمر وعقار جار في ملكه بمفرده فتوافقا على أن ما يحصل من ريع العقارين بينهما نصفين واستمر على ذلك تسع سنوات والحال أن ريع عقار زيد أكثر ويريد بمطالبة عمر والقدر الزائد الذي دفعه لعمر وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ لزيد بذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة فيجب أن ريع عقار زيد أكثر تبين أن ما دفعه لعمر ومن ذلك بناء على أن أنه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه فلا استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض كافي شرح النظم الوهباني وغيره من المعبرات (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر وحوش مشتركة بينهما نصفين ولزيد فيه معز خاصة به فاجتمع من بعرها قدر في الخوش ويزعم عمر وأن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الخوش ولم يكن بانطلاق لا يدخل دار فلان قد أدخل مجولا هل يحنت أم لا واذا قلتم هل تحل اليمين به حتى اذا دخل بعده بنفسه لا يحنت أم لا (أجاب) لا يحنت ولا تحل اليمين به على الصحيح وقال السيد بن شجاع تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدر والبحر وغيرهما فاعليه لا يحنت بالندول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس ميلا الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة الصغير زوجة وشرط أنه متى تزوج ابنة المذكور وتسرى عليها فهى طالق منه فباغ الصغير وتزوج عليها امرأته هل تطلق أم لا تطلق لغساق الشرط (أجاب) لا تطلق لغساق الشرط المذكور وقد تقرر أن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلنا أو منجزا والله أعلم

(سئل) في رجل غضب من زوجته المدخولة فقال لها ابرئيني وأنا أطلقك فقالت له ابرأك الله فقال روجي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدتها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك من تين نوى التناكيد أو التأسيس أو لا ولا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدتها بذلك إذا لا برا المذكور مستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله وأنا أطلقك وعدي به وقوله روجي طالق إنشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البيونة (٩٣) في الحرة مع بقاء التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب

من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روجي طالق مثل أخي فإذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روجي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بائنة بدون النية نحو اذهبي طالقاً أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وإن نوى الأكثر أو البائنة ولم ينو شيئاً لأنه صريح اذ الكفاية ما تحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيان في الكتابات وهنا نصريح مذكورون واقتصر على لفظ روجي بمعنى اذهبي لكان من الكتابات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلامه ثم اتاه الله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق بقبول أبيه له بهر معلوم لدى شهود ودخل بها وصلة أبو الصغير بعوض للصغير وتزوج به المطلق لها ثلاثاً فوراً ودخل

الحوش معداً لذلك فهل يمنع عمر من معارضة زبدي ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية آجوداره فاناخ المستأجر جناه وبعث فيه فالجتميع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجتمع فيه الدواب والبهير فينتد بكون له (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الا جانب بلاذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفق به الخبر الرمي بقوله لا يجوز لأنه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم دار بين أخوين واختين ولهما زوجتان ولا خوة أن يمنعوا زوجي الاختين من الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزواجهم ما قنينة من باب الاختلاف بين الزوجين (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريكي عنان بمال تحت يد زيد فدفع زيد لعمر ومبلغا من الدراهم بعضهم عن بضائع مختصة بعمر وبعضهم من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المالكين ويزعم عمر وأن المبلغ الذي قبضه هو عن البضائع فقط وزيد يقول انه من المالكين فهل يكون القول قول الدافع بيمينه (الجواب) نعم لأنه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دعت اليك ما دعت من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع من أواخر الخرافة من اجارة البرازية انقروى من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدون شيئاً من المال صدق انه دفع بأى جهة فسد ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضاً شري من الدلال شيئاً قدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دعت الدلالة الى صدق الدافع بيمينه لأنه ملك اه ومثله في لسان الحكم والعمادية (سئل) فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان من مال الشركة بلاذن شريكه الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصر بما يضمن ولا يجوز له سماعي عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر بحافيه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة علائق وأجاب قارئ الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فهاك بقوله الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيسه برأيك فخلط مال الشركة أو المضاربة بماله أو بمال غيره لا يكون متعديا واذا ذلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقاً أم لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر يمينه على الاذن وأجاب عما اذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها متعباً به القدر الذي يخصه ودونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا أن تقوم عليه بينة أكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتحاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يحيزون فعله وأجاب عما اذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الا واحدا منهم عناداً والمشتري لا يرضى الا بشراء الجميع وكذا اذا أجزوا الا واحدا منهم بقوله لا يجب برأي يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط اذا تجدا ثمة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجوز على الاجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمستأجرون يهايون الممتنع في السكنى بقدر انصابتهم وأجاب عما اذا أذن لشريكه أو لاجنبى في صرف على عمارة فهل القول قولهما وهل لرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وافق

بها ووطئها فقبل له انهما تمكنا فصاتها وتزوجا فجاءه البائع فوراً وادخله اولى بطاها وصلةها في الحكم في ذلك كله الظاهر الجواب مع بيت الوجه في ذلك (أجاب) نسكح اصحى صحيح يعتد به محضرة من يعتد انكاح محضرتهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو غيره قل في جامع الفتاوى وفي شرح الدافع لم تصنف اذا جمعتها راق قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بذلك راد برأى الذي يجمع مثله وتحت آتة ويشترى الجماع وقدره خمس الاثمة بعشر سنين وحيث تقر ذلك ذلك فأنظر وجهه على بيتة وعنده محل لا يرتفع ووضوه هاوطه شبهة وجود العدة وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة ويثبت

النسب عند أبي حنيفة ان ولدت للمدة المنصوص عليها في الكتاب واداهي ستة أشهر وانما لم ينقل يثبت نسب من الزوج لانه صبي والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبة لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبته منه واذا علمت ان عقد الحمل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهى أجنبية عنه وليس بزوجته والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وحلونه به بائنا وطه لا توجب مهر او اعدة لان الحواشي انما توجبهم في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه (٩٣) لغواذلا طلاق من أجنبية هذا بناء على

انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض ولا قضاء قاض بدم وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فالعلماء بحال في الحكم المركب من مذهبي المصدر من حاكم أو حاكمين فلا نسب راليه حتى تطاع عليه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية فأدعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صداقها فقبل له طلقها بواحدة فقال بالجسدين هل يصح ادق أنه قالها كاذبا وبين أم لا (أجاب) نعم وبين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان أو وقع نقله في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون طالقة نارياتعلقها هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فطلقها ثلاثا وأنشأ متصلا بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا

الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصراف على أو اصراف لترجع على وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الاخر والله أعلم (سئل) فيما اذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المخرج الشريك اذا سافر بمال الشركة لانفقته لانه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيته وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة اه ومثله في العلائي وذكر في التتارخانية عن الخانية قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اه أي وجوب النفقة في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع وفي المنع من الشركة وموثة السفر والكراء من رأس المال وقال محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب اه ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلا عن الخلاصة (سئل) فيما اذا مات أحد شريكي العنان وعمل الشريك الاخر في مال الشركة ورجع فهل تنفسخ الشركة بموته ويتصدق بربح حصته مال الميت (الجواب) نعم تنفسخ الشركة بموته والعامل بعده كالغاصب فما ربح من حصته بنفسه بطيب له وما ربح من حصته الميت يتصدق به كافي الانقروى عن النوازل وفي البحر عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الاخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما ما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فاذا مضى ذلك الوقت تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فيطيب الربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيصدق به اه وتنفسخ الشركة بقوله لا يعمل معك كما نقله العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الاسكافي عن رجلين اشتركا فاشترى بأمته ثم قال أحدهما للشريك لا يعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر ورجع قال ما ربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اه (سئل) في اخوة خمسة تلة و تركت عن أبيهم فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأي كثيرة وصوابا (الجواب) نعم اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه واخوته على وجه الشركة وأجاب الخير الرمي بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على الاخر اذا التفاوت ساقط كملتقطي السنايل اذا اخطأ ما التقطوا حيث كان كل منهم صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهم ما بقدر حصته الاخر لو كان أحدهما صاحب يد والاخر خارجا واختلفا فالقول الذي البدو البينة بينة الخارج اه وهذا بناء على الاصل في الشركة انهم يبينهم سوية بحيث لم يشترطوا شيئا وأما اذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح اجتماعهما على العمل لانه غير شرط لتضمنها الوكالة ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الاخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الاخر فلما حضر الغائب أبي أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشقي

قالوا لم نسمع وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلاو المقابلة بفساد الزمان وفيه فطر اذا فساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت طالق الا ان شاء الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذا لحقه الاستثناء لا يبقى ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا ان لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذا لحقه شرط لم يبقى ايقاعا كذا صرح به علماءنا ومنهم

صاحب التائمه فهاهنا لاجل الحاموي والواقعات الناطقي ونص في الخبر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاء حاكم قسم قرية فأتخذ كالأثم غضب منه لاسم فقال على الطلاق ثلاثا ثم أطلع تحت يدي كيلا اثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيالة من جانبه فهل يحث الخالف المذكور بالكيل معه أم لا (أجاب) لا يحث الخائف ان نوي بكونه تحت يده فحرقه أو أسلطه (٩٤) أو ملكه أو حرقه أو حاله هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا

يبحث لا تتغاضى شرط الجنت
وان نوى بكونه تحت يدي
كونه كمالا فيماله عليه تسكلم
يبحث كماله و ظاهر وان لم
يكن له نية يبحث لانصراف
الكلام الى المتعارف عند
الاطلاق والله أعلم (سئل)
وهو بيت المقدس عن
رجل قيل له ان نساءك
ذهبن الى القرية الفلانية
يتخرس بهما قال ان كان قد
راحت واحدة منهن لها
فهى طالق فتبين ان اثنتين
منهن ذهبتا الى القرية معا
هل يقع الطلاق عليهما
يقع على واحدة منهما ام لا
يقع على واحدة منهما
(ج ب) بانه يقع عليهما
لارادته منعهن عن التخرس
الا اذا نوى واحدة معينة او
مبهمة يدين فيقع على
المعينة في صورتها وعليه
التعيين في المبهمة مستدلا
بان واحدة نكرة في سياق
النشر فتعوضا بالثقل
فلم يكن عنده من كتبه ما فيه
صريح النقل فلما رجع الى
مكتبه بؤمته راجع كتبه
سأب مصورته في ثوب جية
من يد يد يد لواحاف

فما كان من تجارتهم ما من الربح فيبينهما على الشرط عملاً أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل
وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه * الأول أن يشترط العمل عليهما والربح
بينهما نصفين والوضيعة على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا وان
شرط العمل على أحدهما ينظر ان شرط العمل على أكثرهما بما جاز وان شرطه على أقلهما بما خاصة
لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما اهـ (أقول) هذا انما يجري في شركة العقد والواقع في السؤال
شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولا أن التركة تقود أو عروض يبيع بعضها
ببعض فافلها هـ أنها شركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الربح بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مر وهذه
المسئلة تقع كثير اخصوصاً في أهل القرى حيث يموت الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة
يعملون فيها وربما تعددت الاموات وهم على ذلك وقد توههم أنهم شركة مفاوضة وذلك باطل لان شركة
المفاوضة لها شروط منها العقد بلفظ المفاوضة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بان يقول
أحدهما لا يخرجوهما حراً بالغان مسلمان أو ذميان شاركك في جميع ما أمالك من نقد وقدر ما تملك على
وجه التقويض العام من كل من لا لا تخفى التجارات والنقد والنسيئة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر
ما يلزمه من أمر كل يبيع كفى البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبالغ وأنها لا تصح بالعروض وانما تبطل
بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي أن يفق بأنهما مفاوضة ويلزمهم
بأحكامها بأن يلزمهم مثلاً بان مالزم أحدهم من دين يلزم الآخر نعم ان صرحوا به بانهم شركة مفاوضة
يفتقهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كالموتل عن غيرهما من العقود كما صرح
به في البرازيه وما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة
نقل عن استاخرائية وغيرهما من رجل وترك أولاداً صغاراً وكباراً وامراًة والكبار منها أومن امرأة غيرها
فحرق البكر وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كالجو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة
تتعاهد بهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة
لنستوي وانفتحت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين ولو كباراً وأذن الوصي لو صغاراً
فالغلة مشتركة وان من بذر انفسهم أو بذر مشترك بلاذن فالغلة للزراعين اهـ فاعتنم هذه الفائدة هذا
ونقل المؤنس عن الفتاوى الرحيمية سئل عن مال مشترك بين أيتام وأمههم استرجحه الوصي لا يتم هل
تسحق الامم ربح نصيبها أولاً أجاب لا تسحق الامم شيئاً مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كأحد
الشريكين اذا استرجع من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثاً ومثله سبيله التصديق
على الفقهاء اهـ (أقول) أيضاً يظهر من هذا وما قبله حكم مالو كان المباشر للعمل والسعي بعض الورثة
بلاوصاية أو وكنة من ابنتين (سئل) في اخوة ربعة متفاوضين تزوج اثنتان منهم كل زوجة بمهر معلوم
قضاء من مال الشركة وطلب لهما بائنتان نصيبهما من ذلك ولزم أحدهما دين بتجارة واستقراض فهل لهما
مطالبة به وما لزم أحدهم من الدين يلزم باقي (الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة مفاوضة فالزيم

لا يترتب واحدة منهن في يوم مولد منهن ان مضت الاربعه الا شهر من حلقهن جميعا ثلاث واحدة نسكرة في محل النفي فتتم أحدهم
 ٥. وفي شهر رجب الحنفية ووقال والله لا قرب واحدة منكم فهو مولد منهن فمضت المدة من غير جبا عاتنا اه وفي من
 حسنة شرح توير لا يصادق شقيق محمد بن عبد الله اعزى التمر شى فاذا عن نفع اقدرب في باب الايلاء ووقال لهن والله لا اقرب احدا كن
 جده مولد من واحدة ووقال زهره مولد من اربعة حتى يمضت اربعة شهر ولم يترتب احدا هن باذن واحدة وعلى الزوج أن يعنها وعنده من
 سبعين باذن واحدة كن وروحدة منكم سواء ووقال لا قرب واحدة منكم يصير مولد منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يبع لانه معرفة

وكذا لا يصح أن يقال لكل أحدهم على درهم وأما واحدة منكن فنسكرة منقبة فتعزم ولذا ضحك لكل واحدة على درهم ومثله في شرح المجموع
للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرري للآسنائي مسألة النسكرة في سياق النفي تعزم سواء باشرها الثاني نحو ما أحد قائماً أو باشرها عاملاً
نحو ما قام أحد وسواء كان الثاني ما أولاً ولم أولن أو ليس أو أن ثم إن كانت النسكرة صادقة على القليل والكثير كشيء أو ملازمة للنفي نحو أحد
أو داخله أيها من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العاملة عمل أن وهي لا التي لنفي الجنس (٩٥) فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو

لأرجل قائماً بنصب الحبر
وما في الدار رجل فالصحيح
أنها للعموم أيضاً ونقله شيخنا
أبو حيان في الارتشاف
والكلام على حروف الجر
عن سيويوه لكنها ظاهرة
في العموم لأنص فيه ولهذا
نص سيويوه على جواز
مخالفته فتقول ما فيها رجل
بل رجلان ولأرجل فيها بل
رجلان أي برفع رجل كما
تقرر عن الظاهر فتقول جاء
الرجل الأزدي أو ذهب المبرد
إلى أنها ليست للعموم
وتبعه عليه الجرجاني في أول
الايضاح والزبحشري في
تفسير قوله تعالى ما لكم
من الغيرة وقوله تعالى
ما يأتهم من آية كذا
أطلق النخبة المسئلة ولا بد
من استثناء شيء قد ذكرته
في كتاب التمهيد وهو سلب
الحكم عن العموم كقولنا
ليس كل عدد زوجان ذلك
ليس من باب عموم السلب
أي ليس حكماً للسلب على
كل فرد واللام يكن في العدد
زوج وذلك باطل بل المقصود
بهذا الكلام إبطال قول
من قال إن كل عدد زوج

أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه والباقيين مطالبين المترشحين بنصيبهما من المهر الذي دفعاه والحالة
هذه قال في التنوير ما مفاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتساوياً بالمال أو تصرفاً دينياً إلى أن قال فما اشتراه
أحدهما يقع مشترراً كالإطعام أهله وكسوتهم والبايع مطالبة أي بما شاء بهنما ورجوع الآخر على
المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة أو استقراض أو غصب أو استهلاك أو كفالة بمال بأمر
لزم الآخر ولو بإقراره وإذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر اه (أقول) انظر كيف قصد المؤلف
رحمة الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا مشاركين شركة مفاوضة الخ فإنه يشير إلى ما ذكرناه آنفاً من أن
كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقد شرعي وشروطها الشرعية
التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرحاً به في فتاوى الخافقي والله الحمد (سئل) فيما إذا
كان زيد وعمراً اخوان شريكين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المزبورة داراً وكما
فهل يقع ذلك مشترراً كإيهنهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فما اشتراه أحدهما يقع مشترراً
الإطعام أهله وكسوتهم كافي المتون وفي الخبرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة
وأقام بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وإن كتب في صلح التبايع أنه اشترى لنفسه إذ تقرر أن
أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ اه (سئل) في أخوة خمسة
سبعهم وكسبهم واحد وعائاتهم واحدة حصوا بسبعهم وكسبهم أموالاً فهل تكون الأموال المذكورة
مشتركة بينهم أخماساً (الجواب) ما حصله الأخوة الخمسة بسبعهم وكسبهم يكون بينهم أخماساً (أقول) هذا
في غير الأب مع ابنه والزوج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البرازية ونصه ذكر
شيخ الإسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال السكك للأب
لأن الابن إذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى أنه لو غرس شجرة فهي للأب وكذا الحكم في الزوجين اه
وانظر إلى ما سنذكره في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية (سئل) فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع
معلومة من عمرو بن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم غنها
فهل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف غنها (الجواب) حيث كان بعد القبض كذا ذكر تكون
الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف غنها ومن اشترى عبداً فقال له آخراً شركني فيه فقال فعلت
إن قبل القبض لم يصح وإن بعده صح ولزمه نصف الثمن وإن لم يعلم بالثمن خبر عند العلم به تنوير (سئل) في
دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانباً منها باجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة
الحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها (سئل) في أحد شريكي عنان باع زيدا
عدة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البائع قام شريكه الآخر بطالب زيد المشتري بثمنه فهل
لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئاً من
الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك إلى الذي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكذا لا جاز
عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثله في البحر والنخ والخلاصة والعلائي (سئل) فيما إذا

إذا علمت ذلك فتدبر عليه مسائل وذكر ثلاثاً ثم قال الرابعة إذا كان له زوجات فقال والله لا أطأ منكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد
الامتناع عن كل واحدة فيكون مولى منهن كلهن ثم قال الحال الثانية أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله لاحتمال
اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمتع والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد مبهمة فإن أراد معينة فهو مولى منها ويؤمر بالبيان كافي
الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منها مبهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون مولى من أحدها لا على التعيين ثم قال الحال الثالثة أن
يضاق اللفظ فلا يسوي تعميماً ولا تخصصاً فهل يحتمل على التعميم أم على التخصيص بواحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع البغوي وغيره

اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلة ان ليست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا وقال عنبث ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام دين فيها بينه وبين الله تعالى قال لانه تكرر الطعام والثوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع النكرة في موضع النفي نعم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لان التخصيص خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن مالك داد الشهير بالخلاطى من باب الالياء (٩٦) ولو قال ان قربت واحدة منك أو واحدة منك طالق كان مولى منهما مطلقا بالبركتاهما

اشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع مطالبة شريكه الا ان الذي لم يتعاط الشراء فهل للبائع مطالبة أي ما شاء بثمنها (الجواب) نعم كالمصر عن التنوير (سئل) فيما اذا كان زيد وعمرو شريكين عنانا فهل ما شراه كل منهما يطالب بثمنه فقط دون الآخر (الجواب) نعم (وما شراه أحدهما طوبى بثمنه هو فقط) لعدم تضمنها الكفالة (ورجع على شريكه بحصته منه ان أداه من ماله) أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة لا لا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن وذافي العنان لا يجوز كفي البحر شرح الملتقى للعلائي (سئل) في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال (الجواب) نعم وان شرط الفضل كفي الكثر وغيره (سئل) في رجلين اشترى كافي عروض ولم يبيع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد وعمرو أمتعة معلومة لبيعهما له ومهما ربح يكن بينهما مناصفة قبض عمرو والامتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد وعمرو أو حرم مثل عمله (الجواب) نعم ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البر والطعام على ان الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لان رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أحرم مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا خاينة من آخر الشركة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من الباب الاول وأما كون الخسران عليه فلما في التارخاينة من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالخبط والحشيش والصيد وما أشبه ذلك ولكل واحد منهما ما أخذ وغنمه وربحاه ووضيعته عليه اه ومثله في المحيط (أقول) ولا ينافي ذلك ما مره من بيان أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك فيما اذا كان في مال من الطرفين ولذا قل في البحر أفاد بقوله بقدر المال انها شركة في الاموال فلو لم يكن من أحد مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قل في المحيط دفع دابته الى رجل يؤجرها على أن الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولا شيء آخر حرمه وكذا السفينة والبيت الخ اه وتما الفرع فيه (سئل) فيما اذا كان لصباغ فوت له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظير ذلك نصف الربح المجهول الحاصل من ذلك فعامل معه مدة ويريد أخذ نصف الربح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم (سئل) في التمريل اذا باع واشترى وتحاسب مع شريكه زيد اجمالا ثم قام زيد ببيع كفه الى انمين على قدر ما باع وما اشترى على وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتب باليمين على الاجمال ولا يجبر على التفصيل (الجواب) نعم كما أفتى بذلك قارئ الهداية والتمرات على وجهي رحمة الله تعالى وفي فتاوى الشيخ السمعاني يكتب منه باليمين على الاجمال بان جميع ما باع صرف عنه في تعاملات الشركة ولم يحصل منه خيانة في ذلك (أقول) وفي الخبرية سئل في شريك انهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم انهم يمين أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخفيفه على الخيانة المهمة لم يحلف كما في الاشباه لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخففه اه أي حيث ذكرناه يحلف لكن اذا نكل لزمه أن

وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقا بقر بنهما لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظا نهى طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق فهي كناية عن الدخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن طالق فان واحدة في نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فتدنىوا على أنه لو كان تحته أربع نسوة وانه عيب دفن ان طاعت واحدة منهم تعبد من عبيد حر أو طاعت اثنتين فعبدان حران أو طاعت ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار وطلعت أربع فأربعة أعبد أحرار فطلعتهن معا أو مفردة أي من تبقى السك أو بعض عتق عشرة من عبيده واحد بطلاق الاولى وثالث بطلاق الثانية ورابعة بطلاق الثالثة

ورابعة بعد ذلك الزمة ومجموع ذلك عشرة فتوا شرط وصف التوحيد في لفظ الواحد لما وقع العتق على الواحد في صورة يمين زوجين معاذة حيث نكحوا واحدة من كونه منفردة بل طلقها في جملة نكائه الأربع فذهب الزوجين معالما منع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكذا في تخصيص الجمع صريح في ذلك هذا ما ظهر لي والله أعلم (باب الالياء) (سئل) في رجل قال لزوجته أنت محرمة عليّ جس من ومنه فمت من غير جاعف الحكيم (أجاب) هذا الية بقرينة ضرب المدة وقربا نبت بعض أربعة أشهر من وقت اليمين وبانقضاء عدتها منه تحل زواج رتبة علم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة عليّ أربعة أشهر ثم وطئها في الاربعة أشهر فاذا يلزمه (أجاب)

يلزمه كفارة عيّن والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه جثية كونا محرمة على من هذا الوقت الى عو يشرة السنة الا سبعة بعد هذه الا سبعة
 وكان في شهر ذي القعدة فذا يلزمه بوطهما (أجاب) هذا الايلاع منها في يلزمه بوطه كل واحدة منهما قبل مضي أربعة أشهر كفارة مستقلة
 لتعدد الايلاع كذا كره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من وقت الخلف بلا جاع وقعت طلقة بائنة على كل واحدة وبمضي أربعة أشهر تقع
 أخرى ان كانت في العدة كافي الظاهر به أو بعد التزويج بها كما نص عليه في الكنز (٩٧) وهكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحدة

منهما فليست دار له أمره
 بالوطء قبل وقوع ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته الحرة
 المدخول بها على صفة هي
 انه اذا وطئها قبل عشرة
 أشهر قضى فهي طالق فما
 الحكم (أجاب) هذا الايلاع
 فان وطئها قبل أربعة أشهر
 طلقت طلقة رجعية عاك
 مراجعتها في عدتها لحنثه
 قبل مضي مدة الايلاع وان
 لم يطأ حتى مضت أربعة
 أشهر بانتهى منه لبقاع الايلاع
 لعدم الحنث بالوطء قبلها
 وبالحنث بالوطء قبل مضي
 الاربعة أشهر انتهت عيّن
 بالطلاق الرجعي وبطل
 الايلاع فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دعا امرأته
 الى الخروج من القصرية
 معه فأبته فقال لها ان لم
 تخرجي معي فأنت حرام من
 الحول الى مثله نأوي بمجرد
 الحرمة لا الطلاق فلم تخرج
 معه (أجاب) هو عيّن ان
 حنث فيها بالوطء قبل أربعة
 أشهر كفر كفارة اليمين
 ومضى حكمها وان لم يحنث
 به يلزمه ما يلزم المولى من

يبين مقدار ما نكل فيه والقول قوله مع عيّن الخ وقال الجوى في حاشية الاشباه وأنت خير بأن قارئ الهداية
 لم يستند الى نقل فلا يعارض مانقله المصنف أى صاحب الاشباه عن الثانية (سئل) في أحد شركاء العنان
 بمال تحت يده صرف منه ما غافى مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركاء في مدة تحتمله
 والظاهر يصدق فيها فهل تحسبه له ويصدق فيها مع عيّن (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا
 ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم (سئل) في رجل مال معلومة مشتركة بين
 زيد وعمر وأذن زيد لعمر وبأن يسافر بهما ويؤجرهما وينفق عليهما من أجرة سفرهما وأجرهما يبلغ أقربيه
 وزعم أنه لم ينفق فتهادوا أنه استدان مبلغا صرفه في تسكيلة نفقتهما والحال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما
 يصدق الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يزعم
 انه استدان وأنفقه (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا فقد شئ مما تحت يده من عروض
 الشركة بلا تعدد ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بعينه وما فقد يكون على الشركة
 (الجواب) نعم (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمر وهى عند زيد في نوبته باذن عمرو وفر بطهار يد
 في اصطبل داره ليلال ولم يقفل باب الاصطبل حتى سرقت منه والعرف بينهم انهم يبقون باب اصطبلهم ليلال
 فهل يضمن حصة شريكه (الجواب) حيث فرط في الحفظ يضمن (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وبكر
 شركاء ثلثا في بضاعة هي تحت يد زيد يدفع زيد البضاعة لعمر وفي غيبة بكر يبيعها للشركة ثم مات عمرو
 مجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بعينه ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصة ما منها (الجواب) نعم (أقول)
 أما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا كلام فيه كما هو أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر
 قال في الدر المختار (وهو) أى الشريك (أمين في المال فيقبل قوله بعينه) في مقدار الرجوع والخسران
 والضمان (والدفع لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كافي الجرم مستدلا بما في وكالة الولوالجية كل من حكي
 أمر الايلاك استئنافا فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان على نفسه صدق اه
 ونص عبارة الولوالجية هكذا ولو وكل بقبض ودبضة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهالك
 وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان دينام يصدق لان الوكيل في الموضعين حكي أمر الايلاك
 استئنافا لكن من حكي أمر الايلاك استئنافا ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي
 الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبضة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض
 الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أى لان من كان له
 على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا أوفاه المدين دينه فقد ثبت للمدين في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته
 فالتقيا قصاصا ولذا قالوا الدين تقضى بمثلها ففي قول الوكيل بقبض الدين ان قبضته من المدين ودفعته
 ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا الاولي عدم قبول قول الشريك في
 مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته مجهلا فلا شك أن ما في
 مسئلتنا مثل مسألة الوكيل بقبض الدين لا شرا كهما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة

(١٣ - فتاوى حامديه) - اول (الطلاق البائن وبقيّة أحكام المولى لازمة عامه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في
 رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجمعة الى الجمعة نأوي بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عيّن لعدم وطئها
 في المدة المحلوف عليها وهى من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكونى على مثل اخواتى من اليوم الى مثل اليوم نأوي
 عدم قرانها بسبوعا وتكونى على بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكونى على مثل اخواتى فقد ارتفع
 نفي الاسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكونى على بالسبع المحرمات نأوي بالحرمة فهو عيّن يلزمه بقرانها كفارة اليمين وهى اما طام عام

عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرق برقة أو تحرق في واحدة من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متواليات والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرهما الله على مدة أربع سنين مثل أي وأختي وبنتي قاصدا إيجاب تحريمها لهذه المدة فقط فإذا يلزم بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر كفارة يمين فيحرق برقة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وإن عجز عن التحرق بر أو الأطعام والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متتابعة وإن مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طاعة باتنة فيجبد عقده عليها ويطؤها ويكفر

الوديعة إذا قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعها للموكل ليس فيه سوى نفى الضمان عن نفسه أما مسئلتنا ففيها نفى الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت فيقبض قوله في حق نفسه دون غيره فليأمل (سئل) في تبن مشترك بين زيد وعمر ومناصنة باع زيد نصيبه منه من بكر بدون إذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم (أقول) هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من شجر أو زرع فإنه لا يجوز إلا بإذن الشريك كما سيأتي تحريمه في كتاب الوقف وكتاب البيوع إن شاء الله تعالى (سئل) في أحد شريكي عنان وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي للآخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرط (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فهما وفي أحد همدان الآخر عند عملهما معا ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط اه (أقول) وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرط غير ذلك كفي الملتقى أيضا فتنبه (سئل) في شركة العنان إذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شتى والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط (الجواب) نعم كافي البرازية (أقول) وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاثة ورقات ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شتى أي متفرقين فتفديده لو كان الشرط أن يعملوا جميعا فلا مريض الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظاهرية عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فبما ذكرنا في الأصل إذا جاء أحدهما بالف درهم والآخر بالفين واشتركا على أن الربح بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز وبصير صاحب الالف في معنى المضارب إلا أن معنى المضاربة تباع معنى الشركة والعبرة بالأصل دون التباع فلا يضرهما اشتراط العمل عليهما وإن اشترطا العمل على صاحب الالف فهو جائز وإن اشترطا العمل على صاحب الالفين لا يجوز وإن اشترطا الربح على قدر رأس مالهما بل لا والعمل من أحدهم كان جائزا وإن شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما نصيبين فشرع نصيبه نصفين فاسد ولكن هذا لا يبطل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وإن شرط الربح على قدر رأس مالهما الخ يفيد ما يقع كبر من أنه لو كان رأس مال أحدهم أكثر والآخر أقل كملو كان من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن الآخر ألف واشترقا بالربح ثمانية للأول وثلاثة للثاني والعمل على الثاني فإنه يصح لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل مالو كمن العامل صاحب الأقل لا ورثا ولا ورثا ولكن يستفاد من عبارة المحيط أن الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعهما ملا (سئل) فيما إذا باع أحد الشركاء نصيبه من الفرص المشتركة وسلمها لمشتري وطالب الشريك من البائع أن يحضره الفرص التي يمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكف الشريك البائع حضارته لم يحضرها يلزم بغيرها (الجواب) نعم يكف الشريك البائع بالحضرة فإن لم توجد يلزم بغيرها كتبه الفقهاء بعد ترجيح العمادى عنه (سئل) في أحد شريكي العنان شارك آخر بمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك الشركة إلا بإذن شريكه تنوير وشركة لعل (سئل) فيما إذا باع أحد الشريكين عينا باسماً من مال الشركة

لأن هذا إيلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم * (باب الخلع) * (سئل) في صغيرة خالعتها عمها على ثوبين معينين التزمه قبل زواجهما هل يلزم عمها ثوبين وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ولا ينقطع شيء من مهرها ويلزم المهر ثوبين وسط بالتزامه لبطل الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المتدخول بها أن يخالعه على كذا دراهم عليه هو فخالعها على البطل المضاف إلى الأب هل يصح الخلع ويطلب الأب بلبطل الذي التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بمالها عليه حيث كان يعبر عنهم ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الأب وكيف الحكم (أجاب) حيث ضاف الأب البطل إلى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهره شيء فتطالب الزوج بما عليها ولا يرجع به على الأب إذا لم يضمنه ذلك وإن لم يضمنه الأب

تره في عقد خلع والله أعلم (سئل) في امرأة استدان من أخيها ففقت التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعها بالنيئة زوج وقعت ابرة انعامت بينهما بعد الخلع هل يسقط دين الأخ وإذا فقم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين الأخ وبه سنة فيهم سائرته عم (سئل) في رجل قال لزوجته لباعة المدخولم صلقتها ولست ستون غرسا فوكل من طلقها ثلاثا ما هل يستحق نسيتها على الأب أم لا (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مهرها بنية مهرها قد وقع عليها الطلاق الثلاث بجناها بعد بنية وجهته على كسر حديقته فراجعها سنة والله أعلم (سئل) في رجل خلع زوجته بعد الدخول بها وقبض

مجل صدقتها على مال معلوم ولم يذ كر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط
ومصرحه في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يتيمة تزوجها جدها أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت
المصلحة إلى الخلع وأراد الجرد والاب صحة الخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذ كر البرازي في ذلك ثلاث حيل
* أحدها أن يتخالف أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبي للزوج (٩٩) ثم يحيل الزوج بماعليه من الصداق لمن له

ولاية قبض صدقتها على ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الأب يعني أن كان وان لم يكن فعلى الجد كما في مسئلتنا فيبرأ الزوج منه وينتقل إلى ذمته إذا كان املاً من الزوج أو مثله * قال وذ كر الحاكم حيلة أخرى أن يقر الأب يعني أو الجرد بقبضه ثم يطلقها ويسبرأ الزوج في الظاهر وتعقب هذا وقد صرحوا بأن الزوج إذا خالها على صداقها على أنه ضامن له صح الخلع ويضمن الجسد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألته زوجته أن يطلقها على أرضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى أمساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعاً فقد صرحوا بصحة الخلع على أمساك الولد مدة معلومة وعلى أرضاعه إذا

بالنسيئة وهالك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكل من شريكي العنان والمفاوضة أن يبيع بنقد ونسيئة تنو بروفي البرازية من الشركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج إلى خوارزم ولا تجاوزوه صح فلو تجاوز عنه من حصه شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشتر كلنا على أن يبيعنا نقدًا ونسيئة صح ثم إذا تمس أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اه (سئل) في شريك عنان سافر بحال الشركة فأصدا بلدة كذا فاختبر قبل وصوله اليها بان جماعة كثيرين ذوي منعة قاصدين إلى أهلها فنزل في قرية أمينة وأخبر شركاه بذلك فنهوه عن مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فالفهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكر يضمن الشريك المزبور نصيب شركائه لتعديده بذلك (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في صنعة عمل أحدهما فيها لا تخفى غيبة شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجره فعمله فهل ليس له ذلك وتكون الأجرة مشتركة نصفين بينهما وبين المتوفى ثورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ومنافعة امتنع زيد من الاتفاق عليها وتضرر شريكه عمر فهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في بئر مشترك بين زيد وعمر ويتقاطر منها الماء النجس إلى بئر ماء لشريكه عمر ويخشى أن ينجسها فطلب عمر ومن زيد ممرتها وعمارتهما لمنع الضرر فهل يجبر زيد على عمارتهما مع (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضايا من البحر فاعلم أن تذيب القالانسي وفي شرح التنوير عن عدة كتب (سئل) في حمام مشترك بين وقف ووقف أهلي احتاج إلى مرمة ضرورية لا بد منها فإني ناظر الوقف الأهلي أن يرممه مع ناظر وقف البئر فهل يأمره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على العمارة إلا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة الخ علاقي من الشركة وأفتى بذلك الخبير الرملي كما في فتاويه من القسمة وفي الأشباه من الأب آت معزى إلى الولو الحية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته اه وأفتى التمر تاشي مؤيداً بذلك بأنه مضطراً لا يمكن قسمة بعضه الخ والمسئلة وقع فيها اضطراب كما ذكره الرملي في القسمة وأنت على علم بأن هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أو لا وقد صرح في البحر بأن امتناع المتولى من العمارة الضرورية خيانة وفي البحر من شتى القضايا بعد نقل كلام إذا أراد أحد الناظرين المرممة وأبى الآخر يجبر الآخر على التعمير من مال الوقف اه (أقول) وفي الحانسية حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منسبه واحتاج إلى المرممة فأراد أحدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها للقاضي ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قبيل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على الحر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي يأذن لغيره أي الممتنع بالاتفاق عايشه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخبر به من الشركة وأفتى به ولكن أفتى في الخبر به من كتاب القسمة بأنه إذا أنفق

كأن رضيعاً وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق الكائن على عوص بمنزلة الخلع وعن صرح بذلك صاحب الو جيز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهرة أنه عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من المرأة تبذله له فيخلعها أو يطلقها وفيه أيضاً وألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق بنفسك على ألف ولان أمساك الولد وأرضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تتقوم بالعقد فصحبها دلالة عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخترطك امرأتك على هذه البقرات الأربع وعلى عشرين قرشاً على ففعل هل يلزمه ذلك ويلزمه دفع البقرات الأربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع

ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم * (باب الظهار) * (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على حرمه مثل أختي ستين فما الحكم (أجاب) هو لا يلاع على قول أبي يوسف وعلى قول محمد بن طاهر وصحح أنه قول الكل فإذ عرفت أنه ظهار فالأدوم به عليه أن كان غنيا عتق رقبة فإن لم يجد فأى يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيه حرام رمضان ولا الأيام المنهية الخمسة المعروفة فإن لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعين (١٠٠) ولا يحل لها الخروج ولا لأبويها إخراجها من بيت زوجها لبقائها على عصمتها فإن جامعها

في أثناء الصوم استأنفه واستغفر به فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتب الأحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحُرمة المجردة فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار مؤقت يرفع بعضي الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كنعص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لهار وحى طالق حرمته مثل أختي ناويا مجرد الحُرمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله صاق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله حُرمة أح ناويا الحُرمة المجردة يكون ظهارا فالتزمه كمنارة الظهار بقوله مثل أختي الذي هو تشبيهه منكوحته بحُرمة عليه على التأييد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيتي إن لم تعودى وتبيت فيه تكون مثل أختي

أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اه فان جل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتي به فيكون في المسئلة قولان معصمان وان قيد بالامرار ترفع الخلاف (سئل) في دار لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى المداوة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر وبقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بمثل ذلك الخبير الرملي كفي فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما إذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة ويأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجرها فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين انهم دمت فقال أحدهما بينهما وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان طالب البناء أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصي والاب المشترك إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والابن ثم آخوه ليرجع أشباه من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وطينها زيد وعمرها بلاذن من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمر وبما يخصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهم دمت فبني أحدهما بغير إذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشيء عمادية في الحائط المشترك ومثله في الفصولين (أقول) أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا مما مر ولا سيما إذا كانت قابلة للقسمة فانه لا رجوع مطاوعا (سئل) فيما إذا بنى زيد قصر بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين أخوته بدون إذنهم فهل يكون البناء ملكا له (الجواب) نعم وإذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن الشريك له أن ينقض بناءه ذكر في التتارخية من متفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا ينقسم بالآلات هي لهم بدون إذن الباقين ويريد بقية الشركة قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بدالقسمة فله قيمة شركاء ذلك ثم ان بناء حيث كان بدون إذنهم ان وقع في نصيب الباقين بعد قسمة الدار فيها ونعمت والاهدم البناء في التنوير وغيره (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغ من الدراهم بلاذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلاوجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد سرايا في داره ويريد تسهيل أو ساعده الى سراب قديم مشترك بينهما وبين جماعة وكسره فبقي السراب القديم بلاذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الأرضاهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ما قديم في مكان معلوم فيه فروع معومة يجري منه الماء لاربابها بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون إذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم * (باب الردة والتعزير) *

(سئل) هل تقع الفرة بنس الردة والعيادة لله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرة بنس الردة في التنوير وسكرت وارتد دعه فسخ في الحل وقال قاضيان في باب الردة أجمع أصحابنا

ثم تعدد الحكم (أجاب) ان نوى برا وضارا وخلاقا فكيف نوى وان تمكن له نية تعدد كلامه ولا شيء عليه وذلك ما أخذنا على ذكره في سهر في مسئلة تسمى ولا فرق بين استعيق واستعيزه من الظاهر وما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فتأذى مثل أختي فإذ يلزمه (أجاب) ان تمكن له نية فيه فهو مل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي محضرة لا تسكون مثل هذه ما تحبني وهذا هو السنن هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في المنة بعد رجوعه فانه لا يلزمه كمنارة رده وهي في ردة فان تدبرها وان لم يقدر عليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

يطعم شتين فقبر والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أختي ناو يا حرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحح كونه ظهاراً فيلزم فيه تحريم برقة أن قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه إرمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم شتين فقبر والله أعلم* (باب العنين)* (سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها أنه عنين لم يصل إليها فاطلقها على مال فزوجهها أبوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدتها الوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطمة

والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أحذها إلى قريتها ومنعها عن زوجها وبلغت فادعت أن زوجها عنقه هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته بمجرد دعواها أنه عنين وعلى تقدير ثبوت عنقه بأقراره أو بقول النساء أنه بكر يؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبتها عنه ولو بحجها وهر وبها منه فان وطئ والابنت منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة وادعت زوجها البكر البالغة أنه أزال بكارتهافي اثنا عشر سنة بأصبعه لا بالته وهو يدعي أنه أزالها بالته فعرضت عليه البين بانه ما أزالها بأصبعه وانما أزالها بالته فنكل عن البين هل يفرق بينهما وبينه بنكوله عن البين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بنكوله عن البين

على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير أمر القاضي عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضواً من أعضائه لاشئ عليه اه وقال في البزاية ولو ارتدوا العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد اكتمل بكافة الكفر ولدزنا اه (سئل) في رجل قال لزوجته بلفظ ترك ديني اغزني سديكم فقال له آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي دعيه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النهي بلفظ تركي بن كاور مسلمان أو لم ام وأنكر المذمى ذلك وثبت عليه بالبينة المزكاة تلفظه بذلك كاه فيلزمه بذلك وهل بانته امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال انا ملحد يكفر لان الملحد كافر اه وفي الخانيسة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البزاية لو ارتدوا العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج اه وفيها واراد أحداهما فسحق في الحال اه فظهر مما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود مانصه سماع لفظيله زوجته سى هندك اغزنيه ودينته شتم ايلسه شرعا زیده نه لازم أولور اه الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازم درو هندی بلد وکی کسسه نه وارر (سئل) في رجل قال لرجل من الاشراف بزولك دينسز كاور فساد يلزمه (الجواب) قوله بزولك معناه بالعرية المعرس بالسين وتقوله العوام بالصاد وفيه التعزير كافي الملتقى وغيره وقوله دينسز معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو مرادف لزنديق في الفقه الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضا كافي الملتقى وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعز الشافعي بكافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر انعم والالابه يفتي فعلى هذا يلزم هذا المتعدي المذکور التعزير الشديد للاتق بحاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافر فانه يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذمى قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذا لا بد من التسبري كما هو مقرر في الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شك أن الاسلام تصديق بالجنان وقرار بالاسان وكلاهما مما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شئ لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف نجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بمجرد النية وأقضى بذلك التمرناشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزلمي ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الإقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية ويصير أيا المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله فالظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكر أي

والحال هذه اذ هو مما يخلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقرب يلزمه فيخلف فان هو حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحت نصرانية بالغة أتوها يريد أن يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا واذا ادعت انه لم يصل إليها أجله أستاذ في ريته الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكابية في نكاح الكابي اذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وفتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اه والمصريح به في زوجة العنين اذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفريق بانته اما بابنة الزوج

واما بقري القاضي اذا ابي الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختصارها كالمهر مخرج في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم (سئل) في زوجه العنين المؤجل لها سنة اذا هربت أو أخذها والدها وجلسها عن مهل تحسب تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم * (باب العدة) * (سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها بتد فيما يحزر بحر (١٠٢) (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى ماله السكنى به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول

نعتقد أنه خطأ يشمل الصواب مع امكان الترفع الى ماله السكنى يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة في الحنفى ما مذهب الشافعى في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهى رفع من سالفه الروايات وغرابته يوهى نزلهم انه المذهب الذى عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها واذا لم يذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك ما سكنى نفذ وقد نظمت نظما من النقد فقلت

لمتدة شهر بتسعة أشهر وقاعدة ان ماله السكنى يقرر ومن بعده لا وجه لانتقض هكذا

يقال لا يقض عليه ينظر والله أعلم (سئل) فيما اذا قضى ماله المذهب في خمسة أشهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا (أجاب) لا سألنا اذا قضى ماله المذهب في خمسة أشهر ينفذ

بمجرد الاثبات بالشهادتين لعدم التبرى وهو شرط في كل يهودى ونصرانى كحكمهم في ذلك في الدرر وفتاوى ابن نجيم والتمرتاوى وغيرهما كفى الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل عيز من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا لا اسلام عيزا حتى أفتى قارئ الهداية في ذى صبي عيز أسلم وهو سكران بصحة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما ان عادا الى دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذى يعقل الاسلام يعنى صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعض بعد الموت وانقدر خير به وشهره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذى يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلوم من المركذ فى التنوير وشرحه للعلائى وقدره فى المجتبى والسراجية بسبع سنين ويؤيده أن النبى صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على على رضى الله عنه وسنة سبع وكان يفخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت أو ان حلى

وسبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتى وسنان عزى اه

واذا ادعى أبوه النصرانى أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (سئل) فى النصرانى اذا حصل له جنون فى عقله بسبب عشقه لكنه يستحضر الجواب ويقيم الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذم الكفر وانسرب بذلك فهل صح اسلامه * (الجواب) * أجاب قارئ الهداية بأنه عيز فصحة اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام (سئل) فى المرتدة اذا ماتت أين تدفن * (الجواب) * اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعى ثم ماتت وهى كذلك ففي سير الاشياء واذا ماتت أو قتل على ردة لم تدفن فى مقابر أهل مله وانما يلقى فى حفرة كالكب * (سئل) * فى رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا لعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كفى الدر المختار ويعيد الحج وليس عليه عادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد وتاء ان فى بكلمة الشهادة على العدة لا يجوز به ما لم يرجع عما قاله لان باتمانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كفى الثالث من اجازيه من ردة هذا اذا كان عائنا ما قاله كفروا أما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كفرا بذلك ومن أتى بلفظة الكفر ولم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة النعماء خلا للبعض ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم بكفرى على نفسه ككلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك فى الخلاصة (سئل) فى رجل عوانى مفسد شارب سعى فى الارض بالفساد ويقع الشر بين العباد ويغرى على أخذ الاموال

سئل فى رجل عوانى مفسد شارب سعى فى الارض بالفساد ويقع الشر بين العباد ويغرى على أخذ الاموال بالباطل زوجه هاربة وبزوجه هاربة من يهرق من يهرق الى القدس قبل انقضائها علم (سئل) فى الحرمة انطلقت هى تخرج من بيت صانت وهى به لم لا وتجبر على العود اليه اذ هى خرجت قبل انقضائها وتجب نفقتها عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الفاحشة التى لا تقهرج لا قامتها لحد عليها وبه قول الاكثرون وقال بن عمر بن خردجه قبل انقضائها وتجب على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة

لا تسقط باذنه حق الله تعالى فلا تخرج لاليل ولا تنهار حتى الى حين دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرحوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمسك وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها ان يخرجوا ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصم ما وقد حشو على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا ٣ وأكثرت منه غير مطلقاته فانه يحل لهن الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات اذا اذن فيمافيه معصية الله تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها

الكسوة اذا طالت بأن كانت حاملا أو معتدة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغبا عليهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غاب أقربانه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثا وأرسل بذلك كتابا اليها هل يصدق في اسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ عليها وعليه وفاء مهرها المشروط حلولة بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زحرا له حيث كتم طلاقها لكن

بالباطل وذبح العبادو يؤذى المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن تلك الافعال الا بالقتل فاسحكمه (الجواب) اذا كان كذلك وأخبر بجرم من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى (سئل) في رجل عاى شتم رجلين من علماء الدين الاسلام وآل بيت النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وحقرهما واستخف بهما بالدين مع كونه شريرا ساعيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العاوى قاصدا الاستخفاف بالدين كقرو قال الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض بافساد يقتل بما رآه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على السكندر قال أصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظرة اهانة أو ذكره بما وجب الاهانة يكفر كما في عمدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورتة الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجاهل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي أن عنعه لان هذا استخفاف أو اهانة أو حقارة ولو جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلقت امرأته ولو كان على وجه المزاح يعزى باجماع الأئمة العلامة ابراهيم البيهقي على الاشياء من كتاب السير والردة (سئل) في ذى شتم ذميا مثله بالفاظ قبيحة وأذاه بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك (الجواب) نعم (سئل) عن يهودى قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير كازر وفي عن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة يمين أو يمينين (الجواب) ان كان الحالف جاهلا ويعتقد أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه يمين فقط فعليه كفارة يمين بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا ما تحرر بعد النظر في كتب أصحابنا أئمة الهدى رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خلق الكون لاجله ما قبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه منتف بلو كما أفق بذلك العلامة الخير الرملى ناقلا عن جامع الفصولين وأفق بذلك السبكي والرملى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأطن انها جماعة قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي حفظه الله الملك السلام حين زارنى في الجنبينة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة وأتم السلام سنة ١١٤٦ م صورته ما قولكم دام فضلكم ورضى الله عنكم ونفع المسلمين بعلومكم في سبب وجوب مقاتله الروافض وجوار قتلهم هو البغى على السلطان أو الكفر واذا قتلتم بالثاني فما سبب كفرهم واذا أثبتتم سبب كفرهم فهل تقبل ثوبتهم واسلامهم كالمترد أو لا تقبل كساب النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من قتلهم واذا قتلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفر او هل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامان المؤقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم وذرائعهم أقتونا ما يجوز ين أنابكم الله تعالى الجنة الجنة الله رب العالمين اعلم أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغى والعناد وأنواع الفسق والزندقة والاحاد من توقف في كفرهم

لانفقة لاهلها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبته في الاسناد أو قالت لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقه اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط حلولة بطلاقها اجماعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدة مهرها صالحة على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر واذا صلح الرجل على نفقتها بقوله وأكثرت منه غير مطلقاته كذا بالاصل الذي في يدنا وتأمل اه مصححه

فأدانت في العدة على دراهم مسماة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة ينظران كانت عدتها بالحض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحض فلا يصح الصلح للجهالة بالعدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله أعلم * (باب ثبوت النسب) * (سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لاهل ثبت له شرف تآم لا وإذا قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً وما وكذا الأولاد أما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقاتل بهذا (١٠٤) قد خرج المنهج الواضح واتبع الوجه اللامع اذ بآدي نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت

والحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتالهم البغي والكفر معاً ما البغي فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلداً لله تعالى ملكه الى يوم القيامة وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي عالى أمر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين اذ ادعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين المعونين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاؤهم معه وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستمزقون بالشرع المبين ومنها أنهم يسميهم بينون العلم والعلماء مع أن العلماء ورتبة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات ويمنكون الحرمان ومنها أنهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها وزاها عنها فهم كافرون بتكذيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمننا بنسبتهم الى اهل بيته هذا الامر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سؤد الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من أئمة الشافعية من كفر الصحابة أو قال ان أبابكر لم يكن منهم كفروا وقالوا وجهين عن تعليق القاضي حسين فيمن سب الشيخين هل يغسق أو يكفر والاصح عندى التكفير وبه حرم المحاملى في الباب اه وثبت بالتواتر قطعاً عذر الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبايح مجتمعة في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله باتفاق الامة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء نائباً من قبل نفسه لانه حذو جب ولا تسقطه التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقتول فيه ا توبة لان الارتداد معنى ينفر ديه المرتد لاحق فيه لغيره من الآدميين فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق الادحى ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم ينب ولم يسلم يقتل كفراً بلا خلاف وان تاب وأسلم فقد اختلف فيه والشهور من المذهب القتل حداً وقيل يقتل كفراً في صورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهما فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو اعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه أى في اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البيعة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو اعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل لا نأجل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في الاشباه كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما أو بالسحر ولو امره بترك ذلك أو أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الاشرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا وأسلموا اقتضوا حداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفراً وأجرى عليهم بعد القتل حكم المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بامان مؤقت ولا بامان مؤبد نص عليه فاضحت في فتويه ويجوز استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت

الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لا ولاده وأولاد أولاده ان آخر الدهر لوجود نسمة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والعزم في مسئلة الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فلا يرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة لزهره رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولادته وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وحل اعمامة الخضراء الى رؤسهم ع لا (أجاب) يطلق عليهم انهم شراف لا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من اهل البيت سواء كان حسنياً أو حسينياً أو علياً أو جعفرياً أو عقيلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم اسريه ذرية الحسن والحسين فقط سكن هـ

شرف لا لغيرهم عليهم لصدقة لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان علماء رجهه الله تعالى ذكره ان من يدار خصه صلى الله عليه وسلم بنسب اليه أو لا بدنباته ولم يذ كروا مثل ذلك في ولادته تبناته فالحصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وثمانية ووزين بن يسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد زينب وعبد الله لا الى لاحول الى أيهما صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت تته لا أولاد بنته يجري الامر بينهم على عدة اشرف في الولد تبع ابيه في النسب لا أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للحصوصية التي ورد الحديث بها وهي

مقصودة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا سل يشملهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء أو العلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانت في الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز فن الجائر أن يختص بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعمم في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) (١٠٥) في رجل مات عن أخت لأم معروفة

عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرضا وردا فادعى جماعة انهم أبناء عم عصبته وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكتفى ذلك في شهادتهم أم لا بدت من ذكر الحد (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكروا الحد الذي يجتمعون فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذلك كصرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولده من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا أكثر منها وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزوج وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أمانني المولى

بدار الحرب جائز كل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذوارهم تبعالامهاتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه أحقر الورى نوح الحنفي عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه ما في المجموعة المذكورة بحروفه (أقول) وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلية في الافتاء في شأن الشيعة المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل وعن أفقي بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافرا فعند الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ورجح لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا وأما عند مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الخ فقد جزم بقبول توبتهم عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة وتظهر لي أن هذا هو الصواب وهذه مسألة مهمة ينبغي تحريره والاعتناء بهازيادة على غيرهما فقد وقع فيها خبط عظيم وكان يخطر لي أن أجمع فيها رساله أذكر فيها ما حررته في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أذكر في هذا المقام ما اوضح المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعي بعض طول في الكلام فنقول وبالله التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سب الشيعين رضي الله تعالى عنهم ما في الدار بن لا تقبل توبته قد عرزه في البحر الى الجوهرة شرح القدوري وقد قال في النهر هذا الوجود له في أصل الجوهرة وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة الجوى في حاشية الاشياء بعد نقله كلام النهر (أقول) على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا للمالك والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبة من سب الشيعين بالطريق الاول بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه واعلم ان مسألة عدم قبول توبة سب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق ابن الكمال الهمامي في فتح القدير شرح الهداية وتبعه التمر تاشي في متن التنوير وكذلك ابن نجيم في البحر والاشياء وأفقي به في الخبير يسكن العلامة التمر تاشي بعد ما عرزه الى البرازي قال في شرحه عليه المسمى مخ الغفار لكن سمعت من مولا نا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن البرازي تبع صاحب الصارم المسالوف انه عز في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من علماء الحنفية اه وفي معين الحكم معزى الى شرح الطحاوى ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التنف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقلوه ويفعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل انهاردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه ما في مخ الغفار لمخصا ثم أعلم أيضا

(١٤ - (فتاوى حامديه) - اول) فصح مطلقا اذا المصريح به في كتب علمائنا فاطبة صحة نفى ولد أم الولد من المولى وسواء ولدت لسته أشهر أو اقل أو أكثر من وقت النكاح وأمانني الزوج فلا يصح اذا أتت به لسته أشهر أو أكثر واذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسبه من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما) * يامن سمعا بعلم * أضحى بها كالهلال ما لبثان بكل ينادى * انا ابن عم ابن خالي (أجاب) هذا أخو أبوي * مزوج بالحلال أختا لهذا وهذا * كذا فافهم مقال

فإن كل ينادي * أنا بن عم ابن خالي (سئل منه نظاماً أيضاً) يا أيها الخبر الذي * نثر الجواهر أودعاً أداً وفتحها والحد يكتف مؤصلاً ومفراً
من ذاب زواج أمه * رجلاً واختيه معا من نسب قد أثبتنا * بالحق شرعاً وأشرعاً (أجاب) أمة أثبتت بآبى وذى * لاثنتين فادعيهما
وهما لكل منهما * بنت من الغير اسمها * (باب الحضنة) * (سئل) في صغير يقيم له أم متزوجة باجنبي وأخت كذلك فهل تحضنه أمه أم
أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبه (١٠٦) محرم ولا ذورحم من غير العصابات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكور
والأخت المذكورة وقد قام

أن البرازي قال أنه كالزندق لأنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأنه حق تعلق به
حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على
شأن الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فرأيت مذكر
ما ورد على البرازي حيث ذكر السبكي أولاً عن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق
للإمام مالك في رده وعدم قبول توبته وإن بطله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي
لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح
عنه بذلك إلى أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد
الحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية هذا نثر في المنقول في ذلك وأما
الدليل فاعتمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل
يا عبادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات نص في قبول
توبة المرتد وعمومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يحب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها ولأننا
لنحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد إسلامه والقول بأنه حق آدمي فلا يسقط بالتوبة صحيح لكنا
علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأته ورجعته وشفقته أنه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعدمونه اه
كلام السبكي ملخصاً وعمام الاجوبة مبسوط فيه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه
كفاية ولا شأن أن التقي السبكي والقاضي عياض اقتنعا ثبوت عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية
أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره من هو
أعرف بالمذهب من البرازي يبين وقال في الدر المختار وقد صرح في التتف ومعين الحكم وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيرهما بأن حكمه كالمرتد اه ولله علامة النحر بالشهر بحسام جلبي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن بابر يدخان العثماني رساله لطيفة ألفها في الرد على البرازي وقال فيها انه تقبل
توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافاً للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسلول وذكر
في الحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديداً لليمان وقال بعض المتأخرين
لا توبة له أصلاً فيقتل حد الكفر الأصح أنه لا يقتل بعد تجديداً لليمان ثم قال وبالجملة قد تتبعنا كتب
الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح جامع الفصولين ومنه خلصت
ما نقلته عنها قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطته ما في البرازي به ما ذكر في بعض الفتاوى نقلاً عن كتاب الخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فإن تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده
وعند أبي حنيفة خلافاً لمحمد رحمه الله ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة بما وصله ان المسئلة خلافاً لما قد عارض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القوانين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص
التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل

بكل منهما ما منع من استحقاق
الحضنة فابقاؤه عند أمه
أولى من إبقائه عند أخته
لكمال شفقة الأم كما أفتى
به شيخ الاسلام شهاب
الدين الحلبي رحمه الله تعالى
والله أعلم (سئل) في امرأة
اختلعت من زوجها بارضاع
ولده الذي هي حامل به
وحضنته إذا ولدته ستة هل
يجوز أم لا وهل إذا طلبت
على ذلك أجرة بعد السنة
والأب معسر وله أخت لا يبه
ترضعه وتربيته جازاً وأبت
أمه ذلك إلا بالأجرة نزع منها
ويدفع للأخت أم لا (أجاب)
يجوز الخلع على ذلك ويلزمها
الوفاء به وإذا أبت أمه
امساكه وارضاعه إلا بالأجرة
وأخته تقبله مجازاً يدفع
إليها مخرجها في الخلية
والسبازية والخلاصة
والظهيرية وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في الأم
تحضن الصغيرة إلى متى وهل
يلزمها كفيل بكفالتها خشية
أن تغيب بها أو تسافر أم لا
(أجاب) الأم أولى بها حتى
تحضن كخوطاها والرواية

وعليه المتن وفي رواية محمد حتى تشتهي وعليه الفتوى ففساد الزمان ولا يلزمها كفيل بكفالتها فيما ذكره والله أعلم (سئل) يقول
في الام الحضنة المستبونة المنقضية عنها إذا طلبت أجرة لحضنتها ولا دها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضاً إذا اجتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم
بسكنها أيضاً أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك إذا هو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن
الحضنة عن الأظهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر ب' لغة عاقلة لها رأي يريد بها أن يضمها وهي تأتي ولا تريد إلا الانضمام إلى

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذنا من القواعد الفقهية ثم رأيت صريحاً في الفتاوى الخيرية في كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يجرى عليه إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضياً ولم يمنع بل أطلق له قائله وليتلك لتقضى بين الناس جازله سماع (١٠٧) كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية والحاصل أن

القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عم تعمم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمتداعيين به فإذا قال منعني السلطان عن سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم عليه لحكمه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك وإذا أناه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان الأمر وانكشف له الحال والله

يقول الخفية في قبول توبته ويكتفى بالتعزير والحبس نادياً وإن لم يفهم منه الخير يعمل بذهب الغير فلا يعتمد على توبته وإسلامه ويقتل حداً فأمر السلطان جميع قضاة ممالكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والجمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعود ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة ممالكه لا يبقى إلى اليوم لأنهم ماتوا وانقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى يتفد حكمه بذهب الغير ليكون نائباً عن السلطان بذلك الحكم وما اشتر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويباع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضائه مأمورين به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فإذا ولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والافلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كماله وكل أحد وكلاهما يبيع شيء بثمن معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكله نفسه ثانياً ولم يقيد بالثمن تكون وكالته مطلقاً حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فإذا خصص قضاة زمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والافلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما صح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلاً فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الخفي والحاصل أن هذا المقام من مدارج الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام و بعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريعة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والادعاء لا يدنسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيامة فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الإمام فمع نقل خلافه يجب الاعراض عنه والأجسام الماصرحوا به من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فلو سبيله فان الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب نفاهم والانتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما عنه نهي وزجر فهذا ما تحرر ومما تقر فاحفظه والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوقه عند من يقربها فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه مما لا وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسئلة في الملتقى (سئل) في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي بيع فتاوى الديتاري إذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً غير موقوف ولا يملك بيعها (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيداً قاضياً عن عمر والمفقود لتعالى

تعالى أعلم اه منه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات وهو حديث رواه السيوطي معزياً إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أذفعوا الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً فلو سبيله فان الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً ادرؤا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح بقدر أجمع فقهاء الأمصار على أن الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول اه منه

أتمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يقدر جمعها على ذلك ولا يمنعها عن المسكن عند أمها والله أعلم (سئل) في
مراهقة نصرانية تنازع في ضمها لغيرها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من
اختارت السكن عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجددة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من
الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالترؤج بالأجانب كلياً

كما في الجسر وغيره فحق
الحضانة للأخ والحالة هذه
وفي التارخانية بعد أن رمن
للحيط وإذا اجتمعت النساء
ولهن أزواج أجانب يضعه
القاضي حيث يشاء والله
أعلم (سئل) في صغيرة لها
عم عصبية وأم تزوجت
بالأجنبي وخالفن إلى
انكاحها وحضانتها (أجاب)
العم هو الذي يلي الانكاح
وأما الحضانة فليست له
من يتقدم على العم مثل
الجددة والأخت والحالة
والعمة ونحوها فلم تأخذها
والله أعلم (سئل) في أب
معسره من مبانة صغيرة
سها أزيد من سنتين أبت
أتمها أن تربها وتحضنها لا
بالأجرة وقالت جدتها أم
أبيها أنما ترى ولد ولدي
الفقير بلا أجر هل تسقط
حضانة الأم وتكون الحدة
أولى بها أم لا (أجاب) نعم
تكون أولى بها في الصحيح
كما صرح به في البحر وغيره
والله أعلم (سئل) في غلام
صبيح بالغ هل لا يبيعه
إليه ومنعه من السفر وإذا
وقع منه شيء أنه يؤدبه

مصلحه وهو أهل لذلك والمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس للابن ذلك
(الجواب) نعم الابن وجه شرعي (سئل) في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدرى حياته ولا موته ولها ابن عم
عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي الذخيرة ومودار
مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته في ماله ميتاً في مال غيره إلى أن قال ويوقف نصيب المفقود إلى أن
يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقود مات أقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بوجهه الشرعي (الجواب)
نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته على المذهب تنو برو في الترازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى اه ولا بد من القضاء بموته لانه أمر محتمل ووزع ماله على من يرثه (سئل) في القيم المذنب
عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصماً فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم
قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما يدعى على المفقود
من دين ووديعه وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد
المقر بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فإذا نصب القاضي أمه قيمة عنه وكانت أهلاً
لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه إلى أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفاً (سئل)
في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي قيماً عن عمه الغائب
ليضبط للغائب قدر ما يخصه من ممتلكات أبيه المتوفى فبسط له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكم بأن قبض
القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنقطعة وإن كان الناصب حنفياً بحادثة ذلك كنه غيب الدعوى
الشرعية وكتب حجة أفقي مذهبه بحكمها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل
بضمونها بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في أسير في دار الحرب لا يدرى حياته ولا موته وله عقار
ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضي ابنته الأمانة وكلياته خذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل
يكون النصب المذكور صحيحاً (الجواب) نعم وهو غائب لم يدر موضعه إذا العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم
العلم به ما أي بالموت والحياة غالباً فدخل من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته كفي المحيط نهر وأوصحه في
الجر غابة الابضاح (سئل) في مفقود له حصه معلومة من دار وله قيم خاف خراجها وانهدمها وليس للغائب
مال تعمريه ويريد بيعها بأذن القاضي فمن المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضي
ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية للقاضي يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق
والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها بالنفقة عيالهما وإن باعها خوفاً الضياع فصار دراهم أو دنابر
يعطى النفقة منها بطريق جامع الفصولين وقوله يبيعها بالنفقة ولو فعل نفذ ولو باع لقضاءه منه جاز والقاضي
يبيع عبد المفقود وأرضه إذا كان ينقص بعض الأيام وفي المحيط ولو باعها للقضاء منه جاز وكذلك لو علم حياته
لكن لا يرجع منذ سنين فنية مؤيد زاده (سئل) في رجل مات عن أخت لام وعن أخ لام مفقود وعن أخ
لاب وخلف تركته فكيف يفعل (الجواب) تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجها شرعاً من ستة أسهم
للاخت لام السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ويوقف له إلى أن يتبين حاله والباقي للأخ لاب

(أجاب) نعم له ضمهم ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلاً عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع
رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يبيعه إلى نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يتبرع
وضعه نقلاً عن الولوالجية إذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه نقلاً عن الأسبغيني أن للاب أن يؤدب ولده البالغ إذا وقع منه شيء وفي
التارخانية والامر إذا كان صبيحاً أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يبيعه أن يتعهد وفي كراهية الخانية وكان محمد بن الحسن صبيحاً فكان

أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خائف مظهره أو خلف سارية مخافة خيانة البعير مع كمال ثقواه اه وفيها قبله نقلا عن العنابية الصبي
 اذا بلغ مبلغ الرجال لم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط يعني لا يحل للرجال
 النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتناء به ولهذا الاثر من النقب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام
 والنظر لاعتناء به وفي استحسان كفايه الشعبي حكى ان واحدا من العباد روى (١٠٩) في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب
 استغفرت منه غفر لي الا

ذنبا استغفرت منه غفر لي الا
 الله تعالى فعدبت بذلك
 الذنب فقيل له ما هو قال
 نظرت الى غلام بشهوة قال
 القاضي سمعت الامام يقول
 ان مع كل امرأة شيطانين
 ومع الغلام ثمانية عشر
 شيطانا اه وفي البحر في
 كتاب الحج نقلا عن النوازل
 ان كان الابن امرد صبيح
 الوجه للاب ان يمنعه عن
 الخروج حتى يلتقي اه
 والحاصل ان طاعة الوالد
 واجبة بالنص وهو حكم
 ظاهر في الشرع الشريف
 والاكتات والاحاديث في
 ذلك اكثر من ان تحصر
 والله اعلم (سئل) في غلام
 عاقل الا انه غير مأمون
 على نفسه فمن يضمه اليه
 (اجاب) قال في الظهيرية
 الغلام اذا عقل واجتمع
 رأيه واستغنى عن الاب
 ليس للاب ان يضمه الى
 نفسه الا اذا لم يكن مأمونا
 على نفسه فكان له ان يضمه
 الى نفسه اه وقال في
 منهاج الحنفية للعتيبي
 وان لم يكن للصبي أب

* (كتاب القبط واللقطة) *

(سئل) في صغير لقط عمره سنة التقطه رجل حرم لم ينفق عليه ويربيه ويريد رجل آخر اجنبي اخذه منه
 قهر اغير رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) فيما اذا التقط رجل عبادة
 ووجد هاهنا يد غيره هل تلك الخصومة ويده أحق (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لان يده أحق كافي
 النهر عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه اذا أعجب بغيره فتركه فقام به
 غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب اللقطة عند أحد واليها ملكه
 ورجع بما صرّفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استأذن الحاكم في الاتفاق
 أو شهد عند فقده انه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير ناد وومن أخرج
 متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية انه لا يملكه
 ولا يرجع بشئ الا ان يأذن له القاضي أن ينفق ورجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في
 آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح في ذلك فراجع وتأمل كذا في حاشية خير الدين آخر كتاب من اللقطة

* (كتاب الوقف) *

رتبه على ثلاثة أبواب * (الباب الاول) * في أحكامه المتعلقة به من صحة وبطالان واستبدال وشروط وما
 يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه اللغظية في كسبه وصكوكه وما يكتب فيه من الشروط وغير ذلك
 * (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهله من ريعه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع
 انقاضه وأشجاره وقسمته ونصيبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر
 وغير ذلك * (الباب الثالث) * في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ
 وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك * (الباب الاول) * (سئل) في امرأة
 وقفت في مرض موتها وقفا على شخص ثم على جهة برمت له وماتت منه عن ورثة لم يجز والوقف وخلفت
 تركته يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف اذا وقف المريض أرضه
 أو داره في مرض موته صح في كلها ان خرجت من ثلث ماله وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والاي بطل
 فيما زاد على الثالث اه (سئل) في وقف أهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف
 تصرف نظاره في شيء من أموره وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه وبذلك
 واحد من الذرية قد مر معلوم من غايته يتناول من نظاره ثم مات شخص من الذرية لاعتناء به ولا يقبل بصرف نصيبه
 من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر بصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية
 مستحقه من غير تمييز ذكر على أني ولا تقدم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم
 تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كافي البرازية في الخامس والخيريه وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم
 من موت عن غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده (سئل) في وقف تقدم
 أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين جيلا

وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبية أولى الاقرب فالاقرب اه فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا
 الاقرب فالاقرب من العصبية ولا شك في اشتراط كون العصبية غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والاضاع عنده والله أعلم (سئل) في الصبي اذا
 انقضت مدة حضنته هل لعصمه نصيبته أن يأخذ من أمه أم لا (اجاب) نعم يضمه العلم قال في المنهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر
 الانصاري العقبلي من الحنفية ان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبية أولى الاقرب فالاقرب والله أعلم (سئل) في الملبانة

المنقضية عدتها اذا طلبت احرقة الحضانة لانيها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمه من يحضنه بجانا يكون أولى من الام أم لا (أجاب) نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها احرقة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حاله تمام من الحالات كالا حنية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقلة مستقلة براهها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث كان لها رأي (١١٠) وعقل ودخلت في السن ليس لانيها أن يكرها على أن تسكن معه لا سيما مع ضرة أمها ولها أن تنزل حيث

بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستحق ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب احرقة على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم الى بيته في نسبه الى الواقف حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل (الجواب) نعم يجب احرقة على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوائم السابقة ولا يكلف أحد منهم الى بيته في اتصال نسبه الى الواقف (سئل) في وقف أهلي قديم يتصرف نظاره في ريعه يصرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جيل بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق التلق من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع والا ن قامت امرأة من الذرية تطالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في بيع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الحانية رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكها بخطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصل ٢ قالوا ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصل لان القاضي انما يقضى بالحق والخجعة هي البينة أو الاقرار وأما الصل فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضر وب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود اه (سئل) فيما اذا وقف زيد وأخته هند نصف دار لهما شائعا يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه على أنسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم كما بهجة الوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التتوير وشرحه مع وقف مشاع قضى بجوازه لانه لم يجتهد فيه فالحق في المقادير يحكم بهجة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصة شائعة معلومة من دار معلومة فوقفها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بمتصلة وحكم الحاكم بحجته وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فأجازاه أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا وأبطله محمد بناء على اختلافهم ما تقدم فنقول تفريعا على قول أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه لمنق من الوقف (سئل) فيما اذا وقف هند حصة شائعة لها في غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم ثم على جهة بمتصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم أبطل وقف المنقول كحقي الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمتنا الثلاثة كحقي بذلك العلامة الشيخ اسمعيل الفتى بدمشق سبأ وهو مسطور في فتاويه من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء بدون الأرض صحيح والحكم به صحيح

أحببت حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله أعلم (سئل) في بنية آدمي زوج عجمتهان أباها قبل موته زوجها لابنه الصغير وقبل النكاح له لتزويجها العمة من أمها هل على تعد برثوث ذلك بالبينة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم (سئل) في العلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنحي وحده هل لأمه عليه حضانة أم لا ولا يصير أبوه أحق بضمه اليه تأديبه ليتخلى بآداب الرجال واخلاقيهم (أجاب) نعم اذا كان بهذه الصفات انتهت عنه حضانة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطيقت على هذا المتون والشروح وفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج ومتروجة أجنسي لا غير ذلك من العصبان وغيرها وزوجها

يخشي عاه من الاوز ووجهه يتعيبها فيضيع حقه فيكونها غريبين ويخشي أيضا من مأت يأ كلامها بالباطل هل لكن قوة قول هذا ان يمكن كتاب الوقف محروا في سجل القضاة محفوظ ولا عمل به استحسانا فان لم يكن سجل عمل يتصرف النظار الماضين وفي الفتاوى لخبرية اذا كان الوقف كتاب في دون القضاة المسمى في عرفنا لسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع أهله فيه والابتداء في المعهود من حاله فيما سبق من زمان من قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحل فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو أن من ثبت برثوث حقه عليه اه منه

للقاضي أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها أو مالها أو يأمس الزوج بالانفاق عليهما من مهرها حتى تطيق الرجال فيما مر عدل لا يقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وأنس رشدها أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبة ولا من له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الحسنية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد والله أعلم (سئل) في قيمة لامال لها تريد عمتها (١١١) خضانتها مجانا وأمتها تريد أن تفرض أجرة

لحضانتها هل لها ذلك أم لا

(أجاب) حيث أثبت الالم

أن تحضنها إلا بالأجرة تدفع

إلى العمت ولا يصح للالم أن

تفرض لها عليها شيئا

لترجع به عليها بعد بلوغها

باجع العلماء والله أعلم

(سئل) في صغيرة لها أم

متروجة بأجنبي ولها حالة

أم وأب هل تدفع للأب أم

لحالة الأم (أجاب) تدفع

لحالة الأم لأن النساء أقدر

على الحضانة من الرجال

تدفع لحالة الأم إلى انقضاء

مدة الحضانة والله أعلم

(سئل) في رجل معسر له

ابن رضييع من مبانته

وبنت سنه ست سنين وأمه

تريد حضانتهما مجانا وأمتها

تأبى ذلك الأب أجزهل يدفعان

للجدة أم لا (أجاب) المصريح

به في الزيلعي وغيره أن

الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه

والأم تطلب الأجرة ولا ترضعه

إلها فالأجنبية أولى وأما

الحضانة فالصحيح أن يقال

للأم ما أن تمسكى الولد بغير

أجر وأما أن تدفعه للجدّة

أولن لها حق ما في الحضانة

كفي الخائسة والبرازية

والخلاصة والظهيرية

لكن في وقته على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجازة أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الأرض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مركب من مذهبين وهو لا يجوز لكن الطرسوسي ذكر أن في منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يتخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا النقط حكم بها القضاة السابقون ولعلهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متقرة للاحتكار نزلت منزلة مال وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض يسد أبواب البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يرفعهم عنها وإنما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحرر لي من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور مانصه فإذا كان وقف الدراهم لم يروا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شي فلا يتأتى وقفها على النفس حيث نذ على قوله لكن لو فرضنا أن حاكمنا يحكم بصفة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فتقول النفاذ مبني على القول بصفة الحكم الملقق وبين التلقيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملققا من قولين كما ترى وقدمت شي شيخنا شيخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكام في غوامض الأحكام أن الحكم الملقق باطل باجتماع المسلمين ومشى الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليظفره من أراده اه (أقول) ورأيت بخط شيخنا شيخنا ملا على التركي في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ إبراهيم السؤلاني بعده هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشلبي مانصه أقول وبالجواز أفتى شيخ الإسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه ما رأيت بخطه عن الشيخ إبراهيم المذكور (وأقول أيضا) قد وجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالإجماع لأن المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بصفة نكاح بلاولى بناء على مذهب أبي حنيفة وبلاشهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملققا من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانها لا تخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وإنما نسبت إليهم لآلئ لا تستباطهم لها من قواعد أول اختيارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع إليه ويؤيده ما مر عن الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسبا مذهبنا فندع يد أبي حنيفة ولو عامد افقه روايتان حيث قال مانصه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو أو بالعكس وأما إذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهم ما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال مانصه ومتى أخذ المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه إليه اتقاء لعرضه وجدته تريد أن تضمه إليها وسنمه ناهرا بلوغ ويخشى عليه عندها في الأولى منهما يضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانة جدته ولم يبق لها عليه حضانة وإن خشى عليه لا ضم إليه كاستفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون انتزاعها من أمها هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضانتها مادامت عازبة راذا طلبت لحضانتها أجزا هل تجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) ليس لأحد انتزاعها من أمها وإبطال حضانتها والأم أحق بهم من كل أحد مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق أجرة على الحضانة إذا لم تكن منكورة ولا معدة لآبئيه وهو

يا طلاقه يعم أي في مال المحضون أو مال الأب إن كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولا أب وجب عليها حضنته وديانة والله أعلم (سئل) في يتيمة رضيع سنة دون سنة أو خرسته دون خمس سنين أو خرسته دون سبع سنين فرض القاضى حضنته أمهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغيب الفاحش في مال الأيتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها لأجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق (١١٢) فقد سئل قاضى القضاة فخر الدين خان عن المبتوتة هل لها أجرة الحضنة بعد فطام

الولد قال لا وموضوعه إذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حقت لها والشخص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تتكفل من مال أولادها بالمعروف لأعلى وجه أنه أجرة حضنتها وقيل تستحق على الأب ولا أب هنا والحضنة واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضى القضاة أخ ما يعلم منه أن المتوفى عنها زوجها الأجرة لحضنتها من باب أولى لكن إذا كانت محتاجة وتولد مال لها أن تكفل منه بالمعروف وهي كثيرة لتوقعنا تحفظه والله أعلم (سئل) في رضيع يتيمة لا مال له وإنه أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل إذا طلبت من القاضى أن يفرض لها أجرة أرضاعه وحضنته عليه يجزى أم لا وتجبر على أرضاعه وحضنته مجبنا

أن القول الذى أخذ به هو قول أبي حنيفة فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا لا وهو رواية عن أبي حنيفة وأقسامه عليه أي ما غلظا فان كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفتوة جواب ولا مذهب الإله كدفعها كان وما نسب إلى غيره إلا مجازا وهو كقول القائل قولى قوله وهذه مذهبى اه (سئل) في مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يجز والوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعى يرى صحته فهل يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا واجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي أن يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له وارث آخر من أول التاسع عشر من وقف التارخانية ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى على ولدى وولد ولدى ونسلهم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموال كل من كان حيا عند موت الواقف اه من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلة الوقف على الأولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الإجازة ورثته اه قال العلائق لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث إلا أن يجزىها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد آخرا الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسئلة التنازل الحال أنهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومجانبته ووقفه وضمانه وصية فتعتبر من الثالث اه ولا شك أن هذا في حق الأجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز اه ولصريح كلام شيخ الإسلام أيضا فتحرر أن الوقف على الأولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يجزوه لا تجوز الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق (أقول) في البحر عن الظاهر يقر رجل وقف داره في مرضه على ثلاث بناته وليس له وارث غيرهن قال الثالث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجز أن أما إذا جاز صار الكل وقفا عليهم اه فعلم أن الثالث صار وقفا في مسئلة التنازل لم يجز الأولاد لأن الوصية من الثالث لا يتوقف على الإجازة فتنفذ من الثالث وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع وأما الثالث فلا تجوز فيهما الوصية وإن كانت للوارث ولا منازع لأن

(ج) لا يجزى القاضى ذلك بل لو كان الرضيع أب معسر تجبر أمه على أرضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فكيف الشرع الآخر الحضنة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم إذا كان لها حق الحضنة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم ذلك والله أعلم (سئل) في صغير يتيمة بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة بأجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمها إليه هل يجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) لا ادعى المراهق المذكور البالغ دفع إليه قال في المنهاج للعقيلي وإن لم يكن لأبى وانقضت الحضنة فنسوان من العصبية

أولى الأقرب فالأقرب غير أن الأئمة لا تدفع إلا إلى محرم ومثله في الخلاصة والتاترخانية وغيرهما وانما قيد ما بدعوى البلوغ لأن الصغير لاحق له في الحضنة لأنها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولايات كما صرح به في الأشباه والنظائر والله أعلم (مثل) في محضونة لها أم وأم أب وأب موسر هل يفرض لأم أم أجرة الحضنة ولو طلبتها أم الأب مجانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق في باب الحضنة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولويتها به وإن طلبتها أم الأب مجانا فله فهم من كلام النخانية (١١٣) والخلاصة والفهرية والبرازية وكثير

الشرع لم يجعل الموصى حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا جازة الوارث هذا ما طهر لى فى توجيه كلام
الظاهر به وبه يعلم أن اطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به
حكم فبما فى الكلام عليه فى محله ان شاء الله تعالى (سئل) فى امرأة وقفت دارها فى مرض موتها على بعلمها
المستقرة فى عصمتها ثم من بعده على جهة بر وماتت عن ورثة لم يجز والوقف ولم تخلف غير الدار المذكورة
فهل ينفذ الوقف من الثلث ويبطل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف فى المرض وصية ولا فرق بين ان يجز
المريض بان يقول وقفت على كذا أو وصى به والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من
الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وقفت على
زوجها ثم من بعده على جهة بر فبطل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف فى الثلثا ويبطل فيما زاد
على الثلث حيث لم تجز الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث
يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش بعلمها المذكور فاذا مات صرفت غلة الثلث كلها
لجهة البر المذكورة ثم وثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة فى الخير به من الوقف والخصاف
والخانية والبحر وغيرها (سئل) فى رجل وقف وقفه فى مرض موته على بناته الثلث ثم من بعدهن على
أولادهن ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة وأولادهن عصبته لم يجز
الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم (الجواب) يجوز الوقف وما
خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلث والزوجة الثلث والبنات
لاولاد الم عصبته المذكورة تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فاذا من صرفت غلته لاولادهن
على ما شرطه الرجل (أقول) وههنا فائدة ذكرها فى البحر بقوله ثم اعلم انه لو وقفها فى مرض موته ولا
وارث له الا زوجته ولم تجز ينبغى أن يكون لها السدس والخمسة الا سداس تكون وقفا للمنفى البرازية من
كتاب الوصايا ما لم يدع الامرأة واحدة أو وصى بكل ماله لرجل ان أجازت فكل المال له والا فالسدس لها
والخمس الا سداس له لان الموصى له يأخذ الثلث أو لابق أربعة تأخذ المرأة الربع والثلاثة الباقية للموصى
له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف فى مرض الموت وصية له ولا يخفى أن هذا حيث لم يخلف
غير الدار الموقوفة (سئل) فيما اذا استدانت هندن من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ورهنت عنده على ذلك
جميع دارها المعلقة وههنا شرعا مسلما ثم وقفت الدار وهى معسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل
الوقف باطل والبسح صحيح (الجواب) نعم وبطل وقفها من معسرة عاين من الوقف وأما وقف المرهون
فان اقتسكه أو مات عن وفاء عاد الى جهة الوقف وان مات عن غير وفاء يبسح وبطل الوقف كذا فى فتح القدير
وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفى الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضى على دفع
مأليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا فى الذخيرة والمحيط بحر
من أوائل كتاب الوقف (سئل) فى رجل عليه دينان رهن بأحد همدارا ليس له غيرها ثم وقفها قصدا
للمعاملة وقيمتها يزيد على قدر الدينين فهل ليس للقاضى تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين (الجواب) نعم

فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة والانفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بمأكلها من المدة المذكورة سواء استدنت أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الاقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بيينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت

سئل في رجل صحح مديون ديناً مستغراً فاذا وقف وقفاً على جهة تبرع لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض وقفه لأرباب الديون أولاً أجب حيث صار الوقف متجسلاً شرعاً لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لصحته براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم يكن محجوراً عليه بسفه أو بدن على رأى من براه ولا يثبت الحجر الا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وان لم يكن محجوراً عليه يعنى المديون يصح وقفه وان قصد به ضرر غرماؤه اه وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحبط ينهجه لعلحق حق الغرماء حينئذ بالعين وهنابا للذمة محضاً وبني علماء الاحكام على ذلك وأما اذا كان محجوراً عليه فاطلاق الخصاف انه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه (أقول) قال العلائى في الدر المختار وبطل وقف رهن معسر ومريض مديون بمحيط بخلاف صحح لو قبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتى أبى السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء بمنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين اه فليحفظ فقد استدلوك العلائى بما فى المعروضات وأقره وقد تبعه تلميذه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلى ففى فتاوى سئل في رجل عليه دين لزيد وله دار ملك فقط لا يفي عنها بقدر دينه وليس له ما يوفى به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين أجب الدين أجب ليس للقاضى أن ينفذ هذا الوقف ويحجر الرجل المزبور على بيعه وفاء الدين والقضاء بمنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده المرحوم المفتى الاعظم أبو السعود أفندى غمره الله بغفرانه اه (سئل) فيما اذا وصى رجل فى مرض موته بمبلغ معلوم من الدواهم ليعمر به سبيل ماعى مكان مهيا للبناء فى طريق لبشر من المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته فى مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركته يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيأ مكاناً للبناء قبل ان يبينها مختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء انما ان يبنى واذا بنيت ردت اليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ونفى المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا أنشأ رجل وقفاً على مسجد سبع مئة فان تعذر الصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعد مكاناً لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتقسماً الا ما كن الموقوفين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله كفى كتب الفتاوى رجل هيأ موضعاً للبناء مدرسة وقب أن يبنى وقف على هذه المدرسة فقضى بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بخصته أفتى القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح مع العلم بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بخصته ورجحان بعض من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المهيأ للبناء المدرسة وأما فى هذه الصورة حيث لم يهيئ موضعاً للبناء المدرسة فهو فى الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أحرى بما علل به الامام القاضي صدر الدين من البطلان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن النعمادى عفى عنه (سئل) فيما اذا وقفت هند دارها بمنجز اعلى أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم وثم على جهة بر ولم يحكم بموجب الوقف حاكم شرعى حكماً شرعياً على وجهه

بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال فى البحر والذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط لما فى ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعى أمراً عارضاً وهو الاستدانة والزواج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم (سئل) فى مبنوة خرجت من البيت الذى وجب عليه الاعتداد فيه وصحت فى ذلك أمر زوجها حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالاشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) فى الزوج هل عليه أن يسكنها داراً مفردة ليس فيها أحد من أهله وتسكن بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفها بيت واحد من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على

الزوج اسكانها فى دار مفردة ليس فيها أحد من أهله وعليه أيضاً أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها فى ويمنعون الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكتفى ببيت واحد من دار ذات بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها منه فى السكن كما صرح به كله علماءنا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر بملدته الغائب عن مجلس الحكم زوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبسرها بلامسقة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح فى البحر فى أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز منه شرطان احدهما طيب المرأة والثانى حضرة الزوج وانما عمل

يقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في البلد متيسر احضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كماله وصرح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل رملى تزوج غزبه ولم توجد النقلة بعده وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة الى غزوة فرضت عليه دراهم لى قاضي غزوة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد (١١٥) يجوز له وجبة الغائب على قول زفر لحاجة

الناس رفقا لهم وقد صرح في البحرنا فلاح عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته اه فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا فظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره ومراجعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بتيمة مشتهة من أمها ودخل بها قبل ان يوفيه المجل والآن تركها عند أمها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبته بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفا به أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايقافها ما بذمته من مجمل صداقتها واذا امتنع من ذلك يحبس لينفق عليها ويحبس ليوافقها ما اعترف به من مجمل صداقتها والله أعلم (سئل)

في حادثة ذلك وماتت عن اولادها المزبورين ثم اقترا اولادها فباعوا الدار بعدما أطلق لهم قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف حيث لم يحكم بلزومه كما شرع بوجهه الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره وأفتى بذلك الثريا شى والمولى أبو السعود والخير الرملى زة لاف عن الاعتبار وفي الاسماعيلية فيما اذا وقف ز يدغرا ساعلى نفسه ثم وثم على جهة رمتصلة وحكم به كما حكمنا في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغراس اجاب حيث لم يكن الوقف مسجلا بحكم ما به فالحاكم أن يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى الشرعية مانعا من ذلك اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أفندي العمادى مفتى دمشق (أقول) وبصحة بيع غير المسجل أفتى بن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم أى من أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قوله ما لا راجح المقتضى به فان كان حنفا مقلدا فحكمه باطل لانه لا يصح الا بالاصح المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تفريعا على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية بتم صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهدا وسهوما اه كلام البحر وأقره في النهر والدر المختار ويؤيده أن العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه ثانيا خلاف ما ذكره أولا كما نقلته في حاشيتي على البحر فراجعها وأما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفا على النفس فلا بد له من حكم كما يراه (سئل) في قاعة قديمة عامرة محكمة البناء في محلة أمينة مرغوب في السكنى فيها وتوخر باجر المثل وأرضها مفروشة ببلاط قديم من عهد واقفها والآن يريد بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قاعها بخلاف غير المثمرة اه بحر من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلاو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناتر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخير الرملى والخانوق وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوغ شرعى (سئل) في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت يسهها وشالوها وعدم الانتفاع بها الا حطبا وفي بيعها وقاعها الخنا والمصلحة لجهة الوقف ثبوتها شرعا بعد دعوى شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها (الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها ويبقى بعضها فقال ما يبيع منها فسيبيله سبيل غاتها وما بقي فتركه على حالها اه وفي البرازية وقال الفضلى وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غاتها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التتارخانية توت وقف على أرباب مسمين في يد متول باع ورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلأراد المشتري قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست ببيعية ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع القوائم كان

في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا يأمرها بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالما بالنكاح أو برهنت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى البحر وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه فسق صرح به في النهر وعمل القضاة عليه اليوم للحاجة فيقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله أعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا (أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه

هرجت المتون فاطمة ولا شجرة على السكتي مع ضربها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها المساقية من الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا بغيبه الزوج (أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان والغيبه والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم (١١٦) النفقة وتريد أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ الكفيل إلى

شهر وهو قول أبي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كافي للولوية والظهيرية و: بهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفرة من زوجها فطلبت منه كفيلاً بالنفقة فكفلها والده فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فزال الزوج فتركت أمرها إلى القاضي ففرض لها ما يكفيها وابنتها مقداراً معلوماً لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فإها أن تطالب أم هي ما شئت بنفقة أم لا فلا تطالب بها إلا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسألة من يد السفر سواء كانت النفقة مفترضة أو لا فراجع إن شئت ولا شأنه مبني على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما صرح به في الولوية فعليه إياها مطالبة أم هي ما شئت بنفقة أم هي كنه هو ظاهر والله أعلم (سئل) في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل لها أن تطالب الزوج أو مطلقاً بالثبوت أو من تركها أو هو مخير (أجاب) هو مخير وبني لما صرح به صاحب البحران فائدة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوجه أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام أنه وفي دين له في ماله وان اتبع التركة فآخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحسب سهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليه ويربها إلى أن تنحل بزوجها وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكنل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم مات بعد ثلاث سنين وبطاب العشرة إلى قبته هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب)

خيانة منه اه من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل الرابع والعشرين من الأشجار الموقوفة إذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لأنها هي الغلة بعينها والمثمرة لا يجوز بيعها إلا بعد القلع كبناء الوقف اه (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة يريد المتولي بيعها بثمن المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة بقائمة بينة أخرى أن الغراس حين البيع كان مثراً قد ترجح البيعة بكونها لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بينه وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصي دار الصغير من رجل قائلاً إنها متوجهة إلى الخراب وتصرف المشتري فيها زماناً وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن يبيع الوصي إياها باطل لأن الدار كانت معمورة حين بيعها الوصي منه كان القول للصغير أعني قوله إن الدار كانت معمورة حين البيع لأنه ينكر العقد وتقبل بينة المشتري على أنها أي الدار كانت خربة وقت البيع لأنه ثبت صحة البيع وبينه الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لأن تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يجيز له فتقبل بينة المشتري ولا تقبل بينة الصغير كذا في فتاوى البرازية والفتاوى الصغرى وغيرهما اه وكذا لو باع المتولي أشجار الوقف وقلعت وادعى أهل الوقف أنها كانت مثمرة وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه من الضمان وكذا يمينته عند تعارض البيعتين كذا في هامش القول لمن في البيوع وفي الخبرية المصرح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي وفيها نقلا عن الكافي من كتاب الشهادات إذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد اه في المسألة بعد ثبوت النشوء وعدم الانتفاع والحكم بصحة البيع كيف تسمع بينة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الأشباه من الدعاوى أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى (سئل) في دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غيّر زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غيّر إلى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى ابن الشلبي رفع أمر الشخص المذكور لولي الأمر في إهدم بنائه وإعادة الوقف على ما كان عليه ويؤدبه على ذلك التأديب الزاجرة اللاتوبة ويثاب ولي الأمر أي الله به الدين وقع النكاح والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اه وفيها جواباً عن سؤال آخر لشيخ الإسلام نور الدين الطرابلسي جميع ما غيّر يلزمه إعادة إلى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الأشجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عبارة ما تلف بسبب البئر والسقي وأجرة ما انتفع به اه وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه ينظر القاضي في ذلك أن كان ما غيّر إليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ريعاً أخذ منه الآخر وبقي ما عجز لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة ولا يحسب له من الأجرة وإن لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعاً أنزم به إهدم ما صنع وإعادة الوقف إلى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اه والمسئلة مذكورة في الخبرية من كتاب الأجازات وفي فتاوى الكازر وفي نقلا عن الحانوتي في جواب سؤال ما نصه وبطال بهدم ما غيّر به صفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة إلى آخر ما حوره (سئل) في ناظر وقف باع حماماً وقفه لاحتياجه إلى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشوكة فاشتراه منه وقلع الحمام

نعم له ذلك فبطالب أبيهما مشاعو بحسب من المهر والله أعلم (سئل) في شئمة لا مال لها لها ثم ونال وأبناءهم مؤسرون فعلى من شئمة نفقة لها
(أجاب) تجب على أمها لا على خالتها ولا على أبنائها أم الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدل به وقد خص
في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم فخرج غير العصبة كالخال وتوهم مشاركتها للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه (١١٧) ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا

(أجاب) نعم ترجع في تركته
كما أوضحت ذلك في حاشيتي
على البحر الرائق والله أعلم
(سئل) في رجل صالح
مطلقة عن نفقة عدتها
بالحيض بسبعة قروش فهل
يصح ذلك أم لا وإذا قسم
بعدم الصحة هل يلزمهارد
الزائد على نفقة مثلها تلك
المدة أم لا (أجاب) لا يصح
هذا الصلح كما جزم به في البحر
نقل عن الذخيرة وجزم به في
التراخية نقلا عن الفتاوى
الكبرى وجزم به في الوالوجية
وكثير من الكتب وعن
بعض مشايخ بلجواز كما
نص عليه في الخلاصة وعلى
ما هو الراجح إذا دفع بناء على
انه لازم له يرجع فيما زاد
على نفقة مثلها كما أنها لو
طالت عدتها ولو لم يكفها
المصالح عليه تطالب بكفايتها
كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في رجل قبض بعض
مهر بنته الصغيرة وأنفق
عليها وعلى نفسه معسرا
ومات هل ما بقي موروث
على فرائض الله تعالى ولا
يرجع عليه بشئ مما أنفق
أم لا (أجاب) نعم ما بقي

وبنى مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور أولا وبعد ذلك فما يلزم عليهما (الجواب)
أما لناظر فلزمه العزل وأما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمنان قيمة ما قلعه ودفعه إلى متولى الوقف مع
ساحة الجمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لا حدم من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في
أنقاض الوقف المشتملة على أبحار وأخشاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لمجملها وعدم
الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بشئ هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الخطأ والمصلحة
لوقف بالبينة الشرعية فهل يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مسألة بيع أنقاض الوقف صرح بها في
كثير من المعبرات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما ندم من بناء الوقف وآله مصرفه الحالك في
عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة ليلقى
على التأييد فيحصل مقصود الواقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والامسكها حتى لا يتعذر
عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع وصرف ثمنه إلى المرممة صرفا
للبدل إلى مصرف المبدل ولا يجوز أن يقسمه بين النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق
للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل
بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف انهم لم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن
اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك مع بيعه بأمر الحاكم وبشئ يثمنه وقف
مكانه فان لم يمكن رده إلى ورثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف إلى الفقراء (سئل) في خربة تجارية في وقف أهلى
تعذر الانتفاع بها وضعفت عن الغلة وليس في الوقف غيرها حتى يعمر بها وأدت الضرورة إلى الاستبدال
بها بطريقة الشرع بما فيه من الخط والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشترى به دارا أخرى أكثر نفعا وأدر
ربعا وأحسن صفة فهل القاضى ان يفعل ذلك بوجهه الشرعى (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل
عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال اذا تعين بان كان
الموقوف عليه لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضا أو دارا الهار بيع يعود نفعه على جهة الوقف
فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد وجههما الله تعالى وان كان للوقف ريع ولكن ريع
شخص في استبداله ان أعطى بدله أكثر ريعا منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضى أبي
يوسف والعمل عليه والافلاجيوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة مانصه ورأيت
بعض الموالى يميل إلى هذا ويعتمده وأنت خبير بان المستبدال اذا كان قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فلا
يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدنانير والله الموفق اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقد اذا كان
فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير الرملى وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحيم
اللطفي والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله
سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في الدرا المختار وفيها أى في الاشياء لا يجوز استبدال العاصر إلا في أربع
قلت لكن في معروضات الفتى أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بجمع استبداله وأمر بان

بذمته موروث على فرائض الله تعالى ولا شئ على الاب مما قبضه وأنفقته حال كونه معسرا اذله ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علماءنا والله
أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة عليهما أثلاثا أم تجب على الاب (أجاب) تجب على الاب وحده على الظاهر والله
أعلم (سئل) في يتيم لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقة على ابن العم وحده أم على الأم وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) تجب نفقة
على أمه لا على ابن عمه لانه ليس بمحرم وان كان وارثا وشرط النفقة على القراب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فخرجت
بلا مسوغ شرعى من البيت الذي كان أعده لسكناها هل بقاء النكاح فسكنت في دار أخرى تعنتا منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدتها

أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة فتسقط نفقتها ولو مقضياها لعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتبرة إذا خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله أعلم (سئل) في امرأة أسلت ولها زوج نصراني أبي أن يسلم فطلقها (١١٨) ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضنته

(أجاب) نعم يلزم الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق بحضنته مادامت أئمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربع أولاد ذكور واثني كلهم قاصرون وعسن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوان الثلاث البالغات يدعين الفقر ولهم حصة شقيقة موصرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة الموصرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عتهم الموصرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بايمانهن وعلى مدعي اليسار عليهم البينة وقد صرح علماء أرباب المعسر كالميت والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والبول الجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الا على الموصرين فلا تجب على افقراء لا قابل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق التمسك والصلة لا تجب على الاغنياء دون الفقراء والله

بصير بامر السلطان تبعا لترجيح صدور الشريعة اهـ فليحفظ اهـ (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل واقفها المتعددين المختلفين بيعت دار منها بيعا حكما بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكمكم يرى ذلك وحكم ببعثته بتمن معلوم وقبضه نظار الوقف ليشترى اياه عقارا ببدله والا احتاجت بقية الدور وللتعمير الضروري ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور مدقة مستقبلة بأجرة محجلة تصرف في التعمير ويريد النظار الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من غن الدار المذكورة (الجواب) نعم لان ثمنها صار وقفًا بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى الطنقي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدراهم معلومة استبدل الاصحاحا شرعيا وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشترى بها ما يكون وقفا مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشترى بها ما يكون وقفا كالأول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا ارضا ومسئلة الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج الى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كالا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اهـ فقضاء جواز صرف البدل في عمارة الوقف قنأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المآل والله أعلم (أقول) وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بانه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اهـ ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ربيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف ولو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس ككلو شهدوا مثلابان الدار سائعة للاستبدال لانعدامها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كثر ثم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة أن الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهد الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة ما لو جاء حيا بعد الحكم بموته أما اذ لم تكن كذلك فلا والله أعلم بخيرية من الوقف ومثله في فتاوى الشلبي والشيخ اسمعيل (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدلنا بساتين معلومة تجارية في الوقف المرقوم من رجل استبدلنا شرعيا مستوفيا لشرائط الشرعية مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك للوقف محكوما ببعثته ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعية فهل يصح ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب) نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والذين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كفي الخلاصة والبرازية وإياك ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اهـ واقتصر على الصحة الامام تقي الدين قاضيان في فتاواه المشهورة كفي الاشباه من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في المحدود يصح وان لم يكن في ولايته والمسئلة منصوص عليها في ديب القاضي للخصاف (سئل) فيما اذا كان لنصراني دار معلومة فوقفها في صحته منجزا على قساقس

أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فارادت الذهاب الى دار والدها فخاف بانطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود النصراني اذ دونه الا بعد ختام السنة فذهبت الى دار والدها بغير اذن زوجها ثم ان زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة مدة اقامته عند والدها أم لا (أجاب) نعم يلزم زوجها نفقة ارضاء باقامته عند والدها فقد صرح في فتح القدير بأن النشور المسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجهما أو امتناعهما عن أن تجي الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامته عند والدها خشية الحبس موحودة في زوجة تسقط نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما

مشرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغير من لهما أم فقيرة عاجزة وعم مليء وآب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عهدهما نفقةهما اذا جبر الابدان غائب الاقرب وبأنونة الأم وفقرها وغنى الم زوجت عليه نفقةهما احياهما لهما ما لله أعلم (سئل) في صغير له أم وعم معسران فعلى من تجب نفقتهما (أجاب) تجب على الأم لاعلى الم لانها أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسر او غير الأصل اذا كان معسر افكهم حكم الميت والله (١١٩) أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة

ولها يتيمنان لهما عم غنى أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب عليه النفقة فتكون على الم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه أم لا (أجاب) نعم تكون على الم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم (سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يتيم قاصر ووجه ما يتحصل من أملاكه لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعياله لنفقتهم ووجه معيشتهم أم لا لأصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب) المقرر عندنا والمسطور في كتب علمائنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن ينفق على زوجته وأطفاله من غلته

النصارى الموجودين يومئذ من بعدهم على التساقس وان تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صل فلهل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف في وقف أهل الذمة قلت فاستقول ان قال جعلت دارى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل أنه انما صرف في هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفاً على فقراء النصارى انى أجبر ذلك وكذلك لو عم ولم يخص فقال تجرى غلة صدقتى هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فاستقول لو جعل الذمى أرضاً له صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عام في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة من ذلك شئ قلت وكذلك ان قال تجرى غلة هذه الضيعة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذمى على الكنيسة أو البيعة فهل يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه (سئل) في ذمى مريض مرض الموت وقف داره على بنبيه الذميين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عنهما وعن زوجة وأخوين شقيقين لم يميز واذا كان الوقف غير جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذمى فجعل غلته ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكنايس وبيوت النيران والاسراج فيها وممرتها ليس ذلك باطلاً قال بلى اه خفاف من باب وقف الذمى ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبياً والوارث لا يجوز الا باجازة الورثة ولم يميز واذا كان في مسئلتنا (سئل) في ذمى وقف وقفاً على نفسه وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرمين الشريفين وشرط أن لا يوجرا لا عقداً بعقد ولا لتجاهى ولا يعجل بماله الا لضرورة ثم ان الواقف آخرون آخر وتجل لست سنين كل سنتين عقد وحكم به حنبلى ثم فرغ عن الوقف فهل بالفراغ ولولاه يفسخ الایجار ويضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذمى على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشريفين فلدول كلامهم أنه لا يجوز لان وقف أهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجداً للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لان ذلك قربة عندهم الا ان يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين ويلغى قوله على أهل الحرمين ويكون آخره للفقراء بناء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبداً وان لم يذكر التابيد وأما الاجارة المذكورة فان حكم فيها كما يراه بعد تقدم دعوى ارتفع الخلاف وهذا الجواب لم أنقله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم خزي به والله تعالى أعلم فتاوى الكازرونى من الوقف عن الخائف ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممره وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج أو الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة منها شئ اه اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة فتأمل فلعلة يفيد ما قاله الخائف من قوله الا أن

وليس له أن يقضى دينه وان كان الذى بيده مقرابه لانه انما يؤمر في حق الغائب بما يكون نظره وحفظ المالكه وفي الاتفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظ مملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لليتيم قدر من النفقة وأمر رجلاً أن ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتج الى الاثبات لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يفتقر الى البينة والله أعلم (سئل) في رجل جسع بين امرأته في دار

بزوجه في بيت وقف يخصه
 له غلق على حدة ومطبخ
 ومرتنق مشترك لزوجته
 طلب مسكن غيره أم لا
 (أجاب) ليس لها طلب غيره
 ولا يضرب ذلك كون المرتفق
 مشتركاً بين غير الأجانب كما
 صرح به في البحر أحد من
 كلام الهداية والله أعلم
 (سئل) في المسكن الواجب
 على الزوج شراء ما هو أو صهوا
 لنا الجواب (أجاب) المسكن
 الواجب عليه شرعاً على
 الصحيح بيت له مرافق وغلق
 على حدة زبده من بيت
 خلاء ومطبخ وشتره أن
 لا يكون في الدار أحد من
 أحماسها أو غيرها كما صرح
 به في الحانية وتكون بين
 حيران صالحين ويشترط
 أن يكون مأمونة عليها فيه
 ويتمكن فيه من الاستمتاع
 بها كما صرحوا به قاضية
 والله أعلم (سئل) في رجل
 فقير وله زوجة فقيرة تصاب
 منها نفقة قليل يلزمها تمويها
 أم تقرر التاضي لها شيئاً من
 الدراهم وإذا قلت تمويها
 ما تمويها صفتها (أجاب)
 نسخة هي الصنف والكتابة

والسكنى فله في خدصه قال هشام بن محمد عن أبيه قال هي الطعم والكسوة والسكنى اه فان وضيت أن تأكل كل التصرف
مع زوجك وعمتك وان صمتك في فرض نسيتك تعرض لها بان معروف مما يأتى من به في عذتهم وليس في ذلك تقدر لازم لانه مما يختلف فيه طباع
المرء وعمره ويختلف باختلاف اوقات واذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقدرك ذلك بالدرهم ولم يكن الزوج
صاحباً تجزئته حتى يثبت درهم وي فرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولاً بحسن العشرة معه وأمره أيضاً بحسن العشرة
معه والى أبيه كذا في نسخة كل معناه كونه فحقه وحقها سواء فان اتمرها والارض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق

بالمعسر من والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزوجه وتحقق أنه أنما ينفق عليها التزوجه ثم امتنعت عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخانية بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم أنه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا (١٢١) وفي التمسئة سئل والدي عن بعث إلى أبي

الخطيبة سكر اولوز واوجوزا
وتغرا ثم ترك الاب المعاقدة
هل لهذا الخاطب أن
يرجع باسئرداد ما دفع فقال
أن فسرق ذلك على الناس
بأذن الدافع فليس له حق
الرجوع وان لم يأذن له في
ذلك فله ذلك اه وهو
مرج لماعاله في الخانية
وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي
أن يعدل عنه والله أعلم
(سئل) في رجل معسر
تزوج بكر بالغة ولم يدفع
لها مهرها المشروط تعجيله
ولم ينفق عليها ولم يكسها
وقد أضرب ذلك بحالها جدا
هل يجب عليه أحد الامرين
الذين أمر الله تعالى بهما
لقوله تعالى فامسك بجمع
أو تسريح باحسان وهل
اذا فسخ النكاح كما يرى
الفسخ بذلك يفسخ لشدّة
الضرورة اللاحقة بها
واضطرارها اليه أم لا (أجاب)
نعم يجب على الزوج أحد
الامرين اللذين أمر الله
تعالى على رسوله صلى الله
عليه وسلم بقوله عز وجل
فامسك بجمع أو تسريح
باحسان وفي صدر الشريعة
وأحكامنا ما شاهدوا الضرورة

التصرف به بمجرد كره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد كره في كتاب الوقف المذكور ويكاف الرجل اثباته على تلفظ الواقف به قال في الخانية وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اه وأقضى بذلك العم وغيره (أقول) في فتاوى الشيخ اسمعيل سئل فيما إذا كان لز يد وظائف في وقف ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر ان هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر بحضور كتاب الوقف ليعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما قلناه عن الشيخ اسمعيل وحينئذ فيعمل ما في مسئلتنا على ما اذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما إذا كان لز يد عقار فقال اذا امت فقد وقفت عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث عاقبه بموته فلا يرول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهري فليزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذا حكمه حكم الوصية فيصير بيعه وقال في التتارخانية ولا يجوز تعاقب الوقف بالاضافة الى وقت الاداء اضافة الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صرح رجوعه (سئل) فيما إذا كان بيدز بأرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولورثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة والآن قام ناظر وقف أهلى يعارضه فيها مدعيها جريانها في الوقف المزبور مستند في ذلك لمجرد كره في كتاب وقف يمسده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف وضع يد عليها لجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة تز يد فيها ويعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد كره الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لان حجج الشرع الشريف ثلاثة اليقينة والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كأغديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف (سئل) في امرأة وقفت وقفا وشرطت لنفسها فقط بيعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد ير يدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن الى ابطاله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلسان أو لورثتي أن يبطلوه أو يبيعوه وما اشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجائز على قول يوسف بن خالد السبني لا بطلاله الشرط بالحقاقه اياه بالعتق اه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها وبصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتخلص أن المفتى به البطلان (سئل) فيما إذا كان بيدز يداد

(١٦) - (فتاوى حامديه) - اول (في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنهم لا يتقدم من يقرضها وغنى الزوج في المسائل أمر متوهم استحسنوا أن ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يفرق بينهم ما وقد اختار كثير من علمائنا ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينسرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج والاضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير (أجاب) نفقتها ما أتد به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأتى كل فيها والا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطليت فرض البراهم يقيم ذلك ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلفت بغلاء عجزها أو رخصه يقوم بحسبه كماله هو المفتى به والله أعلم

(سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقالها طلاقا رجعيا فهل هذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وإن كانتا مقررتين كافي البزارية والذخيرة ومذكور في قاضخان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلافه مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة

ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم إنه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشي ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباين لأن في عبارة الخاتمة والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلق الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي السني وكان يقول وجردنا رواية هذه المسئلة في كتاب

معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلامعارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعي أنهم أوقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة يدنة على ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها على زيد بن عمر ووذو اليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعي بينة أن زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وأن شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لأن الإنسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعد جارة أو عارية أو يحوز ذلك اهـ وقد أفتى بحمله العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق كالمهو مذكور في فتاويه بخلاف ما إذا شهدت البينة أنها وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فأنها تقبل (أقول) قد صرح بذلك أيضا في الخيرية من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس من الوقف أيضا مانعه وقد ذكر في جامع الفصولين راضا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قديما * وقف مشهور قديم لا يعرف واقفا استولى عليه ظالم قاضي المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فاختارانه يجوز اهـ فاما أن يحمل ما صرح على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الخيرية عن جامع الفصولين على ما إذا كان غصب الظالم ثابتا بأحدى الخييج الثلاث أو يحمل ما صرح عن الاسعاف والخصاص على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا مكان علم الشهود بذلك الواقف بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بأنه وقفها وهو يملكها فليتأمل (سئل) في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهرة لا ثبات شرائط الوقف في الاصح كصرح بذلك في الدرر والنو بر وأفتى على أقصد أيضا بان الشهادة بالنساع على شروط الوقف غير مقبولة (سئل) فيما إذا كان بيد ز يدعقار معلوم يتصرف فيه هو أو بوه من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض ثم مات عن ورثة قام عمر والآن يدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمر وبذلك ولا منعه مانع شرعي والسك في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ وقد أفتى بحمله ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي بالملك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما إذا سمع القاضي ثبوت الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته بعزل (سئل) فيما إذا وقفت هند حصه مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابلة للقسمه على نفسها ثم ورث ذلك لدى حا كم حنفى ولم يحكم بحجتها كم يراها بوجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وقفت مبلغا معلوما من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وقفا صحيحا متجزا مسلما للمتولى مسجلا محكوما بحجته وجعلت آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم وفتى بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي الخاتمة من وقف انقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو انطعام أو ميكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع

والمضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم إنه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان في الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشي ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباين لأن في عبارة الخاتمة والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلق الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي السني وكان يقول وجردنا رواية هذه المسئلة في كتاب

الطلاق وبه كن يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرعشي اهـ وقدم قبله عن النقية أنه حرم بسقوطها الدراهم بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من كتب وهذا إذا لم تكن مستدانة بأذن القاضي كالمهو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق من هو مستقط نفقة القاضي المقتضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا ثم صرح به في الخاتمة وبزارية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويه ما صرح به في الخاتمة والتفسيرية وقد عطف أب ثمن على الطلاق فعلم أن الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينض مع

صرح النفل بالسقوط وقد أثبتنا فيها إراكم أفتي الصدر الشهيد والامام طهیر الدین وتوارد النفل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل
مجبذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاوحال ولا يعقل أصلاً ما يقال ولا يرد على سائل جواباً * وإذا اشتد به الجوع أكل
ميتة أو تراباً ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه أشد حالاً من هو محقق الجنون * لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة
المعاش وفاقة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

العجز فيه والاعسار بسبب
ما شرح في السؤال من سوء
الزواج وعدم الاعتدال
وجبت نفقته على أبيه الموسر
وكذلك نفقته زوجته إذا

احتاج الى خادم يقوم بأمره
ويدير كماله المحرور في المذهب
واليه الفقيه النبيه يذهب
ففي البحر نقلاً عن الخلاصة
يجبر الابن على نفقة زوجته
أبيه ولا يجبر الاب على نفقة
زوجته ابنة وفي نفقات
الحوالي قال فيه روايتان
في رواية كمالنا وفي رواية
انما تجب نفقة زوجة الاب
إذا كان الاب مريضاً أو به
زمانه يحتاج الى الخدمة أما
إذا كان صحيحاً فلا قال في
المحيط فعلى هذا الفرق بين
الاب والابن فان الابن إذا
كان بهذه المثابة يجبر الاب
على نفقة خادمه اه وظاهر
ما في الذخيرة ان المذهب
عدم وجوب نفقة امرأة
الاب أو جاريته أم ولده
حيث لم يكن بالاب علة وأن
القول بالوجوب مطلقاً إنما
هو رواية عن أبي يوسف
اه ما في البحر وقد علمت به
أن المذهب عند الحاجة الى

الدراهم مضاربة ثم يتصدق بغضائها على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ووزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة
أو بضاعة كالدرهم اه ومثله في الدر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من أصحاب زفر اه (سئل)
في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما صرح بذلك
العلامة الاكمل في خزانته وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام تحطيب والمؤذن يعبر
(سئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها اماماً وجعل له معلوماً من الدراهم في كل شهر ورتب مقداراً
من الشمع لوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشمع المرقوم مدة
حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعده مدة والآت قام بعض خدمة المدرسة
بعارض الامام في أخذه فاضل الشمع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في
ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بعث شهماً الى مسجد في شهر رمضان فاحترق
وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن
الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه قنية من متفرقات الوقف (سئل) في بناء
دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع تمسكاً بقول الامام الهمام فعارضه المتولي في ذلك وتمسك
بأزوم الوقف على قول الصحابين وحكم الحاكم بحخته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي
لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي الملتقى ولا قول أبي يوسف
من جهة وقف المنقول لان أبا يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرع كالحيل والابل في سبيل الله
تعالى فقط لا في غيرها فالحكم ملحق وأنه باطل بالاجماع وعبرة الملتقى ترشدك الى هذا (أقول) ومرا الكلام
في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدعي ملكه ويريدناظر الوقف
الآن الدعوى على الرجل بجريان الغراس في الوقف وبتصرف النظار قبله فيه جهة الوقف واقامة بينة عادلة
على ذلك فهل تسمع دعواه ويثبت وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لاختوين
عقار وقفاه على نفسهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم وثم شرطاً أنه ما دام كل منهما حياله أن يدخل في
الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الاختوين عن بنات ثلاث وماتت أحدها عن أولاد فأخرج الواقف
الحى أولادها من الوقف ثم جعل لهم حصصاً مفرقة معلومة من ريع الوقف ويريد الأولاد المخرجون أن
يضموا ما أفرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الاخراج فهل ليس لهم ذلك والآخراج صحيح (الجواب)
نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة
فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة ما يخصه وقررهم القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة الاذان ولم يعين
الواقف جماعة معلومين ولا عدد انخصوصاً بل أطلق وقال على مؤذن الجامع المذكور فهل يدخل البنون
المذكورون في الوقف لاتصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطورة في الخبرية من الوقف
(سئل) في أنقاض الوقف اذا تعدر عودها لمحلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها ناطرها بمن معلوم

الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لانه لا احتياجه الى الخادم صارت من جهة نفقته فتجب عليه فتحترق رآه اذا ثبت ما شرح فيه تفرض نفقته ونفقة
زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يئته مملوء بالطعام الكثير ويمكن زوجته تناوله ولا يحجر عليه في تناوله ما يكفها منه هل اذا ثبت
ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها أم باعتبار حالها معاً
(أجاب) النفقة نوعان تمكين وتعليق فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتتمكن المرأة من تناوله مقداراً كفاً يئتها وليس
لها أن تطالبه بغير النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعنتة في طلب القرض

وان لم يكن بهذا الوصف فان وصيت أن تأكل معه فها ونعمت وان خاصته يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما السوء أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينفق عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن محمد آذ كرد عين وخمارين وملحفة في كل سنة أرادهم ما صيفيا وشتويا اه والدرع والقمصين يعني قبصا وخمارا للصف وقبصا وخمارا للشتاء وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعداد فيجب على القاضي اعتبار الكفاية (١٢٤) بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها باعتبار حالهما كالتفقه والله أعلم (سئل) في

رجل قد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنه ست سنوات ففرض القاضي على الصغيرة في غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح ان فرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه

٣ قوله وكتب على صورة دعوى ماصورته الخ هكذا وجد في بحر نسخة شيخنا المنقح التي بخطه وأنت على علم بن هذا الارتباط به بما قبله ولا مناسبة بينهما تظاهر كما لا يخفى والذي ظهر لي أن محل هذا بعد نحو ورقة من هذه النسخة عقب قول شيخنا المنقح فتنبه آخر كذاه بعد جواب العمادى عن السؤال الا حتى بعد هذا ليكون استشهادا على جواب العمادى عنه حيث ان السؤال الا حتى بعدهما مذكور فيه أن أولاد الميت اختلفوا معهم في شرط الواقف اه وقد ريت في نسخة شيخنا المنقح مذكورة بياضا بعد قوله في آخر كلامه

من الدراهم هو غن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد افتروا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتعلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا تنتفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بر بنيت بالاحرف في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعند هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر من تلك البئر أي يجوز أن يؤخذ الآجر من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا ياذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فاطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير ثم الفقيه ينفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق لأأسره اه (٣) وكتب على صورته دعوى ماصورته اننا ملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا بيع سائر أولاده الموجودين وقوله هم فلان وفلان قد كراشي لا ينبغي ما عداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا ائبل ما حرم بكم عليكم أن لا تشركوا الاية مع أنه تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا صحابة الا أحدثكم ما كبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين مع أنه ورد أشياء كثيرة انهم امن أ كبر الكبار وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها أن أولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجوده من الاولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر بقبية هل الوقف أنه ابن ابن ابن الواقف فيكون يقتضي ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صونا للكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد أو ما يحجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الواقف فهذا شئ لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضح اليد ومتصرفا بحصة من الوقف فان وضع الدرجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة وقد مات المصدقون فبطلت المصادقة وابرأهم تلجج المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومتصرفا قبل المصادقة (أقول) أول كلام المؤلف يوهم أن تعيين الاولاد باعد لا ينبغي من عداهم والمنقول خلافه ففي أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانصه ولو قال على ولدز يدوهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن بعدهم على نفقراء كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولدز يدوهم من يحد ثلث يد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من عوت منهم كن سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عقار وقف بيد أخوين مات أحدهما عن أولاد اختلفوا مع عمه في شرط الواقف العم يدعي أن شرط الواقف بطن بعد بطن وانهم لا يستحقون في حصة العم مذكورة حصه ولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصه أبيهم

نتبه فذكره والله عم انما تركه بياضا ليكتب فيه السؤال الا حتى وجوابه للمؤلف ومآله هو بعد المؤلف العمادى في وكل جوده بعد يند كرامة هذه عن العمادى بقوله وكتب أي المؤلف لعمادى على صورة دعوى ماصورته الخ استشهادا كما قدمنا لكتنه م يفعله ذنبا ضيق بيض مذكورة عن ذكرو جميع ذلك تامل والله تعالى أعلم يكن كان عليه رحمه الله اذا كان الامر كما قلنا ان ينبه على هامش نسخة من محل هذا الذي ذكرته عن المؤلف أعني العمادى ومآله بعد اخبر بعد آخر قول في فتنبه في آخر كلامي بعد جواب المؤلف عن السؤال الذي عده هذا والظاهر أنه ترنا تنبيهه على هذا في هامش نسخة نسيانا أيضا لا شغاله بغيره والله سبحانه أعلم اه أجد

منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب على الأب نفقة زوجته ابنه خصوصاً صغير المحتاج إلى خادم يخدمه ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والخال هذه والله أعلم (سئل) في أمرأة أرسلت إلى زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والخال أنه كان دعاءها للنفقة إلى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة التصرف أبت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجب ليس لها ذلك حيث وفاها المعجل على (١٢٥) ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مدة السفر

لأنها مبطله في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في الخفة والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفساً إلا ما آتاهوا في غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز له أن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وقبه يعتبر في الفرض الأصلح الأيسر والحاصل أنه لا يكاف فوق طاقته ولا يحبس في شيء لا يقدر عليه لعسرته والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب

وكل برهن على ما دعاه فأي البيتين أولى (الجواب) بينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقنية وغيرهما والوقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الخي وأولاد الميت ثم الخي برهن على واحد من أولاد الأخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الأخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه ما قالوا أن البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الإطلاق ولذا إذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بان الوقف على الذرية يصرف إلى الجميع بالسوية كما صرحنا في تثبت التقيد تثبت خلاف الظاهر فترجح لأنهم أثبتت الزيادة فغهاز يادة علم وهذا كله قبل القضاء بأحدهما والأول سبق أحدهما وقضى به التلخي الأخرى لما قالوا إذا تعارضت البيتان وسبق القضاء بأحدهما لغت الأخرى فتنبه (سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصّة معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من بعدهما على جهة برمتة وسلمها المتول وصدور ذلك منهما في صحتهما فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم ولو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا جارية صدقة موقوفة على المساكين ودفعها معاً على قيم واحد جاز اتفاقاً لأن المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا لوجودهما معاً معاً ولو وقف كل منهما ما نصيبه على جهة وجعلاً القيم واحد أو سلمها معاً جاز اتفاقاً لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة برمتة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز الفقيه أبو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ (سئل) في بستان جاري وقفين له حائط محيط بجوانبه الأربع أنهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته وللوقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم قال في البحر نقلاً عن الخصاص إذا امتنع يعني الناظر من العماره وله أي للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده خيرية أوائل الوقف (سئل) في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مئة حياته فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز بشرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز للواقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاعه من وقفه وقوله أنه لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته أي من وقفه ولا يحل ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروع إلا أنه لو لم يكن آميناً فللقاضي عزله ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت إليه لأنه مخالف للشرع دفعاً للضرر وعن الفقهاء ولو صار عدلاً بعده لا تنتقل الولاية إليه كذا في المحيط شرح الجمع لابن ملك (سئل) في قدور نحاس موقوفة وقفها زيد على ذريته قام رجل من المستحقين يكاف الناظر ببيعها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات برمينة وجعل فاضل الوقف للذرية وأن يكون توجيه جهات البرال مذكورة لتولي الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على

زوجته من زوجها ما فوق نفقة المعسر من المال قدره له عليه فما نفقة المعسر من المفروضة عليه (أجاب) ليس لهما فوق نفقة المعسر من وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ما اعتاده المعسرون وقد اعترفوا به لادنا كل خبر الشعير والذرة والزيت وليس الدراير بيع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب إليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغني في باب النفقة (أجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلفوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه متدر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة به يبقى واختاره الولوالجي مع الألبان النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبدايته أنه نصاب

فيقدر به والثاني أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اه والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه ان الاول أولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاد اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فباتكون كسوتها (أجاب) لها من جنس كسوة العسرين في كل سنة درعان أي قبضان واحد للشتاء وواحد للصيف ونحوان كذلك ومحفظة مما يكون مثله (١٢٦) للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف

باختلاف الناس والافات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلد هما الى مصر من الامصار وتركها بالنفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فسر ضاحكا شرعيا وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابها غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصرومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها أنه طلق فلم تصدق والى الا أن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بتغير ما استدانتها ونفقتة الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا باثنا أو رجعيًا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كونه طلقها في الحال وكانت العدة بقيت في حق النفقة واسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه ان يقضى

ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي رأيناه في الخيرية من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفًا على مبرات عينها وسمها الواقف أنه لا يصرف اليها و يصرف الى الذرية فلم نره الا أن مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما اذا وقف على أبواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كباقي عن الاسعاف (سئل) فيما اذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب اليه فالاقرب فبات واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه وأخ لآب فلن تول حصته (الجواب) للاخ الشقيق لانه أقرب اليه دون الاخ لآب قال الخصاص في باب الرجل يقف الارض على أقرب الناس منه فان قال أقرب الناس الى أومنى وذكر بعد كلام مانصه قلت فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لآخيه لآبيه وأمه قلت فان كان له أخ لآب وأخ لآم قال الغلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابته منه بأبيه والاخ من الام قرابته منه بامه وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما باقرب اليه من صاحبه اه ثم اذا لم يقيد الواقف الاقربية لآلى الواقف ولا الى المتوفى ينصرف الى المتوفى كما في فتاوى المولى الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف (أقول) وجهه ظاهر فان من في درجة المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء اختلف قربهم الى المتوفى فان قرابة أهل درجته منه تتفاوت كالاخوة وأولاد العم ونحوهم والاصل استعمال أفضل التفضيل فيما يتفاوت فكان انصرف الى المتوفى أولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسمعيل بتقديم ذى الجهتين على ذى الجهة وان كانت احدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربية الى المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه ثانية هو ابن عم المتوفى والعم المزبور ليس من أهل الوقف فأتى بتقديم ابن العمه المذكور وان كان العم المذكور من غير أهل الوقف وسيأتى الكلام في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف لآلى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من استواء الاخ لآب مع الاخ لآم هو قولهما وأما عند أبى حنيفة فانه يبدأ بالاخ لآب كما في الاسعاف وذكره الخصاص أيضا وظاهر الخصاص ترجيح قولهما (سئل) من طرأ على الشام فيما اذا وقف زبد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أرباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على أولاده ثم على القرىضة الشرعية لذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولدا وأسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع يكون وقفًا على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على أولادهم ثم وثم والحكم في هذا كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذر يترك أولاد الواقف عاد نصيبه الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فاذا انقرضت ذرية الواقف فعلى جهة برعينها هذا نص كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمه وأخته وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى أقرب الناس الى الميت من أولاد الواقف ناسخا للشرط الاول في الثلاثة أرباع من عود نصيب من مات من

فقده وكسوة زوجته ومضى مدة دعى طلاقها وانقضت عدها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان ذريته رابعة وبنفقة عدة أهلا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقت فالنفقة والسكنى وأما النفقة وكسوة المقررتان فبسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعيًا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحتونة الام اليتيم قدر ان نفقتها وأذن لها في انفاقه والاستدانة كذلك ليرجع بما أنفقته في مال اليتيم فان نفقت الام مدة والحال أن امرأته لم يصح له أن يزوج غيرها وتريد الام ان ترجع بدل ما أنفقته في المدة على العم من غير أن يفرض القاضي عليه نفقة اليتيم فلهما

لهذا ذلك أم لا (أجاب) نفقت ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فإذا علمت ذلك علمت أن الام لا ترجع بما أنفقت في المدة المذكورة على العم ولا الكونه غير مقضى عليه وإنما على تقدر برأيه مقضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا إذا شرط الاتفاق مما استدانت لأمن مالها في البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استدانت كما قيدته (١٢٧) في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال

الطرسوسى ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال إذا أذن القاضي في الاستدانة ولم يستدن فأنه لا تسقط وهذا غلط بل معنى الكلام أذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذكور الرجوع بما أنفقت على مال التبتية لأعلى العم وإذا لم يكن للبتية مال لا يصح أصل الفرض المذكور لتقييده بالرجوع في مالها والحالة أنه لا مال لها كما صرح به في البرازية وغيرها وبه علمت أيضا أن ما يكتب في الوثائق أمر أن

خليل	
عيسى عثمان خديجة	
حسن	أولاد
محمد	أولاد
	أولاد

يستدين ويرجع على من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم التامل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين

ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون أختها ونحوه (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لأنه ناسخ كما في الدر المختار آخر الوقف وذكره في الاشباه في قاعدة أعمال الكلام أولى من اهماله ونقله الكاظمي عن الخصاص فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون أختها ونحوه لكونها أقرب إليه منها قال في الاسعاف ولو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْفُوقَةً لِعَزِّ وَجَلِّ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مَنَى أَوْ قَالَ إِلَى وَمَنْ بَعْدَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَوْ كَانَ لَهُ أُمٌّ وَأَخُوهُ تَكُونُ الْغَلَّةُ لَامَةً دُونَ أَخُوهُ لَكُونَهَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَهْ وَمِثْلُهُ فِي الْخَصَافِ وَالذَّخِيرَةِ الْبَرْهَانِيَّةُ (سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِي ثَبِتَ مِنْ شَرْطٍ وَاقِفُهُ بِتَصَرُّفٍ تَطَارَاهُ أَنْ مِنْ مَاتَ مِنْ الْمَوْفُوقِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ فَمَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَا عَنْ وَلَدٍ لِبَطْنِهَا بَلْ لَهَا ابْنَانِ مَاتَ فِي حَيَاتِهَا فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُمَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِابْنَيْ ابْنِهَا الْمَرْبُورِينَ حَيْثُ شَرْطُ الْوَقْفِ أَنْ مِنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُمَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِابْنَيْ ابْنِهَا الْمَرْبُورِينَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ لِبَطْنِهَا وَلَمْ يَمْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ الْحَقِيقَةِ فِي وَلَدِ الصِّلبِ أَوِ الْبَطْنِ لِلْأُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصِّلبِ أَوِ الْبَطْنِ يَسْتَحَقُّ وَلَدُ الْإِبْنِ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَالْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهِمَا وَقَفَّ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ صِ لَوْلَدِ زَيْدٍ لَا يَدْخُلُ وَلَدُ وَلَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ لِصَلْبِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ لِصَلْبِهِ اسْتَحَقَّهُ وَلَدُ الْإِبْنِ وَخَالَفَ فِي وَلَدِ الْبِنْتِ فَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَدَمُ الدَّخُولِ وَصَحَّحَ فَإِذَا وَلَدَ الْوَقْفِ وَلَدَ رَجْعٍ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ الْيَسْلَانِ اسْمَ الْوَلَدِ الْحَقِيقَةِ فِي وَلَدِ الصِّلبِ وَهَذَا فِي الْمَعْرَدِ أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ دَخَلَ النِّسْلُ كَذِكْرِ الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ بِلَفْظِ الْوَلَدِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَكَانَ لِلْعَرَفِ فِيهِ وَالْأَقَالُ وَلَدَ مَفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ حَقِيقَةٍ فِي وَلَدِ الصِّلبِ أَشْبَاهُ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ (أقول) فِي مَسْئَلَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ كَلَامٌ سَيَأْتِي قَرِيبًا (سئل) فِي وَاقِفَةٍ وَقَفَتْ وَقْفًا عَلَى جِهَاتٍ مَبْرُاتٍ وَمِنْهَا فَضْلٌ مِنَ الْمَبْرُاتِ الْمَذْكُورَةِ بِصَرَفٍ لِأَوْلَادِ أَخِيهَا خَلِيلِ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءً فَمَاتَ أَخُوهَا خَلِيلٌ عَنْ أَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ عَيْسَى وَعَثْمَانُ وَخَدِيجَةُ ثُمَّ مَاتَ عَيْسَى عَنْ ابْنِهِ هُوَ حَسَنٌ ثُمَّ مَاتَ حَسَنٌ عَنْ ابْنِهِ هُوَ مُحَمَّدٌ ثُمَّ مَاتَتْ خَدِيجَةُ عَنْ أَوْلَادِهَا وَأَوْلَادِهَا مَاتَ أَبَاؤُهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ ثُمَّ مَاتَ أَوْلَادُهَا وَأَوْلَادُهَا عَنْ أَوْلَادِهَا الْمَوْجُودُونَ الْآنَ عَثْمَانُ بْنُ خَلِيلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ وَابْنُ عَيْسَى وَأَوْلَادُهَا وَأَوْلَادُهَا خَدِيجَةُ فَهَلْ يَخْتَصُّ بِالْفَاضِلِ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ بَعْدَ الْمَبْرُاتِ الْمَذْكُورَةِ عَثْمَانُ بْنُ خَلِيلٍ بِمَفْرَدِهِ (الجواب) نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِخْتِبَارِ شَرْحَ الْمُخْتَارِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي يَدْخُلُ فِيهِ الْبَطْنُ لِعُمُومِ اسْمِ الْأَوْلَادِ لَكِنْ يَقْدُمُ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ فَإِذَا انْقَرَضَ ثَلَاثِي ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ يَشْتَرِكُ جَمِيعُ الْبَطْنِ عَلَى السَّوَاءِ قَرِيبِهِمْ وَبَعِيدِهِمْ أَهْ وَأَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ دَخَلَ النِّسْلُ كُلُّهُ كَذِكْرِ الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ بِلَفْظِ الْوَلَدِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَكَانَ لِلْعَرَفِ فِيهِ وَالْأَقَالُ وَلَدَ مَفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ حَقِيقَةٍ فِي الصِّلبِ أَشْبَاهُ مِنْ قَاعِدَةِ الْأَصْلِ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةِ وَفِي حَاشِيَتِهَا لِلْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَحَرُّرٍ فِي الْبَرَازِيَةِ مَا يَخَالَفُهُ ظَاهِرُ قَائِلِهِ قَالَ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَجَعَلَ آخَرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَمَاتَ بَعْضُهُمْ بِصَرَفٍ إِلَى الْبَاقِي وَإِذَا مَاتَ أَوْ بِصَرَفٍ إِلَى الْفُقَرَاءِ لَا بِصَرَفٍ إِلَى وَلَدِهِ أَهْ وَأَجَابَ الْمُؤَلِّفُ بَابَ بَيْنِ الْكَلَامَيْنِ فَرَفَقَانِ الَّذِي فِي الْأَشْبَاهِ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ فَقَطُّ وَأَمَّا فِي الْبَرَازِيَةِ فَانَّهُ

لفروع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة وإنه أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقريه تلطلها أخوها الخضر عرس أختها بنابلس فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وأن مضى الشهر ولم تحضر فقهرى طالق فكثت سنة بنابلس واستمرت بها وكان ندفر لها نائب الحكيم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها الطلها وهي مقمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها خلاف الغيبة أم لا (أجاب) حيث عصت أمره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس وأنكر فالقول قوله لأن لا بد من ستة أدمنه والله أعلم (سئل) في شخص ضيق ما يترتب بذمة بكر من كسوة امرأته المقررة عليه أباها هل يصح هذا الضمان ويطلب

الضامن بما يترتب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البعير والتأخرانية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أن كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الامن معسرا لا كسبه له أوله كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما أفهمه كلام البنازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لأمه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض (١٢٨)

الكل حيث قدر على ذلك قال في البحرناقل عن شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبيه المعسر بن إذا كان معسرا إلا إذا كان بهما زمانة أو فقرا فقط فانهما يتدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخانية ما هو قريب منه فراجع ان شاء الله علم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فكيف يفسخ نكاحها القاضي اسفافي ونفسه القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزوج نفسها لدى الفسخ الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترط لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفى (أجاب) نكح أن يزوجه اذهي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها ساغر عنه ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به كما يرى

جعل آخره للنقراء فيحمل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التنافي (أقول) وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد أن يكون مؤبدا ويكون ما له للفقراء وان لم يصرح بلفظ التأيد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتى عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء (سئل) من قاضى الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاد أخيه رمضان وعلى شعبان وعلى خضر أغاسو به بينهم ثم من بعده على شعبان المذكورين على أولادهم المذكور دون الاناث ومن بعد خضر أغاسو على أولاده وأولاد أولاده المذكور والاناث على الفرصة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأحفادهم وأحفادهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأحفادهم وأحفادهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الى ولده أو ولد ولده أو الاسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأحفادهم من غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا بجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شريعا على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين هما مكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم وآل الوقف لشعبان وعلى وخضر أغاسو المذكورين أعلاه ثم مات خضر أغاسو المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على بنصيبهم من ريع الوقف اكونه في درجتهما وأقرب اليهما مدة تزبد على أربعين سنة هو وولاده وذريته لا تنقل ذلك اليهم عن ذكر حتى انحصر في الاناث من ذرية على المذكور وهن فقراء قام الا أن متولى وقف الحرمين يريد نزع الوقف من أيديهن بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) الحمد لله الهادى الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين الشريفين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهر لان من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال في الاسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد وولد الولد أبدا مادام نسله كورا كانوا أو انا اه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للحرمين الشريفين اذا لم يبق لهم نسل فمع وجود النسل لا ينتقل عمل بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف ان على تسعة عمل للشرط كقوله تعالى يا يعنى على أن لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده أن على بشرط حقيقة وفي شرح المنار لابن مالك كلمة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيحمل عليه اذا ممكن اه والشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها فانه للكل كما

ذلك وفسخ عنه فهل يجوز تخفى أن تزوجه اذا حضر الاول ما حكمه فأجاب بقوله اذا أقامت بينة عند القاضي أن تزوج عنها ولم يترك به نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ بنفاذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند رواية منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى أن تزوجه من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج وقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا قبل بينته والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل مات زوجته ملاقيا ووجبت العدة هل اذا لم يلب حجة لحضرة ولدها منه أو لارضاعه تجاب أم لا ولا يفرض لها عليه

مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) أما نفقة المباشرة في العدة فواجبة لها عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منسكوحة أو معتدة أطلقه فشميل وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الأولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتون فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة آتت أن تحول مع زوجها من نابلس الى لذهل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما (١٣٩) وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت

ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول

معه وتسقط نفقتها به ويلزمها

التعزير لارتكابها المعصية

ولو قضى القاضي به الايجوز

فقد نصوا جميعا بان من

القضاء الباطل القضاء بنفقة

الناشرة والله أعلم (سئل)

في رجل بمصر له زوجة بالرملة

لها أخ بالقدم حضر لدى

قاضيها وطالب أن يفرض

لاختسه التي في الرملة نفقة

على زوجها الذي بمصر فأجاب

ولم يطلب بينة على النكاح

ولا على الوكالة ولا أخذ منها

كفيلها ولا حضرت بنفسها

ولا حلفت أنه ما ترك عندها

نفقة ولا سأل على حالهما

أفقيران هما أم غنيان أم

أحدهما غني والاخر

فقير ليراعى الفرض بحسبه

بل فرض على الغائب للغائبة

دراهم غير متكشف عن

حاله وكتب صكاً مضبوطه

فرض برسم نفقة فلانة

ووالديه ولما احتاجوا اليه

من غن لحم وخبز وزيت

ودخول حمام وصابون

وغسيل أثواب وما لا بد لهم

منه وقد دونه كل يوم ثمانية قطع

صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره من شتى القضاء ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة العسدي في شرح مختصر المنتهى أصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضاً العلامة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيّنات ونص عبارته وقد نقل الامام عن الحنفية موافقتنا على عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظاً فهو متقدم تقدراً وقال أيضاً قبله ان توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول الواقف على أنه راجعاً للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل والمآل في أولاد على وشعبان كما هو أدب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤيد كدرا جاعه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تصرف النظائر السابقين من على وذكر يتم المدة المذكورة بحصة خضر في الفتاوى الحيرية لا يحمل فعل النظر على المخالفة أي شرط الواقف لانه فسق يبعد عن المؤمن اه وهو أيضاً أقرب الى غرض الواقفين الذي يصلح مخصوصاً كفي حاشية الاشياء للعلامة ابراهيم يري زاده نافلاً ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أول من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه لا شك أنه أقرب الى غرض الواقف اه وقوله الذكور دون الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصابيين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أفتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى من أنه اذا وقف على أولاده فقط يحمل على أولاد الصلب ومثله في الخانية وعبارتها رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم قال هلال بصرف الوقف الى الباقي فان ما تواوا بصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد اه وبواقفه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتفت فقيد الذكورية محتص بأولاد على وشعبان الصابيين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه أو يقال على أنه متأخر ناسخ لا لاؤل لما ذكر الامام الجليل الخصاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعملناه اه وفي حاشية يري زاده الشروط اذا تعارضت ويمكن العمل به او جب والاعمال بالاخير منها وسواء في ذلك الواو ثم كما هو ظاهر لا غبار عليه وان أرجحنا العنان وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد كفي الاشياء والاختيار وان كان قولاً يخالف المأني المشاهير المعتبرة من عدم شمول النسل كله وقوله على أنه أي مع ملاحظة صفة الذكورية في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بما قد انقضوا فنقول لا يؤل أيضاً للحرمين الشريفين على هذا التأويل الثاني عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه للفقراء كما هو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك حيث انهن بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصله ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثواباً واليه أشار عليه الصلوة والسلام بقوله لامرأة ابن مسعود رضي الله تعالى عنها حين سأله التصدق على زوجها لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلوة اه

(١٧ - (فتاوى حامديه) - اول) مصرية ماهو برسم الزوجة أربع قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب

وأذن لها الخا كم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديه اسوية بينهما والاسدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولين

له من وكيلها شقيقة فلان والحال ان ولديه اغلام استغنى عن أمه وبنت فطمية فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط

لصحته وهو طلمها الذي لا بد منه عند أمتنائاً سرهم ومنهم زفر وجهه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيهما عن طلمها وطلب البينة على النكاح لازم على

القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كمنص عايه شمس الائمة السرخسي وكان ذلك تخليفها أنه لم يترك عندها شيئاً وعلى القاضي

أيضا أن يحلفها أنهم ليست ناشرة قال في الحانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكم سبب يمنع النفقة كالتشور وغيره
وتأخذ منها كفيلا ويحلفها نظر الغائب ومن اللازم أيضا قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى ليهتدى إلى طريق
العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه إذا فرض أكثر من حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاؤه بها كالموقوف في البحر وغيره والحاصل أن موانع
 صحة الفرض المذكور متعددة ولولم يكن (١٣٠) منها الا عدم ثبوت التوكيل لسكنى وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم

عليه بدعوى الغير على الغير
بغية كل منهما مجرد دعواه
الوكالة هذا القائل به فحكمه
كالعدم باجتماع كل من
القضاء والفتوى مسك بيده
القلم والله أعلم (سئل) في
قيمة الامال لها ولها أم وعم
طلبت الام أن يفرض
القاضي لها النفقة ففعل
بغية العلم ولم يعين المفروض
عليه هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) لا يصح اذ شرط
وجوب نفقة القريب غير
ذي الولاية الطلب والخصومة
بين يدى القاضي فلا يصح
على غائب ولو معين فكيف
مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم
 صحة ما يفعله كثير من
التواب في فرض النفقة مثل
هؤلاء والله أعلم (سئل)
في امرأة ادعت على زوجها
أنها استحق بدمته كسوة
ست سنين اثنين وأربعين
غرشا عن دراعتين وقيصين
وصمادتين وزناروشنبر
ولباس وبابو جين هل تصح
دعواها من أصلها أم لا
(أجاب) لا تصح دعواها
والحال هذه باجتماع علمائنا
على سقوط النفقة المأخوذة
الحانية عن القضاء والرضا

ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوقف من أيديهم ويبقى معهن الى انقراض النسل فيعود للحر من الشريفين هذا ما ظهر لنا بعد
النأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعليه اعتمادى * ايضا ما اشتغل
عليه الجواب مع ثمان في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق
ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى التبر تاشي ووافقتنا في عود الشرط
الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى في فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى
رفعت اليه في عود الوصف بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاطفات أم تختص بالخير بقوله يعود الى
الجميع على بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو
استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالف في ذلك وأطال
فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقتنا الحنبلي في شرح الافناع فلو تعقب الشرط ونحوه
جلعاد الى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق
بين العطف بالواو أو بالفاء أو بثم على عموم كلامهم اه لمخصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل
أولاد الاولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب
الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا الخالف لما في الحانية صريحا
والخلاصة والبراز ية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتنف نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى يدخل
فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترط
جميع البطون فيه على السواء قريبههم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استفتى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لانقلناه عن الاختيار
ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة أخطأ فيها رضى الدين
السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق يطابق الكتب المتبعة كما تحققت
وما يخالفه من شواذ الاقوال لصحالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه الماذ كور جعل الله سبحانه مشكورا
وعمله مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما طنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن
الاول ثم البطن الثاني ثم الاشراف بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء
الاقرب والابعد أولا وآخرا اه عزى زاده على الدرر (أقول) ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا
ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهى لولد زيد لصالحه
ولاولادهم فاذا انقرضوا لمساكين وان قال على ولد زيد وعلى ولده وأولادهم فلم يجعوا ولن أسفل
منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذات لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشباه معزيا
الى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده
وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول

في الزمان الذى قدمضى وانقضى وأيضا هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقيصان والصمادتان والزناروشنبر الكل
واللبس والبابو جات زائدان عن الواجب لهما شرعا فنهى عن الكسوة الواجبة درعت وخماران ولمحفة كما صرح به في الجوهر وغيره
فكيف تصد دعواها بذلك هذه المذمة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث سنوات هل لأمته المباشرة أن تمنع أباهاعنه أحيانا
أم لا وهل إذا أنى له بطعام وكسوة يليقان بحاله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للام منعه عن أبيه أحيانا ولا تتعين الدراهم
للفنقة فقد صرح علمائنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أنى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته

لادفع الدراهم لا مع حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والتأثر خاتمة البجر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها الى ثقة يدفعها صاحبها ومساو ولا يدفع اليها حيلة وان شاء أمر غيرهما أن ينفق على والده يعني الطعام واشرب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فزعر ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائماً لا يدري مكانه وله والدة ضربة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لاب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس (١٣١) النفقة كالحنطة والدراهم عنده من

يقربه هل يفرض لوالدته فيها نفقتها دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لوالدته لا لغيرهما من ذكر في الكثير وغيره وفرض للزوجة الغائب وطلعه وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عنده من يقربه بالتقيد بالزوجة والطفل والابوين احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بذمة أحد ابنيها ستة عشر غرساً وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان ضمها الى عيالهما التأكل مما ياكلون وتشرب مما يشربون وتكنس مما يكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهم يحبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقتها ولها مال تنفق منه دراهم أو دنابر أو عقار أو مواش أو غدير ذلك مما يمكن بيعه والانفاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليهما ضمها الى عيالهما وتأكل مما ياكلون وتشرب

الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا اه ويبعد كل البعد أن يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردوا على الخطا فالمناسب التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بتصحیح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح والرجح والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالمقتضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد أملاك معلومة وقفها في حجة على نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفاً صحيحاً فان أحد الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصاً أبيهم مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيأ مع أعمامهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة (الجواب) نعم (أقول) تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وان لم يشترطه الواقف كما سنوضحه (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه فمات ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابنة المتوفاة في حياته ويريد أبو القاصرين مطالبة الناظر بما حص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحقان ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولو لوالدهما مطالبة الناظر بذلك عملاً بشرط الواقف المذكور (أقول) قد أفتي بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشاي في فتاواه المشهورة ورد على من أفتى بخلاف ذلك زعماً منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئاً في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما يستحقه على فرض حيائها عند موت أبيها وسيأتي تمام الكلام على مسألة الدرجة لجمعية هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولداً قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيئاً أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بلا لكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لا حقيقة ولا حكماً لانه غير مستحق ولا بعرضية أن يصير مستحقاً لكونه ميتاً حين الوقف فلم يدخل فيه أصلاً لان أهل الوقف من كان حياً عند الوقف ومن سيمر بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه اذا استحقاق له بل ليسوا من أهل الوقف أصلاً كما بهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم أبداً ما تناسلوا وكان له أولاد وقدمان بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

مما يشربون اذ علموا دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا فائلا بتعيينه لها وان كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عيالها نفقة الا أن الواجب ديانة عليهما أن لا يحوجاها الى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاماً به بخيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرت مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظاً لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بما لا ينافي رجوع المأجور بما أنفق في ذلك

بالانفاق لانه نصب لمصالح من يحز عن النظار في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وتركها وسافر الى الشام بلا نفقة من دراهم أو طعام أو ضربها أو ألها ما غايه الا يلام هل يكون مرتكباً معصية توجب الاتهام فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غشاً ان يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالاهانة والاذلال وفي الآخرة (١٣٢) بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول

الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسئل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعاصرة بالمعروف فبدله بالضد فيلزم استعزير والاهانة والتحقيق لخالفتها أمر به الشارع والله ولي التوفيق فتسأله الهداية الى سواء العاريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يحب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس حتى يسكنها اذ هو من جلة مسمى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكنها في بيت له غلق على حدة يكون له بيت أو اجرة أو عارية اجازاً ويجب اذا امتنع عنه لانه من جلة النفقة فتد في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها وعن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وبنات من غيره

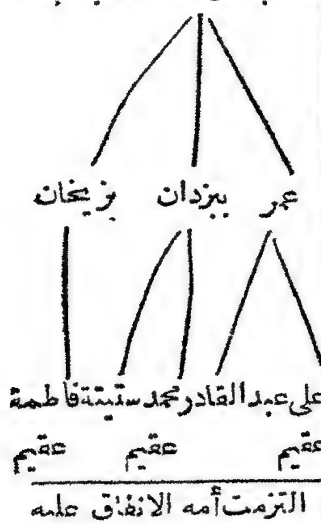
لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سيحدث دون الاموات وقد نسبته الى أولاد الاحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم بعود الضمير اليهم وت غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات قبله بقوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله وولد ولده اه وحاصله أنه اذا قال على أولادي وأولادهم بالاضافة الى ضمير العيبة يختص بأولاد الاحياء المذكورين وأولاد الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف وأولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال أولاد ولدي بالاضافة الى ضمير الميت كما يدخل أولاد الميت من أولاده لانهم أولاد أولاده لكونه نسبهم الى نفسه ففي حادثة الفتوى لما قال ثم على أولاد أختي اختص بالاحياء منهم دون من كان قد مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت وما قال ثم على أولادهم عاد الضمير الى المذكورين وأولادهم الاحياء لما قلنا في اولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلاً نعم لو قال ثم على أولاد أختي دخلوا كما تقدم والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد وهدى أم امرأته دار معلومة تجارية في ملكهما فوقفها على نفسها ما أيام حياتهما ثم من بعدهما فعلى زوجة زيد بقية هذه المذ كورة وعلى أختها لا مها وعلى ابن أختها ما قلنا بينهم أنا ثم ثم على جهة بركة لا تنقطع فبات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى أن تموت هدى (الجواب) نعم فاذا ماتت هدى يصرف الى ما شرط (سئل) في وقف أهلي فتد كتاب وقفه ولم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من الزمان فباتت امرأته منهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولها ابن أخت من المستحقين فهل اذا ثبت تصرف نظاره كما ذكر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الأخت وحده (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الاناث حسب ما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من الاناث الاخياء وأختها من أولاد الذكور دون أولاد الاناث فان لم يوجد لها أخ وأخت فليغيرهم من أولاد الذكور دون أولاد الاناث المتوفاه ودون أولاد الاناث وماتت امرأة من أولاد الذكور عن أولاد ذكور واناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخت لاب من أولاد الذكور المتناولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهم من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظار بعد ثبوته ويصرف نصيب المتوفاه المذ كورة لا اختها المذ كورة (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فباتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا ابن مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابن ابنتها الزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) نعم حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يبق دايمل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في فاني فان لم يكن ولد الصلب أو البطن استحققه ولد الابن كفي الدرر والاشباه وغيرهما (أقول) يعلم منه أن الواقف اذا قال فنصيبه لولده وولد ولده ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فسلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضاً لا شيء لولد الولد وبه أفتى العلامة الشلبي ووافق جماعة من علماء عصره كهم مبسوط في فتاواه (سئل) فيما اذا أثبت ناطر وقف أهلي أنهما ومن قبلهما يصرفون غلة الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث من مدة تزيد على أربعين

هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة سنة على ابنتها مع وجود زوجها. اذ نفقتها عليه مطلقاً غنياً كان أو فقيراً حاضراً كان أو غائباً حتى لو تعذرت النفقة عليها بجزء أو غيبة فنفقتها مع ذلك على زوجها وان جازت ومرا لا ين بالانفاق عليها يرجع عليه بتساق الا بشا ركة الزوج في نفقته على زوجته أحد قال جل من قائل وعلى المودولة رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صغير وصغيرة وللصغير من عمة تريد أن تربيهما فغير شئ والام تأب ذلك وطالب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب لأم ذلك أم يدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

يقال للام اما ان تمسكى الولد بغير أجزائها ما أن تدفعه للعمة صرح بذلك في البحر في الام والولاء المستلزمة مصرح بها في الخاتمة والبرازية
والخلاصة والظهيرية والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضتين البعدة أم الام باجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم وأبوهما معسر وتريد أن
تتكم في أجزائها بكثرتها ولهما جادة ثم أب تريد أن تحضنها بمجانا هل يدفعان لها أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال للام الام اما ان تمسكيهما
مجانا وما أن تدفعهما للام الاب كما في الخلاصة والولاء الجدية وغيرهما من كتب المذهب (١٣٣) والله أعلم (سئل) في صغيرة فقيرة لها أخ
لاب فقير هل يجب نفقتها

عليه أم لا (أجاب) لا يجب
اذ شرطها اليسار وهو يسار
الفطرة على أصح الأقوال
وعليه الفتوى والله أعلم
(سئل) في القريب المحرم
كان الاخ اذا كان قادرا
على الكسب هل يجب نفقته
على عمه أم لا (أجاب) لا يجب
فانها لا تجب على أبيه اذا
كان قادرا على الكسب
فكيف تجب على عمه مع
قدرته على الكسب صرح
بذلك في الاب صاحب البحر
والنهر والتارخانية نقلها
عن الحاوي والامر فيه
ظاهر والله أعلم (سئل) في
يتيم له مال وأم وابن عم لاب
مات ابن الواقف الشهابي أجد

سنة في وجه أخوين يدفعان حصة آت اليهما عن أمهما المتبقية ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أثبت
الاخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كانا يصرفان غلة الوقف
لاولاد الذكور والاناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأى الشبوتين يعمل
(الجواب) أن الشبوت الثاني غير صحيح لوجوه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة
الآخر ولا رآيه وقد صرح في الجوهره باشتراط رأى الآخر ولم يوجد الثاني ان البيئة اذا انقضت نقض
قضاء ترد كما صرحوا به الثالث أن المقضى عليه لا تقبل منه البيئة قال في التارخانية من العشرين في الدعوى
متولذ ويديرهن على الوقف فيخرج على الملك يحكم بالملك للخارج فلويرهن المتولى بعده على الوقف
لا تسمع وبه يفتى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى تلقى
الوقف من جهته اه الرابع أن البيئة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران
والقول للمدعى التعميم على الذكور والاناث وهما المدعيان لانهم ممتسكان بالاصل وهو الاطلاق والتعميم
وقد صرح في جميع البيئات أن بيئة مدعى التخصيص أولى من بيئة عدمه وصرح في الدرر أن بيئة مدعى
الوقف بطن بعد بطن أولى كما صرح نقل عبارته وفي الخاتمة زجل مات وترك ابنين وفي يد أحدهما ضيعة يدعى
أنها وقف عليه من جهة أبيه والابن الآخر يقول انها وقف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره
القول قول ذي اليد والأول أصح اه وفي الذخيرة وهو المختار لانهم ممتسكان بالاصل كان في يد أبيهما
فلا ينفرد أحدهما باستحقاقه إلا بحجة اه وبالله تعالى التوفيق (سئل) فيما اذا وقف زيد أملا كه على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد الذكور والاناث بينهم على الغريضة الشرعية على أن من مات
منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي أجد أربعة عشر
قبر اطافات الشهابي أجد عن ابن يدعى عمر وبنين احدهما مات يدعى بزيخان والاخرى بيزدان ثم مات عمر
عن ابنين أحدهما يدعى عليا والاخر عبد القادر ثم مات بيزدان عن ابن يدعى مجدا وبنيت يدعى ستينة ثم
ماتت بزيخان عن بنت تدعى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك ولداتها وهما
محمد وستينة وبناتها وهما علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك شقيقته
ستينة وبناتها وهما علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك أخوه عبد القادر
و بنيت عمته ستينة والحال أن بعض من في درجة المتوفى ينتسب الى الواقف بآبائه وأمه وهو محمد وأخته ستينة
والبعض الآخر ينتسب بآبائه فقط فهل يكون من ينتسب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد
من جهة أبيه وأمه اقرب الى الواقف من ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف فتستحق ستينة بمفردها نصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافا الى نصيبها في الوقف
المذكور أولا (الجواب) الحمد لله يكون من ينتسب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة
أبيه وجهته أمه معا اقرب الى الواقف من ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب



خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما لترام أم لا ولا لم أن تمتنع عن الانفاق عليه متبرعة
نصوصا مع عجزها عنه وتتفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما لترام اذ هو التزام ما يلزم ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل
من طلبة العلم الشر يفله اخوة من أبيه تطالبه أمهم بنفقته وهو معسر فهل تلزمه نفقة اخوته مع اعساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم اذ نفقة
القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلغوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الاصح منها قول ان أحدهما انه
مقدور بنصيب الزكاة فلواتقصد درهم لا تجب قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب

الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه التمسك وصححه في الذخيرة والقولان الاخوان تركوا ذكرهما لم رجوحتهما والله أعلم (سئل) في أيتام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لام يدعي الاعسار أيضا هل تجب نفقة لهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكرا لتصريح علمائنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت لدى اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم على من قامت عليه واذا (١٣٤) لم تقيم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل

كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم * (كتاب العتاق) *

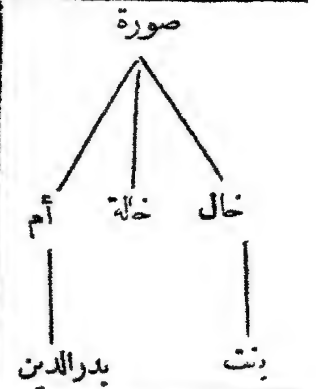
(سئل) في مريض مات أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخوان أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدة لها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تأميكه في مرضه الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية التي أقربها الاخ وأجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاعت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شاعت ضمنمت المقرلو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس لبنت الا انضمام مع اليسار واستعانة مع

الى الواقف ويكون المراد بالاقربىة الاقربىة في القرابة لاني الطبقات لا لا يلغوشطره الاقربىة من حيث ان كل من في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة سواء قسنتى ستيئة بمفردها نصيب فاطمة ومحمد وعلى انذ كورين مضافا الى نصيبها في الوقف المزبور والله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن عفي عنه اعني به المرحوم العلامة الجدل الكبير عبد الرحمن افندي العمادى ومن خطه نقلته (اقول) قد سئل العلامة الخبير الرملى عن نظير هذا السؤال مما شرت فيه الاقربىة الى الواقف الى الميت فيسكنى في تقديم ذى جهتين على ذى جهة اقوالا ثم ذكر انه حيث كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين فالذى يظهر أرحمته هو مساواة الجميع عن يدلى من قبل ابويه او ابويه لانه يلزم من اعتبار أرحمته ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هو ابن ابن عم وأخ من اجنبي كاهلأة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على الاقربىة لا قرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجيح احدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من ادلى بالام فقط ففيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قدرته لك اه ثم أفتى الخبير الرملى كذلك في محل آخر قائلا لكونهم سمس في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها لانظر لها في قول الواقف يقدم الاقربىة لا قرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربىة اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن انت تخبر بأن هذا ظاهر لو لم يذكروا الواقف الدرجة اذ مع ذكرا يلزم الغاء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة مستنون في القرب اليه فيترجى ما قاله جد المؤلف من المصير الى أن يراد بالاقربىة يستزادة القوة في قرابة الولادة أيضا كما في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام أولى من الغائه لكن ينبغي تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الالزام المذكور بابس ذى جهتين هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطا منها أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ربع الوقف الى من معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقربىة لا قرب للميتوفى فمات رجل من الموقوف عليهم اسمه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل اليه عن أمه من المتوفاة المستحقة من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جلاتهم أبوه أحد بن كتيبة المستحقة المتوفاة عنه ثم مات أحد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوى طبقته الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد وأولاد داخل وخالة كاتبة أم أحمد المزبور والبعض أولاد أولاد دعم جدة أحمد المزبور ولا جد المزبور أولاد وأخت من أهل الوقف أنزل درجته منه ماتت أمهم عنهم في حياة أحمد يزعمون أن نصيب أحمد من ربع الوقف يعود اليهم لا قربيتهم لأحمد وان كانوا أنزل درجته منه بهذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي

الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لامرأة وقبته لابنها عتقه المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) محمد الابن مخير ان شاء أعتق بقبته وان شاء استسعه في قيمة ذلك هذا المخرج عتقها سلكه أما اذا أجازه فيه جاز وعتق جميعه مجانا لان العتق عما يتوقف على اجازة اذا صدر من الفضولى وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازه جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة لسلك لسان ايهام في الكلام على بيع الفضولى فراجع ان شئت والله أعلم * (باب الاستيلاد) * (سئل) في أم ولد قوة ترجيح بالرفع فاعل قوته يلزم اه منه

إذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرطاً لبقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا يحسن الحالف بالدخول على المحلوق عليه بعدده وان عاد فلان إلى التردد بعد ذلك إذ كلفه ما دام غاية تنهت اليمين بها كما صرحوا به قاطبة والاقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يشيت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فإذا كان له عادة في التردد معاملة وانقطع عن عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك أن الحالف قديمينه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء (١٣٦) ودوامه شيء آخر قال في العمادية وألفاظ التأقيت مادام ومالم وحتى وإلى فلو قال إن فعلت كذا مادامت بخاري فامرأته

كذا مادامت بخاري فامرأته



كذا انخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحسن وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا إذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البادية وفلان أمير هذه البلاد انخرج الأمير إلى بلدة أخرى لا مرفعة صدام الحالف

قبل رجوعه بعد رجوعه لا يحسن في يمينه لأن اليمين تنهى بخروج الأمير اه والفروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام في حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه قد مر أن يحمله إلى العادة ويفوضه إلى رأي المبني والتردد الاختلاف وفيها من زيادة المبالغة وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كمن عاهد على أهل انصرف ما لا يخفى فدا ترك

مستحق يدعى بدر الدين ويده ثلاث عن غير ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما مات فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي وفقه من أراد به خيراً في دينه ووفقه لتحرير مسائله وبراہينه والصلاة والسلام على من أظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله وأصحابه الذين ميزوا من غث الشيء بيمينه صلاة دائمة إلى يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلف جواباً من نسب إلى العلم نفسه ولم يخش التجري على النار حين يحل رسمه فكتب أولاً أنه ينتقل ما بيده لحالته لكونه أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقرب بيه وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له أدنى إنانية ولو علم شرعاً معناها واشتقاقها لغيره ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بندا فاضح ثم بلغني أنه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء يذكرها من شتم رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق إن أريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب إلى الواقف وهو الراجح فالخصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قال فقير ذي اللطف الحق محمد بن محمد البهنسي الحنفي حامداً مصلياً مسلماً (أقول) ووجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى الخصة لبنت الخال لكونه في الدرجة وإن لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسباً للمتوفى لأن الواقف اعتبر الدرجة أولاً ثم القرية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وإن كانت أقرب حيث وجسد في الدرجة أحد وإن انفرد والحاصل أنه حيث شرط الواقف الانتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره أولاً وسواء وجد من هو أقرب نسباً من غيرها أعلى منه درجة أو أنزل أولاً ثم تفسير الدرجة بما ذكر لا ينافي ما مر عن فتاوى جد المؤلف من أنه إذا لم يقيس بالقرية تنصرف إلى المتوفى لا إلى الواقف لأن هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنهما مساواة المتوفى في النسب إلى الواقف وذلك في بيان المراد بالقرية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه إذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساويونه في النسب إلى الواقف وقد أطلق الواقف القرية يقدم من هؤلاء الجماعة المساويين له في الدرجة من هو أقرب نسباً ورجاء إليه لا إلى الواقف (سئل) أيضاً عن المسئلة التي قبلها فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سجدته الله تعالى له من الأولاد الذكور والإناث على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعده سهم على أولادهم ثم وثم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وإن سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم أجمعين عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عادماً كان جارياً عليه على ولده ثم وثم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادماً كان جارياً على المتوفى إلى من هو معه في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب ويستوى فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فالأب لا يمكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب المؤجودين إليه من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل إليه ذلك ثم على ولده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برمتصله بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات

ذلك حكمه بانقطاع دوام التردد فانتبهت اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصور عود الدعوى بعد انقطاعها فافهم والله أعلم الواقف (سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر وحرفي حلقه هل يحسن أم لا (أجاب) لا يحسن كما في البحر نقلاً عن فتح القدر في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج من حرمة علمه (سئل) في رجل حلف بالعلاق ثلاثاً من زوجته فلانة أنه يحضر في غد لمجلس الشرع بعد أن أمره الحاكم الشرعي بالحضور فجلسه ولم يحضر هل يحسن بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحسن بالثلاث ما لم ينوب مجلس الشرع مجلساً تصح إضافة الشرع إليه وحضره فصدق دية ولا يحسن وأما علمه (سئل) في رجل حلف لا يشارك أباً في الفلاحة هل إذا باع الأب ما يتعلق بالفلاحة من بقرو بذور وغير ذلك

لابنه الصغير وشاركه الخالف أحماء بحث أم لا يبحث (أجاب) نعم لا يبحث كما صرح به في البحر نقلا عن الظهيرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير لا يبحث والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطحنين بكرة قدمي مغل وتجنبيه وتخبز به ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لم يمين المذكور للنقي لا للاثبات كما صرح به العلماء أذهو في الاثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسيون يجوز الاقتصار على أحدهما ولم (١٣٧) يأتيوا أحدهما فإمكان نفيها وقد وجد

الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو إبراهيم بن زين عن غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب في ريع الوقف آل إليه عن أمه زين المزبورة وأقرب من في درجته من جهة أمه المزبورة أبوه أحمد بن كاتبة المستحق المتوفاه عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة التي من جهة أبيه فلن يعود نصيبه في الوقف الا مثل آل إليه عن أمه زين المزبورة (الجواب) يعود نصيبه من الوقف الا مثل آل إليه عن أمه زين المزبورة لانه لا يورثه الا من ولد له من غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب في ريع الوقف آل إليه عن عمته المزبورة لكونهم في الدرجة السفلى عملاً بقول الواقف الطبقة العليا منهم تحجب السفلى وبقره في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد أفتى المرحوم العلامة العم محمد العمادى على سؤال الرفع اليه في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما يخصه من مال اليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود له من جهة أمه هو مع ما في درجته من جهة أبيه وما آل اليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هو مع ما في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثاً مفيداً فقال لان كل واحد من النصيبين آل اليه من جهة واحدة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير ولد له هو مع ما في درجته وذوى طبقة من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الاصل فلو أعطينا جميع ما آل اليه من الاستحقاق لاهل الدرجة العليا دون من كان مساوياً له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص احدى الدرجتين على أهل الدرجة الاخرى من غير شخص يقتضيه كلام الواقف واهمال ما دل عليه صريح كلامه مع امكان العمل به واعمال الكلام أولى من اهماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضاً حرمان احدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء متى احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب الى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولوقلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك احدى الدرجتين بنصيب الاخرى من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع امكان اعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا من كان مساوياً للمتوفى فيها وكذلك في أهل السفلى والاعمال أولى من الاهمال فما آل اليه من جهة الدرجة العليا يعود له من كان مساوياً له فيها من أهل الوقف وما آل اليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضاً لمن كان مساوياً له فيها من أهل الوقف وأنه سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول نختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع أهل الدرجتين لان لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولان المضاف يعم كما مر حوايه في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى كل أمر لله تعالى وفرعوا عليه ما لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله أولاد ذكور واثاث كان للكل وتما في أراخا الاشياء قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذا يعم في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص احداهما حيث وجدنا ولا ما يمنع ارادتهم ما معال لغة ولا اصطلاحاً ولا ما يقتضى تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد المتوفى وللفظ ما من أدوات العموم فقول

(١٨ -) (فتاوى حامديه) - اول) لا مقدرة وابت للاثبات اذا لا يجوز حذف نون التأكيد ولا مه في الاثبات فليحفظ هذا اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم (اقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عيناً لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم مهاثم بحث بحدارده بعض الناس بأنه بحث بصادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكور اذا عينه للنقي لا للاثبات وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مضار عام مبتداً وجبت اللام والنون ثم قال فينتزع عليه اذا قال والله أقوم فتبناه انه ان قام حنث وان تركه القيام فلا لان المحلوف عليه هو في القيام اذ لو حلف على اثنائه

لا تفرق باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة النهار إلى فلان فذهب إليه في مكانه المعهود فوجده غائبا عن المدينة التي بها مسكنه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيرا إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكنه ولا يحنث أم لا (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غير هاولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحنث إذا الأصل (١٣٨) أن الحلف إذا جعل له غاية وفاتت تبطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك فروعا

الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جاريا عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها ببعض تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة درجة واحدة وقلنا أن الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الإهمال ومأقوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما يرادلو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها بدموته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله إليه لزم أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف بالكيفية ويلزم عليه أشياء آخرت تظهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين الطبقات بشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فينثني يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كاه من أي طبقة كان ذلك منتقلا إليه عملا بشرط الواقف لانه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات وبشرطه انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وأن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان للمتوفى درجة واحدة ووقفة درجة والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلته من له درجتان متفاوتتان ومات لأحد والدم مع شرط الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو ثلثا إليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيح إلا إذا كان الواقف مرتبا بتم مشروطا فيه حجب الطبقة العليا السفلى فينثني ينتقل نصيبه للعليا من درجته كافي مسئلتنا في دفع نصيب إبراهيم لآبيه أجدل كونه في الدرجة العليا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنته وأخته والنصف الثاني على فقراء النقشبندية المقيمين بدمشق المنسوبين بالتلمذة له وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بدمشق زوجة ولا بيت ولا تعلق أصلا وله بنت تطالب المتولى بنصيب أبيها فهل يسألها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فادعت امرأة أنها من تلامذة زيد وطلبت حصته من ربيع الوقف لكنها ليست من المنصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقتت على أولاد زيد وهم فلان وفلان وعدة خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعقد كذا في آخر وقف الحيريه (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لأهل الطبقة السفلى شيء مادام واحدا من العليا (الجواب) نعم (سئل) في

منها ان فعلت كذا مادامت بخاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحنث لانه جعل اليمين موقفة بوقت فتنتهى بانتهائه مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما لا مكر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التسوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومة وفعل ذلك الفعل فعله واليمين منتبهة فلا يحنث صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبرة البحر لا يفعل كذا مادام بخارى فخرج تنتهى يمينه بالخروج فاذا عاد عاد واليمين منتبهة فاذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في يمينه اه والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله حلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطبخ الذي يجيبه أبوك ذوا اللحم فقط هل يحنث بغيره ثم لا وهل نفس اللحم

إذا أتى به غيره ووجه غيره يحنث! كلام لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالإجماع كما صرح به في وقف البحر وغيره فتصح لأسماء آيينه وبين الله تعالى فلا يحنث بغيره وإذا أتى به غيره وطبخه غيره لا يحنث لعدم وجود شرط الحنث والله أعلم (سئل) الحسدنة مجمل الصور * ومنبت الأشجار في الروض عبر ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما وآله وصحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده وبعد فالمرجو من آخر * ونظمه انثر مع التقدير هو الذي قد فاق أبناء الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن ومن رقى أو جاء على أشعث * بعلمه وفضله وبذخه هو الخليل أعني خير الدين * وهو الخليل في الذكا والين

ايضاح قولتي عن سؤال هذا * مبينا طرقا غدت سدادا في قسم على الذي يدعو * لاجل فعل اول ما يتلوه * كالتالي اقسام عليك تفعل * وبفسلان قل كذا لاتفعل يلزمه شرع الاجابة * قافتنا باوجه الاصابه وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب * أحب سر يعاسا لافدا كا * برجوجوا باشا فافتيا كا لازا تترقي في سما المعالي * كهفا عليا على المثال * ودمت في عزها وسرور * ما هتزت الاغصان في شاطئ النهور قد قاله الذي يرى وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعنى القدسي (١٣٩) * محمد وهو الملقب بالكمال * الراجي عفوجليل ذي الجلال

(أجاب)

جدا لمن ألهمنا الصوابا
علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد أقسمنا
ومن لازاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة
على الذي قد خص بالصلوات
وآله وصحبه الكرام
وجنده بالفضل والانعام
وبعد من يقسم بغير الصمد
فقبل مكره لماني السند
وقيل لا وانه المعتمد
قالوه حتى فيه لا يشدد
والنهي محمول على من لم يكن
مقصوده التوفيق فافهم
واستين
اما اذا قال بحق طه
وسورة الليل وما طحاها
فهو كما نصوا عليه مكره
بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقل باصاح بالاله
أو بالنبي أو بحق الله
لا يلزم الاتيان فيه شرعا
ولم يكن أتى بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له
بأنه أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين
مر تبلا مبادر في الحين
معترفا للخل ذي الكمال

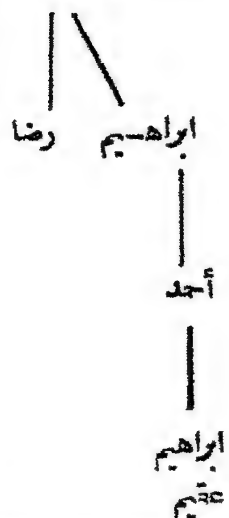
وقف أهلي مرتب بتم للذ كرمثل حظ الانثيين ومن شروطه أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ريع الوقف لمن هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ثم ماتت امرأته من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته ولا في الطبقة التي فوقها أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من أهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت أخيها لا يها قبل يعود نصيب المرأة اليهما للذ كرمثل حظ الانثيين (الجواب) نعم (سئل) في وقف أنشاء واقفه على نفسه ثم من بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى أولاد ابنه ابراهيم للذ كرمثل حظ الانثيين ثم من بعدهم جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم وثم على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد رجوع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه رجوع نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف ثم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذ كور بن ثم ماتوا عن أولاد ثم ماتت الاث امرأة من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها وأولاد أولاد بنتي عمه أبيها فلن يرجع نصيبها من ريع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذ كور أولاد ابنه ابراهيم في درجة أولادهم وطبقته وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بتم وجعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في درجته وذوي طبقته ولم يكن في طبقة المرأة المذ كورة أحد فيرجع نصيبها من ريع الوقف المذ كور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها وأولاد أولاد بنتي عمه أبيها والله تعالى أعلم (أقول) في كونه يعود الى أعلى الدرجات فقط كلام ستعرفه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ على أن أولاد أولاد بنتي عمه أبيها في درجة أولاد أخيها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في تفسير هذه الحادثة ان أولاد ابن الواقف انزل درجة من أولاد الواقف وكذا أولاد الابن انزل من أولاد أولاد الواقف وهكذا حتى ان من مات من أولاد الواقف أو أولاد أولادهم عن غير ولد فنصيبهم من درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف أو أولاد أولادهم لانهم انزل طبقة باعتبار ابيهم ولا شبهة في انه زعم فاسد منشؤه اشتباه الطبقة بالنسبة بالطبقة الاستحقاقية فان أولاد ابنه من حيث النسب انزل طبقة من أولادهم ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي فتاوى العلامة ابن الشامي عن المحقق ابن العرس صاحب الفواكه البدرية المعتبر طبقات الاستحقاق الجعلية لا طبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسبها والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسبها واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما أجل عبارته اه ما في فتاوى الشهاب ابن الشامي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على أولاد وعلى رجل آخر أجنبي أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسالهم أما يضطر الى أن يجعل ذلك الاجنبي في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبي في درجة أولاد أولاد الواقف نظر الى الطبقات

محمد الذي بالافضال والله رب عالم الصواب * وهالك حسن القول من جوابي * والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ثم بالاتروح في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد الحمام أو الجبانة أو بقصد ما غير الرواح الى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكر هل يقع عاها بالطلاق بذلك حيث لا ينفقه (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الزواج بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصد عند الخروج فاذا خرجت لغير أهلها ثم أتت أهلها لا ينفق والله أعلم (سئل) في جماعة يحكمون أخبارهم وقت غدا ثم لا كل أحضر واحد منهم خبرا رديا جدا يكاد أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه بدعوهم الى أكله فحلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل ناويا

لا كل الكامل للامانة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن ردائه واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا حث بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فبين حلف بالطلاق الثلاث قائلا على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا ثلثمائة طريق مشيرا الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق معالابان الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار اليه (١٤٠) والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق انه ما يصالحه فما الحيلة في ايقاع

الصلح بينهما من غير حث (أجاب) اذا حلف المدعي أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكلا لا يحث مطلقا

واقف



واذا حلف المدعي عليه بذلك ثم وكل به فن كان عن اقرار لا يحث وان كان عن انكار أو سكوت يحث والحيلة فيه أن يصاح فضولي وتقع الاجازة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولي وان كان المراد الصلح اللعوي الداع للعداوة وانعيط ترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث

الاستحقاقية الجمعية التي جعلها الواقف ولو كان لمعتبر الطبقات التسمية لم يخرج ذلك الاجنبي وأولاده من الوقف أصلا فهل هذا الاعتناء ظاهر وقد عقد لهذه المسئلة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفردا في غلطه ولم يزل الى الآن زائدا في شططه نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسوءات أعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه منجزا على ولده ابراهيم وعلى بنته رضامدامت حصة بلا زوج للز كمثل حظ الانثيين واذا تزوجت سقط حقها واذا تأمعت عاد حقها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقا ثم من بعد ولده ابراهيم المذكور وعلى أولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور دون الاناث على أنه من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرع فاذا انقرضت عصبات الواقف وخلت الارض منهم كان ذلك وقفا على مصالح الحرم الشريف فمات ابراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤل الوقف الى عصبات الواقف (الجواب) لا يؤل الوقف المذكور لعصبات الواقف لان الواقف شرط عود له لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقرضوا مع وجود رضا المذكور وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عود لمن هو في درجته وذوي طبقة ولم يوجد أحد في درجة المتوفي فيكون منقطع الوسط فلا يؤل للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا لرضالك كونها ليست في درجة المتوفي بل يؤل للفقراء فتأخذ رضا حصتها وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها لأولادها لان قوله على أنه من مات الخ شرط متأخرنا خ لا دل ولا للثلثان للفقراء كذا كرا الى انقراض رضا وذريته فيؤل الوقف جميعا الى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فعلى أولادهما أبدا ما تناسلا اذا انقرض أحد الولدين وخلت ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر الى الفقراء بحجر ونحوه في الحانية والخلاصة والبرازية والتاريخانية وفتي بذلك الحنفية والعلامة الحير الرمي رحيم الله تعالى هذا اذا كانت رضا غير فقيرة وأما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها حصتها المتوفى أيضا مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصله لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق (أقول) وقوله ومن بعدها لأولادها الخ أفتى بمثله الحير الرمي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت في وقف مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور ثم قال فان قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد الباطون قلت قد تقرر أن الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أنه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لغيري القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليقدمه له الاجر الوافر وما أبرزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاحكام والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى أعلم اه كلامه وأقول أيضا العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل بهما معا وهو في مسئلتنا يمكن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ الى ابراهيم

عبره اذ الحديث بعبر أنفاض صلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا حث الابن ولا يرجع الجرح من باب التحريم في البيع والشراء وأولاد في شرح قوله ما يحث بالباشرة لا بد من ان يفهم من يطلب الموقوف على صحة كثر ما يذيت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من دمشق الى بيت المقدس فحلف أحدهما أنه لا يراقب من اسلم الى بيت المقدس ناويا أنه لا يستعرق معه الطريق هل يصح نيته فلا يحث حيث فارقه قبل الدخول الى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحث لان ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الاقامة في قرية فحلف أنه لا يرضى سكنا هل اذا سكنها غير ارض بل لعد في زوجته يحث أم لا (أجاب) لا يحث لان حلفه على الرضا ولم يوجد

حيث سكنها غير راض بسكنائها العلة المذكورة والله أعلم (سئل) في أشوبين بينهما قس ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من رؤيته
أنهما تنسج من قس أخيه فأصدا من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخر حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق
والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما للجهالة والله أعلم (١٤١) (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من

زوجته أنها ماتت فصل هذا
الظاهر لنفسها فدفعته
لجارتها وفصلته أها هل يقع
الطلاق أم لا (أجاب) ان
كان من عادة الزوجة أنها
تفصل بنفسها لا غير لا يقع
طلاق وان كان من عاداتها
أنها لا تفصل وأما يفصل
لها غيرها وعلم الزوج ذلك
يقع وان كانت تارة تفصل
بنفسها وتارة غيرها لا يقع
الا إذا عسى الزوج الأمر
بالتفصيل لا يقع وقد أخذت
الحكم من مسئلة ذكرها
في البحر نقلا عن النوازل في
شرح قوله وما بحثت بهما
فن وقع عنده شبهة في ذلك
فليراجع ويتأمل والله أعلم
(سئل) في رجل حلف
بالطلاق الثلاث من زوجته
أنها ماتت فصل هذا الظاهر
لنفسها فدفعته لجارتها
وفصلت بكه و بدنه لا غير
هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر
مع زوجته بحضرة أمها فقال
لها بالتركية ما معناه اذهبي
مع أمك فقالت أمها
بالتركية ما معناه لا تتكلم

وأولاده ونسأله دون بنت الواقف وهو رضا المذكورة لما دل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس
لأولاده في الوقف حق مطلة أفهذه القرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده إلى إبراهيم ونسأله
دونها وحينئذ فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال في الخبر به
قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح تخصيصا له فليتأمل وانظر
أيضا ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدهم على
زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسأله وعقبه أدامتنا سلوا
ودائما ما بقوا على الفريضة الشرعية فماتت الواقفة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات زوجها عن ابنين وبنت ثم
مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها إلى شقيقها أم إلى
أولادها (الجواب) حيث ترتب الواقف بثم فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود لأولادها مادام شقيقها
موجودا قال الإمام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفة له عز وجل على ذرية زيد أبدا
ماتوا سلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون الذرية زيد ما بقي منهم أحد فاذا انقرضوا
كانت للمساكين اه ونقل في الاسعاف في باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكر البطون الثلاثة
ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال على ولي ثم على ولد ولي ثم ثم أو قال بطنا بعد بطن يمسد أبدا به
الواقف ولا يكون للبطن الأسفل شيء ما بقي من الأعلى أحد اه وفي فتاوى قاضيان والخلاصة والبرازية
ما يؤيد ذلك (أقول) وهذا حيث لم يجعل الواقف نصيب من مات عن ولد ولولده فان شرط ذلك أخذ الولد
نصيب أبيه مع أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم
من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من بعده على أولاده الذكور دون الإناث ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده نظير ذلك ثم على أنسأله وأعقابيه شبه ذلك على أنه من مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو
عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم
وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل
الوقف الذكور دون الإناث يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي الخ وبعد انقراض ذرية ولده
المزبور يعود ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد الإناث الذكور أو أباؤهم الإناث والحكم فيهم كالحكم
في أولاد ولد الواقف على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقرضوا بأجمعهم فعلى جهة برعيها ثم مات عبد
الرزاق عن ثلاث بنات لهن أولاد ذكور فلن يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي طهر لناس من
هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه يرجع لأولاد عبد الرزاق
الذكور وأما البنات فنهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامعان النظر وبالله سبحانه التوفيق
(أقول) يعني ان قوله على أن الخ لو عاد إلى عبد الرزاق وأولاده لكان ريع الوقف لبناته المذكورات دون
أولادهن الذكور مع أن البنات خارجات في صدر كلام الواقف وهذا مخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في

بهذا الكلام فيمكن ضرا على تكا حك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد أم لا يقع
الطلاق أصلا وهل يفترق إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مزاكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي
يوقف على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه ان كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في
الطلاق فهو صريح يقع بلا نية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كتابات الفارسية فكذلك كتابات العربية في
جميع الأحكام والمراد بالفارسية بخلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب العتاي وبعض الشيوخ صرحوا

باربعة فروع في الايقاع بطريق الاضمار لو قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة لامرأة لا صفة للطلاق المصغر فتد نوى ما لا يجته
لغظه فلم يصح ولو قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يجتهله وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال هذا كره الطلاق
انه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث واضمرا الطلاق يقع كانه قال أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره ان أنت مني ثلاث وأنت ثلاث
يحذف مني سواء في كونه كناية وأما أنت (١٤٢) الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها أنت مني ثلاثا

مسئلة رضا المتقدمة قبل ورقة حيث جعل المتأخر ناسخا للاول مع تصريح الواقف بأنه ليس لأولاده في
الوقف حق مطلقا لکنه مؤيد لما قلناه هناك والظاهر انتقال الربع الى أولاد البنات المذکورين دونهن كما
ذکروا ن عاد قوله على أن الخ الى عبد الرزاق أيضا لان الواقف لم يجعل للأناث في وقفه حظا مطلقا في جميع
الطبقات حيث قيد بالذکور في الطبقة الاولى ثم قيد أيضا به فيما بعده بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله
شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في شروط فلائح لبنات عبد الرزاق بعدموته نعم ينتقل لأولادهن الذکور
أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية ولده على من يوجد من أولاد الاناث الذکور والله تعالى أعلم
(سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوی
طبقة المتناولين لربيعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالأقرب الى المتوفى فماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس
في درجتها سوى أولاد بن خالة أمها المتناولين ولها أولاد أخذت متناولون أنزل منها بدرجته فلن يعود نصيب
المرأة المتوفاة المذکورة (الجواب) يعود نصيبها الى أولاد بن خالة أمها المتناولين المرقومين لکونهم في
درجتها ومن ذوی طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتناولين وان كانوا أقرب اليها عما
دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه
محمد العمادی المفتی بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد
الاقربية وقد علم تساوي أولاد بن خالة أمها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم
كتبه الفقير حامدا للعمادی المفتی بدمشق الشام (سئل) فيما اذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا
منها أن الوقف متصل بالابتداء والوسط والانتفاء فابتداءه على الواقفين مدة حياتهم ثم بعد كل منهم يعود
نصيبه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسائه وأعقابها على الفريضة الشرعية للذکور مثل حظ
الانثيين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا أو نسلًا أو عقبًا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده
ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفا على من هو
في درجته وذوی طبقة من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحق الوقف المزبور ذکورا
واناثا عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لدى قاضي القضاة
بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصص من مات عقيم على من في درجته وذوی طبقتهم فطلب بعضهم
توزيعها للذکور مثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسألهم الحاكم المتداعی لديه أهكذا شرط
الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه
هكذا شرط الواقفون وانه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما
وقع النزاع فيه الا أن برزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقا لما ذکروه من الشرط المذکور فتأملوه وعرفهم
أنه ليس ثم شرط من اقض لأول السكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخا للاول أو مستقلا بنفسه ليس
بتابع للاول بل هو نازل الاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم ثم ثم للذکور مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من مات عن ولد فنصيبه

نوى الطلاق طلقت وان
قال لم أنو الطلاق لا يصدق
اذا كان في حال هذا كره
الطلاق لكن في الخانية
جعله صريحا لا يقتصر الى
الذرية ففيه اختلاف وجواب
السؤال أوفق كما يشهد به
قتلنا لقيمة وفي التاترخانية
عن النجدة ترأسه المختاران
يقع الثلاث اذا نوى وفيها
عن الفضلي اذا قال لها نوى
ونوى الطلاق يقع فقوله ترا
بضم المثناة من فوق وبالراء
المقصورة معناه لك وقوله
تو بضم التاء وسكون الواو
معناه انت وسه معناه ثلاث
فحصل ان اللفظ اذا احتمل
الطلاق وغيره وحل عن
النية وعن هذا كره عربيا
كن اللفظ أو غيره لا يقع
واحتمال اللفظ المسؤول عنه
ظاهر اذ يحتمل اذ هي مع
أمسك فاني طلقتك وقوله
الذي تكلمت به أي من
انضرر المعنى به الطلاق
يكون ثلاثا فهو من اطلاق
الكل واردة البعض وهو
سائغ ويحتمل اذ هي مع
أمكن حتى يسكن غضبي
وقوله الذي تكلمت به الخ

أي جملته انتهى عنه فعلة انضرر يكون ثلاثا فهو اراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخطبها ولده
منه من خاله خلف بانطرق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل اذا نوى به الخطيب بخصوصه وأن لا تمكنه من التزوج فزوجت نفسها
فهر اعليه من غير تخاضب الاول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب
نسيئة فصر يرضع ابنه نسيئة في الدواة ويشرب من دونه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لا يعرف كافي لا يأكل لحم السمك والله
أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأناني مثل

هذه البلاد فهل اذا سافر عن مسمى فلسطين كما اذا كان في عيون التجار أو عكاشا في ذلك اليوم يرفى عيونه أم لا (أجاب) نعم يرفى به وبكل قرية أو بلدة بعد بلده بعد الاشارة معه فانت على علم بان هذا المقرر يب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره انه لا يرحل من هذه القرية فغلب عليه ورحل فهاهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدلا بما في فتاوى قارئ الهداية أنه اذا نوى لا يمكنه فرحل فهاهل يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه (١٤٣) ما يخلها روح الى عرس أخيها هل اذا

استغنيته وراحت له يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لانه ما خلاها وهو في معنى لا ادعها والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلوف عليه وعينه موقنة صورته حلفا لا يبيت هذه اليلة في هذه البلدة فغفلت عليه أو اباه ولم يمكنه الخرج والابتسور السور وفيه اهلاك النفس غالباهل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في المنتقى حلف لا يسكن هذه الدار فأوثق فلم يقدر على الخرج والابتسور بطرح نفسه من الحائط لا يحنث وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابها مغلقا بحيث لم يمكنه فتحه فقبل يحنث وقيل لا يحنث وبه أفتى أبو الليث والصدور الشهيد والحاصل أن الحالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقنة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما أهو الدين يسر والله أعلم

لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فقد أجلا أولادهم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقديرا وليس بشرط مناقض للأول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعلنا سخابل شرط منهم الأول ومبين لاطريقة توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل حظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل منزلة جلة واحدة ويمكن جلة أيضا على أنه بمعنى مع فيسبتر الوصف المذكور ملاحظا في جميع ذلك فكما الحالك بأنه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف للذكر مثل حظ الانثيين وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأمر اشريعين بالتمسك شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم شرط أن من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فأدوات أحدهم عقيما وفي درجته كوروات يوزع نصيب المتوفى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ريع الوقف على أولاده وأولادهم ومن جلة ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا مما حصله أن زيدا ملك عمرا الاجنبي أرضا يقفها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمر وقفها على زيد ثم على أولاده الخمسة وعدهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه لمن في درجته ثم على أولادهم ونسأهم بطنا بعد بطن فمات زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقيما وفي درجتها أولاد أعماها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها للأقرب الى الواقف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانقطاع الوقف في حصتها بما بقضية شرط الواقف في الأولاد ويحتمل أن ينتقل لمن في درجتها وهم أولاد أعماها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا طراده بل للقرينة وهي الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقيما الى من في درجته انما ذكر في أولاد يدا الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسأهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركو في الشرط المذكور فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي كون التسوية بينهما هي الغالب وكون غرض الواقف الاتصال وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الأقرب الى الواقف عند الشافعية ففي ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم بما مر لا يقال يخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية مما حصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده خمس الدين ورجب ورجحة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا

(سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهره ووردت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا ألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ركوبها الا ان ينوي بيمينه ما دامت مهره ولا يقاس بلا ألبس هذا القميص لانه عندنا يحنث بلبسه بعد نزع شيء من خيطاته نية لا اسم فيه والله أعلم (كتاب الحدود) * (سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نسكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شهرة مسقة لحد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بقاء عليه حد الزنا وان ادعى شهرة يندري الحد عنه بها ويجب اهامهر البتة لانه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقرو الله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفار ان الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزليعي وأكثر السراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكر اصغيرة ووصل اليها وأدخلها عندهم هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعدله عقد هاولم يلحقه من أبيها اجازة (١٤٤) ولا منها بعد ولو غها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو

يطاب من أبيها ان يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطء ما بعد العقد الزور لسقوط الحد صورته فوجب العقر يا ضمم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرا وأزال بكرتها وهرت منه الى أهلها فتبعها يريد أن يعصها في نفسها هل يجب منعها عنها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعها عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثله وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبيعة وجب الحد باحد نوعيه ان كان خصما رجه والا يجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحدود فذه بضاب المقدوف فهل اذا طلب من لقاضي اقامة الحد عليه فيا ليس بذلك وما الحكم شهادة هذا القاذف

ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة برقيات الواقف وماتت بنته ربيعة عقيما ومات ولدها شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكور الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم فبقى مطابقا وفيه مستوى الذكور والانثى اه لاننا نقول ان اشتراط التفاضل في مسئلتنا المارة مذكور في أولاد الواقف وأولادهم ونسلهم فينسحب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عقيما اذ هو ممن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما في الخبرية فان الشرط لم يذكروا في أولاد الواقف فقط ثم أطلق في أولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا يعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوي بين المتعاطفين فتأمل وقد أفقينا بنفسي ما في الخبرية شيخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني واستشهد بما في الخبرية ثم أعلم أن في مسئلة الخيرية تنبيه على قاعدة سننوهي أن قول الواقفين على الفريضة الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفقينا الشيخ خير الدين في غير هذا الموضع أيضا وأفقينا به أيضا الشيخ اسمعيل كاهو مسطور في فتاواه وكذا شيخنا السايحاني وكذا جسد المؤلف عبد الرحمن أفندي كما سننبه عليه في محله وكذا أفقينا به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد السليبي الحنفى والعلامة التمرناشي والامام الباقر السافعي والشهاب أحمد الرملي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون يفهمون غيره ولذا ردفون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقولهم الذكور مثل حظ الانثيين تصريحاً بمعناه المراد ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضا ولكن الصواب أن ردفوه بقولهم سوية بين الذكور والانثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلا بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكور والانثى سواء صرح بعدها بانها الذكور مثل حظ الانثيين أو لا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال في الاشباه والنظائر في قاعدة العادة محكمة نقلين وقف فتح القديران ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم اه فمأفقتي به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من أهل عصره بعض الاخبار وأقره في الدر المختار وقد أوضحت ذلك في رسالة المهمة تلزم مطالعها السلك ذي همة فان فهم من الكشف عن هذه المدلهممة ما يربح عن الفوائد غممه والله تعالى الجدد (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة بمجود ومحمود وعلى من سجد له من الأولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعده كل منهم يعود ما كان جارا عليه على أولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين مدة حياة الاناث ومن مات من الاناث عاد ما كان جارا عليها من ذلك على اخوتها واخواتها دون أولادها ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعقابه وذرياته نظير ذلك على أن من مات منهم أجعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فلا تترتب منهم الى المتوفى الخ فان الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد الذكور واناث ثم مات

الخبر القدسي في الديانات (أجاب) ليس له اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته الذكور لما يقبل ويؤثر عندنا من تمام الحد فلا تقبل له شهادة بدولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماءنا في المتون والشروح المتدري والله أعلم (سئل) في رجل وطئ زمكة كريمة في فرجه وهي مثا اعير فما يلزمه شرعا (أجاب) يعزرو شهر قال في الحانية لصاحبها أن فعها اليه بقمته ما غتمت بلعت وفي التبيين يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تدفع هكذا ذكره ولا يعرف ذلك الاسماء فحمل عليه اه في البحر والمصنفين لا يجبر على دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بقمته ثم اذا دفعها له بقمته تاذبح وأقول ذلك لقطع الحديث بذلك كلما

وأما شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم * (فصل في التعزير) * (سئل) في مؤمن تفرس بفراسته الإيمانية في بيان سرقة فلامه وجل وأذاه
وهدهد بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فماذا يترتب عليه وهل يلزمه بالفراسة الإيمانية الصادقة ثم أخرى أو حرم ديني أم لا (أجاب) يترتب
على الأثم المذكور بإيذائه وتهديده التعزير الشديد لكرهية الحق وبغضه الصدق إذا الفراسة الإيمانية والنظر بالنوازل بانية لاشين فيها
ولا عار ولا حمة فيها فوجب النار فكيف يلحقه بذلك أثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب (١٤٥) فالمعترض عليه غير مصيب والله أعلم

(سئل) في شرير يضمر

الناس بيده ولسانه بسعيه
في الأرض المقدسة وعوانه
ويأخذ منهم لنفسه مالا
وجعل ذلك له وظيفسة
استطال بها وعليها عمالا هل
يسمع من أهل المدينة
الانخبار عنه بذلك لدى
الحكام العادلين والأئمة
المنصفين وإذا سمع قولهم
فيه فماذا يجب عليه (أجاب)
نعم يسمع الانخبار بكونه
شريرا بيده ولسانه سواء
كان حاضرا أو غائبا لأن
الأمور الموجبة للتعزير ولو
بالقتل المتعمدة حق الله
تعالى التي لم يقصد بها شخص
معين لا تحتاج إلى الدهوى
المحتاجة إلى حضور المدعى
عليه وليس هذا من قبيل
الجرح المجرد الذي لا يقبل
لأنه لا يكون إلا فيما هو حق
العبد خاصة وهذا من حق
الله لقصد وجهه الكريم
ولذا نص علماء أباان المخبرين
بذلك لهم الاجر والثواب
الجزيل حيث كانوا مخلصين
لقصدهم دفع كلمة المتعدى
لعامة المسلمين ولما حكم طلبه
وتعزيره ولو بالقتل حيث

الذ كور والانات عن أولاد و ذرية ذ كور و اناث فهل يدخل أولاد الاناث مع أولاد الذ كور في هذا الوقف
بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجمعين الخ أولا يدخلون بينو النالجواب بما يظهر لكم من
الصواب (الجواب) الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الاناث يدخلون لأن الواقف عزم
آخر فقال على أن من مات منهم أجمعين لما ذكره الفتاها عزمهم الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متناقضتين
فإن أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصير اليه فإن لم يمكن يعمل بالمتاخر منها أو يكون
ناسخا للأول وقالوا أيضا إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما تقتضي حرمان بعض الموقوف
عليهم والاخرى تقتضي عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يصدون حرمان أحد من ذريتهم فيترجى
الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالبا فكأن الواقف رجوع عن الشرط الأول لما لم
منه حرمان بعض ذريته فعزم بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولا في كلامه على أولاد الظهور
دون أولاد البطون ثم عزم بقوله على أن من مات منهم وأ كد ذلك بقوله أجمعين فيعمل به لأنه متأخر والعمل
يكون بالمتاخر كما مر حوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن حمل الثاني على الأول لأن الضمير في
قوله منهم راجع إلى ما تقدم المؤ كد بقوله أجمعين والمتقدم الذ كور و بنات الذ كور فيرجع الأمر إليهن
أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وإن أرجعنا الضمير إلى الذ كور فقط تصحيا للكلامين فيحتاج إلى شيء يدل
عليه وليس هنأ شيء يدل عليه من الجملة الثانية فيبقى شرطان متناقضان فيعمل بالمتاخر منهما وهو إدخال أولاد
الذ كور والانات جميعا كدال عليه قوله أجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الخافق رحمه الله تعالى في
بعض فتاويه بقوله وأما نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عزمهم بالذرية
فيعمل به أيضا لأنه متأخر والعمل على المتاخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما ذكرنا
ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداموا أحياء يجزى
ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى ينقضوا فإذا انقرضوا تكون العلة لولد ولدي وأولادهم
وتسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من
بعده لولده ثم لولد ولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى
أصل الوقف وجار يا بجراه كان الوقف جائزا وتصرف غلته لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل
نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثانيًا من انتقاله إلى ولد ولده وانسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه
متاخرا مفسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا إلا أن محاذ كرفي السؤال
من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهل شرطا منها من
مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولول ولولولا
نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذري طبعته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفي ثم مات
منهم رجل عقيم والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين
وآل نصيبها الأصلي والآل اليهما بشرط الواقف فقام أولاد ابن الخالة يعارضون البنيتين في نصيب الرجل

(١٩ - فتاوى حامديه) - أول (تفرس فيه بانه لا يرجع إلا بالقتل وأما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أي حنيفة
عمران أنه يشاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عبادة الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور باسمه بالبرازية الأولى
في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنايات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام مالك المولك أبو العلاء
الناصبي لما سئل عن مفسد يسعي في الأرض بالفساد يوقع بين الناس الشرر افعالي السلطان ماذا يجب عليه القتل مشروع عليه واجب *
لفساده والقتل فيه مقتنع شاهان شاه مالك المولك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع اه وفي المجتبى رأي مسلمانزني يحل له قتله

وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة يادى شئ له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل السكل و يثاب قاتله والمقصود به ذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في ساع في الأرض بالفساد وجب عليه تعزير لا ترق بحاله وادع لامثاله أراد على الامر اقامة ذلك الواجب عليه فعلا ضرره عن الاسلام والمسلمين حسيما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده (١٤٦) وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكفله وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فما الذي

يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك المالك (أجاب) اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من شفع شفاعته ستة قال جل من قاتل ومن يشفع شفاعته ستة يكن له كفل منها قال أهل التفسير الكفل النصيب أى عليه من ورزها نصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها امر اعادة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حرم من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حرم من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل يعير تردى

المتوفى المزبور الا يل لا مهمار اعين انه ينتقل اليهم بموته فهل لا ينتقل اليهم ولا عبرة برحمهم (الجواب) نعم أقول مقتضاه انه لا ينتقل اليهم شئ أصلا من النصيب الا يل عن الرجل الى بنت حالته بعد موتها وان كان أولاد ابن الحالة مساوين لها تين البنيتين في الدرجة وفي الاقربىة الى الرجل المنتقل عنه ذلك النصيب لان ما آل عنه الى بنت حالته صار يسمى نصيبها فينتقل مع نصيبها الاصل الى بنتها ويشكل انتقال ما آل اليها الى بنتها بما في شرح الاشياء البعري حيث قال في القاعدة التاسعة ما نصسه وههنا دقيقة أخرى وهي أن النصيب المنتقل يشترط فيه أن يكون المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن المنتقل اليه نصيب أبيه لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحققه أبوه من الوقف بنفسه فتأمل فجدجه الكثر من أهل العصر اه لكن فيه نظرفان غالب الانصباء في الاوقاف المشروط فيها الانتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولده وانما تكون بطريق الانتقال من الاب الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض القسمة بانقراض كل طبقة عاليا على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال الى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الاصل الى الامان فله المؤلف عن مفتي طرابلس بوله سئل في وقف ثابت المضمون شرط واقفه في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه الى زيدا الذي هو أقرب من يساويه في درجته وضمم زيد ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن أصوله فهل اذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب درجة لمن يلي زيدا في اقربىة الدرجة من الميت الاول عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا أقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في درجته أفقونا ما جورين الجواب لا يكون لا قرب من يساويه زيدا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله وأما النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب درجة من الميت الاول فيكون لمن هو أقرب اليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فيمت مات زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو أقرب من الميت الاول بعده لانا لو جعلناه لا قرب من يساويه زيدا في درجته لزم الغاء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف كنص الشارع قال أبو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها لا قرب قرابة منه واحدا كان أقربهم أو أكثر من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا أقرب اليه قال تسكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضا في الباب المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم فالاقرب قال الوقف جائز فاذا اجاعت الغلة أعطى أقربهم الى الواقف فان مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وعطى الغلة لا قربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد

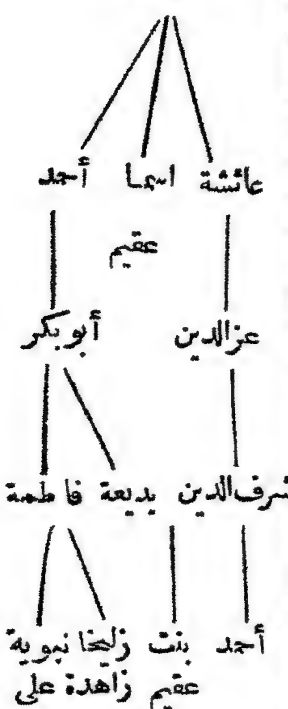
في بئر فهو ينزع منها بذر واه أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاثم وهالك كالبعير اذا

تردى في بئر فصار ينزع بذر منه ولا يقدر على الخلاص وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعما رجل حالته شفاعة دون حرم من حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حرم من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالما باطلا ليدحض به حق فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله واه الطبراني والاصمهاني وعن أوس بن شرحبيل انه

سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم لم يعبئ به وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الاسلام واما الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك المحب الجيب والحاصل ان سعى الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعى في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها في الدنيا الالهانة والتعزير وفي الاخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذي صلاح وعلم ودين سرقت كتبه من حجرته الكائنة بمسجده جار من المتهمين فغلب على ظنه (١٤٧) انه السارق لها فخير قاضي بلده بها ثم اخبر

حاكم العرف الذي لم يعهد منه أخذ بعنف عساه أن يتبين له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذى عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من

واقف



الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها وقد

المفتي في طرابلس الشام عني عنه (وأقول) وفي هذا انظر ظاهر وما استدله به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعا به بيان ذلك أن من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة أصوله أو آل اليه من أهل دوجته فجميع ما استحقه زيدا المذكور وما آل اليه يسمى نصيبه وجاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى التوفي الاول علابقول الواقف عادما كان جار ياعليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شبهه قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عائد على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى أول متوفى والالزام اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بأن ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم الاقرب الى آخر الدهر ويلحق فيمن سواه وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جار ياعليه الى زيد لكونه أقرب اليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي زيدا في الاقرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغاء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن المحوط اليه في مسئلتنا بالنسبة الى الاقرب ليس شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب فالاقرب أنه ينظر أولا الى الاقرب اليه كالأخ الشقيق مثلا فان وجد نقلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى الاخ لابل وهكذا واما ما نقله عن الامام الخصاص فالمحوط فيه الاقرب الى شخص واحد وهو الواقف فكلامات من هو أقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في الاقرب الى الواقف وهكذا كالأول كان للواقف أخ وعم وابن عم نَحْكُمُ بِرِيعِ الْوَقْفِ أَوَّلَ الْأَخِ ثُمَّ لِلْعَمِّ ثُمَّ لِلْبَنِّ الْعَمِّ وَلَا نَنْظُرُ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَّا خِلالَ الْمَتَوَفَّى لِأَنَّ الْوَقْفَ شَرْطُ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْمَتَوَفَّى كَمَا فِي مَسْئَلَتِنَا حَتَّى نَنْظُرَ كَلِمَاتٍ أَحَدًا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ فَظَهَرَ أَنَّ بَيْنَ الْمُسْتَلْتَيْنِ بَوَابَعِيدًا وَبِمَقَرُّوَاهُ أَيْضًا نَدْفَعُ مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْبُيُورِيِّ وَلَمْ نَزْمِ عَوْلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ الْاِفْتَاءِ وَلَا رَأْيَ نَالَهُ شَيْءٌ يَعْضُدُهُ أَصْلَابُ نِزَاهِمُ يَنْظُرُونَ إِلَى مَا فِي بَدَنِ الْمَتَوَفَّى عَمَّا تَنَقَّلَ إِلَيْهِ عَنْ أَصُولِهِ أَوَّلَ آلِ إِلَيْهِ عَنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ فَيَعْطُونَهُ لَوْلَاهُ أَوْ لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَقْفُ وَهُوَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ وَيَقْصُدُهُ الْوَاقِفُونَ فَمَنْ أَطْلَعَ عَلَى نَقْلِ صَرِيحِ مَخَالَفِ ذَلِكَ فَلْيُشَبِّهْهُنَا وَلَهُ الْإِجْرُ وَالْثَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَوَابِ (سئل) فيما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أجد الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكور والاني فيه سواهم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم كذلك ثم على أنسائهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد المذكور على أولاد الاناث فاذا انقرض أولاد المذكور بأجمعهم عادما كان جار ياعليه من ذلك على من يوجد من أولاد الاناث من الذكور منهم والاناث على الفرضة الشرعية على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنسائهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد وان سفل عادما كان جار ياعليه من ذلك على ولده ثم ولد ولد ثم نسله ثم عقبه بينهم على الفرضة الشرعية ومن مات منهم أجبين عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جار ياعليه من ذلك على من معه في درجته

صنف الناس في السياسة الشرعية كتب متعددة وقد صرح في البحر نقلا عن التجنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذه وللامام أن يحبس حتى يتوب لان الحبس للزجر لئلا يتوبه مشروع اه والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه أغرى ذا سياسة على قتل رجل ظمما بشهادة عدول فاذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدور والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المغري المذكور ويجوز التعزير فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كنز الدقائق وقد ذكرنا رايي عن العلماء التعزير بالقتل في أشياء ذكرنا من جللتها جميع الكائنات

والاعونة والسعاة والظلمة بادى شئ له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة طلبا لثأله يجوز قتله تعزيرا جزا الغيرة عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شئ سعى يا خرائي حاكم السياسة سعاية كاذبة قاصدا تغريبه وايداعه ما اذا يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علما وانا ابرادها في كتبهم وبمواها مسئلة السعاة والاعونة واقتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام أبو العلاقي الناصبي فيها نظما هو القتل مشروع عليه واجب (١٤٨) لفساده والقتل فيه ممتنع شاهان شاه ملك الملوك أبو العلا * نظم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البزاري المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات * وقد ذكرها في منح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية ورحمة الله تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في زميرهم آمين فتواهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على تكلم ايقاع القتل عليه ركههم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقة وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستحل أمواله بل ونفسه وعباده وما كفاه ذلك حتى سعى بآب عمه أيضا لهم وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشئ البعيد الطريق من رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباداته مستحق لاشد التعزير وابلغ التحقير ولا شبهة في جواز انترقي تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء انفعر بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فزأوه ما في الذ كر وذريته الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقة قطع بكفرهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من كبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالته انما كروا لم ينزه من بلاد الله فعليه من الوزر والخطيئة ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جانتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه واعز لا يغيرون عليه الا

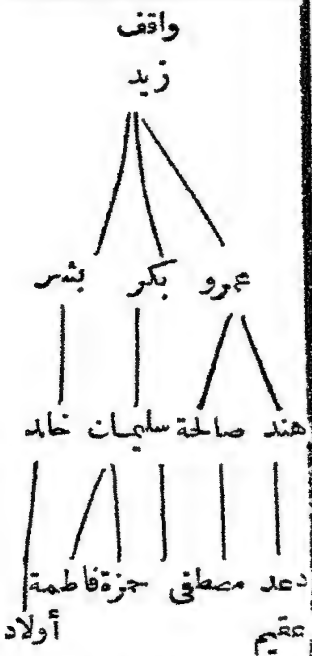
وذوي طبعته يقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة برمتصلة ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أسماء ولم تعقب ثم مات أحد عن ابنه أبي بكر وماتت عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيهما بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوية وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت نبوية عن ابنها علي فهل يختص أحد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا من ذكر عملا بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك أحد من ولدي زليخا ونبوية لكونهما ولدي اناث من اناث وهل يكون الضمير المجرور المتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الاناث على أنه من مات منهم راجعا الى أولاد الاناث لكونهم أقرب مذكور ويستلزم ارجاعه اليهم اعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو أول من الاهمال أولا (الجواب) الحمد لله اللهم يا حق الهام الحق محصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف * الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالانثى من غير مزية وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقرم في الجميع أولاد الذكور وعلى أولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الا من كان أبوه من ذرية الواقف ولا يستحق معه من كان أبوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور ثم ذكورية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لان الجميع الا من من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف وهذا صادق على أحد بن شرف الدين فقط وانه لا يستحق معه من كانت أمه من ذرية الواقف وأبوه أجنبيا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا أولادهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم أقرب مذكور ولتنظم جميع الشروط في سلك الصحة والسداد والالزام أن تكون الشروط السابقة لغوا خليا عن المراد ولا شك أن اعمال الكلام مهما أمكن أولى من اهماله كجهوم مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبهة بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى عافى الله عن الخفي عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى (أقول) قد جعل الصنف الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنها بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر أن يقول ببله بالسوية فدل على تغيرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناه المفاضلة كمنها عليه قبل ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده

تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء انفعر بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فزأوه ما في الذ كر وذريته الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقة قطع بكفرهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من كبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالته انما كروا لم ينزه من بلاد الله فعليه من الوزر والخطيئة ما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جانتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه واعز لا يغيرون عليه الا

أصابهم الله بعصاة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوبة الغيرة وطبها بالأكوئها منكوبة الغيرة فإذا يلزمه (أجاب) يوجع بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الأول إذا نكح الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عبد إلى بكر بالغته في نكاح غيره فطفها في شهر رمضان وجعلها إلى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاه بالقبول وأكرمها وآواها وأدخله عليها (١٤٩) والحال أن خالتها في نكاحه قاتليني

وبينها عصوية وهذه طريقة الفلاحين فاجزأوه هو والذي تلقاه وأكرمها وآواها وأدخله عليها واركنك معصية الله تعالى وهل يجب على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جراء الخاطف ومن أكرمها وآواها وأعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس الشديد والمبالغة والعقوبة إلى أن تظهر منهما التوبة ويجوز

وذريته مرتبين الطبقات بتم على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فصبيه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادم كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته أحد من أهل الوقف وله في الدرجة السفلى أولاد تحت ثلاثة ذكور وثلاث أنثى وابن أخ إنسان والسك لا يوين ليس له أقرب منهم فهل يعود نصيبه إليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه إليهم والحالة هذه في شرح المنهاج للمل في شرح قوله وإن مصرفه أقرب للناس رجلا أرنا فيه عدم وجوب ابن بنت علي ابن عمه ويؤخذ من صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجع بهم مافي مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون الغلة لبنت البنت لأنها أقرب إليه منه لادلائم ابواسطة وادلائم ابواسطتين وإن كان الميراث له دونها لأن الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال على أقرب قرابة مني وكان له أنوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف إذ لا يقال لهم قرابة أسعاف من فصل الوقف على قرابته وأقرب الناس في مسئلتنا ولأخت وابن أخ والسك لا يوين ليس له أقرب منهم فيعود إليهم بالسوية لأنك قد علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة ففي الدرجة والرحم هم سواء مع أن الارث لا يبنى إلا على الوقف ليس من قبيل الميراث والله أعلم (أقول) لكن إذا فقد الدرجة ففي بقاء اعتبار شرط الاقرب كعدم ستعرفه بعد أوراق (سئل) في وقف مرتبين الطبقات بتم من شروطه أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ريع الوقف إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومات الآن امرأة من المستحقين عقيما وفي درجتها جماعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صالحته اتصال من جهتها إلى الواقف وهو ابن خاله المرأة المزبورة وابن ابن عم أمها وللرجل اخوان هما حرة وفاطمة مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولادهم أمها فلن يعود نصيب المرأة المزبورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة إلى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها وأقرب الموجودين إليها كنبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب كإليه المرحوم أجاب كنبه الفقير حامد العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه فلو كان له اخوان أو أختان أحدهما لأبويه والاخر لأبيه يبدأ بمن لأبويه ثم بمن لأبيه وحكم أولادهما حكمهما أسعاف من فصل في بيان الأقرب من قرابته وتعامه فيه (أقول) هذا هو المشهور المعمول به من ترجيح الأقرب على غيره من أهل الدرجة حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك أفتى في الخيرية وعليه فواقع في الخيرية أيضا في محل آخر من كتاب الوقف حيث شارك بين جميع أهل الدرجة فالظاهر أنه ذهول منه عن اشتراط الاقرب في الواقع في سؤاله والألزم الغاء شرط الوقف فتنبه ثم رأيت في أنفع الوسائل للإمام الطرسوسى أن أبا يوسف لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الأبعد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الأخ



أن يترقى في عقوبتهما إلى اقتل لغلظا ارتكبا من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الاقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان ارتكب ذلك والساكت عنه كمن ينقر السفينة ليعرق أهلها وهم عنه مضمرون فالمفروض على حكام المسلمين لتقيد في قطع هذه الطريقة النقيصة وحسم هذه الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فأنسأله سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقاه فقال لم فارقته فقال وجدتك على غير الطريق فقتله قاصدا انصحه هل يلزمه تعزير أم لا والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لأنه أعرف بمفهوم كلامه المحتمل ولا شبهة أن ألقى

الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن
يشرح وأظهر من أن يذكر والله اعلم (سئل) في شقي: هي دائمت في عقوق أبيه ويأتى به بكل ما يشوش عليه ويؤذيه سا كلمة بداره مسيئا
في حقه قائمتا في اضراره يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويؤتى اليه بالضرب ويشعر في سببه وشتمه واتلاف عرضه
وهتكه وقد كان زوجه امرأة فلاة (١٥٠) الدين بهذا السبب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفريت نفريت صفتيت

عفتيت وقد كبرالات
وضعف بمقاساة أخلاقه
وعجز عن الاكتساب وابنه
الذكور في عنفوان الشباب
فهل يلزم بنفقته ونفقة
والديه ويجب عليه أن
يحسن عشرته معو يضمه
الى عائلته وما يلزمه بارتكاب
هذه الاخلاق اقتونا ولكم
الثواب من المهيمن الخلاق
(أجاب) يلزم هذا الشق
العاق بأفعاله التعزير
البليغ باجماع من الأئمة
واتفاق لارتكابه كبيرة
لم يقع فيها خلاف بين اثنين
وقد قال صلى الله عليه وسلم
وبجل وعظم وكرم رغم
أنفه ثم رغم أنفه ثم رغم أنفه
قيل من يارسل الله قال من
أدرك والديه عند الكبر
أحدهما أو كلاهما ثم لم
يدخل الجنة وعن عبد الله
ابن عمر أنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
المكابر شتم الرجل والديه
قالوا يارسول الله وهل يشتم
الرجل والديه فقال نعم
يسب أباه الرجل فيسب
أباه ويسب أمه فيسب أمه
ثم يلزم بعنائه خروجه من

الشقيق والاخ لا ب في وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضي القضاة تقي الدين الشافعي السبكي
 قد تحدث معي وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو
 وجه عند كل مذهب الشافعي وأجد وفي الجلالة فانه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا دليل بل والغاء
 مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم
 على بنته فاطمة ثم على أولادها وأولاد أولادها الذكور دون الاناث ثم ثم الخ فبات الواقف وبنته فاطمة
 وانقرضت أولادها ولها أولاد أولاد فهل يكون لفظ الذكور قيد الاولاد أو لفظ فاطمة قيد دخول الذكور منهم
 سواء ذلي بذ كرا أو بانثي أو يكون قيد الاولاد فاطمة وأولاد أولادها فلا يدخل من أولاد أولادها من يدلي
 بأبني (الجواب) اعلم أن القيد المذكور أعني به لفظ الذكور قيد لا مضاف فيدخل جميع الذكور سواء
 أدلى بذ كرا أو بانثي كتبه الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسة عني عنه طاب الجواب وطابق الصواب
 كتبه النقيب محب الدين عني عنه ما أفاده العلامة أعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبه أحمد بن تونس
 الذي شاوى الشافعي (أقول) أفنى العلامة بن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشباه والنظائر من الوقف
 وقعت حادثة وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الامير فلان ثم من بعدهم على
 أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض
 أولاد الذكور صرف الى كذا فلهل قوله من الذكور قيد لا باء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى
 أم هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكور ولو من أولاد الاناث أم هو قيد في الاباء دون الابناء
 حتى يستحق ولد الذكور لو كان أنثى فأجبت بأنه قيد في الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف
 بعد متعاطفين لا اخير كصراحه في باب المحرمات في قوله تعالى من نسائكم الا التي دخلتم من بعد قوله
 تعالى وربائبكم وأمهات نسائكم ولان الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون الى
 آبائهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص أولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه بقرينة قوله بعده
 فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء الذكور ولا أبناء الاولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيدا
 في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرأيت الامام الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع
 الى الجميع عند الشافعية وإلى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو
 وما بينهما فيعود الى الاخير اتفاقا اه ما في الاشباه والنظائر وحاصله أنه جعل الوصف المذكور قيد للمضاف
 اليه في قول الواقف أولاد أولادهم فيدخل فيه جميع الذكور والاناث من أولاد الذكور وما ذكروه من
 عود الوصف الى الاخير قال المحقق ابن الهمام في التحرير انه الاوجه والحاصل ان لفظ الذكور يحتمل
 أن يكون قيد للمضاف فقط أو للمضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من صدر
 عبارة الاشباه والاول أفنى به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفنى به صاحب
 الاشباه ولم يعول أحد منهم على كونه قيد لكل من المتضايقين وقدمشى عليه العلامة ابن حجر في فتاواه
 نقله عن الولي ابن زرعة عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقان المذكورين بعد جمل أو مفردات من شرط أو

شأنه وامتناعه من ذلك نتج باللائق بحقه بحاله الزاخر لاثباته لانها معصية أخرى محرمة بالاتفاق وبغير الاب عن الكسب استثناء
فوجب عليه الاجماع ان ينفق بل صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكفاية اذ لا يليق بالشباب الكسب أن يكافأ أباه الى التعب
والجسد وقد اوعى العاقب مذاب النار في أحاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر على ذلك كان بمن حرم الدنيا
والأخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فبا خسارته بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله
المسلمة في الغرض والدين وأن يتحتم لئلا يصلح الخات والمسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته

بغيرته بغير اذنه وبهلازجة أخرى أجنبية عنه هجم عليها ونقل أخيه مع جميع مالها من الأسباب إلى داره فبهاهل يحرم عليه ذلك ويكون
مرتسكاً معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بالتعزير بالذوق به وهل إذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للعالم
الزامة باحضارها ليشار عليها بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها رعا وقد رفع
لشيخنا الشيخ محمد بن الحنفية مثل هذا فافق بما صورته في فتاواه يلزم مرتدوها وجميع (١٥١) الامتعة إلى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب
على المتعدي باخذ الزوجة

والامتعة ودخول دار الزوج
بغير اذنه التعزير وقد نهى
الله سبحانه وتعالى عن دخول
بيوت لم يؤذن بدخولها
وهذا الحكم يجمع عليه
لا خلاف لاحد فيه وأما
احضار المدعي المنقول ليشار
اليه فالتون والشروح
والفتاوى طائفة فيخير
المدعي عليه على احضاره
لما ذكره الله أعلم (سئل)
في رجل يؤذى المسلمين
بالتجسس على أخذ وظائفهم
من غير حجة ولا أهلية
للاستحقاق فماذا يترتب
عليه وهل يجوز السعي به إلى
الحاكم بسبب ذلك لاجل
منعه وهل إذا عزل القاضي
صاحب وظيفة عن وظيفته
بغير جنة ينزل والايق
على ما كان عليه سابقا
(أجاب) يترتب عليه التعزير
كما سطر في كتب علمائنا
من يؤذى غيره بقول أو فعل
ولو بغمز العين يعزرو في
الحصر صرح بحرمة أخذ
وظيفة الغير بغير جنة
وبعدم جواز اخراج الوظيفة
عن صاحبها قائل لا يحل عزل
القاضي لصاحب وظيفة

استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر بل يفرق بين العطف بالواو ثم وتقدم
نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضا لكن هذه القاعدة إنما يظهر جريانها في المتعاطفين دون
المتضادين وقد اختلف كلام علمائنا في مسألة الوصف بالذكورة هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف
عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيداً للمضاف اليه فقط فلم أره لغير صاحب الاشياء ففي أنفع
الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه قال قلت أرأيت ان قال علي ولدي وولدي الذي كور قال فهي لمن
كان ذكراً من ولده وولده قلت والذي كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة
موقوفة على ولدي وولدي الفقراء أي أعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات فكذلك
قوله الذي كور وقوله الذي كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيداً للمضاف المعطوف وكذا جعله
قيداً للمعطوف عليه حيث خصه بذكر أولاده لصلبه بذكر أولاده ولو كانوا أولاد بنات ولو
جعل قيداً للمضاف اليه كما في الاشياء كان للذكور والاناث من أولاد الذي كور وما قيل ان هذا لا ينافي
ما في الاشياء لانه مبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول هلال فهي لمن كان ذكراً من ولده وولده صريح في كونه قيداً للمضاف المعطوف
والمعطوف عليه والخالف لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذي كور من ولد البنين والبنات سواء فعدم
دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذي كور يقي قيداً للمضاف في عبارة هلال كما
لا يخفى على ذوي السكال وفي الاسعاف ولو قال علي ولدي وولدي الذي كور لكانت الاناث من ولده دون
ذكورهم والاناث من ولد الذي كور والاناث وهن في نفسه سواء اه فهو صريح أيضاً في انه قيد للمضاف
المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح أيضاً في انه قيد للمعطوف عليه أيضاً ونقل المؤلف عن جواهر
الفتاوى رجل وقف عقاراً وجعل ولايته الى نفسه مادام حياً ثم الى ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى
الاعز الارشد من أولاده فانهم منصرفه الى الابن دون الواقف لان الكتابة تنصرف الى أقرب المكنيات
بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احداها اذا وقف على زيد وعمر وبناته ان الهاء تنصرف الى عمرو
فحسب وكذلك اذا قال وقف على ولدي وولدي الذي كور أن الذي كور يترجع الى ولد الولد دون ولد
الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بني زيد وعمر وانه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب
الى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف
دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف
اليه فتحرر رأيه في جعل الوصف قيداً للمتعاطفين معاً وللمعطوف فقط بخلاف مشي على الاول هلال
وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مرو يظهر لي
ان الواجهة الاولى لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحدهم من ريع الوقف الا
إذا كانوا ذكوراً وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلاً
بها فهو للسكك بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسألة الوقف على زيد وعمر

بغير جنة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم أي معه فقد قال في الظهير به رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا
يؤسب بعلام السلطان به والله أعلم (سئل) في أمير أرسل رجلاً بصاً يوصله الى فرقة يافا ليعبى بغيره أم من باباع البعض وبق البعض وأخفى فردة
ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة بالمله وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليها باعتراقه بين يديه وسجل ليعرض
على حضرة الامير برده عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه وزجره واقامة التعزير عليه
وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الأمانة ومن ارتكب المعاصي فهو جدير بالاعذار والنواصي فليس من بعض المهين حرمة وما لذي

يبني الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا ما أنت مسلم ولا أبوك بل كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعززالقاتل فقد قال في النظم الوهباني ولا كفر من يا كافر وهو مسلم * وناعبها انما وقلوا يعززالقاتل وقد ذكر شيخ الاسلام ابن السكينة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل مثل هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقده كفر لا يكفر وان كان يعتقده كفر انما طبع به هذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر (١٥٢) لانه لما اعتقد المسلم كافر اعتقد دين الاسلام كفر او من اعتقد دين الاسلام كفر كافر

اه وقد أجمعوا على انه يعززالقاتل والله أعلم

(كتاب السرقة)

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجه ابنة من بيته وقام سهم امرأته تدخل على وجهه أحيانا هل اذا ادعى الى سرقة لا تمتع يقبل هذا سرده قوله وتجنس وتمس لا يعذب بمجرد دعواه أم لا (أجاب) لا يقبل قوله المجرد ان عن البينة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كيان لا السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحاط فيها غاية

واقف

خضر

مؤمنة

محمد

سليمان

مؤمنة عائشة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

أحمد بكرى

فلانة

ونسله وبها صرح الخصاص ايضا وأما جعل الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم أره لغيره والقول بأن الوصف للاخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يؤتى به للتعريف أو التخصيص لا لذاته بخلاف المعطوف فانه مقصود بذاته كالمضاف نعم قول الاشباه ولان الظاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله انما هو عند الخلق من القرينة اللفظية أو الخالية حيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو لهما تضائفيين أو لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحريره من علمائنا والله أعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسألة الاستثناء حيث ذكرناه للاخير الادليل ومن ذلك ما في الخبرية حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولادهم الذكور الى ان قال فاذا انقرض الذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث الواقف ولدا سمى محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد راجع الى حسن لانه أقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن النريني بان راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان راجعه الى الواقف مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية الفتا له وقد تقررت شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا أرجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولدا الواقف اصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرناه من المحذور وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال له اه فقد أرجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسمعيل فبين وقف على نفسه ثم من بعده على ولده اصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى فاذا انقرضوا فعلى جهة بتر متصلة فمات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنها محمد ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولدها أحمد وبكرى ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكرى عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها فخرى فهل لفخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكرى شي مع سليمان أم لا أجب بكون الوقف وقف ترتيب مادام أحد من اولاد اولاد اولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من اولاد اولاد اولاد خضر فيحقت بغلة الوقف عملا به ولا استحقاق لفخرى بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى لكونهما في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى قيد للاخير الذي هو درجة النسل والعقب والقيود وصفا كان أو حالا أو غيرهما اذا وقع في حيز العطف بمقيدة لترتيب الطبقات كان للاخير كذا كره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبهذا يدفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد أجب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البجلي كما رأيت

وقد ورد في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تجس ولا تمس بعباد قال في البحر في التجسس لا يقتضي بعقوبة في اسواق لانه جور فلا يقتضي به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة وغيره ما يجب فيه الحد أو القصاص هل يجبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا يجبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علمائنا به وعن صرح به صاحب البحر في كتاب الكفالة والله أعلم * (كتاب السير) * (سئل) في كنيسة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين أيضا يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجدين في

التوصل ومباشرة الوضوء ومدة ثمان الصلوات وبها شجر ينتفع به عباد الله تعالى محمد نصارى البلدة الى الشجر الذي بها تقطعوه واقاموا بها جدارا واضافوها الى الكنيسة راغبين اصواتهم بياض المسبح على وجه الاطهار فاين انواع اطعمة لعملتهم بالصحيح والتخاليط مظهرين انواع الفرح والسرور والاستبشار لاضافتها الكنيسة وانصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجدين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فقول يمكنون من ذلك مع انه لم يعهد لهم ذلك فيما سلف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا

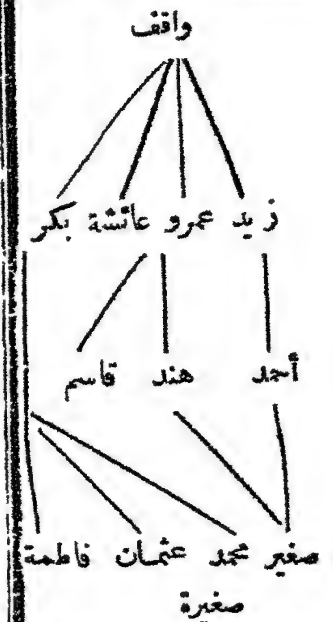
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصرح به في كتب الخفية وغيرهم انه لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النمط الاول لافي البناء ولا في الارض وازدادة البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع واذا وقع برفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساكنهم فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترسيم واعادة مطلقا وانتصر له ولده والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش أو تزيين أو ارتفاع أو اتساع انما ساغ لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في

في فتاواه فهذا ايضا فيه بيان المراد بالقريفة وهي عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله يستوي فيه الذكرو والانثى والطبقة العليا والسفلى ناسخا للترتيب المستفاد من ثم يجعلها للترتيب في الذكرو فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدم فيكون ريع الوقف بين ساهبان وغري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى وورشحهم ما من أنه اذا كان في كلام الواقف ما يقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضى اعطائه ترجح الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامر من جميعا فلم أعلمت الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذه الصدقة على ولدى لصلبي فاذا انقرضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدى لصلبي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله أبدا انى أرد نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولد عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير فسر عن مراده ثم انها ليست لترتيب الطبقات وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يتعين ارجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكيده المراد لا نأقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلام عطفه ثم القيد للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذى هو بعد الثلاثة المصرح فيها ثم مقدما على الخامس والسادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الحاشية ونصه ذكره لاني وقفه اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب الاقرب أو يقول على ولدى ثم من بعدهم على ولد ولدى أو يقول بطنا بعد بطن فينبذ بيد أجداد الواقف اه زاد في الاسعاف ولا يكون للبطن الاسفل شئ ما بقى من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهى البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا ويترك في غلة الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة ثم أو قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبا فيقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله الى أن ظفرت بعبارة الحاشية المذكورة وثقة تعالى الحمد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكى مفتى حاب الشهاب حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكامة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاغتم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت بها مشاير به بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطف النسل ثم أيضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها للشيخ خبير الدين بانه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه ونه الحمد والمنة

(٢٠ -) (فتاوى حامديه) - اول) حقهم أيضا على القول بأنهم مكفون بالقرع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام لاشبهة ودوق ان بعضهم قام بعبوتهم والتمز بذلك في نصرهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصراني آجارا لله تعالى والمسلمين من أن تكون أعوانا في مثل ذلك وأنفذنا بجهنم وكرمه من هذه المهاوى والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الذينة في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكو نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها ذكر السبكي وطى في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انهم اذا غفلت لا تفتح ولو بغير اذن

شرعى كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زو ياه قفاها الشيخ محمد بن الياس قاضى القضاة فلم تنفع الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر كما فتحها الخ ووجهه ان في اعادتها بعد هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالا سلام واخذ الهم وكسر الشوكتهم وانتصارا للكفر وهو لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رجعهم الله تعالى رحمة واسعت والله اعلم (سئل) هل يجوز للذمى تعلية بنائه أم لا (أجاب) بما أجابه قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في (١٥٤) المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما

يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوء وهو اذ هو ظاهر المذهب وذكر القاضى أبو يوسف في كتاب الخراج القاضى له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا بمنزلة وهو الذى أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضى أبو



يوسف الخ يفهم منه انه يقتضى عدم تعلية بنائه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعلية بنائه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله

(سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنساليهم وأعقابهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسمعيل عن أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والسكلى فقراء فهل يصيب المتوفين اليهم جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقرض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم (أقول) هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء امدام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخانية رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخوه للفقراء عتقات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخوه للفقراء عتقات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقى أولاده وههنا وقف على كل واحد وجعل آخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتب بشئ بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه لمن حومعه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى زيادة عما يسبده ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على نسليه وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جده لانيه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها وولد ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهم ما على طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحدهم من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهم ما على طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين لكونهم ما على درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقير عماد الدين عفى عنه الحمد لله وحده من عماد النكون استمد التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلمه العباد اذ لا وجه لانتقال ما كان لهما للخال والعم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وبجوتهم مالا عن أحدهم من طبقتهم رجع استحقاقهما الى أصله الواقف ورتبه والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى حامدا مصليا مسلما (أقول) هذه الحادثة بعينها أفت فيها العلامة الشرنبلالى رسالته المسماة بالابتسام بأحكام الاقام ونسب الشام ورد فيها على مفتى الشام وانفاها أنه عماد الدين المذكور ولان الترتيب

هل يجوز لأهل الذمة أن يعلوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالية البناء بين الخيران المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا بمحلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذ حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفي النظم الوهبانى * وليس له رفع لبناءه ويقتصر قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنع من انشاء البناء العالي على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم ما لنا

وعليهم ما علينا والله أعلم (سئل) فيدبر معد لسكن وهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويبدعهم دور جارية في ملكهم وتصرفهم ملاصقة لجزر الدبر وقد تشعت غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائها وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدبر المعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدبر وإعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل تجرد برهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بنائهم ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم لئلا ينالوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم إعادة ما انهدم كما نظاهرت

عليه المتن الموضوع
للخروج من مذهب الامام
الاعظم لافرق في ذلك بين
الدبر والصومعة والكنيسة
وبيت النار وتعمير ما تشعت
منها وإعادة ما انهدم من
البيوت والدور الجارية في
ملكهم المعدة للسكن جائزة
بلا خلاف لا تتخذ للاجتماع
فها للعبادة واطهار شعائرهم
واذا أحكموا بناء بيوتهم
ودورهم للتخفظ من
اللصوص لئلا ينالوا على
أموالهم وأنفسهم لا تتعرض
لهم في ذلك وان كانوا قد
نصوا على أنهم ليس لهم رفع
بنائهم على المسلمين لان علة
منعهم عنه مقيد بالتعلي على
المسلمين فاذا لم يكن ذلك
ولكن للتخفظ لئلا ينالوا على
أموالهم وأنفسهم كما شرح
لا يمنعون كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في يهودى
ملك طبقه من جملته دار
تلقاها رناعن أبيه اليهودى
را كبة على بيت من جملته
دار اسلم تلقاها أيضا وناعن
أبيه وكل منهما ساكن في
الدار التي له كما كان يسكن
أبوهم قبله ويريد المسلم
الآن أن يمنع اليهودى

بتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسيأتي تمام الكلام على ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبدا النبي وعلى ونور الدين ومنصور سوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعقابهم شبه ذلك الذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للاسفل منه الذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقرضت أولاد الذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفه على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الاثنان أولاد الذكور والموجود الاثنان من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد الذكور يعود الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله أعلم (أقول) رأيت في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى الساجى رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفه على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم وأيضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل وأخواته مع عموم لفظه فضلا عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح خصصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومهم وقد وقع في نظيره هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسأله وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفها لريعا على من يوجد من اخوته لابيهم كورا كانوا أو انا ما بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفه على الزاوية الفلانية الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابيهم اخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم أولا أجاب الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاسيما الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم اللغز والعام يبق على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا كمال ذلك في العناية شرح الهداية

من سكنى طبقته والتعلي عليه قاتلا الاسلام يعا ولا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكنها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيد لها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح انظم الوهباني وكثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في أرض قراخ مجاورة لثربة أهل الذمة باعها مالكها بثمن معلوم لشخص وسلمها له بالخلية قوله كيف يعطى الفرع الخ أى لو خصص بالذكور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجد امرأه لها ابن وبنت أن يعطى الابن فقط دون أصله أى أمه ودون أخته وهو بعيد اه منه

هل يجوز بيعها ولشترها أن يضيفها الأثرية المذكورة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين أن الملك مطلق
لنصرف المال كمن يبيع ما يشاء أو المشتري التصرف في ملكه بانخاذه مقبرة وقد صرح في التاتواني بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام
عن قوم من اليهود اشتروا دارا أو بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل ينعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فافعلوا بها
ما شاؤا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) (١٥٦) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والتحليل تقر بالي الله الملك الجليل فيخرج في

بعض السنين من بلده فيلحق
به جماعة من المسلمين وطائفة
من أهل الذمة فيحبونه
لأنهم على أنفسهم
وأموالهم ويلجئون اليه
عند خوفهم من ظالم أو
قاطع ضيق ليدب عنهم
هل ينكر عليه ذلك أم لا
(أجاب) لا ينكر عليه ذلك
اذ حكمهم حكم المسلمين
فيمنع عما يمنع عنه المسلم
كزنا والمناجاة واللعب بالجمام
وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كلما لهي والقوا حش ولا
يمنع من الخروج مع قافلة
المسلمين الى خارجة لزيارة
المقدس والتحليل وفي الاشياء
والنظر في نقلها عن الملتقط
كل شيء امتنع منه المسلم
امتنع منه الذي الانحر
والخزير ولا يكره عيادة
جده الذي ولا ضيقه اه
ولم يزل أهل الذمة يخرجون
مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكدير على
من يأويهم ويدلهم على
الطريق أو يطعمهم أو
يسقيهم أو يستخدمهم و
يحسن انهم أو يمنع عنهم
أياد العادية ويسلمهم من

في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز بقوله تعالى والصلح خير فانه
باطلا فقه يتناولها يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
فهو ما دق مسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة ابراهيم لهذين الامر من الذين هما غرض الواقف وافادة اللفظه
والحق أحق بالتابع والله أعلم اه ما في الخبرية ورأيت بها مشها بخط المرحوم الشيخ يحيى المتاجي البعلبي
ناقلا عن العلامة الشيخ يس البقاعي الحنفى ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يخالفه ما أفتى به
المرحوم يحيى أفندي مفتي الديار الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من
علماء مصر والشام من المذاهب الاربعية في عصرهم ما وعصر من قبلهم ما ورد والوقف بعد موت الاخوة
للزوجة لا لأولاد الاخوة ورد والحكم المعين أعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستعمل به الواحد منهم
اذا انفردوا يشترك فيه الاثنان فما فوقهما وجعلوا بينا مال ذلك وقيد له ورجوعه الى مستحق موجود دون
غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص
ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في لفظه رالى أولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على
المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعول عليه اه ولا يخفى
على من امعن النظر في هذا المقام اتجه كل من الكلامين والترجيح لاحدهما على الآخر صعب ولكن ذكر
العلامة البيرى في شرح الاشياء أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر (سئل) فيما اذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نسيئة بنت عبد الله وعلى
عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرينة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على أولاده
وأولاد أولاده وأنسائه وأعقابه على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا باجمعهم عاد
ذلك وقفا شرعيا على أولاد أخى الواقف المرقوم حسن أغا وهم كاتبة وصفية ومروءة ورجة سوية بينهم ثم من
بعد وفاة كل منهن على أولادها وأولادها وأنسائها وأعقابها للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة
برمة على ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفل وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عقب وبقيت نفسه لا غير
فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أنجاس لنفسية جس وأحدوا الانجاس الاربعة تصرف للفقره واذا
كانت بنت أخى الواقف فقراء واحداهن فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب (الجواب) نعم (أقول)
قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت بصرف الكل الى بنات أخى الواقف لان
استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف وأولادهم وأعقابهم فإدام أحد منهم
موجود لا تستحق بنات أخى الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه بصرف نصيب من مات الى الفقراء
واذا كانت بنات أخى الواقف فقراء يصرف لهن لصفة الفقر بطريق الاولوية لا بالاستحقاق قال في
الاسعاف في باب اوقف في أبواب "بروقا" هي صدقة موقوفة في أبواب البر فاحتاج ولده أو ولدوله أو
قربته يصرف اليه من العلة لان الصدقة عليهم من أبواب البر وكذلك وجعلها صدقة موقوفة على المساكين
فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من العلة لانه من المساكين وقول لنبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة

الفدية ونفقة الصاغية بغية معنية لانه في ذلك الاجر العظمى ولثواب جسيم وقوة صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ورحم
أصل أصيل في الجواب عن هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ ولده عرسا وضربت خلفه الطبول
وازمر وطيف به في شوارع المدينة وسواقه وبين يديه اسمع نكارة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من
مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعررون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علمائنا انه يجب على أهل الذمة اطهار الذلة والصغار
مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير بحمله اذا استعلى على المسلمين حل لادام قتلته وصرح فيه بمنعهم من الثياب

الفاخرة سيرا أو غيره كالصوف المريع والجوخ الرفيع والابرار الربيع ولا شلة أن هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع مما صرحوا به
وعزير معظمهم لا ارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعله بل لا يبوف الاشياء والنظر في تحصيل الكافر لم كفر فلو سلم
على الذي تحصيله كفر اه والله أعلم * (باب العشر والخارج) * (سئل) في العطاء الذي يوفى المعبر عنه لدى أهله بالتيار اذا عزل السلطان
نصره الله تعالى التيماري المقاطع عايه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقرقر فيه غيره (١٥٧) ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون

لمن عزله السلطان أو ان
ولاه أم تكون بينهما أم
توضع في بيت المال حتى
يتصرف فيها السلطان برأيه
أو نائبه المفوض اليه ذلك
من قبله (أجاب) المصريح به
في كتب علمائنا من مات
أو عزل من أهل العطاء في
أثناء الحول حرم العطاء
أى منع العطاء فلا يعطى له
شئ لا وجوباً ولا استحباباً
لانه نوع صله وليس بدين
ولهذا يسمى عطاء فلائله
الابالقبض ويسقط بالموت
ومن صرح بأنه صله لائله
قبل القبض صاحب الدور
والغرر في كتابه المذكور
فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة
المقاطع عليها توضع في بيت
المال ولا يستحقها واحد
منهما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان
أو من أبا به منابه في ذلك
رأيه فيه فيصرفه في مصارفه
بما يقتضيه ويرتضيه والمسئلة
في غائب كتب المذهب ذكرت
في السير في باب الوطائف
والجزية والله أعلم (سئل)
في ذى عطاء خاص بارض
معلومة من الساطن تناول

ورحم محتاجة فيكون وله وقرابته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل
قاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجز به عليه وأن
يبطله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورتبه كحكمه ان كانوا
أقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى
اه لكن قيد ذلك في الخانية باحد شرطين حيث قال رجل وقف في محبته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء باحد شرطين ان يصرف البعض اليهم
والبعض الى الاجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن
الناس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً اه (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بشئ
شروطاً منها أن من مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوى
طبقته الموقوف عليهم أخواه وجاعة آخرون البعض منهم تناول والبعض غير متناول لحجبه باصله فهل
يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يختص بذلك أخواه
المذكوران عملاً بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منه من
ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه المذكورين عملاً بشرط الواقف المذكور لان
المراد من أهل الوقف من له حق تامحلاً أو مآلاً والله أعلم بالصواب كتبه الفقير محمد العمدى المفتى بالشام
عفى عنه الجواب كتابه المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكازروني عن الحانوتي ضمن
سؤال أجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا أخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقته
وذوى درجته عملاً بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا تحجب
الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع من في طبقته سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوباً باصله عملاً بقول الواقف انتقل الى من هو في درجته وذوى
طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لان كلامهما مضاف والاصل فيه أن يعم وأما
قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه فليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما هو
لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئاً اكتفاء بماه من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعاً له من الاستحقاق
من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافاً لما كان يستحقه سابقاً وما يدل على انه ليس
قيداً احترازاً بانه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصة
ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيداً احترازاً بل لدفع التوهم
كإيئناه اه ملخصاً (أقول) وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه عند ما كان أي
على تقدير أن له استحقاقاً أو يؤيده ما في الاسعاف مما حاصله انه لو قال لاند كرم مثل حظ الاتيين ولم يوجد

مأذونه بعض الخراج منها فباعه له باذنه بعد قبضه بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى أخوه بل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض أم لا (أجاب)
صرح علماء نازحهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما بعد قبضه وبقاء مشقته ومن ملك شيئاً ملك التصرف فيه بالبيع
والهبة وسائر التصرفات الساتعة للمالك شرعاً وليس للذي ولى بعده أن يبطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد من ارعن تتعاقبون عليها
بالزرع جبالاً بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردّها اليدهم عند ردّ المبلغ فردّوا المبلغ
بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكروا الارض ان هل اذا

ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكرنا لا ترك أهم به أعني بالرهن وإن لم يصرح وأنما تبطل قدميتهم بالترك اختياراً ولم يوجد فإذ ثبت عليهم ما صرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتوارد عليها الزراع أباعن جدياً اختلّفوا بعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديماً هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) علماً والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص أجرها من أزرعها

بدرهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل يملك المزراع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا ملك له فيها (أجاب) قد تقررت أراضي بيت المال يسلك بها مسلك أرض الوقف وإن اجارة غير باظنه لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكاً لهم وإنما هم مزارعون فيها لنقطاع ملكها كما حذرهم السكّال ابن النهم ونيس لهم فيها حق الاحق المزارعة التي هي مجرد منفعة زينة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحنفى من من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره لا يطرئ العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقاً للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضفه بخلاف الاجارة فانها توجب حلاً للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي التشابه "نظائر الاحرف" لدرض كخراج على المتمدن فادامته جرد لزراعة فصلا الزرع فتوجب

الاذكور فقط أو أنثى فقط يتسم بينهم أو يبين بالسوية لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اهـ ويأتى قريناً بما يفيد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدّر (سئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو عمر لكنه محجوب بابيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت بخط شيخ مشايخ العلامة الفقيه منلا على التري كفى أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله اذا كان في الدرجة جماعة غير متناولين فقط محجوبون باصولهم فالحكم فيهم انه ينتقل حصّة المتوفى اليهم لان أعمال الكلام أولى من إهماله والمحجوب بصدد الاستحقاق قسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطى واختاره في الاشباه وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما اذا كان في درجته متناول ومحجوب فاختلف الاقراء فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحجوب للمتناول منهم المولى عبد الرحمن أفندى العمادى ومحمد أفندى المعيد المفتيان بدمشق لان المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحجوب من أهل الوقف مجاز أو أعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار الى الجواز الا اذا لم يمكن العمل بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أى بان لم يكن في الطبقة الا المحجوب وأفتى البعض بمشاركة المحجوب للمتناول منهم العلامة السكّال كبرى وناج الدين الحنفى الأزهرى ومحمد بن شاهين الحنفى لعموم من والدرجة في قول الواقف لمن في درجته وذوى طبقته لان المضاف بهم والاصل فيه أن يتم المتناول والمحجوب والعموم في الاوقاف حجة بلا خلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعى كالخاص اهـ وأقول أيضاً قد يقع في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتناولين من ريعه ولا يخفاء حينئذ في عدم دخول المحجوب ورأيت بخط منلا على المذكور أيضاً نقلاً عن التحفة لابن حجر المسكى الشافعى من أصل أحكام الوقف اللفظية ما نصه فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيساً لا تأكيداً فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضاً بان راد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل الوقف كاف في ارادة هذا فيلزم عليه الغناء قوله المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه هل يحتمل على ما يعين النصيب المقدّر مجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثير من وكذا انسبك أن ينقل اجزاء الآخرة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقى لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه جماعة كثير من أيضاً يؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه والآخرة أن هذا الدرجة الثانية مشدداً للمحجوب بغيره يسمى موقوفاً عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفاً عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا المتوقف على انقراض غيره انما هو أخذ لا دخوله في الموقوف

منه قبل ان يصد له وسقط ما بعده هذا من حيث الاجارة فكيف بمن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان يده عليهم أرض سلطانية يدها على جعله السلطان قسمها نظير عطائه بحجر من كانت يده عن عمارتها لعدم الآلة فدفعها لشخص واستمرت بيده ثم سمي ودفعها لثالث واستمرت بيده سنة وريد من كانت يده أولاً أن يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس والثالث قد غرس فيه شجرة هل له ذلك مع ما انفق على عمارتها أم لا (أجاب) الأراضي التي لبيت المال والناس تزوعها على الثالث أو الرابع أو الخامس ويجوز له ان يدها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع الاول فيها وانما حق

الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبث المال بها ثم منهم إذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤه لها من ولادة السلطان نظير بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيها كيان الفتح كتبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برسباى الارض عن ولادة نظير بيت المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذى ولده فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كأنه أجاز لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى

على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما إذا كان على الميت دين لا وفعاله الامنه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسألة مهمّة وقع النزاع فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجازولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كيله فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه والله أعلم (سئل) في

عليهم وعلى هذا أفتيت في موقف على محمد ثم على بنتيه وعتيقة فلان على أن من توفيت منهما تكون حصتها للأخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الأخرى وفلان بان لها الثلثين والعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبة ما خشي انه ربما انفرد مع احدهما فبأنصافها فانخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن احدهما متى انفردت مع العتيق لم تنصفه بل تأخذ ضعفه ويثبت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف أنه لا يحرم أحد من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حورته في كتاب سوابغ الممدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا يعني القاضي زكريا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم الباقي اعتمداهم الاول اه وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه أهل الافتاء من علمائنا الخفيفة أنه اذا قيد الواقف المستحقين لا يدخل المحجوب باصله وان لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقيق لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا قال الواقف في شرطه على أن من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه أو وانتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولد ولده الخ خاص بن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما أفتى به في الخيرية في غير موضع ونقله في آخر كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال وفي المسألة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه فيثبت يقوم مقامه فيما كان ينتقل الى أبيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الاتي في الدرجة الجعلية وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة أكبر المذكورة في الفتاوى الناجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فلان ذكرها تنبيها للقائدة قال في الفتاوى الناجية ثلث من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ عسا اذا أنشأت الواقفة وقفها على نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة أكبر والثلاث على أولادها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة أكبر يكون الثلث على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم للذ كرمثل حظ الاثنين ويكون الثلث من بعد وفاة أولادها بنتها المذكورين على أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم للذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولد ولد ولد ومن مات عن مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولد ولد ولد ومن مات عن غير ولد ولا ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوي طبعته ماتت بنت الواقفة الحاجة أكبر قبل موت أمها الواقفة وخلفت الحاجة أكبر ابنا وبنتا ثم ماتت الواقفة فهل يرجع نصيب الحاجة أكبر الى ولديها المذكورين أو لا فاجبت لا شك في انتقال الثلث الموقوف الى ولدي أكبر المذكورين لكن لا بطريق التلقا عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الراجح في المسألة من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقفة وأولاد أولادها عن ولدي ولده خاصا بالتنازل

أرض خراج المقاسمة كالأرضي بالادنا وجعل والى الخراج على صاحب الأرض في كل سنة مبلغا معلوما بالغرس فيها فلم يتيسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بهما فزرعها نحو الخنطة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه الخراج المقاسمة فسادا لجعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض اذ هو التزام مال يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموقوف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموقوف كما هو ظاهرا لكن اذا ثبت في أرضي الشام ما ثبت في أرضي مصر بأنهم ماتوا أصحابا وصارت لبث المال كان دفعها بالحصة فزارعة بالدرهم أو درهمين الدنانير والعروض وما يصلح

أجرة اجارة فيلزم فيه أحكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من التمكن من الغرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك المزارع زرع الارض الخراجية الموطنة للصالحه للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس بيد رجل ملكا وأرض الغراس جارية في تيمار الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غاب (١٦٠) الاشجار فثبت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار الفائية والباقية

بالتام كما كان يأخذها بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبني على ما ذكرناه بل باعتبار دخول أولاداً كبار في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة أ كبر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف عملاً بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق أولاداً كبار الثلث الموقوف محل اتفاق من يقول باختصاص النصيب بمجاه وبالنعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضاً وغير خاف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحقين الآخرين الموقوفين في ذلك أصلاً لان كلامهم ساقط مستعمل لا دخل لاحدهما مع الآخر فافهم والله أعلم اه ما في الفتاوى التاجية ورأيت بخط أخي مؤلفها الشيخ يحيى التاحي على الهامش ان آخاه وضع في مسالة أ كبر رسالة سماها رفع الجدال والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت بخطه أيضاً أجوبة للعلماء في ذلك فمنها ما أجاب به مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفى الازهرى بنسل مامر وكذا أجاب العلامة أحد أفندي الكوا كبي مفتي حلب الشهباء وذ كر سورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي انه حيث ماتت أ كبر في حياة والدتها فلا شيء لها وبموت أمها بعدها لا يكون لولدها شيء بل يصرف الثابت الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغنى النابلسي المفتي بدمشق الشام والى الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة حص فكتبابا موافقة للشيخ اسمعيل (سئل) في وقف أهلى مرتب بتم على أنه من مات من الموقوف عليهم عن ولده فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالى من في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فالحصر ريعه في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلى طبقته جماعة من مستحق الوقف وليس فيهم أقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب) نعم حيث كان الوقف مرتباً به ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحد من أهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذكور لاهلى الدرجات وهي الدرجة التي تلى درجته فقد قامت الدرجة التي تلى درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الاقربية وليس في أهل الدرجة المذكورة أقرب الى المتوفى من السيد خليل المذكور فيحتص به وحده دون بقية من في درجته التي تلى درجة المتوفى عسلاً بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولان مراد الواقف بقرابة قوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لا قرب الارث والعصوبة فان قرب القرابة أدى الى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم أيضاً من قول الواقفين يقدم الاقرب فالاقرب وفي التحويل على غيره الغاء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار الاقربية التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربية أوفق لغرضهم المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بان غرض الواقف يصلح مخصوصاً هذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علماءنا المحققين والله الموفق وبه أستعين (أقول) انما سمي درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس

بالتام كما كان يأخذها سابقاً فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والفائية أم على ما بقي من الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الارض المذكورة له ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب أجرة المثل في الارض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعاً اذ رتبة الارض لبنت المال وللتيمارى اجازتها بأجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيمارى رفع يد الغراس عن ذلك لسكرداره القائم اذ هو أحق به بأجرة المثل ولو أي التيمارى ذلك اذ رتبة الارض لبنت المال والخراج لمن أقطع له فلاملك للمعطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه والله أعلم (سئل) في أرض لبنت المال يريد جماعة يتواردون على الزرع بمدة حياتهم

وأبواهم من قباهم كذلك من قديم الزمان والآن تيمارى ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعاً فيها أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعاً بل يبقى في يدي زراعهم المتقدمين اذ لا ماله فيها ما جماع العلماء وانما حقه فيما عليهم امن الخراج وليس له فيها ملك فوجب جواز عطفه عليهم ان شئت نسب وعملابا فاعادة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم (سئل) في رجل تدعو الناس بمحمدين والله الحق في نحدوعايمه تيمار براءة ساطع نية والمكتوب فيها اسم الحقيقة في محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافاً في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خبر لا تعدد الاسماء أمر به ثم لم يعرفوا المسمى واحداً فاذن متعنت مستدر كفيها هذا الامر ما هو نافذ هذا ولا يستدر لئجل ذلك في التعريف

لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجندين بعد ان أدركت الغلة والزيت من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولو رثته المطالبة أم لا من بيت المال أم لا وجه السلطان نصره الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من أهل العطاف في آخر السنة يستحب الصرف الى قريبه لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاف له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أنجي زاده لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد (١٦١) أوفى مشقة فيصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد

تمام السنة قبل أن يخرج عطافه فالعجج من الجواب انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاف بطريق الصلة والصلات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم (سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلالها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمستكم عليها أن يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فان علماءنا

صورة ذلك
واقف
ابن



زيد عمر وبكر خالد بشر
عقيم عقيم عقيم محمد
عقيم عقيم عقيم

قاطبة صرحوا في بابها انه يجب

فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما أفتى به هنا فيه كلام يأتي قريبا (سئل) في وقف أهلي أنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أبدا ما تناسلوا على الفريضة الشرعية ثم تبين البعوت ثم على أنه من مات منهم عن ولدا أو أسفل منه فنصيبه لولده أو للأسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل فنصيبه لمن معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف رجل واحد ممن معه في درجته وذوي طبقة هو محمد بن زليخا بنت سلمة ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمهما قبل الاستحقاق في حياة أبيهما المستحق وانتقل اليهما بموته نصيبهما المفروض لهما من استحقاق أبيهما أن لو كانت موجودة ويريد أن يشار كالمجد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلاف في ذلك ففهم من ذهب الى ما قاله السبكي ٩ من أنهم ما يشار كان محجرا في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله السيوطي وحقة العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار الى محشى الاشياء العلامة الشيخ علي المقدسي من الحنفية من أن محمدا يختص بذلك دونهم ما وأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة بدون المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادتين واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على اعطائه فيه كما اذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان أعطينا نصيبه أهل طبقة وأهل طبقة أبيه معا جعنا بين الحقيقة والمجاز وان أعطينا أهل واحدة منهم مادون الاخرى فان كانت طبقة نكحون أهم لنا المجازية وقد كافر ضناه من أهلها وان كانت طبقة أبيه نكحون أهم لنا الحقيقة بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقة وأعمالها الكلامين بحسب الامكان وقنا ان غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محجرا بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حيا التلقاه عن أبيه وأمه تشبهها ولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن نثبت للمشبه قدر زاد على المشبه اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي القولين عليه يعول وهل يعتد الثاني أم الاول أفتونا مأجورين أنا بكم الله اللجنة بحسب ما ذكره أمين أقول لم أر للمؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن ترتيب السؤال على هذا المنوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المجل عن شرح الاقتناع الحنبلي ما نصه فائدة لو قال علي أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان أسفل وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان أسفل واستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فانحصر الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات أحد هم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن أولاده الاربعة وولد له ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير

(٢١ - (فتاوى حامديه) - اول) في الاراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض لم يعرف عليها خارج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المستكم على القرية وهو السباهي الآن يأخذ عليها خارجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والتقدير يبقى على قدمه وحل أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعدة للركوع والسجود فيبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله حادنا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر مستكم على وقف يفصل على مزارعيه اكدا س الحنطة وقد اشتبه الامر على السائل لان السبكي قائل بعدم المشاركة والسيوطي ردة عليه وقال بالمشاركة كما بسطه في الاشياء اه منه

والشعير والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطير بمجر د الخدس والتخمين رضوا أو غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل إذا التفتي المزارع ان حصة الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو بيع مجهول بمجهول معلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة الأبري الى ما روي عن جوارحه عليه الصلاة والسلام (١٦٢) نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي

وانما الشرح في مثله التمييز والقسمة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصده به التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكك ابن اربعة خيانة المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه دعه امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالخيانة خلفه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف فن حاد عنه فالله قوي متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا كالذي ينسكح أتم والله أعلم (سئل) في أراضى القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها أن يضربوا عليها شيئا معلوما في مقابلة حصتهم يسمونه فصلا وذلك على وجه الجزر والتخمين ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبر (أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين

ولاد بقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أنجاس ربع الوقف وولد أخيه الخمس الباقي أفتى به البدر محمد الشهادى الحنفى وتابعه الناصر الطبلاوى الشافعى والشهاب أحمد البهوتى الحنبلى ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه الى من مات من أخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك انما يكون للأخوة الاحياء عملا بقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد الخ لا يمكن إقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حل اللفظ على حقيقة وفي ذلك جمع بين الشرطين وعلى بكل منهما في محله وذلك أولى من الغاء أحدهما اه شرح الاقناع الحنبلى من الوقف قبيل فصل والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده للذ كرمثل حظ الانثيين أقول وللعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى رسالة في هذه المسئلة وذ كرا الاقناع بذلك عن الجماعة المأثرين في عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعى والشيخ محمد المسيرى الحنفى والشهاب أحمد ابن شعبان الحنفى والشيخ زين بن نجيم الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وكرو على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسى أنه لفهم وأفتى بان الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فإخذ ما كان يأخذه أبوه من أصوله ومن فروع أصوله فإخذ ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقناع نصف الوقف مثل عمله لاجسه قال وقد أفتى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهم ما في القسمة مستويان لان لفظ مقام في قول الواقف قام مقامه مضاف وقد صرحوا بان المضاف يعم وكذا اللفظ ما في قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه اخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لافي حصته التي استحقها أبوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الخصاص الذي اذعن لفضله أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة للاخير من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشياء عن السيوطى خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن السيوطى قائل بالاول كما مر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعه مشوا على ما في شرح الاقناع كما سمعت على أن المحقق الشيخ عليا المقدسى قد وافقهم في حاشيته على الاشياء ورد على السيوطى بما مر في السؤال من قوله لتلايئهم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاقناع بما عليه جمهور أهل الاقناع وان كان ما علل به المقدسى للمقال فيه مجال أعرض عنه خشية التطويل والاملال بقي هنا شئ لم أر من نبه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد الى ولده أو ولد لولده ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيدا ابن وبنت ماتا في حياته قبل استحقاقهما لشيء وخلف الابن خمسة أولاد والبنات ثلاثة ثم مات زيدا المذكور عن أولاد ابنه وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم

ويسمونه فصلا أم خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين النيف ويزداد بعد ان جعله جبرا وقهره بالتوصل فاعلموه الى نصيبه الجور والظلم بأخذ الراى عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجازاة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها اقسامها زرعها بامداد معلوم متخالف لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عاداتها فيما يتحصل وانفق أهل القرية على توزيع ما فصله على قراريط أهل القرية وفهم من لواعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة

لا على وجه الجور والشعدي بحيث ان يجعل على ذي الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القرار يطالان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه القسام وياخذ الحصة منه لا القرار يط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على النفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون وماني لبيت المال وقد مضت سنون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج وأهل القرية عن في أيديهم الروماني يريدون (١٦٣) أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني

هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغرم الملك مسلك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذاك لان ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء الله لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخراج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما هو ملك في أرض الخراج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندي فكتب مدة سنين بزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه

نصيبه بين جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد الى ولده أو ولد ولد فيقسم بينهم أثمنا لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد أو يقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهما حين ثم يعطى ما أصاب ابنه الى أولاده وما أصاب بنته الى أولادها لقيام أولاد كل مقام أصله عملا بالشرط الثاني فيقسم نصيب زيد في الصورة المذكورة من ثلاثين للاثني عشر على تخرج النصف وتساوي عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد ابنته خمسة حيث لم يشترط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي الاول لان كلا من الشرطين متعارضان الا أنه لا يلغى واحد منهما الا مكان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصصا للعموم الاول بمن مات عن ولد ولد فقط ترجيح المتأخر من الشرط كما هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد ولد معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا ينشئ لولد ولد الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي فشرط الشرط الثاني وهو أن مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه عنه في نصيب جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحدا كان أو أكثر فأصابه يعطى لولده واحدا كان أو أكثر وأما اذا لم يوجد ولد صلي أصلا بل وجد أولاد أولاد فقط مات أصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفرع عملا بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولده خرجوا وهنالك يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم أعلم أن صاحب الاشباه ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكر المؤلف فلتعرض له تنميما للفائدة لكثرة وقوعه فتقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون بتم أو بالفاء لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملا بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من نسو به أو مفاضلة بين الذكور والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة الثالثة أو الرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صار والآن مستحقين بانفسهم عملا بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى أن تنقرض الطبقة الثانية فتنتقض القسمة أيضا وتقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقيني من محقق الشافعية كرايته في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

خراج المقاسمة وللتيماري اخراجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفه كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن الذخيرة وأما اخراجه من القرية لكونه مضراف فيجمع عليه لاسماع كونه آفاقياً بل لا ملك له فيها وقد نفى عمر رضي الله عنه رجلاً كانت تفتن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقاً أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما تناول الجزاء المعين له من

اتىب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله اعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس بزواياها غرس شجر زيتون في أرض
فهل لاحد المتكاملين على احدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بما على شجر الزيتون من عداة المقرر فيصرفه المتكامل عليها دون
بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العداة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوها انما يدفعه
الغارسون في مقابلة الاستفاعة بالأرض الموقوفة وألسلطانية (١٦٤) أو المملوكة فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي

قد عا دأقنت به مذاقها ووافق عليها كابر العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح
بها في أوقاف الخصاف وفيه الجزم بما أفتت به اه كلام البلقيني وأقره المحقق ابن
مجرى فتاواه وأوضحه وقال قد تبعه على ذلك السيد السهمودي ونقل عبارة السيد
الذ كور وقد نقل في الاشباه القول بنقض القسمة عن الامام السمي والجلال
السيوطي وقال أفتي به بعض علماء العصر أخذ من كلام الامام الخصاف ثم
اعترضهم بانهم لم يتأملوا كلام الخصاف ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين
البطون بشو بين ما اذا كان بالواو فنقض القسمة في الاول دون الثاني وأطال في
تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء في حواشي الاشباه وغيرها كالقدسي
والبيري والخير الرمي والجوي وقد بسط المسئلة الامام الخصاف وكذا صاحب
الاسعاف وأفتي بذلك أيضا الخير الرمي في عدة مواضع لكنه غفل عن ذلك في موضع
وكذا أفتي بذلك العلامة الشهاب أحمد الشامي الحنفي في فتاواه فنقض القسمة
بانقراض الطبقة الثانية وقسم على أهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرّم من كان يستحق
من أهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث أفتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح
والصواب بنقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الخصاف ولا أعلم أحدا من مشايخنا
خالف في ذلك بل وافقه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر أن ما في
الاشباه غير صحيح حتى ألف العلامة المقدسي رساله في الرد عليه ذكرها العلامة
الشرنبلالي في مجموع رسائله فلنذكر حاصلها بما يوضح المسئلة مع ترك التعرض لرد
كلام الاشباه فانه مبسوط في الحواشي وذلك أن العلامة المقدسي سئل في شخص
وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فصل فعلى من يوجد من
أولاده ذكورا أو إناثا بالسوية بينهم ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم
ونسلمهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم أبا الطبقة
السفلى على أن من مات وترك ولدا أو ولدا أو سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات لا عن
ولد ولا أسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له
اخوة ولا أخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى أقرب الطبقات الى
المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه لشي وترك ولدا أو أسفل منه أو لوقف الى
حال لو كان المتوفى حيا باقيا لاستحق قام ولده أو ولده مقامه في الاستحقاق واستحق
لو كان أصله يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا ثم على جهة لا تنقطع فإت الواقف عن
سبعة أولادهم شرف الدين وز بن الدين وأجدوز زينب وعائشة وفاخته ثم مات
شرف الدين عن ولد س على وحياة النفوس ثم ماتت زينب عن بنتها سيدة الانا ثم ماتت
سيدة الانا عقيمًا ثم ماتت عن ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عقيمًا أيضا

يخصها كما يجري في الزرع الشتوى والصيفى وجميع ما يزرع بهما من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربتتا من الظلم وكثرة التكليف من يا طيبة ومباشرة وكيد الله وقهوجية وقواسية وطباخقوسية وأنواع من الظلم يعاول تعدادها لأصل لها في الشرع ولا العرف القانوني ولا يعتلل قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فتبلى متوايهما قسمهما من الربع إلى النخس لما رأى من أن لا عمارة لهما بدون ذلك فجعل قسمهما النخس ورفع تلك الوظائف البدعية بعرف قضاكم الشرع الشريف وكتابة حجة بذلك لما رأى من المنفعة لعامة على الوقف بذلك وأنه إذا رام قسم الربع عليهما لا يعمران هل مافعله اتولى وأقره عليه قاضى الشرع الشريف موافق للشرع والنواب واجب تقريره لأنه إذا أعيد الربع امتنع الزراع عن زرع أراضيها بالكمية أم لا (أجاب) قد تقر رادى العلماء أن الظلم يجب إعدامه ويحرم تقريره وإذا حلت الأرض ملائحة لم يكن ظلماً يجب إعدامه ولا شبهة أن خراج المقاسمة على حسب الطائفة قد اتفق لربع ينقل إلى النخس

المؤمن بحيث يقرر عليها الخمس تعطلت ولا يغفل ربه
الله عنه انه قال لعالميه عليكم جاتما الارض مالا تصوبون
قيام الطاقة فتعند عدم الطاقة لطريق الاولى ذكره
و بحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه والله أعلم (سئل) في
يطلب الشئ من المستأجر بها اذ مستحكرها أم لا

المؤرخ عند أبي حنيفة وتوعدهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستحكر من سبيل عند هذا الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يبدع اراضي بعضها وقف وبعضها بيت المال يزرعها بالاحصنة هل يملكها بذلك فتجري بعد موته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لاهل اذا وضع أحد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجه ان تبيعها من يتيه فيها ويقاسمهم فيها كقسمة أملاكهم وتجري على الفرائض الشرعية أم لا حق لمن فيها (أجاب) (١٦٥) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لأملاك

ثم ماتت عائشة عقيماً أيضاً ثم مات زين الدين عقيماً أيضاً ثم ماتت فاختة عن بنتها نسب ثم مات أحمد عن أولاد
ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فهل تنقض القسمة بموت أحمد المذكور لانه آخر أولاد الواقف الستة
ويقسم ربع الوقف على أولاد أحمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤسهم بلا
تفاوت بينهم أم لا تنقض القسمة بالنسبة إلى شرف الدين وصلاح الدين ويختص كل واحد منهم بما تلقاه
عن والده قل أو أكثر (الجواب) تنقض القسمة بموت أحمد المذكور لكونه آخر أولاد الواقف
موتاً ويقسم ربع الوقف على عدد رؤس هذه الطبقة فن كان موجوداً أخذ نصيبه ٣ ومن كان ميتاً وله
ولد قام ولده مقامه وأخذ نصيبه على ما يقول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وأقي فيها مشايخ
مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر أن بعض
المحققين من الشافعية كالسيوطي والبقيني قد تبعوا الإمام الحنفية في ذلك وألف في ذلك رسالة سماها العصمة
في نقض القسمة ومن طالعها أطلع على ما يشفي العليل ومنهم شيخ الإسلام عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه
الشيخ المحقق نور الدين المحلى الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة
شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي وقاضي القضاة البرهان بن أبي
سريع الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الانجي وغيرهم وانما تنقض القسمة بموت آخر كل طبقة
ولا ينتقل نصيبه لأولاده وتر كاقول الواقف على أن من مات عن ولد فنصيبه لولده الخ لا يوجدنا بعضهم أي
بعض أهل الطبقة التي تليها يستحق بنفسه لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم كذا قاله الحنفية
وتوضيحه أن الواقف قدر تب في وقفه ترتيباً يقتضي استحقاق البطن الأعلى مقدماً على غيره مع قصده صلة بعض
البطن الأسفل مع وجود البطن الأعلى فجعل نصيب الميت من الأعلى مردوداً لولده وان سفل قصد العدم
حرماته من الوصول إلى شيء من وقفه بعد موت أبيه الذي صلت صلة أبيه غالباً فكان كلامه مشتملاً على ترتيبين
ترتيب أفراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب جلة وهو ترتيب استحقاق جلة البطن الثاني على انقراض
جلة البطن الأول وهو ترتيب جلة فيكون الوقف منحصر في البطن الذي يليه وبطل حكم ما انتقل عن الميت
في البطن الأعلى إلى ولده من الأسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني لانه في البطن الثاني يستحق
بعموم قوله ثم على أولاد أولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها إلى انتقال نصيب أحد إلى ولده لاستواء
أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الحنفية يقتضي أن كلامي
الواقف متعارضان رجح الثاني لاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم في الأول بأبيهم والاستحقاق بالنفس
مقدم على الاستحقاق بالأب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة ومالبس بواسطة أرجح اهـ ما في الرسالة
ملخصاً وتام الكلام فيها (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهل في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات
بشمشر وطامها أن من مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو
معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات رجل منهم عن
غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجته المتوفى عنه

ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزارع والحال هذه في الارض بالنسبة الى ارض الوقف عامل بالحصة وهو المستأجر وليس عليه خراج كما
 ٣ قوله ومن كان مبتاوله ولد الخ انما قسم على الميت ايضا لاشتراط الواقف ذلك في صورة السؤال المذكور في قوله وعلى أن من مات قبل
 استحقاقه لشيء الخ لكن الظاهر أنه لا يقسم على كل ميت مطلقا وانما يقسم عليه لو مات قبل أن يستحق فيه رفع نصيبه لولده عملا بالشرط
 المذكور أو لو مات بعد الاستحقاق وله ولد فانتقل نصيبه الى ولده من أهل الدرجة النازلة عنه ثم نقض القسمة وقسمت الغلة على أهل درجة
 ذلك الميت لا يقسم عليه شيء ولا يدفع لولده شيء بل يحرم ولده أصلا لأنه لم يصدق عليه انه مات قبل الاستحقاق تأمل اه منه

مصرحت به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع المتولى الارض من اربعة فخراج أو العشر من حصة أهل الوقف لانه اجارة معنى انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي
لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود الى بلدتهم جبر الاجله ما هذا الاضلال بعيد وبمثل نقول اذا كانت
الارض ابيت المال وتدفع من اربعة للمزارعين (١٦٦) فالماخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح

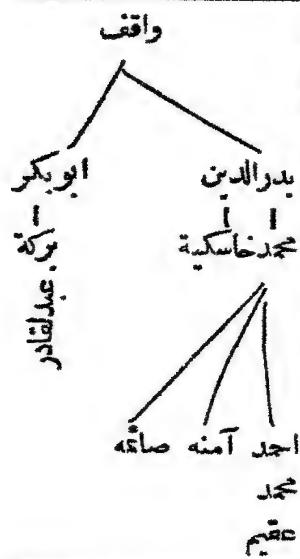
شقيق والده وعمله لانه من أهل الوقف المستحقين المتناولين ليعه فلن تنتقل حصة المتوفى (الجواب)
تنتقل لهم المتوفى الشقيق لكونه أقرب اليه * (ما قول العلماء رضى الله عنهم) * فيما اذا كان الوقف على
الذرية من تباين الطبقات بشم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص
أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملاً بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن
غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه الى من في الدرجة
العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة
العليا بغلة الوقف كتبه نجم الدين الغزى الشافعى عفى عنه الحمد لله وبه ثقتى الجواب كذلك في مذهب الامام
مالك والله أعلم بما هنالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالسكرى عفى عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في
الاسعاف وغيره أنه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلة أى فيقسم على جميع
المستحقين من العلة كما نذكر تحقيقه قريباً ثم اعلم أن ما أفتى به المؤلف في هذا السؤال وقبله من بقاء اعتبار
الاقربىة حيث فقدت الدرجة موافق لما أفتى به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصاراً ونقل المؤلف مثله عن
العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بشم على أن من
مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل ومن مات عن غير ولد
ولاً أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفى
فمات امرأته منهم اسمها سيم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي أنزل منها أحد وفي الطبقة
التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقرب بهم إليها خاليتها آمنه وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنه جماعة أيضاً
خاليتها أقرب منهم فلم ينتقل نصيبها الجواب ينتقل نصيبها من ريع الوقف لخالتها فقط عملاً بقول الواقف
الاقرب فالأقرب دون من في درجتها خالها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربىة في الدرجة وحيث
تعذرت الدرجة لفقدتها ألنى قوله لمن في درجته وبقي قوله الاقرب فالأقرب فيجب اعماله صورته عن الالغاء
اعمالاً لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الاعمال كذلك ولو أعطى نصيب
المتوفاة عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجتها ولم يشارك خالتها في درجتها مع عدم الاقربىة فيهم لا لغينا
قوله الاقرب فالأقرب أيضاً مع امكان اعماله بتقديم الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجتها خالها ودون
من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة والترتيب بشم لا يشعر باعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب
المتوفى فضلاً عن كونه يقتضيه اذ علو الدرجة ونزولها لا تدخل في الترتيب بشم مع قوله على أن من مات منهم
الح لا أترى انه في صورة الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن
الابن يرث نصيب أبيه المنتقل الى أبيه من أبيه عملاً بقول الواقف على أن من مات منهم الخ مع وجود عم أبيه
الذى هو أعلى منه في الدرجة فعلم أنه لا تدخل في الدرجة مع الترتيب بشم بعد قوله على أن من مات منهم الخ وهذا
ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانه أطال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي
(أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالاً آخر في وقف مرتب بشم على أن من مات منهم عن غير ولد ولا أسفل

به ان خراج المقاسمة لا يلزم
بالتعطيل وان أرض بيت
المال لاخراج فيها المأخوذ
منها أجرة فلا شيء على الفلاح
لو عطلها وهو غير مستأجر لها
ولا جبر عليه بسببها وبه علم
ان بعض المزارعين اذا ترك
الزراعة وسكن مصر فلا شيء
عليه فاتفعل الظلمة من
الاضرار به فخرام صرح به
في البحر الرائق وفي النهر
ما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وان لم يزرع
ويسمى ذلك فلاحاً واجباره
على السكن في بلدة معينة
ليعمر داره و يزرع الارض
حرام بلا شبهة وأجمعوا على
الاقتصار عند العجز والغيبة
أو الهروب عن الارض
الخراجية على انه ما أن
يدفعها السلطان من اربعة
لغيرهم وان لم يجد من
يأخذها من اربعة يؤجرها
وان لم يجد من يستأجرها
يبيعها فيكون الثمن لصاحب
الارض وان لم يجد من
يشترى يدفع الى المزارع
مقدار ما ينفق في عمارة
الارض قرضاً قالوا وهذا
قول الناصحين وأما قول

الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الخبز مثله وقيل انه قول السكلي فاقصروا هم على ذلك منع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه منه
شيئاً مما ذكر في السؤال ويقضى بانه ظلم وضلال لا يعمل بحال ولا حول ولا قوة الا بالله انبه المرجع والمآب (سئل) في أرض خراجية ألقى عليها
نسيب حصبا مع بعض عجرفتر ربها هازر عها مع امكان اصلاحهم ها هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك أم لا (جواب) نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان اصلاح قال في الخاتبة وان كان في أرضه قضب أو طرفاه أو صنوبر أو
خلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعده بقليل وان كان في أرض الخراج قطعة

أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصل الماء إليها أن أمكنه إصلاحها كان عليه نواحيها وان لم يمكن فلا يخرج عليه ومثله في غيرها والله أعلم (سئل)
عن حاكم غزاة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزرع مدة سنين فاستحققت الأرض بأن ظهرت وقفاً لصاديها هل يؤخذ من الزرع ثانياً أم لا وبخروج
من العهدة (أجاب) قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانياً صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع آفة في أرض
الخارج بنوعيه هل يستعاض أم لا ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحو ذلك وكذلك في أرض (١٦٧) العسرام لا (أجاب) في المتون والشروح

والفتاوى إذا أصاب الزرع
آفة سماوية لا يخرج كالغرق
والحرق وشدة البرد وألحق
البرازي الجراد بذلك حيث لم
يمكن دفعه ولا شك أن الدودة
والفاوة والقردة والنمل
كذلك وصرح كثير من
علمائنا بعدم السقوط في
القردة والسباع والأفاعي
ونحوها حيث أمكن المنع
إذا العلة عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج
الوظيفة والمقاسمة والعشر
بسل بالاولى في الاتخير



لتعلق ذلك بعين الخارج
فيهما فكانا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطبة
ونحوهما وهذا هو الصحيح

منه عاذه نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب فئات
منهم شخص عقيم وليس في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه زين
الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله من أصل
الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المذكور ويختص به لكونه وحده
أعلى الطبقات من أهل الوقف كسبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف ومثله
أفتى أجد أفندى المهمندارى والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلى والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغنى
النابلسى معالين بما علل به كلاً أيت بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى يخالف لما أفتى به الحنبلى ووجه ما هنا
أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب قبل لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب
احمال شرط الواقف ما أمكن ولا شك أن المقيد اذا اتقى انتفى القيد ويؤثر ككونه قيد اقوله الاقرب في ذلك
فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالاحمال انه قيد للشرط لا شرط مستقل تامل (أقول) ووجه المخالفة
انهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور اقرب من غيره بل أعطوه بمجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على
عدم اعتبارهم الاقربيه حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وان كان تحته من
هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغاء الاقربيه حيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضا
وقال وأفتى بمثله شهاب الدين أفندى العمادى والخير الرملى والذى أفتى به شهاب الدس أفندى في وقف
مرتب بشئ على أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب اليه فئات شخص منهم اسمه محمد
عن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عمه أبى المتوفى المذكور وهو خاسكية بنت
بدر الدين بن الواقف وعمها المتوفى وهما آمنه وصاعقه بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى
وهو عبد القادر بن بركة بنت أبي بكر ابن الواقف فأجاب بانه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في
درجة المتوفى أحد يعود اليه ولم يذكروا الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط
منقطع الوسط فرجع الحكم الى أصل الوقف المرتب المقتضى لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى
ولا شك أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا حرم أنها اختصت بنصيب محمد المذكور كسبه الفقير
شهاب الدين العمادى ولا يخفى أن هذا يخالف لما أفتى به أولا كالعلامة الحنبلى فقد ناقض المؤلف نفسه
حيث أفتى باعتبار الاقربيه المشروطة ثم أفتى بالغائم او قدمنا قبل أوراق ما نقله المؤلف عن العلامة عماد
الدين حيث أفتى بالغائم أيضا وأعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ خير الدين
وقدمنا ان العلامة الشرنبلالى رد على مفتى الشام عماد الدين أفندى بن العلامة عبد الرحمن أفندى
العمادى المذكور في رسالة سماها الابتسام باحكام الاغنام ونشق نسيم الشام فلنذكر حاصلها ثم نذكر
ما يتلخص في هذه المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالى جواب الشيخ عماد الدين الذى قدمناه قبل أوراق وهو أنه
ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما أعلى طبقة من
بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمها المزبورين

والاقرب الى العدل والابعد عن الظلم وقد صرح علماؤنا في هذا الباب انه مما يحمد من سيرة الاكاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفة غرموا له
ما نفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية قسمها الربع وهى وقف لصادى من حصرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتونا باذن المتولين
قديما وحديثا غاب المتكلم عليها وان جدد ازيتونها وخافوا عليه الهلاك ففدوه لغيبته بغير اذنه والا أن يتشطط عليهم في حصه الوقف ولا
يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة لجدهم في غيبته لا ضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص

مهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فطليه البيعة الشرعية واذا انجز عنها وطلب منهم اليقين على ما ادعى به
 فله ذلك اذ البيعة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء اناس واما لهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع ما لهم
 وحفظه خشية الهلاك والله اعلم * (باب الجزية) * (سنن) في اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا مالنا
 عادة ان نعطي عن الاعز حتى يتزوج ولا (١٦٨) نعطي عن المتزوج منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء هل يتبع قولهم شرعا

أولا يتبع ويأثم من يأخذ
 بقولهم وعلى حاكم الشرع
 والعرف أن يأمرهم بدفع
 الواجب عليهم شرعا
 ويزجرهم عن الترفع عن
 دفعه ولا يزمهم بما هو مقدر
 في الشرع عند أهل العلم
 ومقدار ما يؤخذ منهم
 شرعا وعلى من تجب الجزية
 (أجاب) لا يلتفت الى تولاهم
 ولا يتبع بل كل من امتنع
 عن أدائها ردع ويزجر
 ويضغ ويؤخذ قهرا وقسرا
 وجبرا اذ الجزية هي التي
 عسيت دماءهم عن سيفنا
 ومنعت أيدينا عن قتالهم
 وقتلهم واسترقاقهم قال
 عز من فائس قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ولا يحرمون ما حرم
 الله ورسوله ولا يدينون دين
 الحق من الذين آتوا الكتاب
 حتى يعطوا الجزية عن يد
 وهم صاغرون وقال صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوها
 عصموا مني دماءهم وأموالهم
 الا بحقها وحسابهم على الله
 تعالى كذا في الصحيح واذا

لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالي قلت هذا الجواب خطأ نقلا وعقلا أما
 نقلا فيما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكرا حال من عوت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضياعا على
 ما شرط من ذلك والناظرنا الى من كان موجودا يوم تقع القسمة فقسمة الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت الا ان
 يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لو رثته اه كلام الخصاص
 فقد صرح بخطا ذلك المجيب لانه ان كان معتمدا على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف فلا
 وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمدا على بيان نقل فلا وجود له وأما خطؤه
 عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين
 المتفاوتين درجة عاوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص
 هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب باصله لا غيره ولا قائل بحرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق
 هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والا على
 فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصبا وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب
 من مات عن غير ولد الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه
 اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فينتفي المشرط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع
 فرجعت الى العمل بتم وأجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطيبة تكون طبقة استحقاق جعلية
 لا طبقية اثار نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب لخال لابن
 نخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ولحاصله ان الواقف حيث رتب وقفه
 بين النطفات بشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب فالاقرب منهم ولم يوجد
 في درجة المتوفى أحد ينتقل نصيبه الى الاقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلغى اشتراطه الاقرب وان فقدت
 الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين
 من أهل الافتاء بدمشق الشام واقول أيضا التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين

فألق نحو ما أقول السمعاء * واجمع حواشي الكلمات جمعا

واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من مات عن
 ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ في هذا الشرط
 عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكانه قال ان الواقف تختص بالطبقة العليا ثم بالتي
 تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده او عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فقد أدخل ولد المتوفى
 او أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخا عموم ترتيبه السابق باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثالث فان كان له اخوة فلامه السادس اذ المعنى والله تعالى اعلم فلامه
 الثالث الا ان يكون له اخوة وهذا انتفى ان يكون له اخوة كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت
 ففي مسئلتنا اذا مات ميت لاعتن ولد وليس في درجته أحد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق

ما قولوا ندعوهم الى الجزية لأمروهم صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه بقول فيبقى
 الجزية انتهى فتدل كمينتهى بالاسلام وفي الحسن عن عتبة بن عامر انه قال قلت يا رسول الله انما نرى يقوم فلاهم يضيفونا ولاهم يؤدون
 ما نريد منهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبو الأأن نأخذوا كرها فذوا كذا في المصاييع وهي عند عدم وقوع
 الصلح حين انفتح على شيء على اعقير في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكتر ضعفه بدوهم عررضي الله تعالى عنه وهو ما كان
 يك عشر درهما ووزن سبعة مثقال والمثقال معلوم لم يتعير باهلية ولا اسلام الى الا أن ونوضع على اليهود والاسامرة والنصارى والمجوس والوثني

عندنا اذا كان عجميا وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما ورجعهما الله تعالى ومن كل بالغ سواء كان متزواً أو غير متزوج ومشايخهم ومثلهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومن تدوسي وامراً أو عبداً ومكاتب وزمن وأعمى وفقير غير معتل وراغب لا يخالط وشمل العبد المديون وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفالج ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على (١٦٩) يدنا فيه في أصح الروايات بل يكاف أن

يؤديه بانفسه قائماً والقابض قاعد وفي رواية يأخذ بتلميذه وبمسهزه أو يقول أعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويلاً ففتتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل) في ذمي مات لآعن تركه هل تطالب ورثته بجزيته أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزيته من مالهم بالاجماع اما عندنا فسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين الآدمي ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث بيمينه انه لم يترك مالا والله أعلم (سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاها أم لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا من هي عليه فلا يطالب بها أب بابنه ولا ابن بآبيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المدون لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

(باب المرتدين) *

(سئل) في شقي لعن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم

فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كافي غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا وغيرها حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من اهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لاطلاق الاقرب بل لا قرب خاص فا عطاؤه للاقرب من غير درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافاً لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوقف كما قلنا ولا يختص به اهل الطبقة العليا فقط خلافاً لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخصاص فيما مر أن نفاً من أنه يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص أيضاً في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر الباطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي وأولادهم فنصيبه مردود الى ولد وولده ونسله وعقبه بطناً بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي ونسلهم وعقبهم ولم يترك ولداً ولا ولداً ولا نسلًا ولا عقباً كان نصيبه راجعاً الى البطن الذي فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن سخطها اه كلام الخصاص واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلًا كان نصيبه منهاراً راجعاً الى البطن الذي فوقه مات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يترك في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً الى اصل الغلة وجارٍ بما جراهوا ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيئاً الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلهم ابداً اه واختصره العلائق في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد او سكت عنه يكون راجعاً لاصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقياً اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو سكت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلاً وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيباً الى اهل الطبقة التي فوقه فمات من اهل الطبقة الثانية ترجع عقيباً فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآن وهو نص في مسائلنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر انصباهم كان هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد بثم أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى أولاد من مات من اهل العليا فيشاركون أعصامهم ومن في درجة أعصامهم وكذا الوفاة هو لاهل الاولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة فيشاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فعلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حياً يؤخذ نصيبه منها ويدفع

(٢٢ - (فتاوى حامديه) - اول) الخليل الذي انشئ عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بانه أوامه حليم فسادا يترتب عليه وهل اذا جاء ثابما من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حداً ولا توبة له أصلاً في البرزخية وغيرهما من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الاصل والمولود دينها قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكليم بكلمة الكفر ولذا نأتم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه ما لم يرجع عما قاله لان باتياناً اعلى العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب

الكفر والارتداد وهو القتل الاذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدوة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كما تتردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لانه حق تعاقبه حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم (١٧٠) المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعاييب بخلاف الارتداد لانه معنى

ينفرد به المرتد لاحق فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشراً قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطاطي لأعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شتم في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآتية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا

اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتاً سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرطاً انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فينتدق نذر فان كان ذلك الاحد موجوداً دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الاحياء ولا يقتضى الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حسين عدم من يخلفه في نصيبه اذا لوجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أبوه والواقف انما شرط دفع نصيب أبيهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيارتهم على أبيهم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزداد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوه في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهماً ما كنت تدفعها لأولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول وليس ذلك يلزم ما بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمجرد فهمه فقد أوجعنا لك ما يخالفه وان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدى به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذعن به فضله أهل الوفاق والخلاف وصار عدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر أولئك آباءى فتنى بمثلهم * اذا جعنا يا بحر الجاسع والحاصل أن الوقف اذا كان من تباين أو غير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف العلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتارة يقول ان في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك أنه جعل الاقرب قيداً في أهل الدرجة حيث فقدت الدرجة لغت الاقرب لانه اعتبر الاقرب في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلاً مما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضاً مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقاً بقرينة قطعه عما قبله بقوله يقدم وكأن الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى أن صلة أفعال التفضيل أعني لفظة الاقرب محذوفة بقدرها منهم والضمير فيها عائداً الى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك إشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصيب أى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرط لى لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقدم بها منهم أى من أهل الدرجة كما قلنا وقد رتبنا من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

أمر بقتل ابن خطي بهذا وكان متعلقاً بآثار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول وفي انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب فقتلته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجاعة الكافر بسبب بني وبسبب الشيخين أو احدهما وبالسحر والزندقة لى آخر ما فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم (سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط السوق مرتكباً عظيم الفسوق فاحكم هذا الشقي اللعين أقتلوا أم أجورين (أجاب) حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنف حيث

عليه وسلم أو واحدا من
الانبياء عليهم السلام فإنه
يقتل حدا ولا توبة له أصلا
سواء كان بعد القدرة عليه
والشهادة أو جاء تأثبا من
قبل نفسه كالمترد فإنه
حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لأحد
لأنه حق تعاقب به حق العبد
فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الأكميين وكحد
القذف لا يزول بالتوبة
بخلاف ما ذاب الله تعالى
ثم تاب لأنه حق الله تعالى
ولان النبي صلى الله عليه
وسلم بشر والبشر جنس
تلحقهم المعزة الامن أكرمه
الله تعالى والبارئ منزعه عن



جميع العايب بخلاف
الارتداد لانه معنى منفرد به

وفي درجته جماعة توفي غير هار جل أقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الأقرب اليه دون
أهل درجته ولم نر أحدا قال بذلك أصلا فتعين الغاء اعتبار الأقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب
المتوفي إلى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه
الجماعة المذكورون لانه مخالف للمنعول فان قلت قد أفتى الحبير الرملي في فتاواه بما تقدم من الجماعة
المذكورين وعمله بقوله لا لا نقطع الذي صرحوا بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لانه أقرب لغرضه على
الأصح اه فهذا يقتضي أن مانعته عن الخصاص وغيره خلاف الأصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت
لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف إلى الأقرب للواقف وإنما قالوا يصرف إلى الفقراء وما ذكره
هو مذهب الشافعية وكأنته سبق قلته في ذلك أو اشتبه عليه مذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه
الحيرية حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمتأخر
على السنة علمائنا ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء
وأما مذهب الشافعي فالمتأخر أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اه ولا يخفى عليك أن مسئلتنا هذه
ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الاسعاف
يكون نصيبه راجعا إلى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيء إلا بعد انقراضهم أي المستحقين لقول الواقف
على ولدي ونسلمهم أبدا اه والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الأول
وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولا يصح هذا الوقف
وتقسم الغلة على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال ولو
قال أرضي صدقة موقوفة على بني وله ابنا أو أكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة
فنصفها له والنصف للفقراء الخ فالثالث الأول منقطع الأول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الوسط
فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقضى الذرية أو الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم
ويؤثر إلى الفقراء وقد أخذت هذه المسئلة حقا من البيان فلنكشف عنان القلم فيها عن الجريبات (سئل)
فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأنسالهم وأعقابهم لذكر مثل حظ
الاثنيين على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب
الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء مادام أحدهم
العليا (الجواب) يعمل بما ذكر (سئل) في واقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على
زوجها فلان ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريته ونسله وعقبه على
الغريضة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنين وبنات ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم
ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولادهم فهل يعود نصيبها إلى شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث
رتب الوقف بشيء فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود إلى أولادها مادام شقيقها موجودا قال في الاسعاف
من باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال

المرد لا حق فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشر اقلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل أيضا حذوا وهذا مذهب أى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه والامام الأعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخياط لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف فى وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك فى عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثبوا أخذوا وقتلوا تقتبلا سنة الله الآية ورى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أخا نبيا فاضرر لوه وأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا امر يقتل أبي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطيل
بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم اسلول على شاتم الرسول ونظامه فيه وفي فتح القدر بما يقرب من هذا
ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في نصراني ذى تجرأ على الجناب الرفيع المجدى صلى الله عليه وسلم بالسب فإذا يلزمه شرعا خصوصا
إذا كان قصده غيظ المسلمين ومدحه (١٧٢) النصرانية ومذمة الاسلامية (أجاب) يبالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بأنه

يجوز الترقى في التعزير بالقتل إذا عظم موجهه وأى
شئ من موجبات التعزير
أعظم من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم وهذا الذى
تميل اليه نفس المؤمن
فينبغي لحكام المسلمين قتله
حتى لا يتجرأ أعداء الدين الى
احراق أئمة المسلمين بسب
نبيهم من الكفرة المتمردين
وعلى الله سبحانه وتعالى
اصلاح الاحوال ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم
الكبير المتعال والله أعلم
(سئل) عما نقله الزاهد
في حوايه بقوله خج قيل له
في الخروج الى دار الحرب
متجسرا فقال الكافر ودار
الحرب خير من دار الاسلام
والمسلمين فان اراد به ان
الرجعة أكثر لا يضره وان
اراد به ان دينهم خير كفر
قال ولكلامه هذا وجه
أحسن منه ان الكفار خير
من المسلمين في انعامات
والتجارات لقلة تحببتهم
وغرهم وقلة الظلم على
التجار وعدم أخذ ولائهم
أموالهم بغير غن أو بمن
يخس وهو الظاهر لا يكفر
أه لم كانوا خيرا من المسلمين

على ولدى ثم على ولد ولدى ثم وثم أو قال بطنا بعد بطن يسد أجماد أبه الواقف ولا يكون البطن الاسفل
شئ مابق من البطن الاعلى أحد اه ومثله في الحانية من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في
الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة الخبر الرملى عن مثل هذا بقوله لاشئ لا ولاد أولاد الواقف
مادام أحد من أولاد الواقف ذكر كرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بشئ مؤ كداله بقوله الطبقة العليا
تجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في فتاوى الحانوتى في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا
من مضمونه ما لفظه أن الوقف المذ كور تجري أجوره ومنافعه على السادة الاشرف بنى أبي الجن
الحسينى وعلى أولادهم وذريتهم من أولاد الظهور ودون أولاد البطون والآن مات شخص من ذرية
الواقف عن غير ولد له أخت شقيقة وبقية مستحق منافع الوقف المذ كور من الذرية المذ كورة فهل
حصة الميت المذ كور تعود على أخته المذ كورة أو عليها وعلى بقية الذرية المذ كورة من يومئذ من أهل
الوقف حيث أطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أفتونا
(الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذ كور بين جميع مستحقى الوقف من أولاد الظهور
بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد وأخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله أعلم كته
الفقير يحيى البهنسى الحنفى عفى عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو الجواب كته أجد بن يونس الفينشاوى
الشافعى الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب كته الفقير أجد بن على
الوفائى الحنبلى عفى عنه فى واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
أولاد أولاده ونسله وعقبه لذ كرم مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تقطع فهل كل من له استحقاق
ودخول فى الوقف يستحق فى غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم
بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين الرملى (سئل) فيما اذا
شرط واقف وقف أهلى أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عاد نصيبه من ريع الوقف الى من هو فى
درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم فى ذلك الاقرب فالقرب الى المتوفى ثم مات الا شخص من
الموقوف عليهم عن غير ولد وترك أمه لا من عمه العصبه الذى هو من جله الموقوف عليهم ثم وضعت
الحامل بنتا بعد شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الغلة وليس فى درجة الشخص أقرب اليه من
أخته المزبورة التى كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لأخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث
كان الحال ما ذكر (سئل) فى وقف آخر مشروط فيه كذا كرقبله فمات من الموقوف عليهم امرأة
وليس فى درجتها وذوى طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناولين لحبهم بأصولهم
والكل فى القرب اليها سواء فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد بن عم أمها والبعض أولاد بنت عم
أمها والبعض بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتناولين من أهل طبقة أعلى من طبقته يزعم أن
نصيبها من ريع الوقف ينتقل اليه دون أهل طبقته المذ كورين فلن ينتقل نصيبها من ريع الوقف
(الجواب) ينتقل من هو فى درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا فى القرب سواء عمل بشرط

فى المعاملات الخ مع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلى (أجاب) الظاهر الواقف
ان السبب فى ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده فوجد أثره المقرن بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه آمن من فواتهم
واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغيرهم من أضله الله تعالى عن سواء الطار بقى والله أعلم (سئل) فى رجل سئل شئ فقال لو جاء فى النبى
صلى الله عليه وسلم ما فعات أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال فى جامع الفصولين راى حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو
يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم آثر بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملى معاللا بأنه يدل على التعظيم وبانه منتف بلو

وبأنه لو قدر بحسب شؤسها فاعلمه وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضاها ولم تقبل كتابي قضية برئها سمعت فتعالى زوجها وأبو ولدك فقالت
أنا أمرني قال لا ولكن أشطع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر أنها اجامعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى
العلم وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى امرأته وأبغضته حلت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا
تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه (١٧٣) بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على

المرتد وهل إذا تاب تقبل
قوبته أم لا (أجاب) نعم يكون
بذلك مرتدا فيترتب عليه
أحكام أهل الردة من وحبوب
قتله فقد صرح علماء أئمتنا في
غالب كتبهم بأن من سب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو واحدا من الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام أو
استخف بهم فإنه يقتل حدا
ولا قوبة له أصلا سواء كان
بعد القدرة عليه والشهادة
أو جاء تائباً من قبل نفسه
لأنه حق تعلق به حق العبد
فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الأكرمين ووقع في
عبارة البرازية ولوعاب نيبا
كفر وقد ذكر المفسرون
في قوله تعالى واذ تقول
للذي أنعم الله عليه وأنعت
عليه أمسك عليك زوجك
الآية ما يكذب الزاعم
المذكور من ذلك قول
القرطبي بعد كلام طويل
قدمه وروى عن علي بن
الحسن أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان قد أوحى
الله تعالى اليه أن يضاعف
زينب وأنت تستزوجها
وتزوج الله ياها فماتت سكي

الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه منجزاً على ابنه محمد
ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم على أن من
مات منهم عن ولد فنصيبه لولده إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفنا على من يوجد
من أولاد الواقف وأنسابهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية محمد
والموجود الآن من ذرية الواقف ولداً ابنة هما أحمد وأبو الصفاء وبنات بنت ابن الواقف هما درویش
وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفاء دون درویش وسليمان (الجواب)
ينتقل لأحمد وأبي الصفاء دون درویش وسليمان عملاً بقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد
محمد الوقف فيهم مرتباً فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول)
لغائل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموجودين من ابني ابنه وابنتي بنت ابنه المذكورين عملاً
بقول الواقف عاد وقفنا على من يوجد الخ فإن لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد الدخول في
الوقف لأن المرتب لا بد له من مرتب عليه والأربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد
فيعد الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف
أنما يكون بعد المعطوف عليه فيدخل الأربعة المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم وثم فيتحقق
الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى الحاصل من العطف بـ ثم وهو تقديم كل
طبقة علياً على التي تلها فإنه حكم العطف بـ ثم فقول الواقف والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم
ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرملي الكبير الشافعي سؤالاً حاصله فيمن وقف على أولاد الظهور مرتباً بـ ثم
وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم وثم على الشرط والترتيب فمات أولاد الظهور ووجد
من أولاد البنات جماعة مختلفو الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد
لما أجاب به المؤلف فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن
غير ولد ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة برمتصلة فمات
الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب من
ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيهما من أولاد فدخل أولادهما في النسل
ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا
ذكوراً كانوا أو إناثاً اه والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى بيان زائد فلا بأس بزيادة على عادتنا
في هذا الكتاب من الاتحاف بفرائد الفوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين مبنين على مسئلتين
قد طال فيهما الجدال وكثر القيل والقال * أما المسئلة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف في الوقف المرتب
انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع في هذا
السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولداً إلى ولده أم لا وقع نظيره في الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شيء

زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانما لا تطيعوا علمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية
اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم ير أنه يأمره بالطلاق لم أعلم أنه سيتزوجها
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولا وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على
هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بأن قال أمسك عليك زوجك مع علمه أنه يطلق وأعلمه أن الله تعالى أحق بالخشية
في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراغبين

كذلك هري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم هو ذي ثياب
امرأة زبدور بيا طاق بعض الجبان يعني الفسقة عشق وهذا إنما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستحلف
بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى
ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له (١٧٤) أي ما كان عليه من اثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في

الذين خلوا من قبل من
الانبياء وبتلاته لهم عليهم
السلام كداود وسليمان
وهذا مما ليس فيه نقص
للميل الطبيعي الذي لا يكاد
يسلم الا دمي منه معصوما
كان أو غير معصوم فلما نظر
النبي صلى الله عليه وسلم الى
امرأة زبدور يتغناها بقلبه ان
طلقها زيد تزوجها والمباح
لا يستحي منه والله تعالى
أخبرانه ما كان عليه فيه
من حرج ولا جناح لاسيما في
الامور الجذرة لشرعية
فما كان جوابا للمنافقين وقد
طلتها زيد وخطبها النبي
صلى الله عليه وسلم فقال لها
ان الله تعالى أبدلك خيرا
منى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففرحت وقالت الامر
بته ورسوله مرحبا برسول
الله صلى الله عليه وسلم اه
باختصار فخطبته صلى الله
عليه وسلم وتزوجها اياها
بعد ذلك يكذب القائل كان
اذا انظر الى امرأة وأعجبته
حملته بمحرد نظاره ويدخل
بها فزاع القائل بتكلمه
بين العوام تنقيصا لمقام
الرسول عليه أفضل الصلاة

لاولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بشم مؤ كد الله
بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا يتأنيبه قوله على أن من مان منهم عن غير ولد الخ كما
لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغرة جواني كذلك هذا وقد أفتى
برهان الدين الطرابلسي الخنفي في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من بقى من اولاد الواقف قال
لفهوم الميت المسكوت عن تميمه بمعلوميته أو لفظة الكاتب عنه ولضرورة انحصار علة الوقف في ذرية
الواقف ما بقى منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن
استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه أن الاستحقاق عند الاولاد
لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لا ولاده والاصل عدم العطفة وضرورة انحصار علة الوقف
في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت
شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في واقعيتين وانه لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده
مع ما ذكر قال وان أفتى به أي يرجوع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى
بمفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه
أن يكون لا ولاده بل يرجع استحقاق الميت لاختيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه
أقرب الناس الى الواقف اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى
به الشيخ ولي الدين العراقي والله أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية بقوله لا يخفى عليك ما في ذلك أما أولاد فقوله
ان المفاهيم غير معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كيف وقد صرحوا بان
مفاهيم الكتب حجة وهو نفسه قد صرح بذلك أيضا في موضع آخر وقولهم شرط الواقف كنص الشارع
لا يخرج عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والالزام أنه لو قال وقفت على اولادي الذكور مثلا أن
يلغى مفهوم تبيسده بالذكور ويحكم بمشاركة الاناث معهم لدخولهن في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى
تقييده انتقال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ثانيا فقوله اذ
مفهومه الخ نقول هو كذلك لكن قد صرحوا بان غرض الواقف يصلح مخصصا وهذا ما شرط انتقال نصيب
المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولده الى ولده لانه الموافق لا غرض
الواقفين ولذا ترى عامتهم يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا بعيدا لان الجدل على أقرب
الم احتملات أولى فعلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب
أحمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثل أفتى الترتاشي صاحب التنوير وقد رأيت تأليفامستقلا في هذه
المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مان عن غير
ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح الروياني في بحره ووالده وأقرههما الاذري وأفتى به
الامام السبكي والولي أبو زرعة والبلقيني وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا وأطال في ذلك وأطاب
فراجع فاتفق هؤلاء الاثمة مؤيد لما أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب

والسدم بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم الرجل
(سئل) في رجل ذبح لا تحرق فتوى شريعة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومرضها واستهزأ بها فاذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من
علمائنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقضاء الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقضاء الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى
لوعرض عليه خصمه فتوى الاثمة فردّها وقال جه بازائه فتوى أو رده قيل كفر لردّه حكم الشرع وعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو
قال ليس كما أفتى أو قال لا يعمل به هذا يعززاذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع النصولين والتردد إنما هو عند عدم ارادة الاستهزاء بالشرع وأما

لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين يكفر بأجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويلا ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل أعادنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في متول على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسلك جماعة من الفلاحين ويختمهم ظلمنا بغير طريق شرعي فوكلوا جماعة من عشرتهم لياؤا الحاكم العرفي المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليحضرهم مع (١٧٥) غرضهم لمجلس الشرع الشريف فحضرنا واستأثروا فأرسل الحاكم

المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لاذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبينية المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به قائلا له بالتركية بيانه سويله فصل له بذلك اذاء وهو في مجلسه ومحل حكمته المولى فيها من قبل السلطان فماذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع أفعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذا الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد بأجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسطرة في المتن والشروح والفتاوى المستغنية عن

الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الخبير الرملي وهي اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين على أن مات منهم ولم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما فمات أحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولولا ذلك لكان الوقف لم يجعل ذلك لولد الميت اهـ ملخصاً فلم يعتبر مفهوم قول الوقف من مات منهم ولم يترك ولداً الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المستثنين بأن الاولاد في مسئلة الخصاص ليسوا من أهل الوقف أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاشرط الوقف وادخال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلة فان الاولاد فيها من أهل الوقف بنص الوقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذورين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخير لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقاً هذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزمت على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغثت عن ذلك بما أحرره هنا فقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما أطال في النقول ما حاصله ان في دخول أولاد البنات في لفظ الاولاد والاولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي الخبر يدل الكرماني وكذا لفظ الأصول والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال ونظامت ذلك في بيتين وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا

فلا دخول لأولاد البنات فقل * فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولاد أولادى وأولاد أولادى ان أولاد البنات يدخلون حيث ندم غير أن يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب بذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى آباءهم دون أمهاتهم اهـ ملخصاً ذكر العلامة البيري في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة ان الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي وقال وهو الذي يفتى به وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن السحنة فهو بحث منهما ولا يعول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة المذهب بل ولا يسوغ لاحد الانحياز لان المقرر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسئلة فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر ون على عدم الدخول وما قاله الخصاص مخالف لظاهر الرواية الا أن عند انقراض أولاد الاولاد

الشرح والتبيين من وجه الاهانة بالحس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى أن من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عز رفن باب أولى ما وجب وحشة ويعقب أذية من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بذوى المناصب المتفوقة من الحضرة الخاقانية فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقتيات عليهم والاستهانة بهم اذهي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضر فبمع ذمهم والاحكام موضع الاكرام

ويحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بين الله فحاله من مكرم والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائهم العرب والفلاحين ماذا يترب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة الشرع أو استخفافا فلا ريب (١٧٦) في كفرهم باجتماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين ون لم يكن واحد

منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال تلحقه حكم الشرع كذا فقال خصمه من برسم كاري كنتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الاغاط أنا عمل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بغيره من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتعزيرهم واهلهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والقلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم ورمات طرقتوا الى هدم الشريعة بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت الصحابة دونه بسببها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شدصلبه وقام فالتعين على حكم المسلمين والاسلام وسائر ولاالات نام نذرك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشأن الصعب المذهل

يفسقي بدخول أولاد البنات كفي خزاة الاكل ووقف هلال اه لمخالصا لکن في الخانية ما لمخصه لوقال على ولدي فالغلة لولاد الصلب ذ كرا وأنتي لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذ كرا الخصاص عن محمدانه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم بخلاف ولاد الابن وذ كرا في السير ما وافق ظاهر الرواية فيما لو قال اهل الحرب آمنوا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيته ولا يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم وقال على الرازي اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو قال على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد الولد كذا يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذ كرا في السير اذا قال اهل الحرب آمنوا على أولادى وأولادنا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسي لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمدان ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اه ما في الخانية لمخصا ومثله في الاسعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة انه اذا أتى بالبطن الثاني كقوله على أولادى وأولادى لأخلاف في دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولادى وأولاد فلان دخل أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذ كرا طرسوسي عن كثير من كتب المذهب التصريح بان ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة ابن اشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولادى وأولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السغدي والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذ كرا الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن الشحنة وأقره عليه الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رساله ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال فيها في المسئلة اختلاف تصحيح وترجى القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أجد الشلبي مانصه ورد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد أو أولاد الاولاد ونسبهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك لقاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فخرج الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كنص عليه في أدفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الافتاء

والتبطله برء مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه مما لم ينزل الله به من سلطان ومن أبي وتمادي منهم في الضلال بما يجب أن يعامل بالقتل والقتل ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قومتم سمااء الشريعة وارفع عداها ونبث قوائها يا مسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل سكن داره ثلثها والثلث الاخر لا تحرق له ان شر يك طلب قسمة الدار اما أن تستاجر حصته منه أو تنهايه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الخا كم ارض بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب به مفتي بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانها ومراجعة زوجته

وكتب غايته بذلك فهل يثبت بذلك كفره أم لا (أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك مما لا أعلم انك انت علام الغيوب أعلم أن علماء ناصرخوافي كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروه الاسلام يعاوه والكفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بحدود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر للشيخ زين بن نجيم وروى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من (١٧٧) الايمان الا بحدود ما أدخله فيه ثم ما يتقن

انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها الا اسلام الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعاوه فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا الا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة اسلام المكروه (أقول) قدمت هذه لتصريحنا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد سد كرفي بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقامة فليتأمل اه وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا جعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عبدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضهير ولم يعتقد الضهير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقتضى أن يعامل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للظن بالمسلم زاد في

بما اختاره مع التنصيص على اختيارى والله الموفق اه والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجمع كأولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على البطن الاول كالمثلث أو ذكر البطن الثانى مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد على الواقف كأولادى وأولاد أولادى أو العائد على الاولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكر وعلى ما قاله على الرازي أن ذكر البطن الثانى باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولدى وولد ولدى لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاد أولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثانى مطلقا وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تليذ الامام محمد وصححه في الحاشية مستدلا بما في السير وقد قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنيفا فانه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان فدخول الاحتياط بخلاف الوقف لا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسى من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا أيضا في أولادى أعنى البطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وانى لا يحب من القول بعدم الدخول فان الولد أصله من الولادة ويتصف بها كل من الاب والام ولذلك سميوا بالدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولا يسه كذلك يكون ولد الام به بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من ولده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولد ابنه لكونه ينسب اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف ولد بنته لانتفاء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه للذكر والاثاث من أولاد الصلب وأولاد الابن دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل او امرأة يسمى ولده حقيقة ذكرا كان او أنثى فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك فيدخل في قوله اولاد اولادى كل من أولاد الابناء وأولاد البنات حقيقة اذ لا شك ان البنت من أولاده وولدها ولد له حقيقة وكون ولدها ينسب لبيه لاهوالا لا يبايخ جرحه عن كونه يسمى ولدا لها والازم أن لا يدخل في الوقف على أولادها فعلم ان الوجه الوجه دخوله في خلاف كإذهب اليه هلال والخصاص اللذان عليهما المعول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشي عليه شمس الأئمة السرخسى الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوس في البر وناهيك به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعملهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا انه لارواية في الدخول أصلا فينبغي ان يبقى بالدخول لما في الاشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف الزمان معتبر

(٢٣ -) (فتاوى حامديه) - اول (البزازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التاتر خاتمة لا يكفر لاحتسار لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعى نهاية في الجنائية ومع الاحتمال لانهاية اه قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لاعبا ككفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيان في فتاواه ومن تكلم بها خطأ أو مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عمدا عالما ككفر بها عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر فيه اختلاف والذي تحررنا لا يفتى بتكفير مسلم أمكن حل كلامه على محل حسن أو كان في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا كثيرا لفاظ التكفير المذكورة لا يفتى بالتكفير بها ولقد

أزمت نفسي أن لا أفنى بشئ منها اه والله أعلم (سئل) في نحو عرب السعادة وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يطلقون نساءهم فيترجح الرجل منهم زوجه الا حرم المدخولة بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك وإذا توفي أحدهم عن عشرين بنتا مثلاله ابن عمه ونحو ذلك من العصبه وان بعد لم يورثوا البنات مطلقا مع بل يعتدون بانفسهن ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط (١٧٨) ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور

إذا قيل لأحدهم أن ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد في الأرض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون الحر وقول بائعه هذا فلا حي أبيع لمن شئت كيف شئت وأتصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبايحهم الواحد منهم إذا جاءته زوجه الغير مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينها أدنى قرابة يذبح شاة ويطعمها لأهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعد هاز وجته معتقدا حل ذلك في حكم الله تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعا من غيرهم لهم عن ذلك صارا وأمرهم لهم بالاستسلام والاعتقاد لأحكام الله تعالى فلا يزدادون إلا مخالفة وخروجا عن أمرهم (أجاب) قد سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخ الزاهد

في تغير بعض الأحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الإمام له أن هذا الاختلاف عصر وزمان لأدليل وبرهان وتظيره لو حلف لا يتعدى فالغداة في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا سالفه لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها أنه ليس المفقى ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك كالعرف أي فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كما توفوا ولو وضع اللغة كما قررنا وظاهر الرواية كما قلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك أنهم لو أرادوا الخواج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا حرم أن قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جرح الرواية الدخول ووافقه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولم يقصر العلامة الطرسوسي والعلامة البكري نظرها على مجرد الرواية فالأما قالا ولو لحظنا ما قلناه لما خالفناه لأن ما استند اليه من النقول مبنى على ما إذا لم يتعارف خلافه لما قلنا وبما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام في ما بين النام ينصرف إلى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لا نالو حلفنا كلامه على اللغة ونال الفناء عرفه لكأن الزمانه بما لم يقصده كالأوصى لصهره مثالا وفي عرفه أن الصهر اسم لزواج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف الغويين والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلو حلفنا الصهر عليه لزم دفع المال إلى غير من أراد به الموصى ومثله الوقف وفي الخانية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لأن النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف الخ فانتظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعلم أن ما قالوا أنه ظاهر الرواية المغني به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظني أن هذا هو الحق ولا نزاع لأحده بل يقبله ويرضيه كل فقيه نبيه فاعتنم هذا التحري الذي لا تسكده في غير هذا الكتاب وأنه اعلم بالصواب وحيث اتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو انفع الوسائل من درر انقلاذ وفراد القوائد واتينا منها بأهماتها وحررنا منها أجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوى الدراية والحمد لله رب العالمين

*(الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع

الوقف وبيع انقاضه واشجاره وقسمته وغصبه وإجارته واجزته ومساقاة

اشجاره وعمارة وسكاه وأرباب الشعائر وغير ذلك)*

(سئل) فيما إذا كان لز يد وظيفة في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعين بموجب مستندات بيده بطريق التلق عن أبيه ووجه المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة لا معارضة ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللا بأن براءة أبيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربع عثمائة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف يد مسجد أو وقف له وقتا وشرط ما فضل من مصالحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور إلى

عمارة

الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما أحصله المرقوم

في فتاواه من استحل حكمه علم أمره وحرمة في دينه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا أمرا أحل قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم ثم نفروا في حال نسائهم أن كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن فيعلن الأحكام وأن لم يكن كذلك حل سيهتهن ويجهن كالحرييات اه وحيث قطعوا الطريق وقتلوا الأنفس وأخذوا الأموال فإثمهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز وقال عز من قائل إنما الجاهلون الذين يجادلون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من

الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلو النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل) في طائفة الدرر والقائلين بالوهية الحاكما لله العبدى وبالتناسخ وعدم نبوة بيننا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا (١٧٩) لما اشهر عنهم من اخفاء الكفر وانظار الاسلام واذا أعاد المسلمون

وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فما حكمها (أجاب) صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالزنديق لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض الناس عليه أو يسره الى من أمن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطنا كفره الذي هو عدم الدين بدين ويظهر دينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي ولا فلو فرضناه مظهرا لذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته ~~كسائر الكفار~~ المظهرين كفرهم اذا أظهر والتوبة اه وفي

عمارة زادت على ربعة في سنة وريد المتولى اخذ الزائد من بقية وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الاول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الوقف لا يجوز له صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كما في البرازية وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف (سئل) في رجل باع حصه معلومة من دار معلومة من زيد بثمن معلوم قبضه ثم ادعى ان المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع (أقول) أفنى بذلك الخير الرملي وفي المسئلة اختلاف تصحيح وتفصيل مبين في الخبرية وغيرها وفي الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكان لا تأخذ به تثار خانية وبه أي بالقول تأخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزانية وصححه في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقف اه ما كتبه أي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخبرية أيضا أجب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيعة اختلصوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بان الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اه وقوله وجبت الاجرة أي وجبت أجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكاها بتأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعتد للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماء عياية من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم أن قبول البيعة مقيد بما اذا كان الشاهدان لم يؤخرا شهادتهما بعد العلم بالمبيع فلو أخراها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالتأخير كما أفنى به المؤلف في كتاب الشهادات أنهما في الاشياء وغيرهما من أن شاهدا الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته (سئل) فيمن اشترى دارا من زيد بثمن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذريته وقفا صححنا بما وجب كتاب وقفه الثابت المضمون وريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع فطار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالثمن في التركة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى المتدعي على بائعه أن الارض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاقل أصح كما في الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد أفنى بذلك العلامة الخير الرملي فتوى مفصلة قرا جمعها في باب الوقف من فتاواه (أقول) حاصل ما في الخبرية قبل آخر الوقف بخوكراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري

الخانية قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخانية بلدة يدعي أهلها الاسلام بصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين لعبودية والرق للمكهم يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان آقروا بالاسلام ثم عبدوا الاوثان كانوا مرتدين فجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار ولا يجوز من أهل الردة وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم اه والله أعلم * (كتاب اللقطة) * (سئل) في رجل التقط

بهممة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهاد ولا بينة فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجبا عا حث ادعى انه غاصب قالو صدقه في الالتقاط وادعى انه لنفسه لاله اختلاف أختنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول اللقطة ارجح الى البحر تحت المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين بغرا ذن مالكيهما ونحبا هما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردّهما الى مالكيهما ولم يعرف (١٨٠) عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما متغلبا لا قدرة للمالكين على

خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردّهما على مالكيهما فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا كذبه المالك في ذلك وادعى تعذيبه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله التقطتهما لا ردّهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزارعي القرية بدابا لات من عنده هل عليها أم لا (أجاب) لا عليها بذلك وانما عليها بملك السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدابا لات من عنده لزمه أجره مثلها بيت المال حل كونها خلسة من الالات التي له تجل اليتيم اذا

تسمع على البائع ان كان هو المتولى والافعل المتولى وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اه وظاهره ان الذي يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيد ما في الخبرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التجنيس والنسفية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض حامله لغراس فباعها مع الغراس من عمرو بثمن معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الا ان أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا يملك المشتري هذه الخصومة (أقول) أي لان البائع ليس هو المتولى وانما له خاصة المتولى فاذا أثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا آنفا وبه ظهر انه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولا اقيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظارا للوقف (سئل) في متولى وقف بردفع أرض الوقف لزيد لغراس فيها ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذن له أن يغرس فيها أغراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو وفيها على المنوال المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسئلة في الخانية والخبرية من الوقف وهي شهيرة (سئل) في امرأه ووفقت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم ووفقت دارها على نفسها ثم على جهة تزلزلا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الاطلاق للاستغلال وللناظر ايجارها باجر المثل من شاء (الجواب) نعم (أقول) وسيأتى في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (سئل) فيما اذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى ما كتم شرعى بان لها نسخة قافي الوقف تدركه كذا بمقتضى انهم اخذوا بنية محمد بن شهاب بن أجد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين انها ليست ابنة محمد هذا وان اسم أبيها يوسف بن محمد الحار يرى المحلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وسمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وبنت في وجهها بالبينة العادلة أنهم اخذوا بنية يوسف المزبور وانها حوّلت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها واعترفت انها حوّلت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعى فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات وحوانيت يورجها لناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة و يطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم منصرف به يتناوله من ناظر الوقف أيل اليه ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى الناظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وثبوت نسبة للواقف فهل اذا أثبت المستحق ما ذكر بوجهه الشرعى يؤمر بدفع استحقاقه

استعمل بغير اجارة على المفتى وانه أعلم * (كتاب المفقود) * (سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد المزبور الناظر ولم يمكن المتقبل من الاستغلال فلزم ان يرجع على الناظر والمناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضى في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو ادّعى المقضى عليه دين وماله عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض لردّها استحقاقا بشئ ولا يجوز له قاضي أن يوفى به شيء من دينه لان بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

ما تبعت عن ابن مقفود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فحضر المقفود بعد موته البائع فما الحكم (أجاب)
للمقفود رد البيع وأخذ العقار ورجع المشتري على بائعه بالثمن وإن تعذر تأخير مطالبته إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مقفود ثبت
موته بموت أقرانه لدى حكم شرعي ثبتوا شرعيًا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قيمًا عنه لسماع الدعاوى الشرعية وادعت
عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صدقها بذمتها وأثبتته بوجه القيم المزبور الثبوت الشرعي (١٨١) والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في

دار فهل للقيم بيع الحصة
المزبورة لوقافه ومؤخر صدق
الزوجة أم لا (أجاب) نعم له
بيع الحصة المذكورة لوقافه
صدق الزوجة لأنه دين
بذمة الميت ففي العمادية
وكثير من الكتب والعبارة
لها وإذا كان للميت تركه
حين توفي وورثته في بلد آخر
وادعى إنسان عليه مالا
والوارث غائب غيبة منقطعة
جعل له القاضي وصيًّا لأن
الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت
وفي المنتقى كان على الميت
دين فيبيع العسكار جائز
كأن نقول عند أبي حنيفة
والنقول في ذلك متواترة في
الكتب المتكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشركة) *
(سئل) في دار مشتركة
بالأرب بنى أحد الشركاء
فيها بناء فحكمه شرعاً
(أجاب) صرح علماؤنا بأنه
إذا بنى بغير إذن الشركاء
وطلبت القسمة يقسم فإذا
وقع بناءه في نصيبه فيها ولا
هدم وهذا إذا بنى بالحجار
وآلات هي له وإن بنى بنقض
مشارك من الدار وكان
يحب لو هدم لقيمة لما وضعه

المزبور (الجواب) نعم (أقول) وأفتى بمثله الشيخ اسمعيل وذكري في جواب سؤال آخر التصرف القديم
ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوا الناحية جهل الحال يعمل بتصرف الناظر
السابقين ويؤمر الناظر بإعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن
سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والد له جده متصرفون في أربعة قرار بط لا يثبت به المدعي
إذا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقبة
الطريق على آخر وروى أنه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علمائنا ومما امتلأت به
بطون الفتاوى أن الشاهد إذا فسر للقاضي أنه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا
يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فتدبر كيف تصرفهم بولاية أو
وكالة أو غضب أو نحو ذلك اه ما في الخيرية ويؤيده ما في الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من
التراخانية وإذا وقف على قرابته وجاعر جل يدعى أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان
يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان كان
يدفع إليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليتأمل في ذلك فان سداب التصرف
القديم يؤدي إلى فتح باب خلل عظيم (سئل) فيما إذا غلب المستأجر طائفة من معالم الوقف يبيده العادية
وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غلبه إلى ما كان عليه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من
الاجارة وستأتي إن شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدمت بعض الكلام عليها في الباب الأول عن
فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجعهم قال المؤلف رجل استأجر حانوتاً وقفاً على
الفقراء فإذا أنشأ بئني عليه غرفة من ماله و ينتفع بها قالوا إن كان المستأجر لا يزيد في أجرة الحانوت على مقدار
ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء إلا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وإن كان هذا
الحانوت معطلاً في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وإن كان لا يزيد
هو في الاجرة خانية من الاجارة في اجارة الوقف (سئل) فيما إذا أجرة متولى الوقف عقار الوقف من آخر
باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة (الجواب)
لا يؤجر الوقف إلا بالمثل فاجارته بغبن فاحش غير جائزة قال الحانوتي في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف
بدون أجر المثل إذا نابه نائبة أو كان ديناً أما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وإن شرط الواقف ذلك لمافي من
تعريض نزول أجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف إذا كان على شخص وحده وكان مستحقاً
لربيعه بائناً فانه وكان ناظر ليس له أن يؤجره بدون أجر المثل اه (أقول) وسيأتي في الباب الثالث نقل
المسئلة مع بيان مالو ادعى الناظر في أثناء المدة أن الاجرة دون أجر المثل وقت الاستحجار (سئل) في مستأجر
حانوت جارية في وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم باجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء
المدة زيادة معتبرة مقبولة عند السك وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم
(سئل) في مصبنة وقف جارية في تواجز يدوعمر وبدون أجرة المثل بغبن فاحش ولهما عليها مصادم معلوم

من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناه من النقص المشترك من ماله فماله ماله ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما
تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباين فيه بيمينه والبنية على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفعة على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) إن بنى بانقاضها فالبناء
مشترك ولا رجوع للباين بما لا قيمة له إذا هدم فتمتنع هدمه وإذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى
بغير انقاضها بماله قيمة وطلبها القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباين فيها ولا يهدم بناءه وأخذ أثمانه

التي بناها لانها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضا فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارته واصلاح حيطانها ووسمتها وهم ممتنعون هل يجبرون على العسمارة أم لا (أجاب) لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماءنا راجعهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاعا وقف (١٨٢) على جهة بر والباقى ملك آخرين استمرت بل آلت الى السقوط وتابى الملاك عملوها

مانز يد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة وضعوها ايديهم مع عروى المصينة وانفعوا بها مادة فاحترق بعضها
 ثم باعوا بعض انقضاءها وعروا بالباقي وبانقضاء جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل
 ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعى ويريد المتولى محاسبتهم بقيمة ما باعوه من النقص من مرصدهم
 السابق وتلك ما بنوه بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث اضر قلعها بالوقف
 ومقاصصهم بنمات أحر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من
 الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في أرض معلومة تجارية في أوقاف بر وفى مشقة مسكة
 زيد وتواجره من أربابها بالوجه الشرعى فغرس زيدا فيها غراسا معلوما فى مدة تواجره بغير اذن من المتكلمين
 عليها والغرس لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) يجوز
 لزيد المستأجر الغرس فى الاراضى المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر
 عنه بمسكة المسكة (سئل) فى دار جارية فى وقف مسجد سكنتها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع
 لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها بنمات أجرة
 المثل فى المدة المزبورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى دار
 موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل
 ساكن فى مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكناهم فى المستقبل حال
 كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فى دار نصفها فى ملك جماعة وأمر أثنين ونصفها
 الآخر فى وقف عليهم من جدهم للاستغلال فسكن الجماعة فى كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون اذن
 المرأتين ولا وجه شرعى ولا أجرة وتريد المرأتان مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المزبورة
 بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهما ذلك (الجواب) نعم قال فى الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوف للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الآخر ومثله
 فى البزاية وصور المسائل وصرة الفتاوى (سئل) فيما اذا كان له نقد راسخا فى معلوم فى وقف أهلى
 مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة ولها المدة المزبورة زوج ساكن معها فى الدار مدة بلا اجارة من
 الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعى وقد دفعت الناطرة له نقد راسخا فها من الوقف فى المدة المزبورة وتريد
 الناطرة مطالبة زوج هند بأجرة مثل الدار فى المدة وبيعها من الغير بأجرة المثل فهل لهما ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا حرق زيدا أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها وعروا بلا اذن الناظر ولا وجه
 شرعى ونبت الزرع ولم يدرك وقطعه لا يضر بالأرض فهل يؤمر بعمره بقلعه (الجواب) نعم غصب أرضا
 وزرعها ونبت فلها ملك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فلها ملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع
 فهو لا غاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها فقلعها فزرعها بغير اذن ناظرها لا يضر المالك
 اذ فصل ما يفعله القاضى من فصولين ٣٣ فى أنواع الضمانات وكذا الحكم فى غصب أرض الوقف يؤمر
 بقلعه وفى فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها ما أخذ منه لا يفرق على أهل الوقف بل

والموتوى يريد هاء بطلهم
بمساواته فى تعميرها
ولمست قابلة للقسمه ولا
يتوصل الموتى الى تحصيل
مقصود الواقف مادامت
كذلك فهل تجبر المالك على
مساواة الموتى فى العمارة
أو يعمر من ماله ويرجع
على المالك بما يخصهم
(أجاب) صرح علماؤنا بان
المشترك اذا تهدم فأبى
أحد الشريكين أو أحد
الشركاء العمارة ان احتمل
القسمه لاجبر ويقسم والا
بنى الشريك ثم يؤجره
ليرجع قال فى الاشباه
والنظائر فى كتاب القسمه
المشترك اذا تهدم فأبى
أحدهما العمارة فان احتمل
القسمه لاجبر وقسم والا
بنى ثم أجره ليرجع وصرح
علماؤنا أيضا بان الوقف اذا
احتجج الى تعميره جازت
الاستدانة عليه باذن
القاضى حيث لم تيسر اجاره
عينه ولو بشراعتاع باكثر
من قيمته ويبيعه ويصرفه
على العمارة كما حرمه ابن
وهبان وذلك كله للمبادرة
الى منفعه الوقف والاهتمام
به ف نظر الى هذا الامر الذى

أوجبت مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي بمتنع يكف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وإن تصرف
 شيء أمره بجارته واستيعب حصص الشريك ثم بعد الاستيعاب يرجع إلى نصفه بالتصرف والحال هذه ويقتضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي
 الخلاصة في الأصل الثاني في الحديث وعمارته لو كانت الدارين صغيرين لكل واحد منهما وصى أنه دمت وأبى أحدهما العماره فالوصى برفع
 الأمر إلى القاضي حتى يحبس العماره طاحونه أو جام مشرك أنه دمت وأبى الشريك العماره بحجر هذا إذا بقي شيء أما إذا أنه دمت الكل وصار
 حراً فأن كان الشريك معسراً يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخاتمة جام بين رجلين غاب قدره أو حوضه أو شيء

منه واحتاج الى المرتبة فاراد أحدهما المرتبة وامتنع الآخر اختلطوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ورمها بالاجرة أو اذن لأحدهما في
الاجارة والمرتبة من الاجرة قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الجهر على الجهر والفتوى على قولهما في الجهر وقال بعضهم القاضي
بأذن غيره أي الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرناه
في الجواب وما ألتحقنا هذا الا ليطهر ان الفتوى عليه أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) (١٨٣) في رجل باع آخر حصة قرار بط معلومة

في فرس بثمن معلوم ثم باع
المشتري الحصة لثالث
وسلمها له بغير اذن من الاول
فهل سكت عنده هل يضمن
البائع الثاني للاول قيمة
نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمين
هل تؤخذ القيمة من تركته
اذا مات أم لا (أجاب) هو
أعني البائع الاول مخبر ان
شأه ضمن المشتري منه
لتعديده بتسليمها لثالث
بغير اذن بائعه فاذا ضمن
المشتري منه المذكور
ليس له أن يضمن المشتري
منه لانه ملكه بالضمين
فكان دفعه له دفع ملكه
ولا ضمان عليه أي على
المشتري الثاني لدفع المالك
ملكه وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني
لا يرجع بما ضمن على بائعه
هو لانه عامل في القبض
لنفسه ومن مات من اختار
تضمنه منهما يؤخذ الضمان
من تركته والله أعلم (سئل)
في فرس مشترك بين اثنين
أحدهما له ربع فيها
والآخر الباقي باع ذوالربع
ربعة فيها الرجل وسلمها له
بغير اذن الشريك هل

يصرف الى امرته لان حقهم في الغلة لافي الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغائب فيها زيادة من
عند نفسه فان كانت شيأ ليس بحال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا قائما نحو العراس والبناء
أمر القاضي الغائب برفعه وقاعه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو
القاضي قيم ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يجرى الوقف ويعطى من أجرته عمادية من العاشر في دعوى
الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغيب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال
الوقف والمعدل الاستغلال منافع المعدل الاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه
أحد الشريكين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى
أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما
ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية اشباه (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف
المشروطة سكناهم في عدة مساكن منها تزيد على حقه المشروطة له مدة معلومة بدون اذن الباقين ومنعهم
الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مرارا وامتناعه من ذلك والا تيريدون مطالبته باجرة المثل
فبما سكنه وشغل زائد على حقه المشروطة له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في أراضي قرية معلومة جار بعضها في وقف أهلي وعشرها جار في تيمار يعمرو وعليها قسم معلوم يتناوله
التيماري المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من
الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر
المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جار بة في وقف أهلي تحت نظارة رجل
من ذرية الواقف حاملة لبناء جار في ملكه يد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة
مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر
مطالبته بما تمام أجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في اجارة دار
اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عندها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزداد الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي الجوهرة وعلى
هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تليذه الشيخ العلامة الغزي
وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المفتي به وعلمته أنه كما يضمن الوقف يضمن مال اليتيم عن
دعوى المالك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجبة له المصلحة بالنهي عن قربانه فليكن عليه
المعول وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى
الكاظمي من الاجارة نقلا عن فتاوى المرشد في ضمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر مدة
طويلة أو قصيرة لم أجدهم صرح بذلك لكن لم يقيسوها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا للمدة أو كثر الخ اه فمقتضاه أنه جرم به بان أرض اليتيم

يضمن حصته ان هلك وبجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان
كانت قاعة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشريكين انتجت نتاجا
كما طلب الشريك شيأ من نتاجها ليكون في يده ونوبته يمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند المشتري متسلم منه بغير اذن شريكه وبعضه
وهبه لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن بالمنع والتسليم للغير بغير اذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصة شريكه
حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولم يباعه وسلمه للمشتري بلا اذن شريكه أو وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعد فيضرون

والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة أركبها أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلكت تحتهم هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجوعهم إلى الله تعالى أن في شركة الملك كل واحد من الشركاء أجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الأدبية المشتركة لا يركبها الشريك بغير إذن شريكه يضمن بالركوب لتعديده والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين (١٨٤) ربعها وقع على أحدهما جارية لحاكم العرف فدفعت الفرس بأمر شريكه له وهلك

عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريكان أما للدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما عاك فكانهما سلماهما معا والله أعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم فجاء واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بداع خرج بها هل للغائب تضمينه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستعمالها فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لاحدهما الثلثان والآخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثانها لأجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في الصحراء فأخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة الشريك الذي لم يسلم أم الضمان على المشتري (جواب) حيث لم يسلم البائع

لا تؤثر إلا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز إجارتها مطلقا بخلافه ما مر عن الشيخ خبير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرملي كما يعلم ذلك من عباراتهم (أقول) وأيدت ذلك في حاشيتي در المختار على الدر المختار أول الاجارات بما في دعوى الخيرية من أن أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخته هند دار معلومة لهما ثلثاها ولها ثلثها فوقها ما منحز على جهة ثم على جهة بتر متصلة وشرطا للولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صلث ثم أحرز يداها من عمرو مدته معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرط فيها السكنى لهما والمسئلة في البحر وغيره من المعتبرات وستأتي (سئل) في أرض صغيرة جارية في وقف وفي مشقة مسكة لزيد وله فيها أشجار فأتته فسات عن زوجة وأخت لهما ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمه عنده وعن أخت طلبت منه حصتها من الأشجار وضبط ما قابلاها من الأرض باذن المتولى فهل لها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لاخته وضع يدها على ذلك وعليها أجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها أيضا وضع يدها أن كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجدول كما في الخانية وقد أفتى بذلك العلامة السكاكوري في من الاجارة (سئل) في متول أجرة حوائث الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المفتى به كما أفتى به المهمنداري (سئل) فيما إذا أحرز المتولى بساتين الوقف من زيد مدته طويلة معلومة منتظرة غير تالية لعقد اجارة لزيد قبلا باجرة معلومة وأذن المتولى لزيد عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين لجهة الوقف ومهما يصرفه يأخذه من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفتى مفتي مذهبه بطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها الذلول بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة سالمة تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشباه إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله سم إذا بطل المتضمن بالفساد بطل المتضمن وبني عليها فروعا إلى أن قال وقالوا كما في الخزانة لو أجرة الموقوف عليه ولم يكن ناظر اخرج لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا فقلت لأن الاجارة سالمة تصح لم يصح ما في ضمنها اه (سئل) فيما إذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر إلى القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة (أجاب) نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ السمعيل عن البحر في ناظر وقف أجرة عقار الوقف بالنقد مدته معلومة مستقبله باجرة معلومة وقبض من المستاجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتر بالنفس وعليه ضمان مال الوقف دين المستاجر أجاب نعم من فتاوى أحد أفندي المهمنداري: لا عن فتاوى ابن نجيم المنتخبة (سئل) في ناظر وقف أهلي أجرة أرض الوقف من زيد مدته معلومة باجرة معلومة قبضها له واستحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجارة بعزل الناظر كفي المنع والعلائي وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدى الاجارة والمساقاة في ثلث مزرعة

الفرس للمشتري لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يتعد مجرد البيع على حصة الشريك وإنما واشجارها ثبتت انتعدي لوسم وبما ثبت الحكم المذكور ما في البزار به في الوديعة قال بعث الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها إلى المشتري وقد سئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت عنده فوجب الشركاء بخير وإن شأوا ضمنوا الشريك وإن شأوا ضمنوا المشتري منه انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلة والله أعلم (سئل) في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استجار حصة الیتيم سنة هل يلزم

البائع أجرة مثل حصه اليتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب أجرة مثل في ذلك صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في شخص قطن بين رجلين قسمه أحدهما في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر قطناً وأخذ هه هو مخصوص به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتماعاً في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء فصلا بكسبهما أموالاً ولا يعلم التفاوت (١٨٥) ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز فهل

والحال هذه يكون المال المجتمع باقواعه بكسبهما سواء أم لا (أجاب) نعم هو بينهما سواء حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا يراعى على الآخر التفاوت ساقطاً لمتعلق السنين اذ خلطاً ما التقطاً وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصه الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج واختلفا فالقول لذي اليد والبينة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في أخوة أربعة تلقوا عن أبيهم تركه فأخذوا في الأكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا بالأكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصواباً (أجاب) نعم يكون الجميع بينهم أرباعاً لكل ربع وان اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوته على وجه

وأشجارهما بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الحنفى له قال في الاسعاف ولو دفع الناظر الأرض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف مالو مات المزارع قبل انتهاء الاجل فإنه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اهـ (سئل) في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولى باجرة المدة الثانية فأنكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطلب أن يستأجرها من المتولى وخيف على رقبته الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان مستأجراً يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخفاف ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أئب الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الحبير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أو ضحكتة في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم (سئل) فيما اذا كان لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة بناء على نفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المرتب على الأرض وهو أجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد دفع الحانوت بدون وجه شرعى فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جاري في وقف أهلى وفي تواج زيد من ناظره مدة معلومة باجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زيادته وادعى انها اضرار وبرهن على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة لو شهدوا وقت العقد باجرة المثل والافان كانت اضراراً وتعتا لم تقبل اشباه من الاجارة وتعامه فيه (سئل) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها مبلغاً معلوماً من الدراهم والآن يدعى الناظر أن المبلغ المذكور دون أجر المثل يغيب فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه والبينة على الناظر (الجواب) نعم قال في الخيرية من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة اهـ وفيها وصرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اهـ (سئل) في دار جارية في وقف وفي تواج زيد من ناظرها مدة معلومة باجرة كذلك وفيها تخله مثرة تصرف زيد بثمنها في المدة بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعى فهل يلزمه للوقف مثلها بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم ثمار التخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلاً مثل عمادية وستاقى عبارتها مفعلة في الغصب ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض وقف مملو لغراس وبناء جارين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الأرض

(٢٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الشركة والله أعلم (سئل) في اخو بن سبعهما واحد وعائلتهما واحدة حصل بينهما أموالاً من مواش وغيرها والآن يريد أحدهما مفارقة الآخر ومقاسمة المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصله بسبعهما وكسبهما مشترك بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة أم لا (أجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز أن يختص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كائنة وجوه واشترى بامن جماعة بضاعة مناصفة والآن كذا في نفسه سرت تجارتها فهل تكون الخسرة عامساً به أم لا (أجاب) نعم ما خسره فهو عليه ما بقدر ملكه في المشتري وهذا الحكم بابت عليه ما سواه باسراع الشراء أو

بأشده أحدهما التضمنها الو كاله والله أعلم (سئل) في رجلان لهما فدانان اتفقا على أن كل ما يلقى في الأرض من بذورهما بينهما فصار كل منهما يطالب من شريكه البذر ليلقيه في الأرض بينهما فيسلمه له بعد كيله حتى يذرا قدر معلوما منهما فاتفقا أن أحصيا أحدا البذر من وضعف الآخر والآن أحدهما يقول لشريكه يذري لي وبذلك لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه ونصيبه أم لا (أجاب) الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في (١٨٦) مغربين اشتركا على أن يغربا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل بينهما سوية ففرض

المر بورة فهل يلزمه أجر مثلها حال البسة من البناء والغراس وإن أبي يومه بالقلع حيث تستأجر بأكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر أن كانت العمارة لورفعت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتوثر من غيره لأن النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وإن كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكف وتترك في يده بذلك الإحلال فيه ضرورة اه بحر (سئل) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها المدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس إيجارها وأخذ أجرها لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فإن أبي أو عجز عمر الحاكم بأجرها ثم ردها بعد العمارة إلى من له السكنى رعاية للحقين (الجواب) نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارة على من له السكنى ولو متعدد من ماله لا من الغلة أذ الغرم بالغنم درر ولم يزد في الأصح يعني انما تجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبي من له السكنى أو عجز لفقره عمر الحاكم أي أجرها الحاكم منه أو من غيره وعمرها بأجرها كعمارة الواقف ولم يزد في الأصح الإبراض من له السكنى زيلعي ولا يجبر إلا سبي على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو العاضى ثم ردها بعد التعمير إلى من له السكنى رعاية للحقين علائق على التنوير (سئل) في وقف أهلي له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من إيجار وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيه ما قسم معروف فكيف الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما للناظر لا للمستحق والزرع للزارع وعليه اجرة مثل الأرض لجهة الوقف (سئل) فيما إذا استأجر أحد المستحقين دارا لوقف من ناظر الوقف مدة سنة باجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجرة اقيم عن يستحق غلة الوقف جاز لأن حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف (سئل) في رجل ادعى على آخر أن راضا في يده أنها موقوفة عليه من جهة أبيه فأنكر المدعى عليه وقال هي ملكي وحقى وتصالحا على مال من ذلك فهل يصح ذلك (الجواب) لا يصح لأن المصالح يأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فبصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لأن الموقوف عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لأن الأصل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا إن كان الوقف ثابتا لا يستبدل به لا يجوز وإن لم يكن ثابتا فهذا يأخذ بدل الصلح لاعتقاف حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير برادى وقفية أرض ولا يبنسه فله فصالحه المنكر لقطع الخصومة مجاز وطاب له لو صادق وقيل لا اه فأنله صاحب الاجناس لأنه يبيع معنى وبيع الوقف لا يصح علائق فتأمل (أقول) مقتضى ما في التنوير براءت جواز الصلح لكن يجب تقييده بما إذا عجز مدعى الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخانية لو استولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح على شيء ثم يشتري بالماخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفًا على شرائط الأولى لأنه حينئذ صار بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (سئل) في رجل أذن لمستأجر حانوته

أحدهم وتقيده واحد منهم بعمارة هل ما يتحصل بعمل بقيتهم يقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض أم لا (أجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كاهو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المنهين (أجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخليفه على الحياة انهم لم يخلف في الأشباه والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا واشتركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي بيده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصدقه شريكه وكذبه وورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم القول قول من بيده المال أن له فيه كذا وكذا إذا ليدنه فيصدق في

كل ما يقوه والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني نحاس معدة بطبخ الدبس اتفقا على أن يوجرا ذلك والاجر بينهما بتعمير فتعطلت آنية أحدهما وادعاه الآخر على الطبخ في آنيته فما الحكم في ذلك (أجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آنية أحدهما فأجرها لصاحبها ولا آخر أجره لملكه الذي تعطلت آنيته ما طبخ فيها قبل أن تتعطل وأجرها لصاحبها ولا آخر أجره لملكه معه من دفع لا آخر دابة ليبيع برأى ظهرها على أن الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالربح لمالك البر والمالك الدابة أجره لملكه ورجلين لأحدهم رجل ورجل آخر اشتركا على أنه يوجر ذلك والاجر بينهما فافهوا سدوي يقسم على عمل البغل والبغير والغروع

الشاهدة لذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشتركين بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي قسيلة منسنة ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصروته ادعى فلان بن فلان على فلان ان من المشتركين بينهم وبين كل من فلان وفلان فاشامصريا وانه باعه للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسليمه منه وان المدعى عليه دفع عنه فلان الذي هو أحد شركائيه بغير اذنه ويطالب به بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب (١٨٧) بانى اشترى به بكذا من شركائك فلان الذي ادعى انى دفعته له

الثلث بغير اذنك ودفعته له
الثلث وبرت بسبب ذلك
ذمتى هل تسمع من المدعى
هذه الدعوى المذكورة
أم لا تسمع لكون دفعه
لشريكه المفاوض بغير اذنه
موجباً لبراءة ذمته وان لم
يأذن له بالدفع ويؤخذ
بقراره في الدعوى وقوله
دفع لفلان الشريك بغير
اذنى وان كان هو المباشر
لعقد البيع أم لا (أجاب)
المقرر في سائر الكتب متونا
وشروحا وفتاوى ان كل
واحد من شركاء المفاوضة
وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لازم أحدهما
بتجارة وغصب وكفاله لازم
الآخر حتى ان أحدهم
لو أخرج عبدان للمستأجر
مطالبة الآخر بتسليم
العبد كما أن الآخر أخذ
الاخر فان كل واحد منهما
وكيل عن صاحبه في قبض
الدون الواجبة في التجارة
وكفيل بما وجب عليه
بسبب اقصاء كل واحد منهما
مطالباً ومطالباً فاذا علمت
ذلك ظهر لك فساد دعوى

بتمعيم ما تحتاج اليه فعمير المستاجر باذنه في الخانوت عبارة يرجع معظم منفعتها للمالك الا ان ويريد الرجوع على المالك بنظير ما نفق في التعمير بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القنية قال المالك او القيم المستاجر اذا نك في عمارتها فعميرها باذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبلوعة او شغل بعضها كالتنوير فلامالم يشترط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم به انه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعته على المستاجر جوى على الاشياء من الوقف ومثله في البحر والمخ وغيرهما (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا أجردار الوقف بدون تولية او اذن قاض فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الا بتولية او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عماديه لان حق في الغلة لا العين شرح التنوير للعلاقى (سئل) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لان الغلة فان عجز عمرها الخا كم باجرتها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير وللعلامة الشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تحقيق السودد باشتراط الريع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذى له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتوثر الورثة رفعه فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيمته ليس له ذلك الا برضا الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عمر بالا جبر حيطانها وجصها وادخل فيها الجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورضى به المستحق الا ان للسكنى لمافيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر لا اختصاصه به ويقال للذى صار له السكنى الا ان شئت فاعط الورثة قيمة من متهم الساعة فتكون له فان أبى أو جرت فاعطى الورثة قيمة من متهم من أجزائها ثم ترد بعد المدة للمستحق فان كانت المزمة التى رما الميت ليست قائمة بعينها ولكنهما مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالجص ومثل الانارة في الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كن غصب ثوبا وقصره لم يستحق أجره و يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا وكن أنار أرض غيره ليس على صاحبها شئ اه واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالى في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بحره وصاحب التارخانية وقع القديروا ما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل في التارخانية أنه يملكها وهو الذى صححه ورجحه الفاضل المزبور في الرسالة نقلا عن المعتبرات ومن جعلها أوقاف الخصاص اه وفي التارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبداماتنا سألوا فأرادا السكنى ليس لهما حق السكنى اه قال الحموى في حاشيته هذا صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للغلة لا للسكنى وهى كثيرة الوقوع فلتحفظ وبالعيون لحظ اه (أقول) وهو صريح أيضا في أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذى في البرازية ومشى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القديروا تبعه

الشريك المدعى بدى قبضه شريكه وان توهمه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري توهم باطل داخض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المديون لكونه وكيلاعنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علمائنا فاطمة والله أعلم (سئل) في أخوين شريكين شقيقين متفاوضين والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البياعية فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الا طعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغديره اشترى كوا على ان كل

ما يحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جملها أو أكثر هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جملها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل على عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين اشتركا فاسلم أحدهما رجلا في جلوده لآل خال المطالبة بهان صح السلم أو برأس مال السلم أن لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطاب للمسلم والمسلم إليه الامتناع عن (١٨٨) الدفع لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترى مع آخر على أن يشتري له الجلود بماله

وهو يصنعها نعالا والرج بينهما انصافا لهذا النصف بعمله ولآل خال النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامس أجرة مثل عمله لانه عمل فيها بأذنه على أن يكون له نصف ما زاد في غنها وهذا سدكا اذا دفع جارية مربية في طبيب وقال عالجها فان برئت فازاد في قيمتها بالحقه ينسأ فانه لا يصح للطبيب أجرة المثل وقد مر أنفق في عن الادوية والله أعلم (سئل) في ستينراشتر كوا شركة وجوه على أن يشتروا لبننا من رجل بوجوههم وبيعوا والرج بقدر المشتري ففعلوا وأدخل اثنتان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لاثنين أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لمن لم يأذنه بالاجماع اذا

في البحر على خلاف ما مر عن الشربلالي وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها بنفسه قال أبو بكر الاسكافي ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلافا للمشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال في النظم الوهباني ومن وقف دار عليه فماله * سوى الاخر والسكنى فاستقرر اه (سئل) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزع أجرها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنهم مشروطة بالسكنى ولم يصدقه الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجز فلناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد داره على ذرية للسكنى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخبير الرملي (سئل) في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكر ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثير أولاد الواقف ويريد أن كور أن يسكنوا نساءهم معهم والاثاث أن يسكن أزواجهن معهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناها من جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر (سئل) فممن جعل له الواقف السكنى هل اذا آجرت تكون الاجرة أم للوقف (الجواب) من له السكنى ايسر له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا أن الغاصب تكون الاجرة له سكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم بردها لجهة الوقف وهذا ظنير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وآجرت تكون الاجرة له كذا في فتاوى الكازروني والاسعاف والبحر وفي الحاوي الرازي سكن رجل دارا لوقف بأهله وأولاده وحخدمه فأجرة المثل عليه (أقول) وأفتى في الاسماعيلية بأنه مالك الاجرة ملكا خبيثا وأنه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعماله وأشغل أما كنها بذلك مدة بالتغلب بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي وطالبه متوليها بأجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم اذا منافع العصب غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الجدي عبد الرحمن العمادي والعم المرحوم محمد العمادي وأفتى بذلك أيضا فقيه النفس الخبير الرملي قائلا نعم لناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اه والله أعلم (سئل) في مسجد له متول أجرح قطعة منه لرجل لبنى فيه دارا بلا ضرورة داعية بذلك شرعا فهل يكون يجره انذ كور غير صحيح ويهدم مابني (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

بالشرع من نابع يكون له ذلك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه يبيع شي من نصيبه بادخله في شركته ومزاجته له داعية فيه وان قلنا ما شتر ينه من البن من دلات فيه ثلث لا ناصح وصاروا كيلين عنه في ذلك وان لم يذ كر ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معه طمعا بما عيناه له وله أحر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد الشركاء حصته منها بثمن معتمد لرجل بدم واشترى منه كراما وقاصصه والا أن شركاؤه يقولون السكرم للشركة لا شترا كذا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا حصتي هل لقول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى السكرم الا له بيمينه ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت

الشركة واشترى الشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزمه عين لفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في أخوين متفاوضين تزوج أحدهما زوجة بمهر وزوج ابنه أيضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ استحقاق بما ليه بنصف
 ما وفاه وله أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يعطيه بنصف المهرين ويحبسه لأن ذلك الحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه
 وإذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين (١٨٩) تعدى عليها رجل فركبها بعد انهما أتم
 سلمها لاحدهما فماتت

عنده قبل ان تصل الى
 الاخر هل له أن يضمن
 المتعدى أم لا (أجاب)
 لا يخلص من الضمان في
 حصته بعد ان تعلق به الا
 بوصولها اليده أو بإجازة فعل
 المتعدى على القول بان
 الإجازة تلحق الاضمان وهو
 الصحيح صرح به في آخر
 الرابع والعشرين من
 جامع الفصولين وذلك لما
 تقرران شريك الملك أجنبي
 عن حصته شريكه فكانه
 دفعها لأجنبي فيضمن كما
 أشار اليه في جامع الفصولين
 أيضا في أواخر الخامس
 بقوله (فتم) سئل مولانا عن
 مواش لهما غاب أحدهما
 فدفع الشريك الآخر
 كلها الى الراعي فهلكت هل
 يضمن نصيب شريكه أجاب
 انه يضمن اذا يمكنه حفظها
 يسد أجبر فلا يصير مودعا
 غيره ولو تركها الشريك
 العائب في الصحراء ولم
 يتركها بيده يمكنه أن يرفع
 الامر الى القاضي فينصب
 قديما يحفظ كذا أجاب والله
 أعلم (سئل) في رجلين اشترى

داعية الى ذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بان احتاج العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف
 فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخير الرملي عن الناطقي وحيث كان الناظر مصححا لا يخشى
 الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد
 اذا قيل بانه تزوج منه قطعة للعمارة يؤدي الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أقبح من الاول فان
 كان مسجدا نقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير اصطبل أو لسكنى الناس فكان التغيير الى
 حالة أزرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم لها لا باعتبار الادنى اهـ فثبت لضرورة
 فلا يجاز المذكور باطل فيهدم ما بنى (سئل) في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل يعمر منه
 ما خرب منها ولها عقارات معلومة موقوفة عليها ويريد متولى وقفها ايجار بعض العقارات مدة معلومة
 مستقبله بأجرة مجلبة يصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
 جذوع بيته على حائط مسجد تعديا وطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضرب بالحائط فهل
 للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي الجرم من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان
 من أوقافه اهـ ثم قال فن بنى بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اهـ (سئل) فيما اذا
 كان لزيد غراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعي في أرض بستان وقف فباعه من عمره ثم قلعه عمره وغرس
 مكانه غراسا لنفسه بلا إذن ناظر الوقف ولا وجه شرعي فاحكم غرسه (الجواب) حيث كان غرس عمره
 المذكور لنفسه بلا إذن الناظر فلناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان أضرت به ملكه الناظر
 بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليترك بص الى خلاصه كما في
 الاشباه وغيرها (أقول) هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في
 الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى
 الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا
 يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اهـ كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقي الكلام
 فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى انه لو غرس
 بلاذنه ينازعه ويخاصمه في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهي
 الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالمشروط شرط ما عدا شرط طوا لمصلحة اجارة الارض بيان
 ما يزرع فيها أو يغرس أو تعمم الاذن بان يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل (سئل) في
 أرض وقف حامله لغراس جاري ملك زيد وفي مشتمسكته وتواجره بالتعاطي من مدة تزيد على خمسين سنة
 وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها أشجارا بماله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون
 الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أرض قرية عاينها في كل سنة مال مقطوع
 يدفعه أهلها للمتكم على القرية على طريق الخراج الموظف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في
 أراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني ببعضها تسكية

خمسين قرية ليبعها في المزرب على الخم فباعا عشرين وكسد الباقي فساخر به احدهما الى دمشق الشام وقايض به فرسا وركبها الى بيت
 المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته
 من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت شركة ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في
 الفرس لتعدي به بركوبها اذ كل واحد من شريكي الملك أجنبي في حصته الا تخفى منع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقر من مذهب
 الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزوه وان أي غن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالقدما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان

مأذنة وإما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فاختاره ضمن فاذا عين له الميراث ونحوه الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان كما نصوا
 ليه قاطبة والله أعلم (سئل) في فرس بيد أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها للمشتري ليدبائعه فانت عندة قبل وصولها الى
 لاخر هل على واحد منهم ما ضمن أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهم لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في
 أربعة شركاء عينا قال الذي بيده المال (١٩٠) كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)

نعم القول قوله في ذلك بيمينه
 وقد صرحوا بان الشريك
 اذا قال قد استقرضت مائة
 دينار وأخذ عوضها ان
 كان المال في يد المقر فالقرار
 صحيح وله أن يأخذ المائة
 صرح بذلك في شرح تنوير
 الابصار نقلا عن جواهر
 الفتاوى والله أعلم

(كتاب الوقف) *

(سئل) في وقف صورته
 وقف على فريش وصالح
 ولدى المرخوم حربي بن
 مزاحم ثم من بعدهما على
 مصالح الجامع المعروف
 بجامع الساطون بنابلس
 يجري ذلك أبدا لا يدين
 الخ مات فريش فهل تصرف
 غلته لآخيه أم لمصالح الجامع
 أم لتصرف ذلك (أجاب)
 لا تصرف غلته لآخيه ولا
 لمصالح الجامع بل للفقراء
 الى أن يموت الاخ الثاني
 فيصرف الى مصالح الجامع
 جميع غلته الوقف لان صرفه
 لمصالحه مشروط ببعديتهما
 وصرف حصته لآخيه بعد وفاته
 مسكون عنه فلا تصرف
 لآخيه الا اذا كان فقيرا
 بجهة كونه من الفقراء

ووقف الاراضي الاخرى على التكية ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية الخراج الموقوف كما
 كان قبل شرائه لها وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من فوضت اليه القرية
 مطالبة زراع الاراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف
 المزبور صحيح وليس ان فوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المعين على الاراضي المزبورة
 (الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخيرية يقولون ان الاراضي التي حازها السلطان لبيت
 المال ويدفعها للناس من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها اشراء وارثا وغيرهما
 من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صححت دعواه
 عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة
 بافادتها هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اه وهذا يقع في بلادنا كثيرا أيضا ويغلط
 فيه كثير فزاد الله خيرا على هذا التنبيه قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والخراج وأجرة
 السكن وأجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما أفيتنا في دعوى من خصوص بستان الجعبري وحوار تعلل
 الجاري ذلك في وقف الجامع الاموي ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جدهم فما قاله
 الواقف في كتاب وقفه انه وقف وحبس جميع القرية الفلانية المشتملة على اراضي كذا وكذا ودمنة عامرة
 برسم سكنى فلاحها ويحيط بها ويجمعها كلها حدودا أربعة وذ كرها من الفلاحين سكان القرية
 غرسوا أشجارا وكروما وعروا بيو تابلاذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع
 جميع ما حوته الحدود الاربعة من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين أجرة السكنى وهل لهم أن يعمروا
 قدرا زائدا على سكنهم ويلزمهم أجرة أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحها اذنا لهم في السكن بلا
 أجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدر ايسير يزعمون انه خراج عن الكروم والأشجار فهل يكون قبض
 المستحقين لذلك رضامنهم عن أجرة الارض الحاملة لهذا الغرام أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة
 الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بالقرية المذكورة أن يغرسوا أو يبنوا فيها من
 غير اذن شرعي فان فعلوا فن له ولاية الاذن شرعا مخبر ان شاء أبقى ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح
 لجهة الوقف وان شاء قلعه بجانا وما كان داخل في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف
 وجار عليه حكمه فليس لاحد سكنها ولا احداث عمارة به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة
 المذكورة كورة انهم برسم سكنى فلاحها انما هو وصف لها لا شرط واذا كان كذلك فعليه م أجرة السكنى لجهة
 الوقف وأجرة مثل ما أشغله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسهونه خراجا
 بل عليهم أجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل ية ام هذا عليهم م أجرة المثل
 ويستوفى الماضي منها كتبه عمر بن الصيرفي الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا بانحوه وفي آخره كتبه أبو الفضل
 الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانها من جملة الوقف وليس قوله برسم سكنى فلاحها اذنا
 لهم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن حمزة الحسيني الشافعي

والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف جعل منها أولاها هو

مخصوص باولاد ان ظهور رومها هو مشترك مرتباً ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شروطا منها اذامات أحد الموقوف عليهم عن ولد
 أو ولد بنته أو ولد بنته واذامات عن غيره فان من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصه من مات عن ولد أو ولد ولد فيها
 تنقل له عمل بقوله المذكور أم تكون لدى الطبقة العليا بما لا يترتب السابق ثم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون
 حكم المخصوص باولاد ان ظهوره مشترك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنين فيهم هذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه

هذا شرط وطارأ راجع إلى المشترك والخاص لأنهما واحد باعتبار منبهي الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافية
 اشتراط الترتيب بين الطبقات لأنه عام خص بقوله على أن من مات عن ولد الخ وفيه أعمال السكلامين واللاحق مؤ كد على عادة الواقفين من
 اتيانهم بالمو كدات كقولهم طبقة بعد طبقة و بطننا بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان الأصل يحجب فروع نفسه لافروع غيره والله أعلم
 (سئل) في حدود وقفه واقف وسعى حدوده الاربعه وداخها مشتمل على خورة ومعصرة (١٩١) زيتون أعنى بداغيران كتاب الوقف

فيه اسم الفاخورة وليس
 فيها اسم البسد فهل يشمل
 الوقف جميع ما هو داخل
 الحدود عملا بالتحديد أم
 يخص الفاخورة دون البد
 عملا بالتسمية وما الحكم
 (أجاب) يشمل الوقف
 ما أحاط به الحدود إذا الحدود
 وقع عليه الوقف وهو اسم
 لما داخل الحدود غايته أنه
 ترك شيئا لا يشترط ذكره
 اجبا وأيضاً قد تقرر ان
 العقار تقع المعرفة به حدوده
 لا باسمه حتى اشترط ذكرها
 في الدعوى والشهادة وهذا
 ظاهر والله أعلم (سئل) فيما
 إذا ولي السلطان ناظر ا على
 وقف هل له عزله بغير جئحة
 ولا مصلحة أم لا (أجاب)
 منصوب السلطان ومنسوب
 القاضي بيان وقد صرح
 في الخانية ان منصوب
 الثاني لا ينزل بغير جئحة
 ولا مصلحة فكذلك منصوب
 السلطان اذا القاضي
 كالوكيل عنه كما أفاده في
 البحر وغيره والله أعلم
 (سئل) في وقف اشتهت
 مصارفه كيف يفعل في غلته
 (أجاب) ان لم يوقف على

ثم ذكر نحوه أيضا وفيه والدمنة داخله في الوقف وليس لاحد أن يعمر قدر اذ ادعى مسكنه وفي آخره
 كتبه محمد بن الناسخ المالكى ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف شامل لسكن ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه
 مما هو داخل في الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبه ابراهيم بن أبي شريف الشافعى ثم ذكر جوابا آخر
 للناظر على ذلك بل عليه مطابقتهم بأجرة مثل الارض ومنعهم من أن يغرموا شيئا فيها الا بطريق شرعى وله أن
 يقطع ما غرس بغير طريق شرعى مجانا ولا يجوز لاحد أن يحصى الغارس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله
 أعلم كتبه كزيان بن محمد الانصارى الشافعى جوابي كما أفاده شيخ الاسلام واضح خطه أعلاه قال ذلك وكتبه
 محمد بن محمد الطرابلسى الخنفي ثم ذكر أجوبة أخرى قريبة من ذلك (سئل) فيما اذا كان له نغد غراس قائم
 بالوجه الشرعى في أرض وقف محتكرة وهى واضحة يدها عليه بطريق الارث من أقارب المتصرفين قبلها
 من مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الحكر المرتب على الارض لجهة الوقف بلا معارض ثم باعت حصه من
 الغراس من زيد وترى يدبيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد أنخذ شي من ثمن البيع ويضعه
 البيع يتوقف حكمه على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام يشهد لها ولن قبلها بالملك كية فهل البيع
 المزبور صحيح ولا يتوقف حكمه على اذنه وليس له تكليفها (الجواب) نعم (سئل) في قرية جارية في أوقاف
 برمت عدة ولها زراع يزرعونها ويدفعون أجورها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية
 والا أن يمتنعون من دفع ذلك متمسكين بحجة بايديهم متضمنة أنهم ترفعوا الى قاض شرعى مع أحد المتولين
 على الاوقاف وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عترف أن القديم
 يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذى ذكره دون أجر المثل بغبن فالحش فهل يكون
 التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضى الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر المثل أو القسم المتعارف
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يبدز يد أرض جارية في وقف مسجد يزرعها حنطة ويدفع
 عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هى دون أجرة مثلها بغبن فالحش بدون اجارة من جهة الوقف
 ويريد المتولى الا أن أخذ قسم الزرع من الخس حسب ما يؤخذ من الاراضى المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل
 يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أما في الوقف فان فيه نجبا لخصه أو الاجرة باى وجه زرعها أو سكنها أعدت
 للزراعة أو لا وعلى ذلك استقر فتوى عامة المتأخرين فصولين من ٣٣ (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف
 أجرة عقار الوقف مجمله عن سنة كذا واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز
 ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استحسانا وفي الظهيرية وغيرهما من الكتب فان مجلت الاجرة
 واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذى مات حصه من الاجرة
 بقدر ما عاش ولكان استحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا الشرط تجب الاجرة اه ومثله في خزانه
 المفتين يرى على الاشباه من الوقف ولومات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجرة يكون ما وجب من
 الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بموته لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مجمله ولم تقسم
 بينهم و بعدا القسمة كذلك في القياس وقال هلال غير أنى استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم

شرط واقفه بعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية بصرف الى السكل من غير تعيين
 ذكر على أنى ولا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه
 معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتهت مصارفه فادعى
 شخص على المتكلم عليه استحقاقا فيه فما الحكم حيث اشتهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد لادعى من أن يثبت دعواه
 بالبينة والا لا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه لصلبه الموجودين الا أن هما الخواجاز بن

الدين عبد القادر والي بني اسحاق البالغ الرشيد الخالي العارضين وعلى من سجدت له من الاولاد الذكور والانات بينهم على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولادهم ثم على انسا لهم واعقابهم يشترك فيه الاثنان في فوقهما بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشاركة فتجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد له أو أسفل منه فنصيبه لولده (١٩٢) أو ولد له ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشر وحين أعلاه ومن مات منهم عن غير

ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لم يترك منه وترك ولدا أو ولد له أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلكم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليه ما أعلاه وشرط الواقف شروطا منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبنات الواقف الموجودتين آن الوقف وهما أصيل وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية ولكل بنت مستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة وإذا توفت بنات الواقف

قبل انقضاء الاجل ان لا أرث القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد أقوام أمروا أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه (أقول) ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته بغيره والله أعلم اه يرى على الاشياء من الوثف (سئل) فيما إذا أقر الموقوف عليه أن زيدا وعمرا يستحقان ريع الوقف ودونه وصدقه على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا تصادق مستحق وقف أهلى مع جماعة أجاناب غير مستحقين في الوقف بأنهم يستحقون من ريع الوقف الحصة وقد رها سبعان وثلاث سبع من سبعة أسباع وكتب بذلك صان ومضت مدة ثم مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ونزعم أولاد الميتين أن حصة أبويهم مع حصص الباقيين من ريع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة (الجواب) نعم قلت ان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز فإذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فإذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خصاص من باب الرجل الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) فيما إذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على أن ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد العائش وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصدق العائش على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم وتغلبها ما في الخصاص المتقدم وبمثلة أفتى الخبير الرملي نقلا عن الناصحي والتتارخانية ومثله في الاشياء من الوقف لان الاقرار حجة قاصرة اه وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الريع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذويهم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكروه الخصاص في باب مستنقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التنوير والدر المختار (أقر المشرط له الريع) أو بعضه (أنه) ريع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حصة ولو كذب الواقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو سقط له لاحد لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكروه في الاشياء غنة وهن وفي الساقط لا يعود فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو أقر المشرط له الريع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسجي آخر الاقرار اه (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المتقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصدق عليها الى من بعده من شرط الواقف لان اقراره حجة قاصرة على نفسه ولومات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى المصدق

ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لم يترك منه وترك ولدا أو ولد له أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلكم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليه ما أعلاه وشرط الواقف شروطا منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبنات الواقف الموجودتين آن الوقف وهما أصيل وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سليمانية ولكل بنت مستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة وإذا توفت بنات الواقف

فراستحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولا اولاد اولاد اولادهن سواء كانوا ذكورا أو اناثا فان أولاد البطون ليس لهم الاقراره استحقاق في الوقف المذكور وهذا اللفظ الواقف مات الواقف وولده المذكور وان وبناؤه لصلبه ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي أبناء ابناؤه وبنات ابناؤه وأولاد بناته فهل لا اولاد بناته الذين أبواهم من الاجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات ابناؤه استحقاق أم لا وإذا اقيم لهن استحقاق هل لا اولادهن من الاجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكور من أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ يصرف الى من ساواهن في الدر جته من اخوتهن وأبناء

ثم ما من وأخوانهم وبنات أعمامهم القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه إلى أنباتهم وينزل نزعهم من الوقف منزلة موتهم فيصرف إلى ذوي درجاتهم أم يختص به أخوتهم عم لا يقول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق إلى حين بلوغ (١٩٣) الاخت وكما هو أقرب إلى غرض الواقف

من صرف نصيب الميت إلى ولده أو ولد ولده كيف الحال (أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين أبواهم من الجانب للشرط المصرح بعدم استحقاقهم في قول الواقف أن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأما بنات الأبناء فلهن استحقاق لأنهن من أولاد الظهور ولكن ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الأولاد وأولاد الأولاد على الشرط والترتيب المشروح حين أعلاه وقد شرط في الصليبيات دوام القصور عن درجة البلوغ إذا الأوصاف شرط فلازم غيرهن به وإذا بلغن صرف استحقاقهن إلى من ساواهن في الدرجة ولا يختص به أخوتهم إذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة وموداها إياه إذا وجدت درجة أعلى من درجاتهم فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والا

لاقراره بأنهم ليست له فترجع إلى المساكين لعدم من يستحقها ثم إن الخصاف فرض المساكين موقوفاً عليهم بعد زيد المصادق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فإذا تصادق زيد مع عمر وعلى أن غلة الوقف بينهما ثم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها إلى ذريته ولو كان الميت عمر المصادق له رجعت حصته إلى المساكين لا إلى زيد لما قلنا ولا إلى ذريته لأن استحقاقهم بعدموته للترتيب ثم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كافي الاسعاف وغيره ولو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما أبداً ما تناسلا وفات أحدهما عن ابن يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي منه ما والنصف الآخر إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة إلى أولادهما لأن شرطه لازمة وهو أنما جعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء اه نعم إذا كان أولاد زيد فقراء يصرف اليهم لفقرهم على ما مر بيانه في الباب الأول بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من أن الأقرار بالنظر كالإقرار بالبيع يقتضي أن المشروط له النظر ولو تصادق مع آخر على أنه يستحق نصف وظيفة النظر مثلاً يؤخذ بأقراره مادام حين فلو مات المصادق فالحكم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت وظيفة النظر كلها لمن بعده من شرطها له الواقف وأموال المصادق له فهي مسئلة تقع في زماننا كثيراً وقد سئلنا عنها مراراً ولم نرفها نقلاً صريحاً والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضاً كما لو مات المصادق إذ لا يمكن أن يقال هنا بتناقل حصة النظر إلى المساكين إذ لاحق لهم في وظيفة النظر فيعين القول ببطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصة إلى المصادق مؤاخذه بأقراره وإنما وجهها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل الوقف لا يصحنا الأقرار ببناء على أن الواقف رجوع عما شرطه وشرط ما أقرب المقتر كما مر عن الأشباه وحينئذ فيصير كأن الواقف شرط النظر لهم ما وإذا مات أحد الناظرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذلك هنا هذا ما ظهر لي والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف جده فأقر زيد في حقه بأن القدر المزبور من غلة وقف جده لعمرو في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولم يزمه الأقرار له بذلك وتصادقاً على ذلك تصادقاً شرعياً مقبولا منه ما لدى بيته شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور أن غلة الوقف المرقوم ليكر في المدة المرقومة ولم يصدره عمر والمقر له الأول ولا أجازه فهل يكون الأقرار الأول معتبراً دون الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفه ولم يزمى الأقرار له به قال ألزمته بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك إن قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة أشهر كذا من سنة كذا وأخوها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفه ولم يزمى الأقرار له به قال ألزمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فإن مات المقر قبل ذلك رددت الغلة إلى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فإن لم يمت المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع الغلة إلى المقر له أبداً مادام حيا فإذا مات رددتها إلى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل الموقوف عليه يقربان الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة إلى المقر له هكذا رأيت في غير هذا الموضع

(٢٥ - فتاوى حامديه) - أول (لو وجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما المذكور في التوجه لاختصاص أخوتهم باستحقاقهم فغير ملتفت إليه لأن ما دخل في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه لولده الخ ل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاق بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لنا استحقاق شخص مع وجود من هو أعلى منه كونه طاهر فها هوهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة معينة ثم من بعده على أولاده الموجودين إلا أن وهم عبد الكريم

شهاب الدين وامنة وصالحه وام الفرج وعلى من سجدت له من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعد الذكور المذكورين أعلاه على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الإناث من بنات الواقف وبنات أولاده الذكور الموقوف عليهم إذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تعزبن عادهن حقهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف إلى الإناث متزوجات أو غير

متزوجات فإذا انقضى معزى بالخصاف وكذا رأيت في نسختي كتاب أوقاف الخصاف ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت أنه كذلك وهو مشكل إذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كالأول فقرر بالمال مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الأصل ترجع الغلة إلى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والأصل تبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم تخرج عنه حتى ترجع إليه بعد المدة وإنما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع إليه بعدها لأن الأقرار مقيد بها ويحتمل أن يقال إن الجار والمجور وفيه متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائداً على الشخص الآخر المقر له أي الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه إذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمجور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذكورة فتأمل والله تعالى أعلم * (تنبيه) * قال العلامة البيري بعد عبارة الاشتباه المارة أغتر كثير من أهل العصر بهذا الإطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الأقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بتقيد يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دوني ودون الناس جميعاً بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولزمني الأقرار له بذلك قال نعم أصدقه على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حياً لجواز أن الواقف قال إن له أن يزيد وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي لو علم أن المقر إنما أقر بذلك لأخذ شيء من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لسي يستبد بالوقف إن ذلك الأقرار غير معمول به لأنه أقرار حال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاف وهو الأقرار الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة إلا بالله اهـ كلام البيري لم يخصه إلى ذلك يشير ما مر عن الدراختم من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للاحد لم يصح وفي أقرار الاسماعيلية في امرأة أقرت بأن فلان يستحق ريع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بعتة قضى أنها قبضت منه مبلغاً معلوماً فأجاب بأنه باطل لأنه بيع الاستحقاق المعدوم وقت الأقرار بالمبلغ المعين وإطلاق قولهم لو أقر المشروط له الريع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بطلانه فإن الأقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مسئلة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف جسده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بما أو بعد مدة أقر المدعى المزور بأنه لا حق له في الوقف المزور فهل يبطل القضاء المذكور (الجواب) يعتبر أقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ريع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رساله ابن نجيم فيما يقبل الإسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لأن هذا محض أقرار لا إسقاط حق وإنه أعلم (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة أن هذا مما في الحائية بأن الاستحقاق لا يسقط بالإسقاط وبه أفق الخبير الرملي كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فيتعين حل ما أفق به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه محض أقرار أي أن أقراره بأنه لا حق له في الوقف ليس إسقاطاً حتى يلغى بل هو مجرد أقرار من ضمن أنه مبطل في دعواه فيؤخذ به وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذكور فهل يسوغ

متزوجات فإذا انقضى الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مان الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل حجازية تصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ريع الوقف ينحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها أما هي فكونهم متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فإنه منهم وإن لم يستحق من بعد إذا المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف آن الوقفية وإن لم يستحق بعد وأما ابنها فلشرط الترتيب المستفاد بيمين الطبقات

فلولا الاستحقاق مع وجود بنت الواقف إذ لترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بنات الواقف لكونه أفرادهم لهم بحكم مستقل حيث قال أما الإناث الخ ولولا الاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهم ما حجب محبوب بالآخر فإن قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صيغ أصابعه أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقفه مانصه أنشاء الواقف أنابة الله تعالى وقفه هذا منجز على ولد الطفل المدعو حسن ومن سجدت له من الاولاد المذكور وخاصة دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد

أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الله كوردون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان (١٩٥) يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقرض

الذي كور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الأناث إن كن موجودة فإن لم يكن فعلي الموجود من أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة أبيه وحدث للواقف ولد اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فماتت وأعقب ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الوقف بجهة دخوله في يوم المذكور في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكر النسل والعقب بقوله ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور أم بالجهة من أم لا يستحق بجهة أم (أجاب) كل من الشرطين لو انفرد لكن علة في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا إلى الأولاد إلى الواقف

لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس للناظر أن يدخر شيئاً عند عدم الاحتياج كما في الأشباه وأخر كتاب الوقف وعبارتها فقد استغنى أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر أمساك قدومه محتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف إنما جعل الفاضل عنها للقراء نعم إذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخلها عند الاستغناء فعلي هذا يدخلها الناظر في كل سنة قدر الحاجة إليها وتماه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتمد المختار للمتوفى في المذهب كما في جامع المصنرات اهـ جوى (سئل) في مسجده أمام ومؤذن وفراس لهم معاهم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري وغلة الوقف لا تنفي بالصرف للجميع وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الواقف أو لم يشرط إلا إذا كان عمالاً يمكن ترك عمله لضررين كالإمام ونحوه فيعطى معاهم أو ماله ليس في قطعه ضرر بين فإنه لا يعطى زمن العمارة إذا لم تف بالصرف للجميع مع العمارة (سئل) فيما إذا ضاق ريع مدرسة والمدرسة مدرس ومتول وكاتب ومعتمد وقارئ وحديث وقارئ ما تنسرف كيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها إذا كان عالمياً يتقيد وكانت تتعطل بغيته إذا ألزمها يدفع له المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر إلا إذا ألزم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والشعائر من أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقيةهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفق المهنداري وفي الفتاوى الرحيمية سئل في وقف مسجد عام ضاق ريعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والإمام والمؤذن وغيرهم وعن أرباب وظائفه فنقدم أجاب بتقديم أرباب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة إذا باشروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والإمام والمؤذن سوية ويصرف إليهم ما شرط ثم إلى المباشرين كما نص الواقف من سائر أرباب الشعائر كما تتولى ثم من أرباب الوظائف كافي البحر عن الحاوي القدسي وفي الأشباه أيضاً اهـ وفي فتاوى الكازر وفي عن الحانوتي سئل هل يقدم الإمام والمؤذن في الصرف على مؤدب الأيتام وعلى الأيتام مع أن الواقف عين لكل قدراً أجاب هذه المسئلة لم تنف على من نص عليها البعض من الحنفية ونصه والذي يتدأ به من ارتفاع الوقف عمارته ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر المصالح لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا إذا لم يكن معيناً فإن كان الوقف معيناً على شيء بصرفه إليه بعد عمارة البناء اهـ فقتضى كلامه أن التقديم المذكور لأرباب الشعائر محله إذا كان لغیر معين كالأوقاف وقفه على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما إذا عين وجعل لكل شخص قدر معلوماً فلا يقدم أحد ويدل على

نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الآمال والاعتقاب إنما هي إليهم لا إليه ولا شئ نهذ كرم من أولاد أولادهم كما أنه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وإن كانت جدته محتر زاعنها بقية المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستنداً إلى عدم لزومه عند الإمام الأعظم فهل للنائب ولاية إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولى ويكون له النظر على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي

في أمور الأوقاف اه فهو صريح في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وإنما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب
الولاية والأوصياء وقوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخاوي لافي إطلاق مثله للنواب
في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة لأنص فيها بخصوصها فيما أطلعنا عليه وكذلك فيما أطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب
البحر وإنما استخرجها ثقةها والله أعلم (١٩٦) (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديد أن الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده

وأولاد أولاده ثم وثم وإذا
انقرضوا كان للحرمين
الشريفيين وكتاب وقف
ان زيد أوقف ثلثي الطاحونة
على أولاد الظهور ودون
أولاد البطون ولا تعرض
ففيه لثالث الثالث وهذه
الحجة الملتصقة بهذا السؤال
بحجة الصق بها السؤال
كتب عليه الجواب فهل
يثبت وقف الطاحونة
المذكورة جميعها بموجب
الدفتر السلطاني وتمنع أولاد
البنات بموجب قوله فيه ثم
على أولاده الخ الموجب
لإخراج أولاد البنات كما
صرحوا به أم يعمل بهذه
الحجة أم لا يعمل بشئ مما
ذكر وإذا قلتم بالآخر ولم
يوجد في الثلث الثالث
تمسك يعمل به شرعا
واشبهت مصارفة فقال الحكم
فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد
الدفتر ولا بمجرد الحجة لما
صرح به علماؤنا من عدم
الاعتماد على الخط وعدم
العمل به ككتوب الوقف
الذي عليه خطوط القضاة
الماضين وإنما العمل في
ذلك بالبينة الشرعية وكيف

ذلك قوله يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم لانه إذا كان هناك تعيين إنما يصرف إليهم ما هو المعين والله أعلم اه
وقوله بعض من الحنفية مراده صاحب الخاوي ولم أر أحد أحرر هذا التحري بالحسن فعليك به فإنه نفيس
جدا (أقول) حاصل هذا أن تقديم بعض آراء الشعائر على بعض انما هو فيما إذا لم يعين الواقف لكل واحد
قدر الخ حيث يقدم من هو أعم مصلحة أما إذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض
لا يتأتى فيما إذا كان ريع الوقف يكفي الجميع بل فيما إذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض على
بعض سواء كان الوقف معيناً أو لا يقدم من هو أقرب إلى العماراة أي من يلزم من قطعه تعطيل المسجد
كالامام والمؤذن ونحوهما وكذلك مدرس المدرسة التي تتعطل بانقطاعه بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد
ذكر المؤلف بعد ذلك سؤالاً مع جوابه للشيخ قاسم الدنوشري وفيه بيان أن قول الخاوي هذا إذا لم يكن معيناً
الخ راجع لقوله يصرف إليهم قدر كفايتهم لا إلى أصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع العلماء الاسلام الأئمة الاعلام
سؤال على لسان أهل الحرمين الشريفين والمقامين المنيفين وهو ما يفيد مواليها مشايخ الاسلام أدام الله
تعالى الانتقاد إليهم والاستسلاام في واقف شرط في كتاب وقفه خطيباً واماماً ومؤذنين وبوابين وخدمة
ومدرسين من المذاهب الاربعية وطلبة وقراء أو غير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور انه إذا ضاق ريع
الوقف عن المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين الشريفين والحال أن الواقف عين لكل من
المذكورين قدر ما معيناً وشرط للحرمين الشريفين قدر ما معيناً فهل إذا ضاق ريع الوقف على الحكم
المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملاً بالشرط المذكور أو يلغى هذا الشرط ويسوى في هذا
الوقف بين جميع المستحقين من أهل الحرمين وغيرهم أم تقدم آراء الشعائر بما شرط لهم وان شرط
الواقف تقديم الحرمين أفقوناً ما أجور بن أنابكم الله تعالى الجنة آمين (الجواب) الحمد لله رب العالمين رب
زدني علماً قال في الخاوي القدسي من كتاب الوقف ما لفظه الذي يسدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط
أولاً ثم ما هو أقرب للعماراة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم قدر كفايتهم
ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف
ظاهر هذه العبارة أن المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش ومن كان جمعناهم لتعبيرهم بالكاف
وظاهرها يفيد أيضاً تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعماراة ولو
شرط الواقف استواء العماراة بالمستحقين لم يعتبر بشرطه وإنما تقدم أي العماراة عليهم فكذلك اه ما ذكره
الشيخ رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما أفاده من أن عبارة الخاوي تفيد أن آراء الشعائر يقدمون على غيرهم
من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم آراء الشعائر في هذا الوقف
المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء آراء الشعائر بغيرهم لا تحرم آراء الشعائر بالكلية ومع
ذلك ألغى شرط الاستواء فالعروة في حالة تقديمهم فيها بالكلية وهي حالة شرط تقديم أهل الحرمين عليهم
بتقدير أن لا يفضل شئ لآراء الشعائر عليهم بالاولى ثم توقف فيما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا

يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور لا يجوز إطلاق
ولا يبطل حقهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور ذرية قبرا واحدا ونصف قبرا
والذي يخص عبد القادر وبرايم المذكورين قبرا واحدا ونصف قبرا وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجتماع المذاهب بأسرها فاذلو
ثبت دعوى المدعين المذكورين اللذين هما عروة و عبد القادر بالبينة الشرعية لوجب ان يقسم ريع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد
الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكور الاثنى وذلك يخالف بكثيرهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات

ومن يشركه قليلين كانوا أو كثيرين قبرا ما ونصفا وعبد القادر وإبراهيم بأنفرادهما قبرا ما ونصفا وبقيسة أولاد الظهور وكثروا ثم قلوبا خمسة قراريط فهذه خمسة تخالف إجماع المسلمين فكيف يعمل بهم بأشعاروا بالحكم بما خالف إجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أصل دعوى المدعيين غير مسبوقة شرعا لجهالة المدعى بقوله وأن استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ وقد تقرران من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعاه لنفسه مجهول لا يدرى مقداره وليس (١٩٧) خصمان غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي

لا تخفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك فالأصل أن من أثبت بالبيننة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات ببيننة تشهد بدعاهم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبيننة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البيننة يطلب من الآخرين بينة فإذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علماءنا بأنه ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبنى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيئا للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيئ هذا وقد اطلعت على ما في أیدی الفریقین من الحجج والمسکات فلم أجده ما يسوغ

أطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولا أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لأن انتظام مصالح الوقف بإقامة شعائره ليس كانتظامه ببقاء عينه ليقاس عليه ألا ترى إلى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم العمارة على غيرها وأن شرط تأخيرها من قولهم لا نألو اعتبارنا شرطه أدى ذلك إلى إضلال العين الموقوفة فيعود الأمر على ما قصد من الوقف بالابطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الأشباه من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين إذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياسا مع الفارق وبتقدير تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة الحاوي وجعلها دليلا على ما دأبه مع أن الظاهر من تيمه كلامه ينافي ما دأبه الشيخ وتيمه عبارة الحاوي هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عمارة البناء أه كلام الحاوي والظاهر من هذه التيمه أنهم قايد راجع لأصل المسئلة فيفيد كلام الحاوي أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل مستحق أما إذا عين لكل قدر ما معينا فلا يصلح أن يكون كلام الحاوي دليلا على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال إن المنظور إليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وإنما هو من حيثية اشتراكهما في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وأن تفاوت النفع بين العمارة وأرباب الشعائر لما اشتركا في عموم النفع بالنسبة إلى الغير لا يشتركا في هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وأن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاوي القدسي وجدته شاهدا على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقع في تيمه كلام الحاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لأصل المسئلة ليكون قيد الهاو وإنما هو راجع لأقرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف إليهم قدر ما يكفيهم وكأنه يقول إن محل تفويض أمر الصرف للمتولى إذا لم بشرط الواقف قدر ما معينا لكل مستحق أما إذا عين فإنه يتبع شرطه وقد أفصح عن هذا الإمام الزاهد في كتابه قنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمعلم والإمام مانعه الأوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا فالقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علماءها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى كل واحد أه فهذه العبارة وهي قول صاحب القنية إذا لم يعين الخ أزال اللبس وأوضح كل تخمين وحس هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه من أن المنظور إليه من جهة المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد بإقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدر ما معينا لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف تفويض أمر الصرف للمتولى فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدر ما معينا وبين ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق باللفظ الخفي قاسم الدنوشري الخفي في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهلي

للقاضى الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البينة الشرعية فليشد القاضي نواجذه على طلبهم منهم فإن لم يقيموا هاجمتهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوا بغ نعمه والله أعلم (سئل) في عقار بيد جماعة لملقوة بالارث عن أبيهم عن جدهم برز الآسن رجل يدعى أنه وقف جده مستنداً بأنه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفتر السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفاً أم لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والأقرار والتكول لا مجرد الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل تجوز أم لا (أجاب) إن كانت قسمة تلك فهي باطلة

وان كانت قسمة تناوب تجوز فصرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وجماعة للمعمر كل ما عجزه لنفسه لاقسمة تلك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكرنا استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسألة الأرض المذكورة وفي القنية ضبعة موقوفة على (١٩٨) المولى فلهم قسمتها قسمة حفظ وجماعة لاقسمة تلك فيحمل ما في الخصاف والمتون والشروح

وحيطانها مكاسة من زمن واقفها ثم سقط كاسها ويريد الناظر اعادته من أجرته على الصفة التي كانت عليها زمن واقفها وتزيد الاجرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتى بالمسألة الخانوق كما نقله عنه الكازر وفي كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضا قبيل التور والنوافل وفي الخيرية من الوقف أيضا في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب صهر يبجها المعلماء الاشقية هل تجب عمارته من أجرته (أجاب) نعم تجب عمارته من أجرته فقصص حوا وجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليها زمن الواقف حتى قالوا البياض والجرعة في الحيدان ان لم تكن في زمنه لا تفعل والاتفعل اه (سئل) في الناظر اذا عمر في دار الوقف عمارة غير ضرورية وغير لازمة نحو دهان ونقش ومصب بدون حظ ومصلحة ولم يكن الواقف فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما تستحق العمارة عليه بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفه الى ان قال وبهذا علم ان عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبق الموقوف على الصفة منع البياض والجرعة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا منع وبمثله أفتى الخبير الرملي واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها عمارة ولم يكن الناظر اذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور أي بالاجرة أم لا (فاقول) أفتى سيدي الجد شيخ الاسلام محب الدين بان العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها الجهة الوقف بغيرها مقبولة أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الانفع للوقف والله الموفق لسان الحسكام من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات (سئل) فيما اذا اذن متولى وقف مستأجر مستعمل من مستغلات الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمر المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصرف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الاذن بما صرفه بالاذن الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نقلها عن القنية وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسمعيل ما نصه العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة له ان ثبت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه (أقول) وقيد في السؤال بقوله ما كان ضروريا بالمعنى فتاوى الشيخ اسمعيل أيضا في جواب سؤال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العمارة المزبورة يكون مرصدا له على الدار غير معتبر لسكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العمارة المزبورة ملكا للمعمر يصح بيعها اه فتأمل ولم يقيد المؤلف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر ان اذن المتولى يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سياتي تحرير في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعميره ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقبله باجرة مججلة

من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لاقسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكلد جلا باجرة مستغل الوقف وقبض اجرته ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد ان يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول ايصال الغلة اليه يقبل قوله أم لا (أجاب) قد تقرر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علمه وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لوكيله مع عينه فلا عبرة بانكار المعزول ولقول قول الوكيل في الدفع بيمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر عن ايصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم حدرانه واسقفته سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتنفع به سكنا وسكنا باجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبنى فيه بناء حتى صار ذا رغبة فراد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه اهل تنقض

الاجرة أم لا (أجاب) قال في البحر نقل عن المحيط وغيره حانون وقف وعمارته ملك لرجل أبي صاحب العمارة ان يستأجره تصرف باجرته ينظر ان كانت العمارة لو رعت يستأجرها كثيرا كثيرا مستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن جرائل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجرها كثيرا كثيرا يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجل ان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدّون على عدد الاشجار قدر من المال والا فان قيت الاشجار وصارت الارض ملساء تزوع وتستعمل في كل سنة والمتكلم عليها يطالب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر البين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

القسم لكونه أنفع للوقف وقد ترادفت كلمتا العلماء فاطبعت على ذلك وصرحوا بأنه يبقى بكل ما هو أنفع للوقف ولا فائل بذلك وقد صارت الأرض ملساء تزرع وتستعمل في كل سنة لأنه يؤدي إلى الضرر الكلي على الوقف ولا فائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي من أرباب من متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر ويريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد (١٩٩) إلا خراذ ذلك وإن كان زائدا فقد يكون

لمعنى رأه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقفا على نفسه ثم يره على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والإناث على الفريضة الشرعية أما الإناث فلهن الاستحقاق بالوقف إذا كن خاليات من الأزواج فإذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأييد عاد من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبداماتنا سألوا ودائما متعاقبا طبقا بعد طبقة وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم إلى أن قال وإذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف وإذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفا على مصالح حرم

تصرف في تعميرها فإذا ناطر له لم يثبت تعميرها من ماله ومهما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن القاضي العام للناطر المرقوم بذلك فعمرز يد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جاري وقف بتر وفي تواجز يد عن متولي مدة سنة باجرة معلومة تحل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الخان للتعمير الضروري وامتنع المتولي من تعميرها منها ويكلف زيد تعميرها من مال نفسه ليجعل له مرسدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تعميرها من مال الوقف حيث له مال موجود (سئل) فيما إذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفاه بأذن المتولي في تعميرها الضروري بطريقه الشرعي فدفعته هذلهما بأذن المتولي إلى حاكم شرعي حكم بحجة ذلك وأن صدر ذلك بدون إذن القاضي موافقا لمذهبهم ثم أقرت لدى بينة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجهما لم يدر يستحقه دونها لاحق لها معه فيه وإن اسمها في صلح الدفع عارية وصدة فهاز يد على ذلك فهل يعمل بإقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة وياخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار كانت في تواجز جذمورته وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من أجرها زائدا على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور الموروث له عن جده والبعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون اجارة لها من ناطر الوقف ولا إذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناطر تكليفه بزيادة لجهة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصد بعد ثبوته فهل للناطر ذلك ولا يرجع للمرصد ولا يحسب له ما صرفه في التعمير بدون إذن شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان مبلغ زيد معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف ثابت له بوجهه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده ويريد ورثته حبس المأجور لاستيفاء مرصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري بأذن ناطرها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري ولا مال في الوقف ولا من يستأجرها باجرة محجلة فإذا ناطر لم يثبت تعميرها والصرف عاينها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد إذن القاضي العام للناطر بذلك فعمرز يد وصرف مبلغا معلوما أنثبه بوجهه الناطر لدى نائب القاضي غلب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتقويمها فحكم بحفظ ذلك وألزم الناطر بدفع المبلغ لزيد دفعه له بأذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهر عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ناطر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبور بأن يعمر فيها قصرا ثم رجع عن الأذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناطر من الخط والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالهسي والرجوع عن الأذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناطر أن يكافئ مرقعه حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم إذا لم يضر رفعه بالوقف وإن ضرر يملكه الناطر لجهة الوقف ومنزوعا من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص إلى خلاصه (سئل)

سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتزوجن وبصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم لا لعصبة الواقف أم لا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لا غير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل الحاصل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك أو ضحو النالجواب مفصلا معلا (أجاب) أعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فليست سقط حقهن بالأزواج وأما ولأدهن فليست سقط من الوقف بقول الواقف وليس لأولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم

لان مراعاة شرطه لازمة فيسه وهو انما جعل الاولادهم بعدهم فلا يسرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبية الواقف وجهه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فعلى اولادهما ابداما تناسلا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف العلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى (٢٠٠) الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع العلة الى اولاد اولاد ولدان مراعاة شرطه لازمة في

الوقف وهو انما جعل الاولاد الاولاد بعدهم انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما يصرف نصف العلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد ابن سراج الدين الخاوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلا والمسؤول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصا في مساو به فصح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخانية والحلاصة والبرازية والتاريخانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فاذا علمت ذلك والصرف ان امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكن هن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن والى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه

في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة مخصصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتجار لكل حصص معاومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتعزيل فهل يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتعزيل القناة على جهات الاوقاف والتجار بحسب الحصص (الجواب) نعم (سئل) في بستان مشتمل على جذر قديحة تحيط به وحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جذره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ماذ كره على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في تواجر رجل ساكن فيها يعمرها من أجرة تهاو يريد المتولي بيع الشجرة لأجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من أجرة تهاو (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية (سئل) فيما اذا استدان رجل بأذن متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة يريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) ويأتي تمام ذلك في أوائل الباب الثالث (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال منحصر يعها في زيدنا طرها وأخته وأخويه فنهايا زيد مع أخوته على أن يسكن زيد وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أح من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيد وأخته وكافة تعميرها تريد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في علو جاري في ملك زيد ونحته سفلى جاري في وقف برقتكسر بعض أخشاب السفلى فهل تكون عمارة على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) في وقف بر وقفه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن لذريته فدفع الناظر المبرات لمستحقها وعمارة ضرورية في الوقف وصدق الذرية على أن العمارة المزبورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديقهم بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في تواجره ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن اولاد فاقف نفسخت الاجارة ويريد المتولي تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كأنه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصد من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا ومؤجلا وقد أفتى في الفتاوى التابعة في مثل هذه الصورة بان المتولى يجبر على دفعه حال اذا طلبه المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اهـ لكن أفتى الشيخ اسمعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستأجر أخذه حال حيث رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقتطعه من

قدره وأما مسئلة النظر فلا شك انه لا ارشدهم من بلا شبهة اذ شرطه لا ارشدا لا ارشدهم من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم الاجرة من اوقوف عليهم وان قام بهم مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيه الملك بالشراء من زيد وبنى على ظهره بيتا في جوفه بنى بئر واتفع بالداكان و بطهره وجوفه مدة سنين ثم أبت وقفه ما طرده لى الحاكم الشرعى بالبينة الشرعية حسب ما وجد في كتابه السجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعى ووقع يد واضع اليد المذكور عهله تلمز أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلمزه أجرة المثل اذ منافع الوقف مضمونة

صانعه عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أعنى الباني المضيع لماله فليتر بص الى انهدامه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف متر وعاد وغير متر وعمل الوقف بمثله صرح في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترط له الوقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترط له الوقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الوقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه

الوقف له كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده وأولاد أولاده ثم ومن جملة الوقف دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بانه أجز الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وان الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجارة المذكور بقرشين منها فاجاب الوكيل بان خلسا لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدا ان الاصيل واخوته وأولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن

الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليتأمل (سئل) في دارين موقوفتين للسكنى لا للاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب) نعم لمن له حق السكنى في الدارين يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقاً للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة كافي الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم سائر فيها فاسافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة أعماهم سكنوا جميع الدار ويريد أيضاً إيجار حصته من الآن وقض أجرتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له يد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقديم الاقرب للمتوفى وفي درجته يد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو أقرب للمتوفى من غيرهم فهل اذا شهد عدلان بموت أقرانه ببلدته يقضى بموته وينتقل نصيبه من ربيع الوقف للأقرب اليه من أهل درجته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه في بلدته على المذهب كافي التنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتي السلطنة العلية سابقاً وكذلك العلامة التمراشي وغيره وهو المعتبر كاحرارة العلامة قاسم (أقول) سيأتى الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في أشجار مثمرة يانعة تجارية في وقف جامع قائمة في أرض الوقف تعمدر جل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعى فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قلعها و يعزى بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بارضاها يوم قلعها لانه أتلف غير المثل اذا الشجر والخشب والخطب من ذوان القيم كافي العمادية والفتاوى الهندية وتوالت كما تعزى به بما يليق بحاله لانه تعاطى معصية لا حد فيها قال في الاشباه وكل معصية ليس فيها حد مقدر فيها التعزير برجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره يخير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لانه أتلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما خانية من الغصب برجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بأن يقوم الكرم مع الأشجار الملوحة ومع الأشجار التي هي غير ملوحة فيضمن فضل ما بينهما برازية (سئل) في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلى بلا مانع شرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للامنع السلطاني (الجواب) نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لاهى في

(٢٦ - (فتاوى حامديه) - اول) يشركهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والد كان لا يصلح خصم للمدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بمالك في جميع الفصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض أجر حتى يحضر العائيب بل ولا المستحق يصلح خصم للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى بشرط صحة الأعضاء مفقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضاً شهادة الشاهد بان الاصيل

واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تسكني حتى تبين اذا بن البنت لا يدخل مع ان الذرية لمطلق النسل فلا يصح حتى تبين بياناً لا يخلل فيه أثني ولا تسكني الشهادة بانه من ذريته كالاتسكني الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر والقرابة والجلب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الخا كم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل

ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعي الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي وقفه أو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والاناث تعاقبت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذ كرمثل حظ الانثيين ناظر ا بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الانث ناظر فصرف على أولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظار من قبله مدة تزيد على عشرين سنوات اتبعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ بفتح الان من الصرف على أولاد البطون منكر اكون الوقف صادوا عن أبي الوفا المزبور ومدعيان الوقف من قبل الشرفي نونس عم أبي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور ودون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تنافيد القضاة الماضين

نفس الوقف المستثنى بالسماع اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه يجوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة الجوى المراد منافع الوقف والافقية الوقف لا تملك عذرنا لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيننا اه (سئل) في مستحق له دراهم معاومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق بهادائه على الناظر وقبل كل منهما الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في مستحق في وقف أهلي ماتت في أثناء السنة بعد ما قبض ناظر الوقف ريعه وأجوره وعلى المستحق المزبور دين لامها فهل ما يخصها من ذلك يصير ميراثا عنها فيقضى به دينها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن ماتت لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة محجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أني أستحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لأرث القسمة وأجبر ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي فتاوى الكازروني عن الخانوقى سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضي القسط أو عند تمامه ياخذ ما استحق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعلوم قال ان العبرة بوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن زرعها بنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار اذراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا (أقول) هذا اذا مات والله أعلم اه (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد الناظرة على الوقف ولز يد ابن عم مستحق في الوقف ير بد تناول حصه الغائب من الناظرة بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويبقى ذلك تحت يد الناظرة الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر (سئل) في دار تسعة قرار يط منها ملك لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيدا مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل تكون المقاسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسمت الشريك كان وأدخل في القسمة دراهم معاومة فان كان المعطى هو الوقف جاز وبصير كما أنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من فصل المشاع (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية والاسعاف وفتاوى الشلبي وغيرها (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تملك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها بينهم قسمة جبر واختصاص

واحد بعد واحد منهم مكتوب ان الشرفي نونس وقف الاما كن المذ كورة على نفسه ثم على ولدي أحبه أبي الوفا وشقيقه فهل أبي البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنسأ لهم الذ كور ودون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يسدد دفعا فكتب نائب الحكم للناظر حجة بجمع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي نونس مختص بالذكور ولا شيء للاناث ولا اولادهن بموجب شرط الواقف المحسنى والمشرع في الحجة المذ كورة ولم يكن يسدد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا أقام بيعة تشهد على ما ادعاه فيكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذ كور بمجرد الخط بانه وقف

فونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن على البحر ذلحة المقررة لديه وكتبه بذلك حجة وانه يسرى حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث مع لابلان الواحد منهم خصم عن الباقي فهل حكم القاضي عليهم جميعا بحر هذه الحجة صحيح أم غير صحيح . يعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ . ويصرف النظر عليهم بما افتتحوه ولا يعمل بحر ذلحة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بحر ذلحة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل (٢٠٣) المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا

اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة أبحر في على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرح جوابانه يحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب ان يحمل حال من سبق من الناظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحكم فعلهم

فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البحر عن الخفاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجزاء محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لو قسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاروا لمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله اه لجله على قسمة التهايو كما حرره الخير الرملي في حاشية البحر (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يها يابه فقسمه ولي صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمة تحفظ ثم بلغ الصغير رشيدا ويرد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ليس ثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت أن نفا من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله (سئل) في عقارات موقوفة يستحق ريعها جماعة توافقة واعلى قسمتها بينهم قسمة مهيأة ثم ماتوا عن أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك وللناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد ناظره وياخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب) نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة مجعلة مدته أي وقبضها وهي حرجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجمله أولا يدفع لهم الاماضى سنة بسنة فأجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجعلا وإنما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى السكاز وفي من الوقف نقلا عن فتاوى الحانوتي في رجل له قدرا استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد زيد الناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدرا استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسمعيل من الوقف (أقول) قيد بقوله بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان الناظر قبض الاجر مجعلا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفا (سئل) في دارى وقف متلاصقين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب احدهما وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلانفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق أجرة ان لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيريه من الوقف (سئل) فيما اذا كان له قدرا استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن و بنت وضعا يدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والا ن ظهر لها ابن ابن مات في حياتهما وله استحقاق في نصيبها يطالب الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لاعلى الناظر لعدم تعديه بعدم علمه وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيريه من الوقف (أقول) وسيأتى بقية الكلام

على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيلا فيه وهو انبات وقف عن الشرقي فونس وابطال كونه عن أي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهما ملكه وأقام عليه بينة انهما ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك اجزاء ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاناث مع لابلان الواحد منهم خصم عن الباقي ما هذا الاجهل عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضلال ونسبنا الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل)

في أرض وقف معدة للزراعة بالحصصة ما من أراعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن بزروعها بالحصصة كما كان جده يفعل مدة تيلة
 أربع سنين بعد ترك البنين لزراعتها باختيارهم والا أن يريدون دفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه
 المدة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماء أبا بن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالحصصة سواء كانت
 أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى (٢٠٤) فيها الأرض والله أعلم (سئل) في رجل استهلك من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ له

عن نصف أرض وقف
 شجر جسة بيده نظير المبلغ
 المذكور هل يصح أن تكون
 أرض الوقف عوضاً عما
 استهلكه أم لا (أجاب)
 لا يصح ذلك والحال هذه إذ
 لا اعتبار بأرض الوقف
 المحكوم به لا يجوز لزوجها
 بالحكم عن ملك الوقف
 لآلى مالك فلا يجوز أن
 يكون عوضاً عما استهلكه
 من مهر ابنته والله أعلم
 (سئل) في أما كن متعددة
 تعددت الباعة فيها واحدا
 بعد واحد ومضى على بيع
 البائع الأخير منها مدة سنين
 والآن ادعى هذا البائع
 أنه أوقف على جماعة
 معلومين من قبل جدهم
 فلان بن فلان هل تسمع
 دعواه بعد بيعه أم لا وهل
 يستوى الحال بين أن يكون
 البائع وكبلاً أو أصيلاً
 (أجاب) لا تسمع كما نص
 عليه أكثر علمائنا قال
 قاضيان رجل باع عقارا
 ثم ادعى أنه باع ما هو وقف
 اختلف المشايخ فيه والصحيح
 أنه لا تسمع وفي الزياحي
 لا تعمل وهو أصوب وأحوط

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعترف المتناولان باستحقاقه أو كان لذلك
 المدعى عذراً مسوغاً لسماع الدعوى والافتقار أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل)
 فيما إذا كان لهند القارة وظيفة قراءة ما تيسر قراءته من القرآن العظيم واهداء ثواب ذلك لواقف مدرسة
 كذا بماله من المعلوم بموجب تقرير شرعى بطريق الفراغ من أبيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرير
 أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم أنكر لها عند المتولى نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها ويمتنع من دفع
 ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كانت لجماعة
 استحقاق قرار يطاع معلومة في ربيع وقف أهلى والناتر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دراهم معلومة دون
 ما يخص الحصصة المزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر القراريط المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب)
 نعم (سئل) في مستأجر خانة وقف مضت مدة اجارته فقفّل الخانوت وعطلها وامتنع من تسليمها لجهة
 الوقف زاعماً أن له كذا وكذا من صداع عليها صرفة باذن الناظر وأن له حبسها من غير أجر حتى يدفع له مرسومه
 فهل يلزمه أجره مثله في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطلها فانها لا تضمن عندنا
 الآن يكون وقفاً أو مالاً يقيم أو معدلاً لا يستغلل تنويراً بالبصار وفي البرازية من الاجارة قبيل مسائل العذر
 مانصه في الاجارة الطويلة إذا انفسخت يبق المستأجر محبوساً بحال الاجارة كما في موت أحد المتعاقدين اه
 فغاد عبارتها أن الحبس بحال الاجارة لأنه يحبس عن الوقف ويعطلها فانهم (أقول) هذا المفاذ غير ظاهر من
 العبارة قبل الظاهر منها أن الباء للسببية لا البدلية أى له حبس المأجور لا استيفاء مال الاجارة الذى يحمله قال في
 التنوير في مسائل شتى آخر كتاب الاجارة فسخ العقد بعد تعجيل البدل فالمجمل حبس المبدل حتى يستوفى
 مال البدل اه وفي جامع الفصولين ما حاصله انه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فاسد فان قبضه ومات المؤجر قبل
 حبس البيت لأجره هل وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كله ما يدل على لزوم الاجرة في مدة الحبس نعم قد
 يقال بل لزوم أجر المثل في الوقف لما علمت من ضمان منافعه ولا يلزم من كون الناظر ظالماً بعدم دفع المجمل
 للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور مملوكاً فافهم

*(الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ

وإيجار وتعمير واستدانة وأقرار وقبض وصرف ونحو ذلك)*

(سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف
 هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا بولى الأمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك الذكر والأنثى وكذا
 الاعبى والبصير وكذا المحدود في قذف أن تاب ويشترط للصحة عقله وبلاوغه بحر وقد أفتى بعدم صحته أن
 يكون الصغير ناظر على الوقف العلامة ابن الشاي رحمه الله كما في فتاويه في كتاب الوقف فائلاً نعم يصح الاسناد
 للأنثى حيث كانت متصفاً بما ذكره وأما الاسناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على
 سبيل المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير بولى عليه لقصوره فلا يصح أن بولى على غيره
 والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يناقضه فانه قال في أحكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً وقيم القاضى

مكانه

وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن أن ما باعه وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي

التأخر جازية ولو باع عقاراً ثم برهن أنه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمادية رجل باع داراً ثم ادعى أنها كانت وقفاً فان أراد تخليف المدعى
 عليه ليس له ذلك لأن التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وإن أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لأنه تناقض وقيل تقبل ثم
 قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان الوقف على قوم باعها منهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو
 المسجدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتوى أبي الفضل

المكرمان والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة أن الوكيل في البيع أصيل في سقوفه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا
الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا لا يخبر عليه والله أعلم (سئل) فيما إذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجوده القاضي
أم لا (أجاب) بما في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وصرح عليها في وعاءه قال وعلى هذا لا يخفى
القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر في الفتاوى (٢٠٥) الصغرى إذا مات المتولي والواقف حي فالرأى

في نصب قيم آخر إلى الواقف
لا إلى القاضي فان كان
الواقف ميتاً فوصيه أولى من
القاضي فان لم يكن أوصى
إلى أحد فالرأى في ذلك إلى
القاضي اه فان أدان ولاية
القاضي متأخرة عن الشروط
له ووصيه ويستفاد منه
عدم صحة تقرر القاضي في
وظائف الاوقاف اذا كان
الواقف شرط التقرر
للمتولي وهو خلاف الواقع
في القاهرة في زماننا وقبله
يسير اه كلام البحر في
النهر وظاهره انه لو كان
يعني المستحق للوقف ناظراً
ملك الاجارة والدعوى فان
أبى آخرها الحاكم بقي هل
له ولاية الاجارة مع عدم
إبائه بحكم الولاية العامة
حرم في الاشياء والنظائر بانه
ليس له ذلك أخذاً مما أفتى
به الشيخ قاسم من أنه لو
شرط التقرر بالنظر ليس
لغيره ولاية ذلك ولو كان
قاضياً ويدل عليه ما في القصة
القاضي لا يملك التصرف في
مال اليتيم مع وجود وصيه
ولو كان منصوبه اه وفي
البحر شوش الجواب في

مكانه بالغالى بلوغه كفى منظومة ابن وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظراً
وكأن صاحب الاشياء الحق بالوصى لاستواء الناظر والوصى في غالب الاحكام على ان البيرى في حاشية
الاشياء ذ كر ان في صحة جعله وصياً خلاف المشايخ وذ كر عباراتهم وعبارة البحر عن الاسعاف ولو أوصى إلى
صبي تبطل في القياس مطلقاً وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فاذا كبر تسكون الولاية له اه وذ كر
في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار للإمام الاسترغيني عن فتاوى رشيد الدين أن القاضي اذا فوض
التولية إلى صبي يجوز اذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك اذن الصبي وان
كان الولي لا يأذن وكذلك التولية اه فقوله يجوز اذا كان أهلاً للحفظ أي بأن يكون عاقلار بما يفيد
التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيراً لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه بحمل على
القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده فاستوى بالاشتراكه أفتى المولى أبو
السعود مع اللابان أفعال التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لا فضل
أولاده فاستوى فلا سبب لو أحدهما ورع والاخر أعلم بأموال الوقف فهو أولى اذا أمن خيانتته اه وكذا
لو شرطه لارشادهم كفاي أنفع الوسائل علائى على التنوير من فروع الوقف ولو أبى أفضلهم فلن يليه
استحساناً قوله لان أفعال التفضيل الخ ذ كر البضاوى عند قوله تعالى اذا نبعت أشقاها علائى على الملتقى
ولو استوى ارشاداً وكان أحدهما عالماً فانه يقدم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ
اسماعيل (مسئلة) رجل وقف وقفاً وشرط فيه النظر لمن يصلح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمه
بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حاكم آخر صلاح امرأته منهم وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أو تقدم المرأة الجواب
اذا شرط الواقف النظر لمن يصلح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكمه بالنظر فلا حق
للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يظن اختصاص ذلك بصيغة أفعال التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضاً
لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل إلى غيره ولم يتعد بل لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالاصح والارشاد
وثبتت الصلاحية والارشاد ليقولوا واحد وحكمه ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة
بمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والالم يستقر نظر لحد ونظير ذلك اذا قلنا لا تنعقد امامة المفضول
مع وجود الفاضل فذا لفي الابتداء لا في الدوام ومقصود الواقف تفويض النظر إلى واحد يصلح لا إلى كل من
يصلح والا لا بدى إلى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة
ما يؤدى إلى فساد الوقف فالأولى حمل ما في كلام الواقف على النكرة الموصوفة لا على الموصولة وحينئذ
لا عموم فانهم انكروا في الاثبات فلا تعمل لو فرض فيها عموم كان من عموم البديل لا من عموم الشمول حاوى
السيوطى من الوقف (أقول) ما ذ كر علماءنا مخالف لهذا في البحر عن الاسعاف ولو صار المفضول من
أولاده أفضل ممن كان أفضلهم تنتقل الولاية إليه بشرطه اياه لا أفضلهم فينظر في كل وقت إلى أفضلهم
كالوقف على الأفقر فالأفقر من ولده فانه يعطى الأفقر منهم واذا صار غيره أفقر منه يعطى الثاني ويحرم الاول
اه وفي السادس من التارخانية ولو وفى القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه

مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان الناظر المشروط له
التقرر ولو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرر القاضي اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرر فلا تشملها القاعدة كما هو
المفهوم من قواهم اذا كان الواقف شرط التقرر للمتولى ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتى ذلك يجب بانه ان كان الواقف شرط
له التقرر في الوظائف فتقرر به هو المعتبر لا تقرر بالقاضي فان لم يشترط له فالمعتبر تقرر بالقاضى والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه
على ان تقرر الوظائف للناظر بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرر المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرر الوظائف متأخرة

عن الناظر المشروط له النقر بمن الواقف فلا يصح تقرر والقاضي معه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة دون الأناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم المذكور دون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنساليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم (٢٠٦) عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدمهم في ذلك

الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا شرعيا على أولاد الأناث إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور وأعله فإذا انقرضوا عن آخرهم ونحلت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله على سيدنا محمد وعليه وسلم فإن تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت

اعتبار بشرط الواقف اه ورأيت التصريح بذلك أيضا في أوقاف الخصاص وسنحقق المسئلة بما لا مزيد عليه (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي نظره وقفه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وتولى الارشد منهم نظره الوقف وثبتت أرشديته بالوجه الشرعي ثم فوض النظر وأسندته في مرض موته لزوجته الأهل للنظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشيدة وهي من جهة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقررها قاضي القضاة في وظيفة النظر فأدعى واحدا من الموقوف عليهم أنه أرشد منها وطلب النظر في ذلك فهل يكون التفويض الصادر من الارشد المزبور في مرض موته لزوجته المزبورة صحيحا ولا يخرج عنها وإن أثبت المزبور الارشدية أم لا (الجواب) حيث صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشد المزبور لزوجته المرقومة الرشيدة يكون صحيحا إذا حكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للارشد وقد ثبت أرشديه المفوض المذكور فقد صار مشروطا له النظر من قبل الواقف وقام مقامه في حق فوض النظر للمذكور كورقة فقد اختارها والمختار إذا اختار آخر فقد صار مختارا للواقف بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها وإن أثبت الغير الارشدية بالاختيان طاهرة قال في الجرا إذا مات المشروط له بعد الواقف فإن القاضي ينصب غيره وشرط في المحتجب أن لا يكون المتوفى أو وصي به إلى رجل عند موته فإن كان أو وصي لا ينصب القاضي غيره اه وقال في الأشباه سئل عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل إذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم أم لا فاجبت بأنه إذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل مادام الموصي له باقيا لقيامه بمقامه اه وفي حاشية البيرى ليس للقاضي أن يعزل وصي الميث العدل الكافي لانه قائم مقام الميث فليس للقاضي ولاية الجرح على العدل الرشيد وكذا من مقام مقامه فينفذ كافي الولوالجية اه وفي البرازية السمة بالوجيز وإن مات القيم وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن للقيم أن يفوض إلى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي إلى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم اه وقال في الذخيرة البرهانية وإن مات القيم بعد مات الواقف فإن كان القيم قد أوصى إلى غيره فوصيه بمنزلة وان كان لم يوص إلى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى إذا أراد أن يفوض إلى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصي عند الموت وللوصي أن يوصي إلى غيره اه وفي المنظومة المحببة لوفوض الناظر للغير النظر * يصح مطلقا إذا كان استقر * تفويضه بشرط الواقف وليس في ذلك من مخالف * أولم يكن شرط فإن في صحته * فوضه في سلامته ماصح إذا وان يكن قد فوضا * في مرض الموت صحيحا قدمي فالفعل في الصحة صالح اسنى * لكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في صرة القناوى نقلا عن القنية والتممة وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه القضية وإن أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين والدواlem والجسد المحقق عبد الرحمن العمادى وغيرهم من المفتين ررح الله أرواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) إذا كان الواقف شرط النظر للارشد ثم

فوض

ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصفية ابن اسمه صالح

في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه له ما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعقابهم المذكور وقوله فإذا انقضى المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أقدمتم الحكم في ذلك وعالتم بما تنقاعس فهمه عن بعض الناس فالسؤال الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عمته فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن

هو برفع الفقه المستنبط من أصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان حديثه المدلى بها اثني واذا اعتبرنا الذي كور به قدراً للاسما والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لابنتها الماهي فليكونها اثني وكذا ابنتها وأما ابنتها فليكونه ابن اثني واذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا بنتها فمن أين يأتي استحقاق ابن ابنتها والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سبب فساد مجرود وصفيته وأهمها من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة (٢٠٧) السماط لا تقطع الذي كور المنسوبين الى الوقف اذ مجرود ليس

منسوب اليه وانما هو منسوب لاييه وأبوه ليس من ذرية الوقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا لزم صرف الوقف الى السماط بموت محمد بن الوقف لكان نظرنا نظراً أصولياً موافقاً لغرض الوقف وهو أن العام نص في اقراره وبعارضه الخاص في نسخه اذ كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله وأعقابهم الذي كور قرأناه متقدماً على قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسأهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه فسكناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الوقف استحقاق أبيها عملاً بهذا العام المتأخراً لا يشك شاك في دخولها تحت قوله على أن من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في مسمى الولاد فهو أعسم من الذي كور والاثني ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على الذي كور

فوض الارشد لغير الارشد كان ذلك مخالفاً لشرط الواقف الذي قالوا فيه انه كنص الشارع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذ افوض لطفه الصغير كما يقع كثير مع وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة قولية الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشياء تصرح بما ادعاه اذ ليس فيها تصريح بان الواقف شرط النظر للارشد ولا أن المفوض فوض لغير الارشد وأما ما في الاشياء ففيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه الجوى فقال بل يجب أن ينتقل للمعاكم لانه لو فوض الاخر وهكذا يفوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلاً اه وهو مؤيد لما قلنا ويؤيده أيضاً ما في فتاوى الخافى فيمن شرط النظر للارشد من ذريته ففرض الارشد لزواج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملاً بشرط الواقف اه لمخصاً وكذا في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي اذ شرط الارشدية ففوض الارشد في المرض لغير الارشد وظهرت خباته بولي القاضي الارشد لان التفويض المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزي السامحاني بخطه نقل أولاً ما في الاشياء وقال انه درج عليه اقتناء الشام ثم رده بما فاته من حاشية الجوى وعن الاسماعيلية ثم قال ونقل سيدي عبد الغني النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده من بعده فافوض عبد الله لبكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه بكر قال يعني سيدي عبد الغني وهذا نص على رد جواب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يحمل ما في هلال على حالة الصحة فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن اقتناء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المفوض اليه أرشد لان المفوض الارشد يفعل الاصلح وأما اذ افوض لغير الارشد فقد خالف شرط الواقف والاصح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيجري على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشياء المقدود فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف على أنه تقدم أن الناظر اذ لم يراع شرط الواقف ينزل بعزل القاضى فكيف يهدر شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشد مختار الواقف فاذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختاراً فيكون مختاراً ممنوعاً لانه تعليل عقلي مخالف لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختاراً له وأيضاً لو كان كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينزل اذ لم يراع شرط الواقف والعجب من جل نص هلال على حال الصحة وعدم الحل في اقتناء الشام على النظر الذي علمه المفوض وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم الغزي أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول تحقيق قد أوضح اللبس وأزال كل تخمين وحسد وقد أيد ما قلناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تلحظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزي المذكور ما نصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذريته ثم أقام ابنه المعلوم ناظر في حياته وبعد موته بلا مشارك له ومات قام ابنه الاخر يدعى أرشد يته على الابن الناظر وأبنتها وطلب الحكمه بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلاً وله كن يجوز الرجوع عن

من أولاد الذي كور وبموت محمد انتقطع الذي كور من أولاد الذي كور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهم معدومة فتعين للسماط على هذا الاعتبار لكاننا نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف أوليائنا عن الاعتبار بما تقدم خصوصاً وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولاً من كل جهة فاذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة متأخرة بقوله في آخره فاذا انقضت من أرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وفقاً لشرعياً على سماط سيدنا الخليل وبيقاء بنت محمد ببق النسل فلا يصرف للسماط معها واذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد مجرود وصفيته وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط مزية الذي كور

و بموت محمود انصرف حصته لولده فقط عملا بقوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكورية في الاستثناء بالبناء شرطاً
فهم الاستحقاق لزوم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وأن سفلت بنت البنت المختلة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق
غرض الواقف وقد صرحوا بجواب مرعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح تخصيصاً وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس
لصفيه فيه ذكر فأفتيت بانحصار الوقف في (٢٠٨) محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي بتقديمه على جهة السماس

ولم يتعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها لذلك كيف وهي أقرب للواقف منه وقد قال يقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولو لا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لوجب بها وأما قوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور فمعناه إذا انقرضوا هم وأولادهم وأنسألهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له الحق الذي لا محيد عنه والرجوع إلى الحق خير من التمسك في الباطل والحق أحق أن يتبع والله أعلم (سئل) في وقف حكم

الموقوف عليه المشروط كما يؤذن والامام والمعلم وان كانوا أصح اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان أصح وفي البحر التولية تخالف سائر الشروط بأن له التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث أن الواقف له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر (سئل) في ناظر وقف مرض فقوض وأسند نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بمقتضى التفويض والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور في المدة المذكورة تغيير صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء (سئل) فيما إذا نصب القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها في ذلك زاعماً أنه أحق منها لكونه ذكراً وأرشد منها والحال أنها أمينة أهل النظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه (الجواب) نعم يمنع حيث الحال ما ذكره الأوجه شرعي ولا عبرة بزعمة المذكور والاثوة لا تمنع الرشد (سئل) في ناظر وقف شرعي حصل له داء الفالج فاقعده في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فأخرج القاضي عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلاً من مستحق الوقف أخرجاً ونصباً شرعيين فهل صح كل من الإخراج والنصب المذكورين (الجواب) نعم لأن تصرف القاضي في الأوقاف مقيماً بالمصلحة ويجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى القاضي المصلحة في عزله لتعطيل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله قال في النهرو يترع المتولى لو خائناً أي يجب على الحاكم نزعها إذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزاً نظر الوقف اه ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فإن كان في نزعها مصلحة يجب عليه إخراجها دفعاً للضرر عن الوقف وان شرط أن لا ينزعه أحد شرطه مخالف للشرع اه وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط النazar وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية العاجز لأن المقصود لا يحصل به (سئل) في ناظر أمين على وقف أهلى طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصلحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل يصلح الأعمى ناظراً ولا يعزل (الجواب) نعم كما في الاشياء (سئل) في ناظر وقف بعث مع جاني الوقف إلى بعض مستحقه استحقاقه في الوقف والجاني يدعى الإيصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بيمينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر (الجواب) نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح الطحاوى للاستيعباب وكذا في الثلاثين من وكالة التارخانية ونص عبارتها وإذا دفع رجل إلى رجل مالاً ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعى الدفع إلى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليمين عليه ما جعلا وانما يجب على أحدهما لانه لا بدلاً من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب اليمين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور

حكم خفي أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعى الشرعي والمدعى عليه كذلك هل الحاكم يخرج خفي فإنه أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز بيعه للأوقاف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان الواقع في نفس الأمر ما لا يصح مع النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهها كم شرعي لا سبيل إلى إبطاله ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا رد عليه انتقاض فلو نقضه ما كم بناء على أنه لم يقع فيه حكم كما بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لغا الحكم فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض

جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشرط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل به بالارباب وذلك لان المكتوب خط جرد ولا عبرة بجره والخط ولا عمل به بل هو خارج عن جميع الشرع الشريف والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المفتي به ودعوى الواقف أو الناظر الزوم بحكم كما كره شرعي على وجهه بعد الحكم بالاطلاق دفع وهو مقبول كما شرحنا وهذا (٢٠٩) مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف

لم يحكم بلزومه ما كره اذ يبيع وحكم بصحته ببيع قاض يصح ويكون ابطاله أم لا (أجاب) نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الخانية ان يسلم الواقف ما وقفه للمتولي ثم يريد الرجوع فينازع المتولي بعدم الزوم ويختصمان الى القاضي فيقضى بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذا الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا بوجوب لزومه قال في البحر نقلا عن البزازیة أما اذا يبيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف اه ثم قال بعده فلات انه في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مسجلا أي محكوما به وتماه فيه والله أعلم (سئل) فيمن وقف عقارا كاملا ومشاغا صفقة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار اليه أعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم

فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفعه اليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اه ومثله في وكالة الاشياء مع حاشية البيري ولسان الحكم والخانية وقتاوى ابن نجيم من الوكالة وقتاوى قارئ الهداية من الدعوى (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للقاضي اقامته قيم عنه الى أن يقدم (الجواب) نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه من النفع للوقف والمسئلة في الخبرية عن الاسعاف وأجاب قارئ الهداية بما اذا لم يعين الناظر لاحد بأنه اذا مات عن غير وصي فالنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركه فالوصي متكلم في وقفه (سئل) في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل عن النظر وزعم أنه استدان المبلغ بمراجعة بمقتضى أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا بمبلغ زائد عن أصل الدين وأن له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه (الجواب) نعم والمسئلة في التنازع خانية والخبرية والبحر وغيرها وفي الحاوي الزاهدي قال أهل البصرة للقيم ان لم تدم المسجد العامر يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه بعض أهل المحلة وليس له التنازع اذا أمكنه العماوة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستعرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اه (أقول) هذا مخالف لما في الاشياء حيث قال وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا أكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان اه وتبعه في الدر المختار قال الرمي في حاشية البحر الآن يقال لم يلزم الاجل في مسئلة القرض بقي شراء اليسير بمن كثير فتمحض ضرره على الوقف فلم تلزمه الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع ويبيعه للزوم الاجل في جلة الثمن اه وكتب فيما علقته على الدر المختار عن البيري أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يفتي به اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف للمنقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض أجرة دارى الوقف وصرف بعضها في عمارته ما وازم ميهما الضرورين اللازمين مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن الحانوتي القول قوله مع يمينه كفى الاسعاف وقيل كفى القنية ان كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسمعيل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي ان الوصي بالنفقة على اليتيم أو القسيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناع بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلاعين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر للمسئولين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوطائف هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا

(٢٧) - (فتاوى حامديه) - اول (دعوى صحبة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالحق والزم أم لا بلد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادث والحكم الشرعي وهل اذا باع القاضي شيئا من عقاره هذا الوقف يكون حكما باطل جميع الوقف أم بما باعه (أجاب) الاصل الصحة واستيفاء الشرط ومطلقا في الوقف والنفي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لدعوهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل أيضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون ببيع حكما باطل جميع الوقف اذ لا وجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف يبيع الوقف الذي

لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعى على خصم شرعى قباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضى اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف ويباع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة وأما اذا أطلق القاضى وأجاز بيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع

و يكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقوله اذ لم يكن مسجلا أى محكوما به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقة صامن عقار ادى حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وجعل النظر لنفسه ثم للارشاد فالارشاد الى ان كتب ورفع الواقف يملكه ووضع يد نظره ثم ذكر وحكم بوجبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الديون الفادحة قباع الشقة بعد ان أطلق القاضى الشرعى له بيعه فباعه وحكم بصفة البيع وتسليمه للمشتري فتسليمه فهل حيث لم يحكم بلزوم

(الجواب) الذى صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يتبعه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به التمرناشى رحمه الله تعالى وقال واختلفوا في تحليفه واعتمد شيخنا في الفتاوى أنه لا يحلف اه قال العلامة الخير الرملى في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف الناصحي اذا أجزا الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاغت أو فرقتها على الموقوف عليهم فأنكر وقال قول قوله مع يمينه اه وفي حاشية الجوى على الاشباه في باب القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضى ولا يدعى عليه شئ معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلام فراجع ان شئت وفيه أيضا من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعنى الخير الرملى ينبغي أن يقيس ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بالحيانة كما كثر نظار زماننا اه وأفتى المولى أبو السعود بانه اذا كان مفسدا مبذرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بانه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظرا اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذى تحت يده أم لا لم أره صريح السكت ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصى لو ادعى بعد موت اليتيم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بانه أسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولى كولو كليل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاقول وقال محمد بالثانى ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكله وكالة عامة بان يقوم بامرهم وينفق على أهلهم من مال الموكل ولم يعين شيئا للانفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى الانفاق ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج عنه كونه أمينا فينبغى أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين أنه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه مافى الجوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكل في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده ودبعة قصد يقهمله بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل لزومه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا ولم يذكر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما رى في الكتاب والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل

قوله

الوقف حاكم بعد دعوى صححة وكان على نفسه وكان مشاعا ولم يقض حاكم بجواز قضاء مستوفيا للشرط يصح

البيع ويبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا لشرطه وفي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضى شهد بذلك وفي الأصل باع ببيع عاجزا صحيحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيعوع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضى وأجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام ظهير الدين انه لو أطلق يعنى القاضى لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع

كان حكماً بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبي السعد العمداني مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصحيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضي تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منخ الغفار وفي فتاوى صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف (أجاب) نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازيه اذا بيع الوقف وحكم بصفته قاض كان (٢١١) حكماً بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف

واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبهما فيصح أيضا وقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضي ثم ألحق الواقف به عقارا ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحق وحكم القاضي بصفته ببيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكما في اللاحق (أجاب) لا يكون الحكم في الوقف السابق حكما في اللاحق باجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام الخالي عن الحكم فاذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصفته ببيعه نفذ الوقف لا يزول عن ملك الواقف الأبقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في التأخر فينفذ ببيعه حيث

قوله لو ادعى الدفع الموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة خالف الظاهر اه وأما في دفعه لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعد افندي العمداني مفتي السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر أجيرا لمصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزالي التمرثاني في فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسئلة يعني مسئلة قبول قوله فأجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي أجرة لا بد للمتولى من اثبات الادعاء بالبينة والافهسي صلة وعطية يقبل في أدائها قول المتولى مع يمينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوز التأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرثاني المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماءنا على الافتاء بخلافه اه قلت فالمد كور في الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحي وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبي السعد ابن التمرثاني المذ كور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائى في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية أخى زاده من العارضة بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه فليحفظ قال العلامة خير الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما تمسك به العمداني أنه ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافي حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزالي هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائينة لتعديده فافهم اه (قلت) تفصيل المولى أبي السعد في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاولاد لا أرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كلاجرة لا محالة وهو كانه أجير فاذا امكنه بيمين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور اعتمادى (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل ثوبى من المستحقين الى جماعة في درجاة المتوفى من أهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحقى الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذ كور ويطالب الناظر بمناخه من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على المتناولين لذلك لا على الناظر

قضى بصفته القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم حنبلى حكم بصفته ببيع حصص معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعى لها على قاعدة مذهبه الشريف بمسوق غله فيه ثم رفع الى حنفى فأماضاه في وجه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعى فساد البيع ويطالب الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الحنبلى وأماضاه الحنفى وتنفيذه لحكمه على وجهه الشرعى أم لا (أجاب) الذي يجب أن يعول عليه في ذلك أنه لا تصح دعواه بعد ما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الحنبلى يراه وقد قال علماءنا في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيها من أهل الجنية فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكره

على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ بيعه أم لا وعلى نقد بر عدم الإكراه بأن باع طائعا هل ينفذ بيعه أم لا وهل تقبل بينته بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) يبيع المكروه غير نافذ مطابقا لبيع الوقف المحكوم به غير جائز فإذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف إلى جهته ورفضت يد المشتري عنه باجتماع من العلماء وجههم الله تعالى وقد تقدم من الافتاء في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا عليه المعول في الافتاء والقضاء (٢١٢) وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في

(الجواب) نعم إذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد أفق بذلك الخير الرمي في الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه إذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فأنهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه والاعلى القابضين الخ إذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) تأمل فيما أجاب به وعن دفع المناقاة فإنه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحداً منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي إذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فأنهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه والاعلى القابضين ولا يعارضه ما في القنية لوقفي بدخول أولاد البنات بعد مضي سنين فإنه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤالاً آخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسئلة انه اذا برهن على القرابة رجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظير وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي للمحروم الرجوع على الناظر لتعديه أو على المستحق لاخذ ما لا يستحقه والناظر هذا لم يتعد فتعنت الجهة الاخرى وما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصي اذا وفى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وانما يسأرك والله أعلم وبمثل ذلك أفق الخير الرمي أيضاً وهذه المسئلة تقع كثيراً فلتحفظ فانها مهمة وأفق المهمندارى في أع دفع لاخته نصف الوقف ظاناً أنه بينهما أنصافاً فظهر أنه اثلاث بان له الرجوع عليهم بما قبضته (سئل) فيما اذا احتاسب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولاً بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصدق بعد ثبوته شرعاً وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفق بذلك الشيخ اسمعيل ايضاً (سئل) فيما اذا كان زيد متولياً على وقف بروفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر محضى بامضائه والا أن أخذ شخص التولية عن زيدو يكاف زيدا أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية ثانياً فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر المحاسبة الماضية بامضاء القضاء ولا يكاف الى المحاسبة ثانياً ككتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب ككتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب ككتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب

المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح الغفار بعد نقله لما في فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخامس انه اذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فأنهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة بر لا تنقطع آل الوقف الى زيد من أولاده نظراً واستحقاقاً فباع حصته من رجل والآخر يريد الدعوى بذلك هل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجر في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بان الوقف

من الله تعالى فسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه انه الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاحرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤاجر من السبيل الا اذا احتيج الى نفقته فيؤاجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة تؤاجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى بحثاً يلوح رده ولا

اعتبار بعثه وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسى لم يكن من أهل الوقف وقد نقل كثير من الملائع الناطق الاستدلال المذكور وسئلواه تخريبه ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصححا لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد انهدم من جانب وليس له مال يعمر به هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفتها الواقف لا غلة لها في السنة الا ما قل وليس هنا من يرغب في استجارها مدهل تباع لاجل بناء (٢١٣) هذا المنهدم أم لا (أجاب) ان أمكن

عمارة المسجد بغلها شيئا فشيئا ولا يخشى انهدم المسجد يجب عمارة منها وان لم يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التتارخانية نقلنا عن فتاوى النسفي سئل عن أهل محلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضى وغيره اه وهو موافق للقاعدة المشهورة اذا اجتمع ضرر ان قدم أحفهما ولا نعلم ان أحدا من علماءنا خالف في هذه المسئلة لاسيما والواقف لهما متحد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج الى المرممة هل تجوز اجارة جانب منه لينفق على عمارة من أجرته أم لا (أجاب) نعم تجوز اجارة جانب بل تجوز اجارة جميعه لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك أى اجارة بقعة من المسجد لعمارة جائرة فيا بالذات بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار للسكنى الغزاة والمرابطين والرباط والخان اذا احتاج الى المرممة يؤجر

كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذا وجد بخطوطهم ورحمهم الله تعالى (سئل) فيما اذوكت هذ الناطرة على وقف معسوم زيدا في تعاطى مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف ومهماته اللازمة مصرف المثل في مدة تحتسمله فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذبه الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره (أقول) وسأنى تمام الكلام عليها وأخر هذا الباب (سئل) فيما اذا بنى ناظر وقف أهلى في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجر مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشياء وأما البناء في أرض الوقف فان كان الباني المتولى عليه فان كان يعمل الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له اه (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر انما صرح سئل خاتمة المحققين الخير الرملى عن رجل بنى في أرض الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه أجاب ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لمافي من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لمافي من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعدي به بهذا التصرف وأفتى كثير من بانه يتملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بأرض الوقف فان أضر فالحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه (سئل) فيما اذا غرس ناظر وقف أهلى في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به جدى العلامة عبد الرحمن العمادى كرايته بخطه (أقول) فيه ما علمته مما تقدم آنفا عن الخير الرملى من أنه يكون متعديا وفي جامع الفصولين ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اه قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضى أنه زرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه الا أن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الأجرة للمستحقين تأمل (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا في امامة جامع معين بموجب براءة سلطانية يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن أبرز عرو براءة مقدمة التار يخ متضمنة لتوجيه الامامة له ورفع زيد عنها من أكثر من سنة وقام يطالب زيد بمعلوم الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمر ومن ذلك ولا يستحق المعلوم من التار يخ المبرز (الجواب) هم قال في الاشياء من قاعدة المشقة تجلب التيسير ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعنا للخرج عنه وكذا القاضى وصاحب الوظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناطر هو بطريق الأجرة ولا أجرة بدون العمل بحر عن الخاتمة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا ياتى عند الله

منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلها في عمارة وعنه انه ينزله الناس سنو بر من أجرته اه وفي جامع النصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه بر من المحيط وفي المجتبى أيضا قال الناطق وقياسه يعنى في القرمس الحبيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في المسجد أن تجوز اجارة سطحه لمرتمته والنقل في المسجد مستفيض وهو ما يجب احترامه فكيف في الخان المسبل للمسافرين والمآثرين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله أعلم (سئل) في سفلى موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعالو موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر انهدم السفلى فانهدم العلويانهدم فتهجد بعمارة ناظر العلوي من ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره

بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولده عمره باذن القاضي لمصل الى عمارة العلوسا رأى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بعهده والده المذكور ان
بينه متبرعا أم لا يكون متبرعا بعهده والده ويرجع بما أنفق (أجاب) قد تقرر أن ولاية القاضي عامتوان له ولاية الأمر بالانفاق في كل موضع له
ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر نقلا عن الخصاص اذا امتنع يعني الناظر من العمارة وله أي للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها ولا
أنخرجه من يده اه واذن القاضي (٢١٤) موجب الرجوع في مسئلة الحائض المشترك والقن والزرع المشترك وفي البحر اذن الشريك

تعالى غاية أنه لا يستحق المعلوم اه بحر وفيه أيضا لا يستحق الامن بأمر العمل اه وفي الاشياء وقد اغتر
كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه (سئل) في وقف له ناظر من
ذرية الواقف بموجب حجة تقرر بيده وهو عدل أمين كاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه
في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه قرر في وظيفة النظر بمقتضى أن الواقف شرط لوقفه ناظر ومتوليا
من الذرية مستند في ذلك لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة تقرر بالناظر المذكور
أنه مقرر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين الوظيفة وبين الحال
أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من
زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس هنالك وظيفة تولية ولا تصرف بهما أحد
أصلا من القديم الى الآن فكيف الحكم (الجواب) حيث كان التصرف المذكور المدد المتطاوله
على المنوال المزبور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بنى أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود
ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنحة والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به
فروعهم تحريية (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أي مشرفا عليه فهل يجوز أن
يجمع رجل واحد بين الوظيفة (الجواب) لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا وناظرا
لأنه يلزم على ما ذكره الناظر في انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما تصرفا
ولم يرز واحد كذا في الخيرية وغيرها (سئل) في وقف له ناظر ومتول بموجب شرط واقفه في كتاب
وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا من قبل المتولى ولا وكيله عنه ولا ما أدونا
من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رأيه ولا اطلاعه فهل ليس له
ذلك (الجواب) في الفتاوى الخيرية القسيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد
بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ يهمل ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم
وشمله اسم الفقهاء اه وفي الاشياء ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها
من الوكالة الشيء المفوض لاثنتين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه
في التنوير فان الواقف اعتمد على رأي اثنين وعلمهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير من
العلماء وان قلنا انه أي الناظر بمعنى المشرف في أدب الاوصياء لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأي
المشرف وعلمه اه وفي الخيرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستق من الوصية وأن مسائله تنزع
منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقيه بأدنى امالة نظر اليه اه وفيها وقد صرح جوابا انه لا يجوز تصرف
الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى المشرف وهما اما
وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه
على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما اذا كان الناظر منصوبا من قبل المتولى فيكون وكيله عنه أو ما أدونا من قبله
وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والاذن والله سبحانه الموفق (أقول) لا يخالف هذا ما نقله

كاذن القاضي فيرجع بما
انفق كما حرره ابن الشحنة
في شرح الوهبانية والفروع
الدالة على الرجوع في مثل
هذه المسائل اذا كان
الانفاق باذن القاضي
أكثر من أن تعدوا الله أعلم
(سئل) في دار وقف أجر
بعض المستحقين حصته فيها
لناظر عليه هل تصح اجارته
أم لا (أجاب) لا تصح لامور
ثلاثة الاول المستحق من
غلة الوقف لا تصح اجارته
الثاني ان ناظر الوقف لا يملك
استيجار دار الوقف لنفسه
الثالث انها اجارة مشاع وهي
لا تصح كاجرت عليه متون
المذهب والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف أهلى جعل
طاحونة للوقف مصبنة
وادعى انه انفق عليها مالا
من مال نفسه بغير اذن
القاضي ويريد الرجوع
بما انفق من غاتها هل له
ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد
قوله انه فعل ذلك باذن
القاضي أم لا (أجاب) ليس
له ذلك لأنه يتبع ديناه على
الوقف لا وجه للزومه بغير
اذن القاضي قال في البحر

لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما انه بغير الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متول المؤلف
على وقف من جانب السلطنة العلية بأمر نفسه وباتباعه وتعاطي ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي ريع الوقف عوائد قد عهده
يتناولها النظار بسعيهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلبها وتناولها اذا المعهود كالمشروط قال في البحر في
شرح قوله وان جعل الواقف غلة للوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجر سعيه سواء شرطه القاضي أو أهل المحلة أحرأولا لأنه لا يقبل القوامة
ظاهر الاباح والمعهود كالمشروط وقال في الاشياء والنظار نقلا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطا اه فهو غير صريح

في استحقاقه لما حوت به العادة والله أعلم (سئل) في شخص وقف عقاراً على جهة تبرؤ شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من بعده إلى زوجته ثم إلى أولادها ثم إلى الأرشد من عتقائه ثم إلى أولادهم ثم وضم ثم آل الوقف إلى عتقائه وتولى النظر والتولية عليه أرشدهم حسبة فأنشده له شخص أجنبي وطالب من القاضي أن ينصبه ناظرًا لثانيًا والخال أن الناظر المشروط بنص الوقف عدل كاف هل يحبس به القاضي إلى ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لقاض آخر رفعه وابقاء الناظر (٢١٥) الذي شرطه الوقف حيث كان عدلاً

كافياً أم لا (أجاب) ليس له نصبه قال في البرازية وفي الأصل الحاكم لا يحمل القيم من الأجانب مادام في أهل بيت الوقف من يصلح لذلك فالزم يجد فيهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الوقف ومثله في جامع الفصولين وفي البحر نقلاً عن جامع الفصولين معزياً إلى فوائد شيخ الإسلام برهان الدين شرط الوقف بأن يكون المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولأهل يصير متولياً قال لا اه فقد أفا حرمه تولية غيره وعدم صحته الوقف فعل اه فالحاصل أن تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالصحة لأنه يتصرف كيف شاء فالوفعيل ما يخالف شرط الوقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما إذا صرف المتولى على المستحقين وأخر العماراة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا

المؤلف في محل آخر من فتاوى الشاشي من الوقف من القسم الثاني ونصه نعم لوليد يدا المذ كور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذ كور إذا لم يوجد في شرط الوقف المنع من الجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذ كورين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد ضابطاً من الغالب أن مباشر الوقف انما يعتمد في ضبطه على املاء الجباية والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف النظر والتولية فانهما بمعنى واحد كما علمته فاذا شرط الوقف ناظر او متولياً فانه شرط وظيفة النظر المرادة للتولية لشخصين فلا يجوز أن ينفرد بها واحد بخلافه شرط الوقف لان مقصوده اجتماع رأي شخصين في تعاطي أمور الوقف وليس رأى الواحد كراى الاثنين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتمعتا في شخص واحد أو في شخصين كالموشرط وظيفته امانة وأذان فقام بهما واحد لحصول مقصود الوقف وقد نقل في البحر أن للمتولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد باجر المثل اه وسياق قريسيما يؤيده أيضا (سئل) في ناظر وقف بر يعارضون متوليه في التصرف في أمور الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن نظارتهم بشرط الوقف فهل ليس لهم ذلك الآن تثبت نظارتهم بشرط الوقف (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل (سئل) فيما إذا سكنت هندی دارم وقوفة لا تستغل عدة سنين بالتغلب بالأجرة ثم طالها الناظر بالأجرة فامتنعت بلا وجه شرعي فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعي وألزمها بالأجرة وغرم بسبب ذلك مبلغاً دفعه من مال الوقف لابلده من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في الخيرية (سئل) في متولى وقف أهلي عمر في الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف مصرف المثل فلم يصدق المستحقون وشكوا عليه للحاكم والتمسوا الكشف والوقوف على صرفه المذ كور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعجير والترميم والحاسبة على إيراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التمسوا فاذا العمارة المذ كورة ثابتة في محالها كما قرره المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية ودفعتمضى بامضاء القاضي وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علماؤنا رجعهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان فثبت أخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع الاخذ عن أخذه فللناظر احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب القيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة خيرية من الوقف ومثله في القنية من باب تصرفات القيم وفيها أيضاً وقد صرح علماؤنا فاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال في الذخيرة وان باع الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وأعوانه المال كأخذ للصوص وقد قال كثير من علماؤنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسبوا باسم القضاة وهم باسم للصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الاخذ على نفس السكابة ولا يجوز الاخذ على نفس المحاسبة لان الحساب واجب عليه بحر من تصرفات الناظر (سئل) في ناظر وقف أهلي منع دعوى زيد وعمر واختصاصهما بأكمل ريع الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين

(أجاب) لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية إذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم انه لو صرف الغلة إلى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينتظر انه ان لم يكن في تأخير صلاح الأرض ومرمته إلى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمة إلى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمة ضرر بين فانه يصرف الغلة إلى المرمة فان فضل شيء يصرف إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره انه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المغزول بمادفع للمستحقين والجال هذه ومعه وقعت الاستراحة

فان كان بأمر القاضى جازوا والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين لها باذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لأن له عنه بدا كذا فى البحر واستفيد من قوله عنه بدأ أن ما لا بد له منه كالأمام ومن يتعطل المسجد بسببه لمحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتتو بر لو فاعدين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع بمادفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالالا خر زاعما أنه له فظهر انه (٢١٧) لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله

أعلم (سئل) فى متولى وقف طلب منه أو باب شعائر الوقف معاوماتهم بعد تمام الحول فادعى انه لا شئ تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضى فى الاقتراض لصرف المعاومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت أخذ بدله من غلة الوقف بالأجرة ولو من غلة سنة أخرى أم لا وإذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظلنا منه لزوم ذلك فى غلة الوقف يرجع عليه بمادفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضى بالاستدانة لأرباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع فى غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف لمستأجرا مستغلا من

عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجرمثله ولم يجعل له الواقف شيئا له أخذ من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) فى ناظر وقف أهلى جعل له القاضى عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله فى الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل فى الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كفى الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من العشر أجر مثله عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر ومعلوم ويؤيده أن صاحب الوالولية بعده أن قال جعل القاضى القيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره مثله ثم رأيت فى اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعل له عشرة أى التى هى أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض الفاسدة الخ بيري زاده على الاشياء من القضاء (أقول) وكتب فى حاشيتى على البحر عن حاشية الخير الرملى عليه بعد كلام مانصه فخر رآن الواقف ان عين له شيا فهو له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه فى مقابلة العمل كالمفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى أجره مثله جاز وان عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبمثله صرح فى الاشياء فى كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالمشروط والا فلا شئ له فاعتنم هذا التحرى فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اه (سئل) فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا يتعاطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيدا ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل اه (سئل) فى ناظر الوقف الاهلى اذا مات بجهل غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كفى التتو برو شرحه (أقول) هكذا أطلقت المسألة فى كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان قاضيان قيد ذلك بمتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البيرى أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطالق بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع فى تركه الميت بحسنة من الغلة وان لم يكن هو القيم الا أن الأخوين اجماعا فكذلك وان أجرا الحاضر كانت الغلة كلها له فى الحكم ولا يطيب اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض فى يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال فى الاشياء من القول فى الملك وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وينبغى أن يلحق بغلة المسجد ماذا شرط ترك شئ فى يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا منسلا على الترمذى فى رجه الله تعالى الثانى أن الامام الطرسوسى فى أنفع الوسائل ذكر بحسنة أنه يضمن اذا ما ليه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما اذا لم يطالب فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والا ضمن وأقره فى البحر على تقييد ضمانه بالطالب أى فلا يضمن بدونه

(٢٨ - فتاوى حامديه) - اول (مستغلات الوقف فى الصرف على مرته ليكون ما يصرفه دين على جهة الوقف فصرف ما لا معلوما واستقر له ذلك الدين أجر المتولى ذلك المستغل من زيدا بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر بان لا مال للوقف تحت يده يوفى منه فاذن للمستأجر الثانى أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضى مات المتولى وريد زيدا الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذى هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده أو فى تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد فى مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المبرح به ان الوقف لازمة له

وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمته ولا يثبت الدين الاعليه و يرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميث ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والا حوط أن تكون الاستدانة باهر الحاكم لان ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولايته الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير (٢١٨) والفتوى على أن الاستدانة فيما لا بد منه كعمارة تجوز والا ولى ان تكون باذن القاضي

وقيل الاولى خلاف ما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول و ترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولى الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف في عمارة مكان من أما كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح عقد اشريعا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلتزمه بل يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشراء بذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجزائها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة مثلاً بائني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعا بان اشترى من المقرض شيئاً يسيراً باهق قد صرح في

أما به فيضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسمعيل الحائلي لانه صار متعدياً بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن وان لم يطالبه المستحق لانه لمسامات مجهلا فقد ظلم وقيد بحثا بما اذا لم يعت خفاة أما اذا مات على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات عرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكتبت فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات خفاة انما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل ان المتولى اذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلاً بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع به الا يضمنها في تركته مطلقاً كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون مالكون لها هل يضمنها مطلقاً على ما يفهم من تقييد قاضيان أو اذا كان غير موجود ولا معروف بالامانة كما بحثه الطرسوسي أو اذا كان موته بعد مرض لا خفاة كما بحثه في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتي قريباً (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بخصته وهو تحت يد امرأة منهن ناظرة عليه فماتت عن تركه مجهلاً له ولم يوجد في تركتها هل يضمنها في تركتها (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهلاً لمال البدل ضمنه كما في الاشباه أي لئن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوف على القول بجوازها قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائي على التنوير من الايداع (سئل) في درله أوقاف تحت يده اهبه الناظر الشرعي فهلك الناظر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده بينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعروفة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مقر رافي وظائف عمل مشغلة على امانة وتولية وغيرهما من وظائف العمل بماله من المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وبأشركا لمدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كافي الاشباه وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاراته على ذريته فزعم رجل منهم أنه مقر رافي وظيفتي عمل في الوقف المزبور مستند في ذلك لذكرهما في براعة بيده ويطالب متولى الوقف بمعاومهما عن مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفتين في المدة المزبورة أصلاً والمتولى ينسكرو وجود الوظيفتين في الوقف فهل على تقدير ثبوتهما لا يستحق معلومهما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في البحر لا يستحق الا من باشر العمل وفي الاشباه وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومما سمعته في فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لايهم ولهم أخذ من ريع الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الاوقف واذا أنكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اه * (فائدة) * أفتى علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة السلمانية بان أوقاف المولك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشباه قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في

التأخر خاتمة والفتية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف رسالة منقولة لا ينفصل على أولاده الصغار ثم بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصياً على أولاده المذكورين وأمره بتعهد الموقوف وحفظه الى ايناس الرشدي أحدهم ثم مات الاوقف وقام الوصي بما فوض اليه ثم مات مجهلاً ووضع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن بموته مجهلاً ويؤخذ ضمانته من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فأدعى انه مات مجهلاً وادعوا انه بن ولم يعت عن تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولايته الوقف الى وصي الاوقف اذا نصبه عند موته وصياً ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً ولو جعل ولايته وقته لرجل

ثم جعل سل آخر وصيه يكون شريكاً للمتولي في أمر الوقف إلا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها للفلان وجعلت فلاناً وصياً في تركاتي بجميع أموري فحينئذ ينفر لكل منهما بما فوض إليه كذا في الاسعاف فإذا علمت ذلك علمت أن هذا الوصي مثول على الوقف المذكور وقد نصوا على أن المتولي إذا مات مجهلاً لغلات الوقف لا يضمن وإذا مات مجهلاً للمال البديل يضمن وضمانه مال البديل وضمانه للذنانير الموقوفة وهو ينادى في مستأثبات الضمان فنقول أنه ضامن بالموت عن تجهيل للمتقول (٢١٩) الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصي

إذا مات مجهلاً لا يضمن وهي في الفصول العمادية وبجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين لا يعكر علينا لأن القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقاً لكن استثنى بعض المسائل وأخرج من هذا الأصل فإذا لم يكن باعتبار كونه وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجى الثاني بقيام السبب الموجب للضمن وهو وصير ورثة مستهلكه بالتجهيل وأيضاً هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولي مال البديل بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهلاً لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط قال جوع عنده إلى الأصل وهو قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقد مات الامين فيها عن تجهيل فبضمن والامر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض الافهام

رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضور بانه أفتى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكاني وابن عدلان وابن المرجل وابن جماعة والاوزاعي والزرکشي والبلقيني والاسنوي وعسيرهم بان هذه ارسادات لأوقاف حقيقة فلا علماء المنزليين ان ياكلوا منها وان لم يباشروا وظائفهم اه وفي شرح الوهبانية ما ياحد هذه الفقهاء من المدارس لا أجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغني لا يخذل ابل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر والدرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذهم الجامكية معين المقتى من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماءنا أن من له حق في ديوان الخراج كالقائلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء يفرض لا ولا دهم تبعا ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وذكراً في مال الفناوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو ألفي درهم ان أخذها في الدنيا ولا ياحد في الآخرة من رسالة السيد أحمد الجوى فيمارتب وأرصد باوامر الوزير امصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا عن مبسوط نحر الاسلام نص واذ مات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزاز الاسلام كاجراء الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين والميت أبناء براعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعى ويقيم الاب فالامام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع وانحياز كسر قلوبهم والامام مربي خلف الموتى باذن الشرع والشرع أمر بابقاع ما كان على ما كان لابناء الميت لا لغيرهم اه قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفيين ومصر والروم المعمورة من غير تكبير من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائف آبائهم مطلقاً من امانة وخطابة وغير ذلك وامضاء على التقرير الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفاً فمريضاً مقبولاً لان فيه احياء خلف العلماء ومساعديهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم والله أعلم بيري زاده على الاشباه من كتاب القرائض (سئل) فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية (الجواب) مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب كما في التنوير من اوقف (سئل) فيما اذا كان زيد مقرر رامن قبل القاضي في وظيفة قراة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف في معلومها فانه عمر والقاضي أنها شاغرة عن مباشرة فقررها عليه بناء على أنها مخالفة فهل لا عبرة لانها مخالفة (الجواب) نعم كما في الخبرية وفي الاشباه ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد لا بحق ثابت معروف اه وفي الخبرية في رجل عزل عن وظيفة بخجة وولى رجل غيره شهد أهل الحلة بعد اتمه وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحجة هل ينزل أولاً للقاضي ابقاؤه على التولية أجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جحجة والقاضي ابقاؤه على وظيفة اه وفيها في رجل مات فقر والقاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلاً أنهى إلى السلطان أمر الميت فقر رة في وظائفه بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة لتقرير القاضي أم لتقرير السلطان مع أنه انما قرر رة بناء على ما أنهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير السلطان بناء

إلى ما ذكر من الاهام بخصوص مسألة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرره هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما صرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى أمر اعارضاً مستقلاً للضمن بعد تقرره بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه المذكور والانات للذ كرمثل

خطا الاثنين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا بطن بعد بطن شجيب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد البطون ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولدان انتقل نصيبه إلى ولده أو ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدى ابنه معه أو يستحق معه (٢٢٠) مع وجود طبقة هي أعلى منها أم لا وإذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب

الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقته ما فاذ انقرضت استحقاقا ولم يعمل باشتراط تنقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسبما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخته شقيقته منازعة في وقف شرط واقفه موهم لساواتها له في الاستحقاق وقد كان استهلك ما يخصها مدة سنين فوقف المستلمون وأبحروا الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه امرأ الاخت للاخ واقراها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل الابراء والاقرار الجارين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب)

على ما أنهى إليه مسألة الوكيل إذا أنجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو وجد من السلطان تنصيص على عزل المقر فالصادر منه مبنى على أمر تبين خلافه فلا يصح اهـ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بل بخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في الأشباه لكن قال يري زاده ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن فيه فائدة للوقف أما إذا كان عزله خيراً للوقف عزله كافي جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز إعطاء الناظر لغير المشروط له إذا قبله بلا أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك إلا بالجرم بشرط في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الأشباه فيما يأتي ويتعين الاتفاق في الوقف بما هو الانفع والأصلح للوقف كافي الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة مائنه ويختار في الوقف ما هو الانفع والأصلح للوقف اهـ ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الحصري ناقلاً عن وقف الانصاري فان لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته الأبرز وقو يفعل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الأصل والأحسن اهـ (سئل) فيما إذا ادعى ناظر وقف على رجل بان تقر به في قراءة ما تبسرح حدث أحدثه الناظر الذي قبله وأنه عير شرعي لعدم مشروطية التوجيه له فهل إذا ثبت الأحداث وعدم مشروطية التوجيه له يعمل بتقر به أولاً (الجواب) إذا ثبت الأحداث لا يعمل بتقر به لأن القاضي ليس له الأحداث بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والوول الجلية وغيرهما بان القاضي إذا قرر فرأى المسجد بغير شرط الواقف لم يعمل للقاضي ذلك ولم يعمل للفراش تناول المعلوم اهـ وحيث لم يكن مشروطاً للمتولى توجيه الوظائف فتوجيه غير معتبر لأن تقر بالوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط الواقف كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى (أقول) ذكر في البحر أن تصرف القاضي في الأوقاف مقيد بالصحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فإنه لا يصح إلا المصلحة طاهرة ثم نقل ما مر عن الذخيرة ثم قال فان قلت في تقر بالفراش مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد بدون تقر به بان يستأجر المتولى فرأى اهـ والممنوع تقر به في وظيفة تكون حقه ولذا صرح قاضيان بأن للمتولى أن يستأجر خادماً للمسجد باجرة المثل واستفيد منه عدم صحة تقر بالقاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالأولى وحرمة المرتبات بالأوقاف بالأولى اهـ كلام البحر قد ثبت ثم هذا كله في غير أوقاف المالك والأمر اهـ لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا عن المولى أبي السعود (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفا على جهة بر وجعل فيه وظائف وشرط توجيهها وتقر بها المتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية ففرغ زيد عن وظيفته لعمر وبموجب تقر بقرض وبراءة عسكرية فوجهها متولى الوقف المشروط له ذلك لبيكر وعرض بذلك للدولة العلية فوجهها السلطان عز نصره لبيكر المزبور وصدراً أمر شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية المرفوعة فقام عمر وبعارض بذكر في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والأمر الشريف السلطاني (الجواب) نعم (أقول) ومثله في خبرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقر بالوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب

الابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين ولاية المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المتدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الائمة وأراد المتدعي العود الى دعواه قبل ان يصح الابرأ السابق والمختار انه تصح الدعوى والابرأ والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولقد فغ هذا اختار ائمة نحو ارم ان يرسم الابرأ العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته ابرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكم الحكم ببطلان

هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه والخيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الامراء والاقرار ببطلان بطلان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه (٢٢١) لو لم يضر فان أضر فهو المضيق لماله لانه

لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لمافيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة فسق المتولي ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وأفتى كثير بانه يتملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولي فان كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لو لم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لعبيرها قيمة هل للناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جلة الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه منه والحاقه

ولاية القاضي في تقرير الوطائف متاخرة عن الناظر المشرط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أجده ففرغ عن النظر في مرض موته لعمره المستحق في الوقف الاهل لذلك لدى قاض قرر في ذلك قام بعض المستحقين الا أن يعارض عمراني ذلك أنه قرر في الوظيفة عن محلول زيد بعد وفاته فهل يقدم التفويض ويمنع المعارض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارا تله بعضها في بلدته المزبورة وبعضها في دمشق وشرط التولية على الجميع لذر يتسه فتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عادت منهم أنهم يقيمون مقامهم رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة السلطان عز نصره وليتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب براعة شريفة فتولي وقف دمشق رجل بموجب براعة سلطانية بعرض متولي الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرر ره قاضي القضاة بدمشق على ما ذكر لثلاث تعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بمافيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك (الجواب) نعم لان الناظر التصرف في الوقف بمافيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولي المشروط له النظر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الكالة عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا صحيحا للكلام وصوناه عن الالغاء فيكون عرض المتولي المشروط له ذلك كأنه قال وكنتك في اقامته عني في ذلك وقد مثل صدر الشرعية في التوضيح للاقتضاء بنحو أعتق عبدك عني بالف فصار كأنه قال بيع عبدك مني بالف وكن وكذا في الاعناق فتصرف المتولي المذكور صحيح ولا سيما وقد قررره القاضي في ذلك لكون الناظر غائبا وصونا للوقف عن الاسعاف ولوجعل الولاية لعائب أقام القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم ترد اليه اه والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشرها فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره الى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقيم هو مقامه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا أولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البنائية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولي على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوق من الاجارة والتصادق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي فتاوى الخيرية من الوقف نكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما اذا أقر الناظر أنه موصل من زيد باجرة دار الوقف الجارية في تواجده فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي منحصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذا الاجنبية تستحق من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف وهم ينكرون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسري على الجماعة وليس له اقتطاع شيء عليهم من استحقاقهم من

بحملة الوقف واحرازه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما أنفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحسان والله أعلم (سئل) في عليه جارية في وقف تهمدت فاذا نظر الناظر الوقف لرجل أب يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة لوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) أعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما أنفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما أذنه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد خرم في القنية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل)

في جماعة وضعه واحاطا على بناء وقف تعداها لم يؤمنون بهدمه (أجاب) نعم يؤمنون برفعه ان لم يضر بالوقف فان أضر فهو المضاع لماله
فليتر بص الى زواله وقد صرح علماؤنا أن الناظر تملكه للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يبقى بكل ما هو أنفع
لوقف وأفتى علماؤنا المتأخرون باجرة المشل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
بيتا ملوا بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيرها (٢٢٢) منه ولم يسكن به لعدم صلاحيته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه أجرة

أم لا لعدم تصور الانتفاع به
مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه
له أجرة والحال هذه لان
قوانهم ضمن منافع الغصب
صرح في اشتراط تصور
المنافع ومع ما ذكر لا تصور
والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقفاً على نفسه ثم من
بعد وفاته يبدأ الناظر على
ذلك والمتولى عليه بعمارة
ثم يجهات عين لكل واحد
من أصحابها قدر ما علموا وما
فضل من الربح لبنته فلانة
وبان وجد من أولاد الواقف
حينئذ ثم لا ولادهم وأولاد
أولادهم ونسلهم ولد الظهور
دون ولد البطن ثم لغير
لا ينقطع شارطا للنظر
لنفسه وبعده لشقيقه وبعده
لبنته المذ كورة ثم لا ارشد
من ذوى الاستحقاق آل
النظر لرجلين من دريته
لا ارشد بينهما فقر القاضي
معهما من الذرية متوليا
غير الناظر به لولة نظر الى
أن قول الواقف يبدأ الناظر
على ذلك والمتولى عليه
بعمارة اقتضى ناظرا
واقضى متوليا غيره فهل
يصح تقريره متوليا غيره

ربيع الوقف بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى متولى وقف برعى زيد متولى
وقف برأى وقفه عمر وبان وقف عمر وجار في وقف البر المزر بورفاق زيد بدعوى المدعى فهل يكون
غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهلى بان مستاجر حانوت الوقف يستحق على الحانوت
المز بورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون اقراره على
الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية (سئل) فيما اذا أقر المشرط له النظر في الوقف
أن فلانا يستحقه ودونه وصدقه فلان فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الاقرار
أقر المشرط له الربيع أنه يستحقه فلان ودونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا
اه وذ كره في الاشباه في مواضع (أقول) ومرا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل)
فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على بناته الاربع ثم وثم وشرط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادق مع
أخويه على أن مسكنا معيناهما مشترك بينهما أن لا تأثم مان عن بناته المز بورت ويريد أخواه أخذ حصتهما
من المسكن بمقتضى المصادقة المذ كورة واقرار أخيهما بذلك فهل يكون اقرار الناظر على الوقف بعين من
أغنيانه غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات من الموقوف
عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ربيع الوقف الى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك
وتصرف النظر الناظر المعترف بذلك والا أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
باقراره والتصرف المذ كورة ولا عبرة لانكاره (الجواب) نعم يؤخذ باقراره الموافق بشرط الواقف ولا عبرة
لانكاره (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى نظار وقفه لا ارشد فلا ارشد من الموقوف عليهم وتولى
الارشد منهم نظر الوقف وثبت أرشديته بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المز بور لبعض
الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عام فهل يكون الفراغ المز بور غير صحيح (الجواب) نعم
رجل آل اليه النظر الشرعي على وقف جده وقد ضعف قوته عن التحدث على الوقف المذ كورة فهل له أن
يأذن لاحد أن يتحدث عنه على الوقف المذ كورة بقبه حياته أم لا وهل له أن ينزل لاحد عن النظر أم لا
الجواب اشبح الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر
المشرط له ولو عزل نفسه لم ينزل ووافق شيخ الاسلام الحنبلى والدميرى المالكي والحنفى فتاوى
الطرابلسى من الوقف جمع شهاب الدين أحد الشهير بالشلبى (أقول) وفي الاسماعيلية جوابا عن سؤال
نظير سؤالنا المذ كورة وفيه اشتراط الارشدية مانصه اذا لم تكن المرأة المفروغ لها معادلة للمرأة الفارغة
في الارشدية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقر برها في النظر وان عزلت نفسها لم تنزل
ولها الطلب بعد العزل اه ومقتضاه ان المفروغ له لو ساوى الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية
يصح الفراغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية والمنظومة المحببة وغيرهما أن الناظر انما يصح
تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا الا اذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى
الرحيمية مانصه سئل فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده لا ارشد من الموقوف عليهم ومات فنصب

الناظر بعولفة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة القاضي
للاولاد والذرية ولم يصح بمتولى غير الناظر عليه بعولفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذ كورة جواز نصب متولى غير الناظر أم لا (أجاب)
لا يصح تقريره بمتولى بعولفة مع الناظر من المذ كورة بل لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف
مغايرة المتولى للناظر لان هذا من باب عطف النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز
للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة الوقف ولا مصلحة في جعل متولى بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرح حوايان منصوص

القاضي لا يستحق ما قرره الا على جهة الاحرة لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على احره المثل هذا لو لم يعين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز للقاضي تعيين اخومه باجر غير خيانة أو بحجر منه فكيف مع ناظرين يستحقان النظر بشرط الواقف ويعملان بلا اجره ولكنهما من أهل الاستحقاق في الوقف بحرصان على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متول بعاقبة هذا الا يقول به أحد من العلماء فيجب رد ما تناوله من العاقبة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض قراح وقف (٢٢٣) على العمارة العامرة بالقدس الشريف

بزراعة رجل ويؤدي حصة الوقف من الخراج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعاله والآن برز شخص يزعم انه كان من اوراقها قبا غير من الزمان ويريد ان تراها من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولي الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها مزاولة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارع من موقوف الى متوليها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لاحق له فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال كها على ذريته ثم على جهة تبر لا ينقطع غلة واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها لناظر لزراع يزرعها بالحصه هل تملك المزارع دفعها للمزارع آخر مال يأخذ منه في مقابلتها أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا

القاضي أحدهم ناظر او الحالة انه صبي والارشد فيهم امرأة هل تستحق النظر الا أن دونه أولا أجاب حيث انتظم أفعال التفضيل المعرف بلام الجنس المذكور والآن الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو معه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصحفاً ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب الجفرية ان الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اه (سئل) فيما إذا ثبت زيدا في وجهه عمر وأنه أرشد منه في نظر أوقاف أجدادها بالبينة الشرعية المزكاة وقرر في النظر عن رفع عمر وبعد اعترافهما بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعى عمرو الا أن أنه أرشد من زيدا فهل تقبل بينته أم لا (الجواب) حيث أثبت زيدا أرشديته في وجه المدعي بالبينة المزكاة وحكم له بها وقرر في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله بحكم بقاءه مالم يوجد المزيل ولا تقبل بينة المدعي بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعدده قال في الاشياء من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعي أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء كذا كره العبادي اه وفيه أيضا منه أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوي السيوطي من الوقف لو شرط الواقف بصيغة أفضل التفضيل كالاصح والارشد وثبتت الارشدية والاصح لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة من فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الاثناء والالم يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدمت عبارة السيوطي باسط من ذلك أول هذا الباب وكتبنا عقبها عن البحر والخصاف والتاريخانية أنه اذا صار المفضل أفضل تنتقل الولاية اليه وكان المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبا وهو الاعدل أنه يلزم على ما مر مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع فيما لو أثبتت امرأة مثلاً أرشدية على صبي ثم باع الصبي وصار عالما عارفا بما هو الوقف بياشربا بنفسه قادرا على تحصيل غلاته تقيادينا أفضل منهما من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقضيا عليه في حادثة فخواهيه أن هذه حادثة أخرى لانه قضى عليه في حالة تجزؤه وعدم رشه وهذه حادثة أخرى على أن ما عزا الى حاوي السيوطي قد اعتمد خلافه العلامة ابن حجر كما رأيت في فتاويه تابعي ذلك للروايين من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بينة بأرشدية زيدا ثم أراد أنخوان يثبت أرشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضهما يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال فقتضى المذهب أنه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متحدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبا أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بان صاحبها أرشدا شتر كالان أفضل التفضيل ينتظم الواحد والا كتر كما سوان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا أن أرشد من الاول فتقبل

فراغ هو يرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالقرع عن منفعته بما مال يدفعه له مزارع آخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعها بالثابت باذن ناظرها بحجره لا يجوز له الاعتياض عنه بما اذا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترد منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مفلح ذمي بني بها بئر وأغرس أشجارا وصار يزرعها شتوا وبوصفها باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنين هل لاحسد أن يرفع يده عنها زاعما انه كان يزرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في القنية (بح) له حق القرار في أرض وقف أو

سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه قول (سئل) أحوط وقد ذكر أنه يثبت حق الثراري في الوقف في ثلاث سنين فكيف لمن له التصرف بأذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كذا وهو البناء والأشجار فلا شبهة في منع الغير وإن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها ببطان قدميته إذا تركها الاختيار والحاصل أنه أحق بالانتفاع بهما من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له متول وكل وكيل يقوم مقامه (٢٢٤) في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف على

الحكام وأرسال القصاد ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعالجه وأطلق له التصرف وكاله عامة مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده يد أمانة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل إذا دفع مالا بأذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه لا يبذل ذلك المال يكون ضامنا له أم لا (أجاب) صرح الخصاص بأن للقيم أن يوكل وكيلًا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كموكله وفي دعوى الهلاك وحيث عم له التوكيل وناب الوقف

وهو المراد من كلام أئمتنا فاعنتم هذا الخبر بالفرد (سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة أذن في جامع كذا بما له من المعالوم المعين من وقف الجامع بموجب تقرر بقاض شرعي ففرغ عنها الذي قاض شرعي لآخرين قررهما فيها وأعطاهما حجة تتر برواها مادة والآن قام عمر ويعارضهما فيها زعم أن زيدا صاحبها الأول كان فرغ له منها قبله سماه الذي جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما زعمه عمر ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الآن الشيوخ قاسماني فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وإن لم يقر الناظر المنزول له ولم يستند إلى نقل وخولف في ذلك اهـ ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الاشباه وأفتى بذلك الخير الرملي (سئل) فيما إذا كان علي زيد تيمار وفرغ عنه لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم إن السلطان أعزاه أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمر والآن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل السلطان عزصره فراغه وأبقاه عليه والمسئلة في الخير ية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لأن مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكره في الاشباه وأطال فيها المحشي (أقول) ظاهر تقييد المؤلف الرجوع بالحشية المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الحوي محشي الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وإن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الكناز استخرج صحة ذلك من فرع ذكره السرخسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للسهم الرملي عن والده أنه أفتى بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخير ية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لأن القاتل بجواز بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشباه الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة فلا قاتل بالرجوع اهـ ما في الخير ية من الوقف لمخصا ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرازية وغيره اوقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيمارات وإن المنزول له يرجع عما دفع كما هو ظاهر وإن كان نزوله عزلا لنفسه الخ ورايت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام على أفندي مفتي السلطنة ما وافقه ونصه بالتركية (زيد برجامه خطيب أولان عمره خطا بتي كندويه فراغ ايتيمك ايجون ايكوزغر وشو بروب عمرودنخى خطا بتي زيد فارغ اياسه زيد مبلغ مزبوري عمرودن استرداده قادر اولوردي (الجواب) أولور اهـ (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه لعمرو له ثم أبرأ زيد البراء عام الذي بينة شرعية ومضت مدة والآن يريد عمر والرجوع ببدل الفراغ على زيد متعلا بعدم محجي براءة بهما وإن الغير أخذها فهل

نائبه ولم يمكنه دفعها إلا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه قيا ساعلى الوصى ومن المعلوم أن الوقف يستقي من الوصية إذا خصوصا وقد أذن له حاكم الشرع الشريف ومبنى أمر الحاكم على الصحة فنقول أذن لما رأى من المصلحة للوقف والمفتي به في الوقف ما هو الاصح في جميع أموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستقصية في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف واضطر إلى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم كما يلزمه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئا منه فهل إذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب

عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم كما ترى ذلك نفذ لان هذه فصول تختلف العلماء فيها وايسر مخالفة الكتاب ولا نسنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء فاطمية والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف حوت العادة بزروعها بالخصه كالربيع مثلاً وهب لبعض من ارعها حصه الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انقاض الوقف من حجر وطوبى ونحسب هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز

الافى موضعين عند تعذر عوده لمحلّه وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عبارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضى دمياطى حادثة اختلاف فيها قنيتا جماعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعسرو ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل الى اخوته وأخواته المشاركون له في الاستحقاق ثم على برعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته بطناً بعد بطن وكان من جملة المستحقين هناد فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات وكانت من جملة المستحقين حالا فاطمة حاله زيد وعمره

اذ اثبت الابرار العام المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانيته معلومة في جوامع العسكر بين بغير عوض وأجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثة يكافون عمره بالوجه شرعى أن يدفع لهم مبلغاً من الدراهم عن العثمانيته فهل لا يلزم عمر ذلك الابو وجه شرعى (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمر ذلك (سئل) في ناظر شرعى على وقف أهلى سافر من دمشق بعد ان وكل رجلاً من مستحقى الوقف أهلاً للقيام عنه بمصالحه وكاله شرعية عامة أثبتت نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الخاكم وأنهاى اليه أن وظيفة النظر بالمزبورة شاغرة عن مباشر مباشرها وطلب منه أن يقره فيها لشغوردها فقرره فيها بناء على انهاه المخالف لى نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) لاتعد الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفر لا تصير شاغرة وحينئذ لا تقر بالمبنى على الانتهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى (سئل) فيما اذا كان زيد مؤذناً وكاسافى مسجد قرية فاقام عمراً نائباً عنه في ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك أجرة معلومة وما شرهما عمراً في المدة المزبورة يريد مطالبته بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في البحر والخيرية (أقول) ذكر العالمة البيرى عن المفتى أبى السعود أن الاستنابة تصح فيما يقبلها كالتدريس والافتاء فيما لا يقبلها كطلب العلم واقرائه وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصيل أو خيراً منه فصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه الآن يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شئ من الخوف والحياء اه وأقره البيرى والذي حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئاً فظاهر أنه يستحقه لانها اجارة وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستنابة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخصاص بان القيم أن يولى وكيله يقوم مقامه وله أن يجعل له من معاومه شيئاً وكذا فى الاسعاف اه وبهذا أفق الخبير الرملى ولعل يحمل ما مر عن المفتى أبى السعود ما اذا أنابه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقر فى الوظيفة قد أقامه مقامه فاستحق معلومها كالمقر فيها أصالة بخلاف ما اذا جعل له أجرة معينة من معاومه فليس له أن يزيد من ذلك فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله اذا كانت الاستنابة بعذر شرعى والا فلا يستحق شيئاً وليس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يصح تقرر به فيها فلا يستحق شيئاً كالحرة فى أو اخر الفن الثالث من الاشياء وحينئذ فلا تصح انابه غيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم هذا رأيت سؤالا أجاب عنه المؤلف تبعاً لجهده ولم يثبت فى الفتاوى وقد رأيت فى مجموعة منسلا على التركلى أمين فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان مؤذناً جامعاً مرتباً فى أوقاف شرطها واقفوها لهم فى مقابلة ادعية مباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نواباً يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتب بالمرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه الجواب كما به جرى المرحوم

(٢٩ -) (فتاوى حامديه) - اول (وحفصة وطبقة ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما فى حصص تدعى فاطمة أنها أقرب لزيد فهى أحق وعمره وحفصة تدعى ان علو الطبقة وانها بسببه أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى واقتناهما به عالم متمسكاً بعلم الطبقة وأفتى عالم آخر بان تنقلها الى فاطمة متمسكاً بأقرب بيتها وكونها مشاركة له فى الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو هند وأن ماتت ادعية حفصة وعمره من علو الطبقة ممنوع بان تحجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم فى الاشياء وأن انتقل حصته وبادلها

دون حفصة وعمره وان كانتا على طهمة لكون ذلك أشبه بفرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحدهما من أهل الوقف عن فرعها ولعدم تنحسب حفصة وعمره لها كما عزمي للدشاه وكون كل من حفصة وعمره وفاطمة مشاركتين في الاستحقاق غير أن مشاركة حفصة وعمره عامسة ومشاركة فاطمة خاصة بفعل الحال كان زينب والدوزي لم توجد وأن حصته هندا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقص القسمة في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصته زينب والدوزي يعا على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

وأختلاف هذه الأقوال
 (أجاب) لا يشك أنك ولا يرتاب في أن نصيب زينب وعمره ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بثم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا نجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناه الواقف فينظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله استقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فسبق ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفا على الدرجات كأنما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعمره من أعلى (الجواب)

أجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندي عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقفون المذكورون لمباشر بها يستحق النواب المباشرين وللأذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط ملا علي (سئل) فيما إذا كان لأخوين وطيفة عمل معلومة في جامع كذا بجماله من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشرين لها ومتصرفان بها وبمعلومها يقضاه من المتولين واحدا بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلامعارض وتولي الوقف الآن رجل قام يعارضهما في الوظيفة ويكلفهما الطهار براءة تشهد لهما بذلك زاعم أنه لا يكفي تقرير قاضي البلدة فهل يكفي وينبغي من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولي المذكور من معارضتهما في ذلك إلا بوجه شرعي (سئل) في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفين ببني الدسوقي بموجب براءة شريفة سلطانية ودفا ترخا فانية فهل يشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحد منهم فيشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لاهن ولد فهل دفع أرض الوقف مفوض إلى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كما أجب بذلك في الخيرية من الوقف (سئل) فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فمات الصبي المذكور فقرر قاضي البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين في التولية المرفوعة ثم عرض للدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرفوعة لرجل يستحق من أهل العلم والصلاح قام الآن ولي الصغيرين يعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكا بجبر تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره وينبغي وليهما من معارضة الرجل بذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحيمة سئل عن خليلي فرغ عن وظيفة تدينه الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة وجهها قاضي مصر إلى المفرغ له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطاً له ذلك ولا في ولايته ما موراه لا يعتد بتوجيهه كأنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاضي التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكاف متوليها دفع معلوم وطيفة من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها إلى يده فهل يمنع من تسليف المتولي بذلك ولا يلزمه والقول له بيمينه في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقعت هندا دارها على خطيب جامع معين وعلى إمامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوبه لها ثم على جهة برمتصلة ثم ماتت وصار أخوها ناطرا على الوقف وصار زيد المزبور خطيبا وإماما بالجامع وتناول من ربيع الوقف من الناطر المزبور جميع ما يخصه من وظيفة القراءة والإمامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناطر وصار ابن أخيه ناطرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيد من جهة الإمامة والخطابة من ربيع الوقف بلا وجه شرعي فهل يؤمر بدفع ذلك

وأختلاف هذه الأقوال
 (أجاب) لا يشك أنك ولا يرتاب في أن نصيب زينب وعمره ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بثم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا نجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناه الواقف فينظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله استقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فسبق ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفا على الدرجات كأنما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعمره من أعلى (الجواب)

الدراجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاه وان كان لهما شريك دخل معهم في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شريك لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذو كرا انتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنها أي عمرة وحفصة أعلى منها فهمما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون ولد ورجلتهما على سائر المستحقين الوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصر له الدرجة

فهما وبفضل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمر من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاصه وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شيء لهما من ذلك ويصرف الى أعلى الطبقات عملاً بالأصل وقول الثاني بانتقالها يعني حصّة زيد الى فاطمة لا قرينتها وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو هند وأن ماتت حفصة وعمر من علو الدرجة ممنوع بان حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرع دون (٢٢٧) فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف

حصّة من يموت ولده ان كان أو ولد له فان لم يكن فلا اخوة والاخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هذا لا توجب مطلقاً صرف حصّة من مات لاهن ولداً ولداً ولداً عن اخوة ولا عن أخوات للأقرب اليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الاولاد والاخوة والاخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما متنفيان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الاخوية ولادخل لكونهما من فرع واحد ولا لقوله وأن ماتت حفصة وعمر وحفصة من علو الطبقة ممنوع الخ اذ لا أصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة لا تنفاه الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف الولادة والاخوة فكانا شرطاً لاستحقاق حصّة من مات لاهن ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات والا شياه ليس فيهما ما يشهد بشيء مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لان اعتناهم

(الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد الدعوى على متولى وقف برأيه مقرر من القاضي في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلامانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معلومهما ربيع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفرش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري والعلّة لا تبقى بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومن تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباهر هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كافي البحر وشرحي العلائق (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخلها للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر أن يدخلها شيئاً عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشياء في آخر كتاب الوقف (سئل) في دفع للمستحقين وأحوال العمارة الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمان هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرمي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولى الى المستحقين وأحوال العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فصل شيء يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بمادفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقاً وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل بوجوب الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً لاهل الكا أو مستهلكاً ومنهم من قال انه يرجع به قائماً يضمن بدله مستهلكاً لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه ديناً بان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع بدله والله أعلم اه ما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب

بالدرجة التي هي أقرب اليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كما فعل الحال كان والدته ولم توجد اذ هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجوده أو جوده واجب الوجود فقله بديهي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصّة زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز الا بانقرض الطبقة العليا بالكلية على أحد القولين في نقض القسمة كما انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فاصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير من ائمة من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة

المصوبين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الإمام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم لتعاطي النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافر إلى مدينة أسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكشارا من حطام الدنيا ور بما طالت غيبته قبلت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا

فيستحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم إنما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) إنما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تمنعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافر أحدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان أنه إذا سافر الحج أو لصله الرحم لا يستحق المعلوم مع أنه ما فرضان عليه فكيف بماليس كذلك وحيث كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا تركه بالاضرار عما هو لازم عليه محتوم به يعلم أن المعين إذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الوجوب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الظن لرضاه من حضرة السلطان لقصد الشريف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما غير أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة بتأخير

شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسألة الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانهم مفيدة اه كلام المؤلف (أقول) وفي عبارة الخير به اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما إذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصارضا منا فهل يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم فقال في البحر بحثا ينبغي أن لا يرجع وقال في النهر يرجع لو قائما لأهالك لانه هبة وقال المقدسي في شرح الكنتز ينبغي أن يرجع أي مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كمالودفع لزوجه نفقة لا تستحقها النشوزا وغيره له الرجوع عليها وهذا الذي صدقه الخير الرمي في حاشية البحر وحاصل الكلام حيث أنه إذا دفع للمستحقين وأخر العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجحه الأخير إذا لحق للمستحقين مع وجود لعمارة الضرورية فهي كمسئلة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرمي في الحواشي والله أعلم (سئل) في متولى وقف عمر فيه ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارته فهل يضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة الأبعد أء الدين أم لا (الجواب) يضمن المتولى ما صرفه من الغلة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله أعلم كتبه الفقير ٣ أجد المفتي بدمشق الشام عني عنه إذا لحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العمارة كفي الاشياء من الوقف قوله أعطى المستحقين نصيبهم أي سواهم مما لاحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمنان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما يسرع ليكون مؤيدا وصدقة تخلد وبدون الصرف لعمارة يغوت ذلك بخبره فاذا لم يخف هلا كه خوفا بينا ساغ الصرف الى المستحقين قطعاً من تحرير ان الشيخ ابراهيم السؤالاتي رحمه الله تعالى (أقول) مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصداً جره الناظر عقار الوقف باجرة أذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقي الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا أنه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصدا حتى يتخلص رقبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقهما في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في دار وقف عليها مبلغ مرصدا لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والآن تحتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصدا الذي عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصدا الذي عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اه فلينأمل مما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت أيضاً ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا ملا علي التريكي بخطه ونصه في ناظر وقف ولا حد مستحقه على رقبة ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مدة من غير إذن حاكم ثم ادعى عليه

حجة فلا يكون المعين داحكة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الاصلى ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله بعض أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه بنجر على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم ما عقبهما على الفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات من أولادهم أو أولاد أولادهم أو أولادهم ما عقبهما وترك ولداً أو ولداً واستحق ولده وولادته ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور فتجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقرضت ٣ قوله أجد المفتي هو المهنداري الحلبي اه منه

ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم ما نسل ولا عقب عا ذلك وقفا على من سيحدث الوافق من أولاد الذكور والانات على الشرط المذكور ثم على جهة برمتة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسنتية وروسا ثم مات محمد بن الوافق عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سنتية عن ابنين وبنت وهم محمد وإبراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمد وسنتية عن ابنين وبنتين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن

غير ولد وفي درجتها قضاءه ثم ماتت قضاءه عن أولاد خلاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين ليعه وعن ابن وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فكيف قسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كلا منهم (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخمس منه ولمحمد بن محمد ابن سنتية خمس الخمس ولاخته مؤنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولابن إبراهيم بن سنتية خمس الخمس ولاخته نصف ذلك ولاختها مثلها ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاخته زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجملة ما ذكر خمسنا وقد اجمع لقضاء ثلاثة أخماس وبموتها لاعتن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها

بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محلا لكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهادتان عندنا كم بانه ما ذون له بالدفع من قبل قاض واحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا (الجواب) الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه ككتبه الفقير محمد المقيدينة حلب عني عنه أعني به المولى محمد أفندي السكوا كبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اهـ ما رأيته بخط منلا على رحمه الله تعالى (سئل) فيما اقبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومة ومات مجهولا وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أبواب وطائف الوقف بالمنكسر لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة الثانية للاولى طائرا ومهملهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم بشرط الواقف صرف ريع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم بنظير ما دفع لهم ومحا سبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم والشيخ خير الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر بين أنه يرجع به فاعلموا يضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دينا فبان خلافه رجوع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع بدله اهـ وفي الخيرية أيضا لا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اهـ (سئل) عن متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في التجارزة بان عزل القاضي الخائن واجب عليه فتاوى الخيرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ عن الضمان لانه أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته وخطه بدرهم الوقف صار ضامنا لما بقي لانه صار مستهلكا فلو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف محيطا السرخسي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من أنشاء كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناطر بتسديده على عدم العمارة وتقديده الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الربيع وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابينة ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اهـ (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناطر على أوقاف ثبتت خيانتة في وقف منها فهل يعزل عن السلك (الجواب) ما وجدت الآن نقلا في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبتت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر

في السؤال ودرجتها الآن أعلى الدرجات ولا سبيل الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاءه لعلها ودرجتها عن قول السائل ماتت قضاءه عن أولاد خلاتها فاسد لان الموجود أولاد خلاتها سنتية كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتي وذ كرهدهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابن وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسب ما تقتضيه العبارة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب أن يقول عن أولاد خلاتها وبنت أخ لا تحصى

استحقاقها فيملو كان والظاهر ومنها لا عن ولد واذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت صلاح الدين ابن الواقف وكذا الانقطاع عن داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور وعندنا والظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جازا لأصرف إليهم بل هو الأفضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقر تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور (٢٣٠) عندهم انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في

جواز الصرف لهم بل هم أولى من سائر الفقراء لان معصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا وابه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله لامرأته بن مسعود حين سأله عن التصديق على زوجها كالأجران أجزا للتصدق وأجر الصلة ثم أعلم أن الانقطاع الأول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان مقتضى القسمة بموتها وتقسيم الغلة على الدرجة التي تليها من الأحياء والأموات فتعطى الحى ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على مصارف خيرية عيها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه

قولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا قولية العاجزان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والانثى وكذا الاعشى والبصير وكذا المحدود في القذف اذا تاب لانه أمين اه والله سبحانه أعلم (أقول) ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على الجري كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ بقتل من خطا شيخ مشايخنا من على الترك في ما نصه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتته في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المفسر ونصه في فتاوى من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت خيانتته في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البتة اه بحروفه اه (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالم بكونه وقفا فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانة منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثقة كافي البحر والقنية وغيرهما (سئل) في ناظر وقف أهلى أنكر جريان دار معلومة في الوقف أنها الوقف وادعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك خائنا ويخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف لو انكر المتولى الوقف وادعى أنه ملكه يصير غاصباله ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار اه وبمثله أفتى العلامة ابن نجيم كافي فتاوى من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف اليانعة الغير الشالقة ولا اليانسة وباعها بلا وجه شرعى فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعى يستحق العزل (الجواب) نعم وفتى الشيخ اسمعيل بمثل ذلك بروقفل مشروط به أو زره متوليسى زيد لمال وقفه خيانتته ثابتة أو لسه حاكم زيدى عزل ايدوب رينه بمرتدين كسنة من متولى نصب ايتمه كقادر اولورى الجواب أولور (على أفندى) بروقفل متوليسى زيد لمال وقفه خيانتته احتمالى أو لعله حاكم محاسبه سنى كورمه كقادر ولورى الجواب أولور (على أفندى) ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضى أن ينزعها من يده ونظر الفقرة راء كاله أن يعزل الوصى وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضى أن ينزعها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفيد منه أن للقاضى عزل المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الاولى وصرح في البرازية أن عزل القاضى المتولى الخائن واجب عليه من وقف الجري في شرح قوله وينزع لو خائنا وفي أوقاف الناصحى الواقف أو المتولى اذا أخرج لاية خائن فيه أو بمن يخاف منه على الوقف فسخ القاضى العقد وأخرج القاضى بامر الوقف عن الولاية ان لم يكن مأمونا فان كان سهوا منه فسخ العقد وقرره على الولاية ببرى على الاشياء من القضاء قبيل من سعى في نقض مات من جهته * (فروع) * اذا لم يراع شرط الواقف فانه يعزل بعزل القاضى وهذا اشارة الى انه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولى وقف بتقاييد القاضى امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضى ليقم آخر مقامه فانه لا يعزل بالخيانة والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى ما على المتقبضين زمانا فانه يأثم فان هرب بعض المتقبضين لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى من

على ان من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن السكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول آخر ذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك لا ولاده أو ولده أم لا واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف لا بما كتب الكاتب فن عبارات علمائنا العبرة بما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت أن الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولده أو ولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولده ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه انحصر فيما يدعى عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد

قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية السكك وموت واحد منهم لم يبق جد حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء
 وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظرا قبله بمبلغ
 معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه وأنه استهلكه فبقى في ذمته لجهة الوقف وطالبه به له فاجاب بالانكار قائلا كان للوقف تحت يدي مائة
 قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بدمر رجل وقد أخذ القاضي (٢٣١) الغلاني وجوحداره جميع ذلك بغير حق

و بغير وجه شرعي وما
 أمكن دفعهما عن ذلك هل
 القول قوله بيمينه في ذلك ولا
 ضمان عليه أم لا (أجاب)
 نعم القول قوله بيمينه في ذلك
 ولا ضمان عليه وقد صرح
 علماؤنا قاطبة بأن يدا الناظر
 على الوقف يد أمانة لا يد
 عدوان قال في الذخيرة وان
 باع الارض فقبض الثمن
 فهلك في يده فلا ضمان عليه
 ويكون الثمن عنده أمانة
 وأخذ القاضي وعوته
 المال كأخذ اللصوص
 وقد قال كثير من علمائنا
 المتأخرين عن قضاة زمانهم
 تسموا باسم القضاة وهم
 باسم اللصوص أحق فلا
 يضمن حيث لم يكتنه دفعهما
 والله أعلم (سئل) في ناظر
 الوقف اذا تعذر عليه خلاص
 الدين لعسر المتقبل يلزمه
 ضمان ذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزمه ضمان باجاء
 العلماء لانه فعل ما هو
 مفروض عليه شرعا فكيف
 يضمن والله أعلم (سئل) في
 الناظر على الوقف الذي هو
 من جلة المستحقين فيه اذا
 ادعى عليه شخص انه من

آخر الوقف قال في الفتح وينعزل الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اه
 والظاهر أن هذا في المشروطه النظر أما منسوب القاضي فلانمر ولوحل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي
 والاخذ والاعطاء له الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج منه الحاكم الابحانة طاهرة
 وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر ففعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف
 (سئل) في متولى وقف أذن لساكن دار من دوره أن يعمر فيها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف
 ومهما يصرفه فيها يقطعها من أجرته في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون إذن من قاضي
 القضاة فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم ونقلها في البحر مفصلا (سئل) فيما اذا
 استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من الدراهم لأجل الوقف بلا إذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل
 ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا بإذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك
 قال في البحر المعتمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فإل كان باصر القاضي جاز
 والا لا اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولوازمه
 الضرورية صرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما شهد عليه بينة شرعية أنه صرف ذلك بينة
 الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد إذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واشهاده لدى حاكم شرعي
 فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر المتولى لو ادعى أنه استدان
 بإذن القاضي هل يقبل قوله بلا بينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
 وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذ القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة
 لما أنه بغير الإذن من سرق وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جدعاه في الوقف
 لا يكون من باب الاستدانة لانها منحصر في القرض والشراء بالنسيئة وعلى هذا فلا صرف المتولى للمستحقين
 من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيده بالانفاق على المرمية وتوقيده في جامع الفصولين
 بان يشهد أنه أنفق ليرجع فوقع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناظر
 إذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجي العلة ليرجع به اذا جاءت العلة هل يكون من باب
 الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع
 ان قلنا يرجوعه اه أي ان قلنا يرجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين كافي الاتفاق على المرمية
 وكتبت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الخانوقى مانصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا ان
 الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
 منه بل لابد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كافي ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك
 ليس من الاستدانة على الوقف والا ساجاز الا بإذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيث لم يكن من الاستدانة فلا
 مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارات من ماله نعم الاستدانة على الوقف
 لأجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما تجوز وهما لا بد للوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه كلام

جدة المستحقين فأقر بما ادعاه وأفتيتهم فيما سلف انه ينفذ اقراره عليه خاصة وبشأوكه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل
 اقراره له ويقسم على الباقي حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل اقراره ويعطى ما كاله والمقر له باقراره
 الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره
 وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم
 (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والاثبات للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم

على أولادهم الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لاعتن ولد ولا ولد انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقف على أولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لهجول لا يعرف له استحقاق في بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته (٢٣٢) وبطل اقراره بموته عن أخته وممته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى ممته أم الى

أخته أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهم في درجته والعممة من درجة أبيهما فلا تستحق معه مال الشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كانت تستحقه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه ويتنقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بآبنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل أجنبي منهما ومن ذريتهما أن له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه فاطمة وتالي فاطمة من

الحائقي والحاصل أن اتفاق المتولي من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على اذن القاضي لانها منحصرة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن اتفاق ماذونه كانفاقا لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي أيضا وتقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حصله اذا عمر المستاجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن القاضي وأفتى بما في القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كذا رأيت في فتاويه وكذا أفتى به العلامة الخير الرمي حيث سئل في عليقة جارية في وقف تمهدت فاذا نظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عبارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عبارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضا باذن القاضي مع تصريحه بما استظهرناه من أن فعل ماذونه كفعله وما ذاك الا ليكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قررناه ويظهر من ذلك انه اذا أذن للمستاجر بعمارة الدار الضرورية ليكون ما أنفق مرسدا على الدار وجهة الوقف يكفي ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليتامل في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن متولي الوقف للمستاجر في الصرف على مرته ليكون دينه على جهة الوقف فصرف مالا معاولا ما أخرجه المتولي لا آخر بعد انقضاء مدة المستاجر الاول فطلب دينه فاعتذر المتولي بانه لا مال للوقف تحت يده فاذا للمستاجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فدفع ومات المتولي فهل للمستاجر الثاني الرجوع بما دفع للمستاجر الاول على المتولي الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركة المتولي الاول وترجع ورثته على الثاني في مال الوقف أجاب المصريح به أن الوقف لازمة له وان الاستدانة من القسيم لا تثبت الدين في الوقف الا لازمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف ورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركة الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين على المتولي الجديد الخ اه لمخصا وما يؤول بذلك أيضا ما نقله المؤلف بقوله آجر منزلا اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كان وقفه عليه والده وعلى أولاده أبدأ ما تناسلوا فانفق المستاجر في عمارة هذا المنزل بعض النفقات باسم المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستاجر الا المسمى وذلك للمؤجرية تصدق به وان كان له ولاية في الوقف فعلى المستاجر أن يثل في المدة التي كانت في يده لا عبرة بمسمى من قليل الا حرق السنين الاول و يرجع المستاجر بالذي أنفق من غلة الوقف ان كان المؤجر ولاية في الوقف والا فهو متطوع فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى الكبرى للصمد الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد وللمسجد وقف فاذا الناظر لحصرى أن يكسو المسجد ويكون عن الحصير من ربيع الوقف ففعل وعزل

أخته أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهم في درجته والعممة من درجة أبيهما فلا تستحق معه مال الشرط المذكور فاستحقاقه مضافا لما كانت تستحقه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه ويتنقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصا بآبنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصا بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل أجنبي منهما ومن ذريتهما أن له من نصفها المختص بها وبذريتها استحقاقا قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه فاطمة وتالي فاطمة من

أتمها ذرية بنت فرح ابنة الواقف المذكور ثم مات المتصدقون جميعا عن أولاد وظهر كتاب وقف متصل للمدعوة الناظر أم هاني بنت خديجة المذورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غير هاهنا يعمل به وتكاف أولاد الاجنبي الى انبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أبيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا وأنه يستحق الر يسع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده قوله فعلى المستاجر أن يثل في المدة التي كانت في يده لا عبرة بمسمى من قليل الا حرق السنين الاول و يرجع المستاجر بالذي أنفق من غلة الوقف ان كان المؤجر ولاية في الوقف والا فهو متطوع فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى الكبرى للصمد الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد وللمسجد وقف فاذا الناظر لحصرى أن يكسو المسجد ويكون عن الحصير من ربيع الوقف ففعل وعزل

وذريته ولو كان كلب الوقف مخالفا له جلا على ان الوقف يرجع عما شرط وشرط ما أقر به المقر اه وقال الناصح في مختصره قال انما صاف
أقوه ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفاً على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
من الغلة يتسهم بها أصاب زيداً يشاركه المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل إقراره وكانت الغلة تولد زيد ونسله
ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون

المحكوم بصحته مأموره
انشأ الواقف وقفه هذا على
نفسه مدة حياته ثم من بعده
على أولاده لصلبه الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وأمة
الله ومن سيرزقه الله تعالى
من الاولاد ذكوراً وإناثاً
بينهم على الفريضة الشرعية
لذ كرمثل حظ الانثيين ثم
من بعدهم على أولادهم
وأولاد أولادهم وأنسأ لهم
وأعقابهم أبداً ما عاشوا
ودائماً بقوا الطبقة العليا
تحتجب الطبقة السفلى على
انه من مات منهم عن ولد أو
ولد أو ولد أو نسل أو عقب عاد
نصيبه الى ولده وولده
ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد
ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه
الى من هو في درجته وذوي
طبقة من أهل الوقف
يقدم الاقرب فالاقرب الى
الواقف ومن مات منهم
أجمعين قبل استحقاقه شيئاً
من الوقف وعقب ولداً
استحق ولده ما كان يستحقه
أبوه ولو كان حياً ثم من بعدهم
على جهة برمتصلة ثم ان
الواقف انتقل الى رحمة الله

الناظر ثم قولي ناظر وهو الى ان ناظر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئاً فهل
يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري لان حقّه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب
للشيخ ناصر الدين الثاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ريع الوقف ولا يلزم
ذلك الناظر الاول حيث عزل وواقفه سيدي الجد والشيخ نقي الدين الحنبلي تغمدهم الله تعالى برحمته فتاوى
السلي من الوقف (أقول) لكن قال في البراز به قيم المسجد اشتري شيئاً مؤنة المسجد بلاذن الحاكم
بماله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا رجوع له مطلقاً بالاذن القاضي سواء كان أنفق
ليرجع أو لا وسواء رفع الى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وكفى في البحر قبل ذلك عن الخانية قيم
الوقف اذا اشتري شيئاً لمرة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن ينفق على
المرة من ماله كالوصي في مال الصغير وان أدخل المتولي جذعاً من ماله في الوقف جاز وله أن يرجع في غلة
الوقف اه وكتب الرملي في حاشيته قوله وفي الخانية الخ أقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند
الانفاق أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسبأ في كرهه منقولاً عن جامع الفصولين اه كلام
الرملي فاذا حل ذلك على ما اذا لم يشهد وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله
في عبارة الوقف فلا يشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا لا يوافق ما في البراز به أيضاً من قوله قيم الوقف
أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول
قوله المتولي اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى
ذلك أيضاً يحمل كلام البراز به السابق الا أن يدعى الفرق بين الشرع والانفاق في المدة فليتأمل (سئل)
في وقف برفيه وظائف ليست من الشعائر وهي مقبرة على أر بابها بما لها من المعاليم المعين من جهة الوقف
وقد قبض متولى الوقف أجور عقاراته عن سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف سلفاً وغالب ولم يدفع لارباب
الوظائف شيئاً من علائقهم عن السنة المذكورة وله وكيل في الضبط فقط يكلفه أر باب الوظائف المذكورة
الى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليمهم أو قبض أجور العقارات المذكورة سلفاً عن سنة ثلاث
وأربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم
ذلك (الجواب) نعم وانما قيد في السؤال بانها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في
البحر لكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك
فيكون باذن القاضي فقط أو لا الظاهر أنه يستدين لهؤلاء اعباد القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة
مصلحة المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في توليته
صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الجاني في فتاواه خيريه ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان
متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة يريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم كافي البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) وقد مناعام الكلام عليه وأمثل هذا الباب (سئل)
فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرعاً للوقف فهل يصح ذلك (الجواب) نعم وهي مسئلة وقف

(٣٠ - (فتاوى حامديه) - اول) تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير
نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد
وكريمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبها لهما ثم ماتت كريمة عن ولد يقال
له علي فانتقل نصيبها لهما ثم مات محمد عن أربع بنين هبة الله ومصلح الدين ولدى دخري ومصلح الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبه لهم ثم
ماتت مريم عن ولدي قال له مصطفى فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ شقيق هو هبة الله المذكور

وفضل الله وأجدوهم أخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب إلى الواقف سواء لأن كلاً منهم يدلى إلى الواقف بواسطة ابن الواقف فان الأخوة أولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلي ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف ومصطفى ابن مريم بنت داود ابن الواقف أو يختص به الأخوة لكونهم أقرب إلى الميت ويكون القرب (٢٣٤) إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو يختص به الأخ الشقيق لكونه أحاسقاً فافقه كون القوة

بمنزلة القرب ويكون القرب إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو لكونه يدلى إلى الواقف بجهتين بالأبوة والأمومة فيكون أقرب إلى الواقف فان الأخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن الواقف وهو أيضاً بن دخري بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (أجاب) أما صرف نصيبه فهو لمن في درجته بالأجاء لمن فوقه ولأن تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى السكك لأن زيادة الجهة قوة لا أقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لأن الأقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الأخ من الأبوين على الأخ لاب والأخ لأم وعند عدم الأخ لابوين يسوى بين الأخ لاب والأخ لأم فالثلاث الذي من قبل الأب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الأم ارتكض معه

البناء لجهة وقف الأرض وهو صحيح كافي العلائق وغيره (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف بوليس فيها بناء ولاداخله في توار أحد يريد متوليها أن يبنى فيها بمال الوقف للوقف لما فيه من الحظ والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أهلي يؤجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز لناظر ذلك (الجواب) نعم أجزا الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أجزه من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا نظرمها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لو تقبل المتولي الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا قبله من القاضي لنفسه فينتدب يتم لقيامه باثنين اسعاف من باب اجارة الوقف (سئل) في ناظر وقف أهلي انحصر ربيع الوقف المزبور فيه نظراً واستحقاقاً أجزا راضي الوقف المزبور مدة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة ممن له عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم قياساً على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير من له عليه دين يصير قصاصاً إذا الوقف والوصية أخوان لاسيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده والحالة هذه ولا أفتي الكازروني من آخر الوقف وقال العلامة الشامي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال نزيل ذلك مانصه أن كان الناظر مستحقاً للأجرة كلها وتمت المدة والدين من جنس الأجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق وإن كان مستحقاً لبعضها ووقع التقاص بها فالتقاص صحيح أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا بأس بذلك كما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر نقوله إلى أن قال فهذا كما ترى صريح في صحة إبراء الناظر المستاجر عن الأجرة وصحة التقاص مبنية على جواز الإبراء كما صرح الزيلعي به آنفاً فقد وصح بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب اهـ (سئل) في ناظر وقف اجرة عقار الوقف من آخر بدون أجرة المثل بعين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم وإذا أجزا القيم الدار باقل من أجرة المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة ولو سلمتها المستاجر كان عليه أجزا المثل بالعاما بل على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك إذا أجزا أجرة فاسدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف الاجارة المثل فلا يجوز ويفسد بالاقل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ الاجارة كفي فتاوى قارئ الهداية لا ينقصان يسيراً وإذا لم يرغب فيه الا بالقل كافي الاشياء شرح الملتقى للعلائي تحت فصل إذا بنى مسجد ادار مسيلة أجرة مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم طفر القيم بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك المقتصان ويصرفه إلى مصرفه قضاء وديانة حاوي الزاهدي من الوقف من فصل تصرفات القيم (سئل) فيما إذا أجزا ناظر وقف بستان الوقف من ز يد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستاجر حين الاستجار بأن الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بعين فاحش وإن هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتسرة شرعاً وأنه أجزا الرجل بالزيادة المزبورة فاجابه ز يد بأنه استأجره بأجرة مثله وإن الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فانكر الناظر والرجل ذلك فاحضر ز يد عشرة أنفار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو أجزا مثل البستان المزبور بعبضة

في رحم الأم فليس أحدهما بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جدتين أحدهما من جهة واحدة والأخرى من جهتين فيه وجهان أحكمهما أنهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة ومعنى الأقربية تتفق المسئلة ولا تجد مرجحاً فاشكلت المسئلة علينا فرأينا أن تقديم الأقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الأولى أن يصالحوا لأن أقرب ففعل تفضيل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعده من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحهم من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملاً بحقيقة المعنى في الأقرب لاسيما في جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الأقرباء يبدأ بالأقرب

فالأقرب قال أبو يوسف في قوله أرضي صدقة موقوفة على قرابي الأقرب فالأقرب بغد نقله مذهب محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الأول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أرجحيته حيث رجعت إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف وهي قرابة الولادة لأقربة الأخوة المتفرقين مساواة الجميع بمن يدلى من قبل أبيه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار أرجحيتى الجهتين على ذى جهة فى ابن هو ابن ابن عمه وأخوه من أجنبي كما مر آة (٢٣٥) تزوجت ببن عمها ولها منه ابن ومن

أجنبي ابن آخر ووقفت على الأقرب فالأقرب إليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح أحدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالام فقط فليس تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قدرته لك وفى شرح المنهاج للرملى فى شرح قوله كما أن مصرفه أقرب الناس رجلا لارنا فيقدم وجوبا بن بنت على ابن عمه يؤخذ منه صحة ما أفق به العراقى ان المراد بهما فى كتب الاوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله فى شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زيدا بها أشجار زيتون وقف من قبل عمرو على جهة بر معينة

وأفرد ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت فقيل شهادتهم الحاكم الشافعى بعد التزكية وحكم بحصة الاجارة المذكورة ويكونها بأجر المثل ويكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم فسخ الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك فى المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى حكم بحصة الاجارة ولزومها وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها وأنفذ حكم الشافعى المذكور بحد حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم فى أثناء المدة ادعى الناظر المذكور ان الاجارة المزبورة بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا (الجواب) الاجارة بدون أجر المثل بغبن فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح به فى الاشياء قال فان كان اضارا وتعت لم تقبل اه أى هذه الزيادة وأما دعوى الناظر فى أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده ما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجر المثل وأنه زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التى ادعاهما حين الإيجار من زيد وحكم بحصة الاجارة من حاكم حنفى وشافعى وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ترد وبينه الا نثبت بانها أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل وان كان الثانى أعزى بزيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل متعنت أو رغبة لا تقبل كما اذا زادت باقل من نصف ما استأجروا ما اذا كانت الزيادة فى نفسها للعلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال فى لسان الحكماء من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أجر أرض الوقف بأجرة مثله يجوز فان ازدادت أجرة مثلهاب تغير سعرها وكثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد نائبا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد نائبا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤى وفى أدب القضاء للإمام السروجى ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة المثل حالة العقد وان زادت بدرة والبسرة عشرة آلاف درهم وفى الحانية والاسعاف رجل استأجر أرض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس فى المأجور فرادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة بنقصان الاجر لان أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك اه وفى حاوى الحصيرى لا ينقض لان العقد صحيح وزيادة الرغبة فى الاجرة بمنزلة زيادة السعر فى القيمة ثم ذلك غير مفسد كذا هذا قال مولانا ان زادت زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذى أجر به أولا لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكأنه أجر منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع اه وفى الذخيرة واذا زاد أجر مثلهاب عدم مضى مدة فعلى فتاوى سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية شراح الطحاوى يفسخ ويحدد العقد وحكى الباقيات فى شرح الملتقى تصحيح كل من الروايتين وفى المنخ اذا زاد أجر المثل فى نفسه من غير أن

وأن القسم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة لجهة وقف زيد الميز بوروان القيم على وقف زيد تعدى وزرع زوعا بن أشجار الزيتون الجارية فى وقف عمرو بغير طريق شرعى وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها أقل مما يحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الأشجار الجارية فى وقف عمرو وأرض أشجار المزبورة وهل له زرع الأرض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لو وقف زيد لجهة وقف عمرو أم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من الأشجار الجارية فى وقف عمرو وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف

لما استمر وعجالة مسقفاته وتلافى ما أشرف على الخراب من مستغلته وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالخص وزخرفته بجماء الذهب والفضة واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاة حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بجرمتها وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من باب ازالة السكر وهو فرض على من له بسطة يد وقد روي ذلك قال في البحر تصرف القاضي بالاقواق مقيد بالمصلحة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة

المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسرات وبدفعه البديل نخرج عن عهده ويبقى في عهدة الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بحال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا يجمع الفتاوى (سئل) في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذب الظاهر وحلف على ذلك وتعذر تفصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير شيئا وان كان متهمًا يجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس ولا يمسك بحضرة يومين وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الزاهدي والبحر عن القنية وبمثله أفق التمرثاني وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا أن يدعى أمرا يكذب الظاهر فيئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق بيري على الاشياء وعلى هذا ظهر خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثرة الوقوع فلتحفظ (أقول) ومرة تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف برجلاني الوقف في قبض أجور حوانيت الوقف ودفعها المستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعذر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لارباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذب الظاهر (سئل) فيما إذا كان زيدا مقررًا في وظيفة جباية في وقف برجموجب براءة سلطانية وتقرر بقاض شرعي ويتصرف بها من مدة مديدة قام المتولى الا أن يزعم أن دفع المستاجر من الاجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بها عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستاجر من هلاليا وخارجيا وظيفه الجاني مات المتولى والجباة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا بينة لهم فانهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفة الشرعية أو تسليمه الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما فينبغي أن لا يصدقان كلاهما أجبر مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بيمينه عنده لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف فينبغي للقاضي أن يعمل بمذهبنا من انظر للوقف فتأمل من القول لمن للمولى عبد الحليم أفندي أخى زاده (سئل) فيما اذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلا عن خزنة الاكمل لومات الواقف وأوصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصى في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ بما خصه اه (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره معلوما منجزا على الحرمين الشريفين وشرط وظيفه النظر لعمر وذر يته ثم من بعدهم المتولى الحرمين الشريفين مات

وعسبرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاقواق بالاولى وفي الاشياء والناظر أيضا في القاعدة الخامسة بعدم مسئلة الفرش وبه علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه أدنى المام بل أطن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف مع احتياجه الى العمارة والترسم وتلافى ما هو

مشرف على الوقوع من بنائه لحادث والقديم أو بناء مسقفاته وترميم مستغلته والمتون قاطبة قد ترادفت على أنه الواقف من عاتيه بعمارته بالشرط لان قصد الواقف صرف العلة مؤبدا ولا يتبع دائما بالعمارة وكذا الشروح والفتاوى فلا ينكر ذلك الامن أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رجته وطرده فلا يحتاج الى الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فمرام مطلقا كما صرح به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفى الكراهة في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم بالسعدون النعش فلو فعل ضمن لما فيه من تصنيع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع

بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اهـ وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العماره وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك تضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصولاً وأنشأ مدرسة أيضاً وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأها القرآن ويوردها الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجيع (٢٣٩) المستحقين في وقف المسجد والمدرسة

من أهمل مذهب الامام
المحل أعجب بن حنبل يقسم
القيم ريع الوقف بينهم على
ما يراه وان تعذر الصرف
على بعضهم يصرف الى
بقيتهم وما كاله الفقراء
المسلمين وشرط النظر في ذلك
لنفسه أيام حياته ثم من
بعده لا بأس أخيه ثم للارشد
فلا ارشد من ذرية ابن أخيه
فان عدموا أو لم يكن فيهم
من يصلح للنظر فالنظر فيه
لشيخ الحنابلة الفلانية ولم
يقدر الوقف للناظر شيئاً
من الغلة فهل يعطى له شيء
من ذلك أم يعطى الجميع
للمذكورين بعد العماره
ملا بشرط الوقف وهل اذا
تعذر الصرف الى بعضهم
يصرف الى بقيتهم كما شرط
وهل اذا أدى رجل انه من
ذرية ابن أخي الوقف وأنه
يصلح للنظر يعمل بمجرد
قوله وهل يجوز تغليق باب
المسجد دائماً ومنع المصلين
فيه وفتح في كل يوم جمعة
للنساء يضررن فيه بالدخول
ورفعن أصواتهن فيسمعن
كل من مر على باب المسجد
أم لا واذا قلتم لا فما يترتب

الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة النظر المزبور رجل من ذرية عمرو وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفاً لشرط الوقف فهل ليس لمتولى الحرمين معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقض ذرية عمرو المذكور عملاً بشرط الوقف المزبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشباه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٧ اذا مات متولى الوقف بمجهلا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر منسكس عدة سنين ويريد متوليه طلبه من تركته المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركته المتولى المتوفى (الجواب) الحكر المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى المتوفى شيء من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور قد مات بمجهلا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها وعبارتها وكل أمين مات والعين تحصر * وما وجدت عيناً فديناتصير سوى متولى الوقف ثم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو المأمور (أقول) وقد منابقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف مشتمل على عقارات قبض ناطره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العماره ثم الفاضل عنها للمستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العماره في المستقبل فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر الممسوك للعماره فيما ياتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الوقف تقديم العماره ولم يقيد عند الحاجة اليه لانه حينئذ يجب على الناظر مسالك قدر ما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان الا أن لا يحتاج الموقوف للعماره على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغل فيؤدي الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للتعجير الى خواب العين المشروط تعميرها ولا كما في الاشباه قال محشيته الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد المختار في المذهب كما في جامع المصنعات (أقول) ومرت في هذا الباب ما لم بشرط الوقف تقديم العماره (سئل) في ناظر أهل النظارة لاه قاض وأكده براءة سلطانية فأنهى جماعة أنها شاعرة وأتوا بفرمان بنص مخالف فهل يمنعون باعتبار انهم المخالف الواقع أم لا (الجواب) نعم يمنعون فان عزله وأعطاهم بناء على ما أنموه وهو مخالف الواقع فيكون فاسداً والمبنى عليه مشله وحيث بنى على ما أنموه فالظالم والتعدي من الاخذين ومصوب القاضى والسلطان حيث كان أهلاً للولاية ليس لاحد رفعه بغير جحمة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصول والبحر والاشباه والعلاني في شرح التنوير وأفق بمثله العلامة الخير الرملى مفصلاً كما هو مذكور في فتاويه من الوقف (أقول) ومن نظير ذلك (سئل) فيما اذا قرر القاضى هنداً في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلى بطريق الفراغ من أمها المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهند أهلى لذلك وكتب لها حجة تقر بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجع ممتاملاً (سئل)

عليه بالطريق الشرعى وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظر او يولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم بشرط له الوقف شيئاً ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئاً واذا نصب القاضى ناظر او لم يعين له شيئاً فعمل فيه وسعى سنة مثلاً قيل لا شيء له لان المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد قبل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهراً بالأجر والمعهود كالمشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معهوداً جمعاً بين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئاً بدون شرط الوقف واذا لم يعط شيئاً يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم و يصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العماره واذا لم يكن نسب الى رجل المدعى انه من ذرية ابن أخ الوقف

معروفه لا بد له من بينة تشهد له بمذاهب ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قتل باب المسجد في أوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد يمكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن وإذا ثبتت خبائثته وجب على القاضي عزله وإن شرط الواقف أن لا يعزله القاضي والسايطان لأنه شرط مخالف للحكم الشرعي فيبطل قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به (٢٤٠) البازي بقوله أن عزل القاضي للخبائن واجب عليه وعليه لا يتم بتركه فإذا عزله القاضي ولم

يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف إذ شرط الواقف كنعن الشارع وكل ما أثبتناه نص عليه علماءنا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف إذا ساقى على كرم موقوف أو أجرة عقار الوقف وكتب في صلح المساقاة أو الاجارة أنه ساقى أو أجرة بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال أن الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف أنه لا يرشد فالإرشاد هل نصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه إنما هو من أحد المستحقين أم لا وإذا قلتم لا نصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا نصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته إنما ذلك لناظره للمستحق في غلته يا جاع علماءنا ولو كتب في صلح المساقاة والاجارة أنه ساقى أو أجرة بماله من الولاية قوهما أن استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على الوقف إذا عبرة لمافي نفس الامر

في ناظر وقف أهلي أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور فمفسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فإن قلت إذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشرع أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للإمام فإني فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الإمام فمفسا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له أقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولي أيداع مال الوقف والمسجد الايمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا يباس به وفي العدة يسع للمتولي اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه بحر من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولي يتصرف في أمور الوقف بدون إذن المشرف واطلاعه ومعرفة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلي يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا أو أثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اه كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاصي ويقول الفضلي يفتي اه وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية ومساكنة تنزع منها كمن نقله الشيخ خير الدين فإني فتاوى الرحيمي من أن المتولي لو أجره بآجرة المثل اجارة شرعية تنعقد ولا يملك الناظر معارضته لأنه في زماننا بمعنى المشارف فيه نظر وفي البحر قال في الخانية وقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لأن ذلك مفوض الى المتولي والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه (أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة لغراس حصة منه جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقية غراسه ملك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه لجهة الوقف وأخذ أجر من نبات الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجرى أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرى ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه لا سيحياي وإذا دفع الرجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه الا سمر في ذلك والامور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الا سمر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الا سمر ولا يجب اليمين عليه ما جيعا وإنما يجب على أحدهما لانه لا بد الا سمر أن يصدق أحدهما ويكذب الا سمر فيجب اليمين على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا سمر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الا سمر دينه وان صدق الا سمر أنه لم يقبضه وكذب المأمور انه يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بان يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة

لما كتب في الصلح وإذا قلنا بفساد المساقاة فالربيع كله موضع في الوقف ولا شئ للعامل لانه غاصب عمل في الوقف بغير الى اجارة نافذة بل ترد برة ناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في السائل بلسانه فاستأوله والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل) فيما اذا وجهت مشخة على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجه عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار خراجها المدرسة

مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصرف جندى هل اذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بذمة من اوعاها بطالب المتكلم على المدرسة بمقتضى بيت المال بمقتضى أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي انخرج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه للمستحق فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه (٢٤١) لمستحقه كما لا يخفى على فقيهه والله أعلم

(سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينه المقبوض بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتقة بعاقبته قرية يتحصل من غلتهما أضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لانه أمين يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلاف في تحليفه واعتماد الشيخ زين في فوائده انه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بماله من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه أضعاف أضاعفه والله أعلم (سئل) في دار الوقف العدة

الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الامر قال القول قوله مع يمينه انه لم يامر به بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فامر صاحب الدين أو المغصوب منه بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت قال القول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الا باليمين لان في ذلك ابراع نفسه من الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع حينئذ يبرأ ولا يدان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الامر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فانه يخلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذه منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السابى من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغلبها وفي سائر أمور الوقف فباشر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانة باذن القاضى حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبلة باجرة مججلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الا ان الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم المعتقد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضى جازا والا بغير من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف ما نصه قد تقرر صحة توكيل ناظر الواقف مطلقا وناظر القاضى اذا علم اه والمسئلة في الخانية والقنية والفصولين وفيها وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كان في أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأهله متصرفون فيه ويدفعون لتولى الأرض أجرة لها وطالبهم متولى الأرض باثبات وضعه بوجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجرة المشلل لجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفتى به الشيخ عبدالرحمن العمادى كتبه الفقير أحمد المقتى بدمشق الشام عفى عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير حامد بن على بن ابراهيم بن عبدالرحمن العمادى المقتى بدمشق الشام عفى عنه (سئل) في ناظر وقف أهلى نقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها في ثمن زرع وغراس لارض الوقف وغيرها من الاوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذبه في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عفى عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزى المقتى الشافعى عفى عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى المالسى المقتى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الخنبلى المواهى المقتى في الشام (أقول) ومروا وائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف بماله من المعالوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرر فيها براءة سلطانية ودفاتر الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانيا طائنا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة

(٢١ - (فتاوى حامديه) - اول) للاستغلال اذا حارب صهر يجهل المعتل بالاشتباه هل يجب عمارته من آخرتها أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من آخرتها فقد صرحوا بوجوب العمارات في الاوقاف على الصلطة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قاوا البياض والجرعة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعالا والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سجدت له من ذكور واناث على الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له مات الواقف عن ابنيه المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بعد موته (أجاب) اماماً كله محمود من

مُخَصَّصة بنت أخيه وهو النصف فضمون عليه وبؤخذ ضمانه من تركته ويدفع لها أو ما قسمته غلبه الوقف بعد موت محمود فهي على ورثتهن أثلاثاً فانما تنقض القسمة بموته كإناص عليه الخصاص وتعطى كل واحدة ثلثاً ولا تنظر إلى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولداً تنقل نصيبه له وقد غلط من أدعى به دم تنقض القسمة لافي من مخالفة غرض الواقف فانهم والله أعلم (سنن من دمشق) فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور (٢٤٢) والاثبات بينهم على الفريضة الشرعية للذ كرمثل حظ الاشبين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد

وَيُشْتَرَكُ فِيهِ الْاِثْنَانِ فَمَا
فَوْقَهُمَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى
أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ
أَوْلَادِهِمْ نَظِيرَ ذَلِكَ ثُمَّ عَلَى
أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ مِثْلَ
ذَلِكَ عَلَى أَنْ مِنْ تَوْفَى مِنْهُمْ
وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ
أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ
وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ عَنْ
وَلَدَيْنِ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقَبٍ
أَنْتَقِلَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى
وَلَدِهِ ثُمَّ إِلَى وَلَدِ وَلَدِهِ ثُمَّ إِلَى
نَسْلِهِ وَعَقْبِهِ عَلَى الشَّرْطِ
وَالترتیب المذکورین
أَعْلَاهُ وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ تَوْفَى مِنْهُمْ
وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ
أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ
عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا
نَسْلِ وَلَا عَقَبٍ أَنْتَقِلَ نَصِيْبُهُ
مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ
وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ
الْوَقْفِ الْمُسْتَحْقِقِينَ لَهُ الْمُنَاوَلِينَ
لِرَبْعِهِ وَأَجُورِهِ يَقْدَمُ فِي ذَلِكَ
الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمَتَوَفَّى
مِنْهُمْ زِيَادَةً عَمَّا يَبْدُو مِنْ ذَلِكَ
ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ مِنْ أَنْتَقِلَ إِلَيْهِ ثُمَّ
عَلَى نَسْلِهِ وَعَقْبِهِ عَلَى الشَّرْطِ
وَالترتیب المذکورین
أَعْلَاهُ وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ تَوْفَى مِنْهُمْ
وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ

عثمانو يريد المتولى الرجوع عليه بالزائد الذي دفعه من ماله في المدة ظاناً أنه يستحقه فهل له ذلك (الجواب)
نعم (أقول) ومرا الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة (سئل) في متولى وقف عزل
وقولى على الوقف غيره ببراءة ساطانية وتقرر برفاض ولا وقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والاجور
المتولى المنسوب بحال دون المعزول وإذا لم يباشر المعزول وظيفه التولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب)
نعم (سئل) في ثلاثة أنفار متولين على وقف برآجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من
الباقين ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم في دار وقف أهلى لها ناظران فتح
مستأجرها بابا باذن من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف أحدهما بدون اذن الآخر
باطلاً (الجواب) حيث كانا شديدين وأقيم ابقرير من القاضي أو بأمر ساطاني فلا يجوز تصرف أحدهما
بدون الآخر والحالة هذه كتبه الفقير على العمادى عفى عنه (سئل) فيما اذا كانت هند مقررة في نصف
وظيفة نظرقنى جديهما فلان وفلان فوكلت شريكها يدا فى النظر وفي تعاطى أمور الوقفين فاقرا الوكيل
المزبوران دعوا المستحقة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تصدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون اقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة (الجواب) نعم (أقول) ومرا تمام الكلام
على هذه المسئلة في الباب الثانى (سئل) في وقف أهلى له ناظر أمين وجاعة مستحقون لريعه يعارضون
الناظر المزبور في التصرف في أمور الوقف من قبض وصرف وإيجار وتعمير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له ذلك
الا بحضورهم واطلاعهم فهل ينعون من معارضته في ذلك ولا عبرة برعهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم
(الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلى له مستحقون وناظر وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها
كل من كان ناظراً على الوقف بسبب سعيهم في أمور الوقف من مدة تزيد على خمس سنين بموجب دفاتر
الوقف الممضاة بامضاء القضاة هل للناظر تناولها كما حرت به العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول) تقدم أن
لناظر أخذ العشر حيث كان قدراً حرم مثل عمله والافليس له أخذ الزائد الا اذا شرط له الواقف شيئاً فهو له
مطلقاً وهذه العوائد كانت مثل العوائد التي يأخذها النظارة في زماننا كالذى يأخذونه من المستأجر
ويشمره خدمة نهى في الحقيقة تكمله لاجرة المثل لانهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثله حتى
يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق وفي الدرا المختار عن فتاوى العلامة التمر تاشى ليس للمتولى
أخذ زيادة على ما قرره الواقف أصلاً ويجب صرف جميع ما يحصل من نماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتضى برد الرشوة على الراشى غلب الدعوى الشرعية اهـ

* (كتاب البيوع) *

(سئل) في رجل باع آخرة من الغلابين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع فهل البيع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المذموم كإفادته في البيع الفاسد من التثوير وغيره (سئل) فيها إذا اشترى زيد من عمرودا معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها بآنا وقال البائع بعناها فآ فلن القول منهما (الجواب) القول لمن يدعي البان بيمينه والبيئة على مدعي الوفاء لانه يدعي خلاف الظاهر والبيئة ماري

أولادهم وأنسالهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولدا ولدا أو نسلا أو عقبا استحق ذلك خلاف المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب العيين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمرو عن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنيتين ثم مات ابننا عمر واحد بنيتي عن غير ولد والموجود الآن أحفادهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أحفادهم المذكورة بمفردها ولا يشار كهافيها أولادهم المذكورون أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أحفادهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتساويين

لربعه قطعاً لذخر مثل خطب الاثني عشر زيادة مما سيده وهذا لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وهذه الصورة اذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو أولاد ما توفي حياة أبيهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون أولاد ولده الذين ماتوا في حياة أبيهم أم لا أجاب يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته فما أصاب الحي أخذوه وما أصاب الميتين دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن أولادهم (٢٤٣) وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً

أو ولداً ولداً استحق ما كان يستحقه لو كان حياً الخ وهذا أيضاً لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته صادقة وعلى من سجدت له من الاولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه الى عمرو بعد ان جعله معه شريكاً في النظر على وقفه المسطور وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الخسفي غيب الترافع لديه بلزومه ونفوذه ثم مات زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثاً مائة حياة صادقة بنت الواقف المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً وتختص بنت الواقف

بخلاف الظاهر قال في الخانية في أحكام البيع الفاسد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعاً بائناً كان القول لمن يدعي البات والبيعة على مدعى الوفاء اهـ (سئل) في دار معلومة ذات بيوت متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصة معلومة شائعة فيها فباع زيد بيتاً معيناً منها من زوجته بثمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم وللشريك ابطاله قال في البازية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع أحدهما بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فالأمر أن يبطله اهـ ومثله في الخانية والعمادية معالين بتضرر الشريك بذلك عند القسمية وأفتى الرمي رحمه الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان زيد طبقة ومربع جاريتان في ملكه بالوجه الشرعي كائنتان في دار مشتركة بينهما وبين اخوته فباعهما زيد المزبور من عمرو بيعاً بائناً شرعياً بثمن معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي في ذلك ما أفتى به الحنبر الرمي لأن ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهنا المبيع كله ملك مختص بالبائع (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جاريتة ورابع داره من زوجته الوارثة له المستقرة في عصمته حين البيع بثمن معلوم هو دون ثمن المثل يغني فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكاف ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه عن زوجته وعن اخوة أشقاء لم يجزوا البيع ولم يصدقوه على الافرار فهل لا يصح كل من البيع والافرار المذكورين والحالة هذه (الجواب) نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصديقهم قال في العمادية مريض باع من وارثه شيئاً وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكاف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره قاضيان في وصايا فتاواه (سئل) فيما اذا كان زيد داراً وأولاد فرض مرض الموت وصار غالب حاله الضنى ولزوم الفراش وقيامه عن تكاف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن أقر بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين فهل يكون البيع والافرار غير صحيحين الا باجازه بقية الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا بامضاء الورثة وان كان يمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان فيه غبن أو محاباة بخير الوارث المشتري بين الفسخ واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كافي العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو بقبض دينه من غن أو غيره فباطل الا ان تصدق الورثة كما هو مصرح به في المعتربات (سئل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعلومة من جماعة معلومين أجنب عنه بثمن معلوم هو غن المثل قاصصه به عما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تار يخه باعترا فبه ذلك وبقائه في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المقاصص به لأم دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في العمة ومات من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلاء اقرار

المذكورة بطلته لكون الواقف نجز الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يخبره المريض بان يقول وقتت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أوقافه بأن قوله أرضي صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقاً فالذم تجز بقية الورثة ذلك يخرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غائه جميعاً على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فادامت صرفت غلته

مكملها إلى أولاد أولادها من ثلث والاف حسابها لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك مريحا ما ذكره في الخاتمة وغيرها من أوقاف
 مترلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أداما تناسلوها فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك
 وخلفت ابنتين وأختا واخت لا ترضى به هذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جازا الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على
 الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا (٢٤٤) للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولاده

وأولاد أولادهم لا شيء
 لا تخت من ذلك قال لان
 الوقف في المرض وصية واذا
 لم تجز الاخت بطلت الوصية
 للورثة وتجوز لأولادهم
 وأولاد أولادهم غير أن
 الواقف انما وصى لأولاد
 الأولاد بعد موت الورثة كأنه
 قال أو صيت لأولاد أولادي
 بغلة هذا المنزل بعد خمس
 سنين وذلك جائز والوصية
 بالغلة للابنتين وان بطلت
 فالمنزل وقف على حاله فإذا
 جاءت نوبة أولاد الورثة
 صرفت الغلة اليهم والله
 أعلم (سئل) في قطعة أرض
 بقرية موقوفة من جانب
 السلطنة على مصالح زاوية
 منسوبة لولي وقف الرصايد
 هل لمن ولاد السلطان على
 تلك القرية أن يتعرض له
 بطلب شيء على تلك الأرض
 مع أن غيره ممن تقدم من
 الولاة لم يتعرض بطلب ذلك
 من متول من المتولية
 السابقة أم لا (أجاب) ليس
 له أن يتعرض له بطلب شيء
 إذا السلطان نصره الله تعالى
 انما أطلق له فيما هو خارج
 عن أوقاف المساجد والزوايا
 والرباطات والمقابر وأما

المريض بدين لا جنبي نافذ من كل ماله لا ترعبر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه
 فية قيد بالثلث ذكره المصنف في معينه وأخر الارش عنه ودين الحق مطلقا والمزمع في مرضه بسبب معروف
 بيينة أو معاينة قاض قدم على ما أقرب في مرض موته ولو المقر به وديعة وعند الشافعي وجه الله تعالى الكل
 سواء والسبب المعروف ما ليس بتبرع كتنكاح مشاهد بمثل أم الزيادة بباطلة وان جازا التنكاح عناية
 اه بلفظه ومثله في شرحه على المتن وفي العمادة من أحكام المريض من كتاب البيوع المريض الذي
 عليه دين يحيط بماله اذا باع عينان من أعيان ماله من أجنبي بعين يسير لا تصح المحابة عند الكل أجازت الورثة
 أم لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز
 اذا كانت المحابة بقدر الثلث اه بلفظه وذ كرشح الاسلام من باب مزارعة المريض على سبيل الاستشهاد
 ومثله شراء المريض من وارثه وقال ألا ترى ان مريضا لو اشترى من وارثه بعينة الشهود وأعطاه الثمن كان
 جائزا اذا لم يكن فيه محابة كمالوا اشترى من أجنبي قال غلة الوارث انما يخالف الأجنبي في الاقرار وأما فيما ثبت
 معاينة فالوارث والأجنبي فيه سواء ولم يذ كرفي المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من
 الوارث عند الكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية مثل
 في مريضة باعت لابن بنتها المحبوب عن ارثها بدينها أو سبعة أثمان قيراط بمائة قروش ثم
 ماتت عن ذ كرفي الحكم أجاب لولم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لاغب فيه فالحش صح البيع ولا
 شيء على المشتري وان كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحابة ويصح البيع وان كانت المحابة لاغب فيه فالحش
 أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على المحابة وان لم يكن الدين مستغرا
 وخرجت المحابة من الثلث سلمه المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبي والله أعلم (سئل) في امرأة مائة مائة
 طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعته في زوجه خاصة معلومة من عقار بدين معلوم مقبوض لدى
 بيينة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقبض صحيحين (الجواب) نعم والمقعد والمفلوج
 الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو
 كالصحيح كما في فتاوى قاضخان وذ كرفي أو آخر هذا الفصل من فتاواه المسالو اذا أطلق امرأته وقد طال
 ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان
 قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة منمنة وليست بقاتلة وذ كرفي العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فيه نئذ
 يعتبر من الثلث وتسكن المشايخ فيه قال محمد بن سلمان كان برجي برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والاف هو
 بمنزلة المريض وقال أبو جعفر الهندواني ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص مرة يزداد
 أخرى ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن
 أصحابنا أنه ينظر ان كان يصلي مضطجعا فهو كالمرضى وتسكنوا أيضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالحه
 قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالحه وحواله سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال
 مشايخنا اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي وصايا الجامع الصغير المقعد والمفلوج

أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما ماضيها ودلالة وفي رسائل ابن نجيم فان قلت هل يعنى السلطان نصره والمسالو

الله تعالى أن يجعل أرضا وقف على مسجد قلت نعم ذكر قاضخان ان لمن له مصارف الحراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها ووقفها ولو وقف
 السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جازا الوقف وفي منظومة ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت مالنا على مصلحة عمت تجوز ويؤجر
 وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما اذا
 أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه جلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجرة مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له

أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة مثله ولا يهيج إراء الناظر ولا المستحق منها أذني ثابتة في ذمته ولا عليك واحد منهم ما في ذمته حتى يهيج إراءه
ولأن الوقف قد ينظر أعيانه ما هو مقدم عليه كالعمارة فأبرأه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات برعيتها ومهمها فضل من
ربع الوقف بعد مصارف البر التي عيها يقسم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولاد
أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما بقوا وأولاد الظهور منهم دون أولاد (٢٤٥) البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة

السفلى على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده فإن لم يكن له ولد ولا ولد
ولد ينتقل نصيبه إلى من هو في
درجته وذوي طبعته فإن
لم يكن انتقل لمن هو أقرب
إليه لذ كمثل حظ الانثيين
على الفريضة الشرعية
وبقية ذلك وقدره ثلاثة
أرباع لبنات الواقف المشار
إليه وهن عمرة وبكرة
وزينب بينهما سوى تسكن
منهن الربع ثم من بعدهن
لأولادهن ثم لأولاد أولادهن
ونسلهن وعقبهن أبدا
ما تناسلوا ودائما ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى على أن من
مات منهم عن ولد أو ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده ومن مات عن غير ولد
أو ولد انتقل نصيبه وما
كان يستحقه في ذلك لمن هو
في درجته وذوي طبعته
فإن لم يوجد له ذوات
ذو طبعته ينتقل لمن هو أقرب
إليه لذ كمثل حظ الانثيين
على الفريضة الشرعية فإذا
انقرضوا باجمعهم كان وقفا

والمسلول إذا تطاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فميتته من جميع المال وذكر أبو العباس الصفاني
في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج إذا ذهب في أول ما أصابه ثم مات في
أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تصر عادة وذكر قاضيان في الجامع الصغير صاحب السبل والدق
قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قلما يخضع لغيره في مرض فإدام يخرج في
حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعد مرضه عند الناس عمادية من أحكام المرضي من كتاب الطلاق
ملخصا (أقول) وكسبت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفي المعراج وسئل صاحب
المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن
لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا
الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيّد بغير الأمراض المزمنة التي
طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وإن صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجها فلا يخالف
ما جرى عليه أصحاب المتون والشروح هنا اه (سئل) فيما إذا مات ز يد عن ورثة وتركته مستغرقة بالديون
فباعها للورثة من عمرو وباذن القاضي والغرماء بثمن المثل وأدوا به الديون للغرماء فهل صح البيع (الجواب)
نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بثمن فيه غبن فاحش وهبه
منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجز وأذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر
وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التنوير في كتاب الوصايا اعتداه ومحاباته وهبته ووقفه وضمائه
وصية فيعتبر من الثلث اه (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش
بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورثة لم يجزوا ذلك فهل يكون محاييا بخمسمائة
فتنفذ المحايبة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري أما أن تبلغ الثمن إلى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا وما
أن تقسخ (الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأة لها دار جارية في
ملكها أرضا ببناء باعت نصفها شائعا من جماعة معلومين بثمن معلوم يباعا بآف فهل صح البيع المذكور
(الجواب) نعم كما في العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع إلى نصيبهما فإن
أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المجزؤ وهو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار
فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن ثم يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف
إلى نصيبه أما بيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صحت إجازته في ربع الدار فضولي
العمادية من ٢٤ في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع بعد كلام إلى أن
قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع من أجنبي على صنفين إما أن كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين
فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع وأجمعوا على
أن بيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من بيعع التنازلية ونقل التمرثاشي في فتاواه من باب
الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الإجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد إجارة المشاع

على الفقراء والمساكين ثم إن زيدا وبكرًا ما لم يعقباهم ماتت فاطمة وأعقبت أولادها فهل ينتقل نصيبها لأولادها أول من هو في درجتها من
الموقوف عليهم لكون أولادها ليسوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو أقرب إليه قرب النسب وإن كان من غير الموقوف عليهم أو
يختص القريب بالموقوف عليهم (أجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة لأولادها لمن
هو في درجتها لا يقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الخ فإن مرجع الضمير في قوله منهم إلى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد
سقوطه ما جرى الخ أي من أن الأمراض المزمنة كالفالج ليست مرض موت اه منه

الظهور وقد شرط أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فنتقل نصيب فاطمة لا ولادها الذي كرمهم مثل خط الانثيين والوجه في استحقاقهم الربح كما أن زيد وبكر الماتوا ولم يعقبا صرف ما كان لهما الفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربح بأسره نصيبها فيصرف لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى أن من مات من (٢٤٦) أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا ومن

الامن شريكه بعد بسط الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيعه يجوز اه فتحرر أن يبيع الشائع جائز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزروع وقال العلامة قاسم في رسالته في مسائل الشيوخ سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جمال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين أثلثا والزروع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزروع مشاعا من أجنبي صح في الأرض دون الزروع وقال ثوب بينهم مباح أحدهما بغير إذن شريكه ولم يحزه شريكه لزم في نصيب البائع ومثل ذلك في العبد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقموعة ونصف عمارة مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر وقال وأما بيع نصف العمارة مشاعا فيها اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق اه قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة للوالي قالوا لان العمارة لا يباع فاشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يحزه وكذا الشجرة والزروع ولو باع من شريكه جاز اه مافي الرسالة وفيها فوائد (سئل) في بيع الحصة الشائعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال في فتاوى الثمر تاشي من باب الشركة وفي شفعة خواهر زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء دون الأرض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق كان القلع مستحقا ومستحق القلع كالمقاع ولو كان مقموعا حقيقته جاز وهذا في غالب الفتاوى (أقول) قد علمت أن الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضى وقف سليخة ونصف غراس شائع جاز نصفه الا تخفى ملك عمر وقائم بالوجه الشرعى في بعض الاراضى المزبورة فباع المشد المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون إذن عمر والشريك ومتولى الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزبور صحيح (الجواب) نعم كما أفق به الثمر تاشي والجد عبد الرحمن العمادى والوالد والعم وهو المعتمد كما قرره العلامة قاسم في رسالته وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أفق المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من فتاواه واضطرب الاقواء من الشيخ خير الدين فأفقى أولابا أن يبيع احد الشركاء حصته في الغراس في الأرض المحتكرة من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفقى به ابن نجيم في نحو ذلك وأفقى نانيا بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد يبيع نصف الشجر المستحق للبناء لغير الشريك فاسد كما صرح به علما وناقطة اه (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبدون صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا (الجواب) يبيعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة (سئل) فيمن باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال

الوقف على الأولاد أو أولاد الأولاد أو أولاد الأولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (أجاب) لا يدخل ولدا البنت في الوقف على المانع الولد مفردا أو جمعاً في ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاضحان دخول أولاد البنات فيما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدى اه فقد فرغ فاضحان بين الجمع كفاي واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد

هو أقرب اليه نسبا ومن قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقررت الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن حوله أولاد الظهور فتأمل هذا ما طهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليفسده وله الاحوال اوفر وما أبرزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ونسله وعقبه لذكر مثل خط الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدى به حيث لم يشترط الترتيب أم لا (أجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قلتهم وكثرتهم فيستحق الاس مع وجود والده والحال هذه والله أعلم (سئل) في

أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والبنات بينهم على الفرض الشرعية طبقاً بعد طبقة ونسلاً بعد نسل الخ وحكم بحقه ولزومه
حكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أفردتم في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختاراً
لرواية هلال والخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية
هلال والخلاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً ما أفتى (٢٤٧) بظاهر الرواية وكثيراً ما أخذ برواية هلال

والخلاف قال عبد البر في
شرح الوهبانية في لفظ
الذرية وينبغي أن ترجح
الرواية القائلة بالدخول في
هذه الاعصار لان عرفهم
عليه ولا يعرفون غيره ولا
يسرى الى أذهانهم غالباً
سواء وقال في نفسه في لفظ
الأولاد قلت نقل صاحب
الذخيرة عن شمس الأئمة اذا
وقف على أولاد أولاد فلان
يدخل تحت الوقف أولاد
البنات رواية واحدة ثم نقل
عن علي السعدي والشيخ
الإمام شمس الإسلام هذه
المسئلة على الروايتين
وكذا ذكر الخصاص رواية
الدخول عن أصحابنا ونقله
عن محمد قال واحتج بذلك في
كتاب حجه على مالك وهذا
عندنا أحسن والله أعلم
قلت وينبغي أن تفسح رواية
الدخول قطعاً لان فيها نص
الدخول عن أصحابنا والمراد
بهم في مثل هذا أبو حنيفة
وأبو يوسف ومحمد وقد انضم
الى ذلك ان الناس في هذا
الزمان لا يفهمون سوى
ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
عملهم وعرفهم مع كونه

المانع (الجواب) نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز
لزال المانع كالمبيع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خانية في فصل بيع الثمار
والزرع وزرع بين رجلين أو غار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الإدراك لم يجز لانه لا يمكنه
تسليمه الا بضر صاحبه لانه يجبر على القلع للحوال وفيه ضرره ولو باع بعد الإدراك جاز لانعدام الضرر أنفع
الوسائل (سئل) فيما اذا كان لزيد وجاعة غرة تفاح مشتركة بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي
بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور ثمان من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها
وبدو صلاحها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد زرع غدير مدرك
فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بثمن معلوم من عمر وفهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان
الزرع غير مدرك فالبيع المذكور فاسد فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً كما صرح بذلك
في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله رجل باع نصفه من انسان بدون
الأرض ان كان الزرع مدركاً يجوز وان لم يكن مدركاً لا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالمائع
في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسداً كبيع الجذع في السقف واذا لم يجز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ
العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من
المسائل الخ وتقدم نلها عن الخانية (سئل) فيما اذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي
في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الاخر تباع للأرض جاري الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمر
بثمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البازية شجرين ورجلين باع أحدهما
نصيبه من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وان باعهما مجله
يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد حرر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما طال في سرد
النقول ما حاصله الذي تحررلنا من هذه النقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمجملطة المشتركة والثمر
بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلورضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخانية يجوز
والذي يظهر لي من التوفيق حمل الأول على ما اذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لانه لا يجبر
على تحمل الامر كما قالوا فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه يطالبه المشتري
بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الاخر فصار كبيع الجذع في السقف وحمل الثاني على ما اذا لم
يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله الى الإدراك ويقفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لان فيه ضرراً
والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اهـ ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز
الى وقت الإدراك والالم يجب الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لانه فاسد
مستحق الفسخ وان سكت الى وقت الإدراك انقلب جائزاً لزال المانع وأما بيع هذه المذكورات من
الشريك كأرض بينهما وفيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الأرض
ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحمل على ما اذا كان في صورة يحصل فيها

حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اهـ وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ
الأولاد فخرج الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائنص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره
بيننا في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القعدة والحديث على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الافتاء بما اختاره مع
التنصيص على اختياره والله الموفق اهـ وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية
على القول الرابع اهـ وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد والولد ابداً ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فاذا غلب ذلك وتحققت قوة رواية

هلال والخفاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض براها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذوا رفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نهى على ذلك الزاهدي في الحاوي والقصة وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان قضاء القاضى في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وحزرة وستانا وحسينية وعلى من سجدته الله تعالى له من الأولاد ثم من بعدهم (٢٤٨) على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم لذكر

ضرر بالقلع كبسع رب الارض من الاكار حصته من الزرع فلا يجوز لانه يكلف الاكار القلع فيتضرر أما لو باع الاكار حصته من الزرع أو الثمرة قرب الارض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقلع ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه الخ قلخص أنه ان باع من شريكه الذي لاحقه في الارض لا يجوز على المختار وأما بيع الحصته من الغراس المشتركة من الاجنبي أو الشريك فان كانت الارض لهما فلا يجوز بيع أحدهما حصته من الاكار بدون الارض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بأن غرسا بحق فان بمناسبة وباع من له الارض جاز أو من الشريك الذي لا أرض له لا يجوز وان باعارة لا يجوز بيعه لامن شريكه ولا من أجنبي وان كانت الارض لأحدهما فان باع رب الارض لشريكه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصته من البناء فان الارض لهما وباع أحدهما نصيبه من الارض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز وان من شريكه ينبغي عدم الجواز سواء كانت الارض للبائع أو للمشتري وان كانت لغيرهما بأجرة فان أجز البائع نصيبه من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البائع تكليف المشتري القلع وان باعارة لهما مائة معلومة فان باع بعد مضى صاحبه والا فينبغي جريان الروايتين وان بغصب يصح البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقلع فكان كالقلوع حقيقة والحاصل اذا رفع الى القاضي بيع حصته من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء في القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حرره الامام الطرسوسى في هذه المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونار فيماني القنية من أن في جواز بيع العمارة مشاءا اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض مانع القدرى عن الاصل وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار فتوى بعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أما في الاجنبي فلا الخ وقد نقل ابن حزمه النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسى في مسئلة بيع الحصته من البناء على التفصيل المار وقال في آخرها قد أقر على ذلك صاحب البحر اه (أقول) أيضا الحاصل أن المناط في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم من يحاول لالة وعليه فأمن فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا في بيع الحصته من الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه يصح ولو من الاجنبي بلا إذن الشريك اذا ضرر على الشريك لو طلب الشارى القطع ومثله الشجر المعد للقطع بعد بلوغه أو ان القطع كالخور والصفصاف في الخانية والولولة الجنية اذا باع نصيبه من شجرة بغير إذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان المشتري لا يتضرر بالقسمه وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع اه لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه التفصيل المار الذي اقتضاه الطرسوسى توفيقا بين عباراتهم وكذا في مسئلة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع في زماننا أن البناء انما يكون في الارض المتشككة وفي أراضي القرى السلطانية فاذا كانت الارض الحاملة للبناء جارية في قواحي

مثل حظ الانثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تتحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه ان هو في درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفا على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة برعيينها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور واث هـ هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بتم مؤكده بقوله الطبقة العليا منهم تتحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقرره فان

من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى فيصرف نصيبه لمن هو في درجته الشريكين وهم أهل الدرجة العليا فبان من ذلك أن لا شيء لأهل درجة سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبدا مادام واحد من أهل الاستحقاق موجودا والله أعلم (سئل) في رجل مقر في وظيفة خطابة وامامة عن له سفر ضرورة فاستناب وجلاية وم فمقامه فباشر عنسه مدة أشهر ثم أخذها عنه باعائه المتولى بغير جحقة فاستردهما بتقرر من السلطان وأعادهما السلطان عنه كما كان فأخذهما النائب ثانيا كما أخذ الاول هل يصح أخذه أم لا لكونه بلا جحقة واذا قلتم لا فالحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء رضي الله عنهم بأنه لا يجوز

وخصوصا مع قيام العذر
وعلى ذلك جميع المعالوم
للمستنيب وليس للنائب الا
الاجرة التي استأجره بها
في مدة النيابة عنه لا غير
واستحقاقه الاجرة لكونه
وفي العمل الذي استأجره
عليه فيها وذلك بناء على ما قاله
المتأخرون وعليه الفتوى
ان الاستجار على الامامة
والتدريس وتعليم القرآن
جائز وقد ظهر بحمد الله
ما في المسئلة من الكلام
الواقع بين علماء الاسلام وما
هو المختار عند ذوى الاختيار
والله أعلم (سئل) في رجل
بيده وظيفة تولية على مكان
موقوف يتصرف فيها
بطريق شرعي ثم ان بكرا
ذهب الى وكيل السلطان
وذكر له ان المتولى المذكور
أخرب الوقف المزبور فأعطاه
التولية بناء على ذلك ثم ان
بكرا جاء ببراءة شريفة
تتضمن الاعطاء بناء على
ما ذكر وعرضها على قاضى
الشرع فلم يصدقه في ذلك
لعدم ثبوت ما أنناه وأبقى
المتولى السابق على ما كان
عليه من التولية ولم يسحل

(٣٢ - (فتاوى حامديه) اول) لبكر راعته ولا اذن له في التصرف ولا قرئت البراعة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير خجعة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا بسطوا النالجواب (أجاب) قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بخجعة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاد حرمته تولية غيره بالاختيانة وعدم صحته الوقف ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير خجعة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن التزاري وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من

السلطان بنفسه ومن وكيله وزيراً كان أو قاضياً بالان القاضي وكيل عنه ولا يته مستفادة منه كما هو أظهر من أن يبحث فيه وينقر عنه وإلى وصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول وإعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكره وهو فاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا كخذل المنهى فيه ولا للمعطي أذ هو وقيعاً في عرض المسلم الثابتة حرماً بالكتاب (٢٥٠) والسنة خصوصاً لدى الحكام وولاية الأنام فهذه معصية عظيمة في الإسلام وخليفة ذميمة يبرز

الخواص والعوام وحسبك مشترك بين زيد وعمر والبالغين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد بكل منهم حصته معلومة فباع البالغان حصتهما من بكر يبعاننا شرعاً بأذن الوصي المذكور وأجازته لذلك فهل يكون البيع المزبور صحيحاً (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء من فصل البيع والوصى كالمالك وفيه أيضاً الوصي قائم مقام الوصي (سئل) في مشجرة حور بالمهملة جارية في وقف أهلي يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا إذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الأشجار أو أن قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ أو أن قطعها والمسئلة في البحر من البيوع (سئل) فبم باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الإدراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً والمانع (الجواب) نعم كما صرح به قاضخان (سئل) فبم باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا إذن من بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم ببعثه كما يراه فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل عن الخانية إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وإذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وإن منها جاز اهـ (سئل) في مشجرة بين زيد وعمر ولم تبلغ أو أن قطعها يريد زيد بيع نصيبه منها بلا إذن شريكه بغير الأرض ويكلف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر فاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر فاسد حيث لم تبلغ أو أن قطعها لتضر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين (سئل) فيما إذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفعه له عمرو متاعاً مقصداً بفضة بثمن معلوم من الدراهم قاصصاً بدينه المزبور وجهل كون الثمن زائداً على ما في المبيع من الفضة أو مساوياً أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في الدر المختار والأصل أنه متى بيع بفضة نقدية غيره كفضة فضة وخرق فضة بموّهات بالذهب بثمن معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف فيه واستهلكه فكيف الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف (سئل) فيما إذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمرو بثمن معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئاً من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلاً (الجواب) نعم فلو تجانسا أي النقود شرط التماثل والتقابض والاشترط التقابض أي وإن لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بجرم لخصاً ثم قال فإن تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتماثل في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) فيما إذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأمتعة أو أواني نحاس وزنار فضة وحلق ذهب وسيف فولاد معلومة فباعها من ابنه البالغين بثمن معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والامة والأواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بينة شرعية

الخواص والعوام وحسبك في تعهد هذا الأمر وتقرر شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم (سئل) في مسجد توات عليه أيدي النظار من أهل الشام الذي المسجد به مدة سنين متعددة أنهى وجل مغربي للسلطنة العمليّة انظره مشروط للمغاربة والحال أن النظر قد دعا وحديثاً إلى الآن لا يعرف إلا لاهل الولاية المذكورة فولاه السلطان بناء على ذلك هل إذا ظهر الأمر بخلاف ما أنهى ينعزل الأول أم لا ينعزل (أجاب) نعم إذا ظهر الأمر بخلاف ما أنهى لا ينعزل الأول لأن التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتقي بانتفائه فانتقي بانتفاء ما أنهاه فافهم والله أعلم (سئل) في شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى آخر للسلطنة العلية أن الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه في الواقع فعزل وأعطى المنهى حسب أنها هل

حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلاً إذا أعطاه بناء على أنها وحيث كان أنها وخلاف الواقع فلا أعطاه لم يصادف محلاً والوظيفة باقية على من وجهت إليه أولاً والله أعلم (سئل) فيما إذا قرر السلطان رجلاً في وظيفة كانت في يد رجل فرغ لغرضه عنها بطل هل تكون لمن قرر له أو لمن فرغ عنها (أجاب) انما تكون لمن قرر له السلطان إذا الفراغ لا يمنع تفرغه سواء قلنا بصحة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة الشيخ علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسألة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته لومات ذو وظيفة فقرّر الناظر احوافنا

انه نزل عنها لا يحرم يقدح ذلك في التقرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فسكذلك لأن مجرد النزول سبب ضعيف لا يثبت
انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد تقدم المقرر اهـ والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة نظير بتقرير قاض أخذ عنه رجل وظيفة التولية
ببراءة شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص
والتولية لا تحرأ وجعل لهذه معلوما ولهذه معلوما لا ينزل عن النظر لأن المأخوذ ليس (٢٥١) ما عليه والا كان الأخذ لما عليه فينزل

حيث اجتمعت شروط العزل
لاطلاع اللفظين على الآخر
كما يعلم ذلك من له أدنى المام
بالفقه وقد تقرر أن أحداث
الوظائف لا يجوز فلا يجوز
أن يجعل متول بعاقبة
مستقلة مع ناظر الواقف
بعاقبة مستقلة لأنه أحداث
وظيفة في الواقف وهو لا يجوز
والله أعلم (سئل) في رجل
عزل عن التولية على مسجد
بجنحة وولي رجل غيره شهد
أهل المسجد بدالته وعفته
ثم ولي الأول بانها ما هو غير
الواقع وعزل المشهود له
بغير جنحة هل ينزل أم لا
وللقاضي ابقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء
بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا
عزل صاحب وظيفة ما بغير
جنحة ولو عزله الحاكم
لا ينزل بغير جنحة وللقاضي
ابقاؤه على وظيفته والله أعلم
(سئل) في رجل مات فقزر
القاضي في وظائفه جماعة
ثم ان رجلا أتتهى الى
السلطان أمر الميت فقزره
في وظائفه بناء على شغورها
بالموت غير عالم بتقرر
القاضي السابق فهل العبرة

وكتب بذلك صدق شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع الموض
والمرزكش (أقول) مما يناسب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من
علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن ينقد من الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو
السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا مسكين واستنبط عدم الاشتراط من قولهم ان ما يدخل في البيع
على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة بيع أمة في عنقها
طوق فضة وبيع سيف محلى تتخلص حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيه ما بالافتراق من غير قبض
ما يقابلهما بان دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم
للحلية أيضا وان اتصاف به فكانت الحلية من مسماه بخلاف علم الثوب فانه ليس من مسمى المبيع فكان
دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصة من الثمن اهـ لمخالصا لكن يشك كل عليه مسئلة المفضض
والمرزكش الآن يفرق بان ما في ذلك مقصود بالشراء كالعاقق والحلية وبأنه ليس شيئا آخر غير المبيع
فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الذخيرة واذا باع ثوبا بمنسوجا بذهب بالذهب الخاص
لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر وفي المتنق بالتون أن في اعتبار الذهب في
السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يعتبر اهـ وقال في التتارخانية وفي
البقا إلى ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو
باع دارا في سقوفها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب
فانه لا يعتبر لانه تباع محض اهـ فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تباع محض وتعام
الكلام على هذه المسئلة فيم بالعلقة على الدر المختار فراجع (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة
بينها وبين أخيها المزبور بثمن معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع
المزبور فاسدا (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع يوما
يكون فاسدا خانية من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من آخر فوهة مغيبة في الأرض معلوما
وجودها فيها بثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) يبيع ما أصله غائب وعلم
وجوده يجوز وله خيار الرؤية ان شاء رده وان شاء أخذه وتسكن رؤية البعض عندهما وعليها الفتوى كما
في شرح المجمع والتنوير ومثله في البحر اهـ وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في
الأرض كالقفل والبصل والجزر والقلناس واذا قلعه البائع فلم يشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر
بقوله اذا اشترى شيئا معيبا في الأرض فهو شراء مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية
لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلعه البعض بخير المشتري ان
شاء رضى وان شاء فسخ وان رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع وأجاب أيضا بانه
يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار اذا رآه بازالة
قشره ان شاء أخذ وان شاء رد فان قلعه شيئا منه من الأرض بطل خياره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو

بتقرير القاضي أم بتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضي (أجاب) العبرة بتقرير القاضي لا بتقرير السلطان
بناء على ما أنهى اليه كمسئلة الوكيل اذا تجزأ ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو جرد من السلطان تنصيب على عزل المقرر فالصادر منه مبنى على
أمر تبين خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فاودع كتاب الوقف لرجل والرجل أودعه لا تحرف طبق الآخر يعمر في
الوقف بغير اذن القاضي ويتناول الاحرة وصرفها كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ورجع على من
عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعا في ذلك (أجاب) تصرفه بغير اذن القاضي والمتولى لا يجوز فان كان بنى الوقف فهو وقف لكن يغرر ذلك من

ناله ولا يرد منه المستأجر عن الأجرة الدفعة فلا يطرد الزجوع عليهم وهم علمه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وأن بني لنفسه أو أطلق رقه
لأنهم يضره ولا يملكه القيم بأهل القيمتين منزوعا وغير منزوع عيال الوقف فإن أبي يترتب إلى أنه يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعمير الأجني
في الوقف بلاذن والله أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا وإذا قلتم يجوز فهل إذا
أثبت رجل منهم أنه علوي بوجه الواقف (٢٥٢) بشهادة رجلين شهدا بأنه علوي لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبوه ويدخل في الوقف أم لا

(أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم أنه علوي بوجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ثبت نسبوه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح به في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا قلتم غير جائز هل إذا وقف خانة على الصوفية وماتت لاعتن وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى أن يجعلها مدرسة ويقسم لها مدرسا فاراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أصحابنا ان الوقف على الصوفية وصوفي خانة لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال في الخلاصة والبرازيه وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السغدري الرواية من وقف الخصاص انه لا يجوز وعلى الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن للسلطان ان يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو من كور حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولا ينهاه الحال هذه قطع السلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زاوية ادعى حصته في عقار بيد رجل انته وقف على مصالح الراوية من قبل عم المدعي عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجة الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين وشعاليين وبوابين

بسلامدركا بتأني أرضه معلوما وجوده فيها شراء صحيحا وتسلم المبيع وقلعه من أرضه بعد ما دفع بعض عنه لبايعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فيه فهل لأعبه بتعطله (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا عبء بتعطله المذكور لان بيع ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح الجمع المسمى عن الخانية وكذا في شرح التنوير للعلائي من البيع الخامس (سئل) في رجل باع عدة الأجات حال كونه باعها موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لانه يبيع معدوم (سئل) فيما إذا كان زيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو يباعا بائنا شرعا بئنا معلوم هو عن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك شهد عليه عمر والمشتري أنه ان دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يكن بيعه مردودا عليه ومقالاته وان لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد ذلك لعمر ومات عمرو وعن ورثة باعوا المبيع من بكر وسلو منه فقام زيد يكلف بكر ارداد المبيع له بالثمن متمسكا بالشهاد المذكور فهل ليس زيد بذلك (الجواب) حيث كان البيع بئنا المثل والشهاد المذكور وبعد البيع المزبور فهو وعدم المشتري فلا يحبر على رده والمسئلة في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي والجزازي (سئل) فيما إذا كان له ندفلاحة باعها من أخيها بئنا معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تد كرا الوفاء الا أن المشتري عهد اليها بعد البيع لدى بيعة شرعية انها اذا وفقت له مثل ثمنه يفسخ معها البيع ثم ماتت عن ورثة قبل ايفائها له مثل الثمن وتريد ايفاء الورثة مثل الثمن واسترداد مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا ريب في أن يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخيرية والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اه (سئل) فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عمرو فباعه عمرو بمائة بئنا معلوم وهلكت عند البائع قبل تسليمها للمشتري باقية سماعا رية فكيف الحكم (الجواب) يبطل البيع بهلا كه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو بدينه والمسئلة في البرازيه (سئل) فيما لو اشترى شيئا وبعث رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من يملك (الجواب) يملك من مال المشتري لان المأمو لم يقبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع (سئل) في صبي باع شيئا ولم يقل اني بالغ والا أن قال اني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق (الجواب) نعم وفي متفرقات بيوع الذخيرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغ فان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ووقته اثنا عشرة سنة وهنادقيقة أخرى وهو انه يشترط بعد بلوغه اثنا عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله أحكام الصغار لا استروشي في مسائل البيوع ادعى الاقرار في الصغر وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سنداه الى حاله معهودة منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعي عليه جاء بخط البراعة فقال المدعي كنت صديقا وقت الابراء فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى صبي باع واشترى وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست ببالغ لم يلتفت الى قوله ولو كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست ببالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما إذا كان لصغار

الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن للسلطان ان يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو من كور حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف اذ ولا ينهاه الحال هذه قطع السلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زاوية ادعى حصته في عقار بيد رجل انته وقف على مصالح الراوية من قبل عم المدعي عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت اليه لان الحجة الشرعية ثلاثة البينة والاقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين وشعاليين وبوابين

وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب) الذي تقرر من كلام صاحب البحر نقلا عن الحارثي القدسي أن الذي يبدأ به بعد العمارة ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس المدونة ويتبع الخلق المؤذنين بالامام وكذا الميثاقين لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب المحق بالامام بل هو امام الجمعية قال في البحر ثم السراج بكسر السين أي القناديل ومراهم مع زيتها والبساط بكسر الباء أي الخصير ويحققها معلوم خادمها وهو الوقاد والفرش وتعبيره (٢٥٣) يتم دون الواو يدل على أنهم مؤرخون

عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع اه ومن رام الزيادة يرجع الى البحر والله أعلم (سئل) في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون (أجاب) الامام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم لانه لا يميز لادعاهم على الاشارة والله أعلم (سئل) في مسجد له خطيب وامام ومؤذنون وخادم أيهم يقدم في صرف العلوفة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وحرم الامام والخطيب هل هو خطيئ أو معيب (أجاب) ان لم يضق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الاشياء نقلا عن الحارثي القدسي نزل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب أن الناظر في

نصف علو جاري بقيقته في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للنفقة ويريد أبوهم بيع جميع العلوبين المثل فهل له ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وفي الخاتمة يبيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه لان الاب اما عدل أو مستور أو فاسد ففي الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عقار أو يسير الغن فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب شفقة وافر ولا معارض له فظاهر أن مباشرته على الخير به فتنفذ فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضياعه أو الاتفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق بهمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الابن يكون بضع القيمة لمعارضه الفساد ظاهر الشفقة فمالم تظهر الخير به لا ينفذ فلا يصح غير نفعه بعد البلوغ وهو المختار وتعام مسائل يبيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب المبذر والمفسد المتلف اذا باع أرضا لولده الصغير وأنفق عنها على نفسه ما يبيعه فثبت ثبوت أصل الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن اليه وينزع القاضي من يده ويسلمه الى ثقة ينفقه بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن يبيع الاب عقار الصغير اذا كان مفسدا لا يجوز الا بضع القيمة اللهم الا أن يحمل على الضعف فتأمل (أقول) هما روايتان نص عليهما في أحكام الصغار الاستروتنى وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بعين يسير يجوز له عند الناس أو مستورا ولو مفسدا لا يجوز الا بضع القيمة والوصى في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضع القيمة أو ولد الاب وفي العروض حكم الاب والوصى واحد فلو باع الاب أو الوصى عروض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط الثلاثة اه والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكرناها في بيع الوصى ونقل الجوى عن الخائف في التسوية بينهما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لخالفه ما يفهم من كلامهم كما ترى الآن يوجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لمعتوه وصى شرعى وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار بقيقته في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعى ثبت لديه بالبيينة الشرعية الحظ والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالمبيع وحكم القاضي بحصة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمريض ابن كبير له ابن صغير فقال بعث الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل للصغير أبوه المزبور في المجلس حتى مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حيث لم يقبل أبوه يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم أبي الاب ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقفا على اجازة المستأجر أم مضي مدة الاجارة (الجواب) نعم يتوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع كذا في الخاتمة وغيرها (سئل) في رجل رهن داره المعلومة عند زيد رهنا شرعا مسلما ثم باعها من

تخصيصه يدفع للمؤذنين وحرمان الامام والخطيب خطيئ غير مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقر شخصاً في وظيفة كتابة في وقف مدرسة بغير شرط الواقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقر وظيفة كتابة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف كما في الفوائد الزينة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا مشاعا في عدة أو لم يقر زه ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجه الشرعى من تقدم دعوى صحة شرعية على ما مال اليه بعض الاصحاب أو وجوده مضي عليه مع اقامة بيينة ونحوها من الخلق كما هو الراجح لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله

أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصاحبه الموجودين إلا أنهم لو به وعبد السكريم وأجد وسعد الدين جميع الوثف بينهم بالسوية لافرية لأحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ماداموا وادعائهم ما بقوا فهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف إليهم قال في الخلاه والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت اه وهذا الخلاف فيه أما إذا

بكر بدون إذن الميراث كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على إجازة الميراث أو قضاء الدين أو الإبراء منه يبيع الميراثون غير نافذ في حق الميراثين وليس للراهن والميراثين حق الفسخ كالمستأجر ويقتى بأن يبيع المستأجر والميراثون صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والميراثين لا زرع في حق البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الإجازة لزم البيع برأية من الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما إذا كان لز يدغراس عنب قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف جار مشد هافي تصرفه فباع ربع الغراس من هاند وفرغ لها عن ربع المشد وصدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع ز يديه على الجميع وتصرف بثمرته ولم يدفع لها شيئا ومنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضتها ويؤمر بتسليمها للمبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدم المؤلف عن العمادية أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من أنسأت بدون الأرض ان كان الزرع مدر كجاز والافلاخ وعلته لزوم الضرر كما هو وقد متنا أن الظاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالبيع والفرغ (سئل) فيما إذا اشترى زيدا ثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بـ كـ ثم باعها من عمرو وصاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البيعات المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الأصل في آخر باب العيب شري ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارنه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزول ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالف نسيئة سنة ثم اشتراه نسيئة سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز استحسانا وإذا انتقل إلى آخر بيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصة من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لز يد مشد مسكة في أراضي وقف حامل بعضها الغراس جار في ملكه فباع الغراس والأرض معان عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس بحصته من الثمن دون الأرض (الجواب) حيث ضم الملك وهو الغراس المذكور إلى الوقف وهي الأراضي المذكورة يبيع الغراس دون الأرض كما في فاضل خان وغيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو بمبلغ معلوم من الدراهم ووعده أن يعطيه قطننا بالسعر الواقع ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الأرسال وكان السعر معلوما ومضت مدة غلا سعر القطن فيها بعد ما تحاسبا وتساقطا على غن القطن بالسعر الواقع أولا والا لآن يريد بدمطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس لز بذلك (الجواب) نعم كما أفتى به التمر تاشي والخبر الرملی وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتبي معزى إلى النصاب (سئل) فيما إذا استدات جماعة من زيد بمبلغ معلوم من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر معلوم من الخنطة ثمنها أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالخنطة ثم طالبهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الخنطة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الخنطة المذكورة يبيع بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحسب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين كما في المجتبى والقبية

أضافه البـ بان قال على أولادى وأولاد أولادى وأولادى وأولادى بصيغة الجمع أو الأفراد في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور المعلوم في كتب أصحابنا والله أعلم (سئل) في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا يتصرف في المال ويراج ويصرف من الربح للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر في زمن فماتت الواقفة وصارت عاومات القراء على حكم التوزيع فهل الناظر الآن له أن يأخذ عاوماته تماما على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها أولا يدخل مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف إليه معينه تماما حيث كان في مقابلة عمله وكان قدر أجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاشياء عن الاسيوطى استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف

الذهبنافار جمع اليه يظهر لك صحة ما أفتيت به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أجدو وجمال الدين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولد من الآباء أو ولد ولد انتقل نصيبه إلى ولده أو ولد ولده رالا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من أهل الوقف دونها أم لولدها (أجاب) لا يصرف استحقاق الميتة لولدها ولا لولد ولدها قول الواقف من كذا له ولد من الآباء الخ فالقيد بالآباء يخرج للإمهات فلا ينتقل نصيب من مات من الإمهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوى الطبقة

العليا لمن في درجاتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه ان هو في درجته الى من المقيد بكونه من الاسباع وعاصله ان انتقال نصيبه الى ولده او ولد ولده مقيد بكون الميت من الاسباع وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا فبقول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السفل على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا الى ولدها واولادها ولا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة وفي دينه ما ترك العماره مع الحاجة (٢٥٥) اليها هل ثبت خيانتها بذلك ويجب

ولا عبرة بالزعم المذكور ولو لم يذمطالبة الجماعة بعدماد كرم ببيعة دينته والحالة هذه والمسئلة في الخير به مفصلة بنقولها وموضحة بدلائلها الى أن قال والاصل انه يبيع بالتعالي (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو ديناله عليه فدفع له عمرو ومقدار ما علوما من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون يبيع بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر به نهام معلوما (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجده ناقصا ولم يقر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض بهمينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهوءاء ونقصا نايكون بين الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كافي النوازل والخلاصة والبحر وأفتى بذلك قارئ الهداية والخير الرمي وسئل قارئ الهداية اذا اشترى شخص مكيلا أو موز وناقأ حضر البائع القماني ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسلمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب اذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبض بهمينه ولا يسمع قول القماني وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من الغزل فوزنه بعد أيام فتقص وكان رطبا فييس فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة (الجواب) نعم وفي الحاوي الزاهدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا من فوزنه بعد أيام فتقص فان كان رطبا فييس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفيلق ابري نسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اهـ (أقول) والظاهر أن هذا فيما اذا كانت رطوبة غير أصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعدعيا فلا ينافي ما صرح من أنه اذا كان النقصان من الهوءاء فلا شيء على البائع لجهة على الرطوبة الاصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمرو وسلعة فقال عمرو وأبيعها بتسعة وقال زيد لا آخذها الا ببئانية وكانت السلعة وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفع عمرو والسلعة الى المشتري وقال عجزا ببيعها ببئانية تصرف كيف شئت فتصرف بهاز يد بناء على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة مما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساءم رجلا ثوبا فقال البائع أبيع به بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذه الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساءمه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اهـ ومثله في التناوبانية والولوية (سئل) هل يدخل الحلي في بيع أمه تبعا (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه فهل القول للمشتري مع عينه ولا تحالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع عينه وبعبارة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما ما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع عينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أي حنيفة وأي نوسف والقول قول المشتري

ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميث من أهل الوقف المزبور (أجاب) يشغل نصيب الميث المزبور ولا يخلو ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع
 ما لا نثبت بالشرط المذکور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسبه وعقبه
 ذكراً وأنثى للذکر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي عن ولد أو نسل عادماً كان جارية عليه على ولده ثم على نسله ثم على الفرصة
 الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل (٢٥٦) عادماً كان جارية عليه على من في درجته من الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوي

الآخر الشقيق والآخر من
 الأب إلى آخر ما ذكر والمراد
 من أهل الوقف من له حق ما
 حالاً أو مآلاً وقد احتريزنا
 بقولنا من أهل الوقف عن
 الرواية التي لا تدخل أولاد
 البنات وإن صرح كثير
 بدخولهم إذا ذكروا بصيغة
 الجمع مضافين إلى نفس
 الواقف لا إلى الأولاد كما هنا
 ويدخل البطن الرابع وإن
 لم يذكر استحساناً ووجهه
 الاستحسان فيه أنه قال
 على أولادهم فقد ذكر
 أولادهم على العموم بصيغة
 الجمع فيقع ذلك على البطون
 كلها فيدخل فيه أولاد
 البنات لأنه قال على أولادهم
 وأولاد البنات من أولادهم
 ذكره في أنفع الوسائل في
 المسئلة الثلاثين عن ابن
 مازة وإنما أطينا في ذلك
 لكثرة الاشتباه في دخول
 أولاد البنات في الوقف على
 الأولاد وأولاد الأولاد وأنه
 أعلم (سئل) في واقف وقف
 وقفاً وصحته وعاقبته على
 أولاده وأولاد أولادهم ثم
 ونحو ما تناسلوا وما تعاقبوا
 وجعل آخره لجهة بولتن قطع
 هل يكون الوقف سوية بين

وقال محمد بن محمد الفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد
 قبض الثمن اذ قبل قبضه ينفسخ العقد بلا كراهة وقوله ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط
 اه فاعلم أن قول الهداية فان هلك الخ غير راجع إلى قوله وان اختلفا في الاجل الخ بل إلى ما ذكره قبل ذلك
 من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن المجموع وان اختلفا في الاجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان
 القول للمشتري أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بن محمد بالتخالف والنفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري
 اه قوله أو في الثمن أي لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمشتري صريح
 في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذكر في البحر عن النهاية أن التقييد ببعض
 الثمن اتفاقاً إذا اختلف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى
 اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري إلى أجل
 معلوم وقسط باقيه أقساطاً معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والتقسيم فهل يبقى كذلك ولا
 يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل كل شيء
 البرازية والاشباه (سئل) في أشجار جارية في ملك زيد وفي مساقاة عمر ومنه بالوجه الشرعي فباعها زيد وهي
 مثمرة من بكر فهل يكون البيع موقفاً على إجازة عمر (الجواب) نعم كما في الذخيرة (سئل) في أحد الدائنين
 إذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء من القول
 في الدين وأفتى به المهنداري (سئل) إذا انفسخ عقد البيع بعد موت البائع لفساده وكان المشتري أقبضه
 الثمن وعلى البائع ديون الجساعة وتركته لا تفي بجميع ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق
 بمالية المبيع من سائر الغرماء كالرهن كذا في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في فرس مشترك بين زيد
 وعمر ونصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه فباعه زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض عنها فماتت
 عند زيد يزعم عمر أن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأن هلاك المبيع
 بآثار الخيار الشرط في يد البائع يبطل البيع كما في البرازية وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة
 على أنها تحلب كذا طرلاً فهل يكون البيع فاسداً (الجواب) نعم كما في الخاتمة (سئل) في رجل باع غراس
 كرمه المثير حين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمر في البيع (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة
 والسلام الثمر للبائع الآن يشترطه المبتاع والمسئلة في التنوير (سئل) فيما إذا قال رجل بعث داراً من ابني
 الغائب ثم بلغه خبر البيع بعد موت أبيه فقبل فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث
 عبدي هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أبيه
 فالبيع المزبور غير منعقد (سئل) فيما إذا كان لزيد قدر من القلي موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو
 على أنه أربع مائة قنطار كل قنطار بكذا فذهب عمر ولقبض المبيع فوجد مائتي قنطار لا غير بعد ما دفع عن
 الكل لزيد ويريد أخذ الأقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثمن الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن باع
 صبرة على أنها مائة قفيز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل بحصته إن شاء أو فسخ لتفرق

الصفحة

الذکور والانات أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به هلال ومن لا يخسر وفرأجعهما ما شئت والله

أعلم (سئل) في واقف شرط في وقته المعين على مسجده الفلاني النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه أرغون شاه ثم من
 بعده للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رسيدها وانقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن يكون نائب
 السلطنة الشريفة بعزة المحروسة وشرط أنه ان تعذر الصرف لخرب المسكان كان مصر وفار يعه على الفقراء والمساكين أينما كانوا وإنما
 وجدوا هذا أحصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء وخرب المسجد ودثرت وتفريق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف عليه لخراجه

وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الارش من النساء أو نائب بغزة وما الحكم في نفس المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحروسة ولا نظراً للنساء من ذرية العتقاء لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لهن ولو آل الصراف إلى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فاذا علم ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر وأما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال اذ لا دخل لو قيل بيت المال في التصرف (٢٥٧) في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصفة تجوزة للاستبدال فالقاضي أو

نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف اذا قل نزلها لآفة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا تفضل غلتها عن مؤنتها وصالح الوقف في الاستبدال حاز الاستبدال لقاضي الجنية المفسر بذي العلم والعدل ومصلحة الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والمعمد للفتوى ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه فقال محمد اذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء

مسجداً خراً أو لخراب القرية أو لم يخرب لكن خربت القرية بنقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى مالك الواقف ان كان موجوداً أو ملك ورثته ان لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة لا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا والفتوى على قول محمد في آلات المسجد

الصنف وكذا كل مكمل وموزون ليس في تبعضه ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من البيوع (سئل) فيما اذا باع زيد جاريته من عمر ويبيعها بائناً شرعياً بثمن قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد ما تسلمها عمر ومضى شهران طالب زيد عمر بالبائناً فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قرشاً ودفع عمر لزيد خمسين قرشاً بقية الثمن الذي اشتراه به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن متعدي يكون البيع الثاني فاسداً ولو لم يدمطالبة عمر وبقية الثمن الاول والله أعلم وقد شرعاً ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكماً كوارثه بالأقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى شرح التنوير للملائي من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمر ودابته المعلومة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمر وغناها وهلكت عند الساءم فهل تكون مضمونة بالقيمة (الجواب) المقبوض على سوم الشراء بعد بيسان الثمن مضمون بالقيمة بالغلة ما بلغت كفاي النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كفاي العلائق في خيار الشرط (سئل) فيما اذا استام زيد من عمر ورأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلكت عند الساءم فهل يكون غير مضمون (الجواب) المقبوض على سوم الشراء عما يكون مضموناً اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع العيون فإنه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت اشتريته بعشرة فهالك فإنه ضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشياء للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيسان الثمن والا فهو أمانة والفرق أنه اذا بين غنا علم أنه لم يرض بيده الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض ما ذون فيكون أمانة اه (أقول) وأما المقبوض على سوم النظر فغير مضمون مطلقاً كفاي الدر المختار أي سواء ذكر الثمن أولاً وصورته أن يقول هاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري ولا يقول فان رضيت أخذته كذا في النهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة أجمال من الشعر والكرسنة المطحونين المسمى عرفاً بالمعبول بثمن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل قبضه كفاي التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس غراس زيتون من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشر سنين والآن يدعي الرجل أنه كان فضولياً وأن المبيع لغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أفتى به الخیر الرملي (سئل) في رجل رهن داره من زيد بدين وقال له ان لم أوفك الدين الى وقت كذا يكن في مبيعك ثم أجز المرتهن الرهن من الراهن باجرة معلومة دفعها للمرتهن ويريد الرجل أن يحاسب المرتهن بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم والمصلحة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بدمعة عمر وفدفع لزيد قدر معلوم من الحنطة وقال خذها لحاسبك به من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكر اغنا فأخذها وقبله كذا فهل يكون ذلك بيعاً بالدين بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها

(٣٣ -) (فتاوى حامديه) - اول) كالقناديل والحصار والبوارى وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حشية التأييد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه زبدة كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بمينة شرعية مقدار ما شرط الواقف للموتى وأرباب الشعائر من العلوفا انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكاتب وجانيان يقول كل منهم قد نص السلطان في مراعى على ان من العلوفا كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغر قوا نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جداً فان مستغل الوقف أرض توجب المقاطعة الشرعية وتؤخذ أجرتها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة لية فهل يجابون الى ذلك

فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف الى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر الى ما كان معه ودامن حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فبني على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويمنع عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون أجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود أنهم لا يعملون الا بأجرة (٢٥٨) المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف كالتسروط والا فلا شيء لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف

رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسائه وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافروهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لا يبعد ذكره كان أو أنثى ذكره كانوا أو أنانا بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه أعلاه فاذا انقرضوا باجهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفا على الزاوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العسود عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية

زوجها الاثنا في صحتها وسلامتها ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنيته أرضا وغراسا وثلث بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غير هاهل لا يرثها والبيع المزبور صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضا سليخة له من آخر بثمن معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر (الجواب) نعم كما نص عليه في الكنز وغيره (سئل) في رجل باع دارا من آخر بثمن معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فادعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وابنه حاضر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسئلة في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملتقى والكنز وأفتى به الرمي (سئل) فيما اذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما صرح بذلك في بيع البعير (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الحائمية وعبارتها في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل ففسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز اه ومثله في البزاز يتهوأتى بذلك التمر تاشي وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا فأجاب يستحلف البائع فان حلف برئ وان نكل ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدار معلوم من القطن بثمن معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفلسا قبل نقد الثمن والقطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغرماء (الجواب) نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره (سئل) فيما اذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بثمن معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقرار يزعم البائع أنهم لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وان لم تذكر (الجواب) نعم قال في التنوير ودخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر (سئل) في رجل باع آخر غرة خيار برز أقلهادون الاكثر فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع (سئل) فحين باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم يبيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاقي من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لجماعة زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركته ثم من أجني بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته دون حصته شركته (الجواب) حيث كان مشتركين بينهم وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي في حصته البائع صحيحا دون حصته شركته والله سبحانه وتعالى أعلم لان المشترك في الابتداء كخطة اشتريها كانت كل حصة مشتركة بينهم بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لا تخاف اذا باع نصيبه لأجنبي لا يقدر على تسليمه الا بخلوها بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بحر من كتاب الشركة لمخصا (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو وخطة معلومة بثمن معلوم واكثالها الكيال

ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب فهل ووجد لابراهيم اخوة لاب فقتلوا الواقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقراض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الاخوة وذريتهم أم لا (أجاب) الاقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاسر من الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار وعموم اللفظ والعلم يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكمل ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح

مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير فإنه باطلا فلهذا ينالها بعني الثلاثة وإن كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مناد في مسئة امتنا باستحقاق أولاد اخوة ابراهيم اهذين الامر من اللذين هما غرض الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالاتباع والله أعلم (سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم (أجاب) قد صرح في الاشياء والظواهر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفرع عليه فر وعامتها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد (٢٥٩) قال العلامة المقدسي الفتوى على عدم

جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة أه والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لا يخرج عن وظيفته وأعطاه مالا مجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجرد ادعائه هل للمفروغ له ان يرجع بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروغ له ان يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال هذه اذا أعتقه أي الفارغ ابراء عام أو خاص منه وهذا باتفاق واذا اخلا منهما فلا متأخرين كلام في الرجوع بما بذله من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به معلاذ بأنه حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراءه من خاص فلا قائل بالرجوع والحال

فهل تكون أجرة السكيل على البائع (الجواب) نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدو وزن وذرع على بائع وأجرة وزن غن ونقده على مشتر تنو برمن كتاب البيوع (سئل) في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما عمداية من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلاء من البيع (سئل) في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في الصغرى دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بغيره بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انفسخ البيع لانه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطال عمله عمداية من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد اعرض دارى على البيع فرغم أنه عرضها وأن رجسا طلب شراءها بكذا فلم يرض زيد وأعرض عن بيعها وأجرها من عمره ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال وريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة بتفاصيلها في جامع الفصولين من الاحكامات آخر الكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم عن قال لدلال اعرض أرضى على البيع وبعها ولك أجرة كذا فعرض ولم يتم البيع ثم ان دلالا آخر باعها فللدلال الأول أجرة بقدر عمله وعنايه وهذا قياس والاستحسان لأجره اذا أجزأه المثل يعرف بالتجارة والتجار لا يعرفون لهذا الامر أجرة بوجه تأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى أه (سئل) فحين اشترى فاسدا ثم باعه لغير بائعه يباعا بائعا صحيحا وفساده بغير الاكراه فهل نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ (الجواب) نعم فان باعه أي باع المشتري الفاسد يباع صحيحا بائعا بغير بائعه وفساده بغير الاكراه نفذ البيع الفاسد وشرح التنوير ومثله في الملتقى (سئل) فيما اذا أقرت يد في صحته بأن المسكان الفلاني لعمره ثم ادعى زيد بأن الاقرار المزبور صدر منه لعمره وعلى سبيل التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينة شرعية عليها وعمره ونكر ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب) نعم وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والاخر ينسكرك التلجئة لا يقبل قول مدعى التلجئة لا يبينه ويستخلف الاخر وصوره التلجئة أن يقول الرجل لغيره انى أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكروه لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كما لا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخافى أقرتك في العلانية بمالى وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملكه المقر له من البدائع وان ادعى

هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا يخرج بعوض وقرره القاضى لاهيته ونذر المفروغ له للفارغ اذا رد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا يخرج فقرره القاضى كذلك والا ن ينارعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق فهل تقر برا لقاضى للمفروغ له بعد الفراغ صحيح نافذ حيث كان أهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا (أجاب) تقر بالقاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة فاسم ان من فرغ لانسان عن وظيفة سقط حقه منها وسواء قرر الناظر المنزول له أم لا قال في البحر فالقاضى بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهي مخالفة

في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يفتي به على النادر كما هو جوابه فاطمة اذ وجوب الوفاة في حال اجتماع شرائطه فيما بين النادر وبين الله تعالى أما الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما قرر في محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل البحر يرون المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وإن حصل أنه عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما نفي القاضي للمنزول له فمالا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نزل لاخر (٢٦٠) عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لا تخوان يرجع بالمبلغ الذي

دفعه له (أجاب) له أن يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز مراحوبه فاطمة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبنائه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم (سئل من دمشق) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف ان كانت موجودة لمن يوجد حين ذلك من أولاد الواقف الذكور والامات بينهم لاذكر مثل حظ الاثنين يستقل بذلك الواحد من الأولاد والزوجة المذكورة عند الانفراد ويترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا وادما ما بقوا ثم من بعدهم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد

أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جد فالحق للمدعى الجد وعلى الآخر البيينة من الثامن من بيوع التنارخانية (سئل) فيما اذا كان لزيد فرس لها مهر فباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يأت بالمهر لمحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح بذلك في البحر وفصل في الناقصة وفلوا الركة وبحش الاتان والمجمل للبقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا بحر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه وفرق في الظهيرية فقال ان العجل يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل ولا كذلك الاتان اه (أقول) قال الخير الرملي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ هذا صريح في أن الام لو كانت غائبة هي وولدها وباعها ساسا ككأعنه لا يدخل لفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع غمرة كرمه البارزة من زيد فقال زيد انهم يتخسرو فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباعها ويرغم أنه خسرو وأنها تلزم البائع فهل لا تلزمه (الجواب) نعم قال المشتري انه يتخسره فقال البائع بعها فان خسرو فعلى فباع لا يلزمه شيء بزازية من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير بثمن معلوم شرعا صحها ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقر به بعض جميع المبيع لدى بيعة شرعية ومضت مسددة ثم ادعى انه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور (الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقباض لانه المنكر الى أن قال وشمل كلامه لما قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله أفتى علامة فلسطين الشيخ خسر الدين (سئل) فيما اذا باعت هندابتهاد عدا البالغة أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعه قبل أداء الدين عنها وعن ورثة وتركته فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب) نعم في البرازية بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل (سئل) في الاخرس اذا باع بالامعاء المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا معتبرا (الجواب) ايماء الاخرس فيما ذكره معتبرا كما صرحوا به والمسئلة في شقي الفرائض من التثوير والمثني والسكنز والاشباه من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان لزيد رطبة وبقول ضرورة فباعها من عمرو بثمن معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم باع زرعها وهو بقل على أن يقطعها أو يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركها حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول حانية من فصل بيع الثمار والزروع (سئل) في امرأة باعت لابنها البالغ أرضا حاملة لغراس وسكتت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع شيئا وقال بعثك بغير ثمن أو قال بعثك على أن لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كافي فاضحان في البيع الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع عند عمر وفي مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمرو وعلى أنه كذا قنطارا فوزنه عمرو فوجده ناقصا

الظهور خاصة لاذكر مثل حظ الاثنين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان توفيت الزوجة انتقل عا قصيها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولاده وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولاده فان لم يكن له ذلك فلا ولادته وذريتهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من اخوته واخوانه المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور والوقف الى حال لو كان المتوفي باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور مقامه واستحق

ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى أنه من مائت من أهل طبقة مشوبة وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهره وآل الوقف إلى آخره حتى أهمل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقضت القسمة السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك مصروفا إلى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في

الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستية وعن ابن ابنته بدر الدين ثم ماتت ستية المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجد أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبورة قبل استحقاقه عن أربعة أولاد ذكور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه

عما قاله زيد والحال أن عمر الم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول عمرو وبينه (الجواب) حيث قال لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالقول قوله لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من الهوا ولم يكن النقصان مما يجري بين الوزنين كما صرح بذلك اس نجيم في بحر من الببوع (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقفنا كيف الحكم (الجواب) هذه مسألة ببيع ملك ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط خلافا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقد رده صاحب البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن مجهولا فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الخير الرملي وكون حب القطر مثليا صرح به في التتارخانية من الشركة وسيأتي نقل ذلك في الغصب إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد واخوته نصف معصرة و باقية المزرعة فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك دينك عند حلول الأجل يكن سددس المعصرة ملكا لك في مفايلة دينك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين وزعم الرجل أن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيدا مقيما معلوما من دار بثن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن زعم الابن أن المقيم المذكور له أن يكون بعض الثمن من مال أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حق من الماء الجاري إلى دورهم فباعوا منه حصصا معلومة بحققها من الماء المعلوم من رجلين يبيعان شرا بثن معلوم فهل يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور والشرب تبعا لكل في الخانية (سئل) في رجل وطئ جارية امرأة بلا وجه شرعي وحملت منه ولم تصدق المرأة على ذلك وترى يبيعها لمن شئت فهل لها ذلك ولا تكف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت حالي في فلاحه ولا نسب الآن يصدق فيه ما وان ملكه يوما عتق عليه تنوير وشرحه للعلاء (سئل) فيما إذا كان لزيد حصتان في دارين فباع الحصتين من عمره ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بسلامة دركنا بثن في أرضه معلوما وجوده فيها شرا صحيحا وتسلم المبيع وقلعه وباعه بعد ما دفع بعض غنمه فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم وجوده صحيح كما في شرح المجمع المسمى ناقلا عن الخانية والمسئلة في شرح التنوير للعلاء من باب البيع الفاسد (سئل) في رجل باع شعيرا من آخر بشعر ممتافلا نسبة في الذمة ومضت الدرة والآل قام يطالب الثمن من المشتري ويكفئه أخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأ لهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك أولاد أولاد أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المترولا ما كان يستحقه المتوفى إن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا وقد رفع هذا السؤال بعينه نائبا له أدام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أولاد بطون وبصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملا بعموم قول الواقف

فإن لم يوجد أحد من أولاد الوافق الخ صرف ذلك لئلا يوجد من ذكر يته من البطون حسن ذلك أولاد يجرى الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وجبا ونقصانا وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاة في أولاد البطون بحسب ما يقول الواقف بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تأوذك كرههم وذكر أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانقراض (٢٦٢) أولاد الظهور والموقوف عليهم صار وقفاً على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف

فيقسم أولاد علي خليل وعائشة ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما أصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأجد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنتان ومحمود واحد ولاخيه أجد كذلك ولزين الدين مثل ذلك وسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم فخيرهم لهم بوجوب الترتيب مستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقص القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني يجب الأصل فرع ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع

في رجل باع في صحته من ابنه البالغين عقارات في بعضها أمتعة له وأغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله ببيعاً بائناً شرعياً مسلماً بشئ معلوم أبرأ ذمتهم مما منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أراء شرعية مقبولة لا بدى حاكم شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعاً والبيع المزبور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه من نفود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري بجميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا تحبعتك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجوارق وكل وجهه على وجهين اما أن يعلم المشتري بما في هذه المواضع أولا يعلم ان علم جاز والاف في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز اه (سئل) في امرأ اشترت من آخر حصاة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي بدون اذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بثمرة الحصاة مدة ثم حكمها كم بفساد البيع لعدم اجازة الشركاء وتصديقهم بعدما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكته من الثمرة (الجواب) نعم لان الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرهما (سئل) في درج الدار المتصل به الاتصال قرار هل يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير يدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل والسرير والدرج في بيعها اه (سئل) فيما اذا كان زيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرودهما بدينار متفق بشئ معلوم مقبوض ولم يعلم المبيع حتى مضت مدة وانتجت نتاجاً وقلت الى نواحي حصص وجهه والا تطلب عمر ومن زيد بتسليم المبيع له في المكان الاول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التناج تابعاً للمبيع (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع من بيوع الذخيرة حيث قال الاصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب تسليمها بالسودا ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهدية في الفصل السادس نقلاً عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر داراً ببلد وهو ببلد آخر وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية لتسلمه فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم أجاب اذا لم تكن الدار بحضرتهم او قال البائع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قريبة منهم بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فيئذ يكون قبضاً وفي مسئلتنا ما تمض مدة يمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قبضاً اه (سئل) فيما اذا أرسل زيد رجلاً لعمره وأن يرسل له قدر من الحر يرسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بغبن فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل

يضمن

لم يرفعه لاهل الفتري فلا اعتراض على المحيب في الجواب فلما وصل الجواب الى دمشق الشام روجع

في ذلك بان أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت اليهم ما بالتالي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته أم يغير تلقى يكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانقراض جميع طبقة له واندراس أهل درجته اذا انقرضوا انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة لانقضاء عنها لعدم انقراضها وجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانتقاص القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على بطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما أصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات يصرف لأولادهم ان كانوا اولاداً وأولادهم

أو الأسفل منهم ان لم يكونوا فسلك ذلك قسم عليهما أن لا نال الخليل ثلثان ولعائشة ثلث عجل بالشرط الموجب لتفضيل الذكور على الانثى فإصاب عائشة لهما مادامت حياتهما وأصاب أساها خليل الذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فإصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لولدهم سليمان وباقي لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أى من أولاد البطون عن ولد أو ولد ولدا لم يصبه وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولدها المذكورين انهما ولد اولاد بطون لها فلا يصح صرف مالها لولدها لانقطاع الحكم عن أولاد الظهور بموجبها واستقلال أولاد البطون بالوقف (٢٦٣) بشرط مستقل فافهم والله أعلم (سئل) في

وقف أهلى له متول ومشارف
وال أمر نظره بشرط الواقعة
الى انتهائها وأرادت الناطرة
أن توكل مشارف الوقف
الايل اليها في مصالح وقفها
والدعوى لدى السادة
الحكام فيما تلتس منه
والتصرف عنها في أموره
فهـل للمتولى معارضة
المشارف الذى هو وكيل
الناطرة وأوله التصرف بغير
رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة
الوقف (أجاب) ليس له
التصرف بغير إذن المتولى
اذ ليس لبنت الواقعة الناطرة
نفسها ذلك مع المتولى وقد
صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
الوصى الا بعلم المشرف
فكيف المتولى وأما اختلاس
المتولى للقاضي أن ينظر في
ذلك أو يفوض الامر الى
من يثق به في النظر فان تبين
له اختلاسه وخيائته عزله
والله أعلم (سئل) في ساقية
مسيبة يتعاطى ادارتها
ومصالحها رجل باذن ناظرها
يسمى بيار يدفع الناظره
مباغيا يشترى به شعيرا يعلفه
ليعالها فاشترى وصرفه كـ

يضمن البائع مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي لوسلمه فهالك فلما لك أن يضمن
أيها ما شاء فأيهما اختار ضمنه برئ الآخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وخبر البيعة ثم طالبه بالثمن
فقال بعته من رجل لا عرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيع بعته من رجل
لا عرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال ادفعها الى من
يصلحها فدفعها ولم يعلم الى من دفعها لم يضمن كمن وضع الدبعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن مؤديه
وفيها يضاد دفع الى دلال ثوب بالبيع فقل ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أى حانوت وضعت
يضمن برأيه اهـ (سئل) فيما اذا باع زيدا ثمنه معلومة من عمر وروهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من
القروش الفضة الغير المشار اليها أو طلق الثمن وماليتها ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري
الثمن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل له ذلك ويعتبر في ذلك بلاد العقد (الجواب) نعم وان
أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلدان استوت مالمية النقود ورواجها صحت البيع
ولزم دفع ما قدره من أى نوع كان في دفع المشتري أى نوع شاء وان اختلفت رواجامع استواء المالمية أو اختلفا فيها
فن الأروج في بلد لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا وان استوى رواجاها لماليتها فسد البيع للجهالة مالم
يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به البائع لارتفاع المفسد قبل تقريره فالمسئلة رباعية شرح الملتقى
للإتق (سئل) فيما اذا كان له يد بقرعة معلومة فباعها بخضرة وزحمة من عمر وتسلمها عمر ووبقيت عنده مدة
ونجت عنده نتائج مات الآخر زوجته يدعى أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت
حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسئلة في شتى الفرائض من التنوير والملتقى والسكنز وغيرها
وعبارة المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه
بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرع أو بناء فلا تسمع دعواه اهـ وقد أوضح المسئلة في
الخيرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما اذا قبض زيدا عمر اذ راهم له عليه وقضاها عمر ومن غريمه بكر
فوجد الغريم بعضهاز يوفافردها على عمر و بغير قضاء ويريد عمر وردها على زيد فهل له ذلك (الجواب)
نعم كافي البحر من خيار العيب (أقول) وسيأتى لهذه المسئلة من بدبيان في باب الخيارات (سئل) فيما اذا
اشترى زيد من عمر ومسكنه المعلوم ثم اشترى عمر مسكنا بغير حق له والمسكن المزبور شرع معلوم فهل يدخل
الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل
الطريق والمسبل والشرب الا بخوكل حق بخلاف الاجارة أى لا تدخل الثلاثة في بيع الارض أو المسكن
الا بدكر كل حق ونحوه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر قطعة أرض معلومة لا سطران من ذلك
لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شرعيا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعيا (الجواب)
نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلاذكر لكونه متصلا بالقرار فيدخل تبعيا الخ بحر (سئل) فيما
اذا كان له يد دار معلومة تجارية في ملكه فساوم عمر وعلى أن يبيعها منه فأجابته وتراضيا على ثمن معلوم

أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومراوده الرجوع عما دفع هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من
مال الوقف فلا رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي
وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ووفى منه والله أعلم
(سئل) في مدرسة انتقل مدرستها بالوفاء الى رجة الله تعالى ويريد متولها ان يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطلب ما هو
مشروط له ومعين من ورثته مما تركه ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان اهلها يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليهم اهـ

ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وطيفة التدريس وادعت الورثة انه باسرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قائلون بمقام موثرهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه أمين فكذلك وورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما اذا لم يضق بان كان هناك محصول من (٢٦٤) ربيع قرى الوقف ومن ارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين يجوز

الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدا به من ارتفاع الوقف عمارة شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعمر للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحقة فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة قني أشجارها وذهب كردارها ويريد تحت كبرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قدما قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربيع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق جبراً على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الحظ لجانب الوقف من دفعها بالحصص المذكورة على

دفعه عمر وفي المجلس بيد البائع ثم ذهب عمر وقبل أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحاً ويكتفى الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كاف بخلاف أفتى الحلواني بالأول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وهو المختار عندى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما اذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على انه يثبت قبض أحد البدلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تسليم المبيع يكفي لا ينفي الا استخراج نهر تحت قوله ويلزم أيضاً بتعاطي ٣ ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الملتقى (سئل) فيما اذا كان لزيد تابع أرسله الى تاجر عنده بضاعة ليأتي له بها بعد أن يقومها ففعل التابع ذلك وجعلها لزيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخبرية من البيع (أقول) ويأتى قرياً تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم هو غن مثلاً ببيعاً تاسرعياً ثم ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل غنائه يرد له المبيع المزبور لدى بينة شرعية فهل حيث كان البيع بثمن المثل يكون البيع بائناً لارهننا (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان اذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزاً (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه اذا أقر بالأشارة أو أطلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستنداً والا فلا وعلى هذا التزوج بالأشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حكمه بنفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يذهب منه من شتى الفرائض وتعمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما بقي له من الأجرة فهل ينفذ البيع وينزع المأجور من يده (الجواب) نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الأجرة لا للارتفاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه اشترى داراً في أجرة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في أجرة تلك فقال مبارك بارف هذا أجرة من يبيع القنية في البيع الموقوف (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمر وبقعة أرض مثلاً ببيع مقايضة ببيعاً تاسرعياً مسماً لى بينة شرعية فهل صح البيع المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين أخوين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى عمره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار الا طر يقامنها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض

الطريقة المزبورة وأجارها بالدراهم والدنانير أو غيرهما بما يرى فيه من الحظ والغلبة لجانب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الحظ لجانب الوقف من أجرة المأجور المثل أو دفعها بالحصص والحكر لا يوجب استبقاءها في يده أبداً على ما يريد ويشتري وقد صرحوا بأنه يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الأجرة أو الدفع بالحصص على طريق المزارعة والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولا يته عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف قوله وهو أنه في البحر والنهر الظاهر أن قوله والنهر سبق فلم لانه قد عزم المسئلة الى النهر كما ترى اه أجد

و يرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا أن الصحيح من المذهب أنه لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب أن ماله منه بد لا يستند من مطالقاته كان لا بد له فان كان باصر القاضي جاز والا فلا ولا عماره لا بد منها فيستدين لها باصر القاضي وأما غير العمارة فان كان لأصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغرض من القاضي لا يرجع على الصحيح في ما لا يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف وإذا (٢٦٥) صرف من ماله فيماله بد عنه ولو باذن القاضي

لا يرجع أيضاً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الراجح هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرفا إليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه أعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه وإذا أشكل ولم تكن بينة فالقول

جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تسكلم بالباقي بعد الشيا فيكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بحر من البيع تحت قوله ولو استثنى منها رطلا لعلامة ص (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بحضور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوتة لا يكون رضا كما صرح به في الاشباه (سئل) في رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولأن أمته من السيد لم تملك وأفاد بقوله لم تملك أنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا اخراجها عن الملك بحر من الاستيلاء (سئل) فيما اذا كان لرجل ابن قيدة في أموره ومصرفه وتعاطى مصالحه مدة فأخذ الابن من التجار عروضاً بثمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الاثنان بباب العروض يطالبون الرسول بذلك قائلين انا بعناهما منك ونمنا عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ولا تمن لکم على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل (أقول) وكذا أفتى في الخبرية وعز ذلك الى الخلاصة وغيره اتم قال وعمارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال الخ وأقول أيضاً سند كرفي الباب الاثنى الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجد نفذ اذا لم يتوقف فاذا لم يصف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول ففي مسئلتنا اذا كان المشتري أضاف العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان والى هذا يشير قول الخانية كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة فتقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافاً الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر اضافة العقد الى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكالة عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ ما نصه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيئة على البائع اليه أشير في بيع ع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى مرسله فلو أضافه الى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله الحمد (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقداراً معلوماً من البصل من عمرو ثم خسره فسيرو يد الرجوع على عمرو البائع بما خسره راعياً أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلاً (الجواب) نعم لانه اما ضمن لما يخسره كما قال بعضهم نظراً الى قوله على لانها الوجوب فلا يجوز كما قال لرجل باع في السوق فساخسرت فعلى الخزيلعي من الكفالة وفي شرح التنوير العلاني لانه اما ضمن الخسران أو توكيل بمجهول وذلك

(٣٤ - فتاوى حامديه) اول قول الناظر بلا عمن لان نسكو له واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجمله في الوقف تحمل على العرف الجاري في المحاطبات القولية وقد اشترى من قواعدهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وهذا لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم امانته عن ايجاره أم لا (أجاب) صرح في البحار أنه مع حضور المتولي ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبي وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم

(سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولاده المسمى باجد ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم وعقهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أحد الذكور الذي هو ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنه فهل تستحق آمنه المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنه لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكور وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا (٢٦٦) بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله

أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكور لكونهم بنات ذكور وأولادها يخرجون بكونهم أولاد أنثى فالحرمان من الأنثى لا لأنثى التي هي بنت ذكور من أولاد أولاد الواقف المذكورين بعدوا والأمراض ظاهرة في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بسند المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافى الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العارى عن

باطل اه وهذا المختص مافى الزيلعي وغيره ومسئلة يابى في السوق صرح بها فى الخانية بقوله رجل قال لا خير يابى فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لا تصح الكفالة (سئل) فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول مدعى الصحة يمينه (الجواب) نعم إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع بالف درهم فيعروا يتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبيئة بينة لا تسو كفاي الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خانية من أحكام البيع الفاسد والمسئلة في الاشياء من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دارا بثمن معلوم من الدراهم وخلي المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقال له خلعت بينك وبينه وصدر ذلك لى بينة شرعية وحاكم شرعى فهل يكون البائع قابضا للثمن (الجواب) نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والثن أن يخلى بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بإسقاط عمالهنا وكذا في المنع (سئل) فيما إذا اشترى زيد مقدارا معلوما من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعليه رد مثله حيث المثل موجود (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذ به فلان فان علم في المجلس صح والابطال شرح التنوير للعلائي من فصل بيع الفضولى (سئل) فيما إذا كان لامرأة أمتعة وغراسات فباعته في صحتها من اذنتها البيعة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابراءا شرعيا مقبولا من عمها الوصى الشرعى عليها المباشر عقد الشراء المزبور لها لى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة يزعم أن البيع كان في المرض والوصى يدعى أنه فى الصحة فهل إذا أقام بينة تقدم بينة الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحا ففسد وجرى القاضى عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشترىته قبل الحجر عليك وقال لابل بعدا الحجر على فالقول قول المحجور عليه لان البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقاما البيئة فالبيئة بينة المشتري لمعنيين أحدهما أنه ثبت الصحة وبينته مثبت الصحة أولى والثانى أنه ثبت التارخ قال وكذا لو أطلق عنه الحجر ثم قال اشترىته معنى فى حالة الحجر وقال المشتري اشترىته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمرا حادثا فيضاف الى أقرب الاوقات انقروى من ترجيح البيئة عن محتصر شرح أدب القضاء فى آخر باب الحجر وإذا تعارضت بينة الصحة والمرضى فالبيئة الصادرة من الزوجة انه كان فى صحته مرجحة لانها المدعية والورثة ينكرون والبيئة للمدعى لا للمنكر صرح به غير واحد من علمائنا خيرة من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف وإذا تعارضت البيتان بينة كونه فى الصحة وبينة كونه فى المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا الخ وصى باع شيئا فادعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد

العلم الذى بعد فى المكتب ولو وجد فى دفاتر الوقف التسوية بينهما فى العلوقة لان ذلك يكون حال أهلية الاثنين لالقاء المدرس وملازمة المدرسة بالثناء ما وابتانها ما بشرط علمها وقد أنكر ابن نجيم فى الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم ان علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطى بغيثته عن الدرس وفى الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) فى مدرسة لها مدرسا حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب ناضر ونياب و مؤذن ضاقر بيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر

سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من اقرء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العماراة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفاً (أجاب) يقدم المدرس الملائم للدروس فيها إذا كان عالماً بتقيد وكانت تتعطل بغيبته إذا غاب عنها قيد فعليه المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى للدرس به قرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العماراة لأنها تتعطل وغرض (٢٦٧) الواقف بإياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشرو وظيفة استحقاق المشروط

العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه كان وصياً وقت الشراء فيبينة المشتري أولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الزاهدي من ذلك بينتين المتضادتين (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقد زكاحه عليها ووطئها ولم تحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له بنتان يتيمتان في حجرها اشترت إماماً لا بد لهما منه كالنفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزاً لهما (الجواب) حيث كانت في حجر أمهما يكون شراً وهذا ذلك جائزاً لهما واقعا مرقعه الشرعي (سئل) فيما إذا كان لقاصرة يتيمة حصصة معلومة في دار معينة ولها مال وحصصة في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على الأوقاف المزبورة والحصصة تبقى بنفقة وكسوتها ويريد أخوها بيع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوق ولا وجه شرعي فهل ايسر له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد بالمبيع ولم ينفذ الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها لأنهاراً نحة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهو رابحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها لعمرو والبائع قال في الجوهره قيد بالسكاد لأنها إذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئاً بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض وقدم وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات إلا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضاً وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل) فيما إذا كان له حصصة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض محتكرة وباقية في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشركاء أو حكم به حاكم بري صحتهم من غير الشريك (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على هذه المسئلة ونظائرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بيتاً معلوماً شرعياً مسلماً بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع مريض عن يد بكر مسلماً فهل يكون البيع موقوفاً على إجازة المرنين والمشتري بالخيار أن شاء صبر إلى فلك الرهن أو يرفع الأمر للقاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقدراً معلوماً من الثمن وتسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو من بكر وتسلمه له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر والآن يريد أن يضمن بكر اقيمة بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فذلك فلما لم يكن أن يضمن أيهما شاء فاجب ما اختار ضمها برئ إلا أن خولان في التضمن تملكها منه فإداما لم يملكها من أحدهما لا يمكن تملكها من الآخر فإذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كان خداعاً العين و يرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وإن اختار تضمين البائع ينظر إن كان قبض البائع مضموناً

بالعمل وهذا النقر بر محض مما صرح به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أحمد وعابدة وعلى أولاد ولده أبي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على القريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عان نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى الأسفل منه وعلى أن مات منهم ومن أنسألهم عن غير ولد ولا أسفل منه عان نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمستوفي أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشروط والترتيب المذكورين

أعلاه وبعد الانقراض على جهة متصل فأت ولد الواقف أحمد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقيقة ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبيبة ونخيدة ثم مات كل من محمود ونخيدة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم ماتت رقيقة عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقة المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقة المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخته المذكورة وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما

(أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة فرار بطاوحس فيراط والباقى وهو عشرين فيراط وأربعة أخماس فيراط الحبيبة التي حوت عمو
 خديجة لاعن ولد انتقل اليها محبا لبيبة لكونها في درجتها ما وموت زينب لاعن ولد انتقل نصيبها الحبيبة وعمرا لانقطاع المصرح فيه بأنه بصرف
 من الأقرب للواقف لانه أقرب لعرضه على الأصح وموت عمرا لاعن ولد انتقل نصيبه الحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت
 به من نصيبه لبعده درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير يقطع اتصال عمارة المدينة وقد تروا أنه دمت سقوطه المعقودة بالطين والخ
 صارت تدخله السيول شتاء وتشتوب (٢٦٨) الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يأمن على نفسه

عليه نفيذ به بالضمان لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امامه فانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد
 البيع فلا يفسد ببيع الضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يحوز البيع
 بتضمين البائع ووجهه أنه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمعصوب كذا في البرازية اه
 * (باب الخيارات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف واحد منها فقط وجده
 جيدا ثم فتح الباقي منها فوجد ما فيه رديا ثم عييا ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له ذلك والقول له بيمينه ان
 هذا هو المبيع الذي قبضه بيمينه (الجواب) نعم له رده بخيار العيب كما في البحر وغيره والقول للقباض مطلقا
 بيمينه قدرا أو صفة أو تعيينا كما في شرح التنوير عن الفخ (سئل) فيما اذا اطلع مشترى دابة على عيب فيها
 ولم يجد مال كها البائع فاطعمها أو أمسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل ردها عليه اذا حضر
 ورجع بنقصان العيب اذا هلك (الجواب) نعم اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك
 فاطعمه أو أمسكها ولم يتصرف فيه بما يدل على الرضا رده ولو حضر ورجع بالنقصان ان هلك وفي الجاوى
 القدسي أنه اذا أمسكها بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضا هو غريب والمعتد أنه على
 التراخي بحر من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجده عيبا فذهب الى البائع ليرده فعطب في
 الطريق فانه يملك على المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور
 المسائل عن فصل العيوب من بيع الخانية (سئل) في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على عيب قديم به
 بعد غيبة بائعه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم لمهر عيب بمشترى البائع
 العائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه
 لان القضاء على العائب بالانحصار ينفذ على الاظهر علائق عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء
 على العائب كلام يأتي ان شاء الله تعالى في القضاء وكنت فيما علة على الدر المختار قال الرملي في حاشية البحر
 وقد سئلت عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذ ما في الذخيرة في آخر النفقات أنه
 لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك
 ينفق عليه ديانة بان ينفق عليها ولا يحجره القاضي اه (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطوحا
 ثم حجم على الناس لينفكهم ولا ينقاد للحرث ولا يعبره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع
 بعد ثبوت ما ذكر فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الاصل الخمس عيب وهو بالنون والحاء المحجمة
 الطعن وفي جواهر الفتاوى بالفظ الرمح وفيه أيضا النطع عيب من لوازم القضاة والحكام من القسم الثالث
 رجل اشترى بقرة على أنها لا ترمح ولا تنطع فولدت فاذا هي تنطع وترمح فاراد ردها ليس له ذلك لانها ما ولدت لم
 يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة
 عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه

بما هنالك وتفرق الناس
 عنه ولا يتوقع عوده ولا
 يطمع في أن يحضر بعد
 جفاؤه عوده ومن داخل
 المدينه جامع معجور بالصوات
 وشعاره قائم في كل الاوقات
 قد ألفه المصلون ورغب
 لهم المتعبدون الأتريخ
 وقصه قليل ويحتاج الى
 مصرف جم خزيل فهل
 يصرف ربيع الجامع
 المتعطل الخراب الى مصالح
 الجامع المعجور بذكر الله
 تعالى العز يز الوهاب حيث
 لم يتوقع عوده باعادة تلك
 المباني أم يكون ميراثا لورثة
 الباني أم لا ولا الجواب
 مفصلا (أجاب) نحر بهذا
 المقام بما لا يريد عليه من
 الكلام ان المسئلة فيها
 خلاف بين الأئمة الاسلاف
 فقال أبو يوسف يبق مسجد
 أيد الى قيام الساعة لا يعود
 ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل
 ماله الى مسجد آخر سواء
 كانوا يصلون فيه أولا وعند
 محمد يعود الى صاحبه ان
 كان حيا والى ورثته ان كان
 ميتا وان كان لا يعرف بابه

أو عرف ومات ولا وارث له واجمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بتمنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرف أوقافه
 اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله
 محمد يقول ان الباني أخرجه عن ملكه لجهة من المانع فاذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه كالسكن اذا اقتصر الميت
 السبع عاد الى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط للملكة فلا يعود اليه كالاتق الا ترى أن المسجد الحرام استعني عنه في زمن الفترة ولم
 يعد الى ورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كما في الجاوى القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجه في فتح القدير بأنه

الأوجه وصحح قوم قول محمد وفي الواقعات للصدر الشهيد المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الاول واستعملوا به في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان نبي به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الحلواني اذا خرب مسجد وفرق الناس عنه تصرف أوقافه الى مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب انه لا بأس به وهذا كله على قول مجرده الله فقرر من هذا التقرير ان المسئلة اجتهادية ولا اختلاف فيها بحال ولا اجتهد فيها مساعفاذا توفرت شروط الحكم على قول الامام الثالث الذي رويت موافقة فيه لقول الامام الاعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين (٢٦٩) والاعانة للمعتبرين فلا شك في صحته ونفاذه

وارتفاع الخلاف فيه فانظر الى قوله في الواقعات وان كان لا نفي به جاز وما ذلك الا أنه قد تكون المصلحة فيه متعينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والاجور الوافرة والاخذ بما هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسر وان خشى عاقبة سوءه وانقلاب موضوعه فالعمل بما عليه الفتوى أولى والامور بمقاصدها وكم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشريفة والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس أم لا يصرف أحد الوقفين الى الآخر (أجاب) لا يصرف أحد الوقفين الى الآخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدا بعمارتهما

ونعاه فيما علقناه على الدر المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فساثن معلوم فوجدهم اعرجا قديما كان عندها لبايع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجدهم ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى حمرا فوجده اعرج فعليه ردها عليه فلو علم أنه قديم لم يملك الرد لانه لما اشتغل بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواها والفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بيومين فدفعت له دراهم ليعتدها ففعل ولم يبرأ وظهر أن العيب قديم فاراد ردها ليس له ذلك لانه لما عالج به بعد علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ببيع وجزات في وعاءين وقبضها ولم يرها ثم باع بعضهما ويريد الا أن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لانه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لاقبله كما صرحوا بذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة معلومة بثمن معلوم على أنها تحلب كذا رطلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع الزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لان الناس يريدون العلة فيمسا يستقبل خانية (سئل) في قروي اشترى من آخر بقرة فوجدها لا تحلب ومثلها يشتري للحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها لا تحلب فله أن يردّها لاولا اشتراها للحلب كافي الذخيرة كذا في التجنيس والمزيد وفتاوى الكركي والولول الجلية وهذا قبيح اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرد ولو زاد المنفعة فصله من الاصل الالرجوع بالنقصان لما امر الخ لوازم القضاة وفي الفتاوى اشترى بقرة فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشتري للحلب فله الرد لان المعروف كالمشروط وان كان يشتري للحلب لا ترد ذخيرة (سئل) فيما اذا باع زيد دابته من عمر وبثمن معلوم على انه ان نقدتها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم ينقده الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم فان اشترى على انه ان لم ينقدها الى ثلاثة ايام فلا بيع صح والا أربعة فلا فان نقدت في الثلاثة جازتو بر من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتا محجولا بان يقول على أنه ان لم ينقدها يوما أو يبين وقتا معلوما وهو أكثر من ثلاثة ايام فهو في هذه الصور كالمشروط لان ينقد في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز من (سئل) فمن اشترى من زيد جلابثين معلوم على أنه ان لم ينقدها الى ثلاثة ايام فلا بيع ولم ينقد في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كافي النهر عن الخانية ولو باعه على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما صح واعلم ان ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاثة يفسخ قال في الخانية والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة نفذت عنه ان كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وكرا معلوم بثمن معلوم من الدراهم وأغرر وعما في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدهون ان مورثهم لم يبيعوا زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم خيار الرؤية يعلل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري او وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد

منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد واقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر من ربح الآخر (أجاب) نعم اذا غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك امانته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقل عن الفتاوى الحوازمية والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد واقفهما واختلقت جهتهما ولكل ناظر مستعمل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن فاعل ذلك و يرد الى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر يستبيع صرف غلة وقف الى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يجوز له ذلك لانه يزيله ما ليس يختلف مالهما فيكون

صرفه الى الاخر بعد ان يحضروا في الجهر في شرح قوله ويدأمن غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز ان يولي الشخصانية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للاخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم بخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن ومثله في الزاهدى له برمن غلة التاجر ولا يرب فانه للحاكم تاديبه على ذلك لارتد كنه معصية لاحد فيها مقدر والله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله بما لا يكذبه الظاهر فيه كالعمارة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها (٢٧٠) فيما لا بد منه كالخبر والدهن وأجر الخادم ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذبه

الظاهر فيه وجب جميع مصالح المسجد والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما الذكور مثل حظ الانثيين ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشرط أن من مات لآل من نسل فتمت به لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الاناث آل الوقف الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فافر هذا الابن لمن لا يعرفه استحقاق بان له فيه كذا فنفذ عليه لآل على عمته وأخيه ومات لآل أولاد وبطل اقراره فنفعه عنه فادعى المقر له على الاخنتين بما كان أقر له به الميث وأنى بجماعة شهدوا عند نائب الحكيم بما لفظه انه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرارات من قديم الزمان الى الآن لسكونهم من أولاد خريص وزاد أحد هم ان الاربعة

بحال تناولها أولم يتناولها انقروى من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كمالا يورث خيار الشرط خانية ومثله في خزانة المفتين لكن في يرى على الاشياء من كتاب الفرائض وفي شرح المجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث اه قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوع لنقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلمية ومكثت عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع بيمينه وعلى المشتري البيينة (الجواب) حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلاه تحليف البائع بالله بعته وسلمته وما به عيب فان نه كل رده لا وحلف كما في القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعته معلومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انه سمايساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم سمايساويان أكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في الامتعة وفيه غبن فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغرير بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا رد بغبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ويفتى بالرد بقابالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غره أى غر المشتري البائع وبالعكس أو غره الدلالة له الرد والا فلا وبه أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علائق على التنوير من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهراية اذا اشترى بثمن فيه غبن فاحش وكان البائع غره بان قال أعطيت فيه كذا فاشترته بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيدا جارية فوجدها حبل فهل له ردها (الجواب) نعم له ردها بعيب الحبل والحبل عيب في الجارية لآل البهاثم والنسكاح في الجارية والغلام عيب عيني على الكنز ولو اشترى الجارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الآن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى بها القاضى النساء فان هى حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة ادعى بطنها يرجع الى اطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخر ما روى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء أما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن خانية من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد ما يدعى ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنتان وفي الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا باحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى

قراريط المزبورة من الستة عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعنى أبى المديعى ابن عطاء الله سبب جد المديعى وهو ابن عمه لمحمد يعنى والده منصور المقر فسأل نائب الحكيم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق وأما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الاجريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال قوله فيرد من مثل ما تلفه قال الشيخ العلائق بعده بقى لو كان قيمته أره اه أى فيحتمل أن يقال يرد الباقي وقيمة ما صرف فيه أو لا يرد شيئا ويرجع بقدر الغبن اه منه

الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا وموقعه أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه ليس واقعا وموقعه الذي توافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بأنه هو والد هو واجب متصرفون في أربعة قرار يطالب لا يثبت به المدعى إذا لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما عاك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور ورغبة الطريق على آخر وبرهن أنه كان عتري هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا وما امتلأت به بطون الدفاتر أن الشاهد إذا أفسر للقاضي أنه يشهد بجائنة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجدة متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب (٢٧١) أو نحو ذلك وما صرحوا به إن دعوى

بنسوة العم تحتاج إلى ذكر نسبة الأب والام إلى الجد ليصير معلوما أن النسبة بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمعمود هنا العلم بالنسبة إلى الواقف وكونه ابن عم لجد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الأعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال ممن حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم أنها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لا سيما مع قولهم يصل الشهادة مستحيل وإن هذه الطائفة لا يكون إلا بخريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بأن المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الأعلى الناظر وفي

سبب الحبل عن محمد روايان في رواية أن كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وإن كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أن خبرت امرأة أنها حبلى وامرأة أو أكثر أنها حبلى لم يصح لها الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع إن هذه المرأة ليست لها بصيرة فالقاضي يختار من لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى يتبين حملها أنكره البائع والنفقة على المشتري لأنهما ملكه كما في جواهر الفتاوى ويزول عيب الحبل بالولادة على رواية كتاب البيوع فإذا قبضها فوجدها حاملا فولدت فلاردولار جوع الآن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كفي الذخيرة لوازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكرافوطها وأزال عذرتها ومضت مدة والآن يدعى أن بها جنونا قديما كان عند البائع ويرد ردها به فهل ليس له ردها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطها وأقبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا أي سواء كانت بكر أو ثيبا نقصها الوطء أولا لأن كلا منهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد إذا قبلها البائع أي رضى باخذها لأن الامتناع كان لحقه فإذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعتربات ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني إذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم أطلع على عيبه القديم لم يرد لأن حدوث العيب عنده مانع من الرد وإذا زال جازا الرد لعود الممنوع بزوال المانع من الغفار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صرح به في الخائبة أيضا ومشى عليه في الدرر ولكن ذكر في الخائبة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال إنها ثيب وقال البائع إنها بكر فالقاضي يريها النساء أن قلن بكر فالقول للبائع بلا عيب وإن قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطء ولو زانيلها كما علم أنها ليست ببكر بل لبث فله الرد والالزمت الجارية ولا يرد لها ثم رأيت في نو والعين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثيب بالوطء بمنع الرد ثم قال فليتنامل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بما هو المذكور في كثير من المعتربات كما مر عن المنع تأمل ثم على القول بأن له الرد يلزمه ارش الوطء إذا القول بالرد بلا ارش مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التخرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المارين عن الصحابة وإنهم اتفقوا على أن الوطء لا يسلم للمشتري مجابا فن قال يرد لها ولا يرد معها شيئا فقد خالف أقاويل الصحابة وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر اردوها ودمعها عشر قيمتها ولو ثيبا ردها معها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما يقص ذلك العيب من غنها به قال ابن سيرين والزهرى والثوري واستحق وبيعة وب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا ولو بكر افند مال يرد معها مائة منقصة الاقتضاض وعند الشافعي لا يرد لها بل يرجع بنقصان العيب اه لمخصا ثم قال ابن أمير حاج وحكى ابن قدامة عن أحمد

البرازة وكثير من الكتب الفتوى على أنه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها أن المدعى عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل أن خلل المحضر المشتمل على ما ذكرنا ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقرب ناظره الذي هو من جهة المستحقين لرجل بأنه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرار يط فنفذ أقراؤه على نفسه ووطفقت يتناول الأربعة قرار يط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل إقراره بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لامرأة وبنتي شقيقها فادعى المقر له أنه متصرف في أربعة قرار يط بالتلقى عن والده فلان والده عن جسده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظر المذكور وفي بنتي شقيقها وان له ثمانية قرار يط ولهن ثمانية قرار يط والباقي الناظر

المدعى عليها بالتأدية قراراً بطلاناً فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهداً شهد أن الناطرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن جودة وعلى أن المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وأن جودة وعبد القادر وأخوان ولد الخليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور والمدعى حق باجماع العلماء لعدم صدوره على المدعى إذ لا يلزم من كونهما الخوین الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بهما فانهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للأجارة استعمالها رجل زاعماً (٢٧٢) أنه استبدلها من ناطره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم (أجاب)

في الثيب روايتين لا يردها كما قال أصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي اه فعلم من هذا أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطاقاً وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف تلميذاً مامناً النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن مخ الغفار فاعتنم هذا الخبر برافانه من مخ الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سبعين يوماً ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضاً ثم ظهرت حاملاً فنفى كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتخلق الولد في أربعة أشهر فإن ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فإن قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها إلا وليس بها حمل فإن حلف برئ وإن سكت ردت عليه وكذا حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني أن رضياً بأخذها ليوافق ما مر عن المخ والرد في رد (سئل) في رجل اشترى من آخر مقداراً من الحديد ليأخذ منه آلات مخصوصة وجعله في السكور ليحرقه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يرده كذا في الحاوي الزاهدي فيما يمنع الرد بالعيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حصاناً وتسلمه وزعم أنه وجد به عيباً قد عايناه كان عند البائع ثم ركبته مراراً بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركب رضا بالعيب (الجواب) ركو به له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا طلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفاً يدل على رضاه وإن طالت المدة اه (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كيات على ظاهر بطنها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك (الجواب) حيث كان السعي عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته العيب يسوغ له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبراز يتوغيرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وجارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعاً له ردها بذلك حيث لا مانع هنالك (سئل) فيما إذا اشترى من آخر عبداً فأبق من عنده مراراً إلى دار سيده وأنكر البائع أباقه عنده فكيف الحكم (الجواب) الأباق عيب يوجب الرد على البائع إلا إذا أبق من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يخف عنده فإنه ليس بعيب كافي للتنوير وشرحه للعلاء وفي الخلاصة والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أي بالعيب فيمنع الرد وهذا إذا ثبت أباقه عنده ثم عند مشتريه إذا أنكره البائع كما صرحوا به وفي فتاوى قارئ الهداية لا تقبل بيبته بالعيب مادام أباقاً فإذا ثبت موته وأقام بينة أنه كان أبق عند البائع بعد البلوغ رجح حينئذ بنقصان العيب وإن كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلاً وسافر به ثم وجد به عيباً قد عايناه كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه بعد رؤيته العيب ما يدل على رضائه فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيباً في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون

يلزمه أحرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب والحاصل أن الانفع منها للوقف يجب (سئل) في حانوت وقف أهلى يؤجر كل يوم بقطعة أحرة ناطره سنة ثمانية غروش اسدية هل يكون غبناً فاحشاً فلا تجوز اجارته أم لا فتجوز لاسيما إذا كان اصلحة (أجاب) الاجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه يصرف على الواردين والمجاورين له وولاته تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين الملاصقين له على هذا مدة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على المجاورين أيضاً أم يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجزى على رسمه الموجود في دواوينهم

استحسنوا ويصرف ريعه على مة تقضى ذلك عند التنازع والآن ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف رضا كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبني على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجد وعلى بنتيه عائشة وورجة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم للز كرم مثل حظ الانثيين على أن من مات عن ولد أو ولد له أو أسفل منه أنتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور ومنهم دون أولاد الباطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصبان الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد

ذلك وقف على سباط سيدنا الخليل فاذا تعذر ذلك عاد وقف على فقراء المسلمين وشرط شروطا منها ان النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده
للا رشد فالارشد من الموقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناظره واذا آل الى الفقراء فلنقاضى الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل على
نيينا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملائكة الخليل ومنها ان من تزوجت من الاناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا اتايت عاد
استحقاقها هذه الصورة مات الوقف عن ذكر من أجدد ورجوة عائشة ثم ماتت رجوة ثم مات أجدد ولم يعقبوا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع
التزويج الموجب لحرمانها اولها أو لادعها هو أقرب عصبات الوقف فهل يصرف ربيع (٢٧٣) الوقف لها أولا ولأولادها أولا خي الوقف

المذكور أو لسباط الخليل
أو للفقراء ومن يكون ناظرا
عليه هل هو هي اذا ثبتت
أرشدتها أو أحد أولادها
أو أخوال الوقف (أجاب)
اعلم أنه قد قام بكل مانع من
الصرف اما عائشة بنت
الوقف فلترزوجها اذ هي
داخله في عموم قول الوقف
من تزوجت من الاناث من
بنات الظهور كما هو ظاهر
وأما أولادها فلا يخرجهم
من الوقف باشرطه ولا ولد
الظهور دون أولاد البطون
وهم من قسم أولاد البطون
ولو قدرنا عدم هذه الجهة
من كلام الوقف والباقي
على حاله فكذلك لا يصرف
لهم مع وجود أهمهم لغيرهم
بها ومثل هذا نقول في جهة
العم وسباط الخليل فاذا
علمت ذلك فاعلم أن علماءنا
صرحوا بأنه اذا قام مانع من
استحقاق الموقوف عليهم
يصرف الوقف الى الفقراء
حتى يزول المانع فيعود
الاستحقاق واذا علمت ذلك
فاعلم انه يجوز صرف الربيع
لعائشة وأولادها اذا كانت

رضا بالعيب اه ومثله في التاترخانية والبرازية (أقول) وفي البحر عن فتح القدر وجود عيبا في السفر
فما لها فهو عذر اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومهرة فوجد عيبا حرقا قديما عند البائع هل له
ردها به (الجواب) الحزن على وجه لا تستقر ولا تنقاد للراكب عند العطف والسريع عيب كافي في البحر فثبت
كان قد عيبا ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر
(سئل) في رجل اشترى من آخر بزر بطخ وزرعه فلم يثبت فهل ليس له الرجوع بثمنه (الجواب) ليس
له الرجوع على ما نعه بمجرد عدم نيته لانه يكون باسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما
أدى حبت لا مال به وان كان له مال به بان صلح شيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
القطن اذ لم يثبت كذا أفق الشيخ الرمي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في الفصولين والاسمادية
وصراغناوى وأفق قارئ الهراية بانه اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بثمنه نقصان العيب (سئل) في رجل باع
آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع ويزعم
أنه وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب وان لم يسم خلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه الى
المنازعة ويدخل فيه الموجود والحدث بعد العقد قبل القبض فلا يرد عيب ونقصه محمد ومالك رحمه الله
بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال ما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث نهر اه علائ على التنوير
(سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقة الجنس وهو جنس مشهور بالجودة
بثمن معلوم ولم توصف بذلك لما اشترى من هذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر ولا تساوى هذا الثمن وبين
الثمنين تفاوت فاحش ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأفق
بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع أنها من نسل
خيل فلان لفرس مشهور بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فاجاب اذا اشترى ببناء على ما وصف له بثمن ولم
يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوى ما اشترى به له الرد اذا
تبين بخلاف ذلك اه وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سنه سنة تظهر أنه سنتان فاجاب ان كان كبير
السن أو صغيره مما ينقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة رده والا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سمورا
على أنه ظهري فاذا هو قفنا أو رجل أو اشترى وشقا على انه نافع فاذا هو ظهري ينبغي أن يكون للمشتري الخيار
لان القفا غير الظهري في الرغبة والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي
الحمل المذكور اشترى مداسا من السخيتان على أن بطانتها من السخيتان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي
أن يكون للمشتري الخيار لان البطانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط فقواته بوجوب الخيار اه وفي
الزيلي ولو اشترى عبدا على أنه نجار أو كاتب فساكن بخلافه أخذ به بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته بوجوب التخير لانه لم يرض به دون بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل

(٣٥ - (فتاوى حامديه) - اول) وكأنا فقراء بجهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماءنا بان الوقف حيث كان منجزا في
الصحة يجوز لأولاده الفقراء تناوله فلنقاضى أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك انه لا رشد من الموقوف عليهم
وهي من الموقوف عليهم وان قام مانع ولذلك اذا زال المانع استحققت فاذا ثبت انما أرشد فقهي الناظر بشرط الوقف كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في مدرسة جهل شرط واقفها قتر السلطان رجلا في النظر عليها وقوض له السكن ببيت معين منها معد للشيخ وهو بيده وظيفة
الشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب

السكن في بيت الشيخ أم لا وهل له التجاوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقف اذا اشتبهت مصارفه بضرب كاه ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه فيتحجرى العرفان البواب يسكن في محل مخصوص ايسر له أن يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت الماعد للشيخ وليس للبواب ولا غيره أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السماء فلا يجوز اتخاذ مسكنا لانه يؤدي الى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وبه ثبت (٢٧٤) وجوب ازاله ما بني في المسجد المذكور لغير المسجديه كما هو أظهر لا يقيمه من الشمس

وحيث وافق تفويض السكن له اليهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خدلاوهم خارج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى فلما أراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكتا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها شرط ثابت من الوقف فهي على ما شرط والا ينظر الى المعهود فيما سبق فينبى على ذلك وان لم يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا بها اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتبه مصارف الوقف فراجعته ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة وقفت وقتا على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسائها ثم بعد انقضاء على ابن أخيها فلان ثم على أولادها ثم لجهة بر لا تنقطع ماتت فاطمة عن بنتها منى وليلى ثم ماتت منى

أو تحلب كذا وكذا اطلاق حيث يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو انتفاخ حتى لو اشترط أنهما حلوب أو لبون لا يفسد لانه وصف ولو قال يخبر كذا صاعا أو كذا قدر ايفسد لانه كذا كونا وفي البحر ولو اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزنة الفتاوى (أقول) ولعل وجهه أن الهروي والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر أنه بلخي ففسد البيع لعدم وجود حقيقة المعهود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه صحيح لوجود الحقيقة ويتخير لفوات الوصف وكذا الفرس في مسستانا يدل على ذلك ما في البيع الفاسد من البحر عند قول الكنز فيما لا يجوز بيعه وأمة تبين أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كبشا فاذا هو نعجة حيث ينقعد البيع ويتخير والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمعا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي متعدي الجنس يتعلق بالمشار اليه وينعقد ولو جوده ويتخير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذ كرو الانثى من بنى آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر دون الاصل كاللحل والدبس جنسان والوذاري والزديجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسألة الكتاب أي الكنز باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاذا حشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا بلا نظر الى الذاتي قال في فتح القدير ومن المختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحر فظهر أصفر صرح ويخير كما اذا باع عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب ما في البحر لمحا صوفي فتح القدير وعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى ففيه الخيار والنياب أجناس أعنى الهروي والاسكندري والمروي والكتان والقطن والذ كرمع الانثى في بنى آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وعدة أثواب من الثياب القطن على أنه هندي فظهر أنه عجمي وبينهما تفاوت فاحش ويريدز يرددها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) مقتضى ما قررناه أن نفا أن البيع باطل لا صحيح مع التخيير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وجارية على أنها حبشية فظهر أنها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريددها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن لو لم يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة جلود جاموس صفقة واحدة بثمن معلوم وتسلم الجلود ثم وجد بواحد منها عيبا ويريد المغيب فقط بحصته من الثمن سالما بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الجلود المذكور صفقة واحدة وقبضها جميعا ثم ظهر

عن أولادها أحمد وعلي إبراهيم وستينة وفاطمة ثم ماتت ليلى عن ولدها عبد الجواد وفاطمة ثم ماتت أحمد ابن منى عن أولاده ظهر علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم ماتت إبراهيم عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولدها يوسف وآمنة ثم ماتت آمنة عن بنتها قارية ثم ماتت عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفية فهل يصرف بيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية ٣ قوله الوذاري بفتح الواو وكسرهما وانحما الذال ثم راء مهملة نسبة الى وذار قرية من قرى سمرقند والزديجي برأى ثم فون ثم دال مهملة ثم باء ثم جهم نسبة الى زندي بفتح الزاي والنون الاخيرة والجهم زيدت على خلاف القياس اه منه

أم يختص به أعلاهم بطنا (أجاب) يختص به أعلاهم بطنا وهم على وفاطمة بنت ليلي وسثمينة فيكون ربيع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب ثم وعدم التنصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي أن عليا المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم يستحقونه سوية هل ينفذ أقراره على نفسه لا على فاطمة وسثمينة فأجبت بأنه ينفذ على نفسه مؤاخذه بأقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاثا ثلثه فاطمة وثلثه لسثمينة والثلث الثالث بين علي وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الأقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على ذرية وافقه من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا (٢٧٥) تمسك يقطع لأحدهما بل هنالك حجب مع كل

منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند أهل العلم وأستبها الأمر في المصرف فما الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا الثلث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فمن أثبت من الفريقين حقا بالبينات لشرعية فهو له هذا إذا لم يعلم حاله فيما سبق أما إذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبني على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التارخانية في الأوقاف التي تقدم عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وإن لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة من أثبت في ذلك حقا يقضي له به وفي واقعات الناطقي فإن اصطح الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي ينفذ ذلك ويقضي بالغلبة بينهم اهـ

ظهر بواحد منها عيب له رد المبيع فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض أحدهما وجد به أو بالآخر عيبا أخذهما أو ردهما ولو قبضهما رد المبيع فقط لأن تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لأنه يكون بيعا بالحصاة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض لا يجوز لأنه يكون بيعا بالحصاة بقاء وهو جائز كما تقر في كتب الأصول اهـ ومثله في الملتقي والمكتر وغيرهما من المعتبرات (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من اللك الذي يصيبه ثم وجد به عيبا يرد المبيع به بعد ما صبح ببعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفقة ويريد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة خرم على أنه من دباغ غزرة فالقائي اثنين في الماء فبان أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية أن قالوا أنه من دباغ الساج يرد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الأبريسم إذا أطلع على عيب بعد بله يرجع بالنقص ولا رد لأنه عيب برازية من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشباهها (أقول) ذكر في متن التنوير وشرحه للعلائي أنه لو قبض كيليلا أو وزنيا ووجد به بعضه عيبا له رد كله أو أخذه بعيبه لأنه كشيء واحد الخ أي بخلاف القيمي كشرع عبدين صفقة كل امر قريبان أن له رد المبيع فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أنه له رد الباقي مع أن اللك من المثليات لا لقيمات لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في التنوير يحول على ما إذا لم يتصرف ببعض المبيع أما إذا تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كافي مسئلتنا فما أن يكون تصرفه بنحو البيع مما فيه إخراج عن ملكه أو غيره كالأكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني لأنه يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حررته في المسئلة من الخاتمة وغيرها وتامه هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعها منكسرة ويريد الدار بخيار العيب فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمه الأصل لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضي (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فرو ثم ظهر بها عيب قديم بنقص الثمن عند التجار ويعدونه عيبا ويريدون ردها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بشريه ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن أو رده تنوير وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أو باب المعرفة بكل تجارة وصناعة منحه فهو عيب شرعا ملتي وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كزولا شك أن العيب في الفرو ينقص الثمن فهو عيب فيرد به قال في البرازية في الثالث من كتاب الرهن وإن انتقص الرهن عند المرتهن ذاتا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الفرو ربعه فبقى من الدين أيضا ربعه اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الحرير وبعد ما قبضه وبه بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بائعه ينقص عنه بقصا فاحشا عند تجاره ويريد

وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشتهت صارفه وقد رماصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون إلى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل) فيما إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد إلى كنيها ورؤيه وبني مكانه حماما معظم منفعة ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباقي بما أنفق على الناظر أو على المستحقين أو لا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا عن القنية أنه إذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعتها ترجع إلى الوقف رجوع على الناظر والأبان كان ترجع إلى المستأجر

وفيه ضرر بالداو كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائطي وقف عليهما بناء على رجل المدة
فقدده ومات هل تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وإنما هو حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعه
وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضر فهو
المضيق له ماله بليتر بص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماء وأن لناظر تملكه بأقل القيمة للوقف منزوعا وغير منزوع بمال
الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة (٢٧٦) موقوفة سكنها رجل بالتغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثته

الرجوع على بائعه بنقصان عيه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى
ابريسماعلم بالعيب بعد البيل لا يردو يرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرد
اه ومن العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات النجارين وجعله في السكور
ليجربه في النار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد كباقي القنية وفيه أيضا
بل الجلود عيب حادث يمنع الرد بعد بيله وكذا الابريسم بحر (سئل) في الرد بخيار العيب بعد رؤيته
هل يكون على التراخي (الجواب) خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على المعتمد فلو خاصهم ثم
ترك ثم خاصهم فله الرد مالم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره (سئل) في رجل اشترى
جارية فوجد بها سعالا فاحش قد رما عند البائع يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والسعال القديم
هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كفاي الفسخ وهو المراءى بكونه قد عمالان داومه يدل على الداء ولذا قال في
جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا منخ ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة
فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه
والافله تحليفه بالله بعمته وسلته ومابه العيب فان سكل يرد له ولو حلف القول لن (سئل) في رجل اشترى دارا
ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرمي
وفي نهج النجاة عن التنازع خانية اشترى أرضا وأدارا على أنها حرة من النوائب فاذا طول المشتري النوائب
له أن يرد هاعلى البائع حيا وعلى ورثته بعد موته (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه
من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك
(الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من البيع بنقلها لرجل اشترى أرضا أو كرم فظهر أن شره كان على
ناوقة أي ميزاب توضع على ظهر نهر أو موضع آخر كان له أن يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس خانية من
فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب والمشتري
بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردها فانه من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (سئل) في
رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع مستندا
في ذلك لمجرد قولها وقول طبيب ذمي وأن له ردها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بمجرد
ما ذكر قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كذات جنب وسل وحى قديم ونحوها فعلى القاضي أن
يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم
فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله في العمدية وأجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بعرفته
الاطباء قبل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال
كالعيوب بالنساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قدم العيب
وحديثه اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فاجاب لا يقبل قول الكافر على

السكان مدة سكنه بها
باجرة المثل وتؤخذ الاجرة
من تركته أم لا (أجاب)
نعم لناظر ذلك فقد أفتى
الشيخ على بن غانم المقدسي
بذلك في مسجد تعدي عليه
رجل وجعله بيت قهوة فقال
يلزمه أجرة مثله مدة شغله
بما فعله ويعاد كما كان
والاصل ان منافع الوقف
مضمونة عند نابا غصب
صيانة له والله أعلم (سئل)
في مستأجر خان وقف استرم
فعمره المستأجر باذن الناظر
والقاضي من ماله ليكون
دينا على جهة الوقف فتبين
الغبين في الاجرة فزاد عليه
رجل آخر واستأجره لآباء
الاول عنه ودفع لناظر ماله
من الدين باذن الحاكم
ليدفعه له فدفعه الناظر
ومات وولى عليه غيره
وانقضت مدة اجارة الثاني
فطلب دينه من ورثة الناظر
المتوفى هل له ذلك أم لا
(أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اد الناظر رسول عن
المستأجر الثاني فلم يتعلق
بذمته دين له لكن حيث

أذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المسلم
المتولى عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه
لأولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث لذكر مثل حظ الانثيين خلا بته لصابه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم
ثم قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يرد أي لا يرد ما أدخله في البارأ مالو كان منه شيء لم يدخله النار فانه يردو ويرجع بنقصان ما أدخله النار كما يعلم
مما قررناه آنفا والله أعلم اه منه

ثم لا نسألهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ولسله وعقبه ومن مات لادن ولد ولا سفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك الذي من هو في درجته وان لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجود من إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حيا أبيا كان أو أما أو جدا أو جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الإقرارض على جهة برّ عينها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابنهادون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل (٢٧٧) استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في

حياة أمها المذكورة ولو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي أن لو بقي حيا أبيا كان أو أما فإن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه أمه ولو كانت حية أدلوا كانت موجودة لشاركت أخاها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بثم لأن ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا عملناه وخصناه بعموم الترتيب فان فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي خرم به

المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يعقل قول الأطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والحكام لصحكي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع في الحبل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الأطباء لان محل اعتبار قول الامة انما هو لاجل لانقطاع الدم لتوجه الخصومة إلى البائع فاذا توجهت إليه بقولها وعين المشتري أنه عن حبل رجعت إلى قول النساء العلمات بالحبل لتوجه اليمين على البائع وان عين أنه عن داء رجعت إلى قول الأطباء إلى أن قال نقلا عن الخانية قلو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل برها القاضي للنساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلامين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وأن الحبل يثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبل القبض وان المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة زوجين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا رد بقولهن بل لا بد من تحليف البائع كما في الزيلعي والمنع وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاص أن على قول أبي يوسف ترد من غير يمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النوادر شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال تصلح حجة للردوان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمقي أفندي عن نقدا للفتاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر أن ما في البحر عن فتح القد برو مثله في النهر منه انه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطالع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتهما في حق توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد ذكر احررته فيما علقته على البحر وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى فحين اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها مرارا فوجدها ارتقا وأخبرت النساء أنها ارتقا فاجبت بانها لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجعت المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجعت المشتري جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر أو لا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمسه باشهوة ويرجع بالنقصان الآن يقول البائع أنا قبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الظاهرية وفي القنية قال أبو القاسم اشترى اهلي أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها تيب فان زايها بلاليت فله الرد ولا

السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في اشباهه أما ما خلفته في أولاد المتوفي في حياة أبيه فواجبة لما ذكره فعمل به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباهه صارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة

قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشبهت بمصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فمما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه ومن القواعد الفقهية ان أقصى ما يستبدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتفاعاته أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء (٢٧٨) من مال الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوى

الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجر أئسا من خزبه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب أجرا على عمله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما يسبق هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) أعلم أولا أن علماءنا صرحوا بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا مما يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة ولا آجرة بدون العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم فيدفع له ما شرط قال في البحر وقد تمسك بعض من لا خبره بقول قاضيان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي أن يجعل للمولى عشر الغلات مع قطع النظر عن آجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد أفاد ان القاضي الثاني يحط ما زاد على أجر المثل فأقاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوما أكثر من آجرة

لزمته ثم رخص وقال الوطع يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والحاصل أن العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة يقضى القاضي بالرد بلا تحليف الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو الابرأ عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو يحدث في مثلها فانكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد عليهم هذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا لاطباء كدق وسلى وحصى قدعة يقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لا يثبتانه عند البائع فيرد عليه اذ لم يدع الرضا به كافي الزيلعي وقاضيان القسم الثالث ما لا يعرفه الا للنساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كاباق وسرقة بول في الفراس وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ماسرق أو ما أبى أو ما جن أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل رد ولا فلا ولا يثبت للمشتري على عيب في يده فعندهما يحلف البائع انه ما يعلم أنه سرق عند المشتري أو أبق أو جن أو بال في فراشه ولا يحلف عند أي حنيفة اذا لم يبرهن توجه بعد صحة الدعوى والبيئة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد تمام الكلام على هذه الاقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما (سئل) فيما اذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض بالعرض ثم استحق احدهما أو وجد به عيبا فانه ينتقض البيع في الباقي كافي الذخيرة من آخر الفصل الثامن اه لو ازم الحكم اشترى عبدا بثوب وتقاضاه استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رده وقدر عجز عنه فيلزمه رده قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد أو أعتقه ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقروى عن محيط السرخسى (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعد ما طلع على عيب قديم به كان عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحسانا عندهما وعليه الفتوى اذا لم يصد منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلاني من باب خيار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ابطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزنه بعد أيام فتقص وكان رطبافيس فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبة (الجواب) نعم اشترى غزلا منافوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبافيس فله الردان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الغيلق ابريسا ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوى الزايدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو لأجنتين بثمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا ذراعا ثم ظهر أنهما أقل من الذرع المزبور فهل للمشتري الخيار ان شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وغيرها

المثمل فالفسقه المحض انه حدث شرط الواقف له شيئا أخذه والا لم يعمل في دفع له آجرة مثله فالجواب انه لا شيء (أقول) انه ما لم يعمل واذا عمل فله قدر آجرة المثل لازائدها والزائد سحت حرام لا قائل بحله ويلزمه رد ما أخذ زائدا عن آجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته كورا فاذا انقرضوا كان ذلك وقف على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقرضوا كان ريع ذلك مصر وفا لجهة بر لا تنقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع

الذ كور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجاهتين الذ كور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن حكم الذ كور فاذا انحصر الوقف في الذ كور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يسحق النازل عنها تداً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتب وتفضيل وضدهما ولم يعلم الآن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم مات (٢٧٩) عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة

قتصر فتافيه انصافاً ثم ماتت
أم كلثوم عن ابنين هما
حافظ الدين ونفسر الدين
فتصرفا في النصف الذي
تصرفت فيه أمهما انصافاً
وماتت عائشة عن ابن اسمه
زكريا فتصرف في الذي
تصرفت فيه أمه عائشة ثم
مات حافظ الدين عن ابنين
هما محمد وابراهيم ومات
نفسر الدين عن ابنين هما
عفيف وعبدالله فتصرف
هو وأولاء الأربعة في النصف
أرباعاً ثم مات عبد الله
وزكريا عن غير ولد ولا
ولد ولد ولم يبق من نسل
عفيف الا قول سوي محمد
وابراهيم وعفيف فكيف
يقسم ريع هذا الوقف
عليهم (أجاب) يصرف
نصيب عبدالله لأخيه
شقيقه لكونه مقدماً على
أبي العم وهو الظاهر مما
تقدم من الصرف للأقرب
للحيت فالأقرب ويصرف
نصيب زكريا بموته لأبن
ولد ولأولاد ولد لأبناء ابن
خالته عفيف وابراهيم
ومحمد سوية لتساويهم في

(أقول) وكذا لو اشتراه مائة على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد كما أفق به العلامة الشيخ اسمعيل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو شاة بره و يريد يفسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية (سئل) فيما إذا باع زيد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في وعاء وأرى عمرا قدرا جديدا منها فإرى الباقي منها أردأ مما رأى و يريد دفعه فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى شاة قد رأى بعضه وألم برمته شيئا فاشترى ثم رأى بعضه فإن كان مما فيه الانعوج كالكيلى والوزنى فرؤية بعضه كروية كله في ابطال الخيار إلا أن يجد ما بقي من الخاطما رأى الى شتر فيثبت له خيار العيب لاختيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد أو أوعية مختلفة بعد أن يتحدد السكل في الجنس والصفة وإن كانت مختلفة الاجناس والاصناف فلم ير كل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية ويتبغى أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار إذا رأى الباقي وجعله كالعدي المتفاوت بان رضى السكل أو برد السكل ولو اشترى جماعة من العددي المتفاوت كالعبيد والجواري والبرترو الغنم والسياب في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا منها فله أن يرد السكل أو يمسك السكل ولو اشترى ثيابا في عدل ورأى طي السكل ولم ينشرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية كالعالم والطراز ونحوهما أو كان ثوبا واحدا فرأى ظاهره ولم ينشره بطل خياره في هذه كلها إلا أن يجد باطنها بخلاف ظاهرها لثبوت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوبا ذا علم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لاختياره ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والفوم فله الخيار إذا رأى جميعه وإذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كفي الثياب وقالا اذا قلع شيئا منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلع المشتري شيئا منه أو قلع جميعه بغير إذن البائع لزمه الجميع بحملة الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع اني أخاف ان قلعت لا ترضى به وقال المشتري اني أخاف ان قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فإيهما تطوع بالقلع جاز وان تشاحا فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالينابيع من باب خيار الرؤية ونحوه في البحر والنهر (سئل) في رجل اشترى من آخر بندقة على أنه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد (الجواب) نعم قال في الكنز وبقيضه ملك بالثمن كنعبيه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة وأما ما مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الخلو فوجد بعضه مراً بعد اختياره والباقي منه كذلك و يريد دفعه ببقية حصته من الثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف أغمام معلومة ولم يرها و كل زيد بقبضها وراها زيد يزعم ال رجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها وكيهه بالتبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط لخيار الرؤية الموكل (الجواب) نعم وكفى رؤية وكيل

الدرجة وقر بهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقدم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان له رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها أو لم يكن فأى فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذه على وجهين أيضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيه أهلها فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى له به

أه وهو صريح فيما إذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الأقرب
 قالوا قرب من الميت فيجري في الدرجات كلها ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي يتصرف فيه بالنظر حسب ما شرط الواقف بتقرر
 القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه أنه
 ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع
 مع ما ذكر إذا المنازعة في الاستحقاق بينهم (٢٨٠) لا في نفس الوقف المستثنى بالسماع والنفي لا يحيط به إلا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في

دعوى مستحق في الوقف
 على مستحق فيه هل هي
 مسموعة أم غير مسموعة
 الجواب مصرح فيه بنقول
 الأصحاب (أجاب) المصح
 به أن الدعوى من الموقوف
 عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه
 غير مسموعة على الصحيح وبه
 يفتى كذا في جامع الأصول
 قال في التتارخانية ولو ادعى
 إنسان في الوقف لا تسمع
 الدعوى على أرباب الوقف
 وإنما تسمع على القيم أو على
 الواقف أه وفي فتاوى
 شيخنا الشرح محمد اس سراج
 الدين الحانوتي وأما الدعوى
 على المستحق فهي جائزة
 حيث كان واضعا يده لوضع
 يده نعم الدعوى من المستحق
 قبل لا تجوز والحق أن الوقف
 إذا كان على معين تصح
 الدعوى منه أه لكن قال
 في جامع الفصولين في هذه
 المسئلة ويفتى بأنه لا تصح
 لأن حقه أخذ العالة
 لا التصرف في الوقف أه
 وفيه أيضا أن مستحق غلة
 الوقف لا يحال الدعوى غلة

قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري تنو من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع
 مسقط عذر أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما إذا نظر الوكيل بالشراء بسقط خياره وقالوا
 هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لأنه لو وكل
 رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة إلى آخر ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في
 المتون وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكيل عني بقبض ما اشتريته وما رأيته كذا
 في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين
 الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل وفي الفوائد
 صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيل في قبض المبيع أو وكلتك بقبضه وصورة الرسول أن
 يقول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع إليك وقيل
 لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمران قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار أه كلام البحر وكتبت
 فيما علمته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول
 لا بد له من إضافة العقد إلى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد إلى
 الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فإن الوكيل قبضها كالرسول حتى لو أضاف
 النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلًا والرسول رسولًا وحاصله أنه يصير وكيلًا
 باللفظ الوكالة ويصير رسولًا باللفظ الرسالة وبالأمر لكن صرح في البسائط أن أفعل كذا وأذن لك
 أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في الولوالجية دفعه له ألفا وقال اشتري بها أو بيع أو قال اشتريها أو بيع
 ولم يقل لي كان توكيلًا وكذا اشتريها ألفا جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشتري هذه الجارية بألف
 درهم كان مشورة الشراء للمأمور إلا إذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمًا لأن اشتراط الإحالة يدل
 له على الإلابة أه وأفاد أنه ليس كل أمر توكيلًا بل لابد مما يفيد كونه فعل الأمور بطريق النيابة عن
 الأمر فليحفظ (سئل) فيما إذا اشتري زيد من عمرو حصتين أحدهما بخمسة وعشرين قرشًا والآخر
 بثلاثة وعشرين قرشًا فباعهما زيد بكذا قولية بستان قرشًا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية
 بأثنى عشر قرشًا ويريد المشتري إسقاط قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم فإن ظهرت
 خيانتة أي خيانة البائع في مباحة باقراة أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو بنكوله أي نكول
 البائع عن المبيع وقدا دعاه المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الإلابة في دعوى الخيانة من ناقض
 فلا تتصور بينته ولا نكوله والحق سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فإنها تسمع أخذه بكل الثمن أو
 ردّ وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانتة فيه أو هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيه بما وقال
 محمد بخير فيه مما الخ قوله وله الخط أي إسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة
 في التولية إذا تراءى ثوبًا بتسعة وقبضه ثم قال لا تخراشتريته بعشرة ووليتك بما اشتريته فاطلع على ذلك

الوقف وإنما لك التولي وفيه راضى للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم مرض نو لنواد ابن رستم تسمع قال
 وبالأول يبقى أه فقد علمت أن فيه روايتين وأن الأصح عدم الصحة فخاله يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما إذا كانت امرأة
 واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم
 مات الابن المزبور عن أولاد فجاء رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينة لدى القاضي والآن يطالب
 ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه زاعمًا أن له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الأمن حين ثبوت نسبته إلى المرأة جدته

لامه أم لا (أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لأعلى الناظر إذا لئلا تطردفع ما لا يستحقه غير المدفوع إليه على أن أنه يستحق المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعاً مع عدم الضمان فافهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من سيحدثه الله من الأولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد أولادهم وأولاد بنينهم وبنين بنينهم بطناً بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه وإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه إلى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لأعن عقب

ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم في بنينهما مادامت طبقة تعلق عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط للترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه ولا نصيب للابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل إلى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مسدولها بمجرد غرض لم يسأده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لأولاد أولادهم وإن سفلوا ماداموا في الحجب بطبقة ما تحجبهم من المستحقين للانصباء بالفعل والحال هذه والله أعلم

وبيان الحط في المراجعة على قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فإنه يحط قدر الخيانة من الأصل وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم ويأخذ الثوب باني عشر درهمهما اه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وجارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم أن زيدا باعها من بكر وتسلمها بكر ثم أن بكر أردتها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد أن ردّها على البائع الأقل فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باع ما اشتراه فردّ عليه بعيب ردّه على بائعه ولو ردّه عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في الكنز والمثون (سئل) فيما إذا أقبض زيد عمراً درهم له عليه وقضاها عمر ومن غيره بكر فوجدها الغريم بعضها زيوفا فردّها بكر على عمر وبغير قضاء ويريد عمر وردّها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا إذا قبض رجله دراهم على رجل وقضاها من غيره فوجدها الغريم زيوفا فردّها عليه بغير قضاء فله أن ردّها على الأول اه (أقول) وقد أفق بذلك أيضاً الخبير الرمي تبعاً لما في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريراً حسننا العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله أنه إن كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلاً لم يرد منه شيئاً لم يقبل منه لتناقضه وينبغي أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فإذا انكسر ردّه عليه وان لم يقر القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلاً فالقول له مع اليمين لأنه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا إذا كان الذي ردّه زيوفاً وهي ما يتبناها البعض دون البعض أو بنهرجة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن الغضة فيها أكثر وأما إذا كانت ستوفة وهي التي نحاسها أكثر بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله بعدما أقر بقبض الدراهم لتناقضه لأن الستوفة ليست من جنس الدراهم بخلاف الزئوف والنهرجة اه ملخصاً ومقتضاه أنه لو لم يقر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد الستوفة لعدم تناقضه أصلاً والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المدائين عن القنية برضا القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه دينار فجعله في الزئوف ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو أدى عيب مشريه ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه إلى دائنه أو شري به شيئاً بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً فتخلف (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وفرو ساشراً صحيحاً ثم سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردّها على البائع بعيب قديم قدره قبل ركوبها وسفره فهل يكون ركوبه رضا بالعيب (الجواب) نعم إذا ثبتت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بما يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردّها (سئل) فيما إذا اشترى زيد جارية من عمر ووجها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد ردّها عليه بذلك العيب فهل ليس له ردّها (الجواب) نعم كفي الأشباه والهداية (أقول) هذا إذا رأى العيب علماً بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم ينظر إن كان عيباً يندرج في النقص على الناس كعمور وشلل لا يردّ ويعلم منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراء أمّة قرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب

(٣٦ - فتاوى حامديه) (أول) (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناءً تبلغ قيمته أضعاف قيمة الأرض والمقرّر له أجرة المثل هل إذا مضت مدة الاجارة أو مات المستأجر عن ورثة وأبى الموقوف عليهم إلا القلع يقطع أم يبقى باحراً المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية لجامع الوقف بدفع أجرة المثل ولجانب المستأجر وأورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً قد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فإن مضت المدة قاعهما يعني البناء والغرس وسلمها يعني الأرض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبنى بمضت مدة الاجارة فلا مستأجر أن يستبقها باجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة

الأرض المحسنة وهي منقولة أضاف أو قاف الخصاص أه كلام العرو ومثله في شرح التنوير المسمى بفتح الغفار وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القنية وأما الأسرار لنجم الدين العلائي بخلاف ما إذا استأجر أرضاً لمالك ليس للمستأجر أن يستبقها كذلك أن أبي المالك إلا القلع بل يكافئه على ذلك إلا إذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة الأرض فاذا لا يكافئه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض للمالك فتكون الأرض لاغراس والأرض لاغراس وفي العكس يضمن المالك لاغراس قيمة الأرض لاغراس فتكون الأرض والأشجار له وكذا الحكم في العارية أه وأنت على علم بأن الإحارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها (٢٨٢) أتراجعاً وبموت المستأجر تنفسخ عندنا خلافاً للشافعي فلا يظهر أثر الانفساخ معه كإناص

عليه قاضيان بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانفساخ هنا الخ فالحكم في استبقائها بأحر المثل في صورة الموت على مانص عليه الخصاص والزاهدي أولوى دفعاً للضرر لا سيما ما ابتلى الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصاً إذا كانت بحسب لو قرع لا توجب كثيراً من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم أضراؤه باتلاف بذاته ولعمري أنه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بنى في أرض الوقف بيتاً بحاله لنفسه هل يكون البناء ملكاً له فيورث عنه إذا مات أم لا وهل إذا ادعى ناظر الوقف حالاً على الورثة أو على بعضهم أن الباقي المذكور بناء بانقضاء الوقف فيرجع إلى الوقف يقبل قوله بلاينة أم لا وهل إذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم يكون البناء له

فشرها ثم علم أنها عيب له ردّه لأن هذا مما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب المحيط شري قنار كبتة ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشره على ذلك فظهر قدمه لا برد وكذا لو شره على أنه حديث فظهر قدمه وفي الخاتمة هذا إذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف السبب أه واستشكل صاحب نور العين كلام الخاتمة بمسألة الأمة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو أم أن يكون ظاهر لا يخفى على الناس أولاً فإن كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يخلو أم أن يكون البائع بين سببه أولاً فإن لم يبين السبب فالأمر المشتري الرد وإن بينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً ولا فلا إذا رأى في الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشبهه إذ ليست كل قرحة عيباً وفي مسألة الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي فتدبره (سئل) فيما إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يخبر المشتري في الباقي أن شاعرضى به بمحضته من الثمن وإن شاعرده (الجواب) نعم كافي التنوير وسيأتي في الاستحقاق (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفين فاشترى زيد من عمر ونصفه منها بثمن معلوم فوجد به عيباً قديماً يسمى به بجلال لم يره حين الشراء ولم يوجده منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويرد المبيع بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر جزاراً فظهر به عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بنقصان القديم وليس له الرد به (الجواب) نعم قال في متن الوقاية فإن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده آخر فله نقصانه لارده الأرباضاً بآتعه ومثله في التنوير والكثرة والمجمع وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر غنماً بستانه البارزة بثمن معلوم شرعاً صححها ويرد الأثر رد المبيع على بائعه زاعماً أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كانت الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصقعة الساقط من السماء بالليل كأنه تلج وقد صقعت الأرض وأصقعت بعضهم وأصقعتها الصقعة قاموس (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وقدر معلوم من النشادر له حل ومؤنة وسافر به من دمشق إلى حلب ثم رجع وزعم أنه وجد به عيباً يوجب الرد ويردّه على بائعه والزعم بمؤنة حمله فهل تكون مؤنة الرد على المشتري (الجواب) نعم وجد بالمبيع الذي له حل ومؤنة عيباً وردّه فمؤنة الرد على المشتري بغير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وأرضاً معلومة بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول الدلال أن المبيع يساوي الثمن المزبور وتبين أن في المبيع غيباً فاحشاً في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغيب الفاحش بتغير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ومرة الكلام على تغير البائع أيضاً بنقله ويأتي قريباً تغير المشتري للبائع (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وشياً ولم يره ويردّه ففسخه

فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر أنه بناء من انقضاء الوقف بلاينة وإذا أقام بينة من الذرية المستحقين لا تقبل لأن الوصف قبل الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف فقهاء المدرسة والجار ومن له ولد في مكتب الوقف فإن الوصف فيهم ينفك فافهم وأما مسألة نقض هذا البناء فلم يستل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفي وعمر وجزرة وست ناو حسيبة وعلى من سيحدثه الله من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسلاهم وعقبهم لذكور مثل حظ الأنثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطيقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على

أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك الوقف على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخوه لجهة برعيتهم مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكرور واث هل لأولاده شيء في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد الواقف المذكورين مادام واحد من أولاد الواقف ذكر أو أنثى لترتيب الاستحقاق بتم مؤداه بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ (٢٨٣) المفتون الحنفيون بغزة جوابي كذلك هذا

قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخته قبل الرؤية صح فسخته في الاصح بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه بما (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو وجلائم ظهر أن به عيبا قديما كان عنده بائعه وهو قلة الاكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد نبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وقلة الاكل عيب كافي للخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار وفي البحر قلة الاكل في البقر عيب (سئل) في المغبون غبنا فاحشا اذا غره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم وفي تبين الكثر وقالوا في المغبون غبنا فاحشاه أن يرده على بائعه بحكم الغبن وقال أبو علي النسفي فيعروا يمان عن أصحابنا ويقتى برواية الدرر فقا بالناس وكان صدر الاسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع ان قال للمشتري قيمة متاعى كذا أو قال يساوى كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه الرد بحكم أنه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيفما كان والصحيح أنه يفتى بل ردان غره والا فلا اه وكما يكون المشتري مغبونا مغروا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارئ الهداية صح (سئل) فيما اذا كان لز يد دار ورثها من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو بثمن معلوم يبعها شرعا وزعم البائع الآن أنه له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا في الملتقى ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة نوافج مسك على أنها مملوأة من المسك ففتحها فوجد فيها ترابا فاحشا مختلطاه ويريد ردها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الاخذ والرد وقال أبو يوسف برد الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يحطم من الثمن بتدوير الرصاص وفي فتاوى قاضيان من فصل العيون جعل أبو يوسف لجنس هذه المسئلة أصلا فقال ما يسامح في قبليه لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قبليه يميز كثيره ويسامح في الخنطة وأمثالها قليل التراب فلا يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قبليه فيميز كثيره ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه ففي مسئلتنا المسك مختلط بكثير من التراب فلا يميز التراب ويرده بحسابه من الثمن لعدم امكان تمييزه بخلاف الرصاص فانه يمكن تمييزه ويرد الرصاص بحسابه وأما اذا كان التراب في المسك قليلا فيسامح في قبليه ومثمتنا داخله تحت قول قاضيان ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره فلتخص أن ما يمكن تمييزه يميز ويرده بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تمييزه فلا يميز ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمييزه فتأمل ثم رأيت في الخاتمة من فصل خيار الرؤية ما عابته واذا اشترى نافع مسك فأخرج المسك منهم لم يكن له أن يرد بخيار الرؤية بقولنا بخيار العيب لانه يتعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية والعيب اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو وجار به بالغة بثمن معلوم ثم أبت الجارية عنده ويريد ردها على البائع بعيب الابق وعمرو ينكر ذلك ويكلفه اثبات باقها عنده أيضا ليرده له المبيع فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم من وجد بشره ما ينقص الثمن عند التجار وأخذ به كل الثمن أو رده كالباقي والبول في

البايعون للذ كرم مثل حظ الانثيين على أن من مات من الاباء عن ولد أو ولدان انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد ولا ولدان انتقل نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته فحجب فروع الطبقة العليا اذا مات منهم فروع الطبقة السفلى ويحجب الاصل فرع غيره يجري الحال في ذلك أبدا ماداموا اذا انقضوا باجعتهم عاد وقفا على أقرب عصبات الوافق مرتبة على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذ كور وعن بنتيه أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذ كور (٢٨٤) أعلاه في ربيع الوقف شيئا مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيئا معهم وقد أفتى

في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم والشيخنا أمين الدين ابن عبد العال وغيرهما لأن والده لا يستحق شيئا مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد ومن سيحدث له من الاولاد المذ كور والاناث للذ كرم مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم ثم ثم اولاد الظهور دون اولاد البطون على ان من مات منهم عن ولد أو ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذ كور ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا أو لشيء منه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان

الفراس والسرقه وكلها تختلف صغرا وكبرا تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشترية كلاهما في صغره أو كبره الرتبة لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادا كما عند حم عند بائعه ثم حم عند مشترية ان من نوعه له رتبة والا فلا عيني اه وحقيقه العلامة العيسني في شرح الكنز (سئل) فبين اشترى مالم يره فهل يجوز له رده اذا رآه اذ لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه اه وكذا اذا قال رضيت فله الخيار اذا رآه كما في الهداية وغيرها وهذا اذ لم يوجد ما يبطله (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بيتا معلوما شرعا بثمن معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه مرتين عند بكر مسلمان فله ان يكون البيع موقفا على اجازة المرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فلن الرهن أو يرفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم

(باب الاقالة)

(سئل) فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند البالغة من عمره وكر ما معلوما بثمن معلوم من الدراهم وتصرفت هند بالكرم مسدة ثم ان والدها أقال عمر من بيع الكرم ورده بغيره الثمن بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها فهل تريد الاقالة بردها (الجواب) نعم ترد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة التمرثاشي كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة ويضمن وهذا اذ لم يقبض الثمن فلولا قبضه ثم قال تصح كما في شرح المجمع لابن ملك والفوائد الزينية (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ثوبا كرم عنب مدركة بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد أن الثمن كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرضى وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يلزمه رده (الجواب) نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح بزاية علائي (أقول) ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قول المشتري أقلت كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المنع أن مما يتفرع على اتحاد اشتراط المجلس ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فان خبره المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من ألفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ما في المنع قلت ويتفرع عليه ما في القنية أيضا اشترى سجار ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فحساء البائع بالبيطار فبرز غه فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس اه فليحفظ فان أمثال ذلك تقع كثيرا وتخفى على كثير (سئل) في عقار وقف أجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة وتسلمه المستاجر ثم أجره مما في نواجره من عمرو وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عقدا لتواجر

مقابلة

استحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد المزبورين ثم مات محمود عن ستة اولاد أحمد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعمية وعن اولاد ابنه يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وبرايم ولفية ثم مات محمد عن ذ كرم مات سعد الدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن اولاد عمها يحيى المزبورين وعن أعمامها وعمات المذ كورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لاولاد عمها يحيى لكونهم في طبقتها أم لا لعمامها وعمات المذ كورين (أجاب) هو لاهل طبقتها المستحقين لالاعمام والعمات المذ كورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين فخرج الاعلى والادنى

وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقريه تغلب عليها متغلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل للمستحكم على الوقف الدعوى عليهم وأثبت الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ - ذمها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تنلع (أجاب) نعم للمستحكم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع يده على أرض الوقف وإقامة البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبة باجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع الأشجار الموضوعه بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فان ضر فهو المضيع لماله وأفتى بعض علمائنا بتملكها للوقف باقل (٢٨٥) القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي

التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولواصلها على أن يجعل للوقف بشن هو أقل القيمتين منزوعا ومبنيًا فيه صح والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه وأجرها الأرض ليستمر لها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجه ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمه لها حق الزرع وانها أحق بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعمة صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكاف المرأة وابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تلك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا (أجاب) يجب قاع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فارغة عنها إذا ابتداء الفعل وقع ظاهرا وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم

مقابلته صححة شرعية فهل التقايل المذكور صحيح وتنفسخ الأولى والثانية (الجواب) نعم تنفسخ الأولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي في المضمرات المستأجرة إذا أجزه من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم إن المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني يختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايل بالعقد الشراء مقابلته شرعية ولم يتقاضا المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ثانيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقابلته والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايل المبيع ولم يتقاضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخانية ومثله في متن التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو فرسا وقبضها فتعيت الفرس عند زيد ثم تقايل المبيع بالثمن الأول بلا علم عمرو بالعيب ويرد عمرو الإقالة بسبب ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن تغيرت الإقالة إلى نقصان بان تعيت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سماوية فان تقايل المثل الثمن الأول أو سكا عن ذكر الثمن الأول تجعل الإقالة فسخا عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الخيار إن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الإقالة ومثله أفتى العلامة الخليل الرملي كما في فتاويه من الإقالة

* (باب الاستحقاق) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبينة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويرد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلمه إليه لانه غره فبرجعه عليه بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم يسلم ذلك اليه كما في الخانية والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم ببناءه وزرعه وشجره اليه فبرجعه بقيمة مبنيا فاقما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فخصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولين أيضا (أقول) تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كالأجرة الفعلية ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرما كما سيأتي (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا فانفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (الجواب) نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق شرح التنوير للعلاء عن القنية ومثله في مجموعة الانقروى عنها (سئل) فيما إذا اشترى زيد جارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمات البائع ولز بدينة تشهد أن الجار نتج عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل تسمع بينته المذكورة ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو

حق وعلى تقصد وإن يكون أصل الغرس وضع بحق فبموت المستأجر تبطل الاجارة ويجب رد الأرض إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فان ضر فالمتولى أن يملكه بقيته مقلوعا لجهة الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستمر تسنين عديدة وباعه واضعه لا تخرو في خلاله أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا ولا ينتفع بها هل يلزمه أجرة المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القيم لو أحر الموقوف بدون أجر المثل قد رما لا يتغابن فيه حتى لم يجر فقبضه المستأجر وانفع به لزمه أجر المثل بالغامبلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذا منافع الوقف المغصوب مصمومة على ما أفتى

به علماء والمتأخرون صيانة لمال الوقف وان امتنع من أجرة المثل يكلف الى قلع غراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن غراسه ان لم يضر الوقف فان أضمره فهو المضيع لماله فليستر بص الى خلاصه مع أدائه أجرة المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى يجب القضاء والاقتداء فعلى المفتى أن يفتي به وعلى القاضى أن يقضى به والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف بعض الورثة حصته في دار ليس للمتولى تركتها وغيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لان استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في (٢٨٦) واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده

(الجواب) اذا قال بائع من باعه حين رجح عليه بالثمن أن لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بهما قسم دعواه ويطل الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره قسم بينة زيد المذكور ويطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجح بالثمن على ورثة عمره والله أعلم استحق بملك مطلق وطلب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة المستحق ولو غاب بائع البائع لانه ينتصب خصما عن بائعه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحقه فقضى القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا كرام المسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومضى في شرح المجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة (أقول) ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرر اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في السكنى وغيره وعاله الشراح بقولهم لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقبض له بالثمن على البائع اه فظاهر المتون والشروح اعتمد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وبغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى النتاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فاراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما فتى به الخير الرملي في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبهه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على النتاج وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغيبة المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفتى بفرغانة وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الا آخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبهه اه لمخصا من العمادية من الفصل الثالث فحين يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة والطيا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم

كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ثم الذكور دون الاناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات على عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لاهن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحمدي الدين وعلى ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عني فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سيذ كر نصيب نور الدين ابن أبي الخير الربع ونصيب

حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحمدي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين القبول الثمن ولا شيء لفخر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جدته ولصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصاة أبيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أعمان منقطع وحكم المنقطع يختلف فيه وأصح الاقوال فيه انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف وأستدلو له بان الصدقة على الأقارب أفضل لانها صدقة وصلة وأقربهم هتالي الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولده السلطان فليغذلك الوقف من ابتداء عمارس سنة كذا الى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة لهم فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتتو بر مسجد ذلك الوقف وكان صرفه من ماله باذن الشرع الشريف زينا في تنو بذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند رعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتتو برو كتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا مصرفا في الدفتر المذكور وعين مقداره من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنو بر المسجد وبقي الزيت للمتولى عند رعايا جو جب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصب (٢٨٧) الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في

مصارف الوقف التي في مدته
فعرض المعزول أمره على
السلطان فبرز أمره بتخايم
الزيت المذكور ودفعه
للمتولى المعزول نظير ما صرفه
في التنوير ان كان عند
الرعايا يؤخذ منهم وان كان
قبضه المتولى الجديد وصرفه
في زمنه فن الوقف وتبين
الآن ان المتولى الجديد
قبضه وصرفه في مصارف
الوقف في مدته فهل حيث
نص السلطان ان كل متول
يقبض مال سنة ويصرفه في
مصارف سنته وقد صرف
المتولى المعزول باذن
السلطان وقاضي الشرع
الزيت من ماله في التنوير
ليرجع بنظيره وجعل
القاضي عند المحاسبة الزيت
الذي عند الرعايا نظير
ما صرفه من الزيت وكتب
في دفتر المحاسبة ليس للمتولى
الجديد قبضه وصرفه في
مصارف سنته لانه مأمور
بقبض ما يتحصل في سنته
ومنوع عن قبض ما يتحصل
في سنة غيره بامر السلطان
وهل اذا قبضه المتولى الجديد

القبول بلا حضور المستحق برازية من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته (أقول) اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد بن علي اشتراط حضرة المستحق وخالفه من نقل البرازية فالظاهر أنه انقلب الامر على البرازية فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانعكس المراد لانه كاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفق به الخبير الرملي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بانه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكفي بحضوره وهو الارفق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلامعين من آخر شراء شرعيا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير يثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري أو بشكوكه فلا (أقول) نقل في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المشتري لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فواجه أن يدعى على المشتري أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدلى قيمته فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييده بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويسترد هاهنا الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانها لالاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لئلا يقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو شكوكه لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المشتري ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغاأمالو برهن على اقرار البائع أنه للمشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المشتري وأخذ بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المشتري مني بلا حكم فادعته الى دفع البائع غنه اليه ثم برهن البائع على المشتري أنه له مع غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقيته فر وع هذا الباب هنالك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والخارج يدعيها على الرجل بالنتاج ويريد المشتري إقامة البينة على عمر والمدعى انها نتاج فرس بائعه فهل ترجع بينة المشتري انها نتاج فرس بائعه على عمر والخارج أولا (الجواب) نعم ترجع وان برهن خارج وزو يدعى النتاج فذواليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا وفي دعوى النتاج من المتداعيين بينة ذي اليد أولى بالقبول الحكمها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا

المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا مصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بغيره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جلة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربيع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه تخصص بالزمان كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا لا خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا اذن الحاكم عماله

لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء برهن على ذلك أولا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ريع سن في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا تقر ذلك علم انه ليس للمتولي الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له (٢٨٨) من تناوله ويضمن لتعديده بالانحلال ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضا والمتولي

العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدد من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتمل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الجليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راضا للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رخص لثوادر ابن رستم تسمع قال وبالاول يفتى وقال قبله راضا الفتاوى وشييد الدين مستحق غلة وقف لا على دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي اذا لحق لا بعده ويفتى بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة

البينة في النتاج لذي اليد وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصة من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر وحصة في المبيع وطلب من المشتري غلة الحصة المستحقة في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المسدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غصب عقار الوقف أو البيت أو المعد للاستغلال لانا نقول قيدوا ذلك في المعد للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فتنبه (سئل) في جماعة اشترى كرم عنب وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا رجليين أثبتاه بالبينة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدارا ما أنفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدارا ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الحيطان وهرمته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اه وبمثلها أفتى الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضا بالسعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاويه (أقول) وليست الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقه كما قدمنا وكذا لا يرجع بما أنفقه على الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يظهر لي وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار أن هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعيد فيه للبحث مجال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بستانا مع أرضه وحق شربه معلوم من الماء بثمن معلوم وبعد ما تسلم منه وزعه استحق الشرب لجهة وقف براء أخذه المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بن خبير المشتري ان شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعافان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خانية من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى بستانا من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بثمن معلوم من الدراهم دفعاه للبائع وقبضا المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاء ردا ما بقي ورجعا بجميع الثمن وان شاء أمسكا ما بقي ورجعا على البائع بثمن المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قيمي بخير المشتريان كما ذكر المسئلة في التنوير من باب خيار العيب (سئل) في امرأه اشترت من آخر دار معلومة بثمن معلوم ثم بعد ما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي ان شاءت رضىت بحصة من الثمن

وان لا تصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تصعد دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذ الكرم اسم للأرض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الأرض وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الأرض والشجر فبطلانه بدعي التصور وان أريد الأرض فبدعيه البطلان أولى أيضا ما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد محمد

الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة أن زيد أوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وإن شهدت البينة أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد ينفذ ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو اعادة ونحو ذلك وفي مسئلتنا التي انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم ثم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للارض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيل والطرق جميع طريق وهو معلوم فكيف يصح (٢٨٩) للوقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيان لو قال وقفت على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد حرم بة قول محمد الذي هو أقرب الى موافقة الاثران وصرح في شرح الجمع ان أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولي على أوقاف الحرمين الشريفين وقف الحرمين بغزة والقدس الشريف ولد والرملة وابليس بيوت الوقف ودكا كينسه وجاماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المسذ كورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان زاد عليك أحد وقيات الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف

وان شئت ردت (الجواب) نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبض القبض خير في الكل لتفرق الصلقة وان بعده خسر في القمي لاني غيره لان تبعض القمي عيب لا المثل اه وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعضه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشترى بالخيار في الباقي ان شاء عرضي بحصته من الثمن وان شاعرد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحق الاشجار هل لها حصص من الثمن قال لا كفاي ثوب الغلام والجارية و برذعة الجارية فانه تدخل تبعا وما يدخل بطريق التبعية لاحصه من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء والاشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتما في العمادية (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصص في دار فاشترت الورثة حصصا معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار لفلان و فلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان و فلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذ ذلك بشراء والدمهم فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم التناقض فيما طر به الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار الابنة الصغیر من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما منع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستئجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دفاعا وان ثبت التناقض الآن هذا تناقض فيما طر به طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أفندي عن التتار خاتمة المدعيون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمتعلقة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبيل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قام مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع (سئل) فيما اذا اشترى زيد حجارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحجار منه فاستحقه بكر بالمالك المطلق وحكم له به فطلب له زيد من عمرو وغنه فادعى أنه اشترى الحجارا من خالد وأثبتته وخالد ادعى شراءه من بشر وأثبتته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل انه نتاج حجاره كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج حجاره وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره * (فرع) * قسمت الدار بين اثنين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلا منهما يجبر على القسمة بخلاف الدار بن فانهما ان اقتسماهما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحقق فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة لبيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(٢٧ - (فتاوى حامديه) - اول) في النواحي المذكورة ولا لجامعة معلومين بموجب الدفاتر تدفع لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصاب حالك الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولي أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الالتزام المذكورة فيها فاسد بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لان تمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد بطل بوجوب اجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتضاء على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطلان الاصل يبطل ما تفرع عليه

فخرج به على المتولى لانه دفع بأذنه وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الاحرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا أعنى المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لا نكاره الزائد والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف داره على نفسه فزوجته مدة حياتهم سماهم من بعدهما على ولدهما الذكروا له هل اذ قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذ قضى القاضي بجوازه جاز وارفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكى والحنبلى لانه قضاء فى فصل مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضى الحنفى المقلد أن يحكم بصحة وقف (٢٩٠) المشاع لاختلاف الترجيح فى ذلك والمسئلة فيها قولان مصححان فيجوز القضاء والافتاء

بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) فى مسجد احتاج الى العمارة ولنا طهره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه له الواقف فى وقته عمل أولم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له أواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال السكال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الآن يعمل فبأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفى البحر بعد نقله كلام السكال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضربين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العمارة يعطيان بقدر أجرة عملهما فقط وأما ما ليس فى قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال

* (باب السلم) *

(سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف فنظار من السمن المسمى سلميا صحبا شرعيا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمر بجميع المسلم فيسه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره ثم حل الاجل وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الى اخر ما ذكره الحانوتى فى فتاواه وكذا العلائى على التنوير واخير الرملى من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها فى التنوير من باب كفالة الرجلين (سئل) فى السلم فى الزجاج المكسر (الجواب) قال فى الخلاصة ولا خير فى السلم فى الاوانى المتخذة من الزجاج ويجوز فى المكسورة وزنا الذى لا يتفاوت كالمطابق والمكاحل عدد اوانى الاوانى المتخذة من الخزف ان بين عدد ايصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله فى البرازية والبحر وفى الصغرى عن الاصل ولا خير فى السلم فى الزجاج الا أن تكون مكسورة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاوانى المتخذة من الزجاج فهى عددية متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا بد كرا العدد ولا بد كرا الوزن فالشمس الأتمة السرخسى الا أن تكون شيئا معروفا يعلم انه لا يتفاوت فى المسألة كالمكاحل والطباقات فان آحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفى الفتاوى ويجوز السلم فى الكيزان والقارورات وكذا فى الكيزان الخزفية اذا بين نوعا لا يتفاوت آحاده اه تثارخانية (سئل) فى السلم فى الفهم (الجواب) صرح فى مخ الغفران نقلا عن جواهر العتائى بانه لا يصح السلم فى الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب فى الذمة وليس على المسلم اليه الاداء عرس مال ذلك المسلم عليه فتاوى الخيرية (أقول) يعنى أن الفهم كذلك لان النار عملت فيه فكان قيمته لا مثيل له به صرح فى الدر المختار فى آخر باب السلم حيث قال قلت وسيجى فى الغصب أن الرب والعقار والفهم واللحم والاسحر والصابون والعصفر والسرقين والجلود والصرم ومخلوط بر بشعر فبى فليحفظ اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكيات وقد حل الاجل ويريد عمر ان يعرضه عن المسلم فيه بشئ من المواشى فهل لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم قال فى الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه خلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم فى شئ فلا يصرفه الى غيره اه ولا يصح التصرف فى رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كز قال فى البحر والحاصل أن التصرف المنفى شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الا أن فى الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيرد رأس المال كالأو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف فى الوصف من دفع الجيد مكان الردى عو بالعكس اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار قمع معلومتين سلميا شرعيا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضهما

فى الاشياء والبطائر ومما هو فى معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة الناظر اه فالخامس ان العلماء رجعهم الله تعالى من قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء غيرها يعطى لها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذى هو فى هذا الجواب مشروع والله أعلم (سئل) فى مدرس له انحلا ومتعددة هل للمتكلم عليها أن يسد باب خلوة من خلويها التى بداخلها ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا لاساقية من تغيير معالمها (أجاب) ليس للمتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شبك التبرسية فى جدار الجامع الازهر اذا لامصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا لا قائل به

والله أعلم (سئل) في الرجل الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به علماء الحنفية زعمهم الله تعالى فقد صرح في البحرية لأعن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به فسق كشره الخمر ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر قولية الخائن لانها تخل بالمقصود وكذا قوله العاجل لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبود وعزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره الخمر خاص بالمسلم الذي يترك وما يدين للحديث

الشريف اتركوهما وما يدينون والله أعلم (سئل) من دمشق بما صورته بالحرف اذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جاري ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولي بالوقف على مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرسوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولي والآن تدعى الورثة المزبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة في حكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف

من عمر وباع زيدا إحدى الغرارتين من عمر وبخمس عشرة قرشا وباعه الأخرى بعشرين قرشا إلى أجل معلوم ويرد عمر وأن يدفع لزيد الغرارتين ويبطل البيع فيهما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومراجعة وقولية ولو بمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغرى اقاله بعض السلم جائرة علائق على التنوير رأى لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه موقوف له فلم يجز اه (سئل) فيما اذا دفع زيدا مبلغا معلوما من الدراهم سلمها على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم صحيحا وليس لزيد الأراش مال السلم (الجواب) اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كغصوب والمغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لرب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا سلما أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد ورأس مالك حال انفساخه الى أن قال وقيد بكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد البائع كغصوب فصح استبداله اه (سئل) في السلم في الفوة هل يصح ويؤمر المسلم اليه بدفع السلم فيه وان غلا السعر عن وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن ضبط صفتها ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكنز وغيره والظاهر أن الفوة مثلية كما يؤخذ من تعريف المثلي واقيم الذي جعلته نقلا عن المعبران كاسياني ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت والله الحمد التصريح بأن الفوة مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم في الشك اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالية وشك البطن جائز وزنا كذا في البرازية والخلاصة (سئل) فيما اذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الحنطة والشعير والسمن مع بيان شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالمسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الخانوقى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر مقدار معلوم من الذهب والفضة سلمها على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجل الى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصيح في المكيل والموزون سوى النقدين لانهما أثمان فلم يجز السلم فيهما خلافا لما لك اه والمسئلة في المتون وأوصحها في البحر والزبلي (سئل) في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بحر ويجوز السلم في الثوم والبصل كبقية الأعداد ذكرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعلهما من العدييات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض) * (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتاجل عليهما لان الدين

المذكور كونهما في المدة المذكورة ولا استفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصد بقرائنهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت من المتولي الموقوف لجهة لا تصح بعده دعواهم للتناقص واذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيلاء والاستداع والاستئجار اقراره بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى والورثة هناء مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع

في يده بقوله وقف في هتته وسلامته وطوايته واختباره الى غير ذلك من العبارات وكان يكتفي في ذلك بالرجل وقف وقتا لمحمد ودا على جهة برؤس له للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لان اقدامهم على الاستئجار اقرار بانه لا ملك لهم فيه لكانا كتبنا عليه لورودهم من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للحامل والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستحق الوقف الاهلي المحكوم به الثابت الذي جعل أخوه للمسجد المجدي على مشرقه أفضل الصلاة والسلام يصير بيعه أم لا ولو ملك في يد مشتريه مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد الى (٢٩٢) الوقف وتجب أجرة المثل كما هو المثل في الفتوى على وجوب أجرة المثل

بأي طريق سكن الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوائيت وغيرها هل يصير حقا لازما لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من احكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الاشياء والنظر في القاعدة السادسة في بحث العسرف الخاص انه أفق كثير باعتباره قارفعلى اعتباره ينبغي أن يفتى بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوائيت لازم وبصير الخلو في الحائوت حقا فلا ملك صاحب الحائوت اخراجه منها ولا اجارته الغيرة ولو كانت وقف او قد وقع في حوائيت الجلود بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حائوت قدرا أخذ منه وكتب ذلك بكتوب الوقف اه وقد نف محمد بن محمد بن بلال

واحد وفي شرح التروير للعلائي ومن حيل تاجيل القرض كفالة مؤجلا فتاوى عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقله قبيل باب القرض عن تلخيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتابة ولو كفل بالقرض فاخرج عن الكفيل جاز ولا يتأخرون الاصيل وفي فتاوى الكازروني نقل عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا أجب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم المرحوم وقال في أنفع الوسائل قلت فخرنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلغى الى ما قاله الحصري في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تاجيل القرض فان كل الكتب برؤس لا ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره واذا ادار الامر بين أن يفتى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فليفت بما قاله القدوري وبقيمة الاصحاب ولا يفتى بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) وذ كر صاحب البحر في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التاترنائية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزم الى الذخيرة ثم عز الى العتابة لو كفل بالقرض فاخرج عن الكفيل جاز ولا يتأخرون الاصيل ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض والطر سوسى في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذ كرت فيما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حالة من غن مبيع فكفل بهارجل الى سنة فهذا على وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذ كر مطلقا ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدوري على مختصر الكرخي وشرح التكملة والمحيط وخزانة الاكمل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليق أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في الهداية كما قدمناه عن البحر لكان على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير بالحصري الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفق به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيح صاحب البحر في كتاب الكفالة مخالفا لما مشى عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر ولو كان المال حالا فكفل به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقهما في نفاها الى راية

الحنفي في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة مانقله عن واقعات الضرير بقوله وفي واقعات الضرير يرى رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلفوه أحق بخلوه أيضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستاجر وثمر المستاجر بادع ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسايم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضرير قال صاحب مخ الغفار بعد نقله ما قاله في رسالته والمسئلة بقاءها شيخنا في قواعده لكن عبارة واقعات الضرير يرى ر بما تدل على المدعى والله أعلم

صاحب البناء كفر فعه

ولمّا حرّم من غيره والا يترك في

بدم ذلك الاحاء وقد ذك

فان كان في ذلك

في الصلاة والسلام على النبي
والآل

الحالوت فی مواضع معدده

ود لرهائی جامع الفصولین

في الفصل السادس عشر نقلاً

عن الذخيرة ونص عليها في

الفتاوى الكبرى والخلاصة

والبرازية وأغلب كتب

الفتاوى وهو في سكر

وكان موقفه في مواجهة النسيب

د کتاب و کتابخانه بی بی بی

سری سادی خدادان وقف

فَقَالَ الْمَلِكُ لِي مَاذَا نَبَأَهُ

بالسكنى فامر به بالدفع فاسو

شراہ بشرط القرار ورجوع

علي بائعه والا فلا يرجع

عالمه بشمزه ولا بنقصانه اه

وفي جامع الفصولين والقنينة

لا يفرق بين قومه هانف

والله اعلم بالصواب

المستاجر او عرس في ارض

الوقف صار له فيها حق العرا

وهو المسمى بالدردار

الاستبقاء باجرالمثل

(أقول) ليس الغرض بالمراد

هذه الجبل القطع بالحكم ببل

ليقع المقيم ما ارتفاع الخلاف

بالحكم حيث استوفى

الاولى

السر: ...
... التحفة

* سب یوح بعدہ

من مالكي نواحي اوغديرة ح

صبر و روزه - بیماری - عیال و مال و رفاه

...میرا وہ فاقہ ریاضی ہے

بجانب لو اراد ان يفتخر به

وأعقابهم وإن سفلوا بطننا
بعد بطن الطبقة العليا منهم
تحتجب الطبقة السفلى على
أن من توفي منهم عن ولد أو
ولد ولد أو نسل أو عقب عاد
ما كان جاريا عليه من ذلك
على ولده ثم على ولد ولده ثم
على نسله وعقبه بينهم على
الفرصة الشرعية لا ذكر
مثل حظ الانثيين ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب عاد
ما كان جاريا على المتوفى
من ذلك إلى من هو معه في
درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب فالأقرب إليه
ويستوي فيه الاخ الشقيق
والاخ لاب فان لم يكن في
درجة المتوفى من يشاويه
فعلى أقرب الوجودين إليه
من أهل الوقف مان رجل
من أهل الوقف ومستحقه
وهو في الدرجة الخامسة
عن غير ولد ولا ولد ولا
نسل ولا عقب بل ترك ابن
خاله وهو معه في درجته
وترك أيضا أولاد أو أولاد خال
لامه وهم في درجته أيضا
نكن فهم من أصله موحد

وأعقابهم وإن سفلوا بطننا
بعد بطن الطبقة العليا منهم
تحتجب الطبقة السفلى على
أن من توفي منهم عن ولد أو
ولد ولد أو نسل أو عقب عاد
ما كان جاريا عليه من ذلك
على ولده ثم على ولد ولده ثم
على نسله وعقبه بينهم على
الفرصة الشرعية لا ذكر
مثل حظ الانثيين ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد
ولد ولا نسل ولا عقب عاد
ما كان جاريا على المتوفى
من ذلك إلى من هو معه في
درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب فالأقرب إليه
ويستوي فيه الاخ الشقيق
والاخ لاب فان لم يكن في
درجة المتوفى من يشاويه
فعلى أقرب الوجودين إليه
من أهل الوقف مان رجل
من أهل الوقف ومستحقه
وهو في الدرجة الخامسة
عن غير ولد ولا ولد ولا
نسل ولا عقب بل ترك ابن
خاله وهو معه في درجته
وترك أيضا أولاد أو أولاد خال
لامه وهم في درجته أيضا
نكن فهم من أصله موحد

يستحق في الوقف بغير تلك الدار
أو يشترك هو وأولادها وأولاد
حاله أمه في ذلك يدخل فيه من أبوه
ولا يسمى وما المراد بقول الواقف
قول الواقف أيضا فان لم يكن في

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها
 بقدر البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا انها راجعة في التجارات فهل على
 المشتري رد مثلها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجعة في التجارات فعلى زيد المشتري
 رد مثلها العمرو البائع كما في الجوهره وقاضيان والخلاصة والبرازيه اشترى شيأ بدراهم نقد البلد فلم ينقده
 حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينقص البيع
 ليس للبائع الا ذلك خلاصة و برازيه ولو اشترى شيأ بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت
 تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيأ بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقدم
 له هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقص قيمتها لا يقسمه المبيع ولم يكن له

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها
 بقدر البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا انها راجعة في التجارات فهل على
 المشتري رد مثلها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجعة في التجارات فعلى زيد المشتري
 رد مثلها العمرو البائع كما في الجوهره وقاضيان والخلاصة والبرازيه اشترى شيأ بدراهم نقد البلد فلم ينقده
 حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينقص البيع
 ليس للبائع الا ذلك خلاصة و برازيه ولو اشترى شيأ بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت
 تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيأ بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقدم
 له هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انتقص قيمتها لا يقسمه المبيع ولم يكن له

يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل ينفراد بن خالته وحده في ذلك الاستحقاق ألا أو يشترك هو وأولاد أو أولاد حال أمه فيه على الفريضة الشرعية أو ينفراد أولاد أو أولاد حال أمه فيه دون ابن خالته وهل إذا استحق أولاد أو أولاد حال أمه في ذلك يدخل فيه من أبوه وهو مستحق في الوقف المذكور ألا يدخل وهل يحجب بابيه ألا يحجب وهل يسمى من أهل الوقف ألا يسمى وما المراد بقول الواقف عاذه نصيبه أن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وما المراد بقول الواقف أيضا فإن لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف أقبلوا لنا الجواب وبسطوه وبنينا لنا

الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثرة الله فوائدهم وفصح في مدتهم ونفع المسلمين بعلومكم اشفقوا الجواب
وأوضحوه ايضا حبا بنا لان هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في أعلى الفردوس مقركم وماواكم (أجاب)
اعلم أن شرط الواقف كنص الشارع وقد نص الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جار ياعلى المتوفى الى
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور
الى من هو الاقرب اليه وفي درجته وهو ان خاله حيث كان من أهل الوقف لا الاولاد (٢٩٥) أولاد خاله الذين هم أبعد قرابة وان

اتحدوا معه درجة لان قرب
القرابة أدعى الى غرض
الواقف في الصرف بسببه
وقد نص عليه بقوله يقدم
في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
وذلك صريح في اعتبار
الاقربىة التي هي الداعية
الى الشفقة وزيد الرحمة
والى بذل المال بلا اشكال
مع استواء الدرجة وكان
أوفق لغرضه المعبر عن
العلماء حتى صرحوا بأنه
يصلح خصصا فظهر بما تقررو
أن أولاد أولاد خاله
المتوفى لا يستحقون مع ابن
خالته شيئا في نصيبه وأما
تسمية من لا يتناول شيئا من
أهل الوقف بخائز كما صرح
به السيوطي واختاره في
الاشباه والنظائر ومنع قول
القاتل بعدم جواز وقوله
في السؤال ما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه
في درجته وذوى طبقته من
أهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب انه
يستحق بالشرط ولا يمنعه
ما هو له مما صار بعده له
بموت من كان يستحق لوجود

الاذل ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة
تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالكدس اذا غلغلت
أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهرة من الصرف وللعلامة الشيخ محمد التمرناشي
صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها (أقول) وقد كنت أيضا جعلت في هذه المسائل
رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل النقود ونخصت فيها رسالة التمرناشي المسماة بذل المجهود وزدت عليها
أشياء تقر بها عاين الودود ويكمد بها الجاهل الحسود وحاصل ما حررته فيها أن الدراهم اما أن لا تزوج
واما أن تنقطع واما أن تزيد قيمتها واما أن تنقص فان كانت كاسدة لا تزوج يفسد البيع وان انقطعت
بان لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الصارفة أو في البيوت فقبل يفسد البيع أيضا وقبل تجب قيمتها في
آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلت فقبل ليس للبائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل
وقبل تجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي
غلب غشها والغش ويقيم منه أن الدراهم الخالصة أو المعلوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر
أنها اذا غلغلت أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقود بين نوعه كالذهب
الغلافي أو لريال الغلافي أما الخالم بعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من
أوضحه ولا من تعرض له أصلا ووجه اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول
بمائة قرش مثلا ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لأن القرش وكذا الريال والذهب كل منها
أنواع مختلفة في المألية فتوقع منها بقرش ونوع بقرشين ونوع باكثر أو بأقل والقرش في العرف اسم
لقطعة خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية
وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من
أنواع النقود الرائجة المختلفة المألية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من
بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في القنية في باب
المتعارف بين التجار كالشرط عن فتاوى أبي الفتح الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون
ساعة بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار محجودية أو ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجرى على المواضع ولا تبقى
الزيادة دينار عليهم ونقل أيضا عن علاء الدين الترمذاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة
أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر
في زماننا ورود الامر السلطاني بتنقيص سعر بعض النقود الرائجة فاذا كان عقد البيع أو القرض وقع على
نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما
اذا وقع العقد على القرش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول بكذا لان المثل لا يمكن انما تعلم
حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المألية وكذا رخصها الذي ورد الامر به متفاوت

سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف
ا. لو لم يوجد من يستحق من أهل درجته بصرف الاقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في
معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر
قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقبل القرب في المكان والقربة في المنزل والقرابة والقرب في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس)
في رجل وقف على نفسه ثم على ولده ثم على أولاده وأولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى وشرط

النظر لنفسه ثم لا يرشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الآن أم مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقا وأن لم يدخل في الاستحقاق بالسكية فهو بصدد أن يصير إليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالسكية ولكنه بصدد أن يصير إليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد يعني ان (٢٩٦) الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المفتضى عمله وهذا أقرب الى قواعد الفقه والله أعلم

(سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه ان من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفنا شرعا على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحد من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولاد عمن وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه أقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيرا

فبعضها أرخص من بعض واذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الامر يحصل للبائع ضرر شديد فان الدافع يختار ما رخصه أكثر فان كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الامر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال ان الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لانقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الانواع الآن متساويا بلا ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كان تخيره قبل الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه والاضرر على البائع قلنا لا خيار اذا لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم أجد نقلا في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شيخى الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فحزم بعدم التخيير وجنح الى الافتاء بالصالح في مثل هذه الحادثة حتى نجد نقلا في المسئلة لانك قد علمت بما قدمناه أن المنصوص عليه هو مسئلة ما اذا غلب العش على الدراهم وكان الشراء بنوع خاص منها دون ما اطلع عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يبقى بالصالح على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الادنى فهذا خلاصة ما حررته في تلك الرسالة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيدا ثبته معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعه مصارى كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة البلد المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصارى وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاحا بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصارى قبل نقد الثمن وهى رابحة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة الشلبى في جواب سؤال ان غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودى عليها بالسكسا ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الديون تقضى بامثالها (سئل) فيما اذا كان لزيد عند عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم غن بضاعة باعها باذنه فأذن زيد له بان يصرف المبلغ المزبور بريالات معلومة فصرف له بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بالريالات المزبورة بدون اذن من زيد ويريد رد مطا بمثل الريالات المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي متن القدورى من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اه (سئل) فيما اذا باع وكيل شرعى عن هند امرأ بضة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأرباب الوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افتراق عن المجلس من غير قبض

في كتب الاوقاف وفيها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نفسه أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضى عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان أنزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متاخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته فينسخه أو نقول بتقييد الدرجة بالفحز ولا يكون ناسخا اعمالا لكلام مهمما أمكن هذا وقد ذكرلى ان صاحب الواقعة يطالب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معللا لشدة في خصمه فنقرت عن المسئلة فراءيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فاذا تعارض هذان الامران وتعارض معنى الاقرب بية مع معنى الدرجة تنف المسئلة ولا نجد مرجحا

فأشككت المسئلة علينا فرفعنا إلى المعنى فقرأنا أن تقديم الأقرب إلى الميث أقرب إلى مقاصد الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف مالم يقصد الأقرب إلى الواقف وههنا لم يقصد الأقرب إلى الواقف فلذلك ترجع عندنا استحقات هذا الأقرب إلى المتوفى والله أعلم لكنه قد وقع حكم لذى الدرجة مبني على شهادة أنه هو المستحق فحكم القاضي بما هو من غير أن يحيط علمه بما ذكرناه وأما متوقف في صحة هذا الحكم فإن الشهادة على ما أراه ليست بصحيحة وأيضا فشهادة الشهود بالاستحقاق في قبولها نظر لانه حكم شرعي وهم إنما تقبل شهادتهم بالاسباب فشهادتهم بأنه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بما هو واجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل (٢٩٧) أطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها وعندى في نقضه أيضا نظر

لأجل الاحتمال وقرب المأخذ وأنه لو نظر في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت أقول إن حكمه صحيح يمنع نقضه فهذا الذي عندي في هذه المسئلة أرى في هذه الواقعة لأجل الحكم أن يصطلحوا إلى أن ينقض المحكوم له ويرجع إلى ما قلته ويتنبه لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فإن مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يتنبه الناس له بسبل يكتفون بما حصل في أول وهلة من أن من مات انتقل نصيبه إلى ولده ولا ينظرون إلى قوله ثم إلى ولده ونسله وأنا أيضا ما كنت أنظر في ذلك إلا في هذه الأيام وهذه الامور بحسب ما يقذفه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متونا وشروحا وفتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة إلا ذوالرحم المحرم عند أبي حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الأقرب فالأقرب إلى

ومآث الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفا باطلا والابراء غير جائز (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفا باطلا لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الابراء منهما كما في البحر والنهر والسراج الوهاج وغير ذلك من المعترات (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغا معا من الدراهم إلى أجل معلوم وباعه عمر ونحوها فمضى بسترته قروش مؤجل إلى أجل المذكور وسله الخاتم والحال أن الفص لا يتخلص منه الا بضر ثم حل الاجل وأخذ عمر دينه من زيد وبطالبه بسترته الخاتم فهل ليس له ثمنه (الجواب) نعم ومن باع سيفا محلي بثن أكثر من قدر الحلية جاز ومراعاة إذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمثابة ثمنها والزيادة بالنصل والجائل والجفن وإن كان مثلهما أو أقل لا يجوز لانه ربان كان بخلاف جنسها جاز وكيف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهمى حصاة الحلية وإن لم يعينها جلا لتصرفه على الصحة وكذا إذا قال خذها من ثمنه مالان قصده الصحة وقد براد بالاثنتين أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشره نسيئة فالنقد حصاة الحلية لما يتقدم فان افتراقا عن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تتخلص الا بضر وكذا في سقوف وان كانت تتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع أمثاله اشرح المختار في مسائلنا باع إلى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفص لا يتخلص الا بضر فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد منافي البيوع ما يدخل في المبيع تبعاله كعلم الثوب والساش وتكلمنا عليه ثمة فراجع

(كتاب الكفالة)

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المحتلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر بها بعد البلوغ فاقراره باطل (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيره ما في متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره احق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه مجيز لها حال وقوعها فاذا بلغ واقر بالكفالة قبل البلوغ فاقراره باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيدا دابة من عمرو بثن معلوم دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال ليكرأ تعرف هذا البائع فقال ليكرأ نعم أعرفه وان ظهر أنه سارقها أمسكه لك وتخرج من حقك ثم ظهر أن الدابة مرتبة عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيدا يكف بكر الحاضار البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ وأنه بذلك يلزمه ما ذكره هل يجزى ما ذكره لا يلزمه ذلك (الجواب)

(٣٨ - (فتاوى حامديه) اول) المتوفى لانه رحم غير محرم وابن الاخت رحم محرم فدخل فيه و يصرف اليه بصرى كلام الواقف والله أعلم (سئل) في قرية نصفها وقف لاربابه والنصف الآخر لاهله فطلب صاحب الملاك قسم حصته في جهة وتميز الملاك من اوقف ليعمره وينتفع به كيف شاء وكذا شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمه وأبى التميز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمه وعلى تميز الملاك من الوقف لينتفع صاحب الملاك بملكه كيف شاء وكذا شاء أم لا (أجاب) نعم يجبر على القسمه لتمييز الملاك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد مسجدا وسيللا ووقف على مصالحهما اللازمه لهما أراضى بها

فمراس زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كاتب الضبط غلاته وبواب المسجد لشدة احتياج المسجد الى ذلك وعين لكل معاوماً في كل سنة فهل يعمل بتقرر السلطان حيث رأى المصلحة تعينت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويحل للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا (أجاب) نعم يعمل بتقرر السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور (٢٩٨) خاصة ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على أنسألهم وأعتابهم المذكور على أن

نعم لانه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة رجل باع من رجل شيئاً بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المرفق شيء هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذو كرم مشايخ سمرقند أن الضمان على المرفق والصحيح ظاهر الرواية وتعمام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى مع الغفار تحت قول المتن ولا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه (أقول) وفي فتاوى الخانوق في ضمن سؤال ملخصه فيما إذا تهدى باني محضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامني وجوابه للسلامة المقدسي بان هذا التعهد وعبدان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامني يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بمعرفة اه (سئل) في رجل كفل زيد المديون قاتلاً لانه ان لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنضامن لماعليه من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم الذهب الذي لا على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك أو اقضه مني لا يكون كفالة ما لم يقل لفظاً يدل على الزوم كضمنت أو كفلت وهذا اذا ذكره منجزاً أما اذا قاله معلقاً بان قال ان لم يؤده فلان فأنادفمه اليك ونحوه يكون كفالة لماعلم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة براهية (سئل) فيما اذا كفل أحد شريكي العنان ديناً مشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التتو ووالكز وغيرهما (سئل) فيما اذا كفل زيد عمراً عند بكر بدين شرعي استدانه عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية كفل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلاً وان كان على الاصيل حالاً وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) في رجل كفل نفسه آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يحمله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه (الجواب) نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب غيبة لا تدري لا يطالب به لظهور وعجزه كافي النهر وغيره وفيه أيضاً هل يلزمه ذكر السر خشي أنه يلزمه كذا في التتارخانية فان اختلفا فان كانت له خرجة معروفة أي موضع معلوم للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا لكفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بانه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا ان يقول ان لم أحضره فعلى ماعليه من الدين (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو وطالب به فقال أبوه لا تطالبه دينك عندى وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلاً فيطالب به (الجواب) نعم لان عندا اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب كافي الخاتبة ونصها وكذا اذا كفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به فعنده هذا المال لان عندا اذا استعملت في الدين يراد بها

من مات منهم ومن اولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم وأولادهم أو لادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم وأولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه لشيء من هذا الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً فاذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وفقاً على الموجودين من اولاده الاناث ثم على اولادهم على الشرط والترتيب فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفه على سباط الخليل ثم انه حدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في جميع الوقف ثم مات

عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم الوجوب ثم على اولادهم المذكور وبدخوله في ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بان الوقف آل الى جهة وقف الخليل احتجاجاً بان أباه محمد أحسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه أقرب لابي الواقف فحكم القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث الوقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من

ينسب الى الواقف واذا قائم بتعسين وجوعه الى الواقف ودخول ولده محمد فهل يتمتع بدخول محمد ابن ابن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين وينتقض حكم القاضي المتقدم (أجاب) قد أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الا أن خاصا بمحمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف (٢٩٩) الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة

الاقتناع فيه بين المشايخ ولا ينظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الا أن لسباط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام اه (أقول) أما راجع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا العاية ظهوره غنى عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب أما اذا كان مبنيا على وجود

الوجوب اه وبمثله أفتى الخبير الرملي بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفاله وأشار له الزيلعي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وصرح قاضيان بان عند اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبته بالدين وجبسه والله أعلم اه وأما ما أفتى به الشيخ اللطفي من عدم لزوم تبعه للمسا في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل ولا تجمل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة دعوى قد اختلف العلماء رجحهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب اللطفي وصرح به في البحر وأفتى به انه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الحانية والتارخانية والنهر وأفتى به الخبير الرملي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو المعتمد به أفتى مولانا محمد أفندي العمادى مفتي دمشق الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمر وكفل بكر زيد بالمبلغ المزبور عند عمر ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمر وطلب منه الرهن فهل لا سبيل له على الرهن (الجواب) نعم كفى التارخانية والانقروى نقلا عنها وعن العتبية وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقضى بعض الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين (سئل) فيما اذا قال زيد الذي لعمر والذي بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك لى بينة شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبه زيدا بثلث المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وتصح أيضا بقوله ما بايعت فلانا فعلى فاذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد أخرى لا يلزمه شئ في الثانية ذكره في المجرد عن الامام أيضا وفي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المبسوط لوقال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما الخ نهر ولو قال ما بايعته اليوم فهو على قباعة المبيعين اليوم لزم الكفيل المالا ن جميعا وكذلك اذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتون والشروح (سئل) فيما اذا استأجر زيد مكان وقف من ناطره وتسلم المكان ثم قام يكف المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم زعم أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك جرعة ككن قائما بايعنى من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كروا أنه يلزم المؤجر بسبب مقالته المزبورة والحال انه لم يسم الذي يأخذ الجرعة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للمجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك (الجواب) حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسابا بعينه فالكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى لوقال لا تخرم أغصبك فلان أو ما سركت فاني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فانا له ضامن فهو باطل حتى يسمى انسابا بعينه عني على الكفر ولا تصح بجهاالة المكفول له

محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول الخبير في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه أناط الحكم بسابقته في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود ليس له حق لما قلنا انه لم يتناول لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من سيحدث فليست بذلك وقتل وما رمت ذملا للمجيب وانما * خشيت اقتحامى قضاء محرم وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتهما عن كل دخل مذمم والله أعلم (سئل) في أخوين وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ما صورته

أنشأ الواقفان المذكوران وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والأناث بينهما على حكم الفريضة الشرعية للذم مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الأناث وجعل بعد انقراض أهل الوقت بأسرهم ذلك وقفاً على مصالح المسجد الطلافي بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاده فهل حصّة الواقف الميت تصرف لأخيه أو لأولاده أخيه أو للمسجد أو للفقراء (اجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصّة أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى المسجد دلالة مشروط بعد (٣٠٠) انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحانوتي سؤال

صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والأناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذم مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الأناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقضى وقتهم وأرضهم عاود وقفاه على أولاد الأناث فإذا انقضى وقتهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه على مصالح مسجد عينية الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور شيأ أم لا ثم إذا مات الولد أيضاً ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفاه لماعيناه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد

وبه مطلقاً نعم لو قال كفلت رجلاً أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير للعلاني عن البرازية وفيه أيضاً والمدعى وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المدبوت مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضاً والنفس والمال مكفول به ومن لم يمتصه المطالبة كفيل اه (أقول) ومراد العلاني بقوله وبه المكفول به إذا كان نفساً ذكراً كغالب المال المجهول صحيحة كفاي من التنوير (سئل) فيما إذا ضمن لرجل معين ديناً له على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح (الجواب) نعم لأن العلم بالمكفول له شرط كفاي فتاوى الكاظمي روى نقلاً عن الحانوتي وقال في التنوير ولا تصح بجعله المكفول عنه ولا بجعله المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره (سئل) في رجل قال لزيد أسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فاخذ الموص أمتعة زبد قبض زيد من الرجل الا امرئمة أمتعة بناء على أنه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء أن مجرد الغرر ولا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئاً ليس بواجب عليه ويرد الرجوع على زبد بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن الغرر ولا يوجب الرجوع فلو قال أسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فاخذ الموص لا ضمان فإن زاد وقال فإن أخذ مالك فانا ضمن فسلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحاً والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا يجوز والضمنان كذا في الذخيرة (أقول) قال في الدرر بعد ما مر وصار الاصل أن المفرو راغماً يرجع على الغاراد احصل الغرر وفي ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرر ونصاحتي لو قال الطحان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالماً به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى ٣ لانه غة ماضى السلامة بحكم العقد وهما العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه (سئل) فيما إذا قال رجل لا خير بايع فلانا فبايعته فعلى فبايعه بثمن معلوم وتلف الثمن عنده ويريد مطالبة السكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وبما بايعت فلانا فعلى وما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أى ان بايعته فعلى لاما اشتريته لم اشترى ع أن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في السكفيل القبول ولو دلالة بان بايعه وأغصب منه للمحال علائق عن النهر (سئل) فيما إذا قال زيد مخاطباً لجماعة معلومين من أهل سوق كذا ما بايعتكم عمراً أتم وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم دون غيرهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل كفل أسيراً بمبلغ من الدراهم عنده من أسره بامر فداء واقفك نفسه وجلس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجبسه فهل له ذلك (الجواب) نعم وصح ضمان النوايب ولو بغير حق كجبايات زمان فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الا كافر له الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وابن المصنف وابن كمال وقيدده شمس الأئمة بما إذا أمر به طائفاً ولم يكرها في الامر لم يعتبر برأمره بالرجوع ذكره الاكمل الى آخر ما ذكره العلاني في شرح التنوير وفي المح ولا يطالب الكفيل أصلاً بمال مكفول به قبل أن يؤدي الكفيل عنه أى عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة فان لو لم يوزم الكفيل من جهة

الواقفين لكونهما وقفاً على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على ما شرطاه فاجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقضى وقتاهما على أولادهما الى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الأخوين وخلف ولداً انصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى أولاد أولاده الى آخر ٣ قوله لانه غة ماضى السلامة بحكم العقد لانها سقاط قوله بحكم العقد لانه في مسئلة أسلك هذا الطريق بقوله فان أخذ مالك لم يضمن السلامة أصلاً لا بحكم العقد ولا بالتصريح فتنبه اه منه

ما ذكره (أقول) والمسئول عنه مساو لهذا الآن قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفتا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما طهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم أنه ما دام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصرف للفقراء والنصف له فإذا مات بصرف جميع الوقف إلى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه ما شايخ متعددين وكل واحد فهم شيئا فاجاب على قدر ما فهمه والمتجه ما ذكرناه المتبادر والاقترب إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصرح به لانه وقف واحد (٣٠١) بخلاف المسئول عنه فانه وقف اثنين في

مسئلتنا فيعتبر كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحقه المسجد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل جزيه إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمة وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الأمر في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان أن يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم (سئل) من الشيخ ابراهيم الخياري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلافعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في

الطالب لازم أي لازم هو الاصيل وهو مقيد بما إذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أي صار الكفيل محبوسا حبس هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجزي بمنزلة اه بنوع اختصار (أقول) مسئله صحة ضمان النوايب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صحه فقيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون واعتمد الخبر الرمي في فتاواه عدم الصحة معلا بان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره وذكرت جوابه فيما علقته على البحر بما رأيت به بخط بعض العلماء مما حاصله أن المراد من صحة الكفالة تمسك جوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه يضمن لطلبها الزالم اه ولعمري أنه تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظلم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا بجوع الظالم على الكفيل أما على ما قلنا من محتها بجوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع الظلم لانه لولا الكفيل يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عايله ماله ويهقره بمن يحبس أو يلجئه إلى بيعه أو الاستدانة بالمراجعة ونحو ذلك كما هو مشاهد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال زيد لعمر و ادفع إلى بكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على فدفع عمر والمبلغ المزبور لبكر وكان عمر و خليفته لا يد الا عمرو يريدهم والرجوع على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الامام الجليل نضر الدين قاضيان في فتاويه من الكفالة بالمال رجل قال لا تخردف على فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنها لك على فدفعها المأموران كان خليفته لا يرجع عليه بما أذاه وان لم يكن خليفته لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليفه هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد الزوج وابن الأخ في عياله أو أجبيره أو شريكه شركة عنان كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليفه له ادفع إلى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه خائفة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضح المسئلة غاية الايضاح في الذخيرة في ١٨ (سئل) فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيدان يقوم بمصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظير ما يدفعه في ذلك وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظيره بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فامر وارجل أن يستقرض لهم مالا ينفقه في هذه المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر ان شرط الرجوع ويرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع بتأخره في كتاب الوصايا وفي كل موضع يملك المدفوع اليه المال مقابلا بملك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلا أمر غيره أن ينفق عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المقتى وفيها وما وافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا شرطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو

الوقف و يشاركونهم في الغلة أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصا بل أطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولدي و هوهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعد المنتهين في واقعة الحال وفي أوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديثه بعد ذلك موالى قال فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن سيحدث له لئلا كرم مثل حظ الاثنين ثم على أولادهم ثم وثم على ات من مات عن ولدا أو اسفل منه عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولدا أو اسفل منه

عائد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالأقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو أسفله منه استحق ما كان يستحقه والد ولو كان حيامات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له فاقسم ما مناصفة ثم مات كل منهما عن أولاد أو أولاده وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكور واناث من نسلهم امتساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق وأخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة أم لا؟ الجواب: لا يكون نصيبه مقسوما على الخمسة المذكورة في قوة القرابة للمتوفى أو يختص به الأخ الشقيق دون (٣٠٢) البقية (أجاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة المذكورة بل لا بد كمثل حفظ الاثنين

لكنهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة ولا نظر لهما مع قول الواقف يقدم الاقرب فالأقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقرب اليه لا القوة وهذا مما لا شك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجهة الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهتين على ذي جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف عزل بعد جمعه الغلات وقضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطالب منه الناظر حالا أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلا ان ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك وقفا شرعا يمنع المتولي حالا عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا ليصح أحد الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفا شرعا ولا أمر عياله خطأ جليبا وشيا فرياعن الشرع أجيبه اذا قائل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكيف ما قومتها كان ما تلافان قدرته بيعا فهو بيع المردوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المدومة الا تية فيما يؤل وهي في الموجد لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واهبها سيصرف ومتبها ما سبق قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان

الاصح ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كفارتي أو أذر كاة مالي أو هب فلانا عني ألغلا يرجع بلا شرط الرجوع كافي البزاية وذ كرفي السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع ما سكرهما أسقط وان كان من أحكام الدنيا رجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قل ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأمور ان كان شريك الأمر أو خليفته وتفسيره بان يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الأمر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل افرض عني فان قال بمتله حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذ كرفي التنوير أصلا أو في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحس والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لو جوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الاسير اشترني فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كفالة الخانية مع أنه لا يطالب بها بالاجماع ولا بما لا يضمن اه شرح التنوير (أقول) وفي الخانية ذكر في الاصل اذا أمر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير فيا لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بشرائه أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء داري يرجع بما أنفق وكذا لو قال افرض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والحاصل أنه اذا قال افرض ديني أو نائبة أو اكفل لفلان بالف على أو انقده ألفا على أو اقض مالي على أو انفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا شرط الرجوع أولا لقال عني أولا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير فيا أو خليفته لا الأمر أو في عياله والا فلا مال لم يقل عني أو على أني ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني ألفا أو اقضه ألفا أو عوضه عني أو كفر عن عيني بطعامك أو أذر كاة مالي بمالك أو أجز عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليفته أو قال عني فجملة هذه المسائل أربعة اقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير فيا أو خليفته أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد خلصت هذا الحاصل من كلام الخانية ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخانية والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول المارة لكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام عن غيره بواجب بأمره رجع عما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضا لانه لا يشمل الأمر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النائبة ولشموه الواجب الاخرى كالامر باداء كاته ونحوه وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر

المتولي حالا عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا ليصح أحد الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفا شرعا ولا أمر عياله خطأ جليبا وشيا فرياعن الشرع أجيبه اذا قائل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكيف ما قومتها كان ما تلافان قدرته بيعا فهو بيع المردوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المدومة الا تية فيما يؤل وهي في الموجد لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واهبها سيصرف ومتبها ما سبق قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان

اعتبرت ذلك صدقة منه على الواقف وتصدق عليه فهو أحرى بالبطلان لما سبق ولما أنه يؤدي إلى بطلان العمل بشرطه الذي هو كنص القرآن وبقيسة الاعتبار بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعته الحكم الممتثل حالاً باخذ الغلات وقبض المتحصلات ليصرفها فيما شرط وأقنها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو العدل المأمور به لاسماني أموال الواقف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها كالأولاد والاسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار على أولاده ثم على أولادهم ثم وقف على أخيه لجهة بئرا لا تنقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستغلونها أو لهم السكنى أو الاستغلال (٣٠٣) وهل إذا سكنها أحدهم لم يقينهم مطالبته

بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدر وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل مالا يجوز والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى قيد بها وان صرح بهما كان للسكنى وللأستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل مطلقاً سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن لضيق الاستحقاق لنصيبه أجرة لأن المتضيق ليس له إلا السكنى ولو كان إلى جنب الآخر وليس له

أحد الورثة إنساناً إن يكفن الميت فكفن إن أمره ليرجع عليه يرجع كما في أنفق في بناء داري وهو اختيار شمس الإسلام وذكر السرخسي أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضي وفيه عن الذخيرة قال ادفع إلى فلان قضاء له ولم يقل عني أو قال أقض فلاناً أو لم يقل عني ولا على أي ضامن لها أو ككفيل بها دفع فلو كان المأمور شريكاً لا أمر أو خليطاً له رجوع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما أخذ وإعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فإنه يرجع على الأمر أجماعاً بالضمين بين الخليطين مشروط عرفاً إذا عرف أنه إذا أمر شريكه أو خليطه بدفع مال إلى غيره بأمره يكون ديناً على الأمر والمعروف كالمشروط وكذلك لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس يرجع أجماعاً ولو لم يقل على أي ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأفاد التعليل بالضمين عرفاً أن ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وإن لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا أثبتوا الرجوع للصرف في فليحفظ (سئل) فيما إذا قضى زيد دين عمر ولداً أنه بدون إذن عمر ويرد الرجوع على عمر وما قضاه عنه بدون إذنه فهل ليس له ذلك (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه عمداً من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أذن رجلين مبلغاً معلوماً مؤجلاً إلى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الأجل فأدى أحدهما ما عليه بالتام وأدى الآخر لبعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين قرشاً وأجل ذلك إلى أجل معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الأول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم (الجواب) عقد الضمان انفسخ بمضي العقد الأول ولا يكون الرجل المذكور ضامناً للمبلغ الحاصل بالعقد الجسد والله سبحانه أعلم لو سقط دين الطالب عن البايع بسبب من الأسباب ما يفسخ المداينة التي جرت بين البايع وغيره أو ببراء الغريم عن دينه أو بقضاء البايع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف الصلح يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون أقراراً بشئ أو شيئين في مسئلة إضافة الأقرار إلى سبب وبعين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفتى في العمدى وسئل في المديون إذا أحال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان وبطالب أيا شاء قال في الخاتمة ترجل له على رجل مال فقال الطالب للمدبون أحلني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة اهـ والله سبحانه أعلم وبمثله أفتى العلامة سراج الدين المشهور بقارئ الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة الذخيرة ليعتبر عليها مسئلة اختلاف الصلح في أنه يبرأ الكفيل لأن اختلاف الصلح بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفالة فكذلك تبطل لو اختلف الصلح لأنه بمنزلة اختلاف السبب كما مرح به في الخاتمة فكذلك في المسئلة المسؤل عنها قد اختلف الصلح فتبطل الكفالة

طلب أجرة حصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني الذي امتنع عن السكنى للضيق أو لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة وسماهم سكتوا ساكناً ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وقف على جهة بئرا لا تنقطع هل إذا سكنها أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة إذا سكنه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر نافلاً عن فتح القدر ليس لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولو زادت على

تدبر حاجة سكناه نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولد ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها تقسما على عددهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها بحر ومقاصير كان للذكور ان يسكنوا نساءهم وللنساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها بحر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تنفع فيها ما يأتى انما سكناها لمن جعل الواقف له ذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجز الا آخر موضعا يكفيه لاستوجب الا آخر اجرة حصته على الساكنين بل ان أحب أن يقعد معفى بقعة من تلك الدار بلاز وجنة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك فعل والآخر المضيق وخرج (٣٠٤) أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر والاصل المذكور في الشروح والفروع

في أوقاف الخصاص ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالفه وقد نقلوا اجاباتهم على الاصل المذكور اه واشتراط الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشرط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكن فيها لمرأتين مدة حياتهما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبى المأهية أو القسمة وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر أختها على القسمة وفتح باب آخر وعلى المأهية أم ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا من غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المأهية وهل اذا كان الواقف شرط السكن للمرأتين بمدة الدار مدة حياتهما هل لهما

هذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة الخاتمة انما هي فيما اذا أقر رجل بألف عند الشهود بصك ثم أقر بألف بصك آخر فهما ألفان لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الاثنين وأنت خير بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لان الصك الاول لم يبطل كافي الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخت المدانية الاولى ثم جددناها في صك آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفتى به المؤلف فيما يأتي قريباً فاهم (سئل) فيما اذا كان لزيد مائة درهم ومبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر فأحال عمر روزيدا بالمبلغ المزبور على حاله حواله سرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا أحال الاصيل الطالب برئاً كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجسه عمر والى أجل آخر معلوم وفسخا عقد المدانية الاولى من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والا نريد عمر والدعوى على بكر بما عاقده عليه نازيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيل بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب) حيث فسخا عقد المدانية الاولى لا يكون كفيلاً بما عاقده نازياً بدون كفالة ونقلها ما مر قريبا عن الذخيرة (أقول) ظاهرة أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجدد أجل آخر بدون فسخ صريح تبقى الكفالة فينفي ما أفتى به أولاً تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومقدارا معلوما من قشر القنب بثمن معلوم شراء شرعياً ثم كفله بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمر ومالك عليه فانا ضامن بذلك فتقاضى زيد عمر بما له عليه فقال عمر ولز يدلاً أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه وفي المتن في رجل قال لا تخان لم يعطك فلان مالك عليه فانا لك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومثله في الخلاصة (أقول) ظاهرة أنه اذا طالبه ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا بعدم موت الاصيل تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمر وأمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وكفله كل منهما لثمن لعمر وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن ويريد عمر مطالبة زيد بجميع الثمن بالاصالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في فصل كفالة المال من الخاتمة (سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه فاجرها من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمر وما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركته وله عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل ايجاز زيد لهما من عمر وقبل اذنه له في صرف بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمر والرجوع في التركة المزبورة

أن يسكنوا وأجهمامعهم من غير رضا المستحقين في الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب آخر لدار الموقوفة بالباقي هل لهما ذلك من غير رضا المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر أختها على القسمة ولا على المأهية ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمة وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر نقلا عن فتح القدر في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على أولاده والله أعلم (سئل) في أحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تجب عليه قال في البحر نقلا عن القنية أحد الشرعيين اذا استعمل الوقف كله بالعلبة بدون اذن الاخر فعليه أجرة حصته الشرعية سواء كانت وقفاً

على سكاها وأموقه لا استغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وانسسية يبنين بالسوية شارطا السكنى لهن عند حاجتهن إليها آل الوقف إلى زاهدة وشمسية وانسسية تغلبز وجازاهدة وشمسية على دارين من دور الوقف وسكنها معهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسسية قاصرة لازوج لها نحو واحد عشر سنة فلما تزوجت انسسية تغلبز وجازاهدة كذلك في دارين من دور الوقف أيضا والدور متفاوتة في الحكم الشرعي في ذلك أبسطوا النالجواب حازين الثواب (أجاب) أعلم أولاً أن من المقرر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها إلا بتنصيب من الواقف (٣٠٥) ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له

سكاها إلا بتنصيب من الواقف وحيث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى إنما لهن الاستغلال فقط فإذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لاعلمن لما تقررنها على المتبوع لاعلى النابح كما قرر في الغصب فبدأ أخذها الناظر منهم وبصرها إلى العمارة أن كانت هناك عمارة والا فوزعها عليهن فان قلت ما فائدة الأخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة في الوقف فإخص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلا عن القنية أحد الشرى يكن إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن إلا خوف عليه أجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاها أو موقوفة للاستعمال اه وهذا صريح في أن السكنى بالعلبة مع الحاجة بدون إذن الشريك

بالباقى له من مصرفه ومما قبضه منه يزبد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفالة الأشباه الغرور لا يوجب الرجوع إلا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ (أقول) يخالف هذا مأمراً في وأخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤجر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متطوعاً فيما أنفق به باذن المؤجر فتأمل (سئل) في امرأه كفنت ابنها بمبلغ دين شرعى بذمته لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى بينة شرعية ثم حل أجل الدين ويريد مطالبة كليهما جميعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لأن مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة الأولى لا البراءة عنها (سئل) فيما إذا كفلى زيدا جماعة عند عمرو بمبلغ دين شرعى كفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضاً منه لزيد الكفيل ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو وعن ورثة وتركته مجهولاً لذلك وترى الجماعة الرجوع في تركته بنظير البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطلوب الكفيل أى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لأنه تعلق به حق الغايب على احتمال قضائه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقياً بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال الاصيل للكفيل فخذ هذا المال وادفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترد من يدا الكفيل لأنه تعلق بالمؤدى حق الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكنز للعيسى من الكفالة في فصل في مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركته الكفيل لأنه أمانة مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا طلب زيدا من عمرو أن يدينه مبلغاً من الدراهم وسأل عمرو بكره الحاضر عن حال زيدا فقال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فاداه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلاً بمجرد قوله المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استقرض زيدا من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلم زيد منه أيضاً مبلغاً معلوماً من الدراهم على سمن معلوم الوزن سلماً شرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفاله بكرمالا وذمة ويريد عمرو والآن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الحارثى الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع وعن نقل صحة الوالد على كنزه في آخرباب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عز بزوان كان هو دخلاً في قولهم تصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازرونى من الكفالة (سئل) فيما إذا كفلى زيدا أباه عند عمرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيدا أباه المكفول بنفسه إلى عمرو في موضع يمكن خصامته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيما إذا أبرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة الاصيل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهرية في الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل

(٣٩ - (فتاوى حامديه) - اول) موجبة لاجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب بما قررناه على كلا الحالين فتأمل ذلك واغتنمه فقل من حرج الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة قصار يدفع عنه معارم سلطانية كالعوارض ونحوها غير اذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا (أجاب) عليه أجرة حصة الشريك سواء كان وقفاً على السكنى أو موقفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس للساكن أن يتعلل بما ذكر إذا يلزم شريكه المذكور شيء مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع

ليرجع عليه بحسبته منها كما أنه ليس للذي لم يسكن أن يقول لا سخرنا أن يسكن بقدر ما سكنت لان الهياكل انما تكون بعد الخوصومة والله أعلم
(سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجر فيه عبارة زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد الأجرة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حاله
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حاله كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل حاله كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه إذا
لا يجب على الإنسان أجرة ملكه إذا انتفع به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً وجعله متولياً وجعل له آخرناطرا يعنى مشرفاً عليه هل
يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (٣٠٦) بحيث يكون متولياً وناطراً أم لا يجوز الجواب منقولاً لا مصرحاً مستنبطاً موضحاً (أجاب)

لا يجوز أن يجمع الوظيفتان
في رجل واحد لا على ما ذكره
الناطقي ولا على ما ذكره
الامام محمد بن الفضل والذي
روى عنه ما ماذ كره في
الحاية في باب الوصي فيما
يكون قبولاً للوصية من
قوله رجل أوصى إلى رجل
وجعل غيره مشرفاً عليه
ذكر الناطقي انها موصيان
كأنه قال جعلتكم وصيين
فلا ينفرد أحدهما بما
لا ينفرد به أحد الوصيين
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل يكون
الوصي أولى بأموال المال
ولا يكون المشرف وصياً
وأتركونه مشرفاً له لا يجوز
تصرف الوصي إلا بعلمه اه
فهذا صريح في عدم جواز
اجتماع الوظيفتين في واحد
لانه يلزم على ما ذكره
الناطقي انفراد الواحد
بالتصرف والوقف اعتمد
على رأي اثنين ونظرهما
تصرفاً ولم يرض بواحد وأما
على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم
منه جواز تصرف الوصي

فقط برئ وان لم يقبل اذ لا دين عليه لاحتاج للقبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء اه (سئل) في
الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولاً (الجواب) ليس له
المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز (الجواب) نعم وتجوز أي الكفالة
بتسليمها أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل
شيء كالكفيل بالنفس دور (سئل) في جمل مشترك بين زيد وعمر ومناصفة فباع زيد نصفها من
شريكة عمر وبن ثمن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم استحق المبيع
بوجهه الشرعي وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور (الجواب) نعم وقالوا لو استحق المبيع
يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بعيب بقضاء أو بغيره أو بخيار رؤيه ان
شرط برئ الكفيل الا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن
غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط متعلق من الغريم به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في
التارخانية بما اذا ارد المبيع على البائع فان لم يرد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يردّه نهر تحت قوله
وصح لو قلنا ومثله في البحر والنخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر دابة ثمن معلوم من الدراهم
مقبوض بيده وضمن بكر الثمن لزيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يذيد وحكم له بالرجوع على
بائعه بالثمن بوجهه الشرعي ويريد أن يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم
ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض
بجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل
دور (أقول) وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقد منّا الكلام على ذلك هناك فراجع
(سئل) فيما اذا كفّل زيد لعمر وجميع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون
الكفالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار ومثل للمجهول بأربعة أمثلة بمالك عليه الخ
يعنى أنها تصح بجهالة المال (سئل) فيما اذا كان لزيد ذمة عمر ومبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة
اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر وخالد متعاقبا ولم يكفل كل من الكفيلين صاحبه
فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ونزع أن له الرجوع على خالد بنظر ما أدى لزيد فهل ليس
لبكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالف فأدى أحدهم برئوا جميعاً ولم يرجع
أحدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفيلاً عن صاحبه واداهما أحدهم رجوع المؤدى عليهما بالثلثين
ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف هذا اذا ظفر أي المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما
رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعاً على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل
قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن
يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمره كذا في محيط السرخسي الفتاوى

بلاعلم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا غبار
عليه ويظهر للفقهاء بآدنى إمالة نظر اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر ومتول هل يجوز لأحدهما أن يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا
(أجاب) لا يجوز لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علما اثنين في غير ما منصف والقيم
والتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يطهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم
وشمل اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من أن السلطان ينصب ناظراً

عاماً أيها الأوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص مشصرف منصوب من قبل السلطان أيضاً للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن التصرف فيما يسوغ له شرعاً أم لا وإذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره ينعزل بذلك المتولي الخاص ببيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر وعند أهل العلم وأصحاب القضاء والفتوى ولا ينعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهم مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينعزل نائب المستنيب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان

والوجوه والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق المعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل بيده وظيفة امامة على مسجد يوم أو قات الصلوات الخس في كل يوم بعثمانى وقد تناول جميع المعلوم من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلوم الا بمقدار ما باشره والباقي يرجع عليه به ويكون موفر الجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل من كلام البحر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الا بمقدار ما باشره وبه صرح ابن وهبان في المسافر للحج أو صلة الرحم حيث قال لا ينعزل ولا يستحق المعلوم مدة سفره مع أنهم ما فرضان عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لزيارة أقربائه في الرساتيق أسبوعاً أو نحوه أو لصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك

الهندية وسئل المؤلف عن نظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقباً ثم كفل كل عن صاحبه بامر فادى أحدهما الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وفي نور العين قال في النهاية وفي الشافى ثلاثة كفلاء بالف يطالب كل واحد بثلث الألف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى والمرغيناني والتمرنائى اهـ (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وخالد كفالة شرعية بالأذن الشرعى ويريد عمر ومطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت مما نقلناه آتفاً من نور العين الفرق بين ما اذا كفلا معاً وعلى التعاقب فكتبه (سئل) فيما اذا قال ذى لا خير بايع فلان الذى ومهما بايعته عندى فصار الاخرى بايع فلانا ويستوفى الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة كذا فاشاع على طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلاً فقام صاحبه يكاف الذى القائل المذكور دفع قيمة القماش له زاعماً أنهما اتلزما بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمر وطالبه الورثة به فامتنع من دفعه لهم زاعماً أنه كفل زيد المذكور عند ذى بدين استدانه زيد من الذى أكثر من دين زيد المستقر بذمة عمر وأنها دفع ما بذمته الذى بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون اذن من زيد فهل يلزم عمر ادفع دين زيد لورثته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كانت لز يد بذمة عمر ودينان معلومان القدر من جنس واحد غير أن أحد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمر لز يد مبلغاً معلوماً من الدراهم ولم يعين عن أى الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذى بكفيل دون الآخر وفى التعيين فائدة فهل يكون القول قوله مع عيئنه (الجواب) نعم القول قول الدافع مع عيئنه (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمر وأن يبيعه قدراً من الحرير وقال له بكر بعه فان راح لك شئ من الثمن عنده فهو عندى فباعه عمر والحرير برثن معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمر وفهل يلزم بكر ادفع نظير الثمن لز يد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم عن آلات حرفة مؤجل الى أجل معلوم بكفالة عمر وقام يكاف زيد ادفع الثمن حال قبل حلول الاجل أو يحضره كفيل لا آخر متعللاً بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأقضى قارئ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بأنه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان أردت فأخرج معه فاذا حل الاجل طالبه بدنيك (أقول) وفي الخلاصة وأجبعوا أن الدين المؤجل اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفى المنتقى رب الدين لو قال للقاضى ان مديونى يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلاً وفى المحيط لو أقضى بقول الشافى فزيد السفر في سائر الديون باخذ كفيل كان حسناً وفقاً بالناس قال ابن الشحنة هذا تر جيع من صاحب المحيط وفى القنية ليس للدين مطالبته المديون بالكفيل قبل الاجل وروى لا خيراً قال وهو الظاهر وفى رواية له

للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا بصادمه كلام صاحب القنية وقد نص فى أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو القنية (أقول) ويؤيده أيضاً نصهم على جواز الاجارة فى هذه الطاعات فكان شعبة الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) فى كاتب وقف بأمر الكتاب مدة ثم عزل فى أثناء السنة هل يبسط معلومه المقرر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعاً أم لا (أجاب) نعم يستحق بحساب المدة التى عمل فيها الكون معلومه فى مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوماً واحداً استحق بحسابه وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومه فى مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسى فى أنفع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس

والفقيه وصاحب وظيفة شافقة له في الاشياء وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل مع الله بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والنظر في أنفع الوسائل بعد نقول رمزها صاحب القنينة فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنينة فيها ما هو صريح وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا (٣٠٨) أن لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ ويفيد

الطالب ويهدي ثواب قراءته الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعله فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في مدرس بمدرسة مات ولا مدرسة صرة معلومة

ذلك اه فحضر أن المعتمد قوي قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الارقى بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الافتاء به لان المفتي يبقى بالارقى وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السابحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرقى ظاهرا ذلوا أمر بالسفر معه الى حلول الاجل ربحا ينفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة المحببة مستند ركابه على ما قبله ويؤيده افتاؤهم بقول أبي يوسف بتكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم (سئل) في رجل كفل زيدا بامرءه عند عمره وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمر وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق زيدا أمته من دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهمما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فأنا كافل وضامن له فهل لا يضمن عمر وذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما من أنها لا تصح بجهالة المكفول له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمره عن المصروف على الدين الذي لك عليه ثم غاب عمره عن المصروف ماتت المرأة عن تركه قبل استيفاء زيدا ويريد الرجوع في تركه بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة رجعية ثم راجعها فطالبتة بمؤخر صداقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها مطالبتة بذلك بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الخاوي الزاهدي ولو طلقها رجعية لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبتة بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفل آخر عند زيدا بدين معلوم ثم طالبه زيدا به وأزمه له لدى القاضي فطلب الرجل من زيد أن يعمله به فأبى الا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الالتزام فدفعه له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبتة بدينه بما قبضه من كلفة الالتزام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكره والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) فيما اذا كان لزيد دين شرعي على عمر وفاحاله عمر على بكر بدين عليه لعمره وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بهد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب) نعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المبالغ المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا لو قيد بدينه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء بزاوية وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل وهو المصريح به في الخاوي

واردة في كل سنة للمدرسين وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنة ثم ولي السلطان الزاهدي مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور أو لا فتسارع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بها للمدرس حالا واذا حكم بها لورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لمخالفة الشرع لشريف أم لا (أجاب) يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ريع كل سنة لمستحقه فيها وقد وردت في مدته فلا تتعداه وقد شهد لذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف الى أقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخانوي في فتاواه انه لا يصرف ريع سنة في سنة قبلها تحصى صاذا ضاق عن

السنة التي لم تصرف العتوق والصرف بمنزلة طعنا في السنة التي وردت فيها بالاشبهة واذا حكم بها الغير المندرس نهالا لا يجوز له ان ينقض الشريعة
بترك الحق لاجل الموهوم اذ هي لسنة محقق والحال هذه واحتمال كونها عينت لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام
عزل أو مات في انشاء السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف
على أولاد الواقف مات ولده منهم بعد خروج زهرته وصبر ورته حصص ميراث عنه أم لا (أجاب) بل ميراث عنه
لان المراد بلوغ الغلة أو خروجها أو تحييتها في كلامهم صبر ورته ميراث عنه قيمة كما صرح به (٣٠٩) في أنفع الوسائل ولا شك ان الحصر له

قيمة وقد صرحوا بانها اذا
مات بعد خروج الغلة فخصته
ميراث عنه بل صريح كلامه
في أنفع الوسائل انه ميراث
ولولم يبد صلحا قال بعد
كلام كثير فعلى هذا يحكم
كلام هلال يوم تحيي الغلة
وتاتي الغلة على ظهور الزرع
من الارض والزهر من
الغصون لان له قيمة في الجملة
كما قالوا في جواز بيع ما لم
يبد صلحه اه والله أعلم
(سئل) في رجل سافر
لعذر فاستناب عنه نائباً في
وظيفتي امامة وخطابة
مقررتين عليه بتقرير شرعي
وجعل للنائب عنه آخرة
معينة لمباشرة عنه فيأشرف
مدة أشهر وسعى النائب في
أخذ الوظيفتين عنه فوجهتا
له بانها التي هو غير
مطابق للواقع وبأنهما
شاعتان فهل تخرج
الوظيفتان عن المنوب عنه
بذلك أم لا تخرجان عنه وان
كان النائب تناول شيئاً من
الوقف يؤخذ منه ولا يستحق
الا الآخرة التي جعلت له مدة
مباشرة أم لا (أجاب)

الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحتال بماله على المحتال عليه بل أسوة لغرمائه لانها
تمليك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز الا أنهم اجوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة الى تركته
وعن زفر خلافه وانوى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى
انتهت وهي مسئلة عجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيدها
بدين له عليه أو ودعية أو عين في يده ودعية أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيدها بواحد مما ذكر
سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قبلها متبرعاً والكل جائز لانه في المقيدة وكيل بالدفع
وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين والمحال عليه الرجوع على المحيل
بعد أدائه ان كانت برضا وان كان الدين مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل بموت
المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق
حق المحتال على مال الراهن بخلاف المطلقة فانها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات
المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه بالحصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه
يد الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يملكه بها للزوم تمليك الدين من غير من هو عليه وانما وجب به في دين في ذمة
المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتن بعد موت الراهن
مديوناً بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحتال من غرماء المحال عليه ٣ واذا قسم الدين بين غرماء المحيل
لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتماه في البحر وظاهر
قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدرر
المختار ويدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه فقوله المحال بهما دليل على أن المراد به
المقيدة بقرينة قوله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلقة لانها
لا تقيد بدين ولا عين وكذا قول الولوالجية ولومات المحيل وعليه ديون تحاص غرماءه فيمالي المحتال عليه ولا
يسلم للمحتال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن
المراد بالمقيدة وفي الجوهرية وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل
عن المحال عليه الا أن يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل
أيضاً ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صح البراءة الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كما مر واذا
كان المحال عليه مديوناً للمحيل لا تقيد بدينه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين
المحيل بين غرمائه لان المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل
على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين
غرمائه وهذا جار على القواعد الفقهية فيافي البزاية والخلاصة مشكل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من
عمرو أقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحواله البائع على بكر حواله شرعية مقبولة تبرضا

لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك اذا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما أنشاء فكان وجوده شرط الصحة
فتنفذ بعده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا ريب في ذلك وكتب الاصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا تقرر ذلك
مع تقرر صحة الاستنابة كما بيناه في افتاء سابق فاستأنوا له النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده اذا لحق له في جهة الوقف
٣ قوله واذا قسم الدين الخ أي في صورة المقيدة والمراد به الدين الذي وقعت الحوالة مقيدة به وقوله بحصة الغرماء أي الحصة التي شارك فيها الغرماء
أي لا يرجع على المحال عليه بالحصة التي أخذوها من الدين المحال به وقوله لاستحقاق الدين عليه لقوله لا يرجع اه منه

وإنما له الاجرة المشرطة وشروطها التي شرطها له المستأجر حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فإن من أعطى شاباً على أنه حق ثابت فثبتت
 خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بخيبة ناظره المنصوب من
 جهة السلطان أو للقاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته له ويسوغ له التصرف المقوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا
 خلاف في ذلك لأحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لعائب أقام القاضي مقامه وجلا إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اهـ ومثله
 في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف (٣١٠) وهذا في منصوب الواقف فما بالك بمنصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين الناظر فيه وصرحوا

بأنه يجب الافتاء والقضاء
 بكل ما هو أنفع للوقف وإذا
 علمت صحة إقامته مقامه علمت
 جواز جميع التصرفات
 السابقة للناظر المقام مقامه
 والله أعلم (سئل) في
 محدودات موقوفات على
 الروضة الشريفة بفاستين
 استمرت والناظر عليها غائب
 عنها بدمشق الشام هل
 لقاضي الشرع الشريف
 بالقدس المنيف أن ينصب
 باجرة مباشرة المرمية ببعض
 غلاتها لمصلحة الوقف ودفع
 ضرره إن لم يجز بل بالمرمة
 أم لا (أجاب) نعم لقاضي
 الشرع ذلك لما فيه من
 المصلحة حتى صرح علماؤنا
 بأن للقاضي أن يستأجر
 قراشا للمسجد بلا تقرب
 لمصلحته وصرحوا بجواز
 الاستدانة على الوقف
 للتعمير إذا تعمير من أهم
 مصالح الوقف فقد صرحوا
 بأن الناظر إذا صرف
 للمستحقين مع الحاجة إلى
 التعمير فانه يضمن إذا لاحق
 لهم في الغلة زمن التعمير بل
 لاحق لهم زمن الاحتياج

الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الأقسمة ويرد بها بخيار العيب فهل إذا ردها بالعب تبطل الحوالة بقدر
 ما قبل ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المنتقى رجل اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم أحال المشتري البائع
 بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ محر
 (سئل) في المديون إذا أحال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان وبطالب
 أيم ما شاء (الجواب) نعم قال في الخانية رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على
 أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد
 جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم براعة المحيل كفالة (سئل) في ناظر وقف أحال زيداً بدينه له
 عليه على مستأجر بعض أقالم الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل
 للمعتولى الجديد قبض مال الوقف وبطلت الحوالة (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفاً (أقول) هذا إذا
 كانت الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه (سئل) فيما إذا كان المستحق في وقف أهلي دواهم معلومة تحت يد
 ناظر الوقف هي قدر استحقاقه من الوقف فأحال دائته على الناظر المزبور بها وقبل كل منهم الحوالة فهل
 تكون الحوالة الزبورية صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والنهر والعلاقي (أقول) وأصل المسئلة
 بحث صاحب البحر وقيد بها بما إذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر (سئل) فيما إذا
 أحال زيد المستحق في وقف أهلي عمر على ناظر الوقف يدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستتيلة ثم مات
 المحيل والمحال عليه قبل الاستيفاء وألت حصه المحيل إلى غيره فهل تكون الحوالة الزبورية غير صحيحة
 (الجواب) نعم وندة لها ما تقدم آنفاً (سئل) فيما إذا احتال زيد على عمر وبلغ معلوم من الدراهم ثم تولى
 المال هل يرجع به على الأصل وما التوى (الجواب) نعم يرجع المحتال بالمال على المحيل إذا توى حقه وهو
 بموجب المحال عليه مغلوساً أو انكاره الحوالة وحلفه ولا يبينه له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة
 في المتون والخيرية (سئل) فيما إذا كان ليتين بدمعة زيد مبلغ معلوم من الدراهم فاحتال وصيه ما به على
 عمر واملأ من المديون وفي الحوالة المرقومة تخير لهم ما حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة
 الزبورية صحيحة (الجواب) نعم والحالة هذه في الخانية احتال الوصي أو الابن بمال الصغيران كان الثاني
 أملاً من الأول بخاز وان كان مثله لم يجز الخ أدب الاوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة (سئل)
 فيما إذا مات المحال عليه مغلوساً بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على
 المحيل فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في غالب المعتمدين من كتب المذهب (سئل) فيما إذا أحال زيد عمر
 بدينه على بكر الغائب ثم قدم العائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب)
 نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دين شرعي بدمعة عمر وولعمر دين شرعي بدمعة بكر فتوافق بكر مع زيد على أن
 يدفع بكره الذي له على عمر ومن دين عمر وعليه بطريق الحوالة من عمر وتراضيا على ذلك في غيبة عمر ثم علم
 عمر بذلك فاجازه ورضي به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويريد يد مطالبه بكر بدينه المزبور

اليه عمر أولاً وهذا لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعمير في مستغلات الوقف وإصلاح الاراضي صحيح نافذ رضي المتولى أم فهل
 غصب باجرة المثل وما قاربها جميع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الغلاني في مرض موته فأخذها المتولى بعد
 موته وباعها بالعين الفاحش فهل يجوز وقفها ويبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المنقضي به فلوارث الواقف انزعاجها من يد مشتريها
 ومشتريها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه حاكم شرعي يرى وقفها مستوفياً شرائط الحكم لا رتفاع الخلاف بحكمه في محل
 احته ادواته أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقاراً مشتركة كابنهم فأنشأ كل واقف ربه على نفسه ثم على أولاده الذكور ثم على أولاد أولاده

الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على نسله وان سفل لا تدخل فيه إلا ناث الآن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير اذ لها نصف ما للذكور فلو مات أولوها ولا ذكورها لا استحققت مالها وأخوتها أيام فقرها وفقرة زوجها على ان من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لمنافعه عادم عليه ولولده ثم على ولد ولولده ثم على نسله بينهم على ما ذكر وان من مات من أولاد الواقفين ونسله المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عادما كان جارا بعليه على أهل درجته ثم على واد من انتقل اليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان من توفي من أولاد كل من الواقفين (٣١١) ونسله وان سفل قبل استحقاقه وترك ولدا

أو ولد ولا استحق ما كان يستحقه والده لو بقي حيا آباء دون أمهات يجزى ذلك عليهم أبدا ومن انقطع نسله من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكر له عادما كان جارا عليه على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته ثم على أولادهم ثم على نسله وان سفل ومن انقرض نسل واحد من الواقفين من الإناث أيضا عادما كان جارا عليه يعني النسل على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسله وان سفل بينهم على ما ذكر في أولاد المتوفى من الذكور يجزى ذلك كذلك عليهم أبدا فاذا انقرض نسل الأخوة المذكورين بأسره بان لم يعقبوا عاد ذلك وقف على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم يقدم الأقرع والأحوج على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم

فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحتال له الآن يقبل أي الحوالة فصولي له أي لأجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور الباقي أم أعدم اشتراط الأول وهو المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل به على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز وتصح في الدين لافي العيين برضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس الإيجاب لما قدمناه أن قبولهم ما في مجلس الإيجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به في البدائع اهـ ونقله العسائي في شرح التنوير ثم قال لا يمكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا الباقيين لا حضورهما وأقره المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المنع (سئل) فيما إذا كان لزيد دين بذمة عمرو فحالاه عمرو به على بكر ولم يكن لعمرو على بكر المزدور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره (سئل) فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مغلما بغير عين ولادين ولا كفيل فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) المصحح من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع الرموز وفتح القدير والفتاوى على هذا كما في صور المسائل عن الظهيرية قال ألهام نفع الدين فاضحان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا توى المال بان يموت المحال عليه مغلما يرجع المحتال على المحيل ففي هذه المسئلة المسؤل عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجر دغيسة المحال عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا آجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحالها بكر عليه ثم طهرت الأرض موهوبة من قبل زيد عند زوجه بدين استدانه منها قبل الأجرة ولم تحرز وجته الأجرة ولم يدفع لها دينها ولم يتدفع عمرو بالمأجور أصلا ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم عن أمتعة فاقترض المدعى عليه بها وذكر أن المدعى أحال عليه بالمبلغ رجلا بمصر حوالة مقبولة من الكل فصدقه المدعى وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحتال وأن المحتال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم (الجواب) حيث اعترف المدعى بالأحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنوير ولو تولى المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح اهـ ومثله في الذخيرة البرهانية (فروع) إذا أحال الطالب انسانا على مدونه وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحيل وبرئ كفيلاه ويطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكن البراءة موقوفة وكذا إذا أحال المرتهن بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا

يجزى ذلك عليهم كذلك أبدا فاذا انقضوا بأسرهم عاد وقف على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم على الغني فاذا انقضوا بأسرهم عاد وقف على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف بينهم على ما يراه الناظر فاذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفا على مصالح المدارس بها وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقف المصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا ويجزى ذلك كذلك أبدا هذه صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر الوقف في ولد ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبناتهم عفيف وأجدوفا طعمة مات

عفيف عن ابنتين كلثوم وعائشة ثم مات أحمد عن بنتين ثم ماتت فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم عن ابنتين وبنت هم حافظ ونفر الدين وعابدة ثم ماتت واحدة من بنتي أحمد عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنتين وبنت ثم مات نضر الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أحمد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بشي اقتضته عبارة الواقف في وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فاستحق كل من بنتي محمد ابن (٣١٢) بنت أحمد وزكريا ابن عائشة وأولاد حافظ وأبني نضر الدين وعابدة وبنت بنت أحمد وبنتي

في فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمر و أن بكر أأحالي عليك بالف فأعطينها وان قال بكر ما أحالي فأرجع بها على فاعطاه عمر و ثم أن بكر مات وأغاب هل لعمر والرجوع على زيد أم لا أجاب قارئ الهداية أن اعترف المحال عليه بالدين الذي أحيل به عليه ودفع إلى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال مالم يعرف الحال فإن صدق المحيل المحتال تم الأمر وأنكر الحوالة وأخذ دينه من المديون رجع المديون على المحتال بما قبض منه وكذا أن مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشي أه (أقول) وحاصل الجواب أن المحال عليه أن أقرب بالدين الذي عليه للمحيل ودفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال أن صدقه المحيل في الحوالة وكذا إذا جهل الحال وأما إذا كذبه وأخذ دينه من المديون رجع المديون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن له بذمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وأن عمرا المزبور كفيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فأقر عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها زيد المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بدينه شرعية في وجهه وعمر وشهدت بان المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم الحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزيد على عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب (الجواب) حيث كانت الكفالة مطلقة كذا ذكر وأجازها المدعى شفاها يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لأن الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحيلة صرح بها في البحر والمنع والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) هل يصح حكم الحاكم لآبيه وابنه أم لا (الجواب) هذه المسئلة أجاب عليها العلامة الأربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد ابن محمد القسودوري من أئمة الامام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لآبيه وولده وزوجته باطل أه وهي دؤارة في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على المختار أه قال شارحه التتائي كابنه وآبيه وزوجته ونحوهم أه وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في التحفة تحت قول المنهاج ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لا نسهم أبعاضه فكلوا كنفسه أه وقال العلامة الشيخ موسى الجاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل المحدث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من والدان علاولون جهة الامم ولدان سفلى من ولد البنين والبنات (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرفعت أمرها للقاضي حنبل

محمد ابن فاطمة بنت تقي الدين وهل راعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بناته وكذلك شرط تفضيل الذكور على الانثى وشرط الترتيب أم لا راعى فيهم شي من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أحمد ونسل فاطمة ولا يحرم أحد منهم لانقطاع نسل الواقفين الاربعة من الذكور وصيرورة الجميع من نسل ابني وبنت ابني ابن ابن الواقف بموت أحمد بعدموت عفيف ابني تقي الدين فدخلوا في قول الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من الذكور إلى قوله ثم على أولادهن ثم على نساهن وان سفلى وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقى الا الاناث ونسل الاناث والذكور والانثى داخل في مسمى أولادهن ونساهن ان سفلى فدخولهم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بهم وشرط من توفي عن اولاد أولاد أولاد ما كان عليه على ولده الى

آخره ومن لا فعل له أهل درجته فرجعت الى مسئلة السبكي المأخوذة من مسئلة الخصاف ونقض القسمة بانقرض كل طبقة فيهما والكل فيهما مقرر مشهور إذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة بانقرض من مات من أهل طبقة كلثوم وهم عائشة بنت عفيف وبنت أحمد ومحمد ابن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ ونفر الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت أحمد وبنت بنت أحمد ورابعة ومؤمنة بنت محمد بن فاطمة يقسم ريع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما وبثمانية أسهم للاناث الاربع أو بعة أسهم لكل واحد سهما فهذه جملة الانثى عشر سهما بموت حافظ انتقل نصيبه لابنيه وبنته أنجاسا لكل ذكر منهم ما خمس من ولاد انثى خمس وبموت

نفرد الدين انتقل نصيبه لابنيه انصافا لكل واحد منهما نصفه وبموت محمد بن بنت أجدادته على نصيبه الى بنيه انصافا كذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعائدة وبنت بنت أجدور ابنة ومؤمنة باقون على انصافهم لزكريا سهمان من اثني عشر سهما واولاد ابنة سهم منها ولبنت بنت أجدسهم منها واثمينة سهم منها وراعى وصف الحاجة وكذلك تفصيل الذي كرا واشترك الترتيب في الاصل مع فرعه واعطاء الفرع مما لاصله بموته لصريح قوله يجرى الحال بذلك عليهم كذلك في كل جله من جله والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي بيدنا طره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين ليعه المتصل بالقضاء واحدا بعد واحد الى الآن أنشأ الاخوان (٣١٣) الشقيقان هما محمد و ابراهيم وقفهما

سوية على أنفسهم ما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أجدو ليلي ومنى وحاب

وست الروم وأولاد محمد ويحيى ابراهيم وعلى من سجدت

لهما من الاولاد المذكور والاثاث ما عاشوا على

الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكورا واناثا من أولاد

الظهور خاصة دون أولاد البطون بشرط الاثنان

فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة

الاصلية وقد كان أولاد البطون يتناولون من ربيع

الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متمسكين بصورة

نقلت من السجل بتاريخ بينه وبين الصورة الاصلية

الذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من أولاد

الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب

سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى

الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره

البهاخضر ناظر الوقف الذي

فقضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالبينات الشرعية ووافقا مذهب مستوفيا شرطا له فهل ينبغي فضاءه (الجواب) ينبغي في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المؤلف كذلك بنفاذ قضاء الحنبلي على الغائب في مادته ضرورة من دعوى دين لزكريا بدنة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسبوقة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في متن التنوير وشرحه للعلائي لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينبغي على المفتي به بجر الابحضور نائبه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بل نائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره مثلا خسرو في باب خيار العيب وقيل لا ينفذ وجه غير واحد وفي المنية والبرازية وبجمع الفتاوى وعليه الفتوى ويرجى في الفتح توقعه على امضاء قاض آخرا الخ وكبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولنا ثابلا هو القول الثاني كافي البحر وأن قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحنفى كما حرره في البحر بقوله اشبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا راء أو حنفيًا لا راء أو خاص بمن راء والظاهر أنه في حق من راء لاجماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي الى آخر ما أطالب به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسى في شرح نظم الكنز بتصريح صاحب القنية بأنه في حق الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ والفتوى على الاول لانه اذا رفع لا ينفذ لا ينفذه اه ونحوه في حاشية الخير الرملى وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطررت آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتمل ٣ ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازا أو فسادا صيانة للحقوق مع أنه مجتهد فيه ذهب الى جوازه الأئمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه لمخصاوار رضاه في نور العين فينبغي التعويل عليه وقال العلامة الخير الرملى في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الخرج والضرورة يجب اعتبار عدم امكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (سئل) فيما اذا ادعى زيد الناطر على ثلاثة أنفاز أنهم وبقيّة أهالي قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من من رعته الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى الى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى الى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة كفى الحانية وقال أيضا لا ينتصب أحد خصمًا عن أحد قصد بغير وكالة ونيا بة وولاء الا في مسألتين أحد الورثة ينتصب

(٤٠ - (فتاوى حامديه) اول) هو أحد أولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى الحاكم الشرعى وادعى على رجل من أولاد البطون ٣ قوله ويلاحظ الخرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثالا لطلق أمر أنه عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه أو وكيلها بعده أو لمسانع آخر ما كان لا يرضى أحديا أو كالة وكذا المديون لو غاب عن البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا المفتى أن يفتى بجوازه دفع الخرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه الخ اه منه

بأنه صحيح بالشرط المذكور بعد ثبوته لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره شرعاً ثم ادعى بعده ولد البطان المزبور الذي نعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في الريع فنعاه الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقف الأصلي المشروح أعلاه لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً كتاب الوقف الأصلي المتصل بالقضاة واحداً بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره الوجه المشروح (أجاب) لا شبهة في أن المعمول (٣١٤) به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل بثبوته بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة

لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلاً في سجل القاضي المصون في صناديق القضاة عن تداول الأيدي ثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتب الوقف تحت يده من الذرية بحكم كونه ناظراً على الوقف انتقل إليه عن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للمسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضي بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل بالمسجل وبالصورة إلى

خصم عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصماً عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعليق طلاق نفسها بفسخ غيرها وبرهنت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح أنها لا تقبل اذ كساح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصماً في إثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للمدعي به على الحاضر ينظر لو لم يضر به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصماً عنه لالودا ترين نفع وضرر اهـ (سئل) فيما إذا ترفع ز يد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً بيزيد فيحكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق وعمرو بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار أي قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية الاشياء قال في العناية بالقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الإيمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما إذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما إذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة في إعادة تفاو لو كان فيها فائدة كإلزام المدعي بدفع صحيح فانما تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا خلع السلطان وولي السلطنة غيره وللخاوع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخاوع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينزعون بخلعه حتى يعزلهم المنصب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في أنفع الوسائل في مسألة الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف ثقلان المحيط والبدائع وهداية الناطقي وعبارة المحيط من باب موت الخليفة والناضي مانصه ولومات الخليفة أو خلع وولي غيره بأن اجتمع الناس على خلعه والاستبداد به وله قضاة وولاة لا ينزعون بموته أو خلعه لانهم يعملون للمسلمين نصبوا لمصالحهم فكان نائباً عنهم في تقليد هؤلاء المسلمون على حالهم فتدبر نوابهم على حالهم وكذا لومات والى المدينة وله عمال لا ينزعون لانهم نصبوا لمصالح أهل المدينة فكان نائباً عنهم اهـ وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن وكالة يخرج به القاضي عن القضاء لا في شيء واحد وهو أن الموكل إذا مات انعزل

تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر مقتضى لذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقف الوكيل الخصاص ان الاوقاف التي تقدم أمرها وومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوماً في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسننا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقه حكم له به اهـ فمقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما تناقله وفي مثل ذلك أن يباس عدم العمل بها أصلاً الا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونية موقوفة وقفاً شرعياً أجزاها قراطين منها رجل تسعين سنة في عشرة عقود وكل عقد تسع

سنتين باجرة قدرها ثلاثون سائما بالناب الذي قاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن وجبه عدم انفساخ الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عامها مدة سنتين ومات المستأجر عن ولديه محمد وعلاوة فوضع أيديهم ما عامها وورثهم مدين لرجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسمعيل وتقي فاستأجر محمد بعد موت أخيه علاوة وانحصار ورثته فيه القبراطين لاسمعيل وتقي بعقد وصيهم ما له ما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهم ما لليتيمين فتناولا غلة القبراطين مدة سنتين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف (٣١٥) ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في الملك وتجب

أجرة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقرر أن الاجارة تنفسخ بموت العاقد من أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انفسخت بموت المستأجر لانه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجه الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها لدفع الخصومة بين المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت وهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر ان الاوقاف تجب فيها أجرة المثل بالغة ما باغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع

الوكيل والخليفة اذ مات أو خلع لا تنعزل قضاته وولاته ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانه المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشباه واذ عزل القاهني ينعزل نائبه واذ مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعامه اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذ قبل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشباه قضاء الامير جازم مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشاع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان زيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرار سولا ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو ومتردا فهل تكون أجرة بكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الاصح كذا ناله في البحر عن البرازية وأما اذا كان متردا في الخانية الى المتردد وهو الصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلائق والخانية والبرازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي بصحة بيع المدير بالمعاق وحكم بذلك موافقا لمذهب مستوفيا شرائطه عالميا بالخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاء امض. وه والحالة هذه فلا يبيع المدير خلافا للشافعي ولو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التدبير قيل نعم نعم لو قضى ببطال بيعه صار كالخبر علائق من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقتضى على وفق مذهب تنفيذ اجاعا برازية (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فأكروه فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرار العام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء (سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحاص معلومات قائمات في أراضي وقف معلومة وعدة من بقرو مشد مسكة في أراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن ميمون معلوم ولم يبين عن كل من المبيعات وصدر ذلك لى حاكم حنبلي حكم بصحة البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهب الكونه وقع على الموجود والعدم وهو مشد المسكة ولم يبين للمعدوم عن وأن أراضي الاوقاف الموقوف على مستحقين لا تسبى مسكة في مذهب الامام أجدين حنبلي حسبما أفتى بذلك كله مفت حنبلي معتمد في ذلك على صحيح نقول مذهب وحكم حاكم حنبلي ببطالان البيع المذكور وعدم العمل بالصلح المذكور مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيدا لالا على عمرو ونقال مالك على شى قط ولا أعرفك ثم برهن عمرو على الابرار فهل لا تقبل لتعذرا توفيق (الجواب) حيث زاد كلمة ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير (سئل) في فتير ذى عيال وحرقة يكتسب منها وينفق على عياله

لوقف صيانة له حتى صرحوا بان منافع الغصب مضمونة على غاصها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمرو مكانا معينا بشئ معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المسكان المزبور مدة والا أن يدعى المشتريان ان المسكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعى أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمهم ويثبتان الوقفية فاذا أثبتتها طهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقل عن فتاوى التجنيس ادعى مشتري أرض على بائعه ان هذه الارض موقوف وقد بعتهامنى أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصمة يعنى

مع البائع انما ذلك للمتولي فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فخصاصه ويثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ان افلا عن النسفة سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الأرض وقف على كذا وقد بعث ما ليس لك ببعه وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على هل له الخصامة وهل له أن يحلف بالله ما تعلم ان الأرض التي بعثها مني أنها أرض وقف كذا وأيس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تصح الخصومة الا للمتولي والوجه في هذا أن خصاص المتولي في ذلك وان لم يكن لها متول ينصب القاضي رجلا لخاصه فاذا (٣١٦) أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى البائع اه وفي جامع

الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان كان هو المتولي وفي الحاوي الزاوي وقع خج للقاضي عبد الجبار الخجندى اشترى أرضا وتصرف فيها سنين ثم أقام بينة على ان فيها كردة مسجلة فله أن يسترد ثمن الكردة قال وفي ط للمحيط ليس الخصامة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي المتولى الوقف وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخصه فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب الخجندى مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدر الشهيد بان دعواه وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من

من كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين جماعة يكفونه بلا وجه شرعى الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام عماد الدين أفندي العمادى عفى عنه فيما اذا كان على رجل ديون نابتة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين أرباب الديون المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وتكتب عليه الجواب كجابه عم الوالد أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد المديون ثمار مشتمل على قرى ومزارع لها غلات تفي بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويمتنع من أداعينه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور لدينه (الجواب) نعم (سئل) في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له عقارا وغيره يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا أنه متمرّد متعنت في بيع ذلك فهل يبيع القاضي عليه حيث كان الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن تركه مستغرة بدون عليه باعها الورثة بدون إذن من القاضي فهل لا ينفذ بيعهم وللغرماء نقضه (الجواب) ولاية بيع التركة المستغرة بالدين للقاضي لان الورثة لعدم ملكهم اذا الدين غيرهم والله أعلم وفي فتاوى الانقروى عن القنية تركه مستغرة بالدين وجاء غريم يدعى دينه على الميت فانما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائدة النكول الذي هو اقرار الوارث لو أقر بالدين والتركة مستغرة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركه فعلم القاضي نصيب العائث من التركة تحت يد الاخت المزبورة لتخلفه في حوزته الى رجوع الاخ وهي أمينة فقام ابن العم بر دفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وللأقضى ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا وهذا تنصيص منه على أن للقاضي أن ينصب قيما لحفظ مال الغائب اه وفي الفصولين برمز فش للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه للحفظ فقط ومنه استفيد جواب الحادثة المسؤل عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي البحر نزاع بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصى عن الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثانى على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتى ما يؤيد به وتقدم ما يؤيد به أيضا اه كلام خير الدين وللأقضى أن يبيع مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من يرضى في الجتهرات (أقول) وذكري البحر أن للقاضي قبض دين غائب من محبوبه له أن يضعه عند عدل وله قبض مغصوبه من غاصبه وان له ولاية اقرار ما له

المشايع بدون الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقفتها ان قال هي وقف على لا تعم هذه والدعوى وليس له أن يحلفه أمال أو أقام البينة تقبل كالمشهد واعلى عتق الامعة من غير دعوى الامعة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تعم الدعوى هو المختار وكذا الوادعى المشتري على بائعه ان هذه الأرض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البينة وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكر والله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لاخوين جميع مكن معلوم بناء على انه جارى في ملك البائعين بمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم طهر أن المكان المرقوم

وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم وبقيمة العمارات المرفوعة بمبدئية أم لا (أجاب) لا شبهة في أنه يسوغ للمشتري الرجوع بالثمن المؤدى إلى البائع صرح به غالب علمائنا وأما الرجوع بقيمة العمارات فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى دارا وخصصها لأوطى سوط حهاثم استختم لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وإنما يرجع بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظرية تسكه أى بوضا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الأجاراة بأقل القيمتين للوقف متزوعا وغير متزوع بمال الوقف فان لم يرض (٣١٧) الباني فهو المضيع لهماه فليترى بص إلى

تخلصه واذا ترى بص عليه أجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدى حاكم شرعى حنفى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة المرفوعة حاكم شرعى مالى وحكم الحاكم المالى بالسكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير بلك أو وقف مالى يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف وكتب بذلك حجة والا أن ظهر أن المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالى بالسكى باسقاط الغلة المرفوعة أم لا (أجاب) لا يسوغ للحاكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالى في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه

وله ولاية يبيع من قوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه لولا ايقاع ديون الغائب بماله بالحصص ويبع ماله لا يباع دينه اذا كان دينه ثابتا عنده وجمع مسائل كثيرة فيما تسكه القاضي لم يجمعها غيره خذاه الله تعالى خيرا فراجعها عند قول السكندر وكره التقليد لمن خاف الخيف وان أمنه لا (سئل) في رجل توفي عن تركه ولا وارث له ولز يدبذمه مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيافى الخصوص المذكور وأثبت زيد مبلغه بالبيينة المزكاة وحلف على بقاء المبلغ بذمة المتوفى في حكم القاضي له بالمبلغ بعد جود الوكيل المذكور ذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فباع متدع للدين على الميت نصب القاضي وكيل للدعوى كفى أدب القضاء للخفاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتبت عليه عن الحسير الرملى أنه يجب تقييده بما اذا وكاله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكاله بان يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع المسماة بلعنتهم تيماريا اه (سئل) فيما اذا كان بيدز يدعقار موروث له وله عمرو والغائب عن مورثهما فلان قاضي ناظر وقف على زيد بجران العقار في الوقف وأثبت دعواه بالبيينة الشرعية نبونا شرعا لدى حاكم شرعى حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو (الجواب) بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كفى العمادية (أقول) وفي البحر انما تنصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت اه وتام بيان ذلك مبسوط فيه فراجع عند قول السكندر ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولا خله غائب الخ (سئل) فيما اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو وفيه معها القاضي ولم يلتفت لضمون الامر الشريف ومنع عمران معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور وكتب له حجة بالانكاح فهل لا يعمل بها لكونه ممنوعا من سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذاولى القضاء رجلا واستثنى خصومة أورا جلا معيناصح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حوادث فلان حتى أرجع من السفر فلا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرازية قلد السلطان رجلا للقضاء وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت لخصومة بين المتداعيين فالمدعى يريد أن يخاصمه الى قاض منهما والى المدعى عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار (الجواب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كفى البرازية وبمثله أفتى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشخ الخانوقى والعلامة الرملى كفى فتاويه وقال في البحر وهو باطلا فشمائل لما اذا أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضى محله المدعى ولما اذا تعدد القضاة في المذاهب

بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به عندنا أنه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة والمشكل على الوقف أن يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجتهد فيه أن يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وماذا كرم من حكم المالى كى لم تجرب فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحدا من علمائنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل

كبيرة والافتاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث أنه لم يباشر ولم ينصب نائباً عنه يقوم مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان أن الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق به ما العزل فبالبالك يعبرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وإبراهيم وأمة الرحمن وأمة الكريم (٣١٨) المشمولون الآن بحجره وولاية نظاره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له

من الأولاد يقسم ريع ذلك بينهم بالقرصة الشرعية قسمة الميراث لأن كرم مثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريرتهم ونسأهم وعقبهم كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائماً على أن من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولده أو ولد ولده عاد نعيه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك ذكر كان أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك ذكر أو أنثى عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته فإن لم يوجد أحد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه إلى أقرب الموجودين إلى الواقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى أن تكون أيمافان كانت

الاربعة وكثروا كفى القاهرة فأراد المدعى شافعيامشلا والمدعى عليه مال الكيامشلا ولم يكونا في محلتهما فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مراراً (أقول) وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار أول كتاب الدعوى وكتبت فيها علقتة عليه ما أن التخرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسى وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بن العبرة للمدعى عليه انما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العمادى في الفصول وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكرة والا تخون أهل البادية فإراد العسكرة أن يخصمه إلى قاضى العسكرة فهو على هذا أى هذا الخلاف ولا ولاية لقاضى العسكرة على غير الجندى فقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا أما إذا كان كل منهما مأموراً بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكى وغيرهم كفى قضاة زماننا فيبغى التحويل على قول أبى يوسف لموافقة لتعريف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبها عند أى قاض أراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسى هو معنى مانع له في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في المنحاز كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبى يوسف ومحمد فيما إذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما إذا كانت الولاية لقاضيين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند أى قاض أراد الخ فتوله كل قاض في محلة أى مأمور بالحكم على أهل محله فقط فاعتنم هذا المقام فانه قد كان بعيداً على كثير من الافهام وسئل العلامة قارئ الهداية عن شخص ادعى بحق في تركة ميت له أولاد بالغون وأطفال وأقام بيعة فهل ينفذ الحكم على الجميع فأجاب إذا أقام بيعة على أحد الورثة البالغين ثبت الدين في حق الكبار والصغار وسئل أيضاً عن رجل توفي وعليه ديون ورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت إذا كانت تركته في بلدة موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغاراً فالقاضى ينصب وصياً عن الميت ويثبت عن الدين ويدفعه إلى أربابه بعد استخلاصهم وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم إلى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصى ويثبت الدين عليه ويتقاضى دينه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئاً منه ولم يبرؤوا الميت ولم يحتالوا بدينهم على أحد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضاً إذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكره فقام عليه بيعة شهدت له فتسحب المدعى عليه بصل القضاء فطلب المدعى من الحاكم الحكم عليه ايذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجاب إلى ذلك وإن طلب أن يكتب له كتاباً إلى قاضى البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضى بشرطه المذكور في كتاب القاضى إلى القاضى وسئل أيضاً إذا اتحاكم مسلم وذمى بين يدي قاض هل يسوى بينهما فيما وجبوا فاجاب نعم وسئل أيضاً عن الحاكم إذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضى ثبت

ذات زوج فلاحق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأملت عاد استحقاقها إذا انقضت المذكور من عند أولاده رجعت ذلك كله وقفاً على بناته الموجودات حين ذال ان كن متزوجات أو غير متزوجات ثم من بعدهم على أولاد البطلون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بعد بطن أبداً ماداموا واداماً ما تناقروا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الاما من أولاد الواقف وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد جلي ثم مات شرف الدين عن القاضى محمد وفاطمة وصفية ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم مات القاضى محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفية عن غير ولد ثم مات محمد جلي

ان خليل عن ثلاث بنات وهن عائشة وممنة وورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت محمد جلي من خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنيهما أحمد ومحمد وبنين بدره وصفية فكيف يقسم الوقفين الموجودين (أجاب) لصفية بنت شرف الدين أربعة قرار يطو أربعة أنحاس قيراط وثلاث خمس قيراط ولدت نور الهدى بنت شروين خمسة قرار يطو أربعة أنحاس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قرار يطو وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختها ممنة مثلها ولاجد بن فاطمة قيراط وثلاثة أنحاس قيراط ولاخيها محمد مثله ولاختها صفية أربعة أنحاس قيراط ولاختهم بدره (٣١٩) مثلها وذلك لتعوض القسمة بموت شروين

لأنقرض درجته وقسمتها على سبعة أسهم لأن فيها ذكرين وثلاث ناث فبموت القاضي محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الفريضة الشرعية في ذلك وبموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وبموت نور الهدى استحق سهمها بنتها وبموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة وممنة وبنت نور الهدى لأنهن أهل درجتها وبموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأحمد وصفية وبدره بقوله أولاد أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفية فلو انقرض بموتها انتضت القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي ليمه وأعطيها سهم من يموت ابنه إلى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق وإذا تأملت وجدت القسمة المذكورة

عندي حكم منه وسئل أبا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غيره أنه لا يشكوه الامن الشرع فابى الغريم الحلف فاجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف وإنما ينهيه عن التعرض له من غير الشرع فإذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع أدبه وغرمه جميع ما غرم بسبب الشكاية وسئل أبا عن رجل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا فاجاب انما يحكم بالصفة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لمبايعه اما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصفة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل أبا عن رجل أخبره أن كذا قضية هل يكفي اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها أم لا فاجاب لا يكفي اخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل أبا عن حنفى تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمسلم الحال مثلا وكتب بهامسطورا وكان قاضيا تحا كما اليه فهل يسوغ له الحكم بابطال تلك القضية أم لا فاجاب اذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لا مانع من ذلك وسئل أبا عن رجل ادعى شخص على شخص عند الحاكم بدعوى وأحضر بعض بيينة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال المدعى أنارفت طلبي عن خصمي في هذا الوقت يقصد بذلك الذهاب الى قاض آخر هل يجيبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فاجاب نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه التقاضي من ذلك لان المدعى اذا ترك يترك وسئل أبا عن رجل يشترط لقاضي الشرع الاعذار للخصم وان أعذر اليه فسوف من وقت الى وقت آخر فما الحكم فيه فاجاب اذا شهد الشهود بحق وزكوا والخصم لم يبد دفاعا شرعيا حكم القاضي وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجي بالدفاع يهل ثلاثة أيام فان لم يجي بالدفاع قضى عليه * (فروع) * رجل حلف بطلاق امرأته ان تزوجها فترزوجه وحكمار جلايكم بينهما في الطلاق المضاف لحكم بطلان اليمين المختلف المشايخ فيه ذكر في الجامع الصغير أنه لا ينفذ حكم المحكم فيها وذكر في صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم المحكم فيما بين المتحاكمين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر الحنفى أن حكم المحكم في المجتهدين جائز الا في الحدود والقصاص وذكر شمس الأئمة الحلواني أن حكم المحكم في المجتهدين نحو الكليات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم ولا يفتي به حتى لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روي عن أصحابنا رجهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روي عنهم أنه لو استغنى صاحب الحادثة عن هذا فقها فافتاه بطلان اليمين وسعه أن يسكها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة أتزوجها فاستغنى فقها مثل الاول فافتاه بيمين ووقع الدلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية ويسلك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم الا أن الفسق بين حكم القاضي وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدين اذا رفع الى القاضي ان كان موافقا لآيه أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدين وفي فتاوى العلامة الحانوتي اذا حكم القاضي بدفع المال لوكيل امرأة ثم حضرت

مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في أرض الوقف القراح اذا استسكرت ماحرة هي أجرة المثل لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالك الى مالك والآن ناظر الوقف ينازع في كون الاجرة دون أجرة المثل ويدعي أنها بغبن فاحشو ويريد نقض البناء هل يقبل بمجرد قوله أم لا وما حكم الأرض المستكرة (أجاب) لا يقبل بمجرد قول الناظر ان هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر وليس للناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون أجرة المثل ومثله الاحتكار صريح بها صاحب البحر ومنح الغفار وهي في أوقاف الحنفى وكثير من الكتب المتبعة قالوا ان كانت العمارة اذا

ورفعت منها الاستأجر باكثر مما تقررت ترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستأجر بالاكثر ورضي به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لحق الارض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقبوعا وغير مقبوعا والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فله يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعا بين الجانبين يتألف الضرر فيه ولا شين والله أعلم (سئل) فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذنه لولده مكانا خرابا ليعمره باجرة هي اجرة المثل حين ذاك وامضاء قاض آخر (٣٢٠) وعمره وتكاف عليه جملة أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف

نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبة أو به باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتي كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر باكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنائه وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها ربي ثم مضت مدة الاجارة فالاستأجر ان يستبقيها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أقي الموقوف عليهم الا القطع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه والله أعلم (سئل) في ناظر وقف احتكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقضا فاحشا اذا أجرة

الموكلة وقالت انما اوكلت في الخصومة لا في القبض فهل يكون حكم الحنفى بدفع المال متضمنا لاثبات الموكلة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموقف وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم وبشترط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه اه استأجر ابلا الى مكة ذاهبا رجلا وادفع الكراهمات رب الدابة في الذهاب حتى انقصت الاجارة فالاستأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراهمات الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجارة الى المستأجر جاز فعله هذا لورهن رجل عينا يدين وغاب المدين غيبة منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدين المرتهن ينبغي أن يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبيل نقده الثمن غيبة منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب القدس الشريف بالرملة ان يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض للقضاة الاستنباط ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام على اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق اذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي الى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المحضر من المفتى ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالانتم على الكاتب لاعلى المفتى بزيادة قبيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقا عليه من خط العلامة النحرير الشيخ عبد الرحمن أفندى العمادى اختلفت الروايات في القاضي اذا ارتشى أو فسق ينزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا ينزل وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا وامامنا جلال الدين البزدوى أما تخير في هذه المسئلة لا أقدر أن أقول تنفذ احكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجراة فهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ احكامهم لان أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالبطلان أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم جواهر الفتاوى في قاض حكم في مسئلة تختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد يخالف لمذهب أبي حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أبي حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم لغيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أبي حنيفة ولهذا يرجح المشايخ دليله في الاغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما استدلل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالقوى عليه اذ الترجيح كصريح التصحيح لان المرجوح طائغ بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير

منها أضعاف ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حنفى عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامر الى قاض شافعى المذهب فامضاء شافعى المذهب في وجه أبيه المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجديد مع الغراس لدى قاض حنبلى فامضاء أيضا لعدم اقامة البيعة على العين الفاحش الذى ادعاه المتولى الجديد هل اذا أقام بينة شرعية لدى قاض شرعى ان الاحتكار وقع بالعين الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعا تقبل بينته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعى والحنبلى لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعى والثانى كان المعز عن اقامة البيعة على العين الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة

الوقف بقدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز وتحكم ذلك الجارة الفاسدة وتجب أحرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماءنا رحمهم الله تعالى يفتى بال ضمان في غصب عتق الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا ايضا بانه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة (٢٢١) يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في

جامع الفصولين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر اديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تاباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلى بالوقف وهجوم أهل الجراعة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ورضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكر هل يرضى على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الأرض المحتكرة وكان المحتكر يدفع أحرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت

أبى حنيفة في مسئلة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل أبى حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم فتاوى الشلبي في فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى ان القاضى لا يقضى بعلمه وان استنفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال اهل القاضى غلط فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر يعنى شاهدين اهـ

(باب الحبس)

(سئل) فيما اذا ثبت دين لزيد على عمرو باقراره لدى القاضى وطلب ز يد حبسه ولم يأمره القاضى بالاداء فهل لا يجزى حبسه ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل (الجواب) نعم لا يجزى حبسه اذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضى بالاداء فان أبى حبسه وهذا مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل كما يؤخذ من كلام الهداية وغيرها ففيها أى في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة اهـ قوله فان امتنع يعنى الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارتها فعلى هذا اذا لم يمتنع لا يحبسه وقال الانقروى عن الخانية ومنية المفتى اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضى فان القاضى لا يحبسه حتى يسلم نفس المكفول به اهـ وفي هذه الصورة اذا امتنع فحبسه القاضى وكان عليه دين لا سخرأ كثر من دين زيد هل له أن يخرج جواب مقتضى ما في الحاوى له ذلك فانه قال فقم عليه دينون لجماعة ولو احدث جماعة ولا سخر عشرة ولا سخر عشرون فحبسه صاحب الثانية في المزم خمسة أيام فكل واحد من الباقين أن يخرجهم من المزم ايكتسب بقدر نصيبه اهـ لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال لهم ما على رجل دين لاحدهما أقل ولا سخرأ كثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه فان أراد أحدهما اطلاقه بعد مارضاه بحبسه ليس له ذلك اهـ (سئل) في رجل ألزم دين شرعى ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضى أنه لا مال له وانه فقير مفلس بعد ما سال عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فاخبروه بذلك ونصحه غائب ويريد القاضى أن يأخذ منه كفيلا بالنفس ويخلى سبيله فهل للقاضى ذلك (الجواب) نعم وقد أفتى العلامة الخير الرملى بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احداها في رجل ألزم دين شرعى ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضى أنه لا يملك شيأهل للقاضى أن يقسط عليه ما ألزم به بغير حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضى أنه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية واذا سال القاضى عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضى أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه مؤسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من اقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معتلا ويفضل عنه وعن نفقة عياله شئ يصرفه الى دينه فاصلها أن الغريم يأخذ بفضل كسبه وسئل في المحبوس بدين هو غن مبيع اذا سال عنه القاضى فاخبر أهل

(٤١ - (فتاوى حامديه) - اول) مدة الاجارة فله أن يستبقها بأجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الاقلع ليس اهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا واذا مات المحكر أو المحتكر فلوارثه الاستمعاء لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا تؤجر باكثر منه ولو حصل ضرر تامن أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مفلسا أو سئ المعاملة أو مغتلبا بخشى منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضيان صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على جهة بر وعين له عشرة أنف كل نفر باسمه وتوفى الواقف الى رجة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم

أو بشرك غيرهم معهم أو يزيد عليهم مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف إذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منهما مخالف لما شرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما أوصى بملكه وقال علما وأقا طبة إن قضاء القاض ينقض إذا كان حكما لا دليل عليه قالوا ومخالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة إلى ذكر الكتب (٣٢٢) المصرحة بما قلناه كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا

المعرفة به أنه معسر هل للقاضي إطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفايل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتيما ولا غائبا ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم للقاضي إطلاقه بكفايل والحالة هذه أذربالا يتيسر له كفايل خصوصا مع الاخبار بأعساره فيلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسئل فيما إذا كان فقرا المديون وأفلاسه ظاهر أو كان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البيعة على أفلاسه ويخلي سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا بما لا بدله منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما إذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على أفلاسه ويخلي سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرة من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا تعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا اللفظة الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في حالة منازعة وأما إذا كانت منازعة بأن قال الطالب أنه موسر وقال المديون أنه معسر لا بد من إقامة البيعة فان شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبيه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا بما لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب الحجر فلا يعد شيئا به التي لا بد له منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك اه كلام الخير الخير الرمي قلت فخر زلنا في هذه المسئلة أن الخصم إذا كان حاضرا يطلقه بحضرة ولا يحتاج إلى كفايل وإذا كان الخصم غائبا يطلقه بكفايل بنفسه قال في التتارخانية وإذا قامت البيعة على أفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين ولكن إن كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة ولا بحضرة وكيله والإطلاق بكفايل اه وقال في المنع وإن لم يظهر له أي للمحبوس مال بعد سؤاله عنه خلاه أي خلى القاضي المحبوس يعني أطلقه من السجن لأن عسرة ثبتت عنده فاستحق النظرة إلى الميسرة لآية فحبه بعده يكون ظاهرا وظاهره كما قال شيخنا يعني صاحب البحر أنه يطلقه بكفايل قال الأفي مال اليتيم لما في البرازية ولولا الميت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق إلا بكفايل للصغار اه وقد منأ أنه يطلقه بكفايل إذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه إلا بكفايل فهي ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه إلى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غنا لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لأفلاسه ثم ادعى عليه آخرا لا وادعى أنه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه اه وفي أنفع الوسائل أن الإخراج بمضى المدة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الشبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر اه والله أعلم (سئل) في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت أعساره بالوجه الشرعي ولز يد عليه مال ويريد حبسه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

و يقيم فيه مؤذنا وأما ما فهل إذا جعله مسجدا بانيته ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة إلى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بنى مسجدا الخ أم لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لأنه ينقل ويحول من مكان إلى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان إلى مكان وصرح علماؤنا قاطبة بأن وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بأن المسجد المتخذ لصلاة الجنازة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولأن شرطه التأييد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لمن اتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه من أعمال البر ولا ينصرف في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هم به لاجل ذلك والله أعلم (سئل)

في ذي يد على محدود يدعيه ملكا رثنا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه بته وبه يدعيه (سئل) ناظر وقف خارج أنه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولادها وذرئها ثم وأثبتته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعى ذو اليد أنه من جملة ذرئها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان إلى أن وصل إلى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بيعة عادلة من كفاية على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بيعة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجتماع العلماء لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين وبنت

ومأنت الثانية عن بث ثم هذه البث عن بث ثم مأنت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نواقل الواقف وقد صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النواقل ما تناسلوا والله أعلم (سئل) في أرض وقف كان لخص فيها كدار أشجار زيتون وعنب يعدها ناظر الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدر معلوم وقد فنيت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي (٣٢٣) كان يأخذه على عدد الأشجار التي فنيت

ويأبى صاحب الكردار عن ذلك وهو يتصرف في الارض بماله من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع الشئوي والصيفي وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجزأ المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد فنيت فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه المزارعة وان لم يكن دفعها لذلك فالفتوى بما هو أنفع لجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنفع أخذها وان رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف مزارعة وفي قاض خان أرض موقوف في قرية يزرعها أهل القرية

(سئل) في مدون معسر ليس له مال وعليه ديون لا رباح الاقدرة له على أدائها جلة وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يأخذ أرباب الديون ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ولها بنته مؤخر صداق تريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يتدعى الفقر الا اذا أقامت بينة على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة ماضية لابنه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس - ليها (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما اذا امتنع المدون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضى والحال أن له مالا وعقارا يكتفه الوفاء منه الا أنه متردد متعنت في بقاءه في الحبس فهل يأمره القاضى ببيع ماله لوفاء دينه فان أبي باع عليه ويوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويبيع القاضى ماله ان امتنع ويقسمه بين غرمائه بالخصص نيابة عنه اه وسئل قارئ الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فاجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع في يده كالمترهن يحبس الراهن وان كان الرهن في يده اه ذكره في المبيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرعي يبيع ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فاجاب اذا كان الامر كما ذكر فلا قاضى أن يقضى في هذه المسئلة بقول صاحبه ويبيع عليه أمواله ويقضى بهادينه جبرا عليه كأن لم يرض وله أن يحجز عليه من هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ واثاته أعلم وسئل هل يحكم الحاكم ببيع ما كان له من ماله ولا يحبس فاجاب علم القاضى في هذا كعلم الشاهد وسئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف المدون المدة الشرعية وكشف القاضى عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فاجاب القاضى اذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة براهها القاضى بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأظهره يسأل عن حاله من له خبره فان أخبره بحجزه على سبيله سواء كان خصمه حاضرا أو لا لكن اذا كان خصمه غائبا يتوثق منه بكفيل ان تيسر والا فلا وسئل اذا أراد الحاكم حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فاجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضى اه (سئل) في رجل أبي أن ينفق على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس اذا أبي أن ينفق عليها كافي التنوير وغيره (سئل) فيما اذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضى احبسها معي فان لي موضع في الحبس والحال أنها غير تخوف عليها ساكنة مع أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضى احبسها معي فان لي موضع في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن قاضى لا مشأه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة تراعى في ذلك وهي صيانة نساء عن الفجور اه وفي مال الفتاوى اذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزائن الفتاوى استحسنت بعض المتأخرين أن تحبس معه اذا كانت تخوفا عليها اه قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار اليه العلائي لكن ما استحسنته المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل زوج ابنته

بالمصنف أو بالثالث وفيها كهم من جهة قاضى البلدة فاستأجر رجل من هذا الحالكهم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى أن يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضى البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضى البلدة جعل المتولى متوليا بعد ما قلدا الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر

ز يدمن متولى وقف أرضا وماء للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس فى الأرض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبع الأرضه ومائه والنصف الثانى للغراس فمما ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرجها المستأجر واستأجر من المتولى أجرة جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لأولاده ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفى هذه أمة كلما تجدد للوقف المذ كور متولى يستأجر منه بالغراس بأجرة المثل فأنشئ غراس جديد ومستجد بعد مستجد فضاء عمر ووزاد زودا فاحشافى نصف غراس (٣٢٤) الوقف وفى الأرض والماء فآجره المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس

وأرض الوقف والماء لغير ذى اليد ويلزمه الزود الفاحش عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الأجرة الأولى وهى الأجرة من زيد على الوجه المشروح والأجرة الثانية وهى الأجرة من عمر وفاسد أما الأولى فلعدم ضرب مدمت معلومة لها وهو شرط فى الحانية وحل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازاه ومثله فى كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح فى فسادها بعدمه ووجه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فمخرج كان بينهما تفسد ان لم يذ كر أعواما معلومة ولم يذ كر المدة فى واقعة الحال كما هو ظاهر فى تلخيص السؤال وأما الثانية فأنها أجرة نصف الغراس

الصغيرة من زيد بغير معاوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تجهيله لآبيه بادون وجه شرعى فهل يحبس على المجمل (الجواب) نعم قال فى الدر المختار ويحبس المديون فى كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعتد دور وجمع وملتقى مثل الثمن ولولم تنفع كالأجرة والقرض ولولذى والمهر المجمل والمال بكمفالة ولو بالدرك أو كفيل الكفيل وان كثروا بزاية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافتوى قاضيان لتقدم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ اه وقال فى المنع وقد اختلفت الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما فى المتون لانه اذا تعارض ما فى المتون والفتاوى فالمعتمد ما فى المتون كما فى أنفع الوسائل وكذا يقدم ما فى الشروح على ما فى الفتاوى اه وأجاب فى الحيرة بقوله للآب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التى لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنس العقد اذ هو بدل البضع وقد ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم اه (سئل) فى الآب اذا أبى الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الآب بدين ولده إلا أن أبى من الاتفاق عليه كذا فى الملتقى وغيره (سئل) هل يحبس الوالد فى دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد فى دين ولده كما صرح به فى الملتقى وغيره من الكتب المعتمدة ونكر الوالد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل فى دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا قصاص عليه يقتله ولا يقتل مورثه ولا يحذف بذقه ولا بقذف أمه الميتة كما فى البحر من الحبس وقال فى محيط السرخسى من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين والآبى النفقة لولدهما لقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروف وابس الحبس من المعروف ولان فى الحبس نوع عقوبة تجب ابتداء للولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بغويت حق على الولد كالتقصاص اه (أقول) بقى ماذا كان للآب على آبيه دين بكمفالة أجنبي عنه باذنه فحبس الابن المكفيل فهل للكفيل حبس الآب أخذ من قولهم اذا حبس المكفيل فله حبس المكفول فذ كر العلامة الشرنبلالى فى حاشية الدرر أنه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الاصل وهو ممنوع وقد ألف رسالة فى خصوص هذه المسئلة ونقل الحير الرملى أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذنا مما فى القهستانى ثم رد عليه بقوله ولا يغترب لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أذى فهو محبوس بدينه الذى ثبت عليه أو سيثبت على قول من يجعلها ضمما فى الدين وعلى قول من يجعلها ضمما فى المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل فى دين فرعه لانه انما حبسه أجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اه كلام الحير الرملى ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما فى القهستانى فى كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيل عن أحد الابوين أو الجدتين فانه ان حبس لم يحبس به بشعر قضاء الخلاصة اه وأنت خير بان ما فى القهستانى مسئلة أخرى غير مانحن فيه لانه مانحن فيه هو ماذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدائن وما فى القهستانى فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان لزيد الاجنبي بدمعة ودين وقد كفل ابن عمر وأباه بذلك الدين فاذا أراد زيد الاجنبي

لا كل الثمرة وقد صرحوا بان أجرة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة لا يصح لانهما وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ما ويرجع من يشك فى ذلك الى كتب المذهب كالحانية والتتارخانية وشرح الدرر ومخ الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فى رجل اجتمع فى يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولا به ورجعة قاضىهم امانعة فى استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله المذ كور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وكوره بالواو وصورة ما كتب

في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه مذكرة كاتب الولاية التي صورتهما وقف على نفسه ثم على اولاده وأولاد أولاده كونه محذوف الوافها فيموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكره من العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكوره بالاولاد أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الوافي الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئة الشرعية لا مجرد هذه الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة بما تقوم البيئة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط (٣٢٥) والكواغد فاذا قامت البيئة على كتاب

الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيئة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة الساقطة والواو لكونه قيد الارضا فيختلف الاستحقاق بعدمه وأما مع الواف التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المغيرة لو ثبت بالبيئة وحكم بدخولها كما براه نفذ أو بعدمه نفذ اذا توفرت شروط الحكم بصير ورته في حادثة شرعية واذا لم تقم على واحدة من الصور بيينة يرجع الى مجرد النظر الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكومية فن كان ذايد كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على اولاده محمد وموسى وعلى وأبي الخير ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد أولادهم ثم على اولاد أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة ولا تنقطع مات

أن يحبس الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد من المولى تعالى على باظهار الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمئة (سئل) في مديون محبوس ثبت لدى القاضي يساره ببيئة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس المودع حتى يوفى دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد وجهما الله تعالى يباع ماله لدينه ويقول ما يفتي كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب الحجر (سئل) في بيئة اليسار هل تقدم على بيئة الاعسار واذا شهدت بيئة اليسار على أنه مودع قادم على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بيئة اليسار مقدمة وكفى ما ذكر والله أعلم ولو أقام المديون بيئة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بيئة اليسار أولى فان شهد وأنه مودع قادم على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في المنع وبيئة يساره أحق من بيئة اعساره بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبيئة للاثبات الخ (أقول) فلو ثبت أنه مودع ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لاثباته أمر احادنا كما أفاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن أن مراده بتقديم بيئة الاعسار على بيئة اليسار عند التعارض فاعترضه بانه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر محترف بالزراعة ينفق منها على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الديون أنه يختص بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالحصص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص ملحق (أقول) هذا اذا أراد الدائن أخذ فضل كسبه وحده بلارض المديون أما اذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشئ الا اذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سياتي في كتاب المداينات وكتاب الحجر ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا حبس القاضي رجلا بدين شرعي عليه لا آخر ومرض في الحبس مرضاً أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كفى المنع (سئل) في المديون المعسر اذا كان له أمتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بمادونها فهل لا يباع ذلك لدينه (الجواب) نعم لا يباع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكر والمسئلة في المنع والخيرية (سئل) في فقير تجمد عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المديون اذا أراد السفر بعد حاول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

(مسائل شتى)

الواقف عن اولاده المذكور بن ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض نفذاً منسوباً الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكريم ثم مات علي عن ابنه حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد ومحمد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين

ابناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف وفخر الدين ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم
 ربع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن الواقف وبه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد
 اخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه
 فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدتهم يقسم بينهم أرباعا على قدر رؤسهم ويحبسون
 فخر الدين ومصطفى وحسين أبناء ابن (٣٢٦) ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هو

(سئل) في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
 (الجواب) ان انهدم السفل بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولأن المالك لا يجبر على اصلاح
 ملكه ولذا العلو أن يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى
 حقه اذا لا وصول الى حقه الا به وله أن يمنع صاحب السفل من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو
 ما أنفق على السفل بالغما بالغ ان يبنى باذنه أو اذن القاضي لان اذن القاضي كاذبه ينفسه لولايته وهذا الذي
 استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتى والارجح بقيمة البناء يوم بني قال في الوجيز ثم تعتبر فيه حقه
 من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه وقد ذكرنا هذه المسئلة في قاضيهان ومنية المفتي وشرح
 الكنز للعيني وغيره وأفتى بذلك الخير الرملي وغيره (سئل) في سفل هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولز يدجاره
 حق الاستطراق والمرور والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديه بالهدم
 (الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ قوت
 عليه حقا الحق بالملك فيضمن كمال قوت عليه ما سكا اه وظاهره أنه لا جبر على ذي العلو وظاهر ما في فتح
 القدر بخلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بني صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء
 علوه فانه يجبر ولو انهدم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بحر من شئ القضاء
 (أقول) وكتبت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين سماه نائبا لانه ذكر
 أولا عبارة فتح القدر ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله يحمل الاول أراد به ما في الفتح الذي قدم
 صاحب البحر عبارته وهي وان هدماه أي الجدار المشترك وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر أن كان أس
 الحائط عريضا فكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى
 وتفسير الخبر أنه لم يوافق الشريك أنفق على العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات
 الفضلي لو هدماه وامتنع أحدهما يجبر ولو انهدم لا يجبر ولو كان يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف
 ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقضاء والا فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وأنت ترى عدم المخالفة بين
 الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين الا ببيئانه فلذا
 أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو
 فساوجه كون صاحب العلو يجبر لان سقف السفل لصاحب السفل فلا مرر عليه في ترك صاحب العلو علوه
 قال في البحر وفي الذخيرة السفل اذا كان لرجل وعلوه لا خوف فسقف السفل وجذوعه وهراذيه وبواريه
 وطينه لصاحب السفل غير أن صاحب العلو مسكنه في ذلك اه والهراذى ما يوضع فوق السقف من قصب
 وعريش اه واذا كان كل ذلك لصاحب السفل فلا يجب شئ منه على صاحب العلو (سئل) فيما
 اذا كان لزيد علوه فكيف قد يرا كعب على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبله من ملاك العلو
 متصرفون في الكنيف على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويريد الجار الآن أن

أعلى من درجته هم والعلو
 فيما ذكرنا من الحكم ما صرح
 به الاصوليون من ان كلمة
 كل لا حا طة على سبيل
 الافراد فاعتبر كل واحد من
 الاربعة كأنه ايس معه
 غيره في أولاده من اخوته
 اذ كلمة كل اذا دخلت على
 المنكر أوجبت عموم افراده
 بخلاف كلمة الجمع فانها
 فوجب عموم الاجتماع دون
 الانفراد وهي مسئلة من
 دخل هذا الحصن المعروفة
 المشهورة بينهم فوجب
 بسبب ذلك صرف مال كل
 واحد من الاربعة بنين
 لا ولاده يستقل به الواحد
 والاثنان فازيد ثم يقع
 الترتيب بين أولاد كل واحد
 منهم وأولاد أولاده لقوله
 ثم من بعدهم على أولادهم
 ثم وفيه يجب فيه الاصل
 فرعاه وفرع غيره لعدم
 اشتراط صرف نصيب من
 مات لولده والا مرفى ذلك
 ظاهر بين لا غبار عليه والله
 أعلم (سئل) في امرأة
 أسقطت حقه من وقف
 شرط للذرية وهي مناهل

مسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الخاتمة في كتاب الشهادة أما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أختاب يكافه
 المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل باطلاه فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب وياخذ بعد ذلك اه هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقر بالحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه
 الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته
 ثم على أولاده الذكور والاناث ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم المذكور ثم على أنسألهم أبدا ما عاشوا على ان

الائتي من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة وإذا تروحت سقطت حقها من الوقف يجري الحال على ذلك أبدا لا بد من أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل أخوه على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها أن يبدأ بعمارته وما فضل تصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه فبات أولاده الذكور جميعا وبقي أولادهم ولم يبق من صلبه إلا بنت له أرملته محتاجة فكيف تصرف غلته وهل إذا أطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى أو الاستغلال كيف يكون الحال (أجاب) أما الإصراف الآن لغلته فهي بأسرها لابنته للترتيب المستفاد به ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده (٢٢٧) فالترتيب فيه نعم فلا شيء لأولاد البنين مع ولد الصلب ذكر أو أنثى

والجمع في قوله ثم على أولاده براديه جنس الأولاد لأحقية الجمع إذا الواحد ينفر دبه إذا انفرد فتكون الغلة كلها لها لأنها من أولاده لصلبه وهم من أولاد الأولاد فخبرتهم به لم يردجتها عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه وأما ما يكون إذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمرح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقف دار عليه فإله
سوى الآخر والسكنى بها
لا يقرر قال شارح ابن
الحنيفة مسئلة البيت من
التخسيس والخاصة وقف
منزلا على ولديه وأولادهما
أبدا ما تناسلا فأراد السكنى
ليس لهما حق في السكنى
لأن حقهما في الغلة أه وفي
الحائسة دار موقوفة قال
بعضهم لا يكون للموقوف
عليه أن يسكن الدار وهو

يكنه رفع الكيف مثلا أنه ينزل على الخائط ويحصل له أذيه من ذلك فهل لبس الجار ذلك و يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه علول يد فتكسر بعض أخشاب السفل فهل يكون تعميرها على صاحب السفل بلا جبر (الجواب) نعم (سئل) في ذي حرفة متقن لحرفته يشتغل في حافوته على حدته يريد بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة ويكونوا معه في حافوت واحد وهو يابى الاستغلال وحده في حافوته فهل ليس لهم جبره على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما إذا كان زيد محترفا بحرفة الصوف مصانعة فكبر وعجز ويريد أن يبدأ الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معلما عليهم وهو متقن لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الأبوجه شرعى (الجواب) نعم (سئل) في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليأشر صنعة فيها ويريد البيطار الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعه الأبوجه شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان طائفة العلية يشتركون الدفوف المعتدة لذلك من أربابها يصنعونها على يد عيونها للناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعاوض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من أربابها ويبيع شيء منها لرباب الحرفة المذكورة والتجوير على الباقي بدون وجه شرعى فهل من أراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعى ولا تجبر في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء مطرف في داره خاص به فهل يمنع جاره عمرو من إجرأه أو سائحه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره بطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا الآن ترابا أو سائحا أو أراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنع فهل يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بمالك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسئلة منقولة في البحر من شتى القضاء فراجعها إن رمت (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في أرض داره من قديم الزمان أنه يهدم بعض المجرى و صار الماء يجري إلى أرض داره من حيطانها وتضررت من ذلك وتريد منه إصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخر بعض أرض القوم لأصحاب الأراضي أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض خلاصة من الشرب (سئل) في جماعة أحدوا في دورهم بركا وأجرافا تضيها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلا ذنهم وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجرافائهم فيه فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل أن يبنى طاحونا فوق طاحون زيد دون إذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك إلا باذنهم (الجواب) نعم (سئل) في قروي رحل من قريته الموقوفة وسكن في غير هاققام متولى الوقف وصويأشى القرية يكلفه العود إليها والسكنى بها بدون وجه شرعى فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم فواله وتقدست أسماؤه كما أفتى بذلك كثير

قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز إجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت السكنى للموقوف عليه لأنه يكون مستأجرا سكنى داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت الإجارة دل ذلك على أنه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبى أه فتحصل من ذلك أن جميع الغلة تصرف على الأرمل المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لأولاد وأولاد الواقف مادامت حية وأنه أعلم (سئل) فيمن وقف وقفاً وقوض نظره لشخص وتوفي الواقف ثم الناظر بعد أن أوصى إلى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر المذكور أحق من غيره أم لا وهل على تقديراً عدم الوصية يجوز نصب الناظر أجنبياً مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب) بقوله قال في الترحانية

نقلنا عن السراجية وان مات القيم بعد مامات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيته بمنزلته اه ومثله في البرازية وفي البحراذامات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضى ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضى اه ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية والظاهرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولى ليس له أن يوصى الى غيره جاز هذا الشرط اه والفقيه يفهم من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذا التنصيص على جواز (٣٢٨) الشرط لدفع توهم بطلان عليه بعدم الجواز كما يدريه من أكثر من معاشره نفائس اباكار

عباراتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثير نقلاها ودورانها بينهم حتى كأنهم مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بذكر ما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفة بها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بأنه لا يجعل الناظر من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا اما لانه أشق أولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان أقام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله أعلم (سئل) في داره وقوفة مع حاكورة ملاصقة لها استأجر حاكورة رجل اجارة طويلة مضى غالها فاستبدلت الدار أو الحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى استبدل الشرع الشريف

من العلماء الاعلام روح الله أرواحهم وقد ألف في ذلك العلامة التقي الحصري قدس الله سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد ببلاد الله والعباد بعباد الله فخيما أصبت خيرا فاقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه يسكن أي البلاد أرادو يعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والجناب فغرم مبلغا للقباع وأعان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعدل المدعى عنه وشكاه من غيره وغرم المدعى عليه أفقى المتأخرون أن للمشكى أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض الظلمة وأغراهم عليه حتى غرمه مالا للظلمة هل يلزم التسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص ورفع له ظالم وعادة الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه عنده أن يأخذ منه مالا مصادرة يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ من الظالم هذا هو الحق به أفقى به المتأخرون من علماءنا راجعهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف أجر أرض الواقف من زيد باجرة المثل ووهبه زيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سياق ماء حلوسبيل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لاساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السبيل وفي رفعه نفع تام له فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له نذر بركة ماء في داره يجرى اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فسد زيد الفائض وامتنع من فتحه الا أن تسكس له هذ بركته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (سئل) في رجل أحدث سراب ماء لداره وأجره على جنينة دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها وأوساخها ثم يخرج ذلك الى جنينة زيد من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ويكلفه زيد سد البالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبق القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصرا لهما شبابيك وباب وأحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كالة على حريم جاره وحمل جلوسهت وقراره اذا صعد ذلك وطلب الجار سدا للشبابيك والباب ومنعة من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أراضي قرية جارية في وقف بروتيمارات وفيها عين ماء يجرى منها الماء الى بعض الاراضي لسقيها وسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من من زراعتها وسدا لعين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيماريين وفي ذلك ضرر على أهالي القرية وجهة الوقف وبقيسة التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان (الجواب) نعم (سئل) في رجل عرج يجرى ماء في محل له حق التعمير فيه وزمنه حائط جاره وطلب الجار تحويله فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (سئل) في من مشرك بين جماعة يجرى ماء في داره نذر

فادعى مستأجر الحاكة كورة على مستبدل الدار أو الحاكة كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر يريدون على الوقف ولا مستحق له أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب) لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحاكة كورة المذكور كورة لانه لا حق له في نفس الدار لارتمة ولا منفعة اعم احقة على تعدد رخصة الاجارة في منفعة الحاكة كورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تعدد بر أن الدار والحاكة كورة معاني اجارته لا يملك فسح البيع قال في الخانية ولو آجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ

بمعنى حق المستأجر فان أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده قبيل الكلام على الاجارة الطويلة
 الاجر اذا باع المستأجر فارد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولقد رأنا أن له الفسخ على
 غير الصحيح من المذهب فهو لا يتأثر الا في الحال كدورة لا غير اذا حال كدورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كن جمع بين ملك ووقف وليست من
 قبيل الجمع بين الحر والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد الاستبدال لا يكون الآمن خصم شرعى على خصم شرعى والمستأجر لا حق له في
 الدار بدعيه ولا نظره ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصما يدعى بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس في رابعة النهار وأما الحكم في
 الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن جملة من نص عليها صاحب (٣٢٩) جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من

كتاب الاجارة رجل آجر ضيعة
 ثلاثين سنة وكتب في الصل
 انه آجر ثلاثين سنة وكل
 عقد عقب الاخر والضيعة
 وقف فانه لا تصح الاجارة
 هكذا ذكره وهو الصحيح
 وذكر في النوازل اختلاف
 المشايخ وقول الهندواني
 واختار الفقيه أبو الليث انه
 لا تصح الاجارة لصيانة
 الاوقاف وعليه الفتوى
 اه يعنى من دعوى الملك
 فيها خصوصاً في هذا الزمان
 الفاسد وذكر في الباب
 السادس عن القاضي
 الامام ملك الملوك أبي العلاء
 الناصحى لماسئل عن الاجارة
 الطويلة في الوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر
 من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً
 وبذلك أفتى للدين حسبة
 كي لا يكون بما أحرط الما
 ثم قال المختار انه لا يصح
 وأفتى جماعة من الفقهاء
 بطلان الاجارة وأنا أفتى
 كذلك وأما اشتراط اتحاد

بريدون تسكينها باسقف النهر من مالها بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في
 ذي سفل أحدث فيه مدقة للشباب تضر بالعلو وتسقط أو انيه من محلها فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) في رجل له بركة ماء أذن لجاره عمرو وبان يجرى من فائضها الى داره ففعل عمرو وكذلك من غير عقد
 اجارة شرعية على المجرى وريدز يدال ان أن يجرى من فائض بركة حصه الى بركة له أخرى ويعارضه عمرو
 في ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جدار مشترك بين زيد وعمرو فاصل بين داريهما وفيه
 قريتان للضوء فعمر زيد في داره طيلة تحاذية لاحدى القمريتين بحيث قلل ضوءها ولم يسدها بالسكينة من
 غير ركوب على الجدار ولا اعتماد عليه ويعارضه الجار في ذلك فهل يمنع الجار من معارضته (الجواب)
 نعم (سئل) في رجل بنى جدار على جدار مشترك بينهما وبين جاره لكل منهما عليه جذوع وبني في داره بناء
 صديقه ضوء قمرية جاره بالسكينة بدون اذنه ولا وجه شرعى وتضرر الجار بذلك فهل له منعه من ذلك (الجواب)
 نعم قال في التنوير وشرح الدر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع
 من ذلك وعليه الفتوى بزازية واختاره في العمادية وأفتى به قارئ الهداية اه وأفتى أيضاً بذلك
 الشيخ الامام الاجل برهان الأئمة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية لابن السحنة نقلاً عن كتاب الخيطان
 لاصدر الشهيد وفي حواشي الاشياء لبيري زاده مانصه الى التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية
 والذي استقر عليه رأي المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضر بغيره ما لم يكن ضرراً بيناً وهو
 ما يكون سبباً للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الانتفاع بالسكينة وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد
 الضوء بالسكينة والفتوى عليه اه (أقول) وقد رواه اسد الضوء عما يمنع من الكتابة فينشأ اذا كان له
 شبا كان أو قريتان فسد ضوء احدهما مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب
 لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في مطبخه مدخنة مقدار
 نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره ولم يكن في ذلك ضرر بين فهل له بناؤها (الجواب) نعم حيث لم يكن الضرر
 بينا (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة لها ثمان قريات وأربع شبائيك منها ثلاث قسارى وشباك من جهة
 الشرق والباقي من جهة القبلة والشمال فبنى جاره ٤٠٠ من جهة الشرق طبقة بينها وبين طبقة زيد نحو ذراع
 فعارضه زيد في ذلك زاعماً انه يقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم يمنع من
 معارضته حيث بنى في ملكه ولم يضر جاره ضرراً بيناً (سئل) في رجل له جنيته لها استطارق من بستان
 زيد عمره هو وأبوه من قبله من قديم الزمان وريدز يدال ان منعه منه فهل اذا ثبت تصرفه المذكور
 بالوجه الشرعى على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم

(٤٣ - (فتاوى حامديه) اول) البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخصاف وقاضخان وغيرهم بجوازها في أى بلد شاء حيث
 كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة
 المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنمة والخيرية فيما هو المقصود والوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم علواً المسئلة باحتمال
 الخراب في أدون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل ان الخراب على المحلتين اللتين احدهما الغلة الرغبة تحتل
 الخراب كما هو مشاهد في الامصار الجكار كمصر وغيرها عليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذا صريح في انه
 اذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فالاستبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة
 في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة بولاً تنقطع

وبما شجر زيتون قديم نصفه لستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تتقدم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الارض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الارض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فاعذر واهل يتوقف بثبوت وقف الارض على احضاره أم لا يتوقف الا على احضار البينة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أشهد أنهم وقف وأطلق أو قال بعد ان شهد به لم أعين الوقف لكن أشهر عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديما وهل اذا ثبت وقف الارض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو بقاء أم لا وهل اذا أقرا أحد المستحقين للوقف بوضع يد لاحد على حصة شائعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الارض المذكورة أم لا (٣٣٠) (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البينة

والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كإدب خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسماع ويطلق ولا يضري شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن أشهر عندي أو أخبرني به من أثق به وفي استراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راضر العدة ينبغي أن تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالتحتم انه يجوز اه وقد صرح علماؤنا بانه يفتى بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي

وحذا القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك (سئل) فيما اذا كان لزيد مشرفة على ظهر اوان عمر ومتصرف فيها هو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان بلامعارض و يريد عمر والا كن منعه من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على الوجه المذكور بعد الثبوت شرعا و يبقى القديم على قدمه ويمنع عمر ومن معارضته في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بنى زيدا في داره طبقة فعارضه جاره في ذلك متعللا بانه منع الشمس عن طبقة تجاهها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل) في رجل له طبقة في داره لها ثلاث شبايك مطالات على الشارع فقط يريد هدمها واعادتها كما كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك المذكورة بوجه شرعي فهل ليس له معارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له قاعة رفيعة البناء ملاصقة بدار جاره ففخ في أعلاها بالقراب من سقفها قرنين للضوء فقط ليس فيه ما شرف على حريم الجار الا بالصعود اليها بسلم عال قام جاره الآن يكلفه سدّهما بدون وجه شرعي فهل يمنع الجار من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة فيها طاقة قديمة مقابلة للقصور وواق حادثين في دار جاره عمرو يفصل بين الطاقة وبين القصر والرواق عدة دور للجيران وطريق فانهدمت الطبقة وأعادها زيد مع الطاقة كما كانت فقام جاره عمرو يكلفه سدّ الطاقة زاعما أنها تشرف على القصر والرواق المذكورين والحال أنهم ماليسا محل قرار نسائه وجلسه سن بل محله سفلى الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) في ذي عاوى يريد أن يبني في عاوه بناء يضرب بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ولا منازع قام الآن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يدفعوا له في كل سنة شيئا من الدراهم محال كرهة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا من قبله من نظار الوقف شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك و يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره مجرى مياه أو ساخها وسلطه على بئر جاره الخاص به الكائن في داره المعد لمطر الدار بدون اذن الجار ثم بعد غن سنين باع الجار داره من عمرو وحصل من المياه ضرر بالدار وحيطانها و يريد عمر والمشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياه عنه بئر فهل يجاب عمر الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل بنى في داره أس بركة ماء ركب به على سراب أو ساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه شرعي وحصل من ذلك ضرر لبقية الشركاء وطلبوا منه رفع ما بناه فهل يجابون الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يبني لضيق دار جاره زيد فرأى الخبز الدائم ويتضرر من ذلك جاره ضررا ينافي فاحشا فهل يمنع الرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل)

القدسى واقرار أحد المستحقين بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من فيما دعوى الوقف اذ اليد متنوعة الى يد حق و يد عدوان ويدا الحق متنوعة الى يد اجارة وعارة وودعة ومالك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع غيره هذا المانع بدعي البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول * والله قد دعوا وندب العلماء وكابر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسئول * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلاحاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطباب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن أحمد وسوية بينهما من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهم ما و نساها وعقبهما و ذريتهما أبدا ما عاشوا وادعاهما بقاءهم بمدان قراض نسلهما و ذريتهما يكون ذلك على مصالح الخصرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فماتت الزوجة المذكورة لاعن ولدها لا يصرف نصيبها المصالح الخصرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها الى الخصرة الشريفة لان الصرف

لها مشروط بأن تقراض تساهموا ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه والقاضي صرفه للتابع وذريته لا سيما إذا كانوا فقراء لأنه أقرب إلى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى من سجدت للواقف المشار إليه من الأولاد الذكور والآنثى بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انفرادهم ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار إليه يعود ذلك على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أولاد أولادهم (٣٣١) نظير ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم

وان سفلوا بينهم على الشرط والترتيب المذكور على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولد أو نسله أو عقبه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف المذكور وترك ولداً أو ولداً أو أسفلاً من ذلك استحق ذلك المسترول ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب

فما إذا كان الجامع معلوم وجماعة معلومين يجري أو ساخ قديم تجري فيه أو ساخهم وأوساخ الجامع فاحتاج المجرى إلى التميز والتمييز اللازمين وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورين وعلى جهة وقف الجامع المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء يجري فأنضها في مجرى قديم يفيض إلى البحر من الأرض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه وبين جماعة يفيض إلى البحر أن ينقل البركة المزبورة من الخارج إلى الداخل ويجري فأنضها كما كان في القديم إلى المجرى القديم من غير أحداث شيء في المجرى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (أقول) إن كانت البركة في الداخل تصبح أقرب إلى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما إذا كانت بالعكس وكان الفائض ويجراه ملك الجماعة فقد يقال بمنع من ذلك لأنه إذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من الزمان إلى تعمير يلزمهم زيادة كفاية عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحه في باب الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه بان كان حافتا النهر وبطنه ملكه كاله فله ذلك إن لم يضر بالماء وصوروا الضرر بالماء بأن يقوم الماسح حتى يصل إلى الرحي في أرضه ثم يجري إلى النهر من أسفله لأنه يتأخر وصول حقهم إليهم وينقص اه فتدبر ذلك (سئل) في خان موقوف مشتمل على بيوت وبركة ماء قديمة يجري إليها الماسح من فائض بركة في دار زيد الجار يفيض يتحوّل بركته المزبورة إلى مكان آخر من داره وضرب لبن على أسفحة بيوت الخان وتكليف ناظر الوقف إلى تعمير سياج جديد لبركة الخان من البركة التي يريد تعميرها كل ذلك بدون رضا الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضى قرية تيمارية لها زراع يزرعون بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيماريها والبعض منها مرج قديم معطل فعمد رجل وكثره وحرقه وريد زرع جبار بلا إذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية يؤدي ما عليها لجهة التيماري من عشرين سنة حتى مات عن ابن قاصر فوض له التيماري مشد أبيه المزبور وتصرف وصيف في الأرض سنتين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيماري ثم وجه التيماري المشد في الحال جمل آخر وريد الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفاً في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصة معلومة من مزرعة معينة تجارية الحصة في وقف أهلى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري فتناول التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا إذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف المشار إليه ومن أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد انقراض على جهة برصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف إلى أولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة وآل الوقف إلى ذرية ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الآن جماعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم أعلى طبقته من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الأصل ثمره دون فرع غيره يراعى في أولاد

المرحوم القاضي وفي الدين لأن ذلك داخل في مذهبهم الترتيب قطعاً وان لم يذكروا الشرط وهذا بدعي في الثقل ألم تراه قد قال فيهم منهم على الاستواء في الحكم حكم القاضي بصفة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت شرطه أي الواقع الترتيب جئت بصحة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العدا شيئاً مع أصولهم لأن استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولد ولده ولا يحجب عن فوقه ومن مات لآخر ولد فنصيبه إن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها والقول الأصح عندنا لأنه الأقرب إلى العدل والابتعاد عن التفاوت الفاحش في الأفضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضاً) فيما إذا كانت مدرسة لها مدرس ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مسقفات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات (٣٢٢) الساكن فيها فذهب زيد فطلبها من حاكم البلدة فاسكنها إياها مع أن للمدرسة متولياً

خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولائية الخاصة أقوى من الولائية العامة وقد فرغ عليها في الاشياء والنظائر فروعا من جعلتها ما هو صريح في المسئلة قائلاً وعلى هذا لا عكس القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوباً من قبله وفي البحر في أثناء شرحه للكنز في قوله وان جعل الوقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حي قال أي في نصب قيم آخوال الواقف لا إلى القاضي فان

(سئل) فيما إذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمسجد المسكة في أرض سليخة جارية بتماءها في تيمار عمرو ففرغ زيد عن المسجد المزبور لبكر بدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيماري (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما إذا فرغ عن مشد لا آخر بعض معلوم لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكلمين على الارض حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه وأخذ حكمه ما حكم حنفي وكتب بذلك جتان فهل يعمل بمضمونهما (الجواب) حيث الحال ما ذكر يعمل بمضمون المجتئين المذكورين بعد ثبوته شرعاً والحكم المذكور ماض على الصحة لا ينقض (سئل) في منوعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الاوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الاوقاف من أحرار المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعها لجهة الاوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في تيمار قرية عليها قسم من الربع بموجب الدفتر السلطاني زرع أحدهما قطعة منها لنفسه ببذره وعمله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم العلة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل لدائنه فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ماضى من الايام (الجواب) نعم وكفى التنبؤ والمنع عن القنية وأقضى بذلك أبو السعود العمادى والخانوقى وغيرهما (سئل) فيما إذا كان زيد يدفع لعمر وفي كل سنة مائة درهم فانما أن ذلك حق عمرو والمدفوع له ومضى لذلك سنون وهما على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمرو بل حق زيد الدافع ويريد زيد الرجوع على عمرو بنظير ما دفعه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الشهادة) *

(سئل) فيما إذا أثبت أحد المدعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما إذا أقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنبؤ وغيرها (سئل) فيما إذا باع زيد لعمر وقطع أراض ثم أسكر البيع فهل إذا حضر الشهود عندها وشهدوا على أعيانها وأشاروا إليها يكتفى بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرفيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هنالك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ

كان الواقف مستأفوصه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى لصحة نصب القاضي أن لا يكون المتولى أو وصى به إلى رجل العدل عند موته فان كان وصى لا ينصب القاضي وفيه نفع لآخر التتار خانية الوقف اذا كان على أرباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متولياً بدون استطلاع رأي القاهى يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قائلان أهل المسجد اذا اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل ان ينصبوا متولياً ولا يعلموا للقاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف اهـ (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرون قد نظروا من طمعهم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرود والصدور في غالب السكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة أجرة المثل لسكنه ويهدم ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان أمه رفقة ضيع ماله فليتر بص إلى خلاصه بالانهدام وفي بعض السكتب للناظر تملكه باقل

القيمين مئروا وغير مئروا عيال الوقت مخرج به في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو ولد أو أسفل منه فقصيه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكرنا كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصا لقوله الطبقة العليا تحجب السفلى فيحجب الأصل فرع لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى أن تنقضى الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتنقسم الخلعة بين أهل الطبقة الثانية فن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرم في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم (٣٣٣) لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

وايصال عاوفات مرتقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولي به يضمنه الوكيل أم يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو أجني خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزام مالا يلزم شرعا فیرتد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه الفاجرة فان اذاه في الدنيا والاطول به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلي مات أحد مستحقيه

العدل لاخته وزوج أختها العدل لها بطلاق زوجها لها هل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مياومة لمستأجره فهل لا تقبل شهادته للثمة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والتنوير (سئل) في شهادة التابع لمستوعه كالخادم الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد ضرر استاذة ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للأنع باهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم كالخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه أجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجره كذا في تبين الكنز اه ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الأئمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشرته ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك مالا (سئل) في أمير كبير ادعى فشده لخدمته وكتبه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهامه الانقروى في فتاواه نقلا عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وز كاهن من كون فعل المشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرفته وأن بينه وبين بقية الشهود والمزكين خصوصية بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على تشار ولعب فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله تعالى أما تعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة اذا كانوا عدولا ثم قال وعامة العلماء يقولون المجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أي من مسقطات العدالة الصناعات الدنيئة كالقنواقي والزبال والحائك والصبيح القبول ان كان عدلا اه فثبت أن شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاما يعني أعداءه فان تزكية العلانية شهادة وبشروط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كفي شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بانهم أعداء على عداوة دنيوية وأثبت دعواه بوجهه الشرعي فقد بطلت تزكيةهم وبقى الشهود بلا تزكية ولا يحكم بشهادتهم قبل التزكية كما في الدرر وغيره والعدوم يفرح بحزنه ويحزن لفرحه كما في البحر والخصومة اذا جرت بين المدعى والمدعى عليه بغير حق فهي دنيوية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قادحا في عدالة

عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه أهله والا ينظر الى المعهود من حله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكمه له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصة جد له لا تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق وكذلك أولم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكمه له به وان لم يوجد من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستنباط العاديه المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعليه أن يثبت بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي جماعة نأقوه عن آبائهم وأبائهم عن أجدادهم

وإذا عشر بجانب بيت المال هل لو كمل بيت المال أجارته مع وجود المستكلمين عليه من أهله بسبب أن عليه عشرة أم لا وهل يكافون إلى
 بيعة تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كمل بيت المال أجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال أجارته
 لأن علماءنا صواعلي وجوب العشر في الأراضي الموقوفة والعشر مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الأجارته وهذا المال يرتاب فيه ذوو
 الألباب ولا يكافون إلى بيعة تشهد لهم بالوقف إذا البدأ قضي ما يستدل به وكذا لو ادعى ذو اليد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذلك يقبل إقرار
 مان مافي يده وقف على جهة كذا واما صرحوا به أنه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس إلى اثبات ما يابدهم بالبيعة فإن البديع ردها كافية وهذا
 أيضا ظاهر لا مرية فيه والله أعلم (٣٣٤) (سئل) في وقفه متول وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فإذا صرف

المتولي شيئا على لوازم الوقف
 والمدعى عليه أنه عدوهم ما ثبت المدعى أنه عدوله كما في البحر ونقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
 والم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه ففي الحادثة
 المسئول عنهما بما أنه فسق بهما إذا العداوة جرت بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار ولعب محرمين شرعا
 ولكن المتأخرون على الأول من الاطلاق سواء فسق بهما أولا والحديث الشريف شاهد للماء عليه المتأخرون
 كمار واه أبوداد مر فوعلا تجوز شهادة خائن ولا ذى غمير على أخيه والغمر الحقد ويمكن حمله على ما إذا كان
 غير عدل بدليل أن الحق قد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الرملي في فتاواه فتحصل من
 ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء
 القاضى بشهادة العدو على عدوه والمستلة دواة في الكتب اه فإذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبت ما شرعا
 على الوجه المذكور فجزى الأحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتركية المذكورة كدورة لشبوت
 عداوتهم بالسبيين المرقومين المحرمين شرعا وسبب الحقدانهم ممن يفرحون بحزنه ويحزنون لفرحه هذا
 ما ظهر لنا مما ذكره أئمتنا روح الله أرواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول)
 وفي البحر عن ابن وهبان قد يتوهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه حقا
 أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة إنما تثبت بنحو ما ذكرنا نعم لو خاصم الشخص
 آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لأنه
 إذا اتخاها اثنتان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر
 ويدل له ما في فتاوى قاضيان من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل خاصم رجلا في دار أو في حق ثم إن هذا
 الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلا اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر خصمه في
 شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته إلا إذا ادعى أنه دفع له كذا الثلاث شهد عليه وطلب الرد وأثبت دعواه
 ببيعة أو إقرار أو نكول فيثبت بطلت شهادته وهو حرج مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى العلامة
 الترمذاني صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقد فعل ثبتت العداوة الدينية بينهما هذا القدر
 حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدينية تثبت بهما هذا القدر فقد صرح في شرح
 الوهبانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهد من شهد بشيء على رجل لدى
 قاض شرعي طلب منه الرجل تركه ما فلم يصغله وحكم بشهادته ما قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع
 عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضية أمورون بالحكم بعد
 التعديل والتزكية لا قبله فثبت حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وحيث كان الحال ما ذكر في

المتولى شيئا على لوازم الوقف
 وقبض شيئا يجب عليه أن
 يكون بمعرفة الكاتب أم لا
 وإذا قاتم لا فائدة الكاتب
 وإذا قاتم نعم فمافى قولهم
 القول قول المتولى فيما صرفه
 وقبضه (أجاب) لا يجب أن
 يكون ذلك بمعرفة الكاتب
 إلا إذا شرط الواقف أن المتولى
 لا يفعل ذلك إلا بمعرفة
 عمل هذا غير عمل هذا فعمل
 المتولى الأمر والنهي
 والتدبير والعقود وقبض
 المال ونحو ذلك وعمل
 الكاتب الضبط بالكتابة
 لا غير هكذا صرحوا به
 وهي فائدة نصب الكاتب
 فإذا استقل المتولى بالتصرف
 يمكن الكاتب الضبط بالكتابة
 باملائه أو بغير ذلك من
 طرق الوصول إلى معرفته كما
 هو ظاهر هذا ولبعض
 المتأخرين ما يشبه المخالفة
 لهذا ولا اعتداده لكونه
 خلاف ظاهر الرواية وما
 خالف ظاهر الرواية ليس

مذهب النامعاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه محمد وأخيه صالح وعلى
 من سجدته له من الذكور والانات على الغريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطن بعد بطن
 وطبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد لولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من
 الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد لولد مات صالح قبل والده عن ولدا اسمه صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن
 ولد ولده صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع أمه ولو قدر أنه قد صرح في الوقف بأن من
 مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد لولد كان نصيبه له إلا نصيبه وقت موته كما صرح به والشيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه
 في المسئلة وبين العلماء معتزك عظيم واضطراب طويل مبنى على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

لذ كرم من مات عن ولداً أو ولد ولد والحاصل ان محمد يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وسماهم لاذ كرم مثل حظ الاثنين على ان من مات من الذكور عن ولداً أو ولد ولد فضضية له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد فضضية لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ومن فاذ انقرضوا فهو على أقرب عصباته فاذ انقرضوا فعلى جهة ترعينها مات وانحصر الوقف في ابنيه ذيب وجلال مات جلال عن ابنيه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لاعن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ريع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ريع الوقف عليهما انصافا لهذا نصفه وللآخر (٣٣٥) نصفه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الحصاف في أوقافه في مثله

بذلك حيث قال فاذا انقضض
البطن الاعلى نقضنا القسمة
وجعلناها على عدد البطن
الثانى ولم نعمل باشتراط
انتقال نصيبه الى ولده هنا
وقد حقق العلامة الشيخ
على المقدسى شيخ
شيخنا ذلك ورد على من
قال بعدم نقضها فى صورة
الواو ونخصه بصورة ثم
بانه لا يوجب اختلاف
الحكم وأقول والغرض
يصلح لمخصصا ولا شك ان
غرضه التساوى فى ربيع
الوقف عند تساوى الدرجة
ولا غرض له فى اعطاء
واحد من المتساويين ريعا
واعطاء الاخر ثلاثة الارباع
بل هو بعيد عن أن يخطر
بباله فى أقواله فافهم والله
أعلم (سئل) فى ناظر على
وقف بشرط واقعه عين له
الواقف فى شرطه السكن فى
قاعة معينة تساوى أجزائها
نحوها من ثلاثة قروش

الفتاوى الرحيمية أفق مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام متع الله بحياته الانام أن القضاة ليسوا مولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا عارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعى الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعاله السرخسي بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى انبائه فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنانه قبل بينة الفساد لانها ثابتة ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذ الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذ الفساد ينفي حل الوطء لاثبوت النسب اه وفي ترجيح البينات والخاتمة وواقعات الناطقي والتتارخانية فروع تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منهما (الجواب) القول للمدعى الصحة بيمينه (أقول) المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل أو غيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اه وكتبت فيما علمته عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد شرطا فاسدا أو أجا لافاسدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الخمر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد شتمل الاحكام اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من عمر والاجنبي ثم شهد عمر والعدل ان زيد يحق له على الغير هل تقبل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيد ان فيها وطلبه بمقتضى أنه أخ للمتوفى لاب وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل بينته ولو أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدد (الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفى وارثا تحرم يثبت بالشهادة ولا بما أقيم مقامهما من تلوم القاضى وان كان بمن يرث على كل حال نظر القاضى واحتياط ثم قضى له بكله وذكرا أن القاضى يحتاط ويتلوم زمانا قدر ما يقع في غالب رآيه أنه لو كان له وارثا آخر اظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشئ وذكرا الطحاوى في مختصره وقدره لذلك حوالا لان الغيبة قد تمتد الى الحول قبل هذا قولهما وما ذكر

انتقل الناظر منها الى دار للوقف تساوى آخرها فنحو من خمسة وعشرين قرشا واسكن معه ولده بعائلته فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه أجرة المثل أو يلزم ولده أولا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لتصر يحجم بانه بعده كالأجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلي من جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه بعد الى بعض الاماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجصه وفتح به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف وجدرانها ومحوضات للزراعة وغيرها مما ليس ضرور يافهل يرجع بما صرف على الوقف أم ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا كان الصرف من مال الوقف ضمنه والله أعلم (سئل)

في محدود يدبر رجل تلقاه ولده عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو مالك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برفق الحمد (أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التتارخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما صرح به الامام طهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره جهة بر وكتب بذلك صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامر أن يسكن معاهل لهن السكنى على الانفرد وليس لاحداهن الامتناع عن المهاياة وهل اذا سكنت (٣٣٦) احداهن مدة معلومة للآخرى السكنى نظير ذلك حيث تعذر سكنهن معا (أجاب) ليس لواحدة

في المبسوط قول أبي حنيفة لأنه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذ لم يكن فيه نص ولا اجماع بل هو موكول الى رأى من ابتلي به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التميز برحمة السرخسي وفي الاضية شهدا بأنه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لاختلاف الاسباب وكذا اذا قال مولاه لان المولى مشترك فان قال هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا غيره فيثبت تقبل وكذا في المتقدم ويشترط ذكر الارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه البينة احضار الخصم وهو اما وارث أو غريم الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا بزازية في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي تتارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لاييه وأمه وشهد الشهود ولم يذكر اسم الام أو الجدة لا تقبل لأنه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لأنه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه أخوه لاييه وأمه وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجد وقال شمس الائمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجد عمادية من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحته أن يفسر فيه قول عمه لاييه وأمه أو لاييه أو لأمه وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لاييه وأمه أو لاييه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل ادعى ارباعا من ميت وزعم انه ابن عم الميت لاييه وأقام بيينة على النسب وذكرا الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البنات لا لاثبات للنفي وبينة المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بخصم في اثبات جد المدعى خانية (سئل) في امرأة مخدرة شهدت على شهادتهم في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي هل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) ونقلها في متن التنوير (سئل) في شهادة وقعت بخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة واتفقتا هل تقبل أم لا (الجواب) اذا كان الشهود ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت الخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل اه وبمثله أفق الخبير الرمل وغيره وفي حاوي الزاهدي من الشهادة ش أقام الشاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان اتفقا قديما بل تلقين من أحد والآخر لا تقبل اه وفي جواهر

منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن في المهاياة فيها جاز والانسكن كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بلا مهاياة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتتارخانية وغيرها وتعذر سكنهن معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاياة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تحوز قسمة الونف على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للآخرى السكنى نظير ما سكنت احداهن قال في فتح التدبر بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الآخر موضعا يكفيه لا يستوجب أحده حصته على الساكن

بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والآخر المتضيق وخرج أو جالسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهاياة انما تكون بعد الخصومة فحين بعد أن حققنا حورنا جواز المهاياة في الوقف باتفاق الموفوف عليهم كاهو صريح كلام الاسعاف وجل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تعتبر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولادهم ليسوا كذلك والله أعلم (سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبالغوا وعمره الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوذي الدين المذكور فهل

الفتاوى

بيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه بنفسه (أجاب) الأصح في المذهب أنه إذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولي لأجل العمارة وقت الحاجة ولم ياذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الأعلى ولا تلك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والاجماع منعقد على أنه لا يستقيم إيجاب دين يحتاج إليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقراء فبيعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على الناظر نفسه وانظر إلى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته والله أعلم (سئل) في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى متعددة بأيدي فلاحها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنها الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطائهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به (٣٣٧) للوقف وترفع أيدي التيمارية والفلاحين عنها بمجرد هاهنا غير شهود

تشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعا أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعا بلاشهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعا لأنها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعا قال في الأشباه بعد أن ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضية الماضية لأن القاضي لا يقضى إلا بالحجة وهي البيعة أو الأقرار أو النكول كما في أقرار الخانية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرميين الشريفين هل لمزارعها أن يقطعوها رقة من الإمام أو من ناظر الوقف بمال معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعا

الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج إلى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وإن لم يكن بين الأول والثاني تناقض وإنما كانا على ما لا لالان الظاهر أن لا شهادة عنده الأعلى ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزور واحتيا لا يقبل استدلالا بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت ببعض شهادتي إن كان عدلا تقبل شهادته فقوله لم يبرح دليل على أنه إذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير جزم به أصحاب المتنون قال في البحر وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه لأنه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدينيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد في الكافي تبعا للهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الشكل والظاهر الأول وعلى هذا وقع الغلط في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لأنه قد يتبلى به في مجلس القاضي اهـ وقوله والظاهر الأول أي التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر الرواية فعمل أن ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما إذا ادعى زيد على بنقي هند المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بان المدعي ابن ابن عم المتوفاة بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديدة بنت سليمان بن يونس الديري وأن والد ديدة هو سليمان وجد المدعي وهو حسن أخوان والدهما يونس المذكور وشهد الشاهد الثاني بأن بنقي المتوفاة المدعي عليهما أقرتا عندهما بان المدعي ابن عم والدهما ديدة فكيف الحكم (الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التوافق لفظا ومعنى إلا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولا فلا بد من الشاهد الأول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدهما وأما ثانيا فلا بد من الشاهد الثاني شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الادعاء وشهد أحدهما أنه آذاه والا تخرا أن الدائن أقر بقبضه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالفعل والا تخرا بالقول اهـ وفي فصول الاستروتن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه آذاه والا تخرا على الأقرار بالغصب لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا أو أراد أن يردّها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على أقرار

(٤٣ - فتاوى حامديه - اول) أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملا مخالفا لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف إذا المقاطعة على متحصل الوقف باطله منابذة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أزيد مما عين له الواقف أم لا وهل إذا تناوله يكون ضامنا أم لا وهل إذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم أنه بهذه العادة صار حقا له مستحقا لطيبه أم لا وهل إذا أنهى إلى السلطان فقره شيئا إذا عاشره الواقف يحل له تناوله ويطلق تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطله لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله وإذا عن حقّه الذي شرطه له الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما أن يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه إذا أخذ به غير حق لمخالفته لشرط واقعه

ولا يطيب بصير ورثه عادة له كالمسارق بعد نداء السرقة لا تخل له السرقة بالتخاذ لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط
الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولما صدمته النصوص
قاطبة بانه ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس
لاحد أن يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظائر في القاعدة الخامسة بنقل عن الذخيرة والولو الحية وغيرهما بان
القاضي اذا قرّر وفرشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوظائف
بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه (٣٣٨) للفرش لم يجز تقرر به لا مكان استجار فرش بل اتقرر برفقته بغيره من الوظائف بالاولى

ثم قال سئلت لو قرّر يعنى
القاضي من فائض وقف
سكت الواقف عن مصرف
فائضه هل يصح فأجبت
لا يصح أيضاً لما في التنازع
ان فائض الوقف لا يصرف
للقراء وانما يشتري به
المتولى مستغلاً وصرح في
البرازية وتبعه في الغرر
والدرر بانه لا يصرف فائض
وقف لو وقف آخر اتحد
واقفهما وأختلف اه ومن
المقرر المعلوم ان من
تناول شيئاً ليس له تناوله فهو
ضامن له ان قيمته وان
مثابه لا يعلم (سئل)
في رجل وقف في محنته داراً
على جهة تبره ان ينور
مسكناً ما معلوماً بالقصى
الشريف وأن يتصدق
برطل خبز للفقراء في شهر
رجب وشعبان ورمضان
وأن يطبخ في كل ليلة من
رمضان باطية طعام للفقراء
وأن يكون المتولى عليه شيخ
المسجد كائناً من كان ومات

البائع لم تجز هذه الشهادة لانها شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن
الفتاوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقراو وكل
منها لا يخلو عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما العمل كسب فممنوع
قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع أو رهن فلا ينعى جوله طلقاً وأما الفعل الملحق
بالقول وهو القرض فلا ينعى وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون
بالولادة وهي فعل فعلي هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والآخر على الاقرار
وهما أمران مختلفان على انه انما ثبت اذا ثبت نسبه وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار
والاقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المريض وان أقر بنسب على غيره كالاخ والعم والجد وابن
العم لا يصح الاقرار في حق غيره وبصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا
تصادق عليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار أيضاً حتى يصح اقراره ما في حق نفسه ما على أن
الشاهدين لم يذكرا أنه ابن ابن عم المتوفاة لا يوين اولاب اولام ولم يذكرا أن لا وارث لها غيره مع انه يشترط
ذلك قال في العمادية والبرازية بنقل عن الخانية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر أنه عمه لا بيه اولامه اولهما
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيره او يشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقط
التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره اه وفي الخانية في فصل دعوى
الملك بسبب وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضي وقدّر الطحاوي مدة التلوم بالحول قبل ما ذكره
الطحاوي قول أبي يوسف ومحمد وأما بوحقيقة فانه لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتحرى زماناً بحيث
لو كان له وارث لظهرت كافي الوجيز فتلخص من جميع ما ذكرناه أنه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة
الشاهدين المرقومين حيث اختلفوا والحالة هذه والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب بالسماع بطريقها
الشرعى اذا قال الشهود اشتهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسماع هل تقبل ويحل للشاهد
الشهادة اذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلتان اعتمدا على اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب
جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى وذلك استحساناً لانه يختص بعائنة
أسبابها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها
الشهادة بالتسماع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وهي اما بالشهرة الحقيقية وهي أن يسمع من قوم لا
يتوهم اتفاقهم على الكذب بان هذا فلان بن فلان الفلاني فيسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم
العدالة والفضلة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالشهرة الحكمية بان يشهد عنده عدلان

الواقف من غير كتب صلح والا تنكر الورثة ذلك هل اذا رفع للحاكم الشرعى وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون
للقاضي سماعها واذا قضى بها ينفذ قضاءه شرعاً أم لا (أجاب) قدر رفع لاستاذنا الخانوتي بر د الله مخجعه بما هو مثل هذا السؤال فاجاب بما صورته
ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصححه الكثيرون
فثبت حكم بحصة الوقف موافقاً لقول مصحح نفذوا ببرم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف ومضى على ذلك مدة سنين
ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس
هذا والاول على أولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب) لا يبطل لامور منها أن المدعى
عليه لا يصلح سماعاً من الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو ال... وغيره

بقوله ان لم يكن مسلحاً يعني محكوماً بالزومه بعد دعوى صححة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله ومتهان وقف الغراس بدون الارض
 مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقص والله أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشرط على اجراء سماطه الجليل للفقراء
 والارامل والايام القاطنين ببلده والمجاورين لسجده عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير
 المستحقون له في غاية الحاجة والضيقة مع ان فيه ما يقوم به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
 بتناوله وتحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها يبينوا لنا الجواب
 فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلال (٣٣٩) القبيحة السخيمة يجب عزله وتبديله

بمن يثق بهما ويقع في قلبه صدقهما فيسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لانه أقل نصاب يفيد العلم الذي
 يبنى عليه الحكم في المعاملات ويشترط فيهما العدالة ولغظة الشهادة وذكري في فصول العمادى أن
 الفتوى على قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر
 والزليحي والحدادى وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف
 أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كفى في شرح القدرى للاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد
 صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما صرح به في البحر ويشترط أن
 لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أمالوقالوا لم نعين ولكن اشتهر عندنا تقبل كفى الخائبة
 والبرازية والخلاصة وغيرهما والله سبحانه أعلم قال الزليحي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر
 لا يقبل كعائنته لشيء في يد انسان يطلق له الشهادة واذا فسر لا يقبل اه أمالوقالوا اشتهر عندنا كفى
 السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعين ولكن اشتهر عندنا
 تقبل ومثله في الخائبة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخير الرملى رحمه الله تعالى وقال في البحر
 وشرط فيها للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده
 على نسبه لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريباً لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين
 عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غاب عن دمشق بلدته
 الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين لجماعة أخبروا بالزورة
 رجل انه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهوراً تزعم الأخت وأصحاب الديون أنه يموت بمجرده
 الاخبار المذكور فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على
 موت رجل فهذا على وجهين أماناً أطلقا الشهادة اطلاقاً ولم يبيناً شيئاً أو قالوا لم نعين موته وانما سمعنا من
 الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهم ما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهوراً فلا تقبل الشهادة
 بخلاف وان كان موته مشهوراً ذكر في الاصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب
 القاضى وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغيابة هو
 الصحيح وان قالنا نشهد أن فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهم ما هكذا ذكر في
 الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل اذا صرح
 بالسماع وكذا الشهادة على الملك اذا أقر باليد كمن رأى عينا في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك
 حل له أن يشهد بالملك الذي يبدو ولو شهد عند القاضى وقال ان هذه العين ملكة لاني رأيتها في يده يتصرف

بمن يثق بهما ويقع في قلبه صدقهما فيسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لانه أقل نصاب يفيد العلم الذي
 يبنى عليه الحكم في المعاملات ويشترط فيهما العدالة ولغظة الشهادة وذكري في فصول العمادى أن
 الفتوى على قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر
 والزليحي والحدادى وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف
 أنه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كفى في شرح القدرى للاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد
 صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما صرح به في البحر ويشترط أن
 لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أمالوقالوا لم نعين ولكن اشتهر عندنا تقبل كفى الخائبة
 والبرازية والخلاصة وغيرهما والله سبحانه أعلم قال الزليحي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر
 لا يقبل كعائنته لشيء في يد انسان يطلق له الشهادة واذا فسر لا يقبل اه أمالوقالوا اشتهر عندنا كفى
 السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعين ولكن اشتهر عندنا
 تقبل ومثله في الخائبة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخير الرملى رحمه الله تعالى وقال في البحر
 وشرط فيها للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده
 على نسبه لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريباً لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين
 عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غاب عن دمشق بلدته
 الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين لجماعة أخبروا بالزورة
 رجل انه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهوراً تزعم الأخت وأصحاب الديون أنه يموت بمجرده
 الاخبار المذكور فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على
 موت رجل فهذا على وجهين أماناً أطلقا الشهادة اطلاقاً ولم يبيناً شيئاً أو قالوا لم نعين موته وانما سمعنا من
 الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهم ما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهوراً فلا تقبل الشهادة
 بخلاف وان كان موته مشهوراً ذكر في الاصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب
 القاضى وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغيابة هو
 الصحيح وان قالنا نشهد أن فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهم ما هكذا ذكر في
 الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل اذا صرح
 بالسماع وكذا الشهادة على الملك اذا أقر باليد كمن رأى عينا في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك
 حل له أن يشهد بالملك الذي يبدو ولو شهد عند القاضى وقال ان هذه العين ملكة لاني رأيتها في يده يتصرف

بالأمان فليحكم المسلمين اماطه اذاه وتولية من يتق الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها
 رجل هو وولده أشجار زيتون وغيرهما باذن شرعي من له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار له
 ربيع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون أجرة المثل الموهى اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار
 أم لا والحال انهم يؤدون أجرة المثل على الوجه المطاوب من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة وفي
 القنية استأجر ارضاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما مستأجر أن يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم
 الا قلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسألة الارض المحنكة وهي منقولة أيضاً أوقاف الخصاص اه مافي البحر وجهه انه لا فائدة في قلع
 بقوله وعن أبي يوسف أنه تقبل الخ لعله لا تقبل فلتراجع عبارة التتارخانية اه منه

لا يشجار وأجار ثم أثبت الأجرة فحبس استبقاء الأشجار توفير الخطأ الجهتين الذرية الضعاف بعد التلاف والوقف المشار إليه بعدم ضرر في ذلك وإن عليه لاسمياً وقد نأيد نقل القنية بما في أوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر إلى ذلك بعين العدل والانصاف والله أعلم (سئل) فيما إذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة أنه باشرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز أحداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلاف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع (٣٤٠) المين قال لانهم قاثون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع المين لانه أمين فكذلك

فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا إذا قال دفناه أو شهدنا جنازته تتارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزاوية والنسب والنكاح يخالف الموت فإنه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وأمافي الموت فإنه يكفي فيه العدل ولو أني هو المختار إلا أن يكون الخبر متهما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلائي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد وأوصلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبله إلا يدين الميت ولا يصلي الا عليه در آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير وشرحه الدر المختار وان نسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعاينة اليدرقت على الصحيح الا في اوقف والموت اذا فسر او قال فيه أخبرنا من نثق به تقبل على الاصح خلاصة قبل في العزيمة عن الخاتمة معني التفسير أن يقول لا شهدنا لاسم عننا من الناس أما قال لا نعين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اه وكتبت فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أنق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن الينابيع انه منه وكتبت أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا منسلا على التري كافي أن مافي التنوير ترتب على الدرر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المتون وقد أفتي بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى على أفندي مفتي الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بما ليعين ٣ الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله ان يشهد بها إذا أخبره به من يوثق به استحسانا دفعها للخرج وتعطيل الاحكام اه وهذه المسئلة مستفيضة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على أولاده من غير أن يتعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وأنه قال للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشترطها هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترط فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اه (سئل) فيما إذا ادعى ورثة عمرو على زيد أن لمورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه به فاجاب بانه دفع منه مائة كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة المذ كورة فأنكروا ذلك فاحضر للشهادة كلام من فلان وفلان فشهدا بانه دفع له ذلك في الوقت المزبور فاحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفعه فأجاب زيد بأن المبلغ المذ كور باق في ذمته وأنه مبطلي في دعواهما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس

ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفته وليس للجامكية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصداقة فيعطى كل شبه شبه وأما أحداث الاشياء والنظائر صرح في التنخيرة والوالو الجيسة وغيرهما بان القامى اذا قرر فتراش للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراس تناول شئ من ذلك وبه علم حومة احداث الوظائف بالاقواف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراس لم يجوز تقصيره لامكان استئجار فتراش بلا تقصير بوقت بر غيره من الوظائف لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفسقة فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه

أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا أن المدعو شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذ كوردون عدلت الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وادعائهم ما بقوا والذ كرمثل حظ الاثنين ثم من بعد انقراض أولاد الذ كور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفا على بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن الذ كور والاناث ثم على (نظام هذه الستة بعضهم فقال) افهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رويها وغير وقوف نسب وموت والولاء ونكاح وولاية القاضي وأصل وقوف * امكن أبدا لهذا الناطم مسـ لة الدخول بالزوجة المذ كورة في المتون مسـ لة الولاء وفي كونها من هذه المذائل خلاف بين الامام السرخسي وخبه الامام الحلواني كافي البحر اه منه

أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم من بعدهم على جهات أخذ كرها الواقف ثم مات الواقف وخلف واه المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيه - بموجب النص ثم ماتت إحدى البنات عن ولد والده من غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقاً في الوقف ما يستحقه والدته أم يكون محجوباً بأولاد الظهور (أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الإضافة للأولاد لا إلى نفسه في قوله ثم من بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فإن قلت مات فعل بقوله ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا يغير الحكم المستفاد (٣٤١) بالكلام الأول لما تقر في الأصول في باب وجوه الوقف على أحكام

عدلت شهادة الزور الأشراك بالله تعالى وتلاقوه تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الأشراك بالله وعقوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئاً قال وشهادة الزور وقول الزور فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا لنته سكت أي شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم أنه شهد زوراً يشهر ولا يعزr وعندهما يوجع ضرباً ويجلس وقال في التنوير ظهر أنه شهد زوراً وعزr بالتشهير وقال في شرحه من ظهر أنه شهد زوراً بأن أقر على نفسه ولم يدع سهواً ولا غلطاً كما حرره ابن السكال ولا يمكن اثباته بالبينة لأنه من باب النفي عزr بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وحبس مجمع وفي البحر ظاهر كلامه أن للقاضي أن يستخيم وجهه إذا رآه سياسة اه وقال في صدر الشريعة ومن أقر أنه شهد زوراً ويشهر ولم يعزr وقد قيل إن وضع المسئلة في الإقرار لان شهادة الزور لا تعلم إلا بالإقرار ولا تعلم بالبينة (أقول) قد تعلم بدون الإقرار كما إذا شهد بموت زيد أو بان فلان قتله ثم ظهر زوراً كما إذا شهد بوقوع الهلال فبقي ثلاثون يوماً وليس بالسما علة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اه وأما المدعى فانه قد ارتكب كبيرة بإقراره أنه ارتكب الكذب وقد أذى المدعى عليه في دعواه عليه فبعضر قال في التنوير وغيره وعزr كل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغمز العين قال في شرح التنوير وأشارة لأنه كبيرة كجائز في الخطر فتركبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لا حد فيها التعزr رأسبه اه والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم إذا شهد شاهدان في حادثة وز كاهما اثنان فظهر أنهم ما شهدا زوراً فهل على من ز كاهما ضمان أو تعزr أجاب لا ضمان ولا تعزr على من ز كاهما (سئل) فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد الحكم وقال أنه شهد زوراً فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزr بما يليق به (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لأن الشاهد إذا رجع في مجلس القاضي بعد الحكم لا يفسخ الحكم لأن آخر كلامه يناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولأنه ترجح كلامه الأول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر وأما في الباطن بان علم أي المدعى أنه لاحق له في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم إن القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهره أو باطنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذلك في العقود والفسوخ دون الأملاك المرسله وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهد عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني في شرح الكنتزلان التيسير على وجه التعدي سبب الضمان كقصر البئر وقد نسب للاتلاف تعدياً وقد تعذر إيجاب الضمان على المباشر وهو القاضي لأنه كالمجال إلى القضاء وفي إيجابه

وجه الوقف على أحكام
النظم أن إيجاب الحكم في
المسمى لا يوجب النفي لانه
ضده فكيف يوجبه والاثبات
لا يوجب نفي الا لصيغة ولا
دلالة ولا اقتضاء وليس فيه
الاثباته بعد انقراض
أولاد الظهور بل يوجد من
ذرية الواقف من أولاد
البطون وأما قبل الانقراض
فمستوفى عنه وقد علم حكمه
مما سبق فان ادعى مفهوماً
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج
بها في كلام الناس في
ظاهر الرواية كالدلالة وهذا
مقتضى أصول مذهبنا فن
صبر أصبغ في صبغته لم
يتوقف فيه فكيف بمن
نفس يده إلى وسعته فيه والله
أعلم (وسئل عنه أيضاً) بما
صورته فيما إذا وقف على
نفسه أيام حياته ثم بعده
على ولده لصلبه شمس الدين
ومن سيحدث له من الأولاد
المذكور والاثبات بينهم على
الفريضة الشرعية ثم على
أولادهم ثم على أولاد

أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن الذكور والاثبات ثم من بعدهم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولداً وان سفل وآل الأمر إلى حال لو كان أصله حياً باقياً لاستحق في الوقف قام ولده أو ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان أصله باقياً ومن مات عن غير ولد ولا ولد وان سفل عاد استحقاقه إن هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقضى أو باسره وأباده الموت عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقاً كان ذلك

وقفا على أخ الواقف لانيه عبد القادر الى آخر ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد البنين عن ابن ثم مات أحد البنات عن ابن وأخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم الذي كور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجد له اذ تقرر ان الاضافة اذا كانت للأولاد دخل ولد البنت والحلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد من الكلام السابق لما (٣٤٢) تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت الحادثة لا مكان العمل

بما يقتضي كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل التقييد ولأن المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نفيا لاصغة ولادالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون مثبت لاستحقاق أولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور لاناف لمشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولادهم على أولادهم فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له المسام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان الوقف على جهة مبركة عند حاكم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل عام ستة قروش ثم انه ادعى

عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعذر استيفاؤه من المدعي لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعي المال أولا به يفتي كذا في التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمنا في الهداية والمثلث والوقاية والكز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتفاق قبله لكن المعتمد الاول دون الثاني ان الذي عليه المتون لان ما في المتون تصحيح النزاع والتصحيح الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما مرجوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمنا المال الذي شهد به وهو قول أبي حنيفة الاخير وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به أو لم يقبض اه وفي البرازية والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضممان قبض المدعي المال أولا اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتي من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرة والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمقتضى به قوله الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المعول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه انه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حذر ابن السكالك عزز بالتشهير قال في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وجبسه كذا في الجمع وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يستخيم وجهه ان رأى سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجساوا وان تاب لم يعز اجساوا تنقوض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من البكائر قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا نزول قدماءه حتى يوجب الله له النار واهل الحاكيم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على المحبة بنسكاح أو توكيل هل تصح وما طريق صحتها (الجواب) نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماءنا من رجوعهم الله تعالى في ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائي ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بان لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنهم افلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر راده كذا في التتارخانية وفي الدرر بشرط رؤية شخصها لا وجهها وقال في الخيرية بعد ما نقل المسئلة وما هو الصحيح وهذا كما بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أو ما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا اتحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عام أم لا بصحت

مستاجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة ضرر واقام بيته بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة شهادتهم الضرر وحكم بفساده في وجه الخصم والآن الناظر يطلب أن ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر زيادة الضرر والنعت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يتازع مع المستاجر في الاجرة تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند السكك وذكر في المحيط ما يؤيد هذا التمسك بالمتولى حمام الوقف باجر ثم زاد آخره ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل أو بزيادة يتعابن الناس فيها لانه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزمه عبر صحيح فليس للناظر طأب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام بهذا ان تضمنت الزيادة على المستاجر جبرا أو ما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو في الاجرة فضاء وكان قبله مضمي المدة فهو صحيح وبطلان بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاضلا المعنى آخر كشرط فاضلا وجهه في المدة

وتحذرك فإلّا يجب أحرة المائل لا يجاوز بها المسمى لما تقرر أن الإجارة الفاسدة يجب فيها أحراز المثل بحقه الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم إلى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لأن السؤال غير منتظم والواقع تحتل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف آخره ناطرة كل سنة بتكناهل تصح هذه الإجارة في السنة الأولى وما زاد عليها أم تصح في الأولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليها فاسد فيما عداها وإذا سكن الثانية لم يمتد الإجارة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقار على أولاده ونسله وعقبه الذكور والانات على حكم القرية الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظهور وولد البطن أولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم آبائهم بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد (٣٤٣) البنات في الوقف مع وجود أولاد الذكور

أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظهور والبطن مؤكدا بقوله أولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم ثم ومن جعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وإن سفل فكلما يستحق الابن يستحق ابن الابن وإن سفل مع الابن والابن والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والابن وابنها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصح في جعته بين كتابي هلال والخصاف ولم يسبق فيه خلافا والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف إذا صرفها من له ولاية

شهادتهم وكان على المدعي إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوا كذا في التنازخات وغيرها اه والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهير الدين إذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها إذا مشينا إليها لكن لا نعرف أسماء الحدود فإن القاضي يقبل ذلك منهم إذا عدلوا ويبحث معهم المدعي والمدعي عليه وأمينه انقف الشهود على الحدود بحضور أمين القاضي فإذا وقع عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي رجعوا إلى القاضي ويشهد الأمينان أنهم ما وقعوا وشهدا بأسماء الحدود فينثني القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانسار كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال (سئل) فيما إذا تصادقت امرأتان مع أمهما أنها اشترت من أمها المذكورة بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تحمّل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها بتعريف زوج المرأة وابنها فإن المرفوعان المذكوران والآن أم المرأة تنكر البيع فهل يلزم إثبات الشراء بشهادة بينة عارفة باتهما غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تحمّلوا الشهادة عليها وهي متقبضة أم لا (الجواب) يكتفي في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة إلى الإثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المنتقصة عند التعريف كافي جامع الفصولين والاشباه ويصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها ساء كانت الشهادة لها وعليها كافي المحيط واختاره النسفي كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبمثلها أجبت ورأيت فتوى أيضا بخط الجدة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بما صورته فيما إذا كتب في صلح بيع أن زيد اباع لعمه أصالة عن نفسه ووكالة عن أخته الثابتة وكانته عنها بشهادة فلان وفلان حصتهما المعلومتين في قاعة وبستان بثمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وحدثت أخته زيدتوكيله في ذلك فهل يكف ورثة المشتري إلى إثبات توكيله ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور (الجواب) الحمد لله نعم يكف ورثة المشتري إلى إثبات توكيله ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد الماسكي وبخط الشيخ عبد الرحمن المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وإن كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بأنهما وكلتا قبض ماله من ذمة الدافع وبالصلح والبراءة أيضا فإن شاهد الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فإنهما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود (سئل) فيما إذا

صرفها إلى بعض فقراء البلد لكون فقرائهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عددًا لخصوصا ولا استيعاب الجميع أم لا وهل إذا خاصم ناطر بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف إليه إلى إحضار شرط الواقف يلزمه إحضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكلف المصروف إليه من جهة من له ولاية الصرف إلى إحضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له باتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف إلى إحضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس أصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد الظهور دون أولاد البطن وكل من انتقل من أولاد الذكور ينتقل نصيبه إلى أولاده المذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد

وعشرون شخصاً ولا يدري ترتيب الموثى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكوراً وإناثاً بشرط خلوهن المذكور نسبة لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة المذكور لالاطلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لأولاده الذكور فهو قيد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لأن الكل بوصف الاستحقاق إذا لحظ مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما أصاب المتوفى منهم كان لأولاد الذكور مع سهامهم المحبولة لهم بالسوية وإذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولم يرتبه وشرط (٣٤٤) أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى

كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له مع سهم بالسوية وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صف في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع جملة قري غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها هل فهل للناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل إذا كره المؤخر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئاً بسبب ذلك يصح أم لا وهل إذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية القرية المذكورة مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها وتركه

شهد شاهدان على راءة ممة ز يد من مال معلوم لعمر و اختلاف في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لأن الاقرار بما عاين ويذكر كما نص على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه أعلم وفي الفتح وغيره لا يكف الشاهد الى بيان الوقت والمكان شرح الملتقى للعلائي وفي البرازية ولو سألهم القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم تقبل لانهم عالم يكلفاه اه وفي البحر عن الكافي وإذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعقود والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به إذا كان قولاً كالبيع ونحوه ياختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول بما عاين ويكرر وان كان المشهود به فعلاً كالغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهدان فعل وهو شرط باختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية وإذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لأن الاقرار بما عاين ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني في ٢١ (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا معلوماً فأجابوا بانهم دفعوه له من مدة خمسة أشهر وأنه أقر باستيفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بينة بطبق ما أجابوا به غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة مع كثرة التنقيب والتفحص عنهما لم نجد نقلاً صريحاً فيها غير أننا وجدنا ما يستأنس لذلك وهو ما نقله العلائي في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونصه قال في الفتح وغيره لا يكف الشاهد الى بيان الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاج الى بيان التاريخ اه وفي الانقروى عن القاعدية في الشهادات الشهادة لو خالف الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي الخيرية عن الفصولين لا يكف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه وفي الانقروى عن المنتقى شهد على اقرار رجل بمال الا انهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا مظهرها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الايقاع واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهم القاضي عن الزمان والمكان فقال لا نعلم تقبل لانهم لا يكلفان به براز به فبمقتضى ما يلوح من النقول المذكورة أن الاختلاف الواقع بين الحجة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم (اقول)

دعوى

ولم يأخذ ثم زلت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه

المستكلم عليه ضمان منافع النصف الثاني مستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أحرسه فيما قبضه من الاجرة ولا ضمان منافع نصفه المستكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذه المتولى أو تركه ولم يأخذ له لا لتفاءله الجباية لعدم الجاية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضاً) في قرية موقوفة على جهة بر لكل جهة تصفها وله ناظر مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجر زيتون بارضها وعليه مال معلوم لجهة الوقف نظير استيفائه بها تعدى على القرية ما كرم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل ما حصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمرته هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به

مالسكه المذكور (أجاب) لوجه لسقوطه عنه فطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب وروحه على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذكروا الانثى ثم على أولاد أولادهم ثم وشم أبدا ما عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رويته لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وحبيبة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلبت الانثى منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم على أولاد (٢٤٥) المذكورين الذكروا الانثى فافهم

والله أعلم (ثم سئل عنه بما صورته) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب وروحه على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين الذكروا الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم طاعتهم لجهة بر لا تنقطع ماتت رويته لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنهى فيه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكرا الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد

دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر عن فتح القدر لو ادعى الشراء أو رخصه فشهدوا له بلا تاريخ تقبل لانه أقل أي لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا اه أي لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه أكثر مما ادعى لاثبات الشهود زيادة المدة بخلاف ما قبله لانه أقل فكان بمنزلة ما إذا أرخ وشهدا مطلقا تامل وحيث كان مانعا في الشراء وهو قول فالظاهر أنه يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فليستأمل (سئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسمائة قرش فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأنى بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قرش فرد القاضى شهادتهما لكونها باكثر مما ادعى ويريد عمرو والا أن اقامة بينة شرعية تشهد له بطبق ما أجاب به فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر والشهود إذا شهدوا باكثر من المدعى به كان المدعى مكذبا فقبل شهادتهم وإذا شهدوا بالاقبل تقبل للاتفاق فيه اه ومثله في العلائق (سئل) فيما إذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشتري حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية كما صرح بذلك التمرناشي في فتاويه وفيه أيضا إذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا تقبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما إذا قالوا الامرأة الغائب ان زوجك طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فإذا انقضت عدتها حل لها أن تترجى به آخر وذ كوفي دعوى الذخيرة إذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عمادية من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية في الخامس عشر (سئل) في الشاهد إذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لأعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا (الجواب) إذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز النسيان ثم النذر كما في الدرر وأقره المصنف علائق من الدعوى وذ كوفي شرح الطحاوي ان المدعى إذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت

(٤٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الواقف لا غير ولم يشترط فيه غيرهم فبقية مطالق وفيه يستوى الذكروا الانثى والله أعلم (سئل) في علو وقف وسفل وقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل إذا عمره ذلك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح علماء وان الناظر إذا امتنع عن عماره الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه حيانة يستحق بها العزل وإذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوى من إعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بأنه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخانية رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علوه هذا السفلى بكذا جاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن هذا السفلى لو أرادهم سفله يمنع له على حق ذى العلو به متى كان ولا يبطل بالانهدام ولذلك

كان له أن يبيعه ومنعه عن ذي السفلى حتى يؤدبه قيمته وإن كان البناء بأذن القاضى فله المنع حتى يؤدبه ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوايه ويصرف ما يتناوله من أجرته على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقفاً على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعاً والألا يجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعهها إذ منافع الوقف مضمونة بأجرة المثل لسكونه فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل إذا نصب السلطان متولياً يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في إصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرته يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وإن مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير (٣٤٦) وقفاً على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعهها إذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ إذ لا ذم له صححة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدبه أربابها لناظرها واحد بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الأولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذ له جهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفاً عليها في يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي (الجواب) مع اظهار الوجه والاستدلال بصرح النقل عن الأصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب إبقاها ما كان في سالف الزمان على ما كان

نسبت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكانسينا ثم تذكروا جواهر الفتاوى (سئل) في شاهدى طلاق أخر شهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعى مع مشاهدتهما مع الزوجين وأتمهما يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما (الجواب) نعم (أقول) وسيأتى تمام الكلام على تقدير رمدته التأخير (سئل) فيما إذا شهدت بينة على يسار مديون وقالوا في شهادتهما أنه مؤسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كفى الثانية (سئل) فيما إذا باع زبدهارة المعلوم من عمره وتصرف به بمروم مديدة ورحلان عاينان مشاهدان لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بيان العقار وقف كذا وقد أخر شهادتهما بلا عذر شرعى ولا تأويل فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا تقبل شهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر شرعى مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته كفى الاشياء وغيرها وقعت حادثه في غمرة محرم سنة ١١٥٠ هـ أن رجلاً ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأة وقتلتها من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضى كما ذكر ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على قاتلها فشهدت الشهود بطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضى اذ ذاك أصابها البندقية كما ذكر وفي الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم أبيها وجدها فسألنى القاضى هل يشترط ذكر الشهود اسم أبيها وجدها أم لا فكتبت ما صورته الحمد لله تعالى وإن كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبته إلى جده فلا يكتفى ذكر اسمه واسم أبيه وصناعتها إلا إذا كان يعرف بها أى بالصناعة لا بحاله لأن لا يشاركه في المصغر غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ فاعتبرا لتعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه وحده كفى جامع الفصولين وملقط كذا في التنوير وشرحه للعلاى من الشهادة وقال في المنع فالخلاف أن الاعتبار بما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك أه وقالوا في ثبوت هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضى مصر كذا شاهدان برؤية الهلال وقضى القاضى بها ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى القاضى بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى إلى قولهم قاضى بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وجدته لأنه لا يلبس بغيره اذ القاضى في ذلك الوقت واحداً لثان كهل المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لثنتان فلا يلبس ولا اشتباه (سئل) في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعاً أم لا (الجواب) الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً إلا إذا عرفها رجلان وقالوا نشهد أنها فلانة بنت فلان فحينئذ حلت الشهادة بالاتفاق كما فتى بذلك التمرناشى وغيره والله سبحانه

الوقف مضمونة على ما هو المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ إذ لا ذم له صححة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدبه أربابها لناظرها واحد بعد واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الأولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذ له جهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفاً عليها في يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي (الجواب) مع اظهار الوجه والاستدلال بصرح النقل عن الأصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب إبقاها ما كان في سالف الزمان على ما كان

لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى الموقوف منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقبه الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخربت بالايقاف ته تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرهافيصرقه الامام لما هو مقتضى اليه شرعاً فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقيةها للمدرسة الأخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان أرض الخراج مما لو كانهما يجوز لهما إيتافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأى يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان إلا أن يثبت ما يمنع شرعاً بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله أعلم (سئل) في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية الناظرية وقبض جميع الأجرة وما هو المستحق في أثناء

المدة في الحكم في الاحقة المقبوضة (أجاب) يرجع ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاحقة من صرفت عاينه من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استهلكها بنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركه والا ماتت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أبنائهم وأبنائهم وأبنائهم على جهة برمتصلة وشرط شرط من جملتها انه شرط انفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كليا بديه وان تنهاى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع (٢٤٧) وما يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف

المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة فهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط يده لدى حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصحة الوقف ولزمه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ على واقف المزبور ذهاب بصره وتعددت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحداً وأولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة الشرعية العادلة على ذلك ويكون الاخراج

الموفق وصورة جواب التمرناشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً ولا يكتفى بتعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد بها معها وقسمها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلاً وقال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها مبنية بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها به يبقى شمس الاسلام الا وزجندى وظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة ان كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان قال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقاً والابان أخبرا أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عندهما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن تواطؤهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائغ على عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقال لا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على البحر عن معين الحكام للطبرالسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن التمرناشي ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعتبر اذ كره من العلة اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الرجل لام زوجته بدين لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور وهل تقبل (الجواب) تقبل شهادة لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته ومالاتقبل (سئل) فيما اذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم بانهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم بانهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المخ تبعاً لقرره صدر الشريعة وأقره منسلاً خسرو وأدخله تحت قولهم ادفع أسهل من الرفع كما ذكره العلائي ومسئلة قبول الشهادة على الجرح المجرد دواة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة النحاس وهو الدلال الا اذا كان عدلاً لم يكذب ولم يحلف (سئل) فيما اذا كان له بنت أو بنت زوجة بالعتان عاقلتان فشهدتا

صحيحاً والحالة ما ذكر أم لا (أجاب) اعلم أولاً ان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كليا بديه وان تنهاى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعاً لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا تقبل وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقييده في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعاً فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعاً والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هاتان اشرط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته الشرع الشريف وبهذا علم ان قواهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العبدان فالشرط باطل

وتكون الغلة للمساكين لان فهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصورة التي لا يراى فيها شرط الواقف لزم ضيق الأوراق عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الاخراج المزبور بلفظ الواقف على أن قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كانهما مبيعة وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى قبل بشهادة بيعة فهي كذا وهو تغيير للوضع الشرعي وإبطال للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب وذر وتشتت وتعدر غالب استغلاله وصار (٣٤٨) بحال لا يتنفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للبجار والمزار به فرفع متوليه الأمر

الى القاضي فارسل من جانبه
جما من المسلمين وثقات
الموحدين وحصل الوقف
على المكان المزبور فوجده
بحال مسوخ للاستبدال
وأخبروا بذلك الحاكم
الشرعي مع أناس من أهل
المحلة فاذن للمتولى في استبداله
بعد ان ظهر وتحرر لديه
واقضى الحال اشهار النداء
عليه مدة أيام وانتهت
الريبات فيه فاستبدله
شخص بشئ معلوم بعد ان
شهد جمع من المسلمين بان
قيمته في ذلك الوقت تساوى
المستبدل به وانه أزيد نفعاً
وأكثر ريعاً وحكم القاضي
بصححة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الأسلاف
وصيرورته ملكاً للمستبدل
يتصرف فيه كيف شاء
وتصرف في ذلك زماناً طويلاً
وعمر بعضاً منه ثم استراه
بشخص آخر وتصرف فيه
وعمره كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم ان الاستبدال
غير صحيح لكونه دون القيمة

له مع رجل آخر بشرأء طبقة من عمر وهل تقبل حيث لا مانع شرعاً أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادتهما وفي
القضية تقبل شهادة الريب (سئل) فيما اذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر
شاهدين لم يعرفا حدودها ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا بيعة لي سواهما فنفعه الحاكم المتداعي
لديه من ذلك وعرفهم بان الدار تكون ميراثاً عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بيعة تشبه له بمقتضاه فهل تقبل
لا مكان التوفيق (الجواب) تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة
عليه ولو مشهور الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار
ثم المحلة ثم السكة وذكرا أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجدان لم يكن الرجل مشهوراً
وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوى أن المدعى اذا قال ليس لي بيعة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء
المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في روايه لا تقبل للتناقض
وفي روايه تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسبت أو يقول الشهود كذلك
كانت لنا شهادة ولكنا نسيتهم تذكرا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما اذا أقام المدعى بيعة على
اقرار المدعى عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيئته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم
كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل)
في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقاً في المشهود
به فكان داخل في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما كما
صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتى الروم المرحوم على أفندي (سئل) في شهادة
الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه
والمسئلة في المتنون بل في فتاوى التمر تانى من الشهادة شهد واعم متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة
الارض من جلة أراضى قريتهم تقبل اه (أقول) ما ذكره عن فتاوى التمر تانى لا ينافى ما مر في السؤال
السابق لان ذلك في الشهادة على العلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير
مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثانى كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكرا عدة مسائل
تقبل الشهادة فيها الكون على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة
أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة
والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعبرة بالقبول
في الشكل قال ابن السحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال

وأحضر جماعة وشهدوا له بالأغراض الفاسدة أن قيمته كذا زائدة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الخيرية
الشرعية شهدت بان المستبدل به أكثر ريعاً وأوفر نفعاً وحكم القاضى بصححة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه والمشتري التصرف في ذلك أم لا
(أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذا القضاء بصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين
شهدوا وانما ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولاً فقد ترحب شهادة الاولين باتصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها
ما ذكر في المتنون لو شهدت بيعة بقل زيد يوم النحر بمكة وأخرى بقتله يوم النحر بالسكوف لم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة ييقن ولا ترجيح
لاحداهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترحب باتصال القضاء بها وفي قاضيخان لو أقامت المرأة البيعة ان
الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتهما اه نعم لو كانت

البينة الشهادة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالمشهد وامثله بان الدار سابعة للاستبدال لا تمدها وحكم القاضي بشهادتهم وأبى عنه
 كما ذكرتم شهدت أخرى لدى كما بانها عامرة آن الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة لقائمة
 في هذا الزمان فلقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما الدالم
 تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا قضى باحدهما أولا بطلت الأخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل)
 في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا أولا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بها وحكم كما يصحته ليس لاحد
 ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان وكثير من علمائنا جوازها بالدراهم (٣٤٩) والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف
 وهلال لا يملكه الا بالنقد

الخبر الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه
 وهذا ما أتى به العلامة التمرناشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا
 شهدوا على قطعة أرض أنهم من أراضى قريتهم لا تقبل وأجاب عنه التمرناشي بحمله على قرية يملوكة والله
 أعلم (سئل) في شهادة الواحد اذ الم يشهد بها حق ثم جاء المدعى بشهادة آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم
 اذاكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصبى وزوج بنته
 وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الخلاصة وتقبل لام امرأته وأبيها وزوج ابنته ولا امرأة أبيه
 ولاخت امرأته وفي البرازية تقبل لأبويه من الرضاة ولن أَرْضَعته امرأته ولا م امرأته وأبيها (سئل)
 في شهادة الذمى العدل على ذمى مثله بحق مسلم هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المتون اذا مات
 الكافر فجاء مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما دينا فاقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب
 اخبر بينة المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة
 تقسم بينهم على مقدار دينهما فتاوى الانقر وى عن التارنمانية والمحيط وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخير
 الرملى على البحر (أقول) في الفخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على
 ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك تدفع الألف المتروكة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي
 يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق
 اثبات الشراكة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
 اثبات الشراكة والمخاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعى عليه اذا طلب تحليف الشاهد
 هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يحلف قال في المنع من أواخر كتاب الدعوى ولو طلب
 المدعى عليه تحليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا
 أمرنا باكرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا أقام البينة وفي الفوائد الزينية معزيا الى التهذيب
 وفي زماننا لما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول
 غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى اعلم أن تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام
 وتذكري فتاوى القاعدى وخزانة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء
 ان ينصحوه ويقولوا له لا تسكف قضائك أمر ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصولك
 يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه مخ من الشهادة (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثة أقر
 اثنتان منهم بدين لزيد على الميت فلم يعطياه ولم يتقض القاضى عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضى

كلو كيل بالبيع وقد أفتى
 كثير من المعاصرين به
 اعتمادا على ما ذكره
 قاضيان وان بحث فيه
 صاحب البحر بما لا يجدى
 من كون النظاريأ كلونها
 وبكونه قال في فتاوى قارئ
 الهداية ونم من يرغب
 ويعطى بدله ارضا أو دارا
 فقد عين العقار للبديل لان
 المستبدل حيث كان قاضى
 الجنة فالنفس به مطمئنة
 فيؤمن على المبدل به وان
 كان غير ذلك رب سلم فلا
 يؤمن عليه مطلقا ومفهوم
 كلام قارئ الهداية
 لا يقاوم صريح كلام
 قاضيان مع احتمال قال
 في النهر بعد نقله لما في البحر
 ورأيت بعض الموالى يعيل
 الى هذا يعنى الى ما في البحر
 ويعتمده وأنت خير بان
 المستبدل اذا كان هو
 قاضى الجنة فالنفس به
 مطمئنة فلا يخشى الضياع

معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوقفنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنزع الوسائل فعليك به مستغفرا
 لمؤلفه اه واذ احكم الحاكم يصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواره والله أعلم (سئل) فيما اذا
 رأى القاضى المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب في المآل وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تيسر عقار يبذل به
 في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضى المصلحة في استبدال الوقف بجواز استبداله ولو بالدراهم كما هو ممتنع كلام الخانية
 والتارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب
 وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار أو يبذل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما توارده نقلهم به
 عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فالقاضى أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضى فهذا صريح في

بحوزا استبداله بالدراهم ومن حذر منه عاله يخوف الظلمة فاذا انتفى هذا جازوهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت حيطانها وانقض بنيانها واشرفت على الانقضاء وقربت أن تصير كوما من التراب والانقضاء وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهية الاستبدال ولو باخذ النقيض مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينفعه كهي مع شرط ان لا تسلك عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاة الحال هذه تؤدي الى البطالان خصوصاً مع قاضي الجنة اذ النفس به مطمئنة وقد أكثر المحول والابطال من ايراد مسألة الاستبدال (٣٥٠) وغاية المحط الموصل الى شرط السلامة مراعاة الاصحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق

متأخرو علماؤنا على الاقتناء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن الممول عليه والله أعلم (سئل) في دار وقف استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة المسوغة للاستبدال شرعا وطلبه بما يقوم مقامها مما هو أصح منها وأكثر نفعا وغوا وأقام شهودا شهدوا بانهم بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والزم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت

لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل ذاقروا رثاه بدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهدا بذلك الدين عند القاضي لرب الدين ثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فاقروا رثاه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهما يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فكانت جر مغرم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما باقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما ما قلعت الديون تقضى من أيسر الاموال قضاء وحصة ما أيسر الاموال قضاء لا تسكار سائر الورثة الدين وعدم البينة للمدعي اه (أقول) ما ذكره البرازي من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة التبرناتشي في فتاواه اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه كله وقيل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته اتفاقا كافي العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقرارا لم يشهدا لزمهما بالوصية في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلقات الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهما بعد أن آخر واخسة أيام من غير عذر ان كانوا عالين بانهم ما يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المفتي في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما آخروا وشهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالين بانهم ما يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنا وما أشبهه من الحدود الخالصة تبطل بتقديم العهد عند علمائنا ثم لم يقدروا التقديم فقد راصر محاوذاهم في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما فوقها متقدم وقدر في رواية الاصل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقدم وعن أبي يوسف أنه قال جهدنا بما بي حنيفة حتى ييسر في ذلك مدة فابي وقال هو على قدر ما يرى الامام من شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم براه لا يقدر على نقضه سواه ممن لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعطلت وانقطعت غلنها وعاندها على المستحقين مدة سنين وساغ بسبب ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عائرة لها غلها وعاندها على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحصة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا أن يرد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضربين عن الاستبدال لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم يلزمه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يفتي أعني لا تسمع دعواه في شيء يدعيه للموقوف ولا في شيء يدعي عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن المالك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

المحيط

* (كتاب البيوع) * (سئل) في رجل اشترى دارا من آخرين معلوم وكتب بصلك المتبايع بما حاصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بمحلة كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فادعى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال بحضور من الناس اسهدوا على اني ما اشتريته الامن مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للأب بقول الابن اشترى بها من مال أبي اذا يلزم من الشراء من مال الابن ان يكون المبيع للأب لانه يتحمل القرض والغصب وقد وردت أنت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للأب على طريقة التجوز ومنه قول الصدوق للصديق مال مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للأب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذو روية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تعايا بقرعة بثور وتسلم الثور بائع البقرعة ولم يسلم البقرعة وهلك (٣٥١) الثور بعد قبضه بفعله وهلك البقرعة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم

(أجاب) يضمن قيمة الثور لبايعه لانتقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو بذمته لزيد دين أرسل له قماشاً فأتاه قبلت كل ثوب منه بكذا فذه من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في حرزه المعتبر شرعا وغاب زيد وأمر غلامه بانه اذا دفع له عمرو ونقد ما سأل ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماشاً لا يقبله فودفع له قماشاً فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقد رآته سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فأحرق مع جملة ما أحرق بها وهلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المديون لان مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه وهلك قبل اجازته حيث أضاف الشراعه لانه

الحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد أحمد الجوى وقد أتيت بمثل ذلك العلامة الشيخ جميل مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بتأخير شهادتهم ما ورد ولا يحكم بها (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكانت قد أوصى لابني ابنته بمثل نصيب ابنته ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجس عن وصيته المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهم ما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) شهادة أبي الزوجة لابنته والزوجة لزوج لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهم ما لمالك كورة كذا كذا في الاشباه الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل ككافي شهادات الظهيرة (سئل) فيما اذا باع زيد سلعته المعلومه من جماعة من أهل حرفة لا على سبيل الشركة لكل واحد منهم قدر معلوم منها بثمنه المعلوم ثم دفع بعض المشتري ثمن ساعته التي اشتراها لنفسه لدى يده من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم لرفقةهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشتريين (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال والله أعلم (سئل) في شهادة بمحلق اللحية هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجد نفلا صريحا في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان حلق اللحية يخل بالمروعة يمنع القبول والا فلا قال في المنع ما يخل بالمروعة يمنع قبولها والمروعة أن لا يأتى الانسان بما يعتد منه مما يخصه عن مرتبته عند أهل الفضل اه ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المروعة الدين والصلاح اه أقول ظاهر كلام المؤلف بغيره عدم حرمة يكون ذلك الفعل بخلاف المروعة وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلدان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدح اه فعلى هذا فان كان ممن يعتادون الحلق ولا يعدونه رذيلة بينهم لا يخل بمروعته فتقبل شهادته لكن قد يقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كافي البحر وقد ذكر العلائي في الدر المختار من الخطر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعر رأسها أعت ولعن وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحيته والمخني المؤثر التشبه بالرجال اه وقال العلائي في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من اللحية وهي دون القبضة كيا فعله بعض المغاربة ومخشاة الرجال لم يجهأ حسدا وأخذ كها فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم اه فثبت أدمن على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعدونه قادحا للعدالة والمروعة كلام المؤلف غير محرر فتدبر (سئل) فيما اذا باع زيد مملوكا ثم اختلف المتبايعان

امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجتماع علمائنا ان يد الفضولى اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ماهو (أجاب) أصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخنجدى الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ده نيم وهو نصف العشر وفي الحيوان ده يازده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الجنس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئا وسلمه ويريد الباقي بخيار الرؤية راعى أنه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولا خيار له والقول قول البائع في عدم التغير وانه مثل المرقى واذا أتى به المشتري فتحلله هل يرد به بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو لم يضايل مع امكان الرؤية أو نهاها فاصدا بم الشراء

فلاخباره اذ ارأى الباقي والقول قول البائع في أن غير المرقى كالمرقى ولا عبرة بالتخل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صابوناً في عدول وأراه البائع من رؤوس العدول صابوناً باساقدهما وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة قبل رآه ليلاً جديداً هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب) للمشتري الفسخ حيث لم يربط الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قالبا أو قالبين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري أم لا (سئل) في رجل اشترى صابوناً من آخر فقبل قبضه فخطاه البائع بصابون آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن غير المبيع هل يفسخ البيع أم لا (أجاب) الخطأ على هذه الكيفية استهلاك

وهو موجب لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم سقط فذبحه انسان بامر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل استرى من آخر زيتاً عنده طابله بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فول ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا يضمن قبض جديداً وأما

فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعي وادعى الغبن الفاحش والتغريروا المشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فاي بينة مقدمة منهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيّنات (سئل) في امرأته تدعى قدم نهرين انهما أرب من مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فاي بينة تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيّنات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنيّف اه وعبارة البرازية من الحيّطان حد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فبهرن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تفيد اه وعبارة القنية في باب البيّنات المتضادتين بخلافه كنيّف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث بم القول في هذا قول مدعي القدم لكونه متمسكاً بالاصل اه وزعمه في الحواشي الزاهدي بالحرف مع لا بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها ثابتة ولا ية النقض اه فتأمل وفي رسالة الحجج والبيّنات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول المحمّاه كونها مثبتة بخلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لاثبات امر حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكنيّف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التاصيل فان الحدوث امر عارض والقدم أصل فلذا كان القول قول مدعيه وحيث نذ فكون البينة للمدعى الحدوث جار على القواعد الفقهية والاصولية لاثباتها بخلاف الاصل بلا فرق بين الكنيّف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحواشي على ما في البرازية والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقاً بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر العلائق في شرح التنوير في باب ما يحدّثه الرجل في الطريق نقلاً عن البرجندى أن الاصل فيما جهل حاله أن يجعل حديثاً في طريق العامة وقديماً في طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول للمدعيه والبينة للآخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحواشي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة سنة وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أو مال أو ربحاً فالأسبق تاريخاً أرجح كما جزم به أصحاب المتن وغيرهم فاعتنم هذا التحري (سئل) فيما اذا تعارضت بينة اليسار مع بينة الاعسار فايهما تقدم (الجواب) بينة اليسار أحق بالقبول من بينة الاعسار عند التعارض

تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا حضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستمهل المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتي فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الأول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمتها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها غنائم فتصرف الدائن في البهائم واستهلك بعضها وهاك بعضها بلا تعدد فما الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمته ضمان تعدي المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هالك من غير تعدد غير مضمون والقول قوله في الهالك لبطلان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خالياً عن عقد يوجب الضمان والله أعلم

(سئل) في رجل باع دابة قبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استقاله المشتري فأقاله بغيره الدابة فلما أحضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث عنده ففسخ البائع الأقاله هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الأقاله ويعود البيع على حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير إذن الورثة والقاضي وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا يبعثه إلى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فأخذ الدائن وباعه لا يحرم ثم فرد على الباعة بغير عيب إلى أن وصل للمشتري الأول هل له رده على بائعه أم لا (أجاب) أن رده عليه بقضائه رده على بائعه والا والله أعلم (سئل) إذا طلع المشتري على عيب في المبيع فجاء به للبائع وطلب الأقاله فلم يقل هل له رده بالعيب ولا يمنع طلب الأقاله لئلا يكونه ليس بعرض على المبيع كما

ليس بعرض على المبيع كما صرح به في التتارخانية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) بيبعه بعد ما صلح ولو لعلف الدواب جائزا اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائزا أيضا على الأصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المبتري دفع جميع الثمن إذا شرع الثمرة صحيحا عندنا سواء بدا صلاحها أم لا على الأصح المفتي به وتسليمه بالتخلية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الأربعة هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنزلها وصحنها وكنيفها وبئرها ولاشجار التي بصحنها وجميع ما أحاطت به الحدود علويا أو سفليا ويصير كل ذلك من جملة

لان اليسار عارض والبيئات شرعت للآثبات (سئل) فيما إذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيها ما تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينه كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل أو مجنوننا (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مقدار معلوم من البن بثمن معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على غيبه ورضى به والا تن يدعي أن البن أمانة عنده فهل يكافى إلى اثبات الأمانة فإن عجز يبق على الشراء (الجواب) نعم لان بينة الأمانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البيئات أقول هذا إذا كان للبائع بينة على الشراء والأقاله القول المدعى الأمانة بلا حاجة إلى اثباتها بالبينة لانه منكر للمبيع فيما يظهر لي وان لم أره الا أن فليراجع (سئل) في بينة الأكرام في الإقرار هل تكون أولى من بينة الطوع ان أرخا واتحدتار يخهما (الجواب) نعم وبينه الأكرام أولى من بينة الطوع يعني لو أثبت إقرارا إنسان بشئ طائعا فقام المدعي عليه بينة ثاني كنت مكرها في ذلك الأمر فبينه الأكرام أولى لانها تثبت بخلاف الظاهر وهو الأصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الإقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعي عليه أن ذلك الإقرار كان بالكراهة فبينه المدعي عليه أولى وان لم يورخا وأرخا على التعاقب فبينه المدعي أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الأكرام انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما إذا لم يحصل التعارض فبينه الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي إما أن يورخا أولا فان كان الاول وهو ما إذا أرخا فاما أن يتحد التاريخ أو يختلف فان كان الاول فبينه الأكرام أولى وان كان الثاني وهو ما إذا اختلف التاريخ أولم يورخا فبينه الطوع أولى اه (سئل) فيما إذا تعارضت بينة بيع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء (الجواب) نعم كما في قاضخان وغيره (سئل) فيما إذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحته منهما فأيها ما تقدم (الجواب) البينة بينة مدعى الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعنده السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى إثباته فكانت بينته أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء بأقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة إذ الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان إذا الفساد ينفي حل الوطء لاثبت النسب اه (سئل) فيما إذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف بيده ما نوت الوقف بان البناء الموجود بها بارضها الجارية في الوقف ملكه بئامه وكيله فلان في الأرض المذكورة وادعى المتولى

(٤٥ - (فتاوى حامديه) - اول) المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما أدبر عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنزل وصحن غير مسقف فبدخل فيه من غير ذكر كل ما شتملت عليه الحدود عند الإطلاق باجتماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الانحياز والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا فاخذ منه سنة وأراد الرد بالعيب وجاء بقمش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع بيمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الأرض التي لبى المال ويدفعها أرباب التجارات مزراعة للناس بالثلث والرابع مثلا هل تورث لزراعتها ويجوز لهم بيعها أم لا (أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

إذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وباعها وكيلة لا تحفظه من مستحقة الغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذكور لا عن ارت ولا عن وريته فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها يبيع صابون لها فباع وقبض غشه فماتت وأدعى إصالة إليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث صدقه بقية الورثة في القبض وأنكروا إصالة البها فتأمل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فهل رجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض نصفه لشريكه وسلمها (٣٥٤) للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب)

ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل) في مشترط طاب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال هاهو عندي وديعة حتى تدفع إلى الثمن ففسق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حاضره فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم ثلث ست نخلات بعضها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقياس الشريكين بالثلث في جميع غرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما كلفه من الزائد

بانه بناء بمال الوقف للوقف بعد انعدام بنائها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بينة على دعواه فاجمعت أقدم (الجواب) تقدم بينة الخارج لانها أكثر اثباتا على ما عرف كافي جواهر الفتاوى ولان البناء مما يعاد ويكره في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكروك في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزليعي وغيرهما رجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكه وروى من أبيه وأقام البينة وأدعى صاحب اليد أنهما وقف وأقام البينة قال علاء الدين بينه مدعى الملك أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده غصبها فقال المدعى عليه وقف وأقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذالم يدع الوقف اه جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (أقول) قد ذكر المؤلف ههنا مسائل متفرقة في ترجيح البينات نحو سستين مسألة وعزاها إلى فتاوى يحيى أفندي مفتي الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العسلائي في آخر باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتي عند المراجعة بسهولة ورأيت في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ فإزاء تلخيصها حسنا باورجى عبارة واقتصر منه على ما فيه من ترجيح إحدى البينتين على الأخرى وقصدت كذلك هنا خدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فاقول * (نكاح) * بينة السابق تاريخاً أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بينة زكوا البكر النكاح عند تزويج وليه أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة تردها بينة زكوا البكر النكاح عند تزويج وليه أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها من بينة النضري إذا أقام بينة نصرانية على نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباه زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انما كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انما ملكه بينة الزوج في متاع النساء ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الزوج الإبرام من المهر في الصحة وورثتها في الرض بينة المرأة أنها أبرأت من المهر بشرط أولى من بينة الزوج أنه بلا شرط ٣ بينة الزوج أنها أبرأت من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان مقرباً إلى الآت بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات في صفر * (طلاق) * بينة المرأة أنه كان عاقلاً وقت الخلع أولى من بينة الرجل أنه كان مجنوناً والاصل في ذلك أن بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عدتها أولى من بينة المرأة أنه مات وهي على نكاحه وهو الصحيح * (نفقة) * بينة المرأة

على ما خص الثلث في الست نخلات (أجاب) البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن يبيع الحصة في البناء والغرس لعبر الشريكين انه غير جائز وحيث قلنا بفساده والمقرران مثل هذه الزيادة لا تمنع الغش فوجب على المشتري رد المبيع والثمرة الموقودة وضمنان المستهلك ولا يضمن ما هلك فيما يخص المبيع وفيما يخص غيره مضمون بالهالك لتعديده عليه بالأخذ وإذا اخطأهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع به لصيرورته مستهلكاً بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافاً باع أحدهما نصف شريكه الآخر بمن ٣ قوله بينة الزوج أنها أبرأت من المهر أولى لان بينة المرأة على الإقرار فد بطلت باقرار الزوج به لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في دعوى الدين وكذا البيع والإقالة فان بينة الإقالة أولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعى الإقالة وينبغي أن يحفظ هذا الأصل فانه يخرج به كثير من الوقعات كافي الفتية اه منه

معلوم والآن يدعى البائع انه باع زيدا قبل بيعه النصف له خمس شجرات معينة هل تسعع دعواه أو شهادته لزيد أم لا نسجع وهل على تعد برآن يثبت زيدانه اشترى جميع الشجرات بعينها بهذا الشراء فيها على حصص الشريكة أم لا ينفذ (أجاب) لا نسجع دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشتمل على شجرة كذا لا يصح بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصر الشريك بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكتي في دار باع أحدهما بيتا معينتا من الأجنبي ثمن معلوم هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك إبطاله قال في البرازية دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معينتا من رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكتين من الدار نصيبه من بيت معين (٣٥٥) فلا تخران بطله اهـ ومثله في الخانية والخلاصة وغالب كتب المذهب معالين بتضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه

أنه موثر فعليه نفقة المورس من أولى من بينة الزوج أنه معسر بينة الزوجة أولى فيقالوا اختلاف في مقدار المفروض أو زمانه لانما تثبت الزيادة بينة الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بينة الزوج أنه من الكسوة أو المهر خانية وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان موثرا أولى من بينة الابن الاعسار بينة الابن الزمن أن زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بينة زيدا أن رجلا آخر هو أبو الزمن بينة الابن المشروط عليها الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبنها فلها الاجر أولى من بينة أبيه أنها أرضعته بلبن شاة * (عق) * بينة الامه أنه أعتقها قبل الولادة فولد لها حرا أولى من بينة السيد أنها ولدت قبل الاعتناق بينة البنت أن أبي مات حرا لاصل أولى من بينة المدعي انه كان عبدا في فاعتقه واولى بينة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لاثبات الزيادة بينة الامه انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه كان مختلطا العقل بينة مدعي فساد الكتابة أولى من بينة مدعي صحته بينة الكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى من بينة المولى أنها على نفسه فقط * (وقف) * بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن ذواليد أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعي الوقف بطنا بعد بطن أولى من بينة مدعي الاطلاق بينة الخراج على الملك أولى من بينة المتولى ذي اليد على أنه وقف وبه يغني بينة الخراج أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائني اشتراها من الواقف الا أن ثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد وبينة الصحة أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره * (بيع) * بينة مدعي فساد البيع أولى من بينة الصحة اتفاقا ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين بينة مدعي الفساد أولى أيضا ولو لمعنى في صلب العقد كالشراء بالف ووطل خرف في ظاهر الرواية بينة مدعي البيع كرها أولى من بينة مدعي طوعا في الصحيح بينة الدائن ان الوارثة باعوا عبدا من التركة المستغرقة أولى من بينة تسم أن البائع مورثهم بينة مدعي البيع وفاء أولى من بينة مدعيه بائني المشتري على الاقالة أولى من بينة البائع على البيع لبطلان الثانية باقرا مدعي الاقالة بينة ذي اليد أني بعثتكم هذا العبد بالفين أولى من بينة أحدهما اني اشتريته منك بالف بينة أني بعثتكم كذا يوم كذا في مكان كذا أولى من بينة الاخر أني لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان بينة ذي اليد أن فلانا أودعني الدار أولى من بينة الخراج على الشراء من ذي اليد بينة من بلغ فادعى أن الوصي باع كذا بغير إذن أولى من بينة المشتري وقال كثير بالعكس بينة المشتري أن أبالك باعها مني في صغر ك أولى من بينة الابن انه كان بالغنا وقبل بالعكس بينة المشتري انك بعثتني بعد بلوغك أولى من بينة البائع انه قبله لاثباتها العارض بينة المشتري اجازة المالك بيع الفضولي أولى من بينة المالك الرد لانها ملزمة بينة الخراج اني اشتريته من أبيل

لأن نصفه للمشتري ولا يجمع نصيب البائع فيه لفوات ذلك ببيع النصف واذا سلم الامر في ذلك اتقى ذلك وسهل طريق القسمة والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى جملتها بمائة وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا (أجاب) لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدر وكثير من الكتب في مسئلة شراهما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم للجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعها بالف وخمس مائة

فالباع فاسد ذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه وجهة الفساد تقتضيه والترجح ههنا للمفسد ترجيح للمعترم اهـ الحاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فانه قصر عليه والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على المشتري أم لا ويكون فسحا (أجاب) حيث باع، بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيع البائع واقعا لنفسه وانتقض بيعه الاول قال في البحر بقاء عن الخانية لو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسحا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينهد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه في أي كن وكيلي في البيع فسلم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسحا اهـ فلا يلزم المشتري الاول فنه الذي اشترى لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة ثمن معلوم فقطعها فوجدها مستوسمة لا تصلح الا

مخطبا لما لحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص بأن تقوم سالمة من الغيب المذكور وغير سالمة فبرجوع بقدره الآن ياخذها البائع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره خراجا فاتفق مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع المظلمة عنه وأشهد على ذلك فباعه ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب صل البيع وادعى المشتري انه يبيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما فوضع على ذلك فهل اذا أقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها ابطال البيع كما صرح به قاضيان تلو كتاب الاكراه وكذا في التارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في رجل باع (٣٥٦) من آخر شجرة زيتون ببيع نخلة ويسمونه بقري فليسطين يبيع ميمسة فتصرف فيه المشتري

والآن ينسركم كونه يبيع
تجسّس ويدعي أنه يبيع جدّه
حققة هل إذا أقام هو أو
وارثه البيّنة على أنه يبيع
تجسّس تقبل بيّنته ويسترده
أم لا (أجاب) نعم إذا أقام
البائع أو وارثه البيّنة على
ذلك قبلت ويستردوا ذالم
يقم بيّنة يحلفا المشتري لأنه
منكر صرح به في الاختيار
وغيره فإذا انكسر عن اليمين
ثبت كونه تجسّس وإذا ثبت
كونه تجسّس ضمن جميع
مأكله من غمرته وقد
صرح قاضخان بأنه يبيع
باطل وأنه يبيع الهازل
والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في رجل اشترى
من آخر قطناً بقرشه واتفقا
على أن يكون كل قنطار
بستة قروش إلى أجل في
السرو يتبايعان في الظاهر
بثمانية إلى أجل هل المعتبر
ما اتفقا عليه في السر أو ما
تباعا عليه في العلانية وهل
إذا أقام المشتري بيّنة بما
ادعاه تقبل ويحكم بثمن

منذ عشر سنين أولى من بينة ذى البدآن أباه مات منذ عشر من سنة بينة الخارج انى اشترى به من أهلك أولى من بينة ذى البدآن ملك أبيه الى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا فى قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع فى الثمن و بينة المشتري فى المبيع أولى لو اختلفا فى قدر الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالفين وللمشتري بعدين بينة العدة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحى والآخر فاسدا بينة ذى البدآن زيدا قال لاحق لى فى الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعى الشراء من زيد بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذى البدآن لك شريته منى ثم تقابلنا بينة البائع أنى بعثك الجارية به هذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بالف بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبدين فهلك أحدهما ورد الآخر بعيب ثم اختلفا فى قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك فى يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك فى يد البائع ٣ بينة من ليس له الخيار أولى فيما لو كان الخيار لاحدا منهما واختلفا فى الاجازة والنقص فى المدة و بينة مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة رب السلم أولى فيما لو اختلفا فى قدر المسلم فيه أو جنسه أو وصفه أو ذرعه بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا فى رأس المال أو فى مضى الاجل لاثباتها الزيادة بينة المؤرخ أو السابق تاريخا فى دعوى الشراء من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذى البدآن أنها نتجت فى ملك بائعه أولى من بينة الخارج النتاج فى ملك بائعه * (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا فى قدر الثمن وعند الثانى بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع فى قيمته عند الثانى وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى البناء ثم العرضة فلا شفعة لك فى البناء وبرهن الشفيع على شرائها جميعا عند الثانى وقال الثالث بالعكس بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع انك اشترىتها من زيد أولى من بينة المدعى عليه أن عمرا أو دعنيها * (اجارة) * بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة ليركها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة الى نصفه بينة الراعى انك شرطت على الرعى فى هذا الموضع الذى هلك فيه أولى من بينة صاحبه على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر منه الخانوت طائعا أولى من بينة الآخر على الاكراه (أقول) تقدم فى البيع أن بينة مدعيه كرها أولى فى الصحيح فلعل هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصرعى باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار فى المدة أولى من بينة المستأجر أنها كانت فى يد الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى فى قدر الاجرة و بينة المستأجر أولى فى قدر المدة بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتنى لآ حفظ لك السكان بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الراسك

السرا م لا (أجاب) صرح قاضيان وصاحب الاختيار بهذه فقال قاضيان قال محمد الثمن عن السر ولم يذكر استأخرني فيه خلافا وروى المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أن الثمن عن العلانية وروى محمد في الامالى أن الثمن عن السر من غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم أن روايه محمد لا يقاوم مهاراوية المعلى كيف ذلك ومحمد أستاذ الذي أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالى اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا قام بينة بما ادعاه تقبل بآيته ويحكم بتمن السرو الله أعلم (سئل) عن اشترى جارا فخرج عنده فاخبر أهل المعرفة انه بسبب صرح قديم به فما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يردّه كمن اشترى مقوله بينة من ايسر له الخيار أولى الخ صورته ادعى صاحب الخيار اجازة البيع في مدة الخيار وادعى الآخر نقضه أو ادعى الاول النقص وادعى الآخر الاجازة فالقول قول الاول والمبنة تبينة الآخر أعني من ليس له الخيار اه منه

عبدوا به أو فُرجة تروئت ولم يعلم به ثم عادت فرجة وأخبر الجراحون أن عودها بالعيب القديم لم يردّه ورجع بالنقصان ذكره في البحر زلا
عن القنية ورأيت في الحاوي لأصاحب القنية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكبلاً وقبضه ورتبته من ثمنه ثم إن البائع تعدي
على ذلك المبيع وأخذ من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالمبيع فعلم المشتري فأجاز ما فعله هل له الثمن الذي باع به أم مثل
المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع بأجازة المالك المذكور وله الثمن لأن المكيل المذكور إذا أجازة صار كالوكيل سأل عليها
والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شيئاً هل ينفذ بيعه أم لا ولا قاضي يبيع ذلك الشيء ليوفي بثمنه الدين
أم لا (أجاب) لا ينفذ بيع الوارث ويقدم ببيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن (٣٥٧) والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركه

مستغرقة بين الأبرضا
غرماؤه ويقدم ببيع القاضي
أعدم ملكه وينفذ ببيع
القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع
بعض ورثته شيئاً من عقاره
في وفاء دينه هل لبقية ورثته
نقضه أم لا (أجاب) إن لم
تكن التركة مستغرقة
بالدين لا ينفذ بيعه إلا في
حصته أيضاً لبقية الورثة
نقضه في حصصهم وإن
كانت مستغرقة به لا ينفذ
بيعه في حصته إذا كان بغير
أذن الغرماء أو بغير إذن
القاضي فالغرماء نقضه
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى
حائزاً من جدته لأمه
وتصرف فيه مدة سنين وعه
ساكت برأه متصرفاً فيه تلك
المدة هل تسمع دعواه فيه
بعد تلك المدة والتصرف
أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
لما تقر أن من يرى غيره
يبيع أرضاً أو داراً فتصرف
فيه المشتري زماناً والرائي

استأجرتني لأبلغها إلى فلان * (هبة) * بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير
المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة المبيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من
بينة الهبة والقبض منه إلا إذا أخرج الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعى نكاح الأمة أولى من بينة مدعى
الهبة أو الصدقة والرهن مالم يسبق تاريخ الاتحراق أو يكن أحدهما زائداً أو لا تحراز جافى المسئلة بحث
يطلب من الأصل بينة الوارث أن المورث وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الاستحراق على المرض * (عارية
ووديعة) * بينة المعير أنها هلكت بعد ما جاز والموضع أولى من بينة المستعير أنه ردّها إليه بينة المودع أن
رب الوديعة عز ذلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض بينة الخارج على المالك أولى من بينة
ذو اليد على الإيداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أو لانه في يدي وديعة بينة المودع على الرد أو على ضياعها
عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة مدعى الإيداع عند ذي اليد أولى من بينة ثالث على
مالك مطلق بينة ذي اليد أن فلاناً أودع عنده أولى من بينة آخر أني اشترى يها منك * (عصب) * بينة المالك
على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد إلى المالك بينة الغاصب أن المغصوب مات عند المالك أولى من
بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الشافعي بالعكس بينة الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث المالك
المطلق بينة أن ذا اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعى عليه
قيمتها للثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان حائصة * (جنابات) *
بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كفي الدرر والقنية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفتى المولى
أبو السعود أفندي بينة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخصم أن أباه كان ميتاً ذلك اليوم بينة أنك أمرت
صبياً بضرب جاري فمات أولى من بينة الآخر أن الجارحى لانه نفي مقصود * (اقرار) * بينة أنه أقر
لوارثه في الصحة أولى من بينة أنه أقر له في المرض بينة الاقرار مكرهاً أولى من بينة الاقرار طوعاً بينة المقضى
عليه بالدار أن المدعى أقر قبل القضاء باللاحق له فيها أولى ولو بأنه أقر بعد القضاء لا يبطل القضاء بينة أن
الميت كان أقر أن لاحقاً في الدار أولى من بينة الوارث الارث * (صلح) * بينة مدعى الصلح عن كره أولى
من بينة مدعيه عن طوع * (رهن) * بينة الرهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه بينة الراهن
على عدم الرد أولى من بينة المرتهن أني أخذت المال ورددت الرهن بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة
الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما ما هلاكه عند الآخر بينة المرتهن أنك رهنتني الثوبين أولى
من بينة الراهن أنه رهنه أحدهما بينة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة
المرتهن أنها مثل نصفه بينة الراهن أنه رهنه سليمان قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن أنه رهنه معيباً قيمته

ساكت تسقط دعواه كذا في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وفتاواه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض
من آخر حنطة فلما طال به الممات تيسر فاعتذر إليه قائلاً أعطيتك بدلها دراهم حتى ترضى وتفرق ورخصت الحنطة ويريد المقرض أخذ قيمتها
يوم مطالبتهم المستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم (أجاب) ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا
أن المستقرض اشترى بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لما في البرازيه وغيره ولو كان له
على آخر طعام أو فلو سفاشتراهم وعليه بدراهم وتفرق قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة والشعير يتلفها ثم
يطالبه المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه بأحد النقدن إلى أجل ويسمونه كنندم كردني وانه فاسد لانه افتراق عن دين يدين اه
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً لم يدرك عليه عوارض سلطانبة وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانبة هل له أن يفسخ البيع

بهذا الامر أم لا (أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لا دخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها الفسخ وهذا نص فيه وقال في الحاوي الزاهدي راض الشرف الأئمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا بما اشتمل عليه من الأشجار بثمن معلوم فظهر أن أرضه وقف تحت مكرهة على الأشجار مال معلوم كل سنة تقطير ابقائه في الأرض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له ان يرد الأشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرمًا فاستحق أصل (٣٥٨) الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فله المشتري أن يرد الأشجار على البائع ويسترد

الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب والاستحقاق نعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددًا معلومًا من الثياب كل ثوب بذره كذا بثمن كذا فذرع بعضها بعد أن خرم غالبها في عدل فوجد ناقصا فقال جميع الثياب السقي خربت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو محذور أم لا (أجاب) لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجتماع العقلاء والذرع وصف في المذروع ولا يقابل بثمن فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليتأمل حينئذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا وطبخه صابونا طالع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالنفيل والماء الفاحش هل له أن يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته لتسويق بالسمن ولو باع الصابون بعد اطلاعه على العيب لا امتناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه كما كتم السياسة وطلب منه ما لا فباع عقاره لرب لي وسلمه وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بيعت الا لجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها قال في الكثر من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يفعا ما طلب منه وذلك لا يوجد المكره كالدائن اذا حبس المدين بالدين فباع ماله ليقضى بثمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع المكره في الايفاء لا في البيع قال من لا مسكين قيده لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الآن ياخذ الثمن طوعا اه فهو صريح بأنه لو أكره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد أن باعه مكرها والله أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينًا وعده أن يعطيه بها زيتا بالسعر الواقع يوم كذا فلما جاء

خمس مائة سنة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان تاريخه أسبق و بينة ذي اليد لو كانت العين في يد أحد هـ ما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج * (مزارعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الأرض والبذر في قدر المشروط بعد ما نبت و بينة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما نبت أيضا بينة رب الأرض أولى فيما لو قال بعد النبت شرطت لي نصف الخارج وقال الآخر عشرين فقير بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم تخرج الأرض شيئا أي لا نباتها عدم لزوم أجرة الأرض بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط أفقره معينة بينة رب الأرض والبذر ان شرطت لك النصف وعشرين فقير أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * بينة القابض أن المال قرض أولى من بينة الدافع أنه مضاربة أو بضاعة و بينة الدافع أن المال قرض أولى من بينة القابض انه مضاربة بينة المضارب أولى فيما لو اختلفا في قدر المشر وط من الربح بينة رب المال أولى فيما لو اختلفا في التخصيص بخجارة أو بيع بنقد و عدمه بينة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة بينة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبض رأس المال وأنكر الاخر قبضه بينة المضارب انك شرطت لي الثلث أولى من بينة الآخر على الثلث الا عشرة بينة المضارب لك شرطت لي مائة أو لم تشرط لي شيئا فلي عليك أجزا المثل أولى من بينة الآخر شرط النصف * (شركة) * بينة الآخر أولى فيما لو أمر أحد الشرى بكن رجلًا بشراء عبد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة و برهن الاخر انه بعده ليكون للآخر وحده و بينة غير الآخر أولى فيما لو برهن الاخر أن الشراء بعد التفرق ليكون للآخر خاصة بينة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك المال ميراثا بلا شركة * (قسيمة) * بينة من يدعي بستانا يد آخر أنه وقع في قسمته أولى من بينة الآخر * (دعوى) * بينة البراعة أولى من البينة على المال ان لم يؤرخا وأرخ أحدهما فقط أو أرخا سواء بينة المطلوب على أنك أقررت بالبراعة أولى من بينة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراعة و بينة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد دعواك اقرارى بالبراعة بينة السابق تاريخا أولى فيما لو ادعى املكية عين في يد ثالث أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والا فبينهما بينة الخارج أولى اذا ادعى ذوال اليد النتاج ونحوه مما لا يتكره كجز الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبينته أولى بينة الخارج في دعوى النتاج أولى ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج أيضا أولى فيما اذا برهن على النتاج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشراهما من فلان لانه اذا باع ثم اشترى كان ملكا حادنا فيبطل دعوى النتاج ونحوه و بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى النتاج على ثالث ذى يدوان لم يوافق أحدهما فبينهما بينة مدعى النتاج خارجا

اليوم الموعود وكان سعر الزيت مع الوفاء أرسل بطلبه منه فأسل به فبناهل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون بيعا والمعلوم طلب الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا إذا وال الحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والمجتهبي معزى إلى النصاب وقد أفتى بذلك المرحوم صاحب منخ الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المديون فأعطاه عشرة أمداد من الخنطة مثلاً ولم يبعها منه صر يحاول ولم يقل أنها من جهة الدين فهل يكون بيعا بالدين أجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتهبي معزى إلى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به فبعث إليه شعيراً قد راع معلوماً وقال خذ هذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان يباع وان لم يعلمه فلا وقال في القنية معلماً بعلامة فبع طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدين الخنطة ولم يبعها صر يحاول لم يقل أنها من جهة الدين فهو يبيع (٢٥٩) بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوماً

يكون يباع بقرينة من الدين والافلايح بينهما اه كلام المرحوم والاسره في ذلك ان البيع سدا بعد بالتعاطى فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اسنم فرسان آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للاثم ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل بعد هذا كله بأز يد منه فباعه فذا يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير لارتكاب كل واحد منهما المعصية المنهي عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد الشركاء حصته في العراس في الارض المكتسبة من أجنبي وأعلمه بما على الحصة من الحكر هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقطع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه يقبله في البيع اذا دفع له

أو صاحب يد أولى من بينة مدعى الملك بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعبدوه برهن الخارج على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن دواي ذلك بيمينه مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يدينا لم مدعى الكل ثلاثة أو باعها ولا سخر ببعها عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة المديون على الاعسار بينة الاقر باب أو بخأ أولى فيما لو برهن أحدهما أن العبي في يده منذ شهر وبرهن الآخر أنها في يده منذ جعة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشر سنين وبرهن الخارج انه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بينة الخارج ان قاضي كذا قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على التنازع خلافاً لمحمد بينة الشراء أولى فيما اذا برهن على ذى اليد شرائها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيد أو آخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبينهم أربعاً بينة الاسبق تار بخأ أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لز يد الميتم منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثاً لى وبرهن آخر أنها كانت لعمر والميتم منذ سنة ثم مات وتركها ميراثاً لى بخلاف ما لو أراضا لموت فتتصف بينهما ولو يلقي التارخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا يبي مع ذكرا النسب أولى من بينة المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقر في حياته أنه أخو فلان لا يبي مع ذكرا النسب أولى فيما لو أقام مسلم ونصراني شهوداً نصراني على دين في تركة نصراني فيبدأ بدين المسلم وقال الثاني يحصان وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهوداً نصرانية على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني أنه ينعف بينهما وبينة المسلم أولى أيضاً فيما لو مات نصراني له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته مسلماً وبرهن الكافر على موته كافر فيقضى بالارث للمسلم ويصلى على الميت بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء بينة المدعى عليه أن أباه أقر بأنه ملكى أولى من بينة مدعى الارث من أبيه الا اذا برهن المدعى انك أقررت انه ملك أبي فيتعارض الدفعا وتبقى بينة الارث بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعى عان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بينة المرأة أنها كانت حلالاً وقت الموت أولى من بينة الورثة انها كانت حراماً قبل موته بسنة بينة من يدعى أن الكنيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه قديم بينة البائع على التنازع بحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة المستحق على التنازع بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركها ميراثاً له وبرهن الخارج على مثل ذلك بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد أنه

نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقاع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشركاء بكن في البناء والغراس في الارض المكتسبة حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه وجهه عدم المطالبة في الارض المكتسبة بالقاع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد الفتوى على أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري وعد بما قاله البيع فهو يبيع بات حيث كان الثمن عن المثل أو بغبن يسير نص عليه الزاهدي في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلاً آخر داراً بثمن معلوم الى أجل معلوم يباعها معاداً على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المدكور الا بعد مضي مدة فوق الاجل المعين بينهما والحال ان الثمن المدكور الذي باع به البائع المدكور دون قيمة الدار فهل للبائع المدكور دفع الثمن المدكور واسترجاع الدار المدكور أم لا وهما

أثبت ذلك البيع المعادن أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع وورد الدار عليه والبيع فاسد لأنه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط قيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه إلا كثر أنه رهن لا يفتقر عن الرهن في حكم من الأحكام قال السيد الامام قاتل الامام الحسن الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقول أنه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن تجمع الائمة وتتفق على هذا ونظيره بين الناس فقال المعتبر اليوم قتلوا وقد ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا فليبرز نفسه وليقيم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم مبيع وفاء وأذن له بأكل غمرته فأكل غمرته والآت يطالبه بأكل غمرته هل له ذلك شرعا أم لا (٣٦٠) وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤدبه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل غمرته فأكلها

بأجل أنه حبس البائع بدينه لأن بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق البيع ولم يذكرفيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعده أنه إن أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغبن يسير فهل يكون بيعا بآنا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على أقوال ونص في الحاوي الزاهد ي أن الفتوى في ذلك أن البيع إذا أطلق ولم يذكرفيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى بمثل غنه فإنه يفسخ معه البيع ويكون بآنا حيث كان الثمن غن المثل أو يغبن يسير والله أعلم (سئل) في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى بآنا وقال البائع بعته وفاء هل إذا أقام كل بيعة على ما ادعاه فأي البيعتين أولى بالقبول بيعة البائع أم بيعة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما إذا آجره المشتري وفاء بيته بأذنه (أجاب) بيعة البائع أولى بالقبول من بيعة المشتري إذا البائع يدعي خلاف الظاهر في البياعات والبيعة المدعي خلاف الظاهر صرح به في الخانية والتأخر خانية وكثير من الكتب وهو المتمد وأما إذا آجره المشتري وفاء بأذن البائع فهو كاذن الرهن للمعترض بذلك وحكمه أن الأجرة ٤ قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصي له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقيل يسمع وهو الأصح لأنه مما يخفى لعل الموصي أو وصي ثم رجع ولم يعلم به الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر ولو برهن على جود الموصي الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول الحقير الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى إذ تقدم أن جود ماعد النكاح ففسخه اه منه

كان للجد ابن غائب لم يعلم موته إلى الآن لأنه أجنبي في إثبات ملك الغير بيعة من يدعي زيادة الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الابواب وبرهنوا بيعة مدعي البنوة أولى في حق الارث فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وأخواته وأخوه وأخواته ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضي بنسب السكل والميراث للابن فقط (شهادات) * بيعة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بيعة أنه لم يقل أو لم يفعل بيعة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بيعة أنه حي إذا أخبر بحجائه بتاريخ لاحق بيعة الجرح أولى من بيعة التعديل بيعة الطلاق أو العتق أولى من بيعة النكاح أو الملك بيعة الحرية الأصل أولى من بيعة الرق * (مأذون) * بيعة العبد أو الصبي المأذون على ما أقر به من غصب أو ودعة أو عارية استهلكها أو مضاربة قبل أذنه أولى من بيعة المقر له أنه في حال الأذن * (حجر) * بيعة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال صلاحك وبرهن المحجور أنه حال الحجر * (سرقة) * بيعة ذي اليد أن المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم اشترى منه من بيعة أن بيعة الخارج أنه سرق منه منذ شهر بيعة الخارج أن الجار ما سرق منه منذ شهر أولى من بيعة ذي اليد أنه ملكي وفي يد من منذ سنة * فهذا جلة ما خصته من كتاب تعارض البيئات للبغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسئلة فاستغنيت بها عما ذكره المؤلف ٤ لكن ذكر المؤلف مسئلة عن المفتي أبي السعود لم تتقدم وهي بيعة الرجوع عن الوصية أولى من بيعة كونه موصيا مصرا إلى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف مفردة في معتمها * الشاهد إذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال المدعي عليه الشاهد كاذب وأراد تحليف المدعي ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمادية في ١٦ * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالإفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل خانية ادعى دينه بسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاه بسبب وشهدا بمطلق والصحيح أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير المدعي بسبب مكذب بالشهوده بالملك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافترقا واقعات قدرى عن الفصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صك بحق وقال اشهدوا على بما في الصك جازلهم أن يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا المحل فعليه بالخانية من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو أقام المدعي عليه بيعة على جرح الشهود فإن كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة أو استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل أو رأوا ما يدعيه المدعي باطل لا تقبل

كل بيعة على ما ادعاه فأي البيعتين أولى بالقبول بيعة البائع أم بيعة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما إذا آجره المشتري وفاء بيته بأذنه (أجاب) بيعة البائع أولى بالقبول من بيعة المشتري إذا البائع يدعي خلاف الظاهر في البياعات والبيعة المدعي خلاف الظاهر صرح به في الخانية والتأخر خانية وكثير من الكتب وهو المتمد وأما إذا آجره المشتري وفاء بأذن البائع فهو كاذن الرهن للمعترض بذلك وحكمه أن الأجرة ٤ قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصي له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقيل يسمع وهو الأصح لأنه مما يخفى لعل الموصي أو وصي ثم رجع ولم يعلم به الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر ولو برهن على جود الموصي الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول الحقير الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى إذ تقدم أن جود ماعد النكاح ففسخه اه منه

بشئ من معلوم يبيع الوفاء
وتقايضاً ثم استأجرها من
المشتري مع شرائط صحة
الاجارة وقبضها ومضت المدة
هل يلزمه الاجرة فقال لا لانه
عند نارهن والرهن اذا
استأجر الرهن من المرمته
لا يجب الاجر اه وفي
البرازية وان آجر المبيع
وفاء من البائع فن جعله
فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا
يجب شئ ومن جعله رهنا
كذلك ومن آجازه جوز
الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وان آجره
من البائع قبل القبض أجاب
صاحب الهداية أنه لا يصح
واستدل بما لو آجر عبدا
اشتراه قبل قبضه انه لا يجب
الاجرة وهذا في البات فما
ظنك في الجائز اه فعلم به
ان الاجارة قبل التقايض
لا تصح على قول من الاقوال
الثلاثة وأما مسألة
الاختلاف في البات والوفاء
ففيها اختلاف كثير والراجح

(٤٦ -) (فتاوى حامديه) - (اول)
 منهم ما اقتصر عليه في الخانية في أحكام البيع الف
 بيع الوفاة والالتزام كان القول لمن يدعى البات والبيينة على مسمى الوفاء اه وقد أوضحناه في سؤال
 على المواضع السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والغرض والنتيجة وانهما تجعل البيع الصادر بعد
 على ما تواضعوا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصه في دار ووعده المشتري انه متى وفاه التين يبيعه ما باعه له
 حكم الرهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور يبيع وفاء
 قوله لان العدل الخ علة لمسايس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة وبي
 ينبغي قبولها من المسجون لو مظلوما اه منه

(٤٦ - (فتاویٰ حامدیه) - اول)

(٤٦ - (فتاوى حامديه) - اول)
منها ما اقتصر عليه في الخانية في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما
بيع الوفا فاعلا تخريعاتنا كان القول لمن يدعى البات والبيسة على مدعى الوفاء اه وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصديق
على المواضعة السابقة فقد صرح به في الخلاصة والفيض والتارخانية وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر الشرط
على ما توافقنا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصته في دار ووعده المشتري انه متى وفاه الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع
حكم الرهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور ببيع وفاء وحكمه حكم الرهن وما استغله
٣ قوله لان العدل الخ علة لتأسيس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة وبيان ان في الحاجة ولعدم القبول
و ينبغي قبولها من المسكون او مظلوما اه منه

المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز إذا شرط على وجه العدة نوجب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بأن المشتري لو آخره لغير البائع فله الحق مطلقاً سواء قلنا بكونه فاسداً كالغصب أو جائزاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرتهن لو آخره بغير إذن الراهن فالغلة له ولا يتصدق به وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمتعة دفعها أو بوهل زوجته قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ عنهما من تركته ويقدم على الارث أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدماً على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو الوصي ببيع مال الصبي بدین نفسه اذ فيه منفعة كتزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف اذ ضمنه فينتفع (٣٦٣) به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جزاراً فوجده

يرقد عند السوق لضرورة هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أو قار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيباً فهل اذا أثبت بوجه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب) مؤنة الرد على المشتري كما في البرازيه وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جميع ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضرب له البائع كما في فتاوى قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بثمن معلوم هل يجوز وللمشتري الخيار عند ردّها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند ردّها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم

بينه يكذبهم الحس فهو بمنزلة من جاء حياً بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى أخرى من الائمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئاً مما فرض الله تعالى عليهم هل تجوز شهادتهم أم لا (أجاب) اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدر عليهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازر وفي لكن في الخاتمة من فصل من لا تقبل شهادته لنفسه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحال كما علم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشياء الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه قال بحسبه العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في يتيمة الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اه (أقول) وفي فتاوى العلامة الحانوتي سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرص ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته (أجاب) تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعاً عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

* (كتاب الوكالة) *

(سئل) فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمر في بيعه وقبض ثمنه فباع عمر وذلك العقار بثمن معلوم فبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمر والوكيل عن ورتة وتركته بمجهل للثمن الزبور ولم يوجد والورثة لا تعلم ويريد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تسعة أخرى كما نقله العلائي في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضاً من كتاب الوديعة وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن (الجواب) نعم قال في التنوير وحقوق عقداً لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصلاح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً كتسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوعه عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمر والعصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدر ما علموا من اللحم الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه يأتي بذلك من عند عمر ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب رسوله المذكور بثمن اللحم متعللاً بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه على

(سئل) في رجل اشترى من آخر زرع طنان كل رطل ونصف من البز في رطل من القطن الذي بقره حين دخوله وزرعه طريق هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البز على البائع والله أعلم (سئل) في وصي باع مبطخة للايتام بغير فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) ببيع الوصي مال اليتيم بفاحش الغبن وهو لا يدخل تحت تقويم المفوضين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر شيئاً من غير أن يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طاب ذلك الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيماً وسافر به فراهى به عيباً في سفره ولم يقدر على الرجوع ففضى في سفره حتى تيسر له العود فعاد فهل له رده بالعيب اذا ثبت بوجه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً فوجده نطو حاهل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بئر معينة ماء بائناً لان النزاع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو قيمى أو لا (أجاب)

تعمد أسكوه يسوع عليه وسلم سائر تصرفات الجوز في المنع بالثبات وما تروى في غيره من الأحكام الشرعية

المحيط فأن الماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهما الله تعالى وقال رامرا محتلتان بقاضى بيا
أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع بعضه ببعض وعن محمد رحمه الله الماء مكمل ثم ذكر
قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعلم من ذلك أنه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) فيز يدباع عمارا خرابا لا يبيع
لدى حاكم شرعى وحكم بسخة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى زيد البائع على ورثة البائع ومات
وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بسخة فهل يطل البائع به أم لا لا سيما مع الحكم (٣٦٣) بسخة البيع (أجاب) لا يطل البائع به

ظهور الكتاب لانه كما ذكره
خطوط وذلك ليس من
جميع الشرع اذ جميع الشرع
البينة أو الاقرار أو النكول
عن البين وليس الورق
والخط من جميع الشرع والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
بذر بصل من آخر بشرط
انه يثبت فلم يثبت هل
بمجرد عدم نيته يرجع على
البائع بثمنه أم لا (أجاب)
لانه يكون باسباب آخر
مالم يثبت انه فاسد عنده
فان أثبت يرجع عما أدى
حيث لا ماليت له وان كان له
مالية بان صلح لشيء آخر
يسقط بقدره ويرجع بما
بقى وقيل لا كبزرقطن
اذ لم يثبت والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى بزرقطن
أصفر وزرعه فلم يثبت هل
للمشتري الرجوع بثمنه على
بائعه أم لا (أجاب) ليس له
الرجوع بالثمن ولا بالنقص
لانه قد استهلك المبيع ولا

طريق الرسالة ولا نغن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب) نعم (أقول) قد تمنا
في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد
الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وقد كرنا قبل باب الخيارات ورقة أن الرسول اذا لم يضيف
عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفذ الم يتوقف فاذا
أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزومه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لان
اضافة العقد الى نفسه تنافى الرسالة وحينئذ فقوله قول الرسول بيمينه والبينة على البائع معناه لو انكر
اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا أو أرسلنى لتبيعه كذا
فالقول له لانه منك لزوم العقد عليه والبينة على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب
فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في تيممة عمرها ست سنوات وكنت رجلا في المصادقة مع فلان على انه يستحق
معها حصته من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك المحجة ولم يجز وصفا ذلك فهل تكون الوكالة
الزبورية غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل التيمم رجلا في أموره فجاز وصيه جاز الخ
أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما اذا كان لامرأة دعوى على امرأة أخرى وكل منهما
من المخدرات فوكلت كل منهما وكلاهما فهل تصح الوكالتان (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعية
على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء
وأفتى به الشيخ اسمعيل مفتى دمشق سابقا بقوله تسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في
منع سماءه انقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم
عصبة غائبه وكيلا عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآرته منها واثبات نسبه اليها
بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق بالخصوصية في
كل حقه على الناس أو وكله بطلب كل حقه في مصر كذا تصرف الوكالة الى القائم والحادث استحسانا
والقياس أن ينصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف الى الحادث بعد التوكيل لان التوكيل
حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكنتك بقبض كل دين لي وكنتك بالخصوصية بكل حق لي
في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل
دون الحادث بعده الا أنهم تروا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما
بين الناس أن من أراد سفر او كل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل
بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه فلما كان العرف صرفنا الوكالة الى الشكل وهذا انفاير

رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل
يرجع بثمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بثمنه بل ولا ينقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم نيته لعيب به وبدونه
لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيته لرداءة حرثه أو جفاف أرضه أو لأمرا آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربع وبه مرض
الجذام لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم ولا حدهم شيئا معينا فتسلمه وبيع لبيعهم عقار او منقول معلوما لهم بثمن قليل ورضوا به مع قلته
وأقروا بقبضه وكتب به لدى قاضى الشرع الشريف صلح شرعى مشتمل على الإيجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه
المدكور أو لا يدعى على اخوته بطلان بيع والدفع لهم لمرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسمع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث
كان بالوصف المذكور وهو انه أى المرض لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم فله لا حده أو ولاده وبيعه لبيعهم بالغبن مطلقا صح نفاذ باجتماع

علمائنا من جوابه في كل مرض يطول كالذي والسبل وداء الفالج والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من أنواع الزمانة المصريح بها في غير ما كتب فيعمل بالصك المذكور ولو افقته للنقل المسطور والله أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مائة مائة واش خاف عليها فباع نصفها لانيسان بشرط ان عاد من سفره فوجدها طيبة أخذها وان وجدها ميتة أخذها الثمن المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل يبطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري والله أعلم (سئل) في رجل باع حصه من مشاعة من محدود لا تحوي بيده صك قديم به المبيع وغيره أخذ المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الا ان البائع منه أن رده عليه فامتنع هل يجبر على رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بانه ليس لمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى من آخر عقار فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى ينسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه واذا امتنع يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما مر في الخلاصة والبرازية ولسان المحاكم وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صك قديم ينتفي هذا الامر وانه لو أجب احضاره لا يجبس عليه لان امره به ليس على سبيل الحكم وان القول قوله في انه ليس له صك قديم عنده بل اعين فتأمل نعم لو وقف احياء الحق على عرضه كالمو غصب المبيع وامتنعت الشهود عن الشهادة حتى يروا خطاوطهم يجبر على عرضه كما أفق به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيما من آخر بثمن مقسط

من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكيلاً بالواجب وبما يحدث وانصرفت الو كالة الى السكك لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الو كالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الو كالة بالشرط وقد ذكر الكازروني نقلاً عن الطوري سؤالاً بصورته عن انسان وكل آخر في جميع أموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فاجاب يملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو كان يقبض دين له على فلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياساً واستحساناً وذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعاً وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان اه وتعام هذه العبارة ايضاً في الذخيرة من الفصل المزبور (سئل) في الوكيل الامام هل يملك التسرع (الجواب) لا يملك التسرع كافي البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل في تبضع هذا الدين يصير وكيلاً في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال أنت وكيل في كل شيء جائز امره فيه يصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر الناطقي ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعتاق قال وعلمه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأفتك مقام نفسي لا تكون الو كالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الو كالة عامة تتناول البياعات والانسكحة وفي الوجه الاول ذالم تكن عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفاً ليست له صناعة معروفة فالو كالة باطله وان كان الرجل تاجراً تجارة معروفة تنصرف الو كالة اليها خانية وفي حاشية الجوى على الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الاطلاق والعتاق والهبة والوقف على المقت به وينبغي أن لا يملك الا ابراء والخط عن المديون لانهم مامن قبيل التسرع قد خلا تحت قول البرازية انه لا يملك التسرع وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكها لانه لا يملكه الا من يملك التسرع وانما لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وطاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضائه وايفاءه والدعوى بحق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل والافار برعى الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضى لان ذلك في الوكيل بالخصوص ولا في العام اه (سئل) في ناظر

كل شهر كذا ومضت مدة فادعى البائع مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين فقط خلف القاضي الوقف البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلاً منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لان البائع يدعى ايجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلاً فلا ينفذ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتاً بثلاثة ارطال ارض بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه ولم يسلمه الا سخر الى الا ان هلا يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعاً بلاغن والله أعلم (سئل) في دار بيعت وبها اعتاب غير ٣ قوله لان ذلك الح الاشارة الى الاختصاص المفهوم من قوله ولا يختص أى أن اختصاص صحة الاقرار بمجلس القاضى انما هو في الوكيل بالخصوص فلو أقر في غير مجلس القاضى لا يصح كافي التنوير بخلاف الوكيل العام اه منه

من كفة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع بعمام لا (أجاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن من كفة البناء كالأحجار المسكونة له
 البيع الابصرى الذي ذكره الله أعلم (سئل) في من يشتري ثيابا من ثيابها ما بين عها وانها فراطا وسبعة أعان وبراه دساية
 فروس ثم ماتت عن ذكرها الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن لاغبين فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وان
 كان عليها دين مستغرق لا يجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يقسم البيع لان وفاء الدين
 مقدم على الارث وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من ائتمت سلمه المبيع بغير شيء كالوصية للاجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع
 دارا ودارا أحجار موضوعا فهل تدخل الاحجار في البيع أم لا والحال انه لم ينص (٣٦٥) عليها وقت البيع (أجاب) لا تدخل الاحجار

المسكونة المنفصلة من البناء
 بها الاصل أن ما كان في
 الدار من البناء أو متصلا
 به اتصالا قسرا لا يكون
 تابعا له وان كان منفصلا
 لا يكون تابعا له والحجارة
 المسكونة ليست متصلة
 اتصالا قسرا فلا تدخل والله
 أعلم (سئل) في امرأة أقرت
 لزوجها أو باعت منه عقارا
 وأقرت بقبض الثمن
 وأشهدت انها لا تستحق
 ولا تستوجب قبله حقا ولا
 استحقاقا وماتت فادعت
 ببقية الورثة أن ذلك في المرض
 الذي ماتت فيه وادعى الزوج
 انه في الصحة هل القول قول
 الورثة أو قول الزوج
 (أجاب) القول في ذلك قول
 بقية الورثة والبيينة بينة
 الزوج وان لم يقسم البيينة
 وأراد استخلاصهم فله ذلك
 فان حلفوا كان الخلف على
 عدم العلم لانه فعل الغير
 والله أعلم (سئل) في ذمي
 اشترى من مسلم دارا بها

الوقف الاهلي من قبل القاضي اذا علم له وكل رجل في تعاطي مصالح الوقف قائلًا ولا وكل بكذا على أي متى
 عزلت فانت وكيل أو كذا عزلت فانت وكيل وقبل ذلك فما الطريق في عزله في الصورتين (الجواب)
 الطريق في عزله في الصورة الاولى أن يقول عزلت ثم عزلت وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة
 المعلقة وعزلت عن الوكالة المنجزة كما صرح به في شتى التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في
 عزله أن يقول عزلت عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزة وقيل يقول كذا وكذا فانت معزول
 والاقل أوجه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعي له لاعليه في خصوماته وأخذ حقوقه من
 الناس وفي دفع مبالغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدنه له
 على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث وكله فيما
 له لاعليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذکور قال في الدرر اذا وكل في خصوماته وأخذ
 حقوقه من الناس على أن لا يكون وصيلا فيما يدعي على الموكل جاز فلو أثبت المال له ثم أراد الخصم الدفع
 لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص
 وكيل شخص ادعى عليه رجل دين يستحقه في ذمة موكله فاجابه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة لا في
 الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لاعليه الجواب القول قوله في ذلك مع عينه لان المال الذي في يد الوكيل
 وديعة ولا يجب على المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من رب المال للدائن
 بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيل به اهـ وفي فتاوى الرحيمى في جواب سؤال أجاب
 حيث كان وكيله لاعليه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم ياذن له الا بدفع المال
 المبررى لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا (سئل) في رجل وكلته أخته في بيع نصيبها من دار
 معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة فامتنعت الآن تطالبه بالثمن
 وتذكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة
 (الجواب) نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه اليه
 فقال بعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك عندى أو قال دفعته الى الاسمر وكذبه الاسمر في الدفع
 أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لانه أمين سلط على
 بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله
 كالثابت بالبيينة ولو ثبت اقراره بالبيينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأفتى العلامة الشلبي
 بان القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

عالم وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الامصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل
 الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الامر أيده الله تعالى منعهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن
 منفردة أم لا (أجاب) قال في الخائصة الذي اذا اشترى دارا في المصر ذكر في العشر والخراج انه لا ينبغي أن تباع منه وان اشترى اياها يجبر على
 بيعها من المسلم وذكر في الاجازات انه يجوز لانه لا يجبر على البيع اهـ وفي الصغرى ذكر في الاجازات انه لا يجبر على البيع الا اذا كثر في شدة
 يجبر وفي الذخيرة واذا تكاثر أهل الذمة دورا فبما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز بشرط الخلو في قلتهم أما اذا كثر واجتاحت به عطل بسبب
 سكانهم بعض المسلمين أو يقلل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكنون أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويبيعون ويشتررون في
 أسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال وما ينبغي يتباع دار المسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر

إذا ما اشترى من مسلم ورواية * إذا كان ذافي المهر فلهشوو يكثر ومن نقلها صاحب الجردية وصاحب الشارحانية وغيرهما وقد علمت انها خلافية والذي يجب أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بال منع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنيص مشترك بين رب الارض وثلاثة عمال باع أحدهم حظه لاجنبي قبيل ادراكه وقارض على غنه وجلاهل يصح بيعه ومارتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا مارتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح مارتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم (أجاب) ان كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لكنه أجاز انفسخ البيع الاول فان لم (٣٦٦) يكن باذنه ولا أجازوه وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه ولا يحبس البائع على

ملك المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان نقده الثمن والالم يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاضخان وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلجا بئمن في الذمة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه وذهب ليأتي بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الخليفة من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه احضاره وان تعذرله المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد ببيع ابن البائع ومطالبته باحضار الخليفة وان تعذرله المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حلجا بئمن معلوم ثم اشتراها منه قبيل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها

الضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالتهم هذه المسألة لو قال الوكيل بالبيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وهلك عندى أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عاها هو مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه مؤتمن من جهته وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه أقرب باستيفائه ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لاني ايجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى الترمذاني من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا بان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع اليمين لانه أمين أخبر عن تنفيذ الامانة وقال في الخاوي القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع أو دفعت الى الآخر فحمد ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزلي لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتي في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال لمخصه أن زيد اوكل عمرا في قبض محصولات قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذم فادعى بعد عزله ان قبضت تلك المحصولات والديون ودفعته الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه بينة تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون بينة حيث ان الموكل حي والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما اذا كان زيد وكيلا شرعيا عن أخته في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض أجوره وهاش ذلك كله في مدة سنين حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته (الجواب) نعم وقد أفتي بذلك الخير الرملي فتوى مطولة نافذة في أوائل كتاب الوكيل من فتاواه من جملتها قوله اعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول بقوله في الدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الو رثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استثناء القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنمه فانه مفرد اه فالخامس في رسالة الشرنبلالي السمة بمئة الجليل في قبول قول الوكيل أن سراية قوله على موكله ليبرأ غريمه خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الا بينة يقيمها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الا يصل مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة

فما الحكم في البيعين (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه يبيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الوديعة البائع كائنا عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشملها ما أما الاول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل) في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره ما عدا أشجار الوقف ولم يذكرها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع المذكور أم لا يصح للجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح للجهل المشتري بالبيع والحال هذه فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان بينه بعد ذلك ومثله بعثك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والبر والحب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من المتاع ان كان معلوما

جاء ولو قال بعثت منك ما تجدني في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا الجواز أو في مكان معلوم لا يشتري فهو جاز وان لم يكن معلوما والجهالة يسيرة جازاه وأنت على علم بان الجهالة هنا فاحشة وقت البيع فمن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له كرم مزرة في كرم آخر باع لرجل الامم المعهود له المشتري أن يزرعه ثم لم يزرعه (أجاب) ليس للمشتري المرو منه حيث استثناء البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار أخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يزرع في الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عبدا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضخان كان نقله عنه في الحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استمر حق المرو له لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) (٣٦٧) في رجل له وبع فرس باع لا خرقا لاله

بعثك ربي في فرسي هذه بكذا فاشتره بما عينه من الثمن وتقابضا فلقبه أحد الشركاء فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا و يرجع بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه و يرجع بمادفع اللهم الا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمنان الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باعه أو لا فيصير شراء منه ويبيعان شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وان كانت

الوديعة والامين لا يخرج عن كونه أمينا بموت الموكل فتأمل وتعام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا خرقا عطني من صندوق خسين دينار فاعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فاجاب القول للوكيل مع عينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من الموكل كذا في التنوير من الوكالة والبحر والمنع وغيرهما وفي البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطاوي يسي معناه أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت طرف مذمة أو عار على فاقتر بالمدعى يصح اقراره على الموكل اه (سئل) في الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الى البائع وأراد الرجوع بنظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشياء الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله في الاقباض اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في الخاتمة اه وفي البرازية وكذا يشتري له عبدا فقال اشترى بتمه ونقده الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرجما يحضرو ينكر قبضه الثمن لا يلتفت اليه و يؤمر باداء الثمن الى الوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالموثدي اه ومثله في الخيرية وفي الدور من الوكالة للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن الى بائعه أولا اه (سئل) فيما إذا أرسل زيد لعمر وقد راع معلوما من الجواز وأمره ببيعته فباعه عمر ومن جماعة معلومين بتمه معلوم قبضه منهم وغاب عمر وبقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعما أنه وكله بالبيع بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له بذلك ولا عبرة بزمعه وقبض عمر وصح (الجواب) نعم قال في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازية وجامع الفتاوى وكله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اه وفي التنوير وشرحه للعلاءي والمشتري الا باع عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو منع نهى الوكيل استحسانا ولا يطالب الوكيل ثانيا لعدم الفائدة اه الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في سرائع من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا على مديونه وهو البائع ثم

الارض يفرض عليهم مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية أو وقع القبض على رجلين اتهمتهما بفساد ففعلهما لا خرقا طعنا عليهما عشرين قرشا شريطة وسلمها لهما وعلى المسلم دين للمسلم يريدان يقاصصهما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك الا لا يترتب على الرجلين بالتهمة مال حتى تتصور المقاصصة بدني شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتهما بوجه شرعي لانصص المقاصصة لانه يسع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا بثمن معلوم وتفرق قاعن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهاك هل هالك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هالك من مال المشتري لامن مال البائع لزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هالك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هالا كاه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم

انفسا حقه بمجرد اصاله الى البائع كما هو صريح الخاتمة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقبضه فادعى بعد قبضه انه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بيمينه حيث لم يتر وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضميناً كان أو أميناً ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حلياً فوزه البائع بحضور المشتري وتسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه و يقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن أقر أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به (٣٦٨) قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب

والله أعلم (سئل) في جاعة استعاروا من آخر مرسا لزوع المقات وأعاروه مثله لزوع القطن وأكل كل ما زرعه وجاء الشتاء فزرع السكر ابون بغير اذنه فلامهم فطالبوا بذره الذي بذروه في أرضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصده لانفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطحووا على ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معاوم وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاستولى عليها الا فرنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس اذا باعه ولو في حظيرة وقال له البائع سلته اليك ففتح الباب

الوكيل ياخذ الثمن من موكله كونه نقد الثمن من مال نفسه والثانية أن يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مدونه فاذا اشتراه يصير قصاصا بما كان للموكل على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية (سئل) في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة الى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فتمطى ذلك مدة وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكدبه الظاهر (الجواب) نعم والمسالة في الخبرية من الوكالة مطلقة فارجع اليها فانها مفيدة جدا (سئل) فيما اذا دفع زيد جاريته لعمر واذن له أن يصرف عليه النفقة في كل يوم كذا مصرية ويرجع بنظير ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركته وريد عمر والمأذون له الرجوع في تركه الا اذن بنظير ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر المبلغ المصرى بالوجه الشرعى فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلا وكالة مطابقة على أن يقوم بامر و ينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال ان كان ثقة بصديق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير ضيعة معروفة وسئل عنها على ابن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى الخبرية بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بعث المدينون مبلغ الدين مع رسوله لادائه فهل مع الرسول فهل على المدينون (الجواب) نعم بعث المدينون المال على يد رسول فهل فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المدينون هلك عليه اشياء من الوكالة (سئل) فيما اذا وكل زيد عمر في استجار طاحونة وقف فاستأجرها له من ناظر الوقف وتبضعها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقاييلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور (الجواب) الوكيل بالاستجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا كذا في وكالة العتائية والتأجير خاتمة ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن العتائية والمحيط البرهاني (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم ووكاه باقراضه من رجل معين وبيعه سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر ذلك والا أن يدعى عمر وأنه يستحق ثمن السلعة فهل يكون ثمنها زيدا دون عمر (الجواب) نعم وصح التوكيل بالاقرار لا بالاستقراض بزازية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع

فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل وسله اشترى من آخر ثلاث شوالين تنافقة واحدة بثمن معلوم الى أجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فطالب برد الكل أو عسك الكل وان كان تصرف في الشوالين وتعذر ردهما ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المفتى به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلين صنفعة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردهما أو يرد المعيب أم لا يرد واحدا منهما (أجاب) يرد المعيب وبأخذ السلم بحصته من الثمن ولا يردهما جميعا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراقبة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شاة وغبن فيه غنبا فاحشا فسله أن يرده على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويقتى بالرد فقا بالناس ثم رقم لا خروجه البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر

الرازي في واقعاته ان للمشتري أن يرد للبائع أن يسترد وهو الخيار أبي بكر الرزنجي والقاضي الجلال وأكثروايات كتاب المضاربة الرد بالنسيء
 الفاحش وبه يفتي ثم رقم خلافه وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا تخران غير المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غير البائع المشتري
 له ان يرد وعلى هذا فتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عندك فبها فلان هل ولدت أو عشت
 فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغير ثمن تبين انها كانت ولدت مهره هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل
 وإذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكذب الظاهر بان كان البيع منذ
 شهره مثلاً والمهره منها نصف عام أو عام إذا الحادث يضاف الى أقرب الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل استر من آخر زوا قبض بعضه وبقي
 عند البائع بعضه فعلا سعره فباعه لرجل با أكثر من الثمن الاول وسلمه له واستهلكه ما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد
 مضى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول ويصح (٣٦٩) الثاني وثمنه للبائع وليس له أن يضم مثله

لان البيع قبل القبض
 مضمون بالنسيء فلا يتولى
 عليه ضمانان ولا أن يجيز
 بيعه لانه يبيع ما لم يقبض
 وأيضاً قيام البيع شرط
 للأجازة والله أعلم (سئل)
 فيما لو باع ز يدعمر أو نكرا
 حنطه في عقد واحد على
 سبيل الاشتراك فهل لزيد
 طلب جميع الثمن من أحد
 المشتريين أم ليس له ذلك
 (أجاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من أحدهما بل
 طلب حصته منه خاصة حيث
 لم يتكافأ والمسألة مصرح
 بها في مواضع لا تعدو عما
 يظهر شمسها ما ذكره أصحاب
 المتن والشروح والفتاوى
 قاطبة في الكفالة لرجلين
 دين عليهما وكفل كل عن
 صاحبه الخ فلو لم يجز
 الثمن كلا من المشتريين
 لبطل تصور الكفالة في هذه
 المسألة إذا الكفالة ضم ذمة

وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهالك باقيه ويريد الموكل مطالبة الوكيل
 بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل
 بالبيع اذا باع فنهائه الا امر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن
 وتوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى
 يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع
 خانية من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه
 متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرعه به فان تقاضى وقبض عنها فبها ولا يقال أحل
 الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن
 صح قبضه استحساناً وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق
 بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكيله بائناً للدلال
 والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازيه والتنويز من المضاربة
 والبحر من الوكالة (سئل) فيما إذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق ومقدار من الحر يربيعه له ويشترى
 له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجازع يده دمشق وطالب عمر بالثمن الحر رمت لادان به يضمن قيمته
 حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في
 الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً في مسائل الخ وفي بيوع العدة
 رجل غاب وأمر بكذا أن يبيع السلعة ويسلم عنها الى فلان فباع التليذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان
 الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرعه به عمداً من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن الوكيل
 في بيع غمرة أو قبض دين اذا نهان حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلفت الثمرة واستخذه المدينون فأجاب لا ضمان
 على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف
 أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البرازيه الوكيل بشرأى يبعينه اذا خالف يقع المالك له
 اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفاً على اجازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له

(٤٧ - (فتاوى حامديه) - اول) الى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في هذه المسئلة قبها فأفي تتصور الكفالة إذا
 هي حيث تتحصل الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى يامنهم عبد أو تكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر
 في شرح قوله يلزم البيع بإيجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضاً لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد
 الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب أو ينقده هو الجميع الخ فهو صريح بأنه بالحصه وهذا مما لا ينشك فيه الفقيه والله
 أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلاً له خبره بفتح المقومات الى تاجر عنده بضاعة يأقوله بها بعد أن يقومها ففعل وجلها له
 بمات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر انه وكيل مطالب
 بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجتماع العلماء الفحول لان الرسول انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة أمرأة اشترت شيئاً
 وقالت كنت رسول زوجي اليك ولاغن علي لك وقال البائع انما بعث منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازيه
 جامع الفتاوى للكركي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع أمرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على

وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعثما منك ولني عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع وشله في كثير من كتب
أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الامير اليك فلاغن لك على وقال البائع بعث منك والثمن عليك فالقول قول
التابع بالتاء المثناة فوق والباء الموحدة وعلى البائع البينة ان الشراء كان لنفسك ولست رسولاني ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل الصحيح الجسد
السكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول معلوم لهم بثمن معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين
مستغرق بذمته أم لا وهل اذا أراههم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم ينفذ بيعه وابرأؤه ولا يمنع من ذلك
الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة معالين بان حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية
كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي صحته وعليه دون ولا مال له غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب الوقف
صحيح والغلة لمن جعلته خاصة اهـ والوقف (٣٧٠) داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المدينون الصحيح جميع ذلك والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى من
آخر غنار معلومة من صبرة
كبيرة هل يصح شراؤه
ويلزمه وليس له الفسخ
بتغير السعر الى النقصان
أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم
ولا جهالة مع تسمية الغنار
وليس له الفسخ بتغير
السعر الى النقصان والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قرفا طلع على
عيب بعد غيبة بانه فها
الحكم في ذلك (أجاب) يضعه
القاضي عند عدل اذا برهن
المشتري قال في البرازية
اطلع على عيب بعد غيبة
البائع وبرهن ووضعه
القاضي على يد عدل ومات
وحضر البائع ان لم يقض
بالرد بل وضع عند عدل فقط
لا يرجع بالثمن وان قضى
بالرد يرجع لان القضاء
على الغائب ينفذ في الاظهر

ولا تعمل فيه اجازة المجيز من أوائل وكالة القاعدة انقروى وفيه أيضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون
خلاف في البيع فهو موقوف على اجازة الامر وما كان خلافا في الشراء يكون مشتمرا بالنفسه الا اذا كان
الوكيل صبيا أو عبدا محجورا أو مريدا فهو موقوف من أو آخر وكالة التتار خاتمة وفي هاهنا من
وكالة التتار خاتمة عن التجريد وما كان خلافا في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراه
له الا اذا لم يجد نفاذا على الوكيل كالصبي والعبد المحجور (سئل) فيما اذا وكل الراهن المرتهن ببيع الرهن
عند حلول الاجل فهل تكون وكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالعزل (الجواب) نعم تكون الوكالة
لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكما والمسئلة في التنوير من باب عزل الوكيل (سئل) في التوكيل
بالاستقراض هل يكون باطلا (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الارسال للاستقراض في
في الدرر (سئل) فيما اذا وكل زيد عمر ايان يقرض مال زيد من آخر قرضه عمر ومنه ثم ان المستقرض
فتر لم يوجد و زعم زيد أن مبالغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل
(الجواب) نعم التوكيل بالاقرض صحيح فثبت وكله باقرض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور
قال في الدرر قبيل باب الوكالة بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقرض صحيح لانه تفويض التصرف
في ملكه اهـ وتقدم نقلة عن البرازية (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه وهل لا يملك
ذلك (الجواب) الوكيل بالبيع لا يملك شراء لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في الخبر عن البرازية
في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمر وعلى
أن يشتريا ويشتريا أمتعة يسافران بها الى الحجاز مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهما من البلدة الى الحجاز
واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن فدفعه لعمر و
ليبيعه بثمن يأخذه ويعقده الشركة بينهما ويشتري به وبمال عمر وأمتعة لاجل الشركة ويساويهما مع
الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالمقد لا بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن
التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن وريثة وتركه وطلب وريثة زيد عن البن من عمر وفاتم منع قال لانه باعه
الى أجل يحل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه (الجواب) نعم فان الوكيل

عندنا اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤجر بالبيع
معصرة يرسل وعاءه المستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يجز بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلظا الحكم (أجاب)
ان لم يتفق على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في
رجل له كمران استطرق احداهما من الآخر باع بنته ذلك الآخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب
من الاستطراق أم لا وان تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم (سئل) في مرضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها
التي هي من جملته وريثها لم تجز بقيمة الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز بقيمة الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) في
امرأة ادعت بعدم موت أمها انها باعتها الحصة الفلانية بالعقار الفلاني بكذا في حال صحته فانكر بقيمة الورثة كونه في الصحة وادعوا انه في مرض
الموت فالقول لمن والبينة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر قبض الثمن في مرضه والورثة تسكذب في القبض ولا تجيز البيع فما الحكم

(أجاب) ينفذ بماله فان كان فيه صحابة وعليه دين محتمل بنزع المحاباة قلت أو كثر من المشتري يتم القيمة أو يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث وأما البسيرة فتعذر منه وأما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين محتمل واذا كان عليه دين محتمل لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما والبذور بينهما واذا خرج من الحرق سألما رده عليه وان مات يتقر والثلث عليه ففعل وتغير أحد الثورين تغيرا يوجب نكصه هل للمشتري ردهما على البائع جبرامع أو من النقص وان أتى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه في جامع الفصولين والتنازحانية والله أعلم (سئل) في اخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه مالا تصح فصار كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطلوب كل واحد بما لحقه بمباشرة من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والثلث باذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر بما وفي عنده من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بما دفع من المهر والثلث أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان (٣٧١) الاثنان اذا ورثا مالا فشركتما فيه شركة ملكا وفي شركة الملك كل منهما

بالبيع اذا باع بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علماءنا رجوعهم الله تعالى اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الشافعي أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطل غزلها للبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتي فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فائض اه وفي الخانية وعليه الفتوى وفي التتمة قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث الفتوى على قول أبي يوسف (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء جوخ معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرو وذلك بثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويرد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكر بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم أمره بشراء ثوب بهروى أو أمره بشراء فرس أو بفعل صح التوكيل لانه لم يتبق الجهالة بعد اعلام الجنس الا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غنما أو لا أي وان لم يسم لانه يبين جنس المثلن يصير معلوما عاده عيني على الكثرة ومثله في التنوير والدرو الزيلعي وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند أجنبي بدون اذن الموكل أولا واذا ملك الايداع المزبور وهلك بعد مفارقتها هل يضمن أولا (أقول) لم أرجو بالمولف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أرسل مع آخر دراهم يشتري بها أمتعة فاشترها وأرسلها له ولم يأذن له في ارسالها مع غيره هل يضمن أجب الوكيل منع بدفع العين الى أجنبي فيضمن القيمي بقيمتها والمثل بمثلها اذا هلكت العين الى أن قال الوكيل لا يودع اه (أقول أيضا) وفي وكالة البحر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كافي البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أصلا في الحقوق الخ وكتبت فيما علمته عليه أنه ينبغي تقييد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلوجرت العادة بدفعه الى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون ما ذرونا بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها من ثمنها مع من يختاروه ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا شائعاً فيهم وباع المبعوث اليه البضاعة وأرسل ثمنها مع من اختاروه منهم على دفعات

بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة اذا دخل لانيه فيه وأما اذا دفع ديننا الحق الا تخربا ذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا لاذن حتى اذا لم يأذن له به كان متبرعا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو عن الجارية التي أمره بشرائها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة غنية ذات قيمة عظيمة فباعها الاغ منها لها بالوكالة عنها بثمن بخس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرا بحة وصاحب البحر وصاحب مخ الغفار وكثير من الاسفار فاختر بعضهم الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي ينبغي به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم (سئل) في امرأة باعته لرجل دكانين لها وادارامشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة بثمن معلوم بخضرة وزجها واذنه لها واجازته ببيعها هل ينفذ البيع في الكل أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فبأخذ كل ما خصه وهو

النصف قال في الكافي رجل له أرض بيضاء ولا تحرفها تفل فباعها مارب الأرض بأذن الآ خر بالف وقيمة كل واحد خمسة مائة الف درهم
نصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المستطوع عدم كرحصة كل من الزوجات والزوج لعدم
الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقوا على ان لكل نصف الدار والله أعلم * (باب البيع الفاسد) * (سئل) في رجل اشترى من آ خر
زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه صابونا وأن يأخذ منه وأجرة طبخه أذرعان الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسلم كل مشربه هل يصح أم لا
(أجاب) لا يصح مع ما ذكره شرط الطبخ بانفراده مفسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المستطوع بانفراده مفسد والفساد يجب رفعه
ويحرم تقرب روحه حتى قال في البرازية وكثير من الكتب إذا أصر البائع والمشتري على امسالك المشتري فاسد أو علم به القاضي له فسخه حقا للسرعة
فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباهى غرة زيتون بجرا زيت غير عين وباعه الزيت الذي يستخرج منه باربعة
ونخسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) (٣٧٢) لا يصح ذلك شرعا إذ الواجب رد عينه ان كان باقيا والا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء

متعددة وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باع الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك
لطول المدة أم لا بدله من البيينة أجاب القول قوله بيمينه اذله بعثه مع من يختاره وراه أمينا لانه أمين لم تبطل
أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا بنج لبيكر خوارزمي زاده حرت عادة ما كنة
الرساق أنهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبعث باعناهم اللهم بيد من شاء راه أمينا
فاذا بعث البائع عن الكرايس يد شخص طنه أمينا وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه
العادة معروفة عندهم قال استاذنا راجه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عرفت بقوله لهم المعروف
عرفا كالمشروط شرطوا العادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخبر به ولكن انما
ما يأتي في الفروع في آخر هذا الباب (سئل) في الوكيل اذ لم يكن ضامنا دين موكله هل لا يحبس بدينه
(الجواب) نعم لا يحبس وفي وكالة الاشياء لا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن
وسئل قارئ الهداية هل يحبس الوكيل بدين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد وكياله وامتنع
الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يحبس الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من
الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يحبس فيه زاد الشيخ في هذا الجواب
في مكان آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اه وأيدته شى الاشياء
السيد أحمد الجوى ما أتى به قارئ الهداية بنقل من الخانية ونقله في نهج النجاة أيضا قد تحرروا من هذا أنه
اذا كان للموكل مال تحت يد وكياله ولم يأمره بدفعه لا يحبس واذا أمره بدفعه وامتنع منه يحبس (أقول) وهذا
خلاصة ما حرره الخير الرمى في حاشيته على المنع ووفق به بين عباراتهم كما أو فخته فيما علقته على الدر المختار
قال المؤلف وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا أذن المدين لو كيله بان يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه
لا مال عنده لموكله هل يلزمه عين فأجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكيله بقبضه منه وان أنكر أن
الموكل له تحت يده شى لا يلزمه شى ولا عين عليه لان المدين انما يجب للنقصم والوكيل بقبض الوديعة أو العين
ليس بنقصم (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين بذمة عمر وفادى بكر أنه وكيلا ز يد بقبض الدين
من عمر وفصدقه عمر وعلى ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والا تنريد عمر واسترداد المبلغ من بكر فهل ليس

البائع أخذ قيمته وان شاء
صبر الى خروج المثل والقول
قول المشتري مع يمينه والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آ خر قطيعا من الغنم على
ان عدده كذا وعلى ان كل
شاة منه بكذا من الثمن
بشرط أن يكون منه كذا
من العدد بلا عن وقبضه
المشتري على هذه الكيفية
واستهلكه فهل البيع صحيح
أم غير صحيح وماذا يلزم
المشتري (أجاب) البيع
المذكور فاسد وعلى المشتري
قيمة الغنم يوم قبضها والله
أعلم (سئل) في بيع الزيتون
بل زيت غير معين ما الحكم
فيه بعد تصرف المشتري فيه
بالعصر (أجاب) البيع
فاسد والزيتون مثلي مكيل
مضمون بمثله فان انقطع

ولم يصبر البائع الى الجديد ضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بيمينه والله أعلم
(سئل) في رجل باع غرة زيتون التي عليه باربع جرارز يتاد ينهل بجوز (أجاب) لا يجوز با زيت العين ان كان مقدار ما في الزيتون أو أقل
فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آ خر ربع فرس بالقيام عليها مادامت عنده وسلمها له باعها فولدت عنده حصانين وباعهما
وأخذ ربع منهما وسلمها وهاكا فولدت أيضا مهرة والا تنريد أخذ المهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرت لبايعها يقوم عليها فالحكم في
ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع وتضمن المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس ولا المشتري الرجوع
بما نفق فان اختلفا في مقدار فاقول للبائع باليمين والبيينة على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا
واذا قام لبنا الحيلة حتى يمل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والحيلة أن يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوى اللبن أو
يقاربه اذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما أتى من دأبى الفلانية أو من دأبى من اللبن خذته قرصا فاذا استوفاه يجعل هذا فيحل
لهذا المسال وللا تحو اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فادعى البائع على ابنه

انه شرط في عقد التمايع مع امه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط المذكور يفسد البيع ففسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ووقفه ولا يلزم ابن المشتري حرثه على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بصره الواقع يوم الطالب وقبضه فوكت غارة على البلد فانتهب مع ما انتهب منها من الحنك (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله في حاله فساد البيع بحاله الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقرر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون بطله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبها لمكان معين فسرقت منه فطالبه المعير بضمان قيمتها فباعه اثنين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثمن معين ثم قال هو يدل الضمان بتاعه على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المهر وقدم له كونه مسروقة بثمن معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم عنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفرط في حفظها فلا بد فبطل قوله هو يدل الضمان وصار غن (٣٧٣) الثلثين بذمة المعير بطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن شروط مفسد فان وجد فيه شرط

مفسد وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا يبيع بينهما وقبض الغنم وأكل زوائدها من ولد وصوف ولبن وتفاسخا للبيع بحكم فسادها فما الحكم فيما أكله (أجاب) يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بان رد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت منفصلة لم تتولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة لا المبيع

لعمرو وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الدين نائبا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكيل ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقائق ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب اه ومثله في المتون وسئل قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدين أن قبض الموكل دينه فأجاب بانه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستعاف الوكيل انه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكيل وطالب الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان نكل المدين ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شئ (سئل) في رجل يدعي الوكيل عنه امرأة خوساء طرشاء فهل تصح كالتهم مع كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكلها صحيح فتاوى الشلبي من أوائل الوكالة (سئل) فيما اذا بعث زيد لعمرو المقيم ببلدة كذا دارهم ليشتري له بها بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعرها معلوما فاشترى لها غنم فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد (الجواب) حيث لم يعين له ما يشتريه فاشترى غنم فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معين المفتي لو اشترى غنم يسير نفذ وبالفاحش لا وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشتريه فان عين نفذ على الاثر كما في الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ وتسامه في البحر ولو سمي له الثمن فاشترى باكثر لا ينفذ الا الوكيل بشرائه الاسير فانه يلزم الاثر المسمى كما في الوقعات نهج النجاة من الوكالة وفي الدر المختار وتعيد شراؤه بمثل القيمة وغبن بسيره وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره معروفا بين الناس نكحز ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يغني بحر ومثله في السكندر والملتقى (سئل) فيما اذا أرسل زيد المقيم ببلدة كذا مع عمر والمكاري صرة مختومة فيها دارهم ليوصلها للبكر فوجدها بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول بكر في ذلك (الجواب) القول قول القابض بيمينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بنقله (سئل) في امرأة تباع بفسادها قبض أجور ووقفها وملكها وتشتري أم تعتق من رجال أجنب وتريد أن توكل أجنبيا في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات والرجل

رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمنها رد المبيع والمسئلة مذ كورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر مع الغير شريكه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وببيعهما جلة والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماؤنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثمن معلوم مستنجا حملها وسلمها للمشتري فولدت عنده وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهاالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كلف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بدأ امر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه وهذه مسئلة وافح وقد كثر النقل فيها وما قلناه مشع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غر وش عن مدحظة باعها له الى دخول الخير هل يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت به اهل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت

والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وليس على المشتري الامثلة خنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لانكاره ما عداه فاي خنطة جاء بها له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يدعيه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من خنطه في ارضه للبائع وتقاضا و زرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافع الى محكم فحكم بفساده البيع وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجددا عقد بيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة خنطة غير مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد وإذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبيع الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو ردية وشراء الخنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار اليها فيرد المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل الثور واذا المنافع لا تضمن عندنا والزورع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد (٣٧٤) مدة سنين فما الحكم (أجاب) الاصل ان يبيع المكره فاسد والبائع الفسخ ولا يبطل بموته

ولا يموت الحامل أي المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصه وتضمن ما أكل منها من تركته المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخ نصف فدان بثلث معلوم شارطا ان يخرج من العمل سالما فهو له ولا غن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثلث مقرر فسرق ثوره واستهلكه السارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع بنصف قيمة المستهلك ويكون التعويض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور التعويض جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستهلك لفساد

لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلاعنه ليدعي بحق على الآخر هل المدي عليه أن يابى حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه (الجواب) قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخير الرملي بما صورته صرح علماؤنا فاطبة متونا وشروحا بان الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخرجة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرره فيتوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم وقال في المتن وغيره وصح أي التوكيل بالخصومة في كل حق برضا الخصم للزومها الا أن يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائبا مسافة سفر أو مريدا للسفر أو مخرجة وغير معتادة للخروج الى مجلس الحكم (سئل) في امرأة وكلت آخر لزوجها من زيد الكف عليها وفي قبض مهرها فزوجه وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في حياتها فصدقة الورثة في القبض وأنكر والدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه (الجواب) نعم وأجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت ببقية الورثة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابينة واذا لم يقيم بينة رجعت الورثة بحصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الوكيل لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على الميت الخ اه (سئل) في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا وكذا عنهم ليتعاطى أمورهم ويباشروا أعمالهم ومصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مملعا معلوما من الدراهم وقدر امن الخنطة والشعير وتعاطى زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وكر زيد عمر في تقاضى دينه الذي بذمة فلان وقبضه وشرط له على ذلك اجر معلوما في مده معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاجر بالشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك ووقت له

البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بذمة آخر ما تجرزة يتبايعها له بار بعمائة قرش ثم دفع له وقتا

المشتري من غنهما مائة وأربعين قرشاهل يبيع مافي الذمة الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع مافي الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين دين وهو بيع الكالئ بالكالئ وقد نهينا عنه فيجب على المديون دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عازمت على الحج الشريف فباعت زوجها نصف دار بثلث معلوم وباعت ابنها من غيره كراما وحكرا كذلك وبناتها ثلثي بيت ونصف حكر كذلك على انها ان رجعت سالمة يعد ملكها الباهل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصروا على امسالك المبيع يفسخه القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سخول بثلث معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها عند المشتري يضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما قبضه ان كان اريد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا بألف قرش منها تقدم مقبوض

سماة قرش ومقدار معلوم من الصابون يبيع له وزنا باربعمائة قرش وقبل ذنته باع المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها منه وكتب في التبايع وثيقة شرعية بألف قرش ووعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع ذلك فاحكم ببيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو اثنامائة قرش المقوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا فاطبة بأنه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكمل والموزون مكاييله أو موازنة بالوزن والسكيل والمسئلة في الخاتمة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصابون أو استهلكه لا يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعمائة التي اشتراها البطلان ببيعها بالمائتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فمشتريه فسخه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بانهم لو ذكرا البيع بلا شرط ثم ذكرا الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء (٣٧٥) اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم روى وقال الشرط الفساد اذا لحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم روى قائلوا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لجهة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة غرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبارأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما الابرأ في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها مجرى الربا كما صرح به البردوي في غنى الفقهاء قال

وقتا وباشرك ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشباه من كتاب الامانات وفي البرازية في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضى وان وكله بقبض دينه وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز اه (سئل) فيما اذا وكل باطر وقف زيد بتعاطى أمور الوقف ولم بشرط له أجرة على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة وطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكيله ولم بشرط له أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجرة الا الوصى والناظر فستحقان بقدر أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاسونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كافي الخاتمة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقف اذا أحبل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط أشباه من كتاب الامانات (سئل) في جماعة استأجرهم زيد لحصد زرعهم معلوم باجرة معلومة وشرعوا في الحصاد وعجزوا عن اتمامه فوكلا زيدا بأن يأتى لهم بمساعدا باجرة فأتى لهم بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى أتوا الحصاد فهل تكون أجرتهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستتجار بالاجرة كالوكيل بالشراء كذا في وكالة البحر فلم يطلب أجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم (سئل) فيما اذا وكل زيد عمر في عمل معلوم هو بيع أمتعة معلومة فزيد جعل له أجرة على ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري (الجواب) حيث كان وكيله باجرا يجبر قال في الاشباه من الوكيل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضى الثمن أما اذا كان باجرا كالذلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وتما بسطة في حاشية الاشياء للسيد الجوى فراجعها (سئل) في صلح كتب فيه أقر زيد بجماعة من أهالي قرية كذا فزيد بالاصالة عن نفسه وبألو كالة عن جماعة آخرين من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغ قدره من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطاب عمر والمبلغ من الاصل والموكلين وهم يتجدون التوكيل في ذلك فكيف الحكم (الجواب)

في الاشياء والابرأ العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرأ عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعيرا من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذ البائع من يد المستعير وهلك عنده فما الحكم (أجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذا كل يبيع ببيع فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر رجلا بثمنين وثلاثين غرشا مؤجلة عليه الى ثلاث خيارات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثه قبل طلوع الخيارين مسدعيان الاجل المذكور وغير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن باجتماع علماؤنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضى الارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضى والله أعلم (سئل) في رجل اشترى مني آخرا في أثناء الثالث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشاً ما في رمضان والحسبون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في

رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرين من الجلة سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا للفساد الاجل فيجب اداؤه
 ويحرم تقريه (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخبث كثر جهالة من هذه الاشياء
 فلا يصح جعله أجلا للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصص من دار شارط ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها
 له به ففأت المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوبا ولا تضمن الاجرة
 لانهم صرحوا بانها اذا مات أحد المتبايعين فاسد افلورثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الاتمخ الفسخ ولا تضمن
 بالاهلاك عند أي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلل الذي ليس ببناء وانما هو مجرد
 هو هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكثر وغيره الذي عبر عنها بلعوسقط حيث قال طائفة على ما لا يجوز بيعه وعلوسقط أي لا يجوز
 بيعه علو بعد ما سقط لأن له حق التعلل (٣٧٦) لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه والهواء لا يمكن احرازه

والمقل في المسئلة مستفيض
 والله أعلم (سئل) في رجل
 اقترض من شريكه في خيل
 دراهم معلومة وقال ان لم
 أدفعها لك الى أربعين يوما
 فقد بعثك حصتي بمأهل
 يصح البيع بهذا الشرط
 ام لا (أجاب) البيع
 المذكور غير صحيح ونقصه
 واجب على كل من المتبايعين
 فان اصرأ عليه وعلم
 القاضي فسخته ونجما عليها
 والله أعلم (سئل) في رجل
 باع لاخر غرة كرم بثلاثين
 غرسا وانعقد البيع على
 هذه الصفة شارطا عليه ان
 أحوج المشتري البائع الى
 شكايته الى القاضي وذكر
 البائع للمشتري ان أعطيتني
 من غير شكايته آخذ منكم
 خمسة وعشرين قرشا
 وأحوج المشتري البائع
 الى الشكايه الى القاضي

حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون العكس المرقوم في ثبوت التوكيل بل
 لا بد من انبائه بوجه الشرع والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوبا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي
 في نسخة العمادية ما جواب الائمة الحنفية في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في
 القبض والابراء الا في ذلك كره ما فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين
 المذكورتين عن ربع حصته مما من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القايض
 المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بوجبه فاذا طعن الخصم
 في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسا لهما القاضي عن
 مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ويضميهما من غير معرفة ما كتبت فيها أم لا
 (الجواب) لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها
 حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانهم ما قد وكلتاه بقبض ما لهما في ذمة الدافع وبالصالح والابراء
 أيضا فان شأهدي الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهم لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم
 كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال نعم يكف ورثة المشتري
 الى اثبات توكيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صل البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن
 الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه
 خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بالانحصام حاضر اه ومن خطه
 المعهود نقلت (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عمه وفات عمه عن تركه وورثة فوكل
 زيد بكذا قبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه
 (الجواب) نعم والوكيل قبض الدين على انحصومة والوكيل قبض العين لا على انحصومة الخ عني على
 الكثر وفي تصحيح العلامة قاسم قوله والوكيل قبض الدين وكيلا بالخصومة عند أي حنيفة وقالوا هو
 رواية عن أي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح الاقاويل والاختيارات
 والنسفي والموصلي وصدر الشريعة وقيد قبض الدين لان الوكيل قبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة

فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه فيها
 بامر البائع فان كان قائما وجب الفسخ ورثته وان كان قد هلك أو استهلكه المشتري وجب رد مثله اذا العنب مثلى كما في عامة الفتاوى فاذا
 انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما اذا ألحقه بعد العقد
 لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطنة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الاخر فقبل أن يخرج جميع بطئها وهي مائة مائة
 بعد أخرى في عام واحد وانحارج دون النصف هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ابيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرأ فاسد او هلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (أجاب) رد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم
 (سئل) في بيع أراضى يبت المال هل يجوز أم لا (أجاب) أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالبيع أو الخمس مثلا
 فبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقى على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثا والله أعلم (سئل) في رجل اختان مع
 آخر في شرأة ثم تزيتونه وهو يقول له اشترى بها ثلاث جزار زيتا والجزرة اسم لمعيار معلوم والزيت غير مضاف اليه والبائع يقول بعته بكذا يستة

نروش وثالث قرش فكيف الحكم الشرعي (أجاب) يحلف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فإن نكل قضى عايمه بأن حلف بحالنا
البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فإذا حلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور أن تعذر المثل ولم يصبر البائع إلى خروج الحديث أو مثله أن لم
يكن كذلك لأن الزيتون مثلي كما أوضحته في مثله وإن نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد
وهو ضمان مثله أن وجد ولا ولم يصبر البائع إلى خروج الحديث فقيمه وقد تقرر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما إذا حلف أنه يفسخ العقد
الذي وقع بصفته الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسألة هلاك المبيع أن كل واحد منهما يدعي غير العقد
الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفيد دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما إذا اختلعا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما
يقولان إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فإنه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الإلزام وهو باطلاً في تناوله واقعة الحال فافهم
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر طال من القطن الحلج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه
قال في الحاشية رجل باع مائة من حلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حلج وقال
المشتري كان عندك فالقول للبائع أنه حدث ولا يلزمه الحلج صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفتدعي الرجل إذا باع حلجاً لخص
ثم ادعى أنه لم يكن عنده حلج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة أنه كان في ملكه
يومئذ قبل بينة البائع وينفذ بيعه أم لا (أجاب) البينة كاسمها مبنية فإذا قامت عليه بأنه وقع عايمه البيع موجوداً جازا البيع وألزم البائع بتسليمه
للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحد أو جماعة غرة زيتون لم تجز (٣٧٧) بقروش معينة وشروط كل جرة أوصلها
المشتري تقام على البائع

فيم بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ (سئل) في رسول التقاضي هل يملك قبض الدين (الجواب)
نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصوص مقرر رسول التناضي يملك القبض لا الخصومة أجماعاً بحر اهـ (سئل)
فيم إذا وكل زيد عراً في بيع بتن معلوم له وأن يشتري بثمنه ثمانية مائة ما قال لا تبعه إلا بمحض فلان فباعه بغير
محضه واشترى به غير ابن فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية وقال في الحاشية من فصل
التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الابشهود أو الامحض فلان لا يملك البيع بغير
شهود أو بغير محض فلان اهـ (سئل) في رجل له بناء دار قائم في أرض وقف وكل زيداً ببيعته بمائة زيد من
أمرأة بثن معلوم والاخر يدعي زید أن البناء ملكه فهل إذا ثبت ما ذكر لا نسمع دعوى الوكيل بذلك
(الجواب) نعم وفي فتاوى الحاشية في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل
أو الوصي وعبارته سم أن من أقر لا نسان بعين فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه فلا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة
أو وصاية وكذا لو ادعى لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر أنه وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير
متناقضاً والدين في هذا الحكم كالعين فعلم بهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصي مانع من الدعوى

(٤٨ - (فتاوى حامديه) - اول) مدعيانه برقد حالة العمل فقبله صريحاً وقال فيها خيرة شيناً راجع اليانثام مات عنده بعد شهر
وأيام هل حيث قبله صريحاً نفس العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً صار قبوله إقالة للعقد السابق
ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً بثن معلوم فقدم فسأل البائع الإقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغاً
ليقبله فقبضه منه فأنال ساحتك فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك إقالة فقد صرح علماء وأنها
تنعقد بتركت وتاركت ورفعت وساحتك يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمح له بكذا وأسماع وافقه على المطلوب وسمح وتسمح فعل شيئاً
فسهل فيه والمساحة المساهلة وفيه سمح حاد وفيه سمح بكذا اسمها حقة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه
المسحوح عنه فقوله ساحتك المعنى تركت أي وافقتك على مطلوبك وسهلت لك وجدت لك بما طلبت وأسعرت لك به فهو أولى في المطلوب من
تركت وتاركت لا سيما مع إضافة الصلح بمال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
داواهما ساكناً بثمانية مائة من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل ينسخ
البيع أم لا (أجاب) نعم ينسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلالاً ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الإقالة فادعى أنه حدث به عيب عند
المشتري ولم يطاع عليه وقت الإقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والإقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث
العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وإن تعذر الرد بالهالك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وقبضها
تبعيت عنده فسأل الإقالة من البائع فإقاله غير عالم بالعيب هل له رد الإقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الإقالة وله امضاؤها ولو لم يرجع بنقصان
العيب والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الكرم المبيع واستهلك المشتري ثم تم تقايلاً أو تفاسخاً عقد البيع هل تصح الإقالة أم لا وما الحكم في

الثمرة المستهلكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كراما وسلمه إليه فأكل المشتري نزه سنة ثم تقايلا لا تصح وفي المجتبى والزبادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لاقبله ومراده المتولدة من المبيع كالثمرة ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كأصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبد استغله المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتغايبه الغلة والله أعلم (سئل) في زيدا أقرض بكرانصف غرة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في البحر ومخ الغفار في كتاب الهبة نقلا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالاجماع وعلمته عدم توفيقه على القبض اذا التصرف فيه قبله بحوزة على الأصح كما نقله في التتارخانية عن الفتاوى والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذا مات مرسله هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه مجرد سفير ومعبور وهذا بالاجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (باب الربا) * (سئل) في رجل مات عن ورثة وبذنته مال لجهة وقف معاملة بالرجح لم يعمل فيه بحيلة مما دفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه بطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لاحدهم معلوم وظيفة فيه يسوغ له أن يمنع صرفها له ذلك أم لا (أجاب) ليس لتولى الوقف ذلك اذ هو باحض محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الاثم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الرابح سلاحي للحر ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقاسه على ما دفع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف (٣٧٨) على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباينة بحيث لا وائحة فيه للمساواة لعدم

صدق الحديث في الرباها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمها في الملك أيضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها أعراضا لا تتقوم الا بالقد وأما أخذ العشرة باثني عشر بلا وجه لثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى

منهما فيما وقع فيه التناقض ولم يمكن فيه التوفيق اهـ (سئل) فيما اذا طمع الوالي في أخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين ظلما وطلبه منهم فاختفى بعضهم وأخذ الوالي المبلغ من رجل ظاهر منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المحتفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التبرازية من كتاب الوكيلة طمع الوالي في أخذ أموال جماعة من التجار فاختفى بعض فآخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالحصة ليس لهم الرجوع على المحتفين شرعا فاملا أمر المروعة فظاهر (سئل) فيما اذا كان لزيدا لغائب مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى أخوز يد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهم فصدقه ودفعه له بعدما أبرز له التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أخاه في التوكيل المزبور وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمران بدفع ذلك له و يرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده (الجواب) حيث دفعا الدين للوكيل بدون اثبات وكالته بل صدقاه عليه أي مؤمران بدفع ذلك لزيدا ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وبمثله ان استهلكه والله أعلم ادعى أنه وكيل للغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه فيها والا أمر الغريم بدفع الدين اليه

حظنة في سنبها بعضا محصور وبعضا غير محصور بخطة خالصه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا ثانيا عن الخاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سنبها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الحاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة بحكها فاستوفت منه ستة قروش ونصفا ونطال به الآن بقرشين زعم سامنها لزوم الرجوع هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها ربحا بحض فعليه ارده باجماع الامة بل واجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام باشر عقد مرا بجهة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويبطل انكاره القبض أم لا وهل اذا دفعوا بحا بغير معاملة يكون ربا يملك ان الرجوع فيه ولهما أن يحسبها من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعقد وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرى المدينون بالدفع اليه مطالقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذبا بخلف الذميين ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربحا محض مطالقا سواء كان في مال اليتم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لفاعله ولا عبرة بمن شذفنا خلاف النصوص مردود حتما ولوتعلق قائله بكاف السهم والله أعلم (سئل) في صرف القطع بالقروش الاسدية (أجاب) هو ربحا حيث لم يتعدالا وزنا فلزم وجبه من رد البدين ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب واذا أنفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضميما كان أو أمينا والله أعلم (باب الاستحقاق) * (سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبير موقوفة بأرضها وشجرها وقفا يحكم ما به يأكل غلاتها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها وبعأكل

من غلته إذا أجاب بأنهم باعوه هاله فهل على نقد برأئهم باعوه هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتاً فحكموا بالزوجه على الوجه الشرعي وبضمنه
 جميع ما كان من الغلته أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يردها للوقت فان أي حبسه القاضي حتى يرد وعليه رد الغلته التي استهلكها
 ورجع عليهم بمادته من الثمن إن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لذي
 فأنش أنه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطلب الغلته التي أنفها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع إن
 كانت قائمة أو فيسقطها إن كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) صرح في مجمع الفتاوى نقلاً عن
 جامع الفتاوى أنه بوضع من الغلته مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار
 ما تناول إن أقر أنه تناول وإن أنكر بالكمية فالقول قوله بيمينه لأنه المذعي عليه والأخر المذعي فيحتاج إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر بعتة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع لطلب الثمن من البائع فادعى النتائج عنده هل يكون هذا إذا فاعا منه ولا يشترط حضور
 المستحق الغائب بعده أم لا (أجاب) نعم تسمع الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائباً على الاظهر والاشبه ويندفع المذعي بذلك والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداولته الأيدي فاستحق بدمشق الشام بالمالك المطلق أو بالنتائج فطلب من بائعه عنه فبرهن بائعه أنه نتج عنده
 أو عند بائعه هل يعمل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بيعة البائع أنه نتج عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق
 بالاستحقاق لأن ذا اليد هو البائع الأول وفي دعوى النتائج من المتبايعين بيعة ذي اليد أولى بالقبول للحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 بهيمة من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى النتائج هل إذا أقام (٢٧٩) المستحق منه بيعة تأم النتائج بهيمة بائع بائعه

يبطل الحكم للمستحق
 ومثله إذا أقام بائعه بيعة
 وكذلك إذا أقامها بائع بائعه
 أم لا (أجاب) نعم بإقامة
 البيعة من كل منهم يبطل
 الحكم للمستحق والله أعلم
 (سئل) في رجل باع بقرة
 فولدت عند المشتري ثم
 استحققت من يده بالوجه
 الشرعي وأخذها المستحق
 هي وولدها هل للمشتري
 أن يرجع على البائع بالثمن

نائب أو يرجع به على الوكيل إن باقى في يده ولو حكما وان ضاع لا إذا ضمنه عند الدفع أو قال له قبضت منك
 على أني أبرأتك من الدين تنو بر من باب الوكالة بالخصومة والقبض (سئل) فيما إذا دفع زيد دراهم
 لعمرو وليد فباعها لزيد فادعى عمرو الدفع وأنكر زيد وبكر فهل يصدق بيمينه أم لا (الجواب) قال في الاشباه
 من الامانات ٣ المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان هضمنا كالغصب
 والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة تدعى الجماعة آخر
 مالا وأذنوا لهم بدفعه لزيد وأخذ رجعة منه بوصول المال اليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك وضاعت
 والآن أنكر زيد بقبض المال من المأذون لهم وكذبهم المأذون أيضاً فكيف الحكم (الجواب) القول
 للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيد بالقبض فالقول قوله بيمينه أيضاً والله أعلم
 وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع إلى آخر مبلغاً وأمره بدفعه لزيد وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ
 وصل اليه ففعل ذلك وأدعى المأذون ضياع الرجعة منه وأنكر زيد بالقبض فهل القول قول زيد مع يمينه أم
 قول المأذون مع يمينه أم لا الجواب القول قول المأذون في أنه دفع إلى زيد مع يمينه وإن أنكر زيد بالقبض

وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزوائد
 معالاً بأنه مغرور ومن جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حبلين بربعة
 قروش فصار ثوراً وزادت قيمته فأنه عجل الغير وأنه كان ودبعة عند البائع فهل إذا أخذه مالكة للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن
 وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو واشترى من زيد بعيراً بثلاثة وعشرين أسدياً وباعه بعيراً بعشرين وتقايضوا بمات بعير العشرين عند
 مشترى زيد فادعى أخوه على عمرو أن الجمل الذي باعه أخوه ملكه وأنه لم يأذن له ببيعه إلا بخمسة وثلاثين أسدياً وأنه رديعه ويريد
 أخذه منه هل يعطى بمجر دعواه أم لا وما الحكم إذا أقام بيعة على دعواه (أجاب) لا يعطى المذعي بمجر دعواه بل لابد له من بيعة تنور مدعاه
 والأصل أن المتصرف بالبيع يكون مالكا ولا يصح إقراره بعسده بأنه فضولي أو وكيل لأنه ساع في نقض ما تم من جهته فبر دعيه وإذا أقام
 المذعي المذکور بيعة على دعواه استحق أن يعطى ويرجع عمرو على زيد بيمين البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
 في البعير الذي مات وإن كان عمرو واستعمله أو كرمي عليه لطلب المستحقه باجرة عليه إذ منافع البعير غير مضمونة عندنا والله أعلم (سئل)
 فيما إذا اشترى زيد بيتاً بثمن معلوم من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت له قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أنه
 الرجوع بالثمن وبقية البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع كما صرح به علماؤنا فاطبة
 ٣ قوله المأذون له الخ أي إن كان لزيد ودبعة عند عمرو وفأذن زيد لعمرو بدفعها إلى بكر فالقول لعمرو في الدفع وإن كان الذي عند عمرو غصباً
 أو ديناً زيد لا يكون القول قول عمرو في الدفع لأنه يدعي براءة ذمته عن المضمون هنا بخلاف الأول اه منه

لأنه لو كان له قيمة فأنما هو تسليمه والله أعلم (سئل) في رجلين تقياضا في ثوبين فتعرف بدوي على أحدهما وأقام عليه بيعة وأخذته بلاقضاه قاض فافتككه من يده بأثمنه بمبلغ وردده على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوبه الذي قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا يفسخ البيع لأن الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم * (باب السلم) * (سئل) في رجل أسلم آخر مبلغا معاوما في جلود من جلود المعز عددا معلوما ولكنه لم يبين الطول والعرض وما تنافي به الجهالة ولا بنية شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المستطور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم إليه رب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم للمسلم إليه والقول قوله فيها: يمينه وعلى المسلم إليه البيعة إذا ادعى زيادة على ما يقول رب السلم إذا القول قول القايض ضمننا كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم إليه إذا مات هل يحل للمسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر إلى أجل المشروط في عقد السلم أم لا (أجاب) نعم يحل للمسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم إليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم إليه الأشياء منه فقال رب السلم لا أقبله إلا تمام وتركه فسرق هل يكون على الدائن أم على المديون (أجاب) يكون على المديون والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لاشتمال البدلين على أحد وصفي علة الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح به في البحر والبن موزون وأيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة (٣٨٠) النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين

رطلاً من تمر كاحمر أبيض
سئل الدولاب يستحق في
نصب الميزان بطرابلس
الشام سنة ثنتين وستين
بعد الألف وأسلمهم أيضا
خمسين قرشاً أسدية قرضا
يستحق وفاؤها في الموسم
المرقوم وذلك في كفالة فلان
أستاذ القرية مالا وخدمة هذا
صورة ما سطر في مسطوره
هل يصح السلم المذكور
وكفالة الكفيل المزبور
أم لا يصح واحد منهما وهل

فالقول قوله مع يمينه أيضا فاصل الجواب أن الماذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر الابنية تقوم عليه وإذا شرط على الماذون أن لا يدفع إلا بشرط الأشهاد على زيد وحضور رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان الماذون ضامنا ولا ينفعه قوله أنه شهد وتضاعت الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اه أعطاه ألفا ليقضيه به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذه ضمن برأيه من الوكالة (أقول) قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحض فلان ففعل بلا محضه ضمن كذا في البرزانية ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضه أو قال لا تدفع إلا بشهود فادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فادعى حلف يمين كذا في الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن اه مافي البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله أنه شهد وتضاعت الوثيقة الخ فيه نظرا لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أما إذا حلف فانه ينفعه تأمل ثم إن كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفعه إلا بشهود وباداة الحصر وبين ادفعه بشهود وبدون حصر فيه ضمن في الأول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه إلى نقل

إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن السلم إليه في الحر برالمذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وهو وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من أهل القرية لتجته من غير أن يكون مستقرضا وسلمنا إليه في الحقيقة لزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية التجته في ذلك وأنكره لا نخذلك فاقام عليه بيعة بذلك تقبل أم لا وهل إذا انحصر عن إقامة البيعة يستحلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فالكفالة في الحر برالمسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة التجته فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في الاختيار كثير من علمائنا قال قاضيان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان لتجته وأنكره الآخر لا يثبت قول من يدعي التجته ويستحلف الآخر وان اقام مدعى التجته البيعة على ما ادعى قبلت بيئته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكأول رجل أسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا أنه لم يذكر فيه أجل أو غيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعي الصحة وهم يتدعون الفساد وفي مثله القول بمدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنا لرجل أن يستلم درهم على زيت من الناس ففعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطلب المأذون له به وهو يطلب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطلب أحد المأذون له ففسد السلم وترك شرائطه وأما الذين أذنا فاعدم جواز التوكيل من جانب المسلم إليه كما صرح به في البحر في الوكالة نقلنا عن الجوهره فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أرطال من الدبس إلى نزول المديسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم إليه بدفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في الغفران نقلا

عن جواهر الفتاوى أنه لا يبيع السلم في الدبس يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الألبان النواحيات فلا يعجب في الدبس
 وأيسر على المسلم البسه الأدراس مال السلم ويسترد بسبه بعينه أن كان باقيا والافقيته يوم قبضه والله أعلم (سئل) في رد دفع له عمر ودرهم
 ليخرجه له على شعير فدفعها زيد بأكبر ليخرجهما فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والآن يقول زيد ليكره وقد فويت عنك الشعير لعمر وهل
 يلزمه أن يدفع له تغير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حال تكون وإنما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدرهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أو زيد من الزيت المبيع سلما وعند مجيء المحل دفع المسلم اليه
 للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا ويأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف
 الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدرهم التي جعلت غنما لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت
 والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا في قطن بقشره وزنا معين سلما فاسد المحل لم يجد المسلم اليه قطننا فاشترى منها ما بذمته من
 القطن ثمن مؤجل وحين يجيء باعها قطنه ببعض المبلغ وسلمه لها وأبقت عليه البعض وتطالبه به هل لها ذلك أم ليس لها الأراس مال سلمها في
 الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الأراس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها غنمه فتقاصه بقدر ما لها من رأس مال السلم
 وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يبيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو باقل
 أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعوضه أولا أما إذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال أنه قام على بثمن غال ونحوه فردده المسلم اليه وقبضه فانه
 ينفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما إذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال (٣٨١) فرد عليه البائع الثمن وردده عليه المبيع
 فانه يكون اقالة على الصحيح

وهو مخالف لما في التتارخانة عن المحيط مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل
 بعه بخيار فانه يلزمه سواء أ كده بالنفي أو لا وان كان يضرب مثل بعه بالف نسبة فباعه بالف حال جاز ولا
 يلزمه شرطه معا لقوان كان ينفع من وجهه دون وجهه مثل بعه في سوق كذا فهذا إن أ كده بالنفي يلزمه
 والا فلا كما حرمه فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول الكنز وبأيقانها واستيفائها (سئل)
 في وكيل متولى وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقف فآخره من زيد والحال أن المتولى لم ياذن لو كيله بالتوكيل
 ولم يعلم له فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم ياذن له موكله ولا قوض الى رأيه ذلك ولا أجازه
 فالاجارة المذكورة غير صحيحة كالمصرح بذلك في التنوير وغيره (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في قبض
 معلوم وظيفة منه من آخر وفي انفاقه على زوجة الموكل وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء
 وغاب زيد وبشر عمر وذلك ثم وكل عمر وابنه البالغ في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذكور فهل يكون كل من
 التوكيلين صحيحا ولا ينزعزل الابن بموت أبيه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه فقد صار
 الثاني وكلاهما الاقل فلا ينزعزل بموت أبيه كفي البحر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في قبض معلوم وظيفة

رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروش أو عينها إن كانت قائمة لدفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتين
 الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغة ما بلغت إن لم يثبت الضياع بالبرهان إذ فاسد العقود كصحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح
 إذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشاً في ثلاثين رطلاً بالبسياغزلا
 فلا حيا إلى ستة أشهر فلما مضت طال به الغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم بثلاثة وثلاثين قرشاً ودفع له منها غمانية
 أرطال غزلا أقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بثمانية وعشرين قرشاً فما الحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي أو له سلم اليه اتفاقاً أو أمانتاً الذي وقع أولاً في
 الغزل إن استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطاً ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما
 أظن أنها استوفيت وإذا لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشاً الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من
 الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشاً في مدحظة ولم يذ كر ما توقف عليه حجة السلم ولزوم المسلم فيه هل له أن
 يسترده ويدفع له قرشه إن كان باقيا أو مثله إن كان متعذرا رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده إذا كل من دفع شيئا بناء على أنه ثابت في الذمة
 فبات أنه لم يكن ثابتا له استرداده ورد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قطن سلما رأس ماله خمسة قروش اشترى
 المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه ودفع له عند محله مما عليه وكل له في ثاني عامه القنطار بدفع
 نصفه الباقي ثم طال به الثمن الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصه بمثلها مما عليه من الثمانية فهل له المطالبة
 بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما فعلا أم لا أو فحوا للنالجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه

فانه يكون اقالة على الصحيح
 فافهم والله أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر خمسة
 قروش سلما في ستة قنطار
 زيت ولم يذ كر شيئا من
 شرائط السلم ورهن السلم
 اليه على ذلك ببندقية فادعى
 رب السلم ضياعها فما
 الحكم (أجاب) السلم
 والحال هذه فاسد لعدم
 استيفائه الشروط وفي
 السلم الفاسد الواجب رد

فهو يمينه بعد قبضه عما عليه من القنان المسلم في غير صحيح لان فيه شراء مباح باقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيته على هذا الوجه
 الكسور السلم مثله لان قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان ان قيمه باقية قيمته وان مثاها فبمثله ونصف القنطار الثاني
 وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فبقي لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون بمثله فان تقاصصا صح ووقعت البراءة عن جميع المسلم فيه
 ولا يطالب كل بمافي عهده ويبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر الثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لزم ذمته لرب السلم ثمانية ثمن النصف
 الذي اشتراه أولا ولزم ذمته لرب السلم له خمسة ثمن النصف الذي اشتراه آخر الامر فالتقيا قصاصا الخمسة بالخمسة فبقي لرب السلم ثلاثة بطا ببيع
 ووجه مأخذ هذه الاحكام ان المسلم فيه يكون يباع عند القبض قال في الزيادات لو سلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرم حنطة
 بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم اعطى ذلك الكرم ليجز لانه اشترى مباح باقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدير
 مستدلا به على ذلك واما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد او بعده
 لم يصرف قصاصا وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قصاصا جاز انتهى وهذا وجب
 يقبض مضمون فان جعله قصاصا جاز واما شراء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شاك في جوازه والله اعلم * (كتاب الكفالة) *
 (سئل) في دلال قال لا - خواشتر هذا بكذا وان خسرت فلي فاشتره ففسر هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا على ما أصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي تأقلا
 عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (٣٨٢) (سئل) في رجل قال لخمس من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج فسا أخذ

منك فعلي ضمانه فأخذ منه
 ما لا ظمنا هل يصح ويلزم
 القائل أم لا (أجاب) نعم
 يصح ويلزم القائل وهي
 مسئلة المتون المعبر عنها
 بقولهم وما غصبك فلان
 فعلي والله أعلم (سئل) في
 رجل له على جماعة متكلمين
 على دين مبلغ قرضا ظالمهم
 به فقال له كبيرهم دينك
 عندي هل يكون كفيلا
 فيطالب به أم لا (أجاب)

له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي اتصال ذلك اليه قبض الوكيل ذلك في مدة معاوضة ثم مان
 عن تركه بجهل لذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركه (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته الابرهان
 لانه قد قرر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفق العلامة الخير الرمي سقى الله
 روحه الرحمة والرضوان في عرصات الجنان (سئل) في معنوه وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل الوصي
 المزبور رجلا في الاتفاق على المتعوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف المثل
 في مدة تحتسمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب) نعم يقبل قول الوكيل في ذلك
 بيمينه لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور البيت كما في الانقروى وأدب
 الاوصياء والمعتوه بمنزلة الصبي كما في الانقروى وفي البحر من شئ القضاء نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو
 ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين وأنكر وقال لولاه كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين
 القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي اه والوصي كالناظر لان الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من
 الآخر كما صرحوا به وفي الخيرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه (سئل)

فيم يكون كفيلا كما صرح به في التتارخانية بقوله لفظا عذري الوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفالة وأشار اليه الزيلعي بقوله في
 معالقه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمانا وقد صرح قاضيان بأن عند اذا استعملت في الدين رادبه الوجوب فاذا علم
 ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل استعاز من آخر زينا اليرهنه بدين عليه لا - خرو يبيع له أو كل ثمره فأعاره لذلك
 شارطا الرجوع عليه بهما كله المرنه من منها فأكله سنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما أكله منها كما يعلم من
 مسائل الكفالة بالمجهول نعم وما ذاب لك على فلان فعلي وما غصبك فلان فعلي فافهمم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر دراهم وطلب
 المقرض منه كفيلا فاحضر المقرض رجلا له وقال له هذا يكفلني فقال الرجل ان دخل القاضي مدينة القدس الشريف وقبض المحصول
 فأنا كفيل عنه فيما اقترضه فأت القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشرح الهداية بحال غايم بسبب تعقيد في العبارة بطول الكلام عليه فحبس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح
 به قاضيان في فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو أن يقول اذا هبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجني الدار
 فانا كفيل بنفسه لا يصير كفيلا وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لامكان التسليم نحو
 أن يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلا بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطا للزوم
 الكفالة وهذا شرط للزومها دخول القاضي مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا الا يكون
 بحال من الاحوال فافهمم والله أعلم (سئل) في صلح حاصله استأجر وقبل والتزم وقعه هـ فلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان
 بن فلان عما هو مـ تب على أهالي القرية الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان ومشاهرة

وخلعة وغر بة وحق حطب ومال طنطور ومجديدة وعبيدة وخمسة مبلغة قدوة ألفا قرش وثلثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثلثمائة
والباقي هو ألفان يدفعان في ثمانية أشهر من غرة ربيع الثاني الى ختام ذي القعدة كل شهر مائة قرش وخمسون استنجا ارا وقبولا وتعهدا
والتراما صحاح شرعية مقبولات شرعا وصداها على ذلك فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولاً شرعياً ثم بعد تمام ذلك
تسلم الملتزمان المذكوران من حبس فلان وفلان الملتزم لهما شيخي القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذكور تسلموا شرعياً وكفلاً
كل من الملتزمين صاحبه في أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كفالة شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه أعلاه وحكم بحجبه
حكماً شرعياً فهل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعاً سالم من الخلل يعمل به شرعاً يصح استتجار المستأجرين وقبوله ما وال التزامهما المصدر في الصك
باستأجر والتزم وقبل وتعهد عما هو مرتب على أهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهدة الخ
أم لا (أجاب) لا شبهة في خلل الصك المذكور وعدم صحته اذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهد عما هو مرتب على أهالي القرية عن المال العتيق
الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أهالي القرية وما هو كذلك فاسد باجتماع العقلاء اذ استتجار ما هو كذلك لا يتعقل وقبوله كذلك وتعهد
والترامه اذ الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في صحيح القولين فكيف بمالا أصل له شرعاً من مجدية وعبيدة وخمسة الخ قال في فتح القدير
وأما النوائب فان أريد بها ما يكون بحق ككسرى النهر المشترك للامة وأجرة الخارس للمحلة الذي يسمى في ديار مصر الخفير والموظف لتجهيز
الجيش في حق فداء الأسرى اذ لم يكن في بيت المال شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موسراً بإيجاب
طاعة ولي الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أو لزمه ولا شيء فيه وان أريد بها (٣٨٣) ما ليس بحق كالجبايات الموطقة على الناس

في زماننا ببلاد فارس على
الخطاط والطباخ وغيرهم
للسلطان في كل يوم أو شهر
أو ثلاثة أشهر فانها طم
واختلف المشايخ في صحة
الكفالة بها فقليل نصح اذ
العبرة في صحة الكفالة وجود
المطالبة اما بحق أو باطل
ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها
بين المسلمين فعدل فهو
ما جاوره وينبغي ان كل من
قال ان الكفالة ضم في الدين

في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم لو كان بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن كان البيع باطلا حتى
يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خائفة (سئل) في امرأة فدية وكات زوجهاز يدا في شراء أرض معينة
من أختها هند وكالة مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء وكالة (الجواب) الوكيل بشرائه شيء
بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترياً للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم
يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخائفة من فصل
شركة العنان فيقع شراء الأرض المذكورة للمرأة المزبورة (سئل) فيما اذا أرسل زيد خادماً له عمرو
التاجر ليدفع له أمتعة معاومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو يطالب الخادم بشئها والخادم يقول
كنت رسولاً زيد ولا غنى لك علي فهل ليس لعمره وذلك والقول قول الرسول في ذلك (الجواب) اذا ثبت أنه
رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه (أقول) اثبات كونه رسولاً غير لازم بل مجرد قوله كنت
رسولاً يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العدة الى نفسه بل

يجمع صحته ههنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها ويمكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقاً ومن عيّل إلى
الصححة الامام البرزوي ريدنفر الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فابي صحة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة نقلا عن مجموع النوازل طمع
الوالي أن يا كل منهم شيئاً بغير حق فاحتفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجدهم والى لا تطلعهوا علينا وما أصابكم فهو
علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي
البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجعاً قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسبة كالمطالبة
الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بعين في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم
من أصحابنا من قال الافضل للناس أن يساوى أهل محله في إعطاء النابتة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة
والجهاد وأما في زماننا فكثر النوائب تؤخذ ظلماً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع
الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشافي كتابه الاصلاح والانصاح بان
الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بلا برهان فان قلت ان الشيخ زين بن نجيم في البحر قال وظاهر
كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة ففعله على لقوله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما
صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقرر بره في القول بصحته تقرر به قلت قال مؤيد زاده
في مجموعته نقلا عن العمادية قال لا سرا اذا قال لغيره خلصني فدفع المأمور ما لا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي رجع في المسئلة وقال
صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الأصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضيان وان كفل عن رجل الجبايات

أختلفوا فيه والصحيح أن الصخ قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماؤنا بأنها
 وصح الكفالة به قالوا المزاوية الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف في الامام كل سنة من ماله على ما يراه لخراج المقاسمة وهو الذي يشتمه
 الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال
 في البحر أطلقه فتشمل الخراج الموظف وخراج المقاسمة ونحوه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم
 يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متواترة وشروحا وفتاوى هذا وأما الصلح المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعده ولا ياتفت اليه
 شرعاً والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالى وجسهما فقال أحدهما للآخر خلصنا من مصادرتك بدفع المال الذى طلبه ونصفه على ونصفه
 عابك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على ففى البرازية قال لرجل خلصنى من مصادرة الوالى أو قال
 الاسير ذلك قبل لا يرجع ففعل هل لا يرجع ففعل لا شرط الرجوع وقبل في الاسير يرجع بلا شرط لا شرط لا فى المصادرة والامام السرخصى على أنه يرجع ففعل لا
 شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله فى كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فى كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم
 يبرأ بموته والله أعلم (سئل) فى قروى تزل به ضيف فغصب به مائة جارية فأتى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك فغصب به مائة
 الفلانية فقال له ان كان غصب به مائة فانا ضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها
 ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما صرح به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) فى رجل انهم آخر بسرقه بقره فأنكر
 فذهب فتجسس فراه عند قوم لا يقدر (٣٨٤) عليهم لكنهم أخبروه بان فلانا أوصلها اليها وباع البعض لنا والبعض تركه عندنا ودبعة

فرجع اليه وطالبه برده بقره
 ليده فقال اذهب أنت اليهم
 ومهما أخذوا منك فعلى
 ففعل وأخذوا منه ما لا جبر
 واكرها هل يضمن ما أخذوا
 منه أم لا (أجاب) نعم
 يضمن جميع ما أخذوه والحال
 هذه بقوله مهما أخذوه من
 مالك فعلى صرحوا به فى
 الكتب والدلالات والله أعلم
 (سئل) فى رجل ادعى على
 آخرين أنهم ما ضمنه ما تعلق
 ذمة فلان بأذنه بالكفالة
 أضافه الى المرسل أو قبض بدون عقد أصلا على وجه الرسالة أموالاً أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى أنه رسول
 لا يصدق كما قدمنا (سئل) فى رجل دفع لقتال مقدار ما علموا من الحرير وأذن له أن يدفعه الى امرأته معلومة
 لتكسب الحرير ففقد من عندها ويريد الرجل تضمين القتال مثل حريره فهل لا يضمنه حيث كان ما ذونا
 بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه
 عمر وليكره ان يدين بدين بكر فدفعه عمر وليكره ثم رد بكر من ذلك دينار على عمر وليرد على زيد زاعما أنه
 خارج فأنكره زيد أنه دينار وانه سمع عمر الرسول بانه بدل دينار به هذا والرسول ينكر فهل القول لعمر و
 الرسول بيمينه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعث زيد أجيره الى زوجة زيد ليأتى له بصره من عندها
 فساء الاجير للزوجة وأخبرها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج اليها فيما ذكر ومضت مدة
 والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول انه
 رسول فى ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول اذ هو سفير غير ضمين وماعلى الرسول
 الا البلاغ المبين والله سبحانه الهادى وعليه اعتمادى * (فروع) * الرسول أمين والعين فى يده أمانة فاذا

لشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعى يؤخذان به أم لا (أجاب) نعم يؤخذان به ويحبس فيهما فقد صرح علماؤنا ادعى
 بان حكم الكفيل حكم الكفيل فى الطلب والحبس والملازمة وجب جميع الاحكام والله أعلم (سئل) فى رجل قال لا نحو كفلت لك فلانا
 وضمنته أو ضمانه على هل الكفالة به هذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال واذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل
 حيث يمكنه مخاصمته ولو فى غير مجلس القاضى (أجاب) هى كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث أمكنه مخاصمته ولو فى غير مجلس القاضى
 ن لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت احدها عن زوج وعن ذكر
 التركة مستغرقة بالدين فمضت الزوجة عن صداقها كرها وزوجة ابنة لكفالة مهرها بغير اذن ابنة كرها وقضى القاضى به هل لزوجة الميتة
 بطل قضاء القاضى بذلك مع استيفاء الشرائط أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى لشرائطه الشرعية وقد
 قرّر فى الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع
 وورثة على المكفول عنه كما صرح به فى البحر وغيره والله أعلم (سئل) فى رجل كفل مهر زوجة ابنة ومات الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (أجاب)
 نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم (سئل) فى سفينة رئيسها نصرانى سجل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين
 والافرنج وأقبل عليهم فى البحر غليون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم على البر وكان متيسرا القربه من البر فقال
 هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهما أخذكم هؤلاء فضمنانه علينا فاسروهم وأخذوا أموالهم واطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعترضوا
 لأموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون عنه معلوم بالاشارة وكذا
 المضمون له وهم المسلمون الذين فى السفينة ولا خلاف عندنا فى صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع

المذهب قال لا تخوأسك هذا الطريق فان أخذ مالك فاناضامن وأخذ ماله مع الضمان والمضمون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين ورامزا.
 له وأندظهير الدين ثم قال ماذا كرم من الجواب مخالف لما ذكره القدوري وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع
 لا تحرجه إلى دخول الجرن بمن كفه لا تحرفه فساد البيع بالاحل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) ينالهم فساد
 البيع يظهر فساد الكفالة إذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه أن كان موجودا ورتة مثله أن كان هالكاً أو مستهلكاً لا عنه فظهر به عدم الدين
 المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها إلى مصر بحمولات لا تحرج
 باجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمال ودفع له حماراً ركبته عارية فلما حل بمصر مرض الحمار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان
 تركه الخروج معها حصل ضرر على الجمال والجمال فلما خرج أودعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل إلى وطنه الأصلي أخبر به فاستشاط
 غضباً فكفله أخوفيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير صحيحة لأن شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو يختلف هنا
 لأن المستعار غير مضمون لهذا العذر الذي ذكره على الجمال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفوا دية قاتل على عاقلة القاتل هل تصح كفالتهم
 وبطالبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالديه كما صرح به في الظهيرية والطلاصة والبرارية والتأخرانية نقلاً عن الظهيرية فلا
 يطالبون به بالعدم صحتها والله أعلم * (كتاب الحوالة) * (سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته
 البالغة فاحال الأخ المذكور أبازوجه بمهرها على زوج أخته ليستوفي الأب من مهر الأخت (٣٨٥) مهر بنته بغير إذن من الزوجين فاستوفى

الأب منه البعض وبقي
 البعض ومات الأخ وأخته
 عن يحجبه ومات الأب المحال
 أيضاً فهل الحوالة صحيحة
 أم غير صحيحة وما الحكم في
 المدفوع للأب هل للدافع
 الرجوع في تركه الأب
 أم لا (أجاب) الحوالة
 بمنزلة كورة باطلة وللمحتال
 عليه الدافع الرجوع فيما
 دفعه بعينه إن كان قائماً
 وبقيته في القيمي ومثله
 في المثلي إن كان مستهلكاً
 في تركه القابض والحالة

أدعى العين إلى صاحبها وأدعى الموت أو الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق إلا أن يكذبه الظاهر من الخائنة
 كذا في التأخرانية ترجل له على آخر دعوى فإراد المدعى عليه أن يسافر فوكل وكيله بالطلب المدعى ثم عزله
 لا ينعزل إلا بحضرة الخصم لتعلق حق الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال
 الوكيل بالبيع بعته من رجل لا عرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه فضاع الثمن عنده أفتى المرغيناني بأن
 الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن على ما بان قال لأنه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لأن له
 ذلك وانتهاه الموكل عنه بخدونه أولى أن يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه على من أحب
 فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه أفتى المرغيناني أيضاً وأفتى الشيخ
 النسفي وشيخ الاسلام عطاه بن حمزة السعدي بأنه لا يضمن لأن البيع غالباً لا يتأق إلا على الوجه فيطلق
 له فيه والاول أصح لما ذكره المرغيناني لأنه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع اهـ (أقول) لقائل أن
 يقول إن كونه لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن إذا كان بدون إذن من الموكل أمالو كان بالأذن
 الصريح فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك إذا كان معروفاً عادة بان كان الشيء انما يباع مع الدلال
 ولم يكن الوكيل دلالاً فاذأوكه يبيعه مع علمه بذلك كان إذا منعه بذلك عادة والمعروف كالمشروط كما مر
 نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليست أمثله ما في الخائنة لو أرسل الراعي كل بقرة

(٤٩ - (فتاوى حامديه) - اول) هذه والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الإجرة وأحال بها
 مستحقاً في الوقف فقبضها ثم نقضت الإجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض (أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على
 المحيل لأعلى المحتال والمحال هذه والله أعلم (سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة أذلا مال للوقف فعمر المستأجر باذن المتولي
 وأحاله على مستاجر حوائت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولي بما صرفه وحجسه إذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب)
 للمستأجر ذلك ففي البحر عن القنية ومثله في الحوائى الزاهدى إذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على
 القيم والمالك والحوالة لا تلزم لأنه لا ينسب إلى ساكت قول والله أعلم (سئل) في المحتال إذا أتى من احتال عليه المال هل له أن يرجع به على
 الاصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل (أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لأنه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول
 الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
 دين فاحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه ديون لا تفي تركته بما فيها الحكم في دين الحوالة (أجاب) المحتال أسوة لغرماء المحتال
 عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لأنه قد توى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو عن مبيع فاجابه بأن احتلسك به على
 فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فاقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته إلى الاجتماع بالغائب ونحاصمته هل
 يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا وإذا حضر الغائب وبجد الحوالة ولم يقيم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى
 ٣ قوله وإن نهى الموكل أي نهى بعد البيع أما قبله فلا كما مر قبل نحو سبعة أوراق اهـ منه

To: www.al-mostafa.com